المياه في المنطقة العربية

١٣


بسم الله الرحمن الرحيم

مجلد رقم (١٣)

المياه فى المنطقة العربية

إعداد
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
العنوان: ٤ش ٩ب المعادى تليفون :٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

المجلد : ١٢ -المياه فى المنطقة العربية

نهاية الفـــهـــرس



اسرائيل لن تحصل على نقطة مياه مصرية واحدة

قضايا المياه كثيرة ومتعددة خاصة اذا كان الحديث عن مياه النيل.. لانه يعنى الحديث عن الصراع العربى الاسرائيلى ومشاكل الرى والزراعة والصرف فى مصر واشياء اخرى كثيرة تناولها هذا الحوار مع الدكتور عبد الهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية.

د. عبد الهادى راضى

لا علاقة لمفاوضات السلام بمياه النيل.

ارفض تحويل النهر لمحمية طبيعية.. وهذه هى الاسباب

نتوقع مشاكل في الري مع تحرير الزراعة ونستعد لها



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٤

حوار :
عادل عبد الرحيم

●●قضية مياه النيل طرحت نفسها فى الاونة الاخيرة حتى تحدث البعض عن ان الحرب القادمة بين الدول ستكون حول المياه فما هو رأى سيادتكم؟

●بحمد الله مصر بعيدة عن حرب المياه القادمة فمعلوم للجميع ان مياه النيل تتبع مجموعة دول حوض النيل وهو بعيد تماما عن مشكلة الشرق الاوسط وهذا هو محور كافة توجهاتنا ومشروعاتنا فهناك اتفاقات بين مصر ودول حوض النيل وهناك مجالات كثيرة للتعاون يتم فى اطارها العمل على تنمية موارد مياه النيل وتقليل نسب الفاقد ولانتوقع ان تكون هناك اية مشاكل بالنسبة لنا فيما يتعلق بقضايا المياه.

●● فى مفاوضات السلام الجارية سمعنا من يتحدث عن تقسيم المياه. فهل هذا وارد؟ وهل يمكن ان تتنازل مصر عن جزء من مياهها لاسرائيل؟

● بالنسبة لمفاوضات السلام فى الشرق الاوسط فليكن معلوما لدى الجميع ان مياه النيل بعيدة تماما ولا علاقة لها بهذه المفاوضات على الاطلاق

فمعروف لدى جميع المحافل الدولية ان مياه النيل تخص منطقة حوض النيل ولا علاقة لها بالشرق الاوسط وقضاياه.فإن كان دورنا فى المفاوضات فعالا من ناحية المساعدة على تقريب وجهات النظر والافادة من الخبرة الدبلوماسية المصرية إلا ان ذلك لايعنى امكان التفريط فى اى نقطة مياه سواء لاسرائيل اوغيرها فنحن لن نقدم اى تنازلات فى حق من حقوق شعبنا.

●●كلنا يعلم الانشطة الاسرائيلية فى اثيوبيا كإحدى دول المصب فماهو موقف مصر من هذه التحركات وخاصة عمليات انشاء السدود التى تقوم بها لحجز المياه هناك ماهى حقيقة هذا الكلام؟!

●توجد نقطتان هامتان فى هذا الصدد

الاولى خاصة بالعلاقات بين دول المنطقة وبعض الدول الاخرى فلكل دولة سيادتها وحريتها المطلقة فى التعاون مع من ترى طالما لاتضر بمصالح الدول المجاورة ومن هنا فإن التعاون الاسرائيلى الاثيوبى طالما كان بعيدا عن التاثير على مصر فلا توجد مشاكل اذن فحتى الآن لاتوجد اى دراسات اومشروعات اوحتى خبراء اسرائيليين فى منطقة حوض النيل وهذا هو مايهمنا فلايوجد اى تهديد من هذه التحركات

حماية النيل

●●النيل محمية طبيعية. كيف يمكن تحويل هذه المقولة الى حقيقة.وماهى الاثار التى يمكن ان تنتج عن هذا التحويل؟!

●انا ضد هذه المقولة بالمرة فكون النيل يتحول الى محمية طبيعية فإن ذلك يعنى توقف كثير من المشروعات بل انه قد يحدث اختلال ببعض الامور السياسية والاستراتيجية بالنسبة للتوازن المطلوب لنهرالنيل سواء فى الداخل اوفى الخارج.

لكن هذا لايعنى ان نترك النيل بدون حماية بمعنى انه لايجب الاعتداء عليه اوتلويث مياهه.

فعلينا الحفاظ على جسوره سليمة وهذا ليس واجب الحكومة وحدها وانما يتطلب وعى الشعب من اجل تحقيقه وتطبيق القوانين على المعتدين وتسهيل عمل شرطة المسطحات المائية لمعاقبة من يقوم بالقاء المخلفات به بجانب تطهير مجراه بصفة دورية.

خطر الطمى

●●الطمى المحجوز خلف بحيرة السد تسبب فى مشاكل كثيرة للزراعة وتاكل الشواطىء . فما هى خطط الوزارة لمواجهة هذه الاخطار؟!

●قضية الطمى طرحت فى عدة محافل بحثية لدراسة الاضرار المترتبة على حجزالطمى فبالنسبة لعملية

التاثير على البحيرة فإن هذه القضية موضوعة فى الاعتبار حتى قبل تصميم اوانشاء السد العالى وبحيرته فسعة الخزان تستوعب ٣٠ مليار متر مكعب طمى.وهذا يعنى عدم ظهور مشاكل إلا بعد ٥٠٠ عام على الاقل.

وهناك دراسات مستمرة لعلاج هذا الترسيب فيجرى ايفاد بعثات علمية مرتين كل عام قبل الفيضان وبعده لدراسة حركة ومستوى منسوب الطمى فى البحيرة والتنبؤ بمستقبل هذا التزايد وهناك ايضا مشروعات تحت الدراسة بين المعاهد المتخصصة التابعة للوزارة داخل الجمهورية وبالتعاون مع بعض المعاهد العلمية الدولية للتوصل الى اسلوب امثل لتصريف هذا الطمى ومراقبة اخطاره الآجلة وحتى الآن لاتوجد خطورة من ذلك. اما بالنسبة لموضوع خصوبة الاراضى الزراعية فقد اكدت دراسات عديدة انه لا تاثير مطلقا لغياب الطمى عن الاراضى الزراعية فقد قامت اكاديمية البحث العلمى بالتعاون مع وزارة الزراعة بدراسة استمرت سبع سنوات واشتركت فيها وزارة الرى وبعض الجامعات وتم حسم القضية بانه لا تاثير سلبى من عدم وصول الطمى الى التربة.

وذلك لان معظم الطمى قبل حجزه كان يرسب على اراضى الحياض وبكميات زهيدة جدا لاقيمة كبيرة لها.وبعد ان تم تحويل اراضى الحياض الى الرى الدائم اصبح الفلاح يزرع الارض ثلاث مرات طوال العام بدلا من مرة واحدة وبالتالى توارت الاهمية النسبية للطمى بالنسبة للاراضى الزراعية وخصوبتها

اما الجزء المتعلق بحماية الشواطىء المصرية فهذا بالفعل اكثر المتضررين لكن اليوم توجد عدة مشروعات فى هذه المناطق وجار تنفيذ خطط متكاملة جارى العمل بها ولاخوف منها على الشواطىء المصرية.

تحرير الزراعة

●●بمناسبة الزراعة وتحريرها ماهى خطط الوزارة لاحداث التوازن بين المحاصيل المزروعة وبين الموارد المائية فى ظل التحرير؟

●درسنا مع وزارة الزراعة اثر قرار التحرير على اسلوب توزيع المياه لان من الصعب التكهن بما سيزرعه الفلاح اذا لم يكن لدينا مسبقا فكرة عن الاتجاه العام ونحن نقر بأن ذلك سيؤدى الى بعض الصعوبات فى تحقيق التوازن بين الاحتياجات المائية والموارد المخصصة فى الزمان والمكان.

وقد يحدث نوع من المشاكل فى اول تجربة لقرار التحرير هذا العام لكننا حريصون على علاجها بوجود بعض المواقع التى نخزن بها جزئية من المياه لتعطينا مرونة نوعية الى جانب مجموعة ابارتم حفرها تساعد كمغذيات فى نهاية الترع نستطيع تشغيلها اوقات الازمات لكننا نتوقع امكان مواجهة الاحتياجات لان الاتجاهات العامة تكاد تكون معروفة ومحددة لدينا.

●●د.عبد الهادى كان رئيسا لهيئة الصرف المغطى لهذا نسأل ماهى مشاكل الصرف فى مصر خاصة بعد ان سمعنا عن حادثة زاوية عبد القادر؟

●موضوع زاوية عبد القادر ليس له صلة مباشرة بسوء احوال الصرف وانما تدخلت فيه عدة عوامل ومازالت القضية حتى الآن مطروحة.

وبخصوص المصارف بصفة عامة فإنها تقابل نوعية رئيسية من المشاكل تحتاج الى وعى ومشاركة الاهالى لحلها والمشكلة الاولى خاصة باعتداء الاهالى على جسور المصارف فمعظم مصارف مصراليوم لايوجد لها جسور بسبب تلك الاعتداءات وبرغم توفير قرارات الازالة لهذه التعديات إلا ان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٤

اجراءات التنفيذ تواجه بعض الصعوبات لكثير من الظروف.

اما المشكلة الثانية فهي القاء مخلفات وصرف صحي في هذه المصارف مما يؤثر على النظام الهيدروليكي للمصرف ويزيد من نمو الحشائش فيعطل ذلك عملية الصرف نفسها وكل هذه المشاكل تكلفنا انفاقا كبيرا جدا وتسيء لاحوال الصرف.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

وزير خارجية تركيا لـ « روزاليوسف » :

رفضنا التدخل الدولى لحل مشكلة «نهر الفرات»

كتب حمدى الحسينى :



حكمت شتين

أكد حكمت شتين وزير خارجية تركيا انه تم الاتفاق بين سوريا وتركيا على رفض اى تدخل دولى لحل ما نشب من خلاف بشأن مياه نهر الفرات بهدف عدم إعطاء الفرصة لتعقيد المشكلة .

وقال شتين فى تصريحات خاصة لـ « روزاليوسف » انه ليست هناك ازمة فى العلاقات بين الدولتين والمشكلة عبارة عن رغبة تركيا فى إقامة عدد من السدود على نهر الفرات داخل حدودها بغرض تخزين حصة كبيرة من المياه لاستغلالها اثناء شهور الصيف التى يقل فيها منسوب مياه النهر .

واضاف انه من المقرر ان يجتمع خلال شهر يناير الحالى مع نظيره السورى فاروق الشرع لبحث عدد من القضايا التى تهم البلدين بما فيها مسالة السدود على الفرات التى سيتم تسويتها فى إطار ودى .

ونفى وزير الخارجية التركى وجود اى صلة لسوريا بزعماء حزب العمال الكردستانى المناهض للحكومة التركية وانه ليس لديه ادلة على أن سوريا تقدم لهم المساعدات كما تردد فى الآونة الأخيرة مشيراً إلى أن هناك إتفاقيات بين سوريا وتركيا لعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

وكان الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية قد عرض استعداده للقيام بدور الوساطة بين سوريا وتركيا لإنهاء المشكلة الخاصة بالحصص المقررة من مياه نهر الفرات . كما عرضت هيئات دولية على البلدين التدخل لنفس الغرض . ■

مصر ترحب بالتنمية المائية لصالح شعب السودان

أعلن الدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية أنه قد سبق مناقشة خزان وسد الحمداب فى اجتماعات مشتركة باللجنة الفنية لمياه النيل بين مصر والسودان بحضور وزيرى الرى فى البلدين عام ٨٣. وقال أنه قد اتفق فى ذلك الوقت على ان أية تنمية داخل السودان لصالح شعبه ترحب بها مصر طالما كانت فى حدود الحصة المائية للسودان التى نصت عليها اتفاقية عام ٥٩.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

السودان يؤكد التزامه باتفاقية مياه النيل

الخرطوم - وكالات الانباء - اكد المهندس يعقوب أبو شورة وزير الرى السودانى التزام بلاده باتفاقية مياه النيل مع مصر.

واضاف - فى بيان له امس أمام مجلس الشورى السودانى - أن السودان سيعارض اى اتجاه لاستغلال مياه النيل بواسطة اى دولة أخرى خارج دول حوض النيل. واضاف أبو شورة أن من عيوب اتفاقية مياه النيل أنهاوقعت بين مصر والسودان فقط وأنها لم يتحدد زمن لانتهائها غير أنه يمكن للبلدين التقدم بطلب لمراجعتها متى ارادا ذلك.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

مسئول أردنى: لامفر من حل النزاع على المياه

عمان - وكالات الأنباء - أكد الدكتور منذر حدادين عضو الوفد الأردنى فى مفاوضات السلام مع اسرائيل أنه لابد من حل النزاع على المياه ضمن البند الثالث الذى ورد فى جدول الأعمال المشترك للمسار الأردنى - الاسرائيلى. وقال إن الفقرة الأولى من جدول الأعمال نصت على تأمين نصيب كل من الجانبين فى المياه المشتركة. وأشار الى أنه من المتوقع أن تدخل الأردن فى مفاوضات رسمية بشأن المياه لدى بدء الجولة القادمة من مفاوضات واشنطن وذلك بعد أن تم الاتفاق على جدول الأعمال المشترك.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٤

☐ بعد الاعلان عن إعداد استراتيجية للأمن المائي العربي:

هل تتوقف سرقة المياه العربية؟!

مايلبث المواطن المصرى ان يمر عليه يوم إلا ويسمع خبرا جديدا عن تعرض احدى الدول العربية لسرقة مياهها.. وليس خافيا مايتردد عن سرقة مياه نهر الأردن، والليطانى، ومحاولات الضغط على تركيا لتمنع المياه عن سوريا والعراق عن طريق نهرى دجلة و الفرات.. وغيرها من السرقات التى ملأت المجلدات لدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولم تكتف بعض الدول بنهب الثروات المائية لجيرانها، بل راحت تعد لبناء السدود على الأنهار لمنع المياه نهائيا عن الدول الأخرى، وهو مايعنى منع الحياة.

وقد فطنت الدول العربية لمحاولات السرقة التى تتعرض لها فى مجال المياه حتى باتت نقطة المياه بمثابة نقطة الدم والشرارة التى ستشعل المعارك فى المستقبل، ولهذا قامت باعداد استراتيجية شاملة للأمن المائى العربى. يقول الدكتور محمود ابوزيد رئيس الهيئة الدولية للموارد المائية ورئيس مركز البحوث المائية ان فكرة إعداد استراتيجية شاملة للأمن المائى العربى ليست وليدة اليوم، وانما تعود الى مايزيد على ٥ سنوات عندما كلفت هيئة «الاليسكو» معهد بحوث الصحارى الجافة باعداد هذه الاستراتيجية بالتعاون مع مركز البحوث المائية، وفى الاجتماع الثانى لوزراء المياه العرب تم الاتفاق على إعداد هذه الاستراتيجية ومناقشة بنودها تمهيدا لاقرارها، ويجرى حاليا وضع اللمسات النهائية لهذه الاستراتيجية الهامة.

ويضيف الدكتور ابوزيد أن الاستراتيجية تتضمن مجموعة من السياسات والبرامج للحفاظ على المياه العربية والحد من سرقتها من قبل بعض الدول المجاورة، وسيتم الاعلان عن هذه السياسات والبرامج فى وقت لاحق.

وأشار إلى أن معظم الدول العربية تعانى من نقص كبير فى الموارد المائية، وأن معظم الموارد المتاحة لهذه الدول مستغلة بكاملها وهو مايزيد المشكلة تعقيدا فى المستقبل خاصة فى ظل الزيادة السكانية الرهيبة لمعظم الدول العربية.

وقال: ان الحل لمواجهة النقص فى الموارد المائية لمصر والدول العربية هو الاعتماد على موارد غير تقليدية للمياه، مثل معالجة المياه المالحة بالبحر، وكذلك مياه الصرف الصحى والزراعى والصناعى.

أشرف بدر



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٤

سد الحماداب المقترح يفتح ملف مياه النيل بين السودان ومصر

تحليل اخباري

لندن: من محمد سعيد محمد الحسن

اثار الاهتمام قبل ايام ما اعلنه السودان من اعتزامه اقامة سد الحماداب على مجرى النيل في الشمال، وقد ردت مصر على لسان وزير الاشغال والموارد المائية الدكتور عبد الهادي راضي مشترطة عدم تجاوز اتفاقية توزيع مياه النيل لترحيب مصر بمشروع سد الحماداب السوداني، وان مصر لن تسمح بان يدخل الخلاف السياسي بين القاهرة والخرطوم الى هذه اللعبة الخطرة، باعتبار ان الحفاظ على حقوق مصر في مياه النيل لا يحتمل اي تهاون، فهي قضية حياة او موت، واشار الدكتور راضي الى وجود اتفاقيات تحكم توزيع مياه النيل بين مصر والسودان.

هذه التطورات الجديدة، حول مياه النيل، سبقها تلكؤ في عقد اجتماعات مياه النيل المشتركة في العام الماضي، وكانت الهيئة تعقد اجتماعات دورية في كل من القاهرة والخرطوم، وقبلها توقفت الجهود المشتركة الخاصة باقامة قناة جونقلي لتسهم في زيادة حصة المياه للبلدين، وكانت شركة فرنسية قد كلفت بتنفيذه ولكن العمل توقف بسبب ظروف الحرب في الجنوب. وقد ظلت قضية توزيع حصص مياه النيل بين البلدين موضع مباحثات مضنية بين الخرطوم والقاهرة على المستويين الفني والسياسي، من عام 1954 الى عام 1958 وتوقفت اكثر من مرة بسبب الظروف السياسية.

وفي مطلع نوفمبر (تشرين الثاني) 1958 اجريت في القاهرة مباحثات هامة بين الجانب السوداني (برئاسة اللواء محمد طلعت فريد عضو المجلس الاعلى للقوات المسلحة ووزير الاستعلامات وعضوية وزراء المالية والري والزراعة والتجارة) والجانب المصري (برئاسة السيد زكريا محيي الدين وزير الداخلية ومسؤول شؤون السودان انذاك وعضوية وزراء الري والاقتصاد والخزانة) وتركزت المباحثات حول مياه النيل والتجارة بين البلدين.

وفي 8 نوفمبر 1958 وقعت اتفاقية مياه النيل التي منحت مصر حق اقامة السد العالي وذلك بانشاء الخزان عند اسوان كاول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل وتعهد السودان بان يتخذ الاجراءات الخاصة بترحيل سكان منطقة حلفا عنها نهائيا في يوليو (تموز) 1963وقد اتضح من الدراسات انذاك ان مدى تاثير مياه النيل سيكون 170 كيلومترا داخل الحدود السودانية.

ونصت الاتفاقية على ان تحتفظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 ملياراً من الامتار المكعبة عند اسوان. ويحتفظ السودان بحقه المكتسب حاليا وقدره 45 ملياراً من الامتار المكعبة عند اسوان، ويحسب صافي الفائدة من السد العالي على متوسط ايراد النهر الطبيعي عند اسوان في سنوات القرن الحالي المقرر بنحو 84 ملياراً من الامتار المكعبة سنويا.

واقام السودان بدوره خزان الروصيرص في مطلع الستينات، وايضا خزان خشم القربة، حيث رحل اهالي حلفا من منطقتهم في شمال السودان الى شرق السودان بسبب انشاء السد العالي. وكذلك سلمت ادارة الري المصري خزان جبل اولياء لادارة الري السودانية بعد اكتمال منشات السد العالي.

وتعاون الفنيون السودانيون والمصريون في مشروع قناة جونقلي الهادف لتجميع مياه روافد الانهر لزيادة حصة المياه في البلدين وقطع المشروع شوطا بعيدا في التنفيذ، ولكن اعماله توقفت رغم ما صرف عليه من مبالغ طائلة الى جانب جلب اليات ضخمة لتنفيذه.

ولمشروع الحامداب ملف ضخم في وزارة الري السودانية اذ جرى بحثه في الاربعينات، ثم تشكلت له لجان فنية واقتصادية في السبعينات وتجدد الحديث عنه اكثر من مرة وتوقف بسبب التكلفة والتمويل.

كما تجدد الحديث مرة اخرى في مطلع التسعينات، وفي 20 نوفمبر 1993 اعلن الفريق عمر البشير في كريمة، شمال السودان، انه سيعود قريبا للمنطقة لوضع حجر الاساس لمشروع خزان الحامداب، مبيناً ان الخزان سيقتل الفقر في السودان.

وقد شكلت لجنة سياسية عليا لتنفيذ مشروع سد الحماداب برئاسة الفريق عمر البشير وعضوية وزراء الطاقة والتعدين والري والموارد المائية والمالية والتخطيط الاقتصادي والاستثماري، واختير مدير عام البنك الزراعي السوداني مقررا للجنة، وعقدت اللجنة اول اجتماع لها في 27 ديسمبر (كانون الاول) 1993، وقال مقرر اللجنة ان اهمية المشروع دعت الى تكوين لجنة سياسية خاصة للاشراف على تنفيذ الخزان الذي سيسهم في توفير الطاقة الكهربائية اللازمة للانتاج الزراعي والصناعي وتخفيض تكلفة الانتاج، والمقدر ان تبلغ الطاقة الكهربائية الكلية للخزان عند اكتماله نحو 1250 ميجاواطا وهي تعادل اضعاف الطاقة الكهربائية التي تنتج حاليا من خزان الروصيرص.

وقد قدر بيت خبرة كندي اعد دراسة الجدوى للخزان التكلفة الكلية لتنفيذه بنحو 700 مليون دولار وذلك وفقا لتصريحات مسؤول سوداني في ديسمبر الماضي. ومن جانب اخر، اعلن في الخرطوم ان مطلع العام الحالي سيشهد بدء العمل في تعلية خزان الروصيرص بعد ان تم توفير الاجهزة والآليات اللازمة للمشروع، وذلك بعد ان تاجل لعدة مرات بسبب الفشل في توفير التمويل المقدر بنحو 320 مليون دولار بسبب توتر علاقة حكومة السودان بمعظم الصناديق الدولية والدول المانحة.

وكان قد بدئ في العمل في ترعة الرهد في مطلع العام الماضي بالجهد الذاتي اذ وفرت وزارة الري المعدات والآليات، على ان يتولى الجهد الشعبي عمليات الحفر الى جانب التبرع بالمال. واستمر العمل لمدة ستة اشهر رغم توقف العمل لاسباب مختلفة. ويعتمد تنفيذ مشروع الحماداب على ايجاد التمويل اللازم له وهو امر يبدو متعذرا في ظروف السودان الحالية اذ تقدر بعض الجهات الكلفة الكلية للمشروع باكثر من ثلاثة مليارات دولار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

وزير الأشغال
والموارد المائية !

حصتنا من مياه النيل ٥ر٥٥ مليار متر مكعب سنويا

ولا نتوقع زيادتها حتى عام ٢٠١٠



د . محمد عبدالهادى راضى

● إنشاء أى سد فى السودان يسعد كل مصرى مادام فى إطار الأسس المتفق عليها .



●● معظم التقارير والدراسات تشير إلى ان نقطة المياه العذبة تزداد ندرة في العديد من بلدان العالم وبالذات منطقة الشرق الأوسط ومصر .. العديد من الدراسات تؤكد على ان الصراع القادم سيكون من اجل قطرة مياه .

منظمة العمل السكاني الدولية نشرت دراسة عن نقص المياه في العالم . قالت فيها إن المياه العذبة المتجددة سلعة تزداد ندرة . وان الدول التي تواجه مشكلات مائية هي الدول التي يقل معدل المياه العذبة المتجددة لكل فرد فيها عن ١٧٠٠ متر مكعب سنويا .

وقد وصف التقرير اوضاع كل من مصر وهولندا وكمبوديا وسوريا والسودان والعراق بانها اوضاع قلقة ، لانها تعتمد على مصادر خارجية لسد اكثر من ثلثي احتياجاتها من المياه العذبة .

دراسة للمجالس القومية المتخصصة تؤكد انه إذا سارت مصر على سياسة استصلاح ١٥٠ الف فدان سنويا ، فإنها سوف تستهلك كل نصيبها من ماء النيل وكل ما يمكن استخدامه من المياه الجوفية وما يمكن إعادة استخدامه من مياه الصرفين الزراعي والصحي ، وتؤكد الدراسة بان مصر ستواجه عجزا محققا في المياه العذبة في مطلع القرن القادم ، مالم تبادر إلى زيادة مواردها المائية .

وتؤكد الدراسات ايضا ، ان مصر تحتاج إلى التوسعين الراسي والافقي في الزراعة لتكفل الامن الغذائي لسكانها الذين يتزايد عددهم تزايدا كبيرا وان الموارد الحالية من المياه لاتكاد تفي باحتياجات السكان حتى عام ٢٠٠٠ حتى لو تم ترشيد استخدام المياه لاقصى حد .

لهذه الاسباب كان لابد من هذا الحوار مع المسئول الأول عن المياه في مصر ●●

حديث أجراه :

سعيد توفيق

□ اعلن الرئيس السوداني عمر البشير هذا الاسبوع في خطاب له بمناسبة عيد استقلال السودان ان السودان سيبني سدا جديدا على نهر النيل شمال العاصمة الخرطوم ، بهدف توفير الاحتياجات الزراعية والصناعية للسودان ..

● سيادة الوزير : ماهو موقف مصر من هذا المشروع وهل سيؤثر على حصتها من المياه وهل كان لدى مصر فكرة عن هذا المشروع ؟

●● السد الذي اعلن عنه الرئيس السوداني هو سد "الحمداب" ، وقد سبق مناقشته عدة مرات في اطار اعمال الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل والتي تضم مصر والسودان وتمت دراسته من حيث تاثيره على موارد النيل وحجم الفواقد في المياه ، ووجد من هذه الدراسات انه ليس هناك على الاطلاق مايمنع من انشاء السد ، لصالح شعب السودان الشقيق ، وإننا لا نقف ابدا ضد التنمية في السودان ، اما بالنسبة لحصة مصر من المياه فهذا تحدده اتفاقية عام ١٩٥٩ بين البلدين ، وهذه الاتفاقية تحدد حصة كل طرف وضرورة احترام حصة كل طرف من الاطراف الاخرى وفق الاتفاقية وضرورة عدم تجاوزها .. ومن هنا يمكنني القول إن انشاء اى سد في السودان لخدمة شعب السودان الشقيق يسعد اى مصرى مادام في اطار الاسس المتفق عليها بين

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيه ١٩٩٤

البلدين ، وهذا الموضوع تجرى مناقشته منذ عام ١٩٤٨ بين مصر والسودان .

● ماهو الموقف المائى حالياً فى مصر ؟

●● قال الدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الأشغال والرى .. بداية لابد أن نؤكد على أن نهر النيل هو المصدر الوحيد للمياه فى مصر لأن المطر فيها معدوم تقريبا ولايوجد إلا على سواحلنا الشمالية وسيناء ، وحصة مصر من مياه النيل وفقا للاتفاقيات الدولية ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا ، حصة ثابتة بغض النظر عن ارتفاع النيل وانخفاضه، وتجدر الاشارة هنا إلى أن بحيرة السد العالى هى بنك للمياه تختزن فيه فى حالة الفيضانات المرتفعة ويسحب منها وفق الحصة المقررة التى لا يمكن زيادتها مهما كان إيراد النيل مرتفعا ، أما الموارد الاخرى مثل المياه الجوفية وتقدر بنحو ٣,٦ مليار متر مكعب سنويا ومليار فى سيناء وهذه المياه لابد أن تستخدم محليا ، أى فى أماكن وجودها ولا يمكن نقلها إلى أماكن أخرى ، ومن هنا فإن أى تنمية شاملة للمياه لابد أن تعتمد على تنمية موارد حوض النيل نفسه .

●● هل نستهلك كل حصتنا من المياه ؟ وهل هناك أمل فى زيادتها فى المستقبل ؟

●● نعم ، نحن نستهلك كل حصتنا بالاضافة إلى كل المتاح من المياه الجوفية والأمطار وأيضا إعادة استخدام ٤ مليارات متر مكعب من مياه الصرف الزراعى التى يبلغ مقدارها ٧,٥ مليار متر مكعب سنويا ، ولا أمل قريب فى زيادة مواردنا المائية من خارج حدود مصر نتيجة الظروف الداخلية لدول حوض النيل وهى تنقسم إلى ثلاث مجموعات هى :

١ - دول الهضبة الاستوائية وهى أوغندا ، كينيا ، تنزانيا ، رواندا ، بروندى ، زائير ، ويمثل إيرادها ١٤٪ .

٢ - الهضبة الأثيوبية ويمثل إيرادها ٨٤٪ بالاضافة إلى ٢٪ من إيراد النيل يأتى من حدود السودان الجنوبية وأثيوبيا .

٣ - دولتا مصب وهما مصر والسودان .

● ماهو حجم المياه التى يمكن توفيرها نتيجة السياسات المائية التى تتبعها الوزارة من المتاح حاليا ، مادام لا أمل فى زيادتها من خارج حدود مصر ؟

●● بعد تنفيذ المشروعات الجارى تنفيذها حتى عام ٢٠١٠ تقدر على النحو التالى ٤,٦ مليار متر مكعب من المياه الجوفية بالصحارى وسيناء ، ٣,٥ مليار من الصرف الزراعى ، ملياران من الخزان الجوفى بالوادى والدلتا بالاضافة إلى ١,٥ مليار يمكن توفيرها من مياه الرى والصرف الصحى وغيرها وبذلك يصبح ما يمكن إضافته من المياه حتى عام ٢٠١٠ إلى المتوافر حاليا هو ١١,٥ مليار متر مكعب سنويا ، وهى كلها من الحجم المتاح حاليا وبدون أى زيادة فى حصتنا من المياه (حاليا مواردنا لاتسمح باستصلاح أكثر من ١,٦ مليون فدان حتى عام ٢٠١٠) .

● هذه الزيادة لاتكفى الاحتياجات المستقبلية وزيادة السكان المطردة واحتياجات الصناعة والزراعة ؟

●● نستطيع مواجهة المطالب المتزايدة على المياه وفق النمط الحالى للاستخدام بشرط تحقق مجموعة من الشروط الرئيسية وهى :

١ - حماية المجارى المائية من التلوث لأن استمرار ذلك يعنى نقص كمية المياه المستخدمة .

٢ - عدم التوسع فى زراعة مسطحات خارج خطط الدولة .

٣ - التزام المزارعين باستخدام المياه المنصرفة فى وقتها وعدم التوسع فى زراعات الأرز خارج المناطق المرخص لها .

٤ - عدم زيادة الأرض المستصلحة عن ١,٦ مليون فدان حتى عام ٢٠١٠ بالاضافة إلى استصلاح حوالى ٢٠٠ ألف فدان من الصرف الصحى فى صحراء السويس وبعض المناطق القريبة من القاهرة ، وأى توسع خارج ذلك سوف يسبب الكثير من المشكلات .

ونحن لن نستطيع تدبير أكثر من ذلك خلال هذه الفترة .

● ما حجم المخزون حاليا خلف السد العالى ؟

●● إيراد العام المائى الحالى ٩٣/١٩٩٤ وصل إلى نحو ٩٢,٥ مليار متر مكعب ، وهو أعلى من المتوسط ويكفى حاجتنا لمدة عام تقريبا .

● الدراسات تقول : الفاقد من مياه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

الصرف الزراعي كثير ويفوق المعدلات . هل هذا صحيح ؟

● ● حجم مياه الصرف الزراعي ١١,٨ مليار متر مكعب والكمية القصوى التي يمكن إعادة استخدامها حتى عام ٢٠١٠ هي ٧,٥ مليار حسب الخطة الموضوعة وباقي الكمية وهو ٣,٤ مليار متر مكعب ستكون نسبة التلوث بها مرتفعة وسيتم تطوير استخدام الجزء الاكبر منها والباقي لابد من صرفه في البحر وذلك لضرورة علمية وهي عدم دخول المياه المالحة للدلتا والحفاظ على البحيرات الموجودة بها . اما بالنسبة لحجم المياه العذبة المنصرف في البحر في فرعي رشيد ودمياط فهو يبلغ ١,٨ مليار متر مكعب سنويا وفي نهاية الخطة عام ٢٠١٠ ستصبح ٠,٤ مليار وهي ايضا كمية ضرورية للذهاب إلى البحر للحفاظ على التوازن الملحي في ارض الدلتا وعدم دخول مياه البحر إليها وهي ضرورة علمية .

اقل من المعدلات العالمية

● ما نصيب الفرد في مصر ؟ وما النسبة العالمية ؟

● ● نصيب الفرد في مصر من ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ متر مكعب سنويا والحد المناسب هو ١٤٠٠ متر مكعب ومن المنتظر ان يقل نصيب الفرد في المستقبل . وهذه النسبة الحالية تعتبر ضعيفة وسوف تقل إلى مستوى خطير عام ٢٠١٠ وسوف تتسبب ايضا في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء .

● ماهي خطة الوزارة لمواجهة هذا المستقبل القلق من ناحية المياه ؟

● ● تم عمل خطة حتى عام ٢٠٢٥ من اهم ملامحها التركيز على تطوير طرق الري وتوزيعها لتوفير اكبر قدر منها وإعادة استخدامها باسلوب مكثف .

ومن المشروعات التي تمت حتى الآن . قناطر إسنا وستكون جاهزة للعمل في يناير القادم وهي تحل محل قناطر اسنا القديمة التي أنشئت عام ١٩٠٢ وهي لري محافظات قنا واسوان وتوفر مليار متر مكعب كانت تصرف للملاحة علاوة على توليد طاقة كهربائية قدرها ٨٠ ميجاوات وتكلفت ٦٠٠ مليون جنيه . وستبدا خلال ٦ اشهر في تنفيذ قناطر نجع حمادي الجديدة وهي تحل محل القناطر القديمة وسيلحق بها محطة توليد كهرباء ٤٥ ميجاوات وهويس يسمح بمرور السفن بغاطس ٣,٥ متر وتتكلف ٣٤٠ مليون دولار ويستغرق العمل بها ٥ سنوات وجار التفاوض مع الالمان للحصول على المكون الاجنبي وهو حوالي ٦٠٪ وسيتم البحث عن مصادر تمويل اخرى للباقي .

وجار ايضا تنفيذ ٦٠٠ الف فدان صرف مغطى وكان قد تم تنفيذ ٤ ملايين فدان بالصرف المغطى من إجمالي مساحة ٥,٦ مليون فدان مطلوب تغطيتها بالصرف المغطى حيث اننا نغطي كل عام ١٦٥ الف فدان . ونقوم في الوقت نفسه بتجديد شبكات صرف مغطى لحوالي ٥٠ الف فدان سنويا . وتتكلف تغطية الفدان الواحد بالصرف المغطى ٢٣٠ جنيها .

كما تم وضع خطة سنوية لتطهير المصارف والترع وفق الاعتمادات المتاحة وبالتالي لا يتم تطهير كل المطلوب . لان الميزانية محدودة فمثلا . الميزانية السنوية للصرف الزراعي والمغطى ٣٢ مليون جنيه ونحن نحتاج إلى ٤٥ مليون جنيه . وبالنسبة للترع الاعتماد الحالي ٦٨ مليون جنيه لتطهير الترع وتجديد البوابات والفتحات وإزالة المخلفات والاعشاب في حين ان المطلوب لا يقل عن ١٠٠ مليون جنيه .

ومن اكبر مشروعات إعادة استخدام مياه الصرف هي ترعة السلام وهي تستخدم ٢٣ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعي وتمثل ٤٠٪ من حجم المياه بها والباقي من مياه النيل وقد تم تنفيذ ٨٥ كم منها يمتد من فرع دمياط في قناة السويس وجار تنفيذ ٣٤ كم شرق قناة السويس داخل سيناء ومن المتوقع ان ينتهي العمل بها في الخطة الحالية والتي تنتهي عام ١٩٩٧ وسيتم إنشاء السحارة الخاصة بهذه الترعة تحت قناة السويس خلال ٣ سنوات بحيث تسمح بمرور ١٤٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصــــور

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

متر مكعب/ثانية ويستفيد من ترعة السلام زراعة ٦٠٠ الف فدان منها ٤٠٠ الف داخل سيناء والباقي في دمياط وبورسعيد والشرقية والدقهلية .

ويضيف د . راضي قائلا :

سنفتتح قريبا مصرف "العموم" في غرب الدلتا ويستهلك ٠,٧ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعي على ترعة النوبارية ويخدم ١٥٠ الف فدان غرب الدلتا . ومشروع مصرف الغربية الرئيسي ويستفيد به ١٠٠ الف فدان بمناطق الخاشمة وحفير شهاب الدين وبعض المناطق بكفر الشيخ ومشروعي البطس والطاجن بالفيوم وهذه المشروعات ستفتتح العام القادم .

كذلك تجرى دراسة حول السدة الشتوية وسيتم تقصير مدتها لبعض الاراضي وستنتهي الدراسة خلال عام .

المشروع القومي للرى

● المشروع القومي للرى .. بدا منذ عام ١٩٧٧ .. ماذا تم فيه حتى الآن ؟

● ● بدا المشروع بمرحلة تجريبية عام ١٩٧٧ في ثلاث مناطق وهى المنصورية ، كفر الشيخ ، المنيا ، باجراء بحوث تطبيقية بهدف وضع خطط مستقبلية لتطوير الرى . وفي عام ١٩٨٧ بدا بالفعل المشروع القومي لتطوير الرى على ضوء المراحل التجريبية . والمشروع الآن جار تطبيقه في ١٢ محافظة بمساحة ٤٠٠ الف فدان ويشمل تبطين الترع بها وتعديل البوابات لتعمل اوتوماتيكيا ، وتعديل الفتحات على المجارى المائية وتطوير المساقى وعمل خطوط المواسير اللازمة وذلك بهدف توفير المياه ، وتقليل الفاقد منها ، ولكننا نحتاج إلى مبالغ كبيرة ، لان تكاليف رى الفدان الواحد ١٢٠٠ جنيه سنويا ، ومعظم الذى انفق هو من منح المعونات الأمريكية والفدان الواحد يوفر ٧٠٠ م³ مياها سنويا ، معنى ذلك انه إذا تم تطوير الشبكات المطلوبة لرى ٦ ملايين فدان سيوفر ٥ مليارات متر مكعب سنويا .

● هناك شكاوى متعددة من تلوث النيل ، ما حجم التلوث الآن ؟ ومشكلة ورد النيل متى تنتهى ؟

● ● تلوث النيل يحكمه القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ حدد مواصفات لمياه النهر والترع وذلك عن طريق تحليل عينات منها وحتى الآن لم نخطر باى تلوث يفوق المعدلات المطلوبة .

اما بالنسبة لورد النيل فالمجرى النهرى والترع الرئيسية نظيفة الآن منه والمصارف جار تطهيرها الآن منه حتى يمكن السيطرة عليه بالكامل .. واؤكد للسيطرة عليه وليس للقضاء عليه نهائيا ، لاتوجد دولة في العالم قضت عليه نهائيا ، حجم وجوده حاليا في الترع الرئيسية يغطى ٥٪ منها وفي المصارف يغطى ٣٠٪ تقريبا ، وإجمالي الفاقد من المياه من ورد النيل ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، وخلال عامين ستتم السيطرة على ورد النيل تماما مع استمرار الصيانة والعمل على عدم نموه مرة اخرى بلورة مكثفة .

ويضيف الوزير قائلا :

اما بالنسبة للمخالفات التى يتم تحريرها طبقا للقانون فهى كثيرة ومعظمها مخالفات زراعة ارز بدون إذن بلغ عددها ١٠١,٦ الف مخالفة ومخالفات اخرى تشمل ردم ترع او مساق او إقامة مبان على المجرى المائى وتبلغ ٩٩ الف مخالفة منذ بدء سريان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ حتى الآن تمت إزالة ٥٠ الف مخالفة منها والباقي مطلوب إزالته .

اما مخالفات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٣ بشان تلوث البيئة المائية فيبلغ عدد المخالفات التى تم تحريرها للقطاع العام ٤٠٤ مخالفات .

عيوب في شبكات الرى

● شبكة الرى الحالية بها اوجه قصور تؤدى إلى فاقد كبير في المياه . لماذا ؟

● ● نعم ، توجد عيوب وقد تم حصرها وهى تتمثل في عدم وجود عدالة في توزيع المياه على مستوى الشبكة واحباسها المختلفة وعدم وصول المياه إلى نهايات الترع الفرعية والمساقى وكذلك عدم إحكام النهايات سواء بالترع الرئيسية او الفروع



المصدر : المصور

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

او المساقى ، مما يؤدى إلى انسياب مياه الرى إلى المصارف دون الاستفادة منها وكذلك فقد مياه بعض الترع وضياعها بالمصارف خاصة اثناء الليل بسبب عزوف المزارعين عن الرى الليلى . وايضا انخفاض كفاءة نقل وتوزيع المياه وعدم تواؤم تصرفات الترع مع الاحتياجات الفعلية للمحاصيل فى المواسم المختلفة وعدم وجود تحكم فى زمن الرى وكمية المياه التى يتم سحبها بواسطة المزارعين اثناء عملية الرى . هذا بالاضافة إلى عدم انتظام قطاعات الترع وكثرة التعدى عليها وعلى المصارف والجسور . وايضا زيادة سعة المجارى المائية على السعة المطلوبة مما يؤدى إلى انخفاض المناسيب بها مما يؤثر على عملية توزيع المياه .

● ما موقف السد العالى من هذه الأزمة ؟

● ● لجيبك بشهادة دولية . لقد تساءل مجلس إدارة اللجنة الدولية للسدود فى عام ١٩٩٠ عندما عرضت عليه اللجنة الأهلية المصرية للسدود والخزانات الكبرى استضافة أعمال الاجتماع التنفيذى رقم ٦١ فى القاهرة والذى عقد فى نوفمبر الماضى . تساءل عن موقف مصر من الموافقة على إقامة ندوة دولية على هامش المؤتمر عن نتائج واثار السد العالى وقد كانت دهشة مجلس إدارة اللجنة الدولية للسدود عندما وافقت مصر على ذلك . والواقع ان دوافعنا كانت لكشف الآثار الجانبية للسد العالى والتى يتحدث العالم كله عنها منذ بدء إنشائه . ولكن نتائج وتوصيات هذه اللجنة قالت بالحرف الواحد : « إن السد العالى كان هو العنصر الأساسى وحجر الزاوية فى إنقاذ مصر من الجفاف والموت جوعا خلال فترة الجفاف الرهيبة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٧ وانه على الجانب الآخر قد حمى مصر من الفيضانات العالية اعوام ٦٤ ، ٧٥ ، ١٩٨٨ . وانه ضمن الامداد الثابت والمستمر والمرن طوال العام للمياه اللازمة لرى الأراضى وللتوسع الكبير فى الأراضى الجديدة . وإذا كان البعض يتباكون على حفنة من اطنان السردين على مصبات فرعى رشيد ودمياط فقد تناسوا إنتاج بحيرة السد العالى لما يقرب من ٤٠ الف طن من اجود الأسماك سنويا .

وتستطرد نتائج وتوصيات اللجنة قائلة : يكفى فى تقدير القيمتين الاقتصادية والاجتماعية جانب واحد من جوانب اثر السد العالى . وهو انقاذ الملايين من البشر التى كان من الممكن ان تواجه شبح الجوع او الموت سواء فى فترات الجفاف او الفيضانات المدمرة .

نحر النيل وتاكل الشواطىء

● التاكل الموضعى او نحر النيل .. كان من الآثار الجانبية للسد العالى .. إلى اين وصل الآن ؟

● ● النحر الشامل بالنسبة لمجرى النيل يعتبر فى حكم المنتهى وذلك بسبب الاستقرار الطبيعى لمجرى النهر فالانهار تعدل من مساراتها حسب التغيرات التى تطرا عليها بعد فترة وثبت ان ملحدث كان اقل كثيرا من المتوقع . كذلك اتضح ان عملية الاطماء (زيادة الطمى) امام السد العالى اقل بكثير مما كان متوقعا . فالدراسات اكدت ان منطقة الاطماء والتى كان متوقعا ان تملأ بالطمى خلال ٥٠٠ عام متوقع حاليا ان تملأ بالطمى خلال ٧٠٠ عام . ويوجد معهد علمى متخصص تابع للوزارة يدرس مجرى النيل بالكامل . اما التاكل الموضعى فى بعض الاماكن ونحن نقوم بعلاجه فى الفترة الاخيرة . تم عمل تكسيات وإنشاء جوانب للنهر على طول ٨٠ كم فى قنا وسوهاج . وهو لايشكل اى خطورة .

زاوية عبدالقادر .. لن تتكرر

● زاوية عبدالقادر .. اين كان الخطا فيها ؟

● ● زاوية عبدالقادر مشكلة ارتبطت بمجموعة من الاسباب . منها : الارتفاع المفاجىء للمياه . التصميم الأصلى غير كفء والتنفيذ به بعض المشكلات . ثم بالاضافة إلى ذلك حدثت اعتداءات من بعض المواطنين على الجسر . واى جسر اخر يتم الالتزام بسلامته وعدم الاعتداء عليه لن يحدث له اى شىء . وهنا . فى



المصدر : المصـــور

التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زاوية عبدالقادر . الذى صمم هذا الجسر مكتب بريطانى (وليم هالكرو) والذى نفذته إحدى شركات القطاع العام ومازالت القضية فى المحكمة حتى الآن لأنه صدر حكم على أحد المهندسين المشرفين على المشروع والتابعين للوزارة واستانف الحكم . كما تم تعديل التصميم فى الجزء الذى انهار والأجزاء المشابهة ونفذ بالفعل .

جمعيات لمستخدمى المياه

● ما مشروعات الوزارة لتحقيق مشاركة المزارعين فى توفير مياه الرى والمساهمة فى تكاليف مشروعات الرى ؟

● ● يجرى حاليا إعداد تعديل لقانون الرى والصرف ويشمل إنشاء جمعيات لمستخدمى المياه وهذه فقرة جديدة ستضاف إلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ والخاص بالرى والصرف وهذا الاقتراح معروض حاليا على لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب وجمعيات مستخدمى المياه هذه سيتم تكوينها فى جميع القرى والمحافظات وصدر قانون بشأنها يعطيها الصفة القانونية للتعامل مع البنوك والشركات وجميع جهات الدولة والهدف منها أن يكون المزارعون أنفسهم أصحاب المصلحة فى المياه والمحافظة عليها .

كما أنه تجرى دراسة مشروع للمشاركة فى استعادة تكاليف تطوير الرى . لأن الدولة لا يمكن أن تغطى ٦ ملايين فدان . المطلوب تطويرها حيث أن ذلك يحتاج إلى ٩ مليارات من الجنيهات والفلاح ستعود عليه فائدة كبيرة لهذا التطوير ولذلك سيشارك فى هذه التكاليف لأنها ستكون على هيئة قروض مطلوب سدادها . ومن المنتظر أن يصل عائد التطوير على المزارع ٥٠٠ جنيه للفدان ومن المقترح أن يكون هناك ٥ سنوات سماح بعد إجراء التطوير وتقسط المشاركة فى التكاليف على ٢٠ ـ ٢٥ سنة . وتبلغ تكلفة تطوير الفدان الواحد من ٧٠٠ ـ ٨٠٠ جنيه فى المساقى المبطنة ومن ١٢٠٠ إلى ١٣٠٠ فى المساقى المرفوعة وهذا النظام معمول به حاليا فى مشروعات الصرف المغطى والتى تبلغ مساحتها ٣,٥ مليون فدان من إجمالى المساحة المطلوب أن تصبح بالصرف المغطى وهى ٦ ملايين فدان .

سعيد توفيق



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

معلومات مهمة

● لايوجد بلد في العالم يعتمد كل الاعتماد على نهر واحد مثلما تعتمد مصر على النيل . فهو يمدها بنحو ٩٨٪ من احتياجاتها المائية . اما الامطار والمياه الجوفية فلا تمثل إلا ٢٪ فقط .

● نصيب مصر من المياه محدد بمقدار ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا ، حسب اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان .

● في السنوات الاخيرة ، طرأت عدة متغيرات اثرت سلبا على كميات المياه الواردة إلى مصر ومن اهمها : انخفاض إيراد النيل عن المتوسط . مما جعل لاخبار زيادة المخزون امام السد العالي ولو كان بارتفاع سنتيمتر واحد فقط يقفز إلى الصفحات الأولى في صحافتنا ، وكانت الصحف تتابع ذلك وبصفة يومية وتنشر اخبار الزيادة او النقص ، وكأنها بلاغات عسكرية .

● كما انه من العوامل التي اثرت سلبا على حصة مصر من مياه النيل هو توقف العمل في مشروعات قناة جونجلي بجنوب السودان منذ شهر نوفمبر ١٩٨٣ ، بسبب الاحوال الامنية ، وكان من المقرر ان تستفيد منه مصر والسودان منذ عام ١٩٨٥ بزيادة حصة كل منهما بواقع مليارى متر مكعب سنويا .

● يوجد في مصر الآن ٣١ الف كيلومتر ترع عمومية ، ٨٠ الف كيلومتر مساقي خاصة ملك المزارعين ، ١٧ الف كيلومتر مصارف مائية ، ٢٥٠ الف منشأة مائية (قناطر كباري ، بوابات ، وغيرها) ، ٥٦٠ محطة طلمبات لرفع المياه ، وجميع هذه الوسائل والادوات تحتاج إلى صيانة وإحلال وتجديد .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٤

حوار حول قضية الأمن المائى التى تتصدر أجندة مباحثات الشرق الأوسط

دعوة لزراعة مليونى فدان بامتداد شواطئ مصر البحرية وبعمق ٤ كيلو مترات !

إذا كان الاهتمام العالمي والاقليمى قد انصب فى السبعينيات والثمانينيات على البترول والطاقة بوجه خاص، فهو فى سبيله للتحول فى التسعينيات إلى الاهتمام بتوفير الموارد المائية باعتبار أن قضية الأمن المائى متصلة اتصالا وثيقاً بقضية الأمن الغذائى التى تفى بالاحتياجات المعيشية للأعداد المتزايدة من السكان وتضعها على قمة الاولويات التى تطفو على السطح فى ثلاثية النفط والماء والغذاء التى تمثل الاضلاع الرئيسية لمثلث اقتصاديات الحياة المعيشية للسكان فى التسعينيات وأوائل القرن الحادى والعشرين ..

بهذه الكلمات بدأ حديثه د . احمد انور زهران عن استراتيجية استغلال المياه فى الوطن العربي الذى يوضح أنه يضم ثلاثة أحواض مائية رئيسية هى :

حوض الأردن والليطانى وحوض دجلة والفرات وحوض النيل، وتجرى حاليا على المستوى الدولى فى معرض مباحثات سلام الشرق الأوسط إثارة الحوار والتفاوض بين دول منطقة الشرق الاوسط من اجل الاتفاق على الأسس التى يجرى فى إطارها وضع استراتيجية التعاون الأقليمى، لتأمين احتياجات دول المنطقة من المياه من اجل ذلك يطالب د. زهران الدول العربية بضرورة صياغة استراتيجية قومية موحدة محددة لادارة موارد المياه فى الوطن العربى تتضمن وضع خطط قطرية واقليمية لاستغلال مياه الانهار المشتركه مع الوضع فى الاعتبار، التعاون الاقليمى تجاه احتياجات دول الجوار من المياه، من خلال دراسات موضوعية منسقة تتناول كافة أبعاد قضية المياه، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية، فى الحاضر وفى المستقبل واقتراح الحلول والمشروعات ، للإفادة من موارد المياه المتاحة، عن طريق إقامة السدود وإنشاء محطات توليد الكهرباء، وتحلية المياه، وتنفيذ مشروعات تخزين المياه، ونقلها بالقنوات أو الأنابيب المشتركة، جنباً الى جنب، مع تسوية الخلافات والنزاعات العربية على المياه بالقدر الذى يسمح بالمناورة، وحرية الحركة، تجاه مطالب ومطامع الغير ، فى الموارد المائية للمنطقة العربية .

ويضيف د . زهران أن احتياطيات النفط سوف تتضاءل تدريجيا فى المنطقة العربية مستقبلاً وتستبدل به مصادر للطاقة جديدة ومتجددة بديلة أخرى. وبنضوب حقول النفط فى المنطقة العربية فى المستقبل القريب، يتعين على العرب التحول الى منابع جديدة للثروة، تتمثل فى استخدام المياه، لاستزراع مساحات كبيرة من الاراضي الصحراوية الجرداء، الصالحة للزراعة، تمتلئ بها جنبات الوطن العربى، ويمكن أن تحقق عائداً انتاجياً ضخماً من الثروة الزراعية، تفى باحتياجات السكان من الغذاء، وتوفر فائضاً من الصادرات الزراعية، تتعزز به أرصدة الدخل القومى .

علاوة على ما تقدم، فالنظرة الى قطرة الماء فى المستقبل، سوف تختلف عنها اليوم وذلك من منطلق ان ندرة الماء وشدة الاحتياج اليه ستجعله سلعة ثمينة تباع وتشترى وسوف تصبح قطرة الماء أغلى من قطرة البترول، وسوف يحقق الإمداد بفائض المياه عن طريق الأنابيب للدول المحتاجة إليه، دخلاً طيباً وفيراً من العملات الحرة، يضاف الى حصيلة الدخل القومى من السياحة والصادرات الاخرى.

إن مواجهة الشح فى المياه فى الحاضر وفى المستقبل . سوف تفرض بالضرورة، تبنى تكنولوجيات جديدة، لتعظيم الموارد المائية وتنميتها، وذلك من خلال تحلية مياه البحر، وتنقية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحى والصرف الزراعى والصناعى، وتشجيع الاتجاه لاستغلال المياه الجوفية، والمياه غير العذبة فى الزراعة .. جنباً إلى جنب، مع تعضيد الجهود لزراعة المناطق المتاخمة لسواحل البحار بالنباتات الملحية Halophytes ، التى تروى بماء البحر .

وبالنسبة لمصر يقول ان انتهاجا مصر مثلاً، سياسة زراعة النباتات الملحية، كنبات سوس -٧- SOS7 بطول سواحلها البحرية، التى تمتد ٢١٤٠كم ، على طول شواطئ البحرين المتوسط والأحمر، اى لأكثر من ضعف طول وادى النيل ، وبعمق أربعة كليو مترات، سيوفر مساحة مليونى فدان إضافية،

وسيغل محصول هذا النبات ، نصف مليون طن من الزيوت النباتية، بالاضافة الى ١٢ مليون طن من العلف .و توفير حوالى ٢٥٠ مليون دولار سنوياً لاستيراد الزيوت والاعلاف، علاوة على توفير الأراضى الخصبة ، التى تزرع بالبرسيم ، لتغذية الماشية والأغنام وحيوانات الجر، وتروى بالمياه العذبة، وهى مساحة تصل لحوالى واحد ونصف مليون فدان، لا ستخدامها لانتاج الحبوب عامة ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح على وجه الخصوص



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤



بدء ندوة الموارد المائية المصرية السورية اليوم

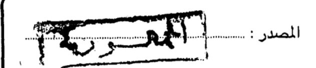
كتب ـ أحمد نصر الدين:

يستقبل الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء الخميس القادم المهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى والوفد المرافق له، والدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية لعرض مايتم الاتفاق عليه فى إطار التوصيات التى ستصدر عن الندوة السورية ـ المصرية المشتركة فى مجال الموارد المائية والتى تبدأ صباح اليوم فى أسوان وتستمر حتى الأربعاء القادم كما يتم إطلاع رئيس الوزراء على الإجراءات الخاصة بمتابعة تنفيذ التوصيات والمقترحات المستقبلية.

وعقد أمس الوزيران المصرى والسورى اجتماعا تم فيه الاتفاق المبدئى على عقد الندوة الثالثة فى دمشق خلال سبتمبر القادم عن استخدام موارد المياه غير التقليدية والمعايير والأسس اللازمة لها . ومنها المياه الجوفية العميقة ومياه الصرف الزراعى والصحى والمياه المعالجة بعد تنقيتها ، وزار الوزيران مركز المعلومات برئاسة مجلس الوزراء ، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة لمتابعة التوصيات برئاسة معاون الوزير السورى والمهندس جميل السيد وكيل أول وزارة الاشغال العامة والموارد المائية .

وأكد الوزير السورى ان الندوة تأتى تأكيدا لقوة ومتانة العلاقات المصرية ـ السورية التى يدعمها الرئيسان حسنى مبارك وحافظ الاسد. وقال إن الاتفاق مع تركيا قائم وعادل لحفظ حقوق سوريا العربية فى مياهها من نهر الفرات، وأعرب عن تفاؤله فى دوام هذا الاتفاق.وأضاف ان هناك تنسيقا كاملاً مع مصر فى المجال المائى عربيا ودوليا من خلال خطة تحرك مشتركة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤

وزير الرى السعودى ....

لا مشاكل مع تركيا فى دجلة والفرات

خبرة مصر مهمة لمشروعاتنا المائية

كتب ـ عصام الشيخ :

اعلن المهندس عبد الرحمن مدنى وزير الرى السورى انه تم عقد اتفاق نهائى مع تركيا حول نصيب كل دولة فى مياه نهرى دجله والفرات ، وانه لا توجد حاليا مشاكل بين سوريا وتركيا فى هذا الشأن خاصة وان هناك بروتوكولا للتعاون وقع بين البلدين منذ عام ٨٧ ومازال سارى المفعول .

وقال فى تصريحاته عقب لقائه مع د . عبد الهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية امس ان سوريا سوف تطرح خلال الندوة المصرية ـ السورية التى ستبدأ اعمالها غدا باسوان كافة المشكلات التى تعترضها لتنفيذ مشروعات الرى بسوريا .

واضاف ان اهم هذه المشكلات هى المحافظة على سلامة المياه وعدم تلوثها او ضياعها ، وكيفية تناول الطرق الحديثة للرى باعتبار ان المياه قضية اساسية فى الوقت الحاضر ، كذلك سيتم بحث كيفية تدبير الاستثمارات الخاصة لتنفيذ هذه المشروعات .

وقال ان قضية المياه فى الشرق الاوسط من الامور الاساسية التى سوف يتم بحثها مع وزير الاشغال المصرى باعتبار ان سوريا تقع فى المناطق الجافة ونحن بحاجة لخبرة مصر الكبيرة لتأمين الغذاء للمواطنين .

واختتم تصريحاته قائلا اننا سوف نطلب من مصر المساهمة فى دراسة المشروعات التى تحقق لنا هذا الهدف والاشراف على تنفيذها بما يعود بالخير على المواطنين السوريين .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

صدقي في الندوة المصرية السورية لمشروعات المياه :

قضية المياه من اكبر التحديات والمحور الاستراتيجي للتنمية

اسوان ـ كريمة السروجي ومحمد وحيش

اكد الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء ان قضية المياه من اكبر التحديات والمحور الاستراتيجي للتنمية . مشيرا إلى اهمية اعادة استخدام مياه الصرف للرى مرة اخرى بعد المعالجة والتطوير المستمر باستخدام التكنولوجيا الجديدة والاسراع في تنفيذ المشاريع المتطورة .

جاء هذا في الكلمة التي وجهها في افتتاح الندوة المصرية السورية المشتركة بأسوان ، والقاها الدكتور عبدالهادي راضي وزير الأشغال العامة والموارد ، وحضرها المهندس عبدالرحمن مدني وزير الرى السورى وسفير سوريا بالقاهرة واللواء صلاح مصباح محافظ أسوان .

واعلن د . صدقي اننا نسعى لحماية المياه والحفاظ على نوعيتها ومنع التلوث واجراء الصيانة الوقائية والعلاجية لمختلف المنشآت وشبكات الرى والصرف بما يساهم في تحقيق الاستفادة القصوى من حصة مصر الثابتة من مياه النيل والتي تصل الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب .. مؤكدا ان السياسة المائية لمصر تتمثل في عدة محاور اهمها التعاون المستمر مع دول حوض النيل لخير كل شعوب المنطقة وفقا للمواثيق والأعراف والاتفاقيات .

وإشاد رئيس الوزراء بالتعاون المستمر بين مصر وسوريا في مجالات الرى والصرف مؤكدا انه سيظل القوة الدافعة والركيزة الاساسية والمحور الاستراتيجي للتنمية والريادة في عالمنا العربي للوصول معا إلى افاق القرن ٢١ ومواجهة تحدياته لتوفير مصادر مائية لمواكبة خطط التنمية والتوسع الأفقي في الرقعة الزراعية .



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

رئيس الوزراء يصف أزمة المياه بانها استراتيجية وأمنية

ويؤكد أنها أكبر التحديات التى تواجه منطقة الشرق الأوسط

اسوان - محمود الشاذلى واحمد الزيات :

اكد الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ان قضية المياه تمثل اكبر التحديات التى تواجه المخطط الاستراتيجى بمنطقة الشرق الأوسط. وان التزاحم على قطرة المياه اصبح حلقة من حلقات الصراع الدائر فى كثير من المناطق، واشار الى ان ازمة المياه فى مصر ازمة استراتيجية وليست امنية فقط مطالبا بضرورة اعادة استخدام مياه الصرف للرى مرة اخرى بعد المعالجة والتطوير المستمر لاساليب الرى واستخدام التكنولوجيا الجديدة والاسراع فى تنفيذ المشاريع المتطورة.

جاء ذلك فى الكلمة التى وجهها رئيس الوزراء فى افتتاح الندوة المصرية السورية المشتركة باسوان، والتى حضرها المهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى، وسفير سوريا بالقاهرة واللواء صلاح مصباح محافظ اسوان، والقاها نيابة عنه الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال.

واعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء اننا نسعى لحماية المياه والحفاظ على نوعيتها ومنع التلوث، واجراء الصيانة الوقائية والعلاجية لمختلف المنشآت وشبكات الرى والصرف، بما يساهم فى تحقيق الاستفادة القصوى من حصة مصر الثابتة من مياه النيل والتى تصل الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب.

واكد الدكتور عاطف صدقى ان السياسة المائية لمصر تتمثل فى عدة محاور اهمها التعاون المستمر مع دول حوض النيل لخير كل الشعوب وفقا للمواثيق والاعراف والاتفاقيات التى ابرمت فى شأن النيل، ودفع عجلة التنمية فى اى قطعة على ارض النيل لصالح الشعوب.

اشاد رئيس الوزراء بالتعاون المثمر بين مصر وسوريا فى مجالات الرى والصرف. واشار الى انه سيظل القوة الدافعة والركيزة الاساسية والمحور الاستراتيجى للتنمية والريادة فى عالمنا العربى للوصول معا الى افاق القرن ٢١ ومواجهة تحدياته لتوفير مصادر مائية لمواكبة خطط التنمية والتوسع الافقى فى الرقعة الزراعية.

واعلن رئيس الوزراء ان المساحة المزروعة فى مصر حتى الآن تصل الى ٧,٤ مليون فدان بتكثيف محصولى يصل ٢٠٠٪، ومن المتوقع ان تبلغ المساحة المزروعة بحلول عام ٢٠٠٠ نحو ٩ ملايين فدان.

اكد رئيس الوزراء افتتاح قناطر اسنا التى تكلفت ٦٠٠ مليون جنيه وهويس نجع حمادى الذى تكلف نحو ٣٠ مليون جنيه، وعدد من محطات الطلمبات للرى والصرف ومشروعات حماية الشواطىء خلال شهر، وتقوم وزارة الاشغال بانشاء البنية القومية لمشروعات التوسع الزراعى الافقى. كما سيتم توفير بنية اساسية لخدمة ٤٠٠ الف فدان جديدة فى مناطق ترعة السلام غرب قناة السويس وترع الصالحية والطلمبات والشباب وترعة سيناء وترعة النصر وفروعها وبعض المناطق فى الوجه القبلى، ومصر الوسطى ووسط الدلتا.

واعلن رئيس الوزراء التخطيط لحملة اعلامية وارشادية مكثفة لتاصيل الوعى بقضايا المياه لدى المواطنين.

كما اكد المهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى ان مجموع الموارد المائية فى سوريا لاتتجاوز ال ١٠ مليارات متر مكعب من المياه سنويا بالاضافة الى الحصة المقررة لسوريا من مياه نهرى دجلة والفرات اللذين لم يتم الاتفاق على اقتسام مياههما. واضاف ان المواطن السورى يعيش ظروفا صعبة فى مجال الحصول على نصيبه من المياه لمحدودية الموارد. وطالب بضرورة تعاون الخبرة المصرية مع سورية فى مجال الموارد المائية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

في أول رد فعل رسمي على قرار السودان انشاء سد جديد

مصر تطالب دول حوض النيل بالتزام اتفاقات حصص المياه

□ اسوان - «الحياة»:

■ اكد وزير الاشغال والموارد المائية المصري السيد عبد الهادي راضي ضرورة التزام دول حوض النيل المعروفة باسم «اوندغو» بالاتفاقات المبرمة في شان تنظيم المياه والحصص.

وجاءت تصريحات راضي امس الى اعمال الندوة المصرية - السورية المشتركة بمثابة اول رد فعل رسمي على التصريحات السودانية في شان اقامة سد جديد على مجرى نهر النيل.

وكانت اعمال الندوة العلمية المصرية - السورية المشتركة بدأت اعمالها امس في مدينة اسوان في جنوب مصر، وتبحث في تصميم وتنفيذ مشروعات ضبط الانهار والسدود، وياتي اجتماعها تنفيذا لمقررات اللجنة العليا المصرية - السورية.

ورحب راضي بمشاريع التنمية التي تنفذها الدول لخدمة شعوبها الا انه اشترط في شان تنفيذ مشروعات المياه ان تتم من خلال التشاور والاتفاق المسبق والاحترام المتبادل لحقوق دول حوض النيل.

وقال ان حصة مصر من مياه النيل تبلغ نحو ٥٥.٥ بليون متر مكعب سنويا، وكشف عن حاجة بلاده الى توفير كميات اضافية من المياه بحلول العام ٢٠٠٠ لخدمة الاغراض الانسانية والزراعية.

ومن جهته اوضح وزير الري السوري المهندس عبد الرحمن مدني ان بلاده تعاني ظروفاً صعبة في مجال الحصول على المياه مشيرا الى ان حصة سورية من المياه تدنت تحت خط الفقر المائي.

واضاف ان حصة بلاده في نهري دجلة والفرات لم يتم الاتفاق عليها بعد، وان الجهود منصبة على اقتسام مياه النهرين بشكل يوفر النماء لدول المنطقة.

وكان خلاف نشب بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة اخرى اثر قيام تركيا بانشاء سدود جديدة اثرت في كمية المياه الوافدة الى سورية والعراق.

وتزامنت اعمال الندوة المصرية - السورية التي ستناقش ٢٦ بحثا في مجال تشغيل وادارة مياه الانهار والسدود مع مرور ٣٣ عاما من بدء انشاء السد العالي.



تنسيق المواقف بين مصر وسوريا فى قضايا المياه
وزير الأشغال ينفى تأثير الكهرباء بالسدة الشتوية

اسوان - محمود الشاذلى واحمد الزيات :

اكد الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان الكهرباء لن تتاثر خلال فترة السدة الشتوية والتى يترتب عليها نقص المياه المستخدمة فى عمليات التوليد بالسد العالى .

واشار إلى ان المياه كافية ولا صحة مطلقا لما يتردد حول نقص الكهرباء .

نفى وزير الاشغال عقب انتهاء الجلسة الافتتاحية للندوة المصرية السورية المشتركة التى تعقد باسوان ، وجود مشاكل للمياه بالخزان الجوفى بالوادى والدلتا واكد على وجود رصيد يبلغ ٧,٥ مليار متر مكعب يتم سحب ٣,٦ مليار متر مكعب طبقا للقواعد والأسس العلمية وتحت مراقبة مستمرة لخزانات المياه الجوفية على مستوى الجمهورية .

كما نفى وزير الاشغال بشدة ان هناك اتجاها الى تسعير المياه من اجل ترشيد استخدامها مشيرا الى وجود بدائل اكثر عناية يمكن استخدامها فى الترشيد بعيدا عن التسعيرة التى تتمثل فى التطوير باشكال مختلفة .

اعلن الدكتور عبدالهادى راضى وزيرا لاشغال تنسيق المواقف بين مصر وسوريا فى المياه على المستويات المحلية والعالمية باعتبار ان البلدين يعتمدان على الانهار .

وسيتم اجراء دراسات مشتركة بين البلدين يشترك فيها فريق من البلدين لبحث الرى المتطور ومشروعات حصاد المياه وانشاء السدود ومقاومة الحشائش المائية .

ومعالجة مشاكل الاراضى عن طريق مشروعات الصرف وبحث امكانية تحويل عدد من المشروعات التنموية المشتركة فى مجالات تنمية الموارد المائية والمنشات الحيوية .

اعلن المهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى ان الجانب السورى تقدم فى الندوة ببعض التجارب السورية المتعلقة بدراسة وتنفيذ السدود الصغيرة والمتوسطة وطرق وادارة الخزانات ذات الاغراض المتعددة بالاضافة الى كيفية تنظيم مجرى نهر الفرات .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

■ بالتعاون بين مصر وسوريا:

استحداث أساليب متطورة لإدارة الأنهار والقناطر

التنبؤ بالعوامل المناخية وتأثيرها على الخزانات والشبكات المائية

بحثت مصر وسوريا في جلسة المباحثات التي عقدت بينهما أمس بأسوان برئاسة الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال والمهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى الأسلوب المتطور لتشغيل وادارة الأنهار والخزانات والقناطر ودور التنبؤ بمتغيرات العوامل المناخية فى إدارة الخزانات وشبكات الارصاد المائية.

ناقشت الندوة المصرية ـ السورية فى جلساتها القوانين الدولية بين الدول الواقعة على نهر واحد وتشمل إتفاقيات إقامة المشروعات بين دول المنبع ودول المصب بحيث لاتستفيد دولة على حساب الأخرى وكذلك إتفاقيات تقسيم مياه النهر وإتفاقيات الحد من التلوث وتحديد المعايير لجميع الملوثات والهيئات المشاركة فى رصد ومراقبة تنفيذ القانون وتطبيقه على المخالفين والتراخيص وجهة إصدارها والعقوبات التى تنفذ على المخالفين.

أعلن الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية انه تم مناقشة كافة الآراء التى طرحها الجانب المصرى المشترك فى المفاوضات مع سوريا والتى تناولت



د. عبد الهادى راضى

الطرق الحديثة والعلمية فى القضاء على الحشائش المائية وكيفية مواجهة نسبة الإطماء بالخزانات والانهار وكيفية الاستفادة منها، ودراسة ظاهرة النحر التى تحدث خلف المنشآت المائية المقامة على الأنهار والوسائل المختلفة لمعالجتها وتصميم وتنفيذ المنشآت الكبرى على الأنهار.

وأكد الدكتور عبدالهادى راضى تنسيق المواقف بين مصر وسوريا فى قضايا المياه على المستويات المحلية والعالمية بإعتبار ان كلا البلدين يعتمدان على الأنهار. كما سيتم إجراء دراسات مشتركة بين البلدين يشترك فيها فريق من البلدين لبحث أساليب الرى المتطورة ومشروعات حصاد المياه وانشاء السدود ومقاومة الحشائش المائية ومعالجة مشاكل الاراضى عن طريق مشروعات الصرف وبحث امكانية تحويل عدد من المشروعات التنموية المشتركة فى مجالات تنمية الموارد المائية والمنشآت الحيوية.

واعلن المهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى أن الجانب السورى عرض فى الندوة بعض التجارب السورية المتعلقة بدراسة وتنفيذ السدود الصغيرة والمتوسطة وطرق تحليل وإدارة الخزانات ذات الأغراض المتعددة بالاضافة إلى كيفية تنظيم مجرى نهر الفرات. كما تم بحث الاسس العامة لاختيار وتحسين السدود القائمة علاوة على طرح مشروعات لتنمية المياه فى المدن السورية للوصول الى الأسلوب الامثل لها ومناقشة طرق مكافحة الحشائش المائية الضارة فى شبكات الرى والصرف بسوريا للاستفادة بالخبرة المصرية فى هذا المجال.

أشرف بدر



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

الندوة المصرية-السورية لمشاريع المياه

■ اسوان (مصر) - «الحياة» - اختتمت الندوة العلمية المصرية - السورية المشتركة الخاصة بتخطيط مشروعات ضبط الانهار وتنفيذها وصيانتها واعمالها امس بتأكيد اهمية زيادة التعاون بين البلدين في رصد قاع بحيرة الأسد السورية المقامة على نهر الفرات ودرس التغيرات التي تطرأ عليها.

وأوصت الندوة بتشكيل فرق علمية متخصصة في مجالات تخطيط وتنفيذ مشروعات ضبط الانهار ونسبة تدفق المياه، من الخبراء والمتخصصين في البلدين.

وطالبت بتنسيق مواقف مصر وسورية في المؤسسات والمحافل المعنية بقضايا المياه وفي المؤتمرات الدولية، وتبني استراتيجية موحدة واستكمال دراسات تطوير الموارد المائية السطحية والجوفية وتحديثها باستخدام التكنولوجيا المتطورة بما يناسب البيئة في البلدين.



٩ وزراء للمياه يناقشون هذا التساؤل:

هل يتحول نهر النيل إلى مجرى ملاحى دولى؟!

تستضيف القاهرة يوم الثلاثاء المقبل اجتماعات وزراء المياه بدول حوض النيل التسع، والتى تستمر ٥ أيام، ويتم خلالها مناقشة استغلال مجرى نهر النيل ملاحيا من المنبع حتى المصب، وإقامة مشروعات زراعية وصناعية مشتركة على طول المجرى.

وصرح الدكتور عبدالهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية بأن الاجتماعات ستناقش وضع الخطط المثلى لتنمية موارد مياه النيل، وإمكانية إقامة شبكات لرصد المياه على طول المجرى الكترونيا، ووضع صيغة مناسبة للاجتماعات الفنية بمشروعات «التيكونيل» والتى تعتبر بمثابة تطوير وتحديث لمشروع هضبة البحيرات الاستوائية، وإن تميز عن المشروع السابق وفق ماجا، بتصميمه من انه سيتناول التكنولوجيات الحديثة فى مجال تنمية المشروعات لاستغلال خيرات نهر النيل والتى تتمثل فى توليد الكهرباء، والسياحة النيلية، والملاحة، واستغلال الطمى فى زراعة الأراضى الجديدة.

وأوضح وزير الأشغال العامة انه لن يطرح فى الاجتماعات المشروع السودانى الخاص باقامة «الحمداب» على شمال النيل لاستغلاله فى توليد الطاقة الكهربائية، وزراعة مايقرب من ٥٠ ألف فدان مشيرا الى وجود هيئة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان من شأنها مناقشة مثل هذه الموضوعات.

من ناحية أخرى اختتمت الندوة المصرية ـ السورية اعمالها أمس بأسوان حيث أوصت بضرورة تنسيق المواقف بالنسبة لقضايا المياه على المستويات الاقليمية والعالمية باعتبار أن مصر وسوريا تعتمدان على الانهار فى التنمية داخل بلدانهما، وتبادل الخبرة والمعرفة بين البلدين فى مجال المياه، والربط بين الفنيين لخلق مدارس مشتركة فى مجالات عمل الوزارتين.

كما طالبت باجراء دراسات وبحوث مشتركة يقوم بها فريق بحثى مشترك تتناول أساليب الرى، ومشروعات حصاد المياه، وانشاء السدود والخزانات، ومقاومة الحشائش وورد النيل، وترشيد استخدام المياه فى كافة المجالات.

أشرف بدر



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

انقرة: لا علاقة بين مكافحة الارهاب واقتسام المياه مع سورية

■ انقرة - ا ف ب - اعلن الناطق باسم وزارة الخارجية التركية فرهاد اتامان امس ان تركيا تمرر كمية كافية من مياه الفرات الى سورية. وكان اتامان يرد على سؤال عما نشرته صحيفة «حريت» التركية عن تقرير حكومي تركي يدعو الى «عدم ابرام اتفاق في شان المياه في هذه المرحلة مع سورية لانها تتلقى كمية كافية من المياه».

واكد الناطق ان دراسات تقنية تعد في انقرة في شان مشكلة اقتسام مياه دجلة والفرات، مشيراً الى «عدم اتخاذ اي قرار». وزاد ان «تركيا تمرر الى سورية ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية طبقاً لبروتوكول عام ١٩٨٧، الموقع بين البلدين. واعتبر ان «هذه الكمية كافية لتلبية احتياجات سورية، وخلال الاشهر الثلاثة الماضية مررت تركيا الى سورية ما معدله ٦٤٠ متراً مكعباً من المياه في الثانية».

وقال اتامان: «لم يكن في نيتنا يوماً استخدام (قضية المياه) كسلاح سياسي، واقامة علاقة بين المياه ومكافحة الارهاب». وتتهم اوساط في انقرة سورية بايواء الهيئات القيادية لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض حرباً على الدولة التركية. وكانت تركيا وسورية اعلنتا نيتهما التوصل الى اتفاق «نهائي» في شان المياه نهاية ١٩٩٣ كموعد اقصى. واوضح اتامان انه «لم يتامن الجو السياسي الضروري لابرام الاتفاق العام الماضي لاسباب لا تتعلق بتركيا».



نذر حرب الماء.. بين مصر والسودان (٢:١)

«سد الحمداب».. قنبلة موقوتة!

«إن النزاع على مصادر المياه المحدودة في الشرق الأوسط، سوف يؤثر على الروابط بين دول المنطقة.. وربما أدى إلى انفجار أوضاع الشرق الأوسط، قبل انقضاء هذا القرن»!

صاحبا المقولة الآنفة هما جويس ستار ودانيل ستول الخبيران بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن. وقد تناولا هذه المقولة بالتحليل في تقرير عميق وطويل عن: «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه موارد المياه في الشرق الأوسط».

والبادى أن هذه المقولة البغيضة سوف تتحقق باسرع مما يتصور احد.. وان حرب الماء سوف تنفجر، أول ما تنفجر، في وادى النيل!.. في خطابه بمناسبة عيد استقلال السودان، اعلن الرئيس عمر حسن البشير أن السودان سيبنى سدا جديدا على النيل، في منطقة الحمداب شمال الخرطوم.. ووصف السد بانه: «سوف يفى بالاحتياجات الزراعية والصناعية للسودان، ويقضى على الفقر في البلاد».. والعبارة تشى بانه سيكون «سدا قرنيا» للتخزين طويل المدى، مثيلا للسد العالى المصرى، يورث «بحيرة ناصر» الشح الأبدى! أما توقيت الإعلان عن السد السودانى، فيجىء في سياق الرد السياسى على تكثيف مصر لمظاهر سيادتها على منطقة حلايب المصرية!

تبـاين رد الفعل المصرى.. على مستوى مجلس الشعب، قـال سعد الخوالقـة رئيس لجنـة النقل والمواصلات: «إن من حق السودان أن يقيم سـدا بحيث لا تتجـاوز حصته المائية طبقا لاتفاق ٨ نوفمبر ١٩٥٩.. لكن عندمـا تفكر حكـومة السودان فى بناء سد للتخزين طويل المدى، فعلينـا أن نقف لـه وقفـة جادة.. حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب»!

بينما قال د. محمـد عبد الهادى راضى، وزيـر الأشغـال والموارد المائيـة بنبرة دبلـوماسيـة هـادئة: «مشروع سـد الحمـداب سبقت مناقشته عدة مرات فى إطار أعمال الهيئة الفنية الدائمـة المشتركة لمياه النيل، والتى تضم كـلا من مصر والسودان. ونحن لا نقف أبدا ضد التنميـة فى السودان، مـادام يحترم اتفـاق ميـاه النيل، ولا يتجـاوز الحصص المتفـق عليهـا لكـل من البلدين».

مـا هى الحصـص المتفق عليهـا طبقا لأحكام اتفاق مياه النيل المبرم بين مصر والسـودان فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩.. على وجه اليقين القانونى؟

تقول أحكـام الاتفاق: حق مصر المكتسب سنـويـا ٤٨ مليـار متر مكعب، مقـدرة عنـد أسـوان. بينما حق السـودان المكتسب سنـويـا ٤ مليـارات متر مكعب، مقدرة أيضـا عند أسوان. صافى فائدة السد العالى ـ وقد أبرم الاتفاق بمناسبة تشييده ـ ٢٧ مليار متر معكب، للسـودان منهـا ١٤,٥ مليـار، ولمصر ٧,٥ مليار.. وبـذلك تصبح حصة مصر ٥٥,٥ مليـار، وحصـة السـودان الإجماليـة ١٨,٥ مليـار.. وذلك بـافتراض أن متـوسط الإيـراد الطبيعى للنيل ٨٤ مليـارا، وأن

عبد التواب عبد الحى

فواقد التخزين فى بحيرة ناصر ١٠ مليارات متر مكعب سنويا.

أما إذا زاد متوسـط إيراد النهر، فإن صافى الزيادة يقسم مناصفة بين البلدين، وعلى العكس، إذا توالت السنـوات شحيحـة الإيـراد، وانخفضت منـاسيب التخـزين فى «بحيرة ناصر» لدرجة لا تساعد على تمكين البلـدين من سحب احتياجاتهما كاملـة، فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية الـدائمة المشتركة أن تضع نظاما لما ينبغى أن تتبعـه البلدان لمواجهة مثل هذه الحالة، بما لايوقع ضررا بـأى منهما.. وتتقدم الهيئة بتـوصياتها فى هذا الشأن، لتقرهـا الحكـومتـان المصريـة والسودانية.

لكن السـودان يطالـب بزيـادة حصته المائية بنسبة ٥٪ على الأقل، رغم أنه لا يستهلـك أكثر من ٧٠٪ من حصته الحالية! وهم يطالبون بتوثيق الزيادة المطلوبة ضمن مواد اتفاق ميـاه النيل لسنة ١٩٥٩. أى أنهم يطلبون تعديل الاتفاق، مع أنه اتفاق دولى لا يجوز تعديلـه إلا بتراضى طرفيه! وحججهم فى ذلك يسوقهـا مسئول كبير بـالخارجية السودانيـة، اشترط أن أغفل اسمه: «عنـدنا أرض مـروية بميـاه النيل، النموذج الجيـد لها أرض الجزيرة. ولدينا مساحـات واسعة تزرع على ميـاه المطـر. وقد كـانت الـزراعـة المطـرية والمروية تتمتع بـاتـزان، وتعطى الكفـايـة لشعب السودان.. إلى أن دهمنا الجفـاف سنة ١٩٨٣، ونجم عنـه نـزوح كثير من قبـائل الجنوب والشرق إلى حوض النيل.. أكثر من مليون مهـاجر وماشيتهم يطلبون الماء والطعام.. أصبح الطلب على ماء النيل غير محدود، بينما الماء محدود! وقـد وصـل الأمـر بين المزارعين ورعاة الماشيـة، فى بعض المناطق، إلى حد التقاتل بالسلاح على جرعـة ماء، لـلإنسان أو للحيـوان! ولعل فى هذا ما يبرر إعـادة النظر فى العـلاقـات المائيـة بين مصر والسودان»!

وإذا كـانت أزمـة الماء بهذه الصورة فى السودان، فإن أمـامه براحا قدره ٣٠٪ من حصته المائية المقـررة يستطيع أن يتحـرك فيهـا بـالتنمية الـزراعية، قبل أن يطـالب بـالمزيـد. بينما تواجـه مصر أزمـة مـائيـة يصفها د. عـاطف صـدقى رئيس الـوزراء بأنها: «أزمة استراتيجية.. وليست أمنيـة فقط»! وفى مواجهـة زيادة أفـواه السكان، لابـد أن تـزيـد مصر مسـاحتهـا المزروعة من ٧,٤ مليون فدان الآن، إلى ٩ ملايين فدان مـع نهاية القرن. ومع بـدايـة القرن القـادم، سـوف تواجه مصر أزمة مائيـة طاحنة، ما لم تبادر إلى زيادة مواردها المائية.. بكل السبل!

والذى يثير غيما من الشبهـات حـول سد الحمـداب الـذى تزمع حكومة البشير إنشاءه، ويـؤكد أنه سوف يجور على حصة مصر المائية الموثقة فى اتفاق ٨ نـوفمبر ١٩٥٩، هـو السريـة التـامـة التى تكتنف خطـوات التجهيـز لـه، وأطـراف تنفيذه. لكن أجهـزة الأمن فى إحدى الـدول الأوروبيـة ـ كما نشرت «الهيرالدتريبيون» ـ رصدت لقاءات حـول تنفيـذ المشروع تمت فى الخرطـوم بين جهـاز الأمن السـودانى وجهـاز «الموسـاد» الإسرائيلى، وأن أعمال الإنشـاء سيقـوم بها طرف ثـالث يحتمل أن



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

يكون جنوب افريقيا، بالتعاون مع الشركات الإسرائيلية! وقد تمت هذه الخطوات التحضيرية من وراء ظهر الحكومة المصرية، وخارج نطاق الهيئة الفنية الدائمة المشتركة بين البلدين المعنية بشئون مياه النيل!

ومصر الرسمية ترى أن اتفاق مياه النيل لسنة ١٩٥٩، أمر لا يمكن فكه أو إلغاؤه، وهو لا يخص مصر والسودان وحدهما، وإنما يتسع لكل دول النيل التسع. ثم إنه حق مكتسب يستند إلى اتفاقيات تاريخية سابقة عليه!

وأي تجاوز لحق مصر المكتسب، سوف يعني الحرب دفاعا عن أمنها المائي.. وإن كانت مصر تحرص على علاقات الإخاء بشعب السودان.. وترى أنه ليس من مصلحة أحد أن تراق نقطة دم، من أجل نقطة ماء!

.. إلا مصلحة إسرائيل!!

ويقفز إلى سطوري الأخيرة سؤال.. هو سؤال الساعة: هل هناك بديل للصدام المحتمل؟ وما هو الحل الآخر الذي يمكن أن يمنع حرب الماء من أن تشتعل في وادي النيل؟

.. غدا نتشوف معا معالم «صمام الأمان»، لكل دول النيل!





المصدر : المصور

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الرى السورى لامانع من التعاون مع اسرائيل فى قضية المياه .. ولكن !

كتب : سعيد توفيق

● فى تصريحات خاصة «للمصور» قال المهندس عبدالرحمن المدنى وزير الرى السورى: إن سوريا تعيش تحت خط الفقر بالنسبة للمياه .

وان نصيب الفرد السورى من المياه يصل إلى ١٢٠٠ متر مكعب سنوياً نصفها من المياه المحلية والنصف الآخر من المياه الدولية .

وعن العلاقات مع تركيا بشان المياه قال : يوجد اتفاق مرحلى تم توقيعه بين البلدين عام ١٩٨٧ اثناء زيارة تورجوت اوزال وكان وقتها رئيساً لوزراء تركيا . ويقضى هذا الاتفاق بان تمرر تركيا إلى سوريا ٥٠٠ متر مكعب / ثانية خلال فترة إملاء سد اتاتورك . وهذا الاتفاق مازال سارى المفعول . ويتابع عملية اقتسام المياه بين الدول على نهرى دجلة والفرات .

واضاف المهندس عبدالرحمن المدنى وزير الرى السورى ان واردات سوريا المتاحة من المياه قدرها ١٠ مليارات متر مكعب من المياه الدولية ومثلها من المياه المحلية . وتوجد فى سوريا عدة انهار مشتركة مع العديد من الدول مثل دجلة والفرات . وهى مشتركة بين تركيا وسوريا والعراق . ونهر العاصى بين سوريا ولبنان ونهر اليرموك وهو مشترك بين سوريا والاردن ويصب فى البحر الميت .

ورداً على سؤال من «المصور» حول دور المياه فى عملية السلام . قال المهندس عبدالرحمن المدنى . بالرغم من اننا تحت خط الفقر فى المياه . فإنه بعد إقرار السلام . إذا وجد فائض فى المياه السورية فيمكن البحث فيه بين سوريا واسرائيل . ولكن هذا بعد إقرار السلام . لاننا لن ندخل المباحثات متعددة الأطراف ما لم تبرهن إسرائيل على استعدادها لاعادة الأراضى المحتلة .

جاءت تصريحات الوزير السورى اثناء حضوره الندوة المصرية السورية لتطوير الرى فى البلدين والتى عقدت فى اسوان وافتتحها الدكتور محمد عبد الهادى راضى وزير الرى المصرى . واختتمت اعمالها امس (الثلاثاء) وقد اقيمت تحت رعاية الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء .

ومن المقرر ان تعقد الندوة القادمة فى دمشق فى سبتمبر القادم .



المصدر : الفاطمي اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

نذر حرب الماء.. بين مصر والسودان «٢:٢»

رزق النيل.. بالتنمية.. يقبل الاقتسام!

دول حوض النيل لاتزرع على مياه النيل، وإنما تعتمد بنسبة ٩٠٪ على مياه الامطار! ويبلغ عدد سكان دول حوض النيل التسع ٢٥٠ مليون نسمة. بينما يقفز التعداد إلى ٣٠٠ مليون نسمة مع نهاية القرن، وكلها افواه تبحث عن الطعام!

أمام هذه الزيادة الرهيبة في السكان، بدأت هذه الدول تتحول إلى الرى النهرى الحديث لتلبية احتياجاتها الزراعية. زاد الطلب الكلى على مياه النهر. وبدأت كل دولة من دول النيل تبحث عن طوق نجاه، وتترك الأخرين للغرق!

ليس السودان وحده الذى يبنى سد الحمداب. أوغندا تدرس بناء سد على مخرج النيل من بحيرة فيكتوريا، واثيوبيا، في عصر الأمبراطور هيلاسيلاسي، ومن بعده منجستوهايلى ميريام، وكانت تخطط لإنشاء ١٠ خزانات وسدود على بحيرة تانا وروافد النيل الازرق الذى يمد النيل الرئيسى بـ٤٨٪ من ايراد مائه!

لكن رزق النيل يقبل التعاون على تنميته، واستثماره على نحو امثل، مثلما تقبل موارده المضافة الاقتسام وموارد النيل المهدرة فى مستنقعات بحر الجبل: ٧,٥ مليار متر مكعب،

وفى مستنقعات بحر الغزال : ١١,٥ مليار وفى مستنقعات مشار وحوض نهر السوباط: ٤ مليارات بالاضافة إلى ١٧ مليار متر مكعب يمكن تخزينها فى بحيرة تاناباثيوبيا، لتضمن تصرفا سنويا قدره ٣,٥ مليار متر مكعب لمواجهة عجز إيراد النهر فى سنوات الشح والجفاف! هذا الهدر فى الماء يحتاج إلى مشروعات صناعية للحصول عليه والانتفاع به وهو فى مجموعه حوالى ٤٠

مليار متر مكعب هو ما يعادل نصف الأيراد السنوى للنيل!

وعلى دول النيل بدلا من أن يبحث كل منها عن طوق نجاة ويترك الاخرين للغرق، أن تتساند جميعا وتوحد إرادة البحث عن النفع المشترك!

كيف..؟

لابد من انشاء هيئة عامة لدول حوض النيل، تبحث سبل تنمية موارده، وتقليل الفاقد من ايراد النهر، وترشيد وسائل استخدام مياهه.. ليكون الوفر، حصيلة كل ذلك، قسمة بين الجميع!

وإنشاء هذه الهيئة البالغة الأهمية ضرورة

حياة لدول النيل التسع وهى حلم قديم نبتت فكرته فى اجتماع للجنة الدائمة الفنية المشتركة، أكتوبر ١٩٦١ ضم ممثلين لمصر والسودان وأوغندا وكينيا و استمرت المباحثات الفنية لتجسيد الفكرة تتصل وتنقطع حتى سنة ١٩٦٧، عندما تقرر- كخطوة أولى - إنشاء مشروع الدراسات الهيدرومتيورولوجية- اى الارصاد الجوية النهرية - لمسح مناطق تجمع الامطار التى تغذى بحيرات الهضبة الاستوائية الاربع: فيكتوريا كيوجا ألبرت. وإدوارد. وانضمت دول النيل التسع إلى المشروع بالتدريج، وان كانت اثيوبيا قد اشتركت بصفة «مراقب» فقط!

وحقق المشروع نجاحا وانجازا: أقيمت عليه ٢٤ محطة للارصاد الجوية النهرية و١٥٦ محطة لقياس الامطار وتسجيل كمياتها و٦٧ محطة هيدرولوجية و١٥ محطة لتسجيل



مناسيب مياه البحيرات كما اقيمت ٧ مناطق قياسية index-catchments لتجميع مياه الامطار وقياس انماط انزلاقها وتم مسح الشواطىء المستوية للبحيرات الاستوائية مسحا ارضيا وجويا، وتسجيلها فى خرائط مستوية

عبد التواب عبد الحى

planimetric كل ذلك لدراسة التغييرات التى قد تطرأ على شواطىء تلك البحيرات عند التخزين عليها، وتذبذب مناسيبها!

وقد دفعت هذه الانجازات، اللجنة الدائمة الفنية المشتركة، إلى ضرورة طرح مشروع انشاء هيئة لدول حوض النيل، باعتبار ان حوض النهر يمثل وحدة هيدرولوجية واحدة، وأنه لامعنى لدراسة بحيرات الهضبة الاستوائية التى تمد النهر بـ ١٦٪ فقط من فيضانه دون دراسة مثيله للهضبة الاثيوبية التى تعطى النهر ٨٤٪ من إيراده الكلى!

وفى ديسمبر ١٩٧٧ فى اجتماع لدول حوض النيل بالقاهرة قدمت اللجنة الفنية الدائمة المشتركة مشروعا مفصلا لإنشاء «هيئة حوض النيل» وأقر مندوبو دول النيل المشروع من حيث المبدأ وقرروا احالته من حيث الموضوع إلى لجنة فرعية اقتصرت عضويتها على كل من : تنزانيا، وكينيا، وأوغندا، والسودان واتفق اعضاء اللجنة الفرعية على عقد اجتماع فى عنتيبى وأوغندا،

أغسطس ١٩٧٨ لمناقشة «ورقة العمل» الخاصة بالمشروع الحلم!

والمشروع من ١٥ مادة المادة الثانية هى لبها جميعا واهمها وهى تحدد مهام هيئة حوض النيل وتلخصها فى: ضرورة تعاون الدول الاعضاء فى تنمية المصادر المائية للنهر وروافده على المدى الطويل ولتحقيق هذا الهدف فإنها تشرف على الدراسات الفنية الخاصة بالنهر ومنابعه وتنشىء بنوكا للمعلومات وتضع نظما للتحليل والتوقع مقدما بمواسم الفيضان، ومواسم الجفاف! كما تقر التدابير اللازمة لإنشاء ما تراه من سدود وقناطر وغيرها من الاعمال الهندسية التى تقام على النهر ومتابعة وروافده لتحقيق «المصلحة المشتركة» لدول النيل!

وفى اغسطس ١٩٧٨، اجتمعت اللجنة الفرعية لإنشاء هيئة حوض النيل فى عنتيبى وبعد مناقشات طالت وتفرعت مثل روافد النهر العظيم انتهت إلى أن انشاء الهيئة مسألة تتطلب

قرارا سياسيا من الحكومات المعنية اى انها تراجعت بالمشروع إلى المربع رقم واحد ومن

يومها والمشاورات مستمرة بين حكومات دول النيل، تتصل تارة ثم تنفصل!

العجيب.. انه فى الوقت الذى يتعثر فيه انشاء هيئة لحوض النيل، تنجح دول افريقية اخرى فى إنشاء هيئات مثيلة لأحواض انهارها هيئة حوض نهر السنغال، مثل.. وهيئة حوض نهر النيجر مثل آخر وهيئة حوض نهر الزمبيزى مثل ثالث بل إن نهر الميكونج، الذى ينبع من هضبة التبت، ويمر بدول فيتنام ولاوس وتايلاند وكمبوديا فى جنوب شرق اسيا له هيئة لحوضه تضم كل هذه الدول رغم ما بينها من نزاعات وحروب يتنازع السياسيون هناك ويتناحرون بينما تجد الفنيين مجتمعين يبحثون شئون النهر المشترك، ومشروعات تقليل فواقده وتنمية موارده وتعميم الاستفادة القصوى من مياهه ومساقطه.

.... بينما مازالت هيئة حوض النيل لحنا لم يتم .. ومازال مستقبل النيل العظيم وشعوبه يتارجح بين خطر المجاعة والجفاف.. ومخاطر الحرب!!



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

وزير الرى السورى للأهرام:

نأمل فى التوصل لاتفاق مع تركيا لاقتسام المياه

خبراء مصريون لمساعدة سوريا فى مجال الرى

كتب: أحمد نصر الدين:

اعرب المهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى عن امله فى ان تتوصل بلاده لاتفاق مع تركيا لاقتسام المياه معها. واشار الى ان سوريا قد توصلت لاتفاق مع الأردن حول حصص محددة من نهر اليرموك تخزن فى سد الوحدة، وكذلك تم التوصل لاتفاق مماثل مع العراق حول مياه دجلة والفرات.

وقال مدنى في حديث للأهرام - ان كمية المياه الموجودة فى سوريا محدودة، وتقدر المياه المحلية بنحو ١٠ مليارات متر مكعب، من مياه الأنهار المحلية ومياه السيول بالاضافة الى حصة سوريا من مياه نهرى دجلة والفرات.

وأوضح أن نصيب الفرد من المياه فى سوريا يعادل نحو ١٣٠٠متر مكعب سنويا. وقال انه لابد من ترشيد استهلاك المياه والمحافظة عليها من التلوث واعادة استخدام المياه العادمة بعد المعالجة والرى بالطرق الحديثة المتطورة واستزراع محاصيل لا تحتاج الا لأقل كمية من المياه، وأشار الى ان سوريا الغت زراعات مثل الأرز لتوفير مياهها المحدودة، وأضاف ان سوريا تنفذ الآن عدة مشروعات زراعية كبرى فى مقدمتها مشروع الغاب فى مساحة ٧٢ الف هكتار والفرات فى مساحة ٦٠٠ الف هكتار، والخابور فى مساحة ١٥٠ الف هكتار، وقال ان سوريا بصدد انشاء ٢٠ سدا بخلاف ١٤٠ سدا لديها، وحول الاستعانة بالخبرة المصرية فى دعم السياسة المائية السورية، قال: أن التعاون بين مضر وسوريا قائم ومستمر منذ فترة طويلة خصوصا أن مصر لها خبرة عريقة فى الرى، وأشار الى أنه تم الاتفاق على استقدام عدد من الخبراء المصريين فى مجال الرى للعمل فى سوريا.



عبدالرحمن مدنى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

خبراء المياه المصريون والسوريون

السحب من السد العالى للاحتياجات فقط

١٤٧ مترا الحد الأقصى للمنسوب خلف السد

كتب - عصام الشيخ

حذر خبراء المياه فى الندوة المصرية السورية التى انهت اعمالها باسوان من سحب المياه من السد العالى تحت منسوب ١٤٧ مترا الا للضرورة القصوى وقصر السحب على منسوب من ١٥٠ الى ١٧٥ مترا على ان يكون السحب حسب الاحتياجات .

وأكد اعضاء الندوة اعتبار المنطقة التى تبدأ من منسوب ١٧٥ الى ١٨٢ مترا منطقة طوارىء عليا وتخصيصها كاحتياطى للتخزين فى حالة الفيضانات العالية . وفى هذه الحالة يمكن صرف مياه اكثر من الاحتياجات وتقدر قيمتها بحوالى ٤٠ مليار متر مكعب ، واعتبار الجانب الغربى من السد العالى منطقة للطوارىء خاصة وانه تم تجهيزه ببوابات . وقصر استخدامه فى حالات الفيضانات العالية جدا . والتى يخشى من زيادة منسوب المياه فيها على ١٨٣ مترا ، والذى يعبر اعلى من جسم السد

واوضح اعضاء الندوة المصرية السورية ان تصريف المياه من السد العالى فى الحالات العادية يجب ان يتم طبقا للاحتياجات المائية ، وان تكون اقصى التصرفات فى يوليو واغسطس لتصل الى ٢٤٠ مليون متر مكعب فى اليوم للوفاء باحتياجات الملاحة كما يمكن تقليل المتصرف فى فترة اقل احتياجات عن هذا المقدار بدراسة مناطق الاختناقات الملاحية ومعالجتها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٤

صدقى فى افتتاح اجتماعات وزراء المياه بدول حوض النيل اليوم:

مبارك يولى أهتماما خاصا بتنمية الموارد المائية

خطة قومية للمياه وحماية البيئة بدول حوض النيل

اعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ان الرئيس حسنى مبارك يولى اهتماما خاصا بتنمية الموارد المائية وحسن استخدامها فى ضوء الأسس والمبادىء والقوانين والأعراف والاتفاقيات المنظمة لذلك.

وقال: لابد من تحديث كل وسائل استخدام المياه فى مصر ودول حوض النيل للاستفادة بكل قطرة من مياه نهر النيل، خاصة وأن معظم الدول الافريقية تعانى من نقص حاد فى الموارد المائية بسبب الزيادة السكانية الرهيبة وزيادة الطلب على مياه النيل.

واضاف رئيس الوزراء فى افتتاح اعمال اجتماعات وزراء المياه بدول حوض النيل «التيكونيل» اليوم انه لابد من ربط اجزاء النهر من منابعه والبحر لتحقيق طريق ملاحى متميز ينمى دول حوض نهر النيل زراعيا وتجاريا وصناعيا.

واوضح الدكتور عبد الهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان هناك مجموعة من الاقتراحات ستتم مناقشتها خلال الاجتماعات التى تستمر ٣ ايام وهى اعداد خطة قومية للمياه بما يساهم فى تنفيذ الخطة المتكاملة للتنمية وحماية البيئة بدول حوض النيل وتحديث قاعدة البيانات الهيدرومترولوجية ووضع آلية مناسبة لسهولة تبادل المعلومات وتحليلها كقاعدة اساسية لمشروعات المستقبل، وكذلك دراسة واعداد التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه ووضع اطار منظم للتعاون الاقليمى فى مجال المياه.

واشار الدكتور راضى فى كلمته الى حرص مصر على مساعدة كافة الدول النيلية على تنمية القدرات اللازمة لادارة الموارد المائية بها وتنمية البنية الاساسية لمشروعات المياه وذلك لأن مصر هى الدولة الرائدة فى مجالات ادارة المياه وان الرئيس مبارك هو الذى يقود منظمة الوحدة الافريقية فى مسيرتها خلال هذه المرحلة الخطيرة.

واوضح وزير الاشغال ان هناك عدة مشاكل تواجه دول حوض النيل من بينها تآكل التربة فى الهضبة الاستوائية والتى تؤدى الى فقد اثيوبيا لكميات كبيرة من الطمى سنويا خاصة فى موسم الامطار وتسبب زيادة الاطماء فى الخزانات المقامة فى دولتى المصب، وكذلك تكاثر نبات «الهايسنت» فى منابع النيل مشيرا الى ان هذه المشاكل سيتم وضع خطة للتغلب عليها خلال الاجتماعات.

ويقوم وزراء المياه بدول حوض النيل بزيارة لمركز المعلومات بمجلس الوزراء وزيارة بعض المشروعات الخاصة فى الرى والصرف كما سيتم اختيار مدير جديد لمشروع «التيكونيل» خلفا للمدير الحالى ومن المتوقع ان يتم اختياره من خبراء المياه المصريين.



د. عبد الهادى راضى — د. عاطف صدقى

اشرف بدر



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

صدقي في افتتاح مؤتمر النيل:

مصر تقدم كل إمكاناتها لتنمية حوض النيل

كتب ـ أحمد نصر الدين:

اكد الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء أن مصر لن تدخر وسعا في التعاون مع اشقائها دول حوض النيل لتنمية الموارد المائية به، مشيرا الى ان مصر ستضع كل إمكاناتها في خدمة هذا الهدف النبيل لاننا نؤمن بسياسة التعاون، وحسن الجوار، واحترام العهود والمواثيق. جاء ذلك في الكلمة التي القاها المستشار احمد رضوان وزير شئون مجلس الوزراء نيابة عن الدكتور صدقي في افتتاح مؤتمر وزراء دول حوض النيل. وقال: إن التحكم في نهر النيل يحتاج لتعاون وثيق بين الدول العشر المطلة عليه ويحتاج أيضا لتنسيق الجهود في صورة تعاون فني وثيق والذي بدأ في عام ١٩٦٧ بمشروع هضبة البحيرات الاستوائية، والذي بدأ بمشاركة ٤ دول لمصر هي: السودان، واوغندا، وكينيا، وتنزانيا وتبعتها بقية دول الحوض.

وطالب رئيس الوزراء وزراء، ورؤساء وفود دول حوض النيل بأن يعملوا من أجل اخراج التنمية الشاملة الى حيز الوجود خاصة، وأن خيرات النهر لاحصر لها واضاف: أن مصر ممثلة في الرئيس مبارك ورئيس منظمة الوحدة الافريقية، تسعى جاهدة لتمويل المشروع الرئيسي للنهر حاليا، التكنوفيل، من الجهات الدولية المانحة وذلك لن يتم الا بالعمل الأفريقي الموحد لهذا التجمع النيلي. واشار الدكتور عبد الهادي راضي في كلمته الى أن الرئيس مبارك اكد على دعم مصر الكامل لحماية مياه النيل وحسن استخدامها في مصر وخارجها بوضع الخطط والبرامج المشتركة للتغلب على مشاكل الجفاف والقحط وكافة المشكلات التي تواجهها هذه الدول من اجل الحفاظ على البيئة وصحة الانسان. وقال إن مصر ممثلة في وزارتي الكهرباء والطاقة والاشغال العامة تفتح ابواب معاهدها ومؤسساتها التدريبية لجميع الكوادر الفنية الافريقية في مجال عمل الوزارتين ولدعم التعاون المشترك.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٩ يناير [illegible]

تقديم خبرة مصر المائية لدول حوض النيل

وزير الأشغال يطالب بخطة قومية للمياه .. وتحديث قاعدة البيانات

كتب ـ فتوح الشاذلى :

اكد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ان مصر لن تدخر وسعا فى التعاون مع اشقائها فى دول حوض النيل لتنمية الموارد المائية . وأشار الى ان مصر ستضع كل امكانياتها فى خدمة هذا الهدف . واكد اننا نؤمن بسياسة التعاون ، وحسن الجوار ، واحترام العهود والمواثيق .

وقال الدكتور عاطف صدقى فى كلمته التى القاها نيابة عنه المستشار احمد رضوان وزير شئون مجلس الوزراء فى افتتاح مؤتمر وزراء دول حوض النيل ان مصر تؤمن بضرورة ان يكون هذا النهر مورد خير لكافة دول حوض النيل ، وان يكون لكل دولة حق عادل فى الاستفادة من هذا النهر .

اكد الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان موجات الجفاف والزيادة السكانية الكبيرة التى نعانى منها جميعا وزيادة الحاجة للمياه فرضت علينا امرا واقعا ، وهو انه لابد وان نعمل جميعا بروح الفريق الواحد ، وان نجمع جهودنا سويا لترويض هذا النهر العظيم .

عاطف صدقى

عبدالهادى راضى

واوضح ان توحيد كلمتنا والاتفاق على البيانات الاساسية لهيدرولوجية النهر يعد امرا لايستهان به . كما يعتبر خطوة هامة على الطريق الصحيح لعمل مشترك لترويض وتهذيب هذا النهر واستغلال طاقاته الكامنة .

واوضح وزير الاشغال ان من بين التحديات والمشكلات ان التغيرات المناخية ، وموجات الجفاف التى واجهت القارة الافريقية ، وسببت اضرارا بالغة لبعض دول حوض النيل تجعلنا نفكر جديا فى مواجهتها .

واكد الدكتور عبدالهادى راضى ان من بين هذه المشكلات ان الهضبة الاثيوبية تواجه مشكلة تاكل التربة ، مما تفقد بسببها اثيوبيا كميات هائلة من الطمى سنويا . وطالب وزير الاشغال فى ختام كلمته باعداد خطط قومية للمياه ، وتحديث قاعدة البيانات الهيدرومترولوجية .



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دول حوض النيل تناقش مشاكلها المائية

■ القاهرة - «الحياة» - بدأت في القاهرة أمس اجتماعات وزراء الري والموارد المائية لدول حوض نهر النيل «أندوغو». وأعلن رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي خلال افتتاح الاجتماعات ان بلاده «لا تدخر جهداً في التعاون لتنمية الموارد المائية وتضع كل امكاناتها في خدمة هذا الهدف» لافتاً الى «أهمية سياسة حسن الجوار واحترام العهود والمواثيق المتعلقة باستغلال موارد النيل»، و«ضرورة حق عادل لكل دولة في الاستفادة من هذا النهر».

وتضم «اندوغو» في عضويتها كلاً من مصر وتنزانيا وكينيا ورواندا وبوروندي وزائير واوغندا، وتشارك اثيوبيا في الاجتماعات كمراقب. واعتبر صدقي أن «ندرة المياه اصبحت مشكلة» داعياً الى التعاون في مواجهتها. ورأى ان موارد كثيرة في النيل «لا تزال غير مستغلة وتحتاج الى تعاون واعتمادات مالية كبيرة». ودعا الى التحرك في شكل جماعي لدى المنظمات والمؤسسات التمويلية الدولية «للحصول على هذه الاعتمادات»، لكنه شدد على ضرورة «ايجاد خطة متكاملة للتنمية اولاً».

ويتضمن جدول اعمال الاجتماعات، ضرورة احترام الاتفاقات المتعلقة بحصة كل دولة، وعدم انشاء اي مشاريع من دون التشاور مع باقي الدول الاعضاء مع حق كل دولة في تنفيذ اي مشروع يستهدف تحسين امكانات استغلال حصتها المقررة.

كما يتضمن التعاون الشامل لتنمية الموارد النيلية وانشاء شبكات الارصاد، واستخدام مجرى نهر النيل ملاحياً من المنبع الى المصب، ووضع خطة للاجتماعات الفنية المقبلة الخاصة بمشروع «التكنو نيل» الخاصة بدراسة الهضبة الاثيوبية ودراسة مشاريع صناعية وزراعية مشتركة.



المصدر : المســـــــاء

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤

حاجات مضادة

□ تنهمر علينا طلقات المغرضين أصحاب النوايا السيئة ضد مصر ، فلا نملك أن نرد عليهم متعللين بأن حرية الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل الاجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية أن ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه أن يفهم الديمقراطية أولا .

إلى .. « صوت الانقاذ » السودانية :

مصر تعرف جيدا كيف تحمى حصتها من المياه

مشكلتكم .. الافلاس الديمقراطى والحرمان من الحرية

صحيفة « صوت الانقاذ » السودانية .. كتبت تحت عنوان « سياسة المياه » .. ماكان لمصر أن تخشى على مواردها المائية التى تمر بالسودان ، فالسودان اكرم من أن يمنع المياه ، وحافظ لحقوق الجار والصديق . والحديث الذى يدور فى الصحافة المصرية هذه الايام عن المياه واتفاقية مياه النيل وحق مصر فيها يندرج تحت سلسلة قنابل الدخان التى اعتادت تلك الصحافة اطلاقها لحجب الحقائق . أن بعض العقول المصرية تتصور أن أى تنمية فى السودان هى عمل موجه ضد مصر ، بالرغم من أن التنمية بالسودان لايمكن لها الا أن تكون خيراً على مصر وشعبها ..!!... انتهى كلام الصحيفة .

المساء

الافلاس الديمقراطى والتعطل عن حرية التعبير التى تعيشها صحافة السودان مشكلة حقيقية كما هو واضح . فالصحافة السودانية بدلا من أن تركز جهودها على نقد الخلل بالداخل فى جرأة وحرية ، توزع الاتهامات على جيران السودان وتعلق على شماعتهم الاخطاء القاتلة التى يرتكبها النظام الحالى المتسبب فى مشاكل بالجملة للشعب المغلوب على حكامه .

ومصر بالمناسبة لا تخشى على مواردها المائية التى تمر بالسودان حتى مع هذا الوضع ، كما انها ليست بحاجة إلى الكرم السودانى الذى تدعيه الصحيفة لأن هناك قوانين دولية تتولى تنظيم تدفق المياه وتقسيمها بين دول حوض النيل ، وهى قوانين تؤكد حق مصر ، وهو حق تعرف مصر كيف تدافع عنه جيداً ، وكيف تحميه من تعاقب بعض الانظمة المتقلبة فى السودان التى تتوهم - جنوناً - أن بيدها حق المنح والمنع عن مصر !

أما قنابل الدخان التى تزعم صوت الانقاذ اننا قد اعتدنا فى الصحافة المصرية على اطلاقها سعياً إلى حجب الحقائق ، فهو زعم لايخلو من غيرة مهنية فالصحيفة السودانية تعلم جيداً اننا لانخفى شيئاً عن الرأى العام ونناقش قضايانا ومشاكلنا بصراحة تامة .. نحن كتاب مفتوح وهم كتاب مغلق تراكم عليه غبار قهر وديكتاتورية آلاف السنين . وبهذا ينتفى أى اتهام بالتضليل من جانب الصحافة المصرية .

بحث مشروعات حماية مجرى النيل وروافده

كتب ـ احمد نصر الدين:

ناقشت اللجان الفنية لمؤتمر وزراء دول حوض النيل في اجتماعاتها امس برئاسة المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل الوسائل التي تكفل حل المشاكل التي تعوق تنفيذ المشروعات المقترحة لحماية مجري النيل ومنطقة الهضبة الاستوائية وروافد النيل ومشاكل الحشائش المائية، ومعوقات المجري الملاحي حتي دولة المصب من منابع النيل. وتناقش اللجان اليوم استكمال الدراسات والبحوث لتغطية جميع الانشطة والتأثيرات المتعلقة بالبيئة وتم الاتفاق علي قيام دول النيل العشر بدعم هذه الدراسات محليا وافريقيا وهي: مصر، والسودان، واريتريا، واثيوبيا وكينيا، وزائير، وبوروندي، ورواندا، واوغندا، وتنزانيا . كما تناقش اللجان دفع مشروع «تكنونيل» للتنفيذ وكيفية اجتذاب المعونات المادية والفنية دوليا للمشروع من الدول المانحة والهيئات الدولية وهي الدانمارك واليابان وامريكا وكندا والسويد، ومنظمة الاغذية والزراعة وبقية المنظمات الدولية الاخري العاملة في هذا المجال. وقام الوزراء الافارقة بصحبة الدكتور محمد عبدالهادي راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية بزيارة معاهد مركز البحوث المائية بالقناطر الخيرية لاطلاعهم علي مدي التقدم الذى وصلت الية أجهزة البحث للموارد المائية والمياة والصرف والرى فى مصر.



المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٢٢ / ١ / ٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حصص المياه تفجر ازمة بين وزراء دول حوض النيل

نشبت خلافات حادة بين وزراء الرى فى دول حوض النيل والذين انهوا اجتماعاتهم بالقاهرة الاسبوع الماضى بسبب عدم اتفاقهم على حصص المياه المقررة لدول شمال حوض النيل واعتزام دول اخرى اقامة مشروعات عملاقة وسدود من شانها التاثير على كميات المياه لدول اخرى.

اكدت مصادر مسئولة بالقاهرة ان مصر ابدت تحفظات صريحة لوفد السودان حول السد الجديد الذى تعتزم حكومته اقامته على مجرى النيل الابيض وكذلك عمليات التوسيع التى تقوم بها اوغندا على بحيرة فيكتوريا.

فى ختام مؤتمر دول حوض النيل بالقاهرة:

اختيار مصر رئيسا للدورة الجديدة وتشجيع تعاون دول الحوض لصالح شعوبها

استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوجيه الدعوة لإريتريا للانضمام إلى العضوية

كتب ـ أحمد نصر الدين:

اختيرت مصر رئيس لدول حوض النيل فى الدورة المائية الجديدة التى تنتهى بنهاية العام الحالى، و يرأس الدورة الدكتور محمد عبد الهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية.

جاء ذلك فى ختام المؤتمر الثانى للوزراء المختصين بشئون المياه بدول الحوض فى القاهرة امس. وسيعقد المؤتمر الوزارى الثالث فى تنزانيا خلال ديسمبر القادم.

واوصى المؤتمر فى ختام اعماله باعطاء صلاحيات العضو الدائم للدول التى لاتشارك فى الاجتماعات لتشجيع جميع دول الحوض على التعاون لصالح شعوبها واعطاء مجلس وزراء دول حوض النيل الصلاحيات التى تسهل العمل اكثر. وقد وجهت الدعوة رسميا لاريتريا للانضمام لعضوية دول الحوض لكونها الدولة العاشرة من دوله.

وتضمنت توصيات المؤتمر ـ التى اعلنها مقرره العام المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل السودانية المصرية ـ الاتفاق على استخدام التكنولوجيا الحديثة واعداد خطط لرفع كفاءة الاداء والتدريب للكوادر الفنية من دول حوض النيل الى جانب أن هناك اتفاقا عاما بين الدول على التعاون فى مختلف الدراسات المشتركة التى تعود بالنفع عليها.

كما تضمنت التوصيات اعطاء صلاحيات اكبر للجنة الفنية الدائمة للاتصال والتعاون مع الجهات المانحة للاتفاق على الدراسات والمشروعات من خلال اجتماعاتها السنوية الثلاثة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

دول حوض النيل تتفق على تنمية مواردها المائية

□ القاهرة - «الحياة»:

■ طالب المؤتمر الثاني لوزراء الري في دول حوض النيل «اندوغو» في ختام اعماله في القاهرة اول من امس بضرورة التعاون بين دول حوض النيل لتنمية الموارد المائية. واختار مصر لترأس الدورة الحالية للمؤتمر التي تستمر حتى نهاية ١٩٩٤.

ووجه المؤتمر دعوة الى اريتريا للانضمام الى دول «اندوغو» كما شدد على اهمية تنفيذ مشروع «التكتونيل» الذي يعتمد على الاساليب العلمية والارصاد في تنمية الموارد المائية. وأوصى المؤتمر باعداد خطة متكاملة للحفاظ على البيئة في منطقة حوض النيل والاهتمام بعمليات التدريب لمهندسي وفنيي دول الحوض في مجالات المياه.

وصرح رئيس المؤتمر وزير الاشغال العامة والموارد المائية المصري الدكتور عبدالهادي راضي بأن المؤتمر الثالث سيعقد في تنزانيا في كانون الثاني (ديسمبر) المقبل لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذت خلال اجتماع القاهرة.

الى ذلك غادر القاهرة صباح امس الدكتور ميسفين ابيبي وزير الري الاثيوبي بعدما شارك في اعمال المؤتمر، وصرح قبل مغادرته بان المناقشات التي جرت خلال المؤتمر اظهرت الحاجة لزيادة التعاون بين دول حوض النيل لتطوير استغلال نهر النيل وتحقيق تطلعات دوله.



المصدر : الشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٤

١

محاولات لسرقة نهر النيل !

المال السايب يعلم السرقة، والمال السايب هذه المرة هو نهر النيل. الذى أصبح نهباً للحريفة واللعيبة أعضاء الفريق الوطنى «لهات وخد» الذين زحفوا إلى النهر.. وسطوا على مساحات شاسعة وأقاموا مشروعات فى غياب القانون بعد أن حجبوا الرؤية عن نهر النيل.. وعن القانون!

والشكوى هذه المرة من سكان العقار رقم «٦» بشارع سراى الجزيرة. الذين اشتكوا قبل ذلك لطوب الأرض ولجميع الجهات الرقابية والتنفيذية دون جدوى!

وهى بخصوص مركب الدكتور نادى العجماوى الراسية أمام المسكن، والذى استولى صاحبها على مساحة من الأرض تمتد إلى ٣٠٠ متر أحاطها بسور وطوب وأسلاك شوهت الرؤية وحجبت منظر النيل !

وتقدم السكان بعدة شكاوى للسيد المحافظ بمناسبة الاشاعة التى اطلقت والتى تقول ان الحكومة تنوى محاربة الفساد.. ولكن المحافظ لم يستجب!

.. ويقول السكان ان حريفاً جديداً ينوى حجب البقية الباقية من منظر النيل ويدعى هشام شتا الذى يسعى لاقامة مطعم من ٣ طوابق على الرصيف العائم بعد أن حصل على حق الانتفاع بهذه الشريحة من طرح النهر والممتدة من فندق ماريوت إلى مطعم الباشا!

ويهدد السكان فى شكواهم «لن نسمح أبداً تحت أى ظرف من الظروف، باقامة أى نوع من النشاط التجارى والسياحى «ماعدا المشاتل» على هذه الشريحة من النيل والممتدة من كوبرى أبو العلا حتى مدخل نادى الجزيرة الرياضى!

ويتساءل المواطنون فى شكواهم عما يسمعون من اشاعات بان الحكومة تحارب الفساد والرشوة واستغلال النفوذ وحماية النيل من التلوث البيئى ثم يتساءلون عن نفوذ «الناس الثانية» الذين نهبوا النيل وفعصوا عين القانون؟!

ونحن نقول للسكان بطلوا حقد وحسد واللى مش عاجبه يعزل من العمارة رقم ٦ ومن شارع سراى الجزيرة كله ويبحث له عن عمارة اخرى تطل على النيل.. فى وراق العرب!

طبعت بمطابع الأهرام

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محادثات الحد من التسلح في الشرق الأوسط تبدأ الأحد المقبل

عمان تطالب باقتسام عادل لكامل مياه حوض الأردن

عمان: «الشرق الاوسط»

اعربت الحكومة الاردنية عن تفاؤلها باحراز تقدم ملموس في الجولة الثانية عشرة من مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية التي تعقد في واشنطن هذا الاسبوع، وذلك في ضوء قمة جنيف بين الرئيسين السوري حافظ الأسد والاميركي بيل كلينتون التي اعطت دفعة قوية لعملية السلام.

واكدت مصادر اردنية مطلعة ان الجولة الجديدة من المفاوضات على المسار الاردني - الاسرائيلي ستركز على موضوعات المياه والحدود والتعاون الاقتصادي مبينة ان موضوع المياه سيحظى باهتمام كبير من قبل الوفد الاردني الذي حمل معه ملف المياه في الاردن والشرق الأوسط والمشاريع الدولية التي اقترحت لمعالجة مشكلة المياه بين العرب واسرائيل منذ بداية الخمسينات.

فيما اشارت المصادر الى أن الملف الاردني يتضمن احصائيات دقيقة ودراسات حول واقع الوضع المائي في حوض نهر الاردن الذي يضم نهر الاردن وروافده في سورية ولبنان وهي الحاصباني وبانياس والدان ونهر اليرموك الذي يشكل الحدود الطبيعية بين الاردن وسورية علاوة على روافد نهر الاردن في اسرائيل والضفة الغربية واهمها نهر جالود واودية الفارعة وعين السلطان.

المصادر ذاتها اوضحت ان الاردن سيصر على نيل حقوقه كاملة في مياه حوض الاردن وفق القوانين الدولية التي تعالج موضوع المجاري المائية المشتركة... وفي الوقت الذي لا يحصل فيه الاردن حالياً على اكثر من 18 في المائة من مياه الحوض فان الاردن يعاني نقصاً كبيراً في احتياجاته المائية وموارده التي يهددها الجفاف علاوة على النسبة الكبيرة في الفاقد من المياه من جراء تلف شبكات المياه وعدم توفر التقنية الحديثة المستخدمة في شبكات المياه الامر الذي يقلل احتياطي الاردن من المياه بشكل كبير.

ورفض الاردن الحديث في موضوع مياه حوض الديسي في جنوب الاردن على الحدود السعودية في نطاق مفاوضات السلام حيث اكدت المصادر الاردنية المطلعة بهذا الصدد ان حوض الديسي مياه اردنية وليست مياهاً مشتركة مع اسرائيل وبالتالي لا يحق لاسرائيل المطالبة بالاستفادة منها او المساومة عليها في المفاوضات المائية لاقتسام مياه حوض نهر الاردن.

واشارت المصادر الاردنية ذاتها الى ان اسرائيل تحاول جاهدة ادراج حوض الديسي في جدول اعمال مفاوضات المياه بين الاردن واسرائيل وتطالب بالاستفادة من مياهه نظراً لقربه من منطقة النقب ووادي عربه وشح الموارد المائية في صحراء النقب التي تشكل ثلثي مساحة اسرائيل واقترحت على الاردن ادراج حوض الديسي على جدول الاعمال جنباً الى جنب مياه حوض الاردن فيما يصر الاردن على الفصل بين الحوضين باعتبار حوض الديسي مياهاً اردنية صرفة وحوض الاردن مياهاً مشتركة مع اسرائيل وسورية وفلسطين.

وتشير المصادر الى اهمية موضوع المياه مؤكدة ان هذا الموضوع يعتبر احد ثلاثة مواضيع رئيسية شائكة يشترط الاردن التوصل الى التفاهم بشانها قبل ابرام معاهدة سلام مع اسرائيل في حال احراز تقدم على جميع الجبهات في حين يشكل الامن والحدود والتعاون الاقتصادي الموضوعين الاخرين على سلم الاولويات الاردنية.

واوضحت المصادر الاردنية المطلعة ان الوفد الاردني لمفاوضات السلام يضم عدداً كبيراً من الخبراء في شؤون المياه ممن شغلوا مناصب رئيسية في وزارة المياه والري وسلطة وادي الاردن طوال الاربعين عاماً الماضية.

وعلى صعيد آخر تبدأ في القاهرة الاحد المقبل اجتماعات مجموعات العمل الخاصة بالحد من التسلح في منطقة الشرق الاوسط المنبثقة عن مؤتمر السلام متعدد الاطراف.

وقد قررت الحكومة الاردنية المشاركة في اجتماعات مجموعات العمل وكلفت الدكتور عبد الله طوقان المستشار العلمي للعاهل الاردني تمثيلها فيها.

وذكرت مصادر وزارة الخارجية ان الحكومة الاردنية تلقت دعوة رسمية للمشاركة في اجتماعات اللجنة التي تعقد باشراف الولايات المتحدة وروسيا.

وقالت هذه المصادر لـ«الشرق الأوسط» ان دعوة رسمية للمشاركة في اجتماعات اللجنة سلمت الى وزارة الخارجية الاردنية امس الاول.

واوضحت هذه المصادر ان اجتماعات اللجنة التي ستستمر لمدة خمسة ايام ستخصص لمناقشة قضايا الحد من انتشار الاسلحة غير التقليدية في منطقة الشرق الاوسط ومسالة الزام جميع دول المنطقة بالتوقيع على المعاهدة الدولية الخاصة بمنع انتشار الاسلحة النووية والكيماوية.. وسيشارك في اجتماعات اللجنة وفود تمثل الولايات المتحدة واليابان وروسيا ومجموعة الدول الاوروبية وعدة دول عربية واسرائيل.



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٤

ندوة في بيروت عن مشكلة المياه في الشرق الأوسط

بيروت ـ ر: عقدت في بيروت ندوة حول «مشكلة المياه في الشرق الاوسط» بمشاركة عدد من الاختصاصيين والباحثين العرب واللبنانيين تناولت بالاضافة الى الجوانب الاقتصادية والديموغرافية والتقنية لموضوع المياه الاهداف الجيوسياسية الراهنة والمستقبلية. واختتمت الندوة، التي نظمها «مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث» في بيروت، اعمالها مساء يوم الاحد بعد ان عقدت ست جلسات استغرقت يومين.

عقدت الجلسة الاولى تحت عنوان «الابعاد التنموية لمسألة المياه في المنطقة». قدم خلالها بحثان: الاول لنجيب عيسى (لبنان) تضمن ارقاما للكميات التي سيستهلكها الفرد في بلدان المنطقة وفقا لواقعها المتطور والنامي والاقل نموا وعلاقة ذلك بمؤشرات التنمية الاقتصادية. وخصصت الجلسة الثانية لـ«الابعاد العلمية والتكنولوجية لمسألة

المياه». تحدث فيها الياس سلامة (الاردن) عن مشكلة «المياه في الاردن الموارد والاستعمالات وحاجات المستقبل». ورأى بأن «مستقبل الاردن المائي لا يبدو مريحا ما لم يحصل على حقوقه في المياه الدولية المشتركة وما لم يتخذ الخطى السريعة لتحويل هيكلية اقتصاده من زراعي مستهلك للمياه الى صناعي قليل الاستهلاك لها».



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٠٦ يناير ١٩٩٤

إسرائيل تبحث شراء المياه من تركيا

أنقرة ـ وكالات الانباء ـ أعلن الرئيس الاسرائيلى عيزرا وايزمان ان اسرائيل قد بحثت امكانية شراء مياه من تركيا دون أن يكون الهدف من وراء ذلك حرمان سوريا والعراق من إمدادات المياه.

وقال وايزمان ـ الذى يزور تركيا حاليا ـ إن إسرائيل حريصة على شراء المياه من الأنهار التى تصب فى البحر المتوسط جنوبى تركيا، وليس من السدود المقامة على نهرى دجلة والفرات، اللذين يمدان سوريا والعراق بالمياه.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

☐ فى ندوة مصر وقضية المياه بجامعة القاهرة :

مصر لن تعانى من نقص فى المياه حتى عام ٢٠٠٠

المياه الجوفية فى مصر غير متجددة ولابد من البحث عن مورد مائى آخر

الحديث عن نهر النيل، والاهتمام بقضاياه هو محور حياتنا جميعاً، ومن هنا كانت الندوة التى عقدت مساء مس بجامعة القاهرة تحت عنوان «مصر وقضية المياه»، وحضرها كل من الدكتور عبدالهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية، والعالم المصرى د.مصطفى كمال طلبة، ود. صبحى عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى الاسبق، ود. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ود. محمود ابو زيد رئيس مركز البحوث المائية.

وأكد الدكتور عبدالهادى راضى ان مصر لن تعانى من نقص فى المياه حتى عام ٢٠٠٠، وان هناك استراتيجية لتحلية مياه البحر لتوفير اكثر من ٧ مليارات متر مكعب من المياه سنويا مشيرا الى ان هناك محطات منتشرة على طول المجرى لتحلية مياه البحر.

وأضاف ان ازمة المياه فى مصر هى أزمة استراتيجية، وليست انية، ولابد أن نركز الحلول على حماية المياه من التلوث، وتنظيم الاستفادة من كل قطرة مياه مؤكدا ان التعاون مع دول حوض النيل فى اطار ثنائى او شامل احد اهم ركائز تحرك الوزارة المستقبلى.

وعلن وزير الأشغال انه تم الاتفاق مع اثيوبيا من خلال حوار مشترك جرى مع وزير الرى الاسبوع الماضى فى القاهرة لاقامة حوار مشترك لمدة ١٠ ايام بين المسئولين فى كلا الوزارتين لبحث العلاقة واوجه التعاون بين البلدين فى مجال المياه خاصة أن اثيوبيا مصدر ٨٥٪ من ايراد النيل السنوى.

شيرا الى ان البعثة الاثيوبية ستصل فى منتصف الشهر القادم، ويتم اجراء الحوار فى حضور ممثلين من وزارة الرى السودانية كشريك ثالث.

أكد الدكتور مصطفى كمال طلبة مدير مشروع الامم المتحدة للبيئة السابق واستاذ البيولوجيا بكلية العلوم جامعة القاهرة حاليا ان الصورة قاتمة لوضع مصر المائى فى المستقبل، حيث سيقل نصيب الفرد من المياه الى ٦٠٠ متر مكعب فقط من المياه سنويا، وهى غير كافية لحاجة الفرد.

وقال: إن اهم ما يلفت النظر حاليا هو تضارب الارقام، وعدم مصداقية بعضها بخصوص نصيب الفرد السنوى من المياه، ومصادر المياه ككل فى مصر.

وطالب بضرورة الاتفاق بين دول حوض النيل للاستفادة من الفواقد المائية السنوية.

وفجر الدكتور طلبة مفاجأة على الحاضرين حيث أكد ان المياه الجوفية فى مصر غير متجددة وليس كما يزعم البعض، وانه لابد من البحث عن موارد أخرى للمياه لمواجهة الاحتياجات المتزايدة.



عبد الهادى راضى

وأكد الدكتور صبحى عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى الاسبق واستاذ الجغرافيا بكلية الاداب جامعة القاهرة ان الزيادة



السكانية فى مصر ستبلغ ٦٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠، وأن السبب فى الزيادة السكانية هو تراجع الوفيات الى ٧.٥ فى الألف بعد أن كان ٢٧ شخصا فى الألف.وقال: إن مورد مصر الرئيسى من المياه هو النيل، ولابد من زيادة مصادر المياه لمواجهة الزيادة السكانية.

وأوضح الدكتور محمود ابوزيد رئيس مركز البحوث المائية ان وزارة الأشغال أعدت خطة شاملة حتى عام ٢٠١٠ لتطوير الرى ، توفير أكثر من ٣ مليارات متر مكعب سنويا.

واشار الى ان هناك ١.٧ مليار نسمة لايجدون مياها نقية للشرب، و١.٥ مليار لايتوافر لديهم الصرف الصحى، وان هناك ٣ملايين مواطن يموتون سنويا بسبب تلوث مياه الشرب.

اشرف بدر - علاء ثابت



■ وزير الأشغال فى ندوة قضية المياه بجامعة القاهرة:

لن تنقل نقطة مياه واحدة خارج حدود مصر

مواردنا من المياه تكفى حاجتنا حتى عام ٢٠٠٠ ومشروعات لزيادة حصتنا

كتب ـ محمد حبيب:

أعلن المهندس عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية أن مصر ارسلت موافقتها لأثيوبيا لعقد لجنة خلال الاسبوع الثالث من فبراير القادم بمصر لتحديد الأساليب والأطر التى يمكن التحرك فيها والتنسيق المشترك لحل مشاكل المياه وزيادة مواردها، اقامة المشروعات المشتركة، واكد انه لن تنقل نقطة مياه واحدة من مصر خارج حدودها، وأن موارد المياه لمصر حتى عام ٢٠٠٠ تكفى لحاجتنا ، ولن يكون هناك نقص ولكن بعد ذلك يجب استخدام التحلية لمياه البحر وتطوير الاساليب العلمية باستخدام الهندسة الوراثية للمحاصيل التى تحتاج لكميات كثيرة من المياة واشار إلى المشروعات التى تتم مع وزارة الكهرباء لتحلية المياه بعد عام ٢٠٠٠.

وقال وزير الأشغال ـ خلال ندوة مصر وقضية المياه التى نظمتها جامعة القاهرة ضمن الموسم الثقافى وحضرها الدكتور مفيد شهاب رئيس الجامعة ـ أن موارد مصر من المياه محدودة بحصتنا من مياه النيل وقدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا نكاد نستخدمها جميعها فى الشرب والصناعة ورى نحو ٧.٤ مليون فدان بالوادى والدلتا وان المياه الجوفية بسيناء وبصحارينا طبقا للدراسات تكفى لتنمية محلية متواصلة لنحو ٥٠٠ ألف فدان ، وهناك مطر محدود الكمية ومحدد فى الزمان والمكان يجرى التخطيط لاستخدامه فى الزراعات الشتوية والرى التكميلى لمساحات تبلغ نحو ٤٠٠ ألف فدان بسواحلنا الشمالية وسيناء.

مشروعات إسرائيل المائية على حساب الأطراف العربية

ربما كان من النتائج غير المباشرة للقمة السورية الأمريكية في جنيف أواسط شهر يناير أثر غير متوقع على مسار لا يحظى باهتمام إعلامي كبير، هو مسار التعاون الاقتصادي الإسرائيلي - الأردني.

فمع عودة الوفود العربية «وفي مقدمتها الوفد السوري» للتفاوض مع إسرائيل في واشنطن يسقط حاجز حرج أساسي عن الجهود المشتركة بين الأردن والدولة العبرية لإقامة مشروعات تعاون تحتل أهمية مقدمة على المسار السياسي في الغالب.

ومن بين أهم هذه المشروعات، مصادر المياه، التي يجمع الكثير من المراقبين الغربيين، ويتبعهم العرب، على أنها ستصبح بؤرة الاهتمام في السنوات القادمة، ويعمل الاسرائيليون ومعهم الأمريكان على التضخيم من مشاكل المياه وقضايا التصحر، حتى تصبح القضية بحجم حاجة إسرائيل إلى المياه العزبة مما يسهل عليها مهمة التوصل لاتفاقات مرضية في الأطراف العربية في ظل الوساطة «المعاونة» الأمريكية.

الآن، وبالإضافة للحرج السياسي الذي زال عن الأردن بعد دخول سوريا حلبة التسوية، تصبح سوريا طرفا، حتى في المفاوضات الثنائية في المشروعات التي تسعى إسرائيل للبدء بها لتأمين مواردها المائية، ويقدم الأمريكان كل ما لديهم من مشروعات واقتراحات «وضعها الإسرائيليون أساساً» للطرفين الأردني والسوري خاصة فيما يتعلق بشريان المياه الرئيسي لإسرائيل: نهر الأردن.

وكشف ريتشارد أرميتاج، مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق في مقال له في جريدة «الحياة» هذا الاسبوع عن الجهود المبذولة منذ الخمسينات وحتى حرب الخليج للتوفيق بين الأردن وإسرائيل بشأن اقتسام مياه النهر، وأحد أهم روافده «نهر اليرموك» الذي ينبع من سوريا. وأشار أرميتاج إلى أن الطرفين «الأردني والإسرائيلي» كانا دائما ينظران خلفهما: أي إلى سوريا.

ومن هنا تأتي أهمية «الاختراق» على المسار السوري في تسريع مشروعات المياه التي تطرحها إسرائيل. من قبيل تكرار ما هو معلن ومعروف أن إسرائيل، ومنذ عام ١٩٦٤ تسحب من أعالي نهر الأردن «الذي يدخل في حدود

أحمد مصطفى

فلسطين المحتلة، ما يجعل المياه عند مصب النهر في البحر الميت تزداد ملوحة يوما بعد يوم فضلا عن النضوب الحاد الذي بدأت تشهده بعد شق قناة الغور الشرقي الأردنية عام ١٩٦٦.

ولأن مياه النهر لا تكفي الإسرائيليين فقد عمدوا منذ احتلال بقية أرض فلسطين عام ١٩٦٧ إلى سحب المياه الجوفية، خاصة من الضفة الغربية إلى الحد الذي جعلها الآن عالية الملوحة، فضلا عن حرمان السكان الأصليين من نصيب ولو آدمي من تلك المياه، فقد وصل نصيب الفلسطيني من المياه ٤٤ لترا يوميا «لكل أغراض المعيشة والحياة»، مقابل اكتفاء المستوطنين الصهاينة، حتى في المناطق ذاتها. من المياه العذبة.

مشروعات إسرائيلية مطروحة على الأردن

وبعد ردود الفعل التي أثارها مشروع شق قناة إسرائيلية لربط البحرين الأبيض والأحمر عبر البحر الميت، يطرح على الأردن الآن مشروع لتطوير نهر الأردن ومصادر المياه في حوضه، مرتبط بتلك القناة، وذلك بإقامة محطات تحلية نووية لمياه البحر في الممر المائي الذي ستوفره القناة، على أن تكون محطات التحلية على الحدود الغربية للأردن والشرقية لصحراء النقب الفلسطينية، ويمكن توفير عدد من المحطات على قناة السويس أيضا لتوفير المياه لسيناء والنقب، وكذلك اشراك مصر في المشروع لامتصاص استيائها من شق قناة بديلة لقناتها التاريخية التي تعد الممر الوحيد الرابط بين المتوسط والأحمر.

وقد بدأت شركات ألمانية وفرنسية بالفعل التنافس على بيع محطات التحلية، بانتظام التمويل الأوروبي لمشروعات التنمية في المنطقة، حسب اتفاق غزة- إريحا الشهير. ويبحث الاسرائيليون الآن عن حل لمعضلة

دخول طرف جديد في معادلة تلك المشروعات مما سيصعب مهمة الصهانية في الاستفادة القصوى منها، ذلك هو الطرف الفلسطيني.

فالمفترض أن الأموال التي سوف تستخدم في شراء وبناء محطات التحلية وشق القنوات، مخصصة لتنمية الأراضي المحتلة، لكن الإسرائيليين وجدوا الحل في أن إقامة المحطات على القناة الجديدة سيخلق مناطق حضرية يعمل فيها الفلسطينيون في مناطق صحراوية كانت ستظل كذلك لولا السلام!!

- - -

أما بالنسبة لحوض نهر الأردن، فإن تشاركا إسرائيليا أردنيا سوريا في مياة النهر، ورافده الأعلى: اليرموك من شأنه أن يقلل من فرص الفلسطينيين في المطالبة بنصيب من مياة أسفل النهر، والمتابع للعلاقات الفلسطينية الأردنية في الآونة الأخيرة يلحظ شيئا ما على صعيد التنسيق في المواقف خاصة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية.. وليست المسالة إسفينا إسرائيليا بين الأردن والفلسطينيين، بقدر ما هي رغبة من الأردن في تأمين مصادر مياه كافية له، برضاء سوريا، وبالتعاون مع إسرائيل، وكذلك حرص إسرائيل على الاتفاق مع الأردن أساسا، خاصة وأن الطرفين قد أبديا تفاهما، بل تعاونا بشكل غير رسمي خلال العقود الأخيرة من «الصراع»! العربي الإسرائيلي، كما أوضح أرميتاج وكان أحد المشرفين على ترتيب هذه التفاهمات والاتفاقات في السابق.

مع ذلك يظل الموقف السوري من كل تلك المشروعات عاملا حاسما، ليس فقط لاعتبارات أحقية سوريا في نصيب من مياه حوض نهر الأردن «من رفد اليرموك ونهر بانياس» بل كذلك بسبب تأثيرها على موقف الأردن.

ويفكر الإسرائيليون في إغراء الطرف السوري «في سياق المفاوضات بينهما» بإمكانية قيامهم بإقناع تركيا بحل مشاكل المياه بينها وبين سوريا في مقابل دعم سوريا للمشروعات الإسرائيلية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

سلام المياه والخرائط الاسرائيلية الجديدة

بقلم : م . فتحى شهاب

بدات اسرائيل اللعب على المكشوف دونما حياء ولا مواربة واخرجت من الادراج الخرائط الامنية الجديدة التى ترسم حدودها مع كل من سوريا ولبنان والاردن وانكشف المستور عن هذه الحدود فإذا هى تتتبع حدود المياه العربية سائرة فى خطوط متعرجة اوملتوية طبقا لمصادر المياه العربية من انهار اوبحيرات اومياه جوفية تحت الارض.

لقد اذاع معهد واشنطن للشرق الاوسط مؤخرا تقريرا عن حدود اسرائيل الامنية مع سوريا فى حالة الانسحاب وقد كان المتوقع ان يكون الحديث عن وضع قوات امن امريكية فى الجولان اومحطات للانذار المبكر،كماحدث بالنسبة لسيناء، ولكن الخريطة الامنية فاجات الجميع حيث ضمت داخلها امن المياه لاسرائيل ومستوطنيها لقد كشف المحرر العسكرى لصحيفة هارتش الاسرائيلية «زيف شيف» عن خريطة السلام القادم بقوله «ان تقريرا سريا للغاية ظل مدفونا» فى الرمال لسنوات طويلة تسرب فجاة ونشرته صحيفة هارتش واثار نشره ضجة سياسية حادة داخل اجهزة الحكم الاسرائيلى لانه كشف عن اسرار السياسة الاسرائيلية للحل مع سوريا والذى يشمل انسحابا من بعض الاراضى بالشكل الذى يضمن لاسرائيل حدودا تضمن امن المياه التى تريدها لقد قام باعداد هذا التقرير مركز «تاحال» الاسرائيلى وهو مركز للتخطيط الاستراتيجى للمياه تابع لجامعة تل ابيب بالاشتراك مع مركز يافا للدراسات الاستراتيجية وكان التقرير قد دفن قبل سنوات بقرار من «رفائيل ايتان» وزير الزراعة لانه يضم خرائط تحدد احتمالات انسحاب قوات اسرائيلية من الضفة الغربية والجولان مع ضمان امن المياه لاسرائيل. وبعد «ايتان» جاء «يعقوب شود» التابع لحزب العمل والذى امربان تظل هذه الدراسة سرية حتى لاتكشف عن استراتيجية التفاوض الاسرائيلى.

وقبل ان نبدأ فى السيناريوهات التى وضعها التقرير للجولان والضفة وغزة نود ان نزود القارىء ببعض المعلومات عن الموقف المائى لهذه المناطق.

● الجولان:تبلغ مساحة هضبة الجولان ١٨٦٠ كيلومتر مربع وهى منطقة غزيرة الامطار يبلغ معدل الامطارالسنوى فيها نحو ١٠٠٠مم بينما يبلغ هذا المعدل ٢٥٠مم فى المناطق السورية الاخرى وبالاضافة الى هذه الامطار التى تغذى المياه الجوفية فى الهضبة توجد فى الجولان مصادر مائية اخرى تتمثل فى نهراليرموك الذى يبلغ طوله ١٠٦ كيلومترات ويصب فى نهرالاردن جنوب بحيرة طبرية وينقل ٤٧٥ مليون مترمكعب من المياه سنويا. ويشكل نهربانياس الذى ينبع على ارتفاع ٣٣٠ مترا فوق سطح البحر مصدرا آخرللمياه فى الجولان وتضم الجولان مصادر مائية جوفية اخرى تتمثل فى مئات الآبار الارتوازية.

● الضفة الغربية:تقدر كمية المياه المتوفرة سنويا لاسرائيل ولسكان الضفة الغربية المحتلة بـ ٩ر١ مليارم٣ تستهلك منها اسرائيل وحدها ٧ر١ مليارم٣ بينما تحتاج الضفة الى ٤٠٠ مليون م٣ ويتم توفير النقص الذى قدر بـ ٢٠٠ مليون م٣ من الخزانات الجوفية التى تتناقص كمياتها عاما بعد عام وبالرغم من ان المصدر الاساسى للمياه ياتى من الضفة فإن اسرائيل تحول القسم الاكبر منه اليها كما تقوم اسرائيل بتحويل معظم مياه نهرالاردن اليها على الرغم من الحاجة الشديدة فى الضفة الغربية لهذه المياه.

● غزة:جعلت طبيعة الموقع والمناخ قطاع غزة يعانى من قلة مصادره المائية وهى على قلتها محصورة بمياه الامطار والمياه الجوفية وكمية قليلة من المياه السطحية ويعانى سكان القطاع من ازمة حادة فى المياه نظرا لسيطرة اسرائيل على الجزء الاكبرمن المياه بها وتحويلها الى المستوطنات.

سيناريو الجولان

يقول التقرير ان اسرائيل اذا ما انسحبت الى حدود ١٩٦٧ مع سوريا فإن هذا سيكلفها «٤٠٠» مليون م٣ من المياه فى العام الواحد. واذا لم يتم التوصل الى تعاون كامل بين اسرائيل وسوريا فسوف تتجدد التهديدات بتحويل منابع نهرالاردن وعلى ضوء هذه المحاذير تطرح اسرائيل خطين للانسحاب من الجولان الخط الاول: يقدم انسحابا طفيفا من الجولان اما الخط البديل فيشمل انسحابا حقيقيا وهذا الخط سيضمن عدم خطورة اى تدخل سورى فى منابع ومصادر المياه على اسرائيل كما ان هذا الخط لايمربعيدا عن حدود ١٩٦٧ على الجانب الجنوبى من الجولان ويمرشرق بحر الجليل ويقول التقرير:بدون تعاون سوريا فإن اسرائيل لن تنسحب الى هذا الخط لانها لن تضمن الحد الادنى من حاجتها من المياه اما اجراءات التعاون بين سوريا واسرائيل فإنها تتلخص فى ان تمتنع سوريا عن الحصول على المياه التى تسقط على الجولان وتتركها لاسرائيل.

● سيناريو الضفة الغربية

يقول التقرير ان اسوا وضع بالنسبة لاسرائيل هو الانسحاب من الضفة الغربية قبل التوصل الى ترتيبات التعاون مع الكيان الفلسطينى لانه بمجرد ان يبدا الفلسطينيون ضخ المياه فسوف ينخفض منسوب المياه الجوفية وتنقص كميات مياه الشرب التى تحصل عليها اسرائيل ويطرح التقرير بالتحديد خطا جغرافيا حرجا ودقيقا لحدود اسرائيل فى الضفة يمر الى جانب «ام النجم» باتجاه ديرشرف ومنها الى بيت ليكيا الى تسورى وادنا .اما شمال الضفة الغربية فإن الخط الحرج يضم الى اسرائيل منطقة المياه الجوفية فى جنين وباردالا اما الخط الحرج فى منطقة القدس وبيت لحم فيجب منع اى استخدام فلسطينى للمياه الجوفية الى الشرق دون اشراف اسرائيل.

● سيناريو غزة

يوصى التقرير بتوفير احتياجات اسرائيل من المياه من خلال مشاريع تحلية المياه او تحويل وتوصيل مياه نهر النيل الى غزة ويشدد على عدم تزويد غزة بمياه من الموارد الاسرائيلية ويتضمن التقرير احتمالات فشل المفاوضات بين اسرائيل والاردن حول مياه نهر اليرموك ويشير الى تعاون مشترك طويل الامد كان يتم بشكل غيررسمى بين البلدين وحتى الآن وان كان الاردن يشكو من ان اسرائيل تضخ كميات اكبرمن حقها طبقا لاتفاق ١٩٥٥ الذى وضعه المبعوث الامريكى أريك جونسون وفى اطار اتفاقيات سياسية بين اسرائيل والاطراف العربية تخشى ان تكون مطالبة بتخفيض الكميات التى تستولى عليها من مياه الانهار والآبار العربية. لذلك يقترح التقرير تعويض اسرائيل بمياه من الخارج «من مصر أوتركيا اولبنان» وفى النهاية يؤكد التقرير بقوة ان على اسرائيل ان تؤمن مصادر المياه ومنابعها حتى تضمن استمرار الحصول عليها وتؤمن نوع المياه التى تحصل عليها وبالنسبة للمشكلة التى تقابل اسرائيل من جراء القانون الدولى الذى يحمى حقوق الدول فى المياه فإنها تعتبره قانونا غامضا من الصعب الاعتماد عليه



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٤

وانها سوف تطالب بحقوق تاريخية فى مياه المنطقة وينتهى التقرير بتوصية تؤكد ان على اسرائيل ان تستميت وتفعل كل ما تستطيع لكى تحتفظ بمصادر المياه تحت سيطرتها وادارتها وانها لن تقدم اى تنازلات تتعلق بالمياه وفى نفس الوقت يجب ان تحصل على اتفاق سياسي واضح لايحتمل الغموض من الاطراف العربية وايضا على تعويض عن المياه التى ستفقدها فى حالة السلام مع العرب بحيث تحصل على كميات بشكل دائم من مصادر اخرى مضمونة او اعتمادات لمشاريع لتحلية المياه....انتهى التقرير.

وفى تعقيب على التقرير يقول «زيف شيف» اعتبران مشكلة المياه ستكون اصعب من مشكلة الارض فى عملية السلام الراهنة فإذا كان العرب ينادون بعدم التنازل عن شيء من الارض فإن اسرائيل تنادى بعدم التفريط فى نقطة واحدة من المياه واسرائيل تواجه الآن نزاعا حادا على المياه على كل جبهة بينها وبين العرب وسوف يستفحل هذا النزاع عندما تنسحب اسرائيل من الجولان وهومايسمح لسوريا بالعودة الى الحدود الشمالية الشرقية لبحر الجليل الذى يعتبر المستودع الوحيد للمياه التى تحصل عليها اسرائيل وهذا يفسر السبب الحقيقى وراء تردد «اسحق رابين» فى التحرك على الجبهة السورية اوالموافقة على الانسحاب من الجولان.

الرأى الحر

صفحات الحقيقة مفتوحة لكل الاراء حتى ولو اختلفنا معها.. وما ينشر فيها يعبر عن رأى كاتبة ولا يعبر بالضرورة عن رأى الجريدة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ يونيه ١٩٩٤

نصيب المواطن العربى من المياه
١٣٪ من المتوسط العالمى!

دمشق - ١. ش - ١ - ذكرت دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ان متوسط نصيب الفرد فى معظم الدول العربية يصل الى نحو الف متر مكعب سنويا وهو مايمثل ١٣٪ فقط من المتوسط العالمى، وان ٥٣٪ من سكان الدول العربية يعيشون على موارد مائية شحيحة تقل عن ألف متر مكعب سنويا.

واشارت الدراسة التى سيناقشها وزراء الزراعة العرب اليوم فى دمشق الى ان معظم الدول العربية التى تقع فى اقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعد اقل مناطق العالم حظا فيما تحوزه من موارد مائية متجددة.



فى ختام ندوة بيروت

الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتقنية لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط

□ بيروت - إيلى قهوجى:

اختتمت الندوة التى نظمها فى بيروت «مركز الدراسات والاستراتيجية والبحوث» حول «مشكلة المياه فى الشرق الأوسط» أعمالها التى تناولت الجوانب الاقتصادية والتقنية والديمرغرافية لموضوع المياه والأهداف الجيو- سياسية الراهنة والمستقبلية لمسألة المياه فى المنطقة. وقد استغرقت أعمال هذه الندوة ثلاثة أيام عقدت خلالها ست جلسات تناولت الأولى منها «الأبعاد التنموية لقضية المياه فى الشرق الأوسط» قدم خلالها بحثان - الأول: للدكتور نجيب عيسى «لبنان» تضمن أرقاما للكميات التى سيستهلكها الفرد فى بلدان المنطقة وفقا لواقعها المتطور والنامى والأقل نموا وعلاقة ذلك بمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وقد أشار الدكتور عيسى فى بحثه إلى أن الموارد المائية فى البلدان العربية تقدر بنحو ٣٩٤ مليار متر مكعب فى السنة لا يستثمر منها حاليا سوى ١٧٥ مليار متر مكعب.

أما البحث الثانى فى هذا الموضوع فكان للدكتور عبد الجليل مدهون «البحرين» والذى حمل عنوان «البعد التنموى لأزمة المياه - نموذج الخليج العربى». وقد صنف كل أقطار مجلس التعاون الخليجى باستثناء سلطنة عمان، ضمن الأقطار الواقعة تحت خط الفقر المائى وأبرز الضغوط التى ستتعرض لها الموازنات العامة فى دول الخليج للحصول على المياه مستقبلا مما يستدعى أخذها بمبدأ تحويل قطاع المصادر غير التقليدية للمياه وفى مقدمتها محطات التحلية إلى القطاع الخاص.

وخصصت الجلسة الثانية فى الندوة لموضوع «الأبعاد العلمية والتكنولوجية لمسألة المياه» وتحدث فيها الدكتور الياس سلامة «الأردن» عن «مشكلة المياه فى الأردن - المواد والاستعمالات وحاجات المستقبل». ورأى الدكتور سلامة أن مستقبل الأردن المائى لا يبدو مريحا ما لم يحصل على حقوقه من المياه الدولية المشتركة وما لم يتخذ الخطوات السريعة لتحويل هيكلية اقتصاده من زراعى مستهلك للمياه إلى صناعى قليل الاستهلاك لها. وتناول خلال هذه الجلسة انطوان حداد «لبنان» البعد التكنولوجى والعلمى لمسألة المياه، لاسيما مسألة جر المياه بواسطة الأنابيب على مسافات طويلة، ورأى بأن المشاريع المائية الثلاثة التى يتم تداولها فى المنطقة وهى النهر الصناعى العظيم فى ليبيا. ومشروع تزويد مطر بمياه عذبة إيرانية، ومشروع «أنبوب السلام» الذى يهدف إلى تزويد بلدان الجزيرة العربية والخليج بالمياه التركية.

أما الجلسة الثالثة فكانت للمناقشة تلتها جلسة رابعة حملت عنوان «الأبعاد الاستراتيجية والجيوسياسية لمسألة المياه فى المنطقة». وتحدث فى هذه الجلسة الدكتور نبيل خليفة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«لبنان» الذى رأى أن المياه تحولت مع تقدم الاهتمامات الإنمائية إلى سلعة استراتيجية، مشيرا إلى أن معظم دول المنطقة باستثناء تركيا ولبنان تعانى من مأزق التبعية المائية بشكل أو بآخر. كما تطرق إلى موضوع المياه فى النظام الإقليمى الجديد فرأى أن المفاوضات المتعددة الأطراف هى سعى دولى لوضع الأسس النظرية والعلمية للنظام الشرق أوسطى بآفاقه الأمريكية وعناصره المحلية وحدوده الأمنية وحصصه المائية. ورأى الدكتور جورج ديب «لبنان» فى هذه الجلسة أن الهدف من المفاوضات الثنائية إقامة شركة السلام فى المنطقة تمثل المفاوضات المتعددة الطرف عناوين هذه الشركة المطلوبة فى مجالات المياه والبيئة والتنمية ونزع السلاح واللاجئين. أما الجلسة الخامسة فكانت تحت عنوان «الأبعاد القانونية لمسألة المياه»، قدم فيها الدكتور سليم حداد «لبنان» تعرضا تاريخيا لمفهوم الأنهار الدولية والمتغيرات التى طرأت عليه، ولفت إلى وجود نزعة لتعديل تصريف المجرى الدولى للأنهار معربا عن اعتقاده بأن الأمر سيفجر مشاكل. ومن جهته، رأى الدكتور طارق المجذوب «لبنان» أن مع استمرار الأنماط الراهنة لاستهلاك المياه فى المنطقة سيبلغ العجز المائى فيها الخط الأحمر مطلع القرن القادم.

وفى الجلسة الأخيرة عرض الدكتور هانى خليل «سوريا» لأطماع إسرائيل فى المياه العربية، مشيرا إلى أن فراغا كبيرا فى القوانين الدولية يوجد حاليا لاسيما فيما يتعلق بالنصوص التى ترعى عملية تقاسم المياه بين الدول.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

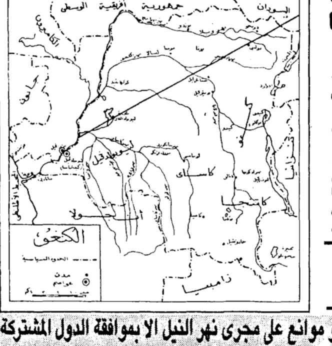
المصدر : وطنى

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤



نقطة المياه تساوى حياة

مضاعفة مياه النيل بتحويل مجرى نهر الكونغو أغنى أنهار افريقيا



نقطة المياه تساوى حياة ..

ومع ندرة موارد المياه العذبة التى لا تتجاوز واحد بالمائة من مجموع المياه المتاحة على كوكب الارض يظهر تعارض المصالح بين الدول التى تشترك فى نهر دولى واحد عند استخدام مياهه فى الاغراض غير الملاحية .. اما استخدام الانهار الدولية لغرض الملاحة فلا يثير نزاعا حتى الان ، اذ حسم المجتمع الدولى المشكلة بإقرار قاعدة حرية الملاحة

وتعد الانهار الدولية شبكات مياه دولية بالمفهوم الهيدروليكى ، اذ لا يمكن منع اتصال مياهها عن بعضها البعض - وفى هذا الشان تعتبر المياه الجوفية وجبال الثلوج المتصلة بالمجرى الرئيس اتصالا طبيعيا اجزاء من الشبكة

تحقيق :

سلوى رفعت

○ لايمكن اقامة سدود أو موانع على مجرى نهر النيل الا بموافقة الدول المشتركة

وتؤدى زيادة الحاجة الى استخدام مياه الانهار الدولية فى كثير من الاحيان الى تعارض رغبات بعض الدول المشتركة الشواطىء لهذه الانهار الدولية ويطلق عليها المشاطئة مع رغبات البعض الاخر منها ، مما يدعو الى ضرورة تدخل القانون الدولى لضبط حقوق كل دولة مشاطئة عند تعارض الاستخدامات ..

وهناك العديد من الاتفاقات الثنائية والاقليمية التى تحكم العلاقات بين الدول فى اطار بعض الانهار الدولية

ولا توجد حتى كتابة هذه السطور اتفاقية ذات اتجاه عالمى ولا تزال لجنة القانون الدولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة تبذل جهودها منذ عام ١٩٧١ لاعداد مشروع اتفاقية دولية فى هذا الصدد ، غير أن العرف الدولى يقضى بالعديد من القواعد الاساسية لقانون استخدام الانهار الدولية فى

نفتقد لوجود اتفاقية جماعية تضم الدول المشاطئة ..



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

واذا كانت هناك العديد من الالتزامات الاتفاقية والعرفية ذات الطابع القانوني تحكم العلاقات بين دول شبكة النيل ، وتاخذ معظمها صورة الالتزام من جانب دول المنابع تجاه الدول الواطئة وعلى الاخص مصر والسودان باحترام الحصص المائية التاريخية لهاتين الدولتين وعدم الاضرار بهما .. الا ان هذا التعاون بين دول شبكة النيل يفتقد اتفاقية جماعية تضم كل دول الشبكة وتبين حقوق وواجبات هذه الدول تجاه بعضها البعض وكيفية تحقيق الانتفاع المنصف بينها في ضوء التطورات التقنية المدنية لاستخدام مياه الشئون غير الملاحية

وقد تعرضنا في تحقيق سابق عن « نقطة المياه تساوي حياة » عن انهار موجودة بالفعل بين الدول وانهار جديدة عبارة عن مجرد مشاريع لتغذية مياه النهر (مثل نهر الكونغو وتوصيله بمياه نهر النيل) واليوم نكمل التحقيق

المياه .. والاتفاقيات

يشترك في النهر الدولي الواحد اكثر من دولة واحدة ، بل في بعض الحالات كحالة نهر النيل تشترك في مياهه تسع دول ، والنهر الدولي يتعارض - الى حد كبير - بطبيعته مع مبدأ السيادة الاقليمية اذ ان المياه لا تعرف الحدود السياسية . ويعد نهر النيل مثالا لشبكة المياه الدولية التي يسودها مبدأ الاشتراك في المياه ..

وقد كشفت العديد من الاتفاقيات الدولية التي ابرمت بشانه منذ واخر القرن التاسع عشر عن احترام هذا المبدأ، فقد اقرت الاتفاقات التي ابرمت في هذا الصدد بالطبيعة المترابطة لاجزاء الشبكة جميعها اذ اشتركت في تلك الاتفاقات كافة الدول المشاطئة للنيل سواء ما كانت منها في منابعه كاثيوبيا او التي تتلقى مياهه بعد منابعه وهي مصر والسودان

ولا توجد حتى الان اتفاقية جماعية تضم دول النيل جميعها ولكن الاتفاقات التي ابرمت واكثرها من طبيعة ثنائية تكشف عن التزام دول شبكة النيل بقواعد الانتفاع فيما بينها .

الانتفاع بمياه النيل

سادت العلاقات الودية بين مجموعة دول شبكة النيل في الحقب الزمنية السابقة - والكلام للدكتور مصطفى سيد عبد الرحمن رئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة المنوفية

وكانت كل دولة تحصل على كفايتها من مياه النهر في حدود امكانات التحكم في المجرى ، ثم ادى التطور العلمي الى ظهور امكانات فنية جديدة تتيح استغلال المياه بصورة اكثر فعالية وعلى الاخص في مجال تخزين الفاقد منها لتطوير الري ، ولتوليد الطاقة الكهربائية ، فظهرت بذلك الحاجة الى تنظيم استغلال النهر بين الدول .. وهكذا كانت شبكة النيل مجالا لعدة اتفاقات بدا الارتباط بها بين دول الشبكة منذ اواخر القرن الماضي

وتعتبر اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل المبرمة بين مصر والسودان في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ مثالا نموذجيا للتعاون بين الدول المشاطئة في مجال استغلال الانهار الدولية .. ولا يمكن باي حال من الاحوال اقامة اي سدود او موانع تتناقض مع هذه الاتفاقية ، فقد ابرمت بين الطرفين لتحقيق نفع مشترك لكل منهما دون اجحاف بالحقوق التاريخية لاي منهما ودون الاضرار بحقوق باقي دول الشبكة

فقد اكدت اتفاقية ١٩٥٩ على احترام الحقوق المكتسبة لطرفيها وحددت بدقة هذه الحقوق حسما لاي نزاع . وفي مجال مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائد هذه المشروعات اتفق الطرفان على انشاء السد العالي ، وعلى انشاء السودان لسد الروصيرص على النيل الازرق ، وعلى قيام مصر بدفع التعويضات المناسبة التي قدرت بمبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات المصرية للسكان السودانيين الذين يضارون من انشاء السد العالي

واضاف الدكتور مصطفى السيد قائلا :

كما اتفق الطرفان على التعاون في انشاء مشروعات لاستنقاذ المياه الضائعة في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط لزيادة ايراد النهر من المياه ، على أن يكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب البلدين بالتساوي ، وان يساهم كل منهما في جملة تكاليفها بالتساوي ايضا ..

وطبقا لذلك قد بدا العمل في قناة جونجلي .



الانهار الدولية ، كما يفتقد هذا التعاون ايضا وجود منظمة دولية ذات اختصاصات فعاله تختص بتطوير الشبكة والتنسيق بين دولها وحل النزاعات فيما بينها ، ولعل ابرام اتفاقية جماعية امر ضرورى لانشاء مثل هذه المنظمة .

كذلك لا توجد حتى الان لجنة او جهاز دائم ذو اختصاصات مؤثرة لادارة نهر النيل ، وسف يحتاج ذلك الى ابرام اتفاقية جماعية بين الدول المستفيدة من مياه نهر النيل بروح من المصلحة والتراث المشترك ، وفى ظل مبدا حسن النية ونزولا على حسن الجوار الذى انشاه نهر النيل العظيم واحتضنته الارض الافريقية الطيبة

زيادة موارد المياه

بالاشارة الى النقص الشديد فى المياه العذبة فى العالم والذى يرجع الى زيادة السكان لهذا وجب ايجاد خطة لزيادة الموارد المائية ورفع كفاءة استخدامها

وقد اشرنا الى هذه النقطة فى تحقيق سابق ، واليوم نكمل الحديث عن المشروع الطموح للزيادة الكبيرة للموارد المائية بتحويل مياه نهر الكونغو ليغذى مجرى نهر النيل ، ويحدثنا فى هذا الدكتور المهندس احمد عبد الخالق الشناوى وزير الرى الاسبق :

يستمد نهر الكنغو مياهه من رافدين اساسيين الاول شمال خط الاستواء والثانى جنوب خط الاستواء .. لهذا فانه فى الوقت الذى تفيض فيه المياه فى الرافد الشمالى ، تقل المياه فى الرافد الجنوبى والعكس صحيح ، ويصل ايراد نهر الكونغو حوالى ثلاثة امثال نهر النيل ، وهو يصب كل هذه المياه فى المحيط الاطلنطى بدون اى استفادة منها ، ويعتبر هذا النهر اغنى نهر بمياهه فى افريقيا واقربها الى نهر النيل .

ويهدف المشروع المقترح الى نقل مياه نهر الكونغو الى مجرى نهر النيل لتشترك فى هذه المياه كل من مصر والسودان حسب ما تنص عليه اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان

ولتنفيذ هذا المشروع بعد الموافقة السياسية بين الدول يلزم دراسة الاتى :

انسب مسار لقناة التحويل والاعمال الصناعية التى يجب ان تقام عليها ، والاقلال من عدد البلدان التى تمر بها قناة التحويل وبالتالى يقل عدد المستفيدين من هذه المياه وتقل المشاكل .. بالاضافة الى دراسة مدى استيعاب مجرى نهر النيل لهذه الزيادة والمشروعات المساعدة لمجرى نهر النيل ، حتى لا تسيل هذه المياه الجديدة من على جانبيه .. هذا الى جانب الدراسة الاقتصادية لهذا المشروع والتى بناء عليها يقسم المشروع الى مراحل بادئين بالاكثر جدوى ثم الاقل

وتوضح الخريطة المسار المقترح على اساس ان قناة التحويل تعبر حدود زائير والسودان المشتركة مباشرة دون ان تمر على اى دولة اخرى ويصل طول قناة التحويل هذه الى حوالى ٢٠٠٠ كم



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ يناير ١٩٩٤

نصيحة الى اشقاء حوض النيل

ماهكذا يكون جزاء الشقيقة مصر

مهما زادت حصتكم.. فالأزمة مستمرة

حذرت مصر كلا من كينيا وأثيوبيا من الاستعانة بخبراء اسرائيليين فى مجالات الرى حيث حصلت مصر على معلومات تفيد بأن الدولتين استعانتا مؤخراً بعدد من الخبراء الاسرائيليين لانشاء سدود على النيل واقامة مشروعات زراعية .

المساء

حسناً فعلت مصر ذلك لأنه ينبغى أن تكون لها وقفة صريحة مع تلك الدول التى تطعنها من الخلف . فمصر دولة أفريقية رائدة قدمت الكثير لدول القارة رغم ظروفها الصعبة . فلا يصح اذن ان يكون هذا جزاؤها .

ونحن نود أن ننبه الدول الافريقية التى تلجأ الى التعاون مع اسرائيل الى عدة حقائق هامة للغاية ؟؟ اذا كانت هذه الدول تعانى أزمة فى الغذاء فان مرجع ذلك الى مشاكل داخلية وليس الى ما تأخذه مصر من حصة فى مياه النيل .

فهى أولا وأخيرا لا تأخذ سوى النذر اليسير دون أن تضر هذه الدول. ونقسم أن حصة تلك الدول لو زادت عشرة أضعاف حجمها الحالى لما تغير فى الامر شيئا وستظل المشكلة قائمة بسبب سوء ادارة مواردها .

ثانيا : أن اسرائيل لا تخدم سوى نفسها أولا وثانيا وثالثا وأخيرا .

ولابد أن تكون لمصر وقفة صريحة مع هذه الدول التى تسيىء استغلال مواردها ثم تسعى لتحميل مصر تبعية ذلك . ولتحفظ السماء مصر من مؤامرات الاشقاء الأفريقيين الذين يطعنونها من الخلف رغم ما قدمته لهم .



عبدالهـادى راضـى .. فى جامعـة القاهـرة

إطمئنوا .. المياه تكفينا حتى عام ٢٠٠٠

د.مفيد شهاب : لاتنمية .. بلا ماء

مصطفى طلبة : التنسيق مع دول الحوض مطلوب

محمود أبوزيد: يجب حماية النيل من التلوث

د . صبحى عبدالحكيم : كل المؤشرات .. تدعو للتفاؤل

إستضافت جامعة القاهرة ندوة هامة وخطيرة حول موارد مصر المائية سنة ٢٠٠٠ واحتمالات الخطر فى عدم كفايتها لاحتياجات التنمية .

شارك فى الندوة المهندس عبدالهادى راضى وزير الأشغال والموارد المائية ود . محمود أبو زيد مدير معهد ابحاث المياه ود . صبحى عبدالحكيم الأستاذ بكلية الآداب .

ادار الندوة د . مصطفى كمال طلبة الرئيس السابق لبرنامج الامم المتحدة للبيئة والأستاذ بكلية العلوم .

طرحت الندوة المخاطر المحتملة من الصراع على مياه النيل من الدول المطلة على حوض النهر ..

اكد المهندس عبدالهادى راضى ان مصر تسير باستراتيجية ثابتة لضمان عدم مواجهة عجز بالمياه فى سنة ٢٠٠٠ ، وانه لاتفكير على الاطلاق فى نقل قطرة مياه واحدة خارج مصر ..

صراع الماء

قال د . مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة إن المياه احد مصادر الثروة القومية واهم اسس التنمية الاجتماعية الطموحة ..

اضاف ان البعض يؤكد ان الصراع المقبل سيكون حول مصادر المياه .. من هنا تاتى ضرورة التعاون الفنى والقانونى بين الدول المشتركة فى حوض النيل واهمية ذلك بالنسبة لمصر .

واشار د . مصطفى طلبة الى ان نقص المياه من اخطر القضايا التى تشغل جميع الدول والمنظمات العالمية لان المياه المالحة تبلغ ٩٤٪ من إجمالى المياه بينما تبلغ المياه العذبة ٦٪ فقط منها ٢٧٪ متجمدة بالقطبين و ٧٢٪ مياه جوفية و١٪ مياه عذبة سطحية موجودة فى الانهار والمجارى المائية .

طرح د . طلبة مشكلة تضارب البيانات الخاصة بتحديد كمية المياه التى تحتاجها مصر سنة ٢٠٠٠ ، بالاضافة الى التضارب حول الكميات المتوافرة منها هناك ايضا التخوف من الخلاف حول حصتنا المقررة من مياه النيل ..

قال إننا نشترك مع ٩ دول تقع على حوض نهر النيل ولتلافى الصدام على حصص المياه يجب عقد اتفاق جماعى مع هذه الدول مع تقديم المعونات الفنية لها لمساعدتها على الاستخدام الأمثل للمياه .

طالب ايضا بضرورة التفكير فى مصادر بديلة مثل تحلية مياه البحر بتكلفة اقتصادية علاوة على ترشيد استخدام المياه ..

واوضح د . محمود ابو زيد ان ٧٥٪ من سكان العالم من الدول النامية وان نصيب الفرد فيها انخفض من ٢٠٠٠ الى ٥٠٠ متر مكعب فى العام .. وفى مصر سينخفض من الف الى ٦٥٠ مترا عام ٢٠٠٠ والى ٣٥٠ مترا مكعبا عام ٢٠٢٥ ، فى حين ان نصيب الفرد يجب ان يتراوح من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ متر مكعب سنويا .

وعلى صعيد آخر فان بليون شخص فى العالم لاتصلهم مياه شرب صالحة و ١,٧ بليون لايتمتعون بالصرف الصحى .. وقد بلغ عدد الوفيات بسبب تلوث المياه حوالى ٣ ملايين شخص بالاضافة الى ٩٠٠ مليون حالة مرضية كل عام ..

اشار الى ان تفاقم مشكلة المياه يرجع الى تعدد الأجهزة العاملة والقيمة المتبنية للمياه وعدم الاهتمام بمد الفقراء بالخدمات وعدم الرغبة فى سداد القيمة الحقيقية لاستهلاك المياه ..



اكد ان سياستنا الحالية تهدف الى الحد من تلوث المياه وتعديل انظمة الرى واعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ..

واشار د . صبحى عبدالحكيم الى ان موارد المياه فى مصر لاتستطيع مواكبة الاحتياجات وهى ترتبط بالنمو السكانى ..

قال ان كل المؤشرات تدعو للتفاؤل بالنسبة لوضع المشكلة السكانية فى مكانها الصحيح دون تهويل او تهوين لاننا سوف نتزايد بمعدلات اقل .. لكننا نحقق الاستقرار السكانى قبل ٢٥ سنة على الاقل .. ورغم ذلك فان تعدادنا سنة ٢٠٠٠ لن يتجاوز ٦٦ مليون وليس ٧٢ مليون نسمة .

من هنا نستطيع القول إن مواردنا المائية سنة ٢٠٠٠ سوف تكفينا ، لكننا سنواجه مشكلة نقصها بعدها بسنوات لذا ينبغى ان نفكر للخروج من هذا المازق بطرح بدائل غير تقليدية لتوفير المياه ..

اشار د . صبحى عبدالحكيم الى عدم وجود اتفاقيات مع دول حوض النيا فيما عدا السودان لذلك يجب الحرص على اجراء تنسيق مع هذه الدول لتلافى اية مخاطر محكمة .

استراتيجية ثابتة

وتحدث المهندس عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية مشيرا الى ان مصر تنفذ استراتيجية محددة بشان المياه ومن منطلق قومى يجب الحفاظ على النهر والمجارى المائية من التلوث .. وحقيقة فان موارد مصر محدودة باستثناء المياه الجوفية العميقة فى الخزانات الارضية وتكفى لرى ٥٠٠ الف فدان ومياه هذه الخزانات غير متجددة .

اكد ان الاستراتيجية للمياه تشمل زراعة ٤٠٠ الف فدان على السواحل الشمالية بالرى التكميلى .

وتتضمن طرح حلول بديلة مثل تحلية مياه البحر وقد اجرينا دراسات بالتعاون وزارة الكهرباء لانشاء محطات تحلية والاستعداد لسنة ٢٠٠٠ بالاضافة الى التفكير فى استخدام الهندسة الدراسية للتعامل مع محاصيل تتحمل الجفاف .

قال فى تصورنا للمستقبل ان لزمة المياه فى مصر ستكون استراتيجية وليست امنية واود التاكيد على اننا فى امس الحاجة للمياه .. لذلك لايوجد ادنى تفكير فى نقل قطرة مياه واحدة خارج مصر تحت اى ظروف وهذا موقف ثابت منذ بداية مفاوضات السلام بالشرق الاوسط .

تتضمن استراتيجيتنا ايضا تعميق الوعى بقضايا المياه والتعاون مع دول حوض نهر النيل وان حصتنا منه والتى تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا هى الحد الادنى لاحتياجاتنا ولابد من السعى لزيادتها .

اضاف نؤمن ايضا بان لكل دولة على حوض النيل حقها فى الحصول على نصيب وان التحرك نحو التعاون بين هذه الدول يسبقه دراسات مشتركة .. كما يجب ان تكون قضية مياه النيل بعيدة عن السياسة وتقلباتها علاوة على ان النظرة الضيقة لهذه القضية لن تجدى فى تحقيق التعاون الشامل ، مع ضرورة السعى لتوفير الثقة وحسن النية فى التكامل ..

اشار الى ان مصر تتحرك فى الاتجاه الصحيح وبوعى مع جميع دول حوض النيل وقد قطعنا شوطا بعيدا فى الاتفاق مع بعضها .. ونجحنا فى تغيير الموقف الاثيوبى حول نظرته لاحقيته فى مياه النيل حيث ان هضبة الحبشة عند النهر بحوالى ٨٥٪ من موارد المياه ..

اكد المهندس عبدالهادى راضى انه لا خطورة من بناء سد فى السودان لانه لغرض توليد الكهرباء بالاضافة الى استغلال ٣ مليارات متر مكعب من المياه ليتبقى ٣ مليارات من حصتها ..

انهى وزير الأشغال حديثه بالتأكيد على ان مواردنا من المياه سوف تكفى الحد الادنى من احتياجات سنة ٢٠٠٠ وان التفكير جاء فى ايجاد وسائل بديلة لتوفير مزيد من المياه تسد احتياجاتنا ما بعد عام ٢٠٠٠ ..



وزير الري :

خزان « الحميدات » السوداني لن يؤثر على حصة مصر من المياه !

كتب أحمد أبو الوفا :

عبد الهادي راضي

اكد الدكتور عبد الهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية ، أن خزان الحميدات الذى تقيمه السودان على النيل ، لن يؤثر على حصة مصر من المياه المقررة لها وهى ٥٥,٥ مليار متر مكعب ، وهى فكرة مصرية طرحت عام ١٩٤٨ ولم تنفذ . وقد فشل رؤساء السودان السابقون فى تحقيقها .

وبالنسبة للموقف الأثيوبى ، أوضح د . راضى ان اثيوبيا تقوم بدراسة بعض المشروعات لإقامة ٣٤ سداً على حوض النيل الازرق ، وإذا نفذت هذه المشاريع دون تخطيط مع مصر ، ستؤثر على حصتنا المائية .

وأوضح الوزير ، أنه خلال الأيام القليلة المقبلة ، ستصل بعثة من أثيوبيا لمناقشة العلاقات المائية مع مصر ، وقد بدأت أثيوبيا ، بالفعل ، فى تعديل مواقفها ■

خطر المياه القادم من الجنوب

أعلنت الحكومة السودانية مؤخرًا عن عزمها إقامة سد «حماداب» بشمال البلاد بتكلفة ١٫٢ مليار دولار بعد دراسة استمرت نحو العامين قام بها بيت خبرة كندى.. الأمر الذى أثار مخاوف الحكومة المصرية من أن يأتى هذا المشروع على حساب حصة مصر من موارد النيل خاصة فى ظل توتر العلاقات الرسمية بينهما.

وقد طرحت العربى هذه القضية على خبراء الرى والسياسة المصريين والسودانيين لكشف حقيقة المشـــروع سـلبًا أو إيجابًا بالنسبة للبلدين: مصر والسودان.

سد جديد فى السودان.. هل يضر بمصالح مصر؟

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

[illegible]

الأمانة العامة

[illegible]

بيت الاستثمار

تحت التأسيس

شركة مساهمة عامة قابضة محدودة بالأسهم

لتنفيذ المشاريع المتكاملة

خزان الحمداب

فى إطار استراتيجية جديدة

للتنمية بالسودان

الخرطوم يناير - ١٩٩١م

إعـــــداد

الأمانة العامة



المصدر : العربى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

فى البداية يؤكد الدكتور إبراهيم زكى قناوى وزير الرى «الأسبق» على أن الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين مصر والسودان تسمح لأى طرف منهما بإنشاء خزانات لتوفير الموارد المائية اللازمة بشرط الا تضر بحصة الآخر وأن تكون تكاليف ومنفعة هذه المشروعات مناصفة بين البلدين وهو ما حدث فى مشروع قناة «جونجلى» بجنوب السودان ومنشآتها فيتم إقامتها مناصفة بين البلدين وإن كانت مصر كحالة استثنائية تحملت كافة التكاليف، وينتظر أن توفر هذه القناة نحو ٩ مليار متر مكعب يتم توزيعها مناصفة بين البلدين وهى توفر تلك الكمية من مياه تذهب أساسًا هباء فى المستنقعات دون الاستفادة منها ولم تضر بحصة أى دولة فى حوض النيل مثلما هو الحال فى هذا المشروع ولكنه نظرًا لظروف الحرب فى الجنوب توقف العمل بها الأمر الذى جعل الشركة الفرنسية المنفذة لها تطالب الحكومة المصرية بدفع تعويضات لها (!!)

ويضيف أن المشروع المزمع إقامته فى شمال السودان وهو إنشاء سد أو خزان «حماداب» وكذلك سد الخرطوم هما بلاشك سوف يؤثران على حصة مصر من الموارد المائية والمحددة بكمية ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويًا وفقًا لاتفاقية عام ١٩٥٩ لدول حوض النيل، ويضيف د. إبراهيم زكى أن مثل هذه المشروعات لا تؤثر على الطاقة الكهربائية المنتجة من خلال السد العالى بأسوان لأن ذلك يتوقف على منسوب المياه داخل خزان السد العالى، مؤكدًا أن مثل هذا السد سيكون مخالفًا لكل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة لدول حوض النيل، وبين مصر والسودان بصفة خاصة.

نفس الرأى يؤكده الدكتور عثمان بدران وزير شئون السودان «السابق» بقوله إن لكل من السودان ومصر وفقًا للاتفاقيات الثنائية بينهما أن يستغل حصته المائية كيفما شاء بشرط عدم تجاوز حدود هذه الحصص والمحددة بمقدار (١٩) مليار متر مكعب سنويًا للسودان و٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويًا لمصر وخلاف ذلك يعتبر مخالفًا للاتفاقيات كما يوجد خبراء رى من البلدين لحساب حصص إيراد النيل فى النيل الأزرق والأبيض والعطبرة وتوزيعها وفقًا لما جاء بالاتفاقيات الموقعة منذ عام ١٩٥٩ بين البلدين وعبر ذلك التاريخ لم يحدث أن وقع خلاف مثل ذلك كما توجد لجنة للرى مشكلة من البلدين يتم خلالها دراسة المشروعات بين البلدين مثل إقامة السدود والخزانات وغيرها مشيرًا إلى ان هذا الإعلان المسبق

عن سد «حماداب» بشمال السودان لا يخرج عن نطاق الدعاية السياسية فقط نظرًا لأنه يحتاج إلى وقت طويل للدراسة وموارد مالية ضخمة وخبرات فنية غير متوفرة الآن فى ظل الظروف الواهنة التى يمر بها الاقتصاد السودانى حاليًا (!!).

ضغوط على مصر

وعلى الطرف الآخر فقد رفض رؤساء أحزاب المعارضة السودانية بمصر هذا المشروع إذا تم خارج

نصوص الاتفاقيات المبرمة بين البلدين وبما يضر بحصة مصر أو أحد الشعبين الشقيقين.

فيقول على أبو سن أمين العلاقات الخارجية للجنة التضامن السودانية وعضو المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى إن الإعلان عن إقامة سد الحماداب فى هذه الظروف يعتبر نوعًا من المزايدة الجوفاء وممارسة الضغوط ضد مصر نظرًا لأن هناك عدة عوامل تتحكم فى هذا الأمر منها أن اقامة السدود على النيل

وثائق عن سد الحماداب

تحكمها اتفاقيات مياه النيل بين مصر والسودان، ومن ناحية أخرى هناك الاعتبارات الاقتصادية الحالية فى السودان والتى تجعل إقامة هذا السد فى هذه المرحلة نوعًا من الترف الاقتصادى، فضلاً عن أن السودان يملك حاليًا مصادر ضخمة للمياه لا يستطيع استنفادها أو توظيفها بالكامل بدليل أن السودان لا يستخدم نصف حصته من اتفاقية مياه النيل لعدم توافر الإمكانيات.

تقرير:
مسعد نوار

ويضيف عضو الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى كما للسودان مصادر مياه غير النيل ولهذه المصادر سدود بعضها أقيم وبعضها مازال فى شكل مشروعات وهى تقع فى مناطق آهلة بالسكان أكثر من منطقة الشمال المزمع إقامة سد «حماداب» بها، كما فى شمال السودان يمر المجرى الموحد للنيلين الأبيض والأزرق حيث يستخدم أساليب الرى المباشرة للنيل عن طريق رفع المياه بما يكفى لزراعة الرقعة الصالحة للزراعة حول الوادى بهذه المنطقة!! مؤكدًا انه من الأفضل أن تستخدم المبالغ التى سيتم تخصيصها لهذا المشروع فى استصلاح وتوسيع المشروعات القائمة مثل مشروع الجزيرة، والمناقل، وخشم الجربة والجنيد ومشروع نهر الرهد.. الخ.

والحقائق تقول - ومازال الحديث على لسان عضو الحزب الاتحادى الديمقراطى - إن حكومة الترابى والبشير لا تملك مرتبات الموظفين ولا تملك ما تستورد به ما يسد رمق المواطنين. فكيف تفكر فى إقامة مشروع كهذا، ولا يوجد سبب واحد سوى أنه يهدف إلى الإضرار بحصة مصر فى نهر النيل.



والحل في رأى ابو سن هو أن تبادر الحكومة المصرية إلى وضع استراتيجية لتحقيق التكامل والتكافل الاقتصادى بين وادى النيل وبرنامج عملى للتلاحم الشعبى بين البلدين.

المشروع قديم!!

وعلى عكس ذلك فإن ممثل حزب التجمع الوطنى السودانى التيجانى الطيب يؤكد أن هذا المشروع قديم جدًا، وليس وليد اليوم وتوجد له دراسات جدوى تؤكد أهميته لمنطقة شمال السودان نظرًا لأنها تعانى من مشاكل رفع المياه للزراعة، وعدم توافر مساقط المياه اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية.

ويضيف كما أن قضية مياه النيل محكومة باتفاقيات ثنائية بين مصر والسودان ومتعددة بينهما وبين دول حوض النيل، وأى خرق لهذا الاتفاقيات يتم تسويته فى ضوء هذه الاتفاقيات واللجان المشتركة بين البلدين، وتوجد آليات للبت فى مدى صلاحية أو ضرر أى مشروع لدول حوض النيل مشيرًا إلى أن الافتقار للموارد المالية اللازمة هذة هى أراء الخبراء والساسة فما هو رأى الحكومة السودانية؟

وماهو الموقف الرسمى لمصر؟



المصدر : العربي

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

معلومـــات اضـــافيـة

كتب سيد الخمار:

● بدأت فكرة المشروع منذ سنوات لكنها دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩١ بعد تأسيس «بيت الاستثمار لتنفيذ المشاريع المتكاملة». في محاولة لفك الحصار المفروض على النظام الحاكم - كما تقول الوثائق حرفيا.

● يعد المشروع أضخم سد يقام على النيل بعد السد العالي - إذ سيتم حوله زراعة ينتج ما قيمته ١٠ ملايين دولار لإنتاج الصمغ العربي، مجمعات أخرى ٥٠ مليون دولار، إنتاج شركة أسمنت بورسودان وشمال عطبرة ١٠٠ مليون دولار، إنتاج القمح والخضروات والفواكهة بالشمالية ٢٠ مليون دولار - مشاريع تربية الأسماك - ٧ ملايين دولار، زراعات حول منطقة عطبرة ٥ ملايين دولار، - غزل القطن ١٥٠ مليون دولار - وتبلغ تكلفة السد ٢ مليار دولار منها مكون محلي ٣٠٪ والباقي بالتعاون مع إيران ومجموعة مستثمرين أخرين.

ينتج السد حوالي ٥٥٠ ألف كيلووات كهرباء بالساعة.

● حجز السد ٦ مليار متر مكعب من المياه سنويًا، ويبلغ ارتفاعه ٢٩٧ مترًا وطوله ١٢ ألف متر ومساحة التخزين حوالي ٤٧٦ كلم مربع.

يستغرق بناء السد ٧ سنوات اعتبارًا من عام ١٩٩٤ - وتقدر الحكومة السودانية تحقيق ربح سنوي قدره «١٥» بالمائة وتعول أيضًا على تحويل أموال المغتربين السودانيين والتي تبلغ حوالي ١٧٠٠ مليار جنيه، والغريب أن الحكومة وضعت في اعتبارها - مصوغات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ٢١ يونيه ١٩٩٤

لحل مشكلة المياه: إسرائيل وفلسطين والأردن كيان واحد!

واشنطن - محمد دلبح :

توصل فريق من الخبراء من جامعتين امريكيتين الى ان افضل حل لكافة النزاعات حول موارد المياه بين الكيان الاسرائيلي والأردن وفلسطين يكمن في تجميع كافة الموارد المائية وتقسيمها بين الأطراف الثلاثة. ويقول فرانك فيشر من معهد ماساشوستس لاقتصاد التكنولوجيا - وهو احد اعضاء الفريق المشكل من معهد ماساشوستس وجامعة هارفارد - بأن المجموعة التي تضم ايضا اسرائيليين وفلسطينيين وخبراء عرباً آخرين «سوف تصدر تقريرا رسميا في الربيع المقبل» قبل انعقاد الجولة القادمة من المحادثات متعددة الاطراف حول المياه في الشرق الأوسط في مسقط. وتدعو الخطة التي توصل اليها هذا الفريق الى معاملة موارد المياه في فلسطين المحتلة بشقيها (١٩٤٨، ١٩٦٧) والأردن ككيان واحد يتم تقييمها بشروط نقدية. وعن طريق تقسيم تلك الكمية من المياه بين كافة الاطراف، فإن تلك الاطراف ربما تكون قادرة على حل الاختلافات فيما بينها دون ان يؤثر ذلك بشكل محدد على ملكية اى قطعة ارض، مثل برنامج قد يمهد الطريق نحو تعاون حول مشاريع ذات فائدة مشتركة مثل معامل تحلية المياه واستيرادها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٦

■ وزير الأشغال يعلن:

النيل خارج أية مفاوضات خاصة بالمياه فى الشرق الأوسط

أعلن الدكتور عبدالهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية أن النيل ومياهه خارج أية مفاوضات خاصة بالمياه في الشرق الاوسط جاء ذلك فى الندوة التى نظمتها جمعية خريجى الكليات البريطانية بالقاهرة. وقال إن دور مصر ينحصر فى قيامها بامداد بعض الدول التى تعانى من قلة المياه بالخبرات والكوادر الفنية. واضاف ان اثيوبيا ترغب فى التعاون مع مصر والسودان من اجل تنمية الموارد المائية لنهر النيل .. مشيرا الى أن وفدا اثيوبيا سيصل الى القاهرة لهذا الغرض فى فبراير الحالى



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٤

مؤتمر «النيل عام ٢٠٠٢» يبحث أساليب جديدة لاستغلال المياه

□ الخرطوم ـ أ. ش .أ:

خطوات مهمة على طريق التنسيق بين دول حوض النيل، فيما يتعلق بتنمية وتنظيم استغلال الموارد المائية وتبادل الخبرات في هذا المجال، وتطبيق الوسائل التي تتناسب مع ظروف حوض النيل.

اللواء الزبير محمد صالح، نائب الرئيس السوداني، قال إن بلاده تعطي الأولوية للتعاون مع دول حوض النيل واعرب عن أمله في تحقيق مزيد من التنسيق بين الجيران، لتهيئة اسباب الرخاء والاستقرار بين دول حوض النيل. وكانت وفود من السودان واثيوبيا وكينيا واريتريا وتنزانيا وأوغندا وزائير وبوروندي، وعدد من المنظمات الدولية. قد شهدت في مطلع هذا الاسبوع جلسات مؤتمر «النيل عام ٢٠٠٢»، الذي انعقد في الخرطوم تحت شعار «التنمية الشاملة لمصادر مياه حوض النيل ـ المستقبلية»، وبمبادرة من جانب الحكومة السودانية.

ودعا ممثل وكالة التنمية الكندية برين جروفر دول حوض النيل لمواكبة احدث الوسائل التكنولوجية للاستفادة بالموارد المتاحة، مع الاتجاه لاسلوب الانهار الصناعية، والاساليب الأخرى التي تتناسب مع حوض النيل.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الوزارية للانتاج تبحث اليوم مراحل تنفيذ ترعة السلام

تناقش اللجنة الوزارية للانتاج فى اجتماعها برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط اليوم عددا من الموضوعات من بينها مذكرة مشتركة من وزارتى الزراعة والأشغال العامة والموارد المائية بشأن تنفيذ مشروع ترعة السلام بمرحلتيها لرى مساحة ٦٦٠ الف فدان، وبرنامج وتكاليف الأعمال الخاصة بالمشروع.

كما تبحث اللجنة مذكرة أخرى أعدتها وزارتا الزراعة والأشغال بشأن الموارد المائية المتاحة على مستوى الجمهورية واستخداماتها بالمرحلة المقبلة.

موارد المياه التركية تحتل موقعاً محورياً في معطيات السلام للشرق الأوسط

تحليل اخباري

انقرة - د.ب.ا: اعلن الرئيس الاسرائيلي عيزرا وايزمان خلال زيارته لتركيا في الاسبوع الماضي انه يشعر بأن العهد الذي ستقوم فيه بلاده بشراء المياه من تركيا ليس ببعيد.

وفي الوقت الذي تتوافر فيه مؤشرات على حدوث تحرك أو حتى تقدم صوب تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط توضح الدلائل ان الاهتمام في المنطقة سيتحول شيئا فشيئا لينصب على مسألة المياه التي تضطلع فيها تركيا بدور محوري. ونظرا لأن تركيا تكثر فيها الجبال التي تكسو قممها الثلوج وفيها العديد من الانهار التي تنبع اصلا من تلك الدولة او تتدفق عبر اراضيها فان تركيا وكذلك لبنان تعدان من الدول التي تتوافر فيها المياه بكثرة بينما تواجه بلدان أخرى في المنطقة نقصا مثيرا للانزعاج في امدادات المياه خلال السنوات المقبلة.

ويقول المراقبون ان امدادات المياه التركية تتسم بالاهمية بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط اذ أن اسرائيل تحتاج الى توفير مصدر مياه بديل ومستمر ويمكن الاعتماد عليه كي يتسنى لها الانسحاب من مرتفعات الجولان المحتلة التي تتحكم - فضلا عن أهميتها الاستراتيجية - في موارد مائية.

وقد أعربت تركيا عن استعدادها للسماح لاسرائيل والاردن وسورية وفلسطين التي تعاني من نقص في المياه باستيراد المياه التي تنبع أصلا من منطقة تقع بالقرب من البحر المتوسط لتسهم بذلك في عملية السلام في الشرق الاوسط. وقد كان هذا هو ما دفع الرئيس الراحل تورجوت أوزال الى ان يقترح في عام 1987 اقامة ما اسماه «خطوط الأنابيب لمياه السلام» لتنقل المياه من نهري سيجون وجيجون في جنوب تركيا الى سورية واسرائيل والاردن على سبيل المثال.

ولم يلق هذا المشروع كثيرا من التاييد من جانب معظم الدول العربية التي ذكرت ان مشروعات تحلية مياه البحر تعد اقل تكلفة. غير أن هذا المشروع قوبل بالرفض بسبب آخر هو الشكوك التي ثارت حول رغبة تركيا في الهيمنة على المنطقة. وصرح مسؤول بارز متخصص في شؤون المياه وكان يرافق وايزمان في زيارته لصحيفة «حريت» اليومية بأن خطوط انابيب السلام ما زالت تحتل مكانة بارزة بالنسبة لاسرائيل التي تعتمد على مياه تنبع أصلا من دول عربية معادية لها.

بالونات مقطورة

كما تؤيد اسرائيل مشروعا لنقل المياه من نهري سيجون وجيجون في تركيا عبر بالونات مطاطية ضخمة تصنعها شركة خاصة وتتولى الزوارق قطرها عبر البحر المتوسط. وعلى الرغم من أن تكلفة هذا المشروع تقل كثيرا عن مشاريع تحلية مياه البحر فإن بعض المسؤولين اعربوا عن تشككهم في مدى ملاءمة هذه البالونات من الناحية الامنية حيث أنها ستكون اهدافا سهلة كما انهم اوضحوا ان ثمة ضرورة لتوافر اجواء سلمية لضمان نجاح هذا المشروع.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٤

واكد وايزمان خلال زيارته التي استمرت أربعة أيام لتركيا ان شراء اسرائيل للمياه من تركيا لا يعني أنها تعتزم حرمان سورية والعراق من امدادات المياه التي تعتمدان عليها. فهاتان الدولتان تعتمدان على مياه نهري الفرات ودجلة اللذين ينبعان من جنوب شرقي تركيا واللذين اقامت تركيا عليهما مشروعا عملاقا يسمى «جاب» لتنمية المياه يتضمن اقامة 22 سدا و19 محطة لتوليد الكهرباء من مساقط المياه فضلا عن 25 نظاما للري.

ومن المأمول ان يساعد هذا المشروع في تطوير الاوضاع في منطقة جنوب شرقى تركيا المتخلفة فضلا عن تخفيف حدة التوتر العرقي فيها. وتخشى حكومتا العراق وسورية من ان مشروع «جاب» سيؤدي عند الانتهاء من تنفيذه الى الحد بصورة جذرية من كم المياه المتدفقة من النهر والاضرار بمشروعات التنمية الخاصة بهما. وقد اعربت هاتان الدولتان عن احتجاجهما عندما قامت تركيا بايقاف تدفق مياه النهر لمدة شهر واحد في عام 1990 بقصد ملء الخزانات المقامة عند سد اتاتورك وهو اكبر منشات مشروع «جاب» وذلك على الرغم من وعد مؤكد من انقرة بتعويض الدولتين في وقت لاحق من ذلك العام.

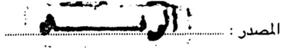
سلاح المياه

وكانت تركيا قد تعهدت فى اتفاق وقع عام 1987بالسماح بتدفق خمسمائة متر مكعب في الثانية الى سورية والعراق وقد طالبت الدولتان بزيادة هذه الكمية الى سبعمائة متر مكعب غير ان انقرة تعتقد ان هذه الكمية تعد اكثر من كافية في حالة استخدامها بصورة فعالة. وقد اكدت تركيا للدول المجاورة لها انها لا تعتزم استخدام المياه «كسلاح» ضد جيرانها غير ان هذه الدول ما تزال غير مقتنعة بذلك. وصرح الرئيس سليمان ديميريل بان تركيا لها الحق في التمتع بمواردها الطبيعية تماما مثلما يحق لدول المنطقة الاخرى التمتع بمواردها. وتزعم انقرة ان لها حقا سياديا في مائها كما تصر على «توزيع المياه فى صورة حصص» في الوقت نفسه الذي تقول فيه سورية والعراق ان لهما حقا تاريخيا في نهري الفرات ودجلة كما تعتقدان انه يتعين ان يتم «اقتسام» المياه.

غير انه يبدو ان الاتفاق الذي كان مقررا الانتهاء من التفاوض بشانه بحلول نهاية عام 1993 اصبح احتمالا بعيدا بسبب الشكوك التي تساور تركيا وسورية اذ انه ما زال يتعين ان تتمكن سورية من اقناع تركيا بشكل كامل بانها اوقفت جميع صور التاييد والمساندة التي تقدمها لحزب العمال الكردستاني الذي يشن حملة من اعمال العنف لاقامة دولة كردستان المستقلة في جنوب شرق تركيا.

وعلى الرغم من ان انقرة تقول انها مستعدة للمساعدة في تحقيق السلام باستخدام مياهها فإنها تؤكد ايضا ان مواردها المائية ليست غير محدودة اذ ان تركيا ليست واثقة من ان امدادات المياه لديها سوف تفي باحتياجاتها المستقبلية وذلك في ضوء عدم الانتهاء حتى الأن من وضع خطط التنمية بالاضافة الى ارتفاع معدلات المواليد بصورة تهدد بزيادة تعداد سكان تركيا الى مائة مليون نسمة خلال القرن المقبل.



المصدر : 

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة إنشاء منظمة لدول حوض النيل لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات المائية المشتركة

كتب ـ محمود الشاذلى :

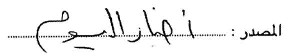
اعلن الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية انه يتم حاليا بحث امكانية انشاء منظمة دولية مسئولة عن ادارة ومراقبة ما يتم التوصل اليه من اتفاقيات بين دول حوض النيل، ويكون جهازها الأعلى من رؤساء الدول ولها مجلس وزارى ولجان خبراء فى المياه. اضاف وزير الاشغال ان هناك اتجاها بين دول الحوض للتخطيط لاقامة عدد من المشروعات المشتركة باعالى النيل لتنمية موارده ومشروعات اخرى لتخزين المياه وتقليل الفواقد المائية على طول مجرى النيل واستغلال المساقط لتوليد الكهرباء والتعاون معا لمواجهة مشاكل التمويل للمشروعات واحترام تطلعات دول حوض النيل دون حدوث ضرر للجميع وعدم إدخال المياه فى اية خلافات سياسية.. كما اكد انه يتم حاليا بحث التعاون مع دول حوض النيل فى مجال الأبحاث وتبادل المعلومات والتدريب من خلال شبكة الأرصاد والمعلومات التى ينتهى العمل فيها نهاية العام. وأعلن وزير الاشغال أن هناك تنسيقا كاملا مع كافة الأجهزة المختصة بالدولة وفى مقدمتها وزارة الخارجية لتامين حق مصر فى مياه النيل والتحرك السريع لخلق المناخ المناسب للتعاون الشامل بين كافة دول الحوض، وضرورة إبعاد قضية مياه النيل عن الخلافات السياسية وتغيراتها السريعة بين الدول.

د. عبدالهادى راضى

٠٠٠٧٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٤

منظمة دولية لادارة اتفاقيات حوض النيل

يجرى حاليا بحث انشاء منظمة دولية لادارة ومراقبة مايتم التوصل اليه من اتفاقيات بين دول حوض النيل.. ويتكون المجلس الاعلى للمنظمة من رؤساء دول حوض النيل..

وصرح د . عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان الهدف من انشاء هذه المنظمة هو اقامة مشروعات مشتركة بين دول حوض النيل،



هل يكون النيل ساحة حرب؟

قرأه: نديم ناصر



WATER WARS

COMING CONFLICTS IN THE MIDDLE EAST

JOHN BULLOCH & ADEL DARWISH



الكتاب:
حروب الماء الصراعات القادمة في الشرق الأوسط

المؤلف:
جون بولوك وعادل درويش

الناشر:
فكتور جولانتش. لندن



لم يعد خافيا أن نقص المياه الصالحة للاستعمال في العالم، هو أخطر المشاكل التي تواجه الجنس البشري، نتيجة تزايد عدد السكان والتصنيع والتحضر وبخاصة في دول العالم الثالث، حتى ان احدث التقديرات تقول بأن ثلث سكان العالم سيعانون من نقص مزمن في مياه الشرب في العام ٢٠٢٥.

ولكن النقص المتوقع في المياه المتوفرة في الشرق الأوسط، الذي تشكل الاراضي الجرداء القاحلة ٨٠٪ من مساحته، سيكون أشد وطأة من غيره، الأمر الذي سيفضي الى صراع على مصادر المياه المتوفرة، كما يخلص مؤلفا الكتاب جون بولوك وعادل درويش، صراع سيزيد حدة عن النزاعات على مصادر النفط.

ان احتمالات قيام حروب مياه في الشرق الأوسط، يحفزها وفرة الأسلحة المكدسة وعدم الاستقرار السياسي، ليست مقولة جديدة. ولكن الكتاب الذي اشترك في تأليفه جون بولوك (صحافي وكاتب بريطاني متميز في الشؤون العربية) وعادل درويش (صحافي وكاتب مصري يعمل في الصحافة البريطانية) دراسة مرجعية وافية تسلط الضوء على ابعاد المشكلة التي يزيدها تعقيدا أن منابع ٨٥٪ من مياه الأنهار في الشرق الأوسط تقع خارج العالم العربي في تركيا وقلب القارة الأفريقية، وتجادل بقوة أن الفشل في التعاون حتى بين الأعداء من أجل التوصل الى اتفاقات مقبولة لاقتسام المياه، سيفضي الى حروب مدمرة، سيجد العالم الخارجي الذي يهمه استقرار الاقليم لضمان استمرار وارداته النفطية، نفسه متورطا فيها. ولكن تاريخ الاقليم الحديث اثبت أن التعاون بين أنظمة متباينة المصالح والاتجاهات تعتمد في غالبها على سلطة الفرد، ليس مسألة سهلة، لا سيما بعد أن أصبح واضحا أن تركيا خاصة، تستعمل وفرة مصادرها المائية كسلاح سياسي واقتصادي لخلق نوع من التوازن بين افتقارها التام الى النفط ووفرته في الدول العربية المجاورة، بعد أن بنت سلسلة سدود تحتجز وراءها المياه التي يفترض أن تتدفق بحرية في دجلة والفرات، وأن بقاء اسرائيل رهن بحصولها على كميات متزايدة من المياه العربية، حتى أن بعض المتخصصين العرب أصبحوا يفسرون شعار «اسرائيل من النيل الى الفرات» بمفهوم مائي وليس جغرافيا.

وكاد هذا التفسير المائي، كما يروي الكتاب، أن يصبح حقيقة خلال العقدين الماضيين. فمن ناحية عرض السادات نقل مياه النيل عن طريق قنوات أو انابيب لري صحراء النقب في جنوب اسرائيل، كجزء من تسوية نهائية أثناء مفاوضات كامب ديفيد. ومن ناحية أخرى عرضت تركيا بناء شبكة من انابيب المياه التي كان يفترض ان تتدفق في دجلة والفرات تسد، مقابل ثمن، احتياجات دول الشرق الأوسط، بما فيها اسرائيل.

ولكن يبدو أن السادات لم يدرك عمق المشاعر المصرية تجاه مياه النيل، أو «أن النيل هو مصر ومصر هي النيل» كما يقول المصريون، وأن النيل هو الذي شكل على مدى آلاف السنين ثقافة مصر وشخصيتها. وكانت خشية المصريين من العبث بمياه النيل قد حفزت الجيش المصري منذ بداية تأسيسه في عهد محمد علي، الى وضع خطط للتدخل في اي دولة من دول حوض النيل الثماني الأخرى، اذا ما تعرض دفق ماء النهر للخطر. وما زالت هذه الخطط الاحتياطية قائمة يجري تحديثها في أكاديمية ناصر العسكرية سنويا، وتسمح للقوات المصرية المسلحة بالتدخل في افريقيا حتى بدون الحصول على موافقة البرلمان.

ويورد الكتاب تفاصيل محاولتي انقلاب أعدتهما المخابرات المصرية، كان يفترض أن تنفذا في اللحظة التي يعلن فيها عن التوصل الى اتفاق لنقل مياه النهر الى النقب. وكان موقف وزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة المتشدد ضد الفكرة هو الذي جعل الأمريكيين ينصحون السادات بالتخلي عن المشروع. فقد جادل أبو غزالة بانه لا يستطيع ضمان ولاء الجندي العادي اذا ما قيل له «الاسرائيليون سرقوا مياه النيل».

وما تزال احتمالات تدخل الجيش المصري في القارة الافريقية قائمة، وبخاصة في أثيوبيا بعد تسرب معلومات من اديس ابابا تقول بأن احتياجات اثيوبيا المستقبلية من المياه، زادت بشكل ملحوظ مما اثار التوتر والقلق في القاهرة، حتى أصبح هناك اجماع بين المسؤولين والدبلوماسيين ان اثيوبيا ستكون نقطة الاشتعال التالية، قبل ان تتمكن اديس ابابا بمساعدة الخبراء الاسرائيليين من تشييد سدود قد لا يكون لها داع على النيل الأبيض تحد من دفق الماء في النيل. فما زال انصار القومية العربية يخشون من مؤامرات اسرائيلية لابقاء مصر متورطة في افريقيا حتى تظل عاجزة عن تقديم العون لشقيقاتها العربيات ضد اسرائيل.

ان حروب المياه في نظر المؤلفين ليست شيئا جديدا في الشرق الأوسط. فقد كان الصراع على مياه نهر الأردن، وهو جدول عكر المياه لا يزيد دفقه عن ٢٪ من دفق النيل، سببا في العديد من الصدامات العسكرية بين



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ تموز ١٩٩٤

اسرائيل وسورية، اهمها الحرب المكشوفة لمنع سورية من تنفيذ المشروع العربي لتحويل مياه منابع الأردن. وقاد ذلك اسرائيل الى «الهجوم الوقائي» ضد سورية ومصر سنة ١٩٦٧. وسواء تدخل الملك حسين أم لم يتدخل في تلك الحرب كانت اسرائيل ستختلق الظروف لاحتلال الضفة الغربية حتى النهر. واليوم يفسر المؤلفان رفض اسرائيل الانسحاب الكلي من الضفة الغربية والجولان في الوقت الذي تريد التخلص من قطاع غزة، بمصادر المنطقتين المائية. أما غزو اسرائيل للبنان سنة ١٩٨٢ واحتفاظها بـ «الشريط الأمني» فناتج ليس عن رغبتها في تدمير منظمة التحرير الفلسطينية، بقدر رغبتها في تحقيق حلم الصهيونيين الأوائل بالسيطرة على مصادر المياه في جنوب لبنان. فاستهلاك الفرد الاسرائيلي من الماء يوميا هو ٣٠٠ لتر بالمقارنة مع ٨٠ لتراً للفرد في الأردن.

ولكن مخاطر حروب الماء في المستقبل ستكون في رأي المؤلفين أعظم، لأنها ستورط أقطارا خارجة عن الاقليم. وليس من قبيل المصادفة أن تخلص الاستخبارات الأمريكية والبريطانية، كل على حدة، الى أن الحرب بين تركيا وسورية، هي أكثر المخاطر احتمالا في الشرق الأوسط. ولكن المؤلفين يخلصان الى أن البديل للحروب هو التعاون. وقد يكون نقل مياه النيل في نهاية المطاف الى النقب في رأيهما بداية لسلام حقيقي بين اسرائيل والعرب، يختلف عن «السلام البارد» بين تل أبيب والقاهرة منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد.

كتاب «حروب المياه» الذي يغطي أيضا كل مشاكل المياه في الاقليم ابتداء من توقف العمل على قناة جنغلي في جنوب السودان الذي جنب المنطقة كارثة بيئية، ومرورا بمشاريع صدام حسين لتجفيف الأهوار، وحتى تحلية مياه البحر في الخليج، كتاب قيم يسلط الاضواء على قضية بالغة الاهمية ■



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٤

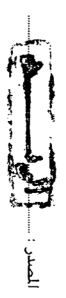
مصر ترحب بانضمام اريتريا لدول حوض النيل

أعلن الدكتور عبد الهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية أن مصر ترحب بانضمام اريتريا لدول حوض النيل، وأن ذلك لن يؤثر على الحصص المائية المقررة لبقية دول الحوض.

وأوضح أنه لا يوجد خبراء من اسرائيل فى منطقة الحوض بأثيوبيا أو غيرها لأن الخبرة المصرية واسعة فى مجالات الرى والصرف والسدود .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٤

مصر ترحب بانضمام أريتريا لدول حوض النيل
لاتفكير فى تسعير مياه الرى بالأراضى الجديدة والقديمة

كتب ـ محمود الشاذلى :

اعلن الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية، ترحيب مصر بانضمام اريتريا عضوا بدول حوض النيل . واكد عدم تاثير ذلك على حصص المياه المقررة لبقية دول الحوض .

نفى الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال وجود خبراء اسرائيليين فى منطقة حوض النيل سواء باثيوبيا او غيرها واكد عراقة الخبرة المصرية فى مجالات الرى والصرف والسدود ، ووجود علاقات تعاون وثيقة ودائمة ومستمرة باتفاقيات مشتركة مع تلك الدول وابدى استعداد مصر لتقديم هذه الخبرة لتلك الدول .

اكد وزير الاشغال ان الحكومة لاتفكر على الاطلاق فى تسعير المياه الجوفية التى يتم سحبها لرى الاراضى المستصلحة من خلال العدادات ، التى يقوم المزارعون بشرائها . كما ان الهدف من هذه العدادات تحديد كمية المنصرف من المياه الجوفية لضمان السحب المائى الآمن منها حتى لاتؤثر على طبيعة التربة الزراعية بالمناطق المحيطة بها . واشار الى ان الحكومة لا تفكر ايضا فى تسعير مياه الرى او تحصيل اية رسوم على استخداماتها سواء فى الاراضى القديمة او الجديدة لانها حق للمواطنين وان هناك دراسات تقوم بها الوزارة حاليا لتحسين نوعية المياه اللازمة للرى والقضاء على التلوث الموجود بها .

د عبدالهادى راضى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٤

كتاب جديد

معركة المياه فى الشرق الأوسط (١)

«حزام العطش» يلف منطقة مساحتها ١٠ ملايين كيلو متر مربع

Christian Chesnot

LA BATAILLE DE L'EAU AU PROCHE-ORIENT

ظهر فى أسواق باريس مؤخرا كتاب «معركة المياه فى الشرق الأوسط» يتناول فيه مؤلفه كريستيان شينو واحدة من أخطر القضايا المتفجرة فى المنطقة على مشارف القرن الحادى والعشرين.

ويستهل المؤلف كتابه برأى للدكتور بطرس غالى أمين عام الأمم المتحدة يقول فيه: إن النزاع القادم فى منطقة الشرق الأوسط سيكون حول مشكلة المياه فالمياه كما يقول د. غالى ستصبح موردا اكثر أهمية من البترول.

ويقول المؤلف انه حتى منتصف الخمسينيات كانت كميات المياه، من الانهار والممرات المائية فى الشرق الاوسط كافية لسد الاحتياجات الاساسية للدول فى مجالات الزراعة وتزويد المدن، لكن الحال قد تغير خاصة فى عقد الثمانينات حيث ازدادت الاحتياجات بشكل متنام بسبب الزيادة السكانية التى أدت بدورها إلى تنمية زراعية لم تعرف من قبل فى تاريخ الشرق الأوسط.

ويعطى المؤلف عدة أمثلة عن العلاقة المتزايدة بين مشكلة المياه والسياسة فى الشرق الاوسط وأولها إثارة قضية الموارد المائية فى مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ووضعها على جدول أعمال المباحثات المتعددة الأطراف بين اسرائيل والدول العربية.

وأثناء حرب الخليج يقول المؤلف أن هناك شائعة قد انطلقت فى مصر مؤداها ان العراق قد وضع صواريخ اسكود فى السودان تحسبا لإطلاقها على السد العالى مما جعل مصر تتخذ موقفا حاسما إزاء هذا الاحتمال. كذلك فعندما قام الجيش العراقى باحراق حقول البترول الكويتية خشيت السلطات السعودية أن يؤدى تلوث مياه البحر بالبترول إلى وقف عمل مصانع تحلية المياه هناك، مما أدى إلى قلق شديد بالمملكة العربية السعودية.

ويخلص شينو من هذه الوقائع إلى أن كافة عناصر معركة المياه متوافرة حاليا بمنطقة الشرق الأوسط، مما يلزم دول المنطقة بالبحث عن صيغة للتعايش حول هذه القضية درءا لاية مواجهات مستقبلية

عرض وتعليق :

شريف الشوباشى

ويخصص المؤلف فصلا كاملا لإعطاء صورة متكاملة عن حالة الموارد المائية حاليا فى الشرق الاوسط فيقول: إن المنطقة تقع فى قلب ما يسمى بـ «حزام العطش» فالشرق الأوسط يشكل منطقة جافة ونصف جافة تمتد على مساحة تزيد على عشرة ملايين كيلو متر مربع من ليبيا غربا إلى عمان شرقا ومن تركيا شمالا إلى السودان جنوبا.

ويعطى كريستيان شينو إحصائيات وأرقاما هامة عن تبخر المياه بسبب الحرارة، والذى يصل إلى عشرة مليارات متر مكعب كل عام فى بحيرة ناصر على سبيل المثال.

كما يعطى متوسط هبوط المطر على اهم مدن وعواصم فى المنطقة فنعرف منه أن القاهرة لا يسقط عليها فى المتوسط إلا ٢٢ مليمترا من المطر كل عام فى حين أن الرياض يسقط عليها ٨٢ مم والخرطوم ١٥٧ مم وبيروت ٥١٧ مم وإسطمبول ٧٣١ مم.

ويقول الكتاب ان الأنهار تمثل المصدر الرئسى للمياه فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة أنهار النيل اكبر وأطول أنهار المنطقة ثم دجلة والفرات وأخيرا نهر الأردن.

ويأتى الكتاب بملاحظة هامة هى أن كل هذه الأنهار التى تروى الدول العربية توجد منابعها فى دول غير عربية فنهر النيل ينطلق من أثيوبيا وأوغندا فى حين أن نهرى دجلة والفرات يبدأن من مرتفعات واقعة بتركيا.

ويستخرج الكتاب من ذلك أن تركيا بوسعها أن تؤثر على كمية المياه التى تصل إلى سوريا والعراق عن طريق دجلة والفرات. كما أن إيران التى تشاطر مياه شط العرب مع العراق قد تلجأ إلى استغلال كمية من المياه اكبر من حصتها مع المنافسات التقليدية بين الدولتين.

أما بالنسبة لنهر النيل فإن اثيوبيا تمتلك المحبس الرئيسى له حيث أن ٨٥٪ من المياه المتدفقة بالنهر تاتى من فرع النيل الأزرق الذى يبدأ فى أثيوبيا.

أما إسرائيل فهى تراقب ـ كما يقول الكتاب ـ كل ما يخص مياه نهر الأردن.

وباختصار ـ كما يقول المؤلف ـ فإن العالم العربى لا يستطيع أن يتحكم فى المياه التى تسير فى أراضيه دون الرجوع إلى دول خارجية غير عربية لا تربطه بها



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

احيانا علاقات طيبة، بل ان بعضها يعتبر عدوا رسميا له، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل.

ويشير الكتاب الى أن جامعة الدول العربية تعتبر هذا الوضع بمثابة تهديد حيث تؤكد ان «الأمن في مجال المياه يعتبر شرطا للأمن القومى العربى».

ولاستكمال الصورة عن الأوضاع الحالية للمياه فى الشرق الأوسط يعتمد الكتاب على مصادر علمية جادة لتقسيم دول المنطقة ما بين دول لديها فائض من المياه وأخرى مهددة بندرة المياه خلال الأعوام القادمة ودول أخرى تواجه حاليا وستواجه فى المستقبل مشكلة مياه متفاقمة بسبب قلة مواردها المائية.

وتندرج مصر فى المجموعة الثانية حيث مصادرها من الماء كانت فى عام ١٩٨٥ تبلغ ١٤٠ مترا مكعبا كل عام لكل فرد، ومن المتوقع أن تهبط إلى ٦٠٠ متر مكعب فى عام ٢٢٠٠

وتعتبر تركيا والعراق وإيران اكثر الدول حظا بالنسبة لمواردها المائية فى حين أن إسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن تعد من الدول المرشحة لمواجهة مشاكل مياه حادة مع بداية القرن المقبل.

وعلى الصعيد العالمى فمنطقة الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية لا تزيد مواردها المائية المحلية المتجددة على ألف متر مكعب كل عام لكل مواطن طبقا لآخر إحصائيات البنك الدولى، وهو الحد الفاصل لبداية الأزمة فى الموارد المائية.

وعلى سبيل المثال، فإن منطقة كندا والولايات المتحدة تتمتع بموارد تصل إلى ١٩٤٠٠ متر مربع وأمريكا اللاتينية (٢٣٩٠٠ متر مربع) ويصل المتوسط العالمى إلى ٧٧٠٠ متر مربع.

والمفارقة هى أنه على الرغم من بخل الطبيعة على منطقة الشرق الأوسط، وأهمية المياه بالنسبة لها فإنه لا يوجد سوى معاهدة واحدة لتقسيم المياه فى المنطقة وهى التى تم توقيعها بين مصر والسودان فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩.

وتحصل مصر بموجب هذه الاتفاقية على ٥٥.٥ مليار متر مكعب فى حين تتمتع بـ ١٨.٨ مليار متر مكعب من مياه النيل.

وحيث أن نهر النيل يمر بتسع دول افريقية، فقد قامت مصر بمبادرة لتجميع الدول المطلة على نهر النيل فى اطار اجتماعات الأندوجو، وهى كلمة تعنى الأخوة باللغة السواحيلية.

ويقول شينو ان غياب اثيوبيا عن إجتماعات الأندوجو قد أثرت سلبا على فاعلية هذا التجمع حتى انضمت اثيوبيا إليه أخيرا فى صيف ١٩٩٢.

ويستعرض المؤلف فى عجالة المعاهدات والاتفاقات الإقليمية المعقودة بين الدول المطلة على غالبية الأنهار الكبيرة فى العالم.

ويرجع غياب الاتفاقات فى الشرق الأوسط إلى المواقف السياسية فى المنطقة وخاصة إلى حالة الحرب التى ظلت سائدة بين إسرائيل والدول العربية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

معـــركة المياه فى الشـــرق الأوســـط : (٢)

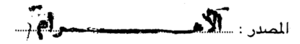
السد العالى قضى على نزوات النيل وأنقذ مصر من الجفاف

المياه الجوفية تعوض نقص الموارد المائية فى صحراء الوادى الجديد



بعد أن أعطى مؤلف كتاب «معركة المياه فى الشرق الأوسط» صورة كاملة فى الجزء الأول من كتابه لأوضاع الموارد المائية فى المنطقة انتقل فى الجزء الثانى الى محاولة استشراف آفاق المستقبل والموارد البديلة والابعاد السياسية لمعركة المياه وقد خصص الكتاب أكثر من فصل لمصر سنتناول اثنين منها بتفصيل أكبر وهما «النيل عند ملتقى افريقيا والشرق الأوسط» ثم «من عبد الناصر الى مبارك: مصر تغزو الصحراء».



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٤

عرض وتعليق: شريف الشوباشي

مبارك: مصر تغزو الصحراء، يتحدث كريستيان شينو عن البديل لمياه النيل والبحيرات وهو المياه الجوفية التى يؤكد انها متوافرة فى مصر اكثر مما يتصور الكثيرون.

ويقول انه تحت رئاسة الرئيس مبارك تم تطوير الوادى الجديد وإعطاؤه نفسا جديدا وخاصة فى السنوات الماضية ويشير المؤلف الى انشاء مطار فى واحة «الخارجة»، ومشروعات سياحية تنبىء بنشاط مثمر فى هذه المنطقة. ويصف المؤلف الوادى الجديد بانه يفتح افاقا جديدة لمصر التى يتكدس سكانها حول وادى النيل بنسب مروعة تزيد فى بعض الحالات - كما يقول - على ١٥٠٠ نسمة يعيشون فى كيلومتر مربع واحد.

ويرى المؤلف ان اهم آفاق الوادى الجديد هو الزراعة، ويستشهد بباحث بلجيكى يقيم بالوادى الجديد ويؤكد ان رمال الصحراء صالحة لزراعة اى شىء على عكس الاعتقاد السائد اذا توافرت المياه اللازمة.

ويعلق المؤلف بان المياه الجوفية يمكن أن تعوض نقص الموارد المائية فى الصحراء خاصة فى الوادى الجديد.

وينتقل المؤلف من الوادى الجديد من الصحراء الغربية الى سيناء التى يرى انها منطقة مليئة بالامكانات، لكنها - على نقيض الوادى الجديد - لا تتمتع بمياه جوفية كافية.

ويقول المؤلف ان الرئيس مبارك يتبنى مشروعا لتزويد سيناء بمياه النيل من خلال دمياط الى مدينة العريش ثم نقلها بعد ذلك الى باقى أجزاء سيناء.

ويقول شينو: انه حسب التقديرات فانه من الممكن تزويد سيناء بثلاثة مليارات متر مكعب سنويا مما يسمح برى نحو نصف مليون فدان، ويقول ان هذا المشروع الذى بدأ تنفيذه بالفعل

ويخصص الجزء الاكبر من الفصل الخاص بالنيل الى مشروع السد العالى الذى يؤكد المؤلف ان بناءه يذكر باحدى المعارك الكبرى للحرب الباردة ويقول المؤلف كريستيان شينو: «ان السد العالى قد اتاح السيطرة على فيضان النيل وتنظيمه تنظيما تاما مما حل مكان الوضع السابق الذى كان يحدد فيه النيل بنزواته - كما يقول - سنوات الخصوبة والسنوات العجاف فى مصر».

ويسرد الكتاب ايجابيات السد العالى من كهربة الريف الى زيادة الرقعة الزراعية بنسبة خمسين فى المائة واتاحة استخدام الرى الدائم بما يسمح بجنى عدة محاصيل فى كل عام.

ويقول الكتاب ان السد العالى قد انقذ مصر فى عام ١٩٨٨ عندما جفت الأمطار فى المرتفعات الأثيوبية التى ينطلق منها النيل الأزرق فانخفض مستوى النهر بصورة هددت مصر بجفاف خطير لولا المياه التى خزنها السد العالى.

لكن المؤلف يعدد كذلك سلبيات بناء السد العالى الذى يصفه بانه تدخل من الانسان والتكنولوجيا فى التوازنات الطبيعية للكرة الأرضية والتى لا يمكن حساب نتائجها بعد.

ويخلص المؤلف إلى ان السد العالى برغم كل سلبياته قد سمح لمصر بان تتوافر لها المياه اللازمة فى كل الأوقات.

ويركز الكتاب على علاقة مصر الحيوية بمختلف الدول التى يمر منها نهر النيل بدءا من منابعه وحتى السودان.

● ويستشهد بكتاب «السياسات المائية لوادى النيل» الذى كتبه الباحث الأمريكى جون وتربرى فى عام ١٩٧٩ بانه من أجل تفهم مشاكل توزيع مياه النيل فانه ينبغى دراسة المناخ النفسى لهذه المشكلات التى تشكل عنصرا اساسيا للقضايا السياسية المرتبطة بنهر النيل.

ويضيف وتربرى: انه لاتوجد دولة يمر احد الأنهار بها تعتمد فى وجودها عليه مثلما تعتمد مصر فى وجودها على النيل.

ويؤكد المؤلف بعد ذلك ان مياه النيل كافية نظريا للوفاء باحتياجات الدول المطلة عليه بيد أن من الضرورى التوصل الى ادارة أكثر رشدا لموارد مياه النيل، لكن اذا قامت دولة مثل أثيوبيا - كما يقول - بتنفيذ مشروعات مائية من جانب واحد ودون استشارة جيرانها، فلابد أن تنفجر أزمة لايمكن أن يحدد حجمها ومداها.

ويحذر الكتاب من تلوث مياه النيل والبحيرات فى مصر فيقول: ان نسبة الزئبق فى بحيرة «مريوط» على سبيل المثال تزيد الف مرة على المعايير المقبولة دوليا.

وفى فصل «من عبد الناصر الى



يتطلب نحو خمسة أعوام لانهائه.

وينتقل المؤلف الى اسرائيل فيقول انه منذ البداية كانت السيطرة على المياه - فى مفهوم الايديولوجية الصهيونية - من اهم عناصر الأمن القومى لدولة اسرائيل.

ويقول ان الاسرائيليين ادركوا منذ البداية انه بغير مياه فإن «أرض الميعاد» ستتحول الى صحراء جرداء.

ويذكر شينو بانه من أسباب حرب ١٩٦٧، كانت محاولة اسرائيل تحويل مياه نهر الأردن لمصلحتها مما اعتبرته الدول العربية تهديدا لأمنها القومى.

ويقول المؤلف ان اسرائيل توزع المياه فى الأراضى المحتلة بين الفلسطينيين وسكان المستوطنات بطريقة غير عادلة، كما لا تسمح للفلسطينيين بحفر آبار تزيد على مائة متر تحت الأرض فى حين ان سكان المستوطنات يحفرون آبارا تصل الى ٥٠٠ متر، كما انه من المسموح لهم حفر آبار على مقربة من الابار الفلسطينية فيضخون بذلك مياه هذه الآبار.

وينشر الكتاب احصائيات تدل على ان الاسرائيلى يستهلك فى المتوسط ٣٧٥ مترا مكعبا من المياه فى حين ان الفلسطينى لا يستهلك سوى من ١٠٧ الى ١٥٦ مترا مكعبا وينعم سكان المستوطنات بمتوسط ما بين ٦٤٠ و ١٤٨٠ مترا مكعبا فى كل عام.

ويخلص المؤلف الى ان مستقبل الشرق الأوسط يقوم على التعاون الاقليمى لحل مشكلات المياه وان البديل لهذا التعاون هو تصادم دول الشرق الأوسط من أجل ضمان امدادهم بالمياه اللازمة، ويعترف شينو بان هناك مشكلات سياسية وسيكولوجية مازالت تعترض سبيل تعاون دول المنطقة لتوزيع الموارد المائية، وان الطريق الى اتفاق متكامل بين دول المنطقة كافة سيكون صعبا وطويلا، ولكنه يرى ضرورة اقامة «مجموعة اقليمية للمياه فى الشرق الأوسط» من أجل تجنيب الاجيال القادمة مواجهات قد تكون دامية فى اطار الصراع على المياه. ويذكر بأن الوحدة الأوروبية قد بدأت فى عام ١٩٥١ بانشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب وكانت الدول الأوروبية قد خرجت لتوها من الحرب العالمية الثانية، ويقول ان الفحم والصلب كانا يمثلان فى ذلك الوقت منتجات استراتيجية لازمة لاعادة بناء اقتصاديات أوروبا، كذلك فإن الاهمية الحيوية للمياه فى الشرق الأوسط قد تجعل الموارد المائية تلعب دورا يسهم فى تقارب دول الشرق الأوسط.

ويختتم بانه اذا كانت المياه مصدرا للنزاع فى الشرق الأوسط فإنها من الممكن كذلك ان تساهم فى بناء السلام فى هذه المنطقة.

الحرب الباردة من أجل الماء مشكلة ما بعد السلام

زهير الشلق

قبل الحرب التي جرت في الخليج بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، كانت الجمهورية التركية تعيش وكان لا علاقة لها بالشرق الاوسط او الشرق الادنى.. وهي تعتبر الدولة الاقوى في منطقة شرقي الابيض المتوسط.. كان يحلو لتركيا ان تعتبر نفسها في اوروبا... وموقعها الجغرافي على بحر ايجة الاوروبي والبحر الاسود ويعتبر بحيرة اوروبية.. وبعض ارضها يقع في اوروبا مثلا. وعلاقاتها مع اوروبا، اقتصاديا وسياسيا.. وهي شريكة في الاحلاف الغربية وتقع على اراضيها قواعد جوية وعسكرية اميركية.. ومنها انطلقت الطائرات العملاقة التي قصفت اراضي العراق في حرب الخليج...

ومنذ ان توقفت حرب الخليج بدأ نشاط تركي كثيف ومتشعب في جميع ارجاء منطقة الشرق الاوسط ولا يمر يوم واحد الا ونسمع فيه عن لقاء دبلوماسي يتم في انقرة او استامبول او دمشق او طهران ودول الخليج.. ومع اسرائيل زائرة او مستقبلة...

وبذات الوقت فان الطريق التي فتحتها اميركا للسلام بين العرب واسرائيل بدت وكأنها سالكة، وشهد المفاوضون بأن اميركا تبذل جهودا جادة في هذا السبيل.

ليس من دولة في المنطقة الا ونشطت حركتها مع تركيا.. حتى لبنان، ذهب رئيس حكومته الى انقرة واجرى مباحثات، وماذا عند تركيا مما تستطيع ان تبيعه للبنان؟ .. ان تركيا تبيع المكسرات من الجوز واللوز والفستق، فهل يحتاج استيراد هذه المواد لمفاوضات؟ وتركيا عندها فائض من الماء.. ولبنان هو الدولة الوحيدة في شرقي البحر الابيض المتوسط التي يفيض فيها الماء عن الحاجة.

وفي الاسبوع الماضي جرت مباحثات في استامبول بين وزراء خارجية تركيا وسورية وايران... وقد اشيع بأن هذه الدول مجاورة للعراق.. والعراق يعتبر خطرا على جيرانه، وان هذه المباحثات تصب في ايجاد مبادرة لمجابهة احلام الرئيس صدام حسين التوسعية.. ولكن وزير الخارجية السوري اشتكى بعد الاجتماع من موقف تركيا.. اشتكى لأن تركيا ترفض تقاسم المياه مع سورية وتدعي بأن الفرات هو من مواردها الطبيعية وهي حرة في استعمالها كما يحلو لها وترفض التسليم بالحقوق التاريخية لسورية.. وطبعا للعراق. وكانت في عام 1987 قبلت بأن تعطي سورية والعراق 500 متر مكعب في الثانية.. وهي تمتنع الان عن الاستمرار بالعمل في هذا الاتفاق وترفض الاتفاق على سواه.. واشتكى ايضا من المزاعم التركية المتعلقة بايواء او تدريب الاكراد الذين يشقون عصا الطاعة على الجمهورية التركية.

وقد تزامن هذا اللقاء الثلاثي، او تبع مباشرة زيارة قام بها السيد عيزر وايزمن رئيس دولة اسرائيل لتركيا.. لماذا كانت هذه الزيارة؟.. قد



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

يبدو الامر وكانها رد زيارة لوزير خارجية تركيا الذي زار اسرائيل قبل شهرين. وقد قيل في ذلك الوقت بأن هناك مباحثات غايتها التوصل الى ان تصبح تركيا من زبونات الصناعة الحربية الاسرائيلية.

وقال بعض الخبراء، ان السبب الحقيقي للزيارة هو تسلم الملفات الامنية، بعد ان اخذت تركيا مكان اسرائيل كبوليس اميركي في المنطقة.. ذلك ان مصلحة اميركا هي في توصل اسرائيل الى الصلح مع جيرانها، هذا من وجه. ومن وجه آخر فان اسرائيل لا تصلح لدور البوليس بعد ان صارت اميركا تعتبر حكومة الثورة الايرانية خطرا يهدد مصالحها في العالم.. وان تركيا التي تشترك معها في الحدود، وبالنظر لما لها من ثقل وما عليها من قواعد اميركية، تستطيع ان تقوم بهذا الدور بكفاءة اكثر جدوى.. ثم انها دولة مسلمة.

ان الفترة التي قضاها رئيس دولة اسرائيل في تركيا، كانت في تفقد السدود التي اقامتها تركيا على نهر الفرات. وفي تفقد مصادر المياه التي تنساب في جميع الاراضي التركية ثم تضيع في البحور.

ان السدود التي اقيمت على نهر الفرات والتي هي قيد الانشاء او التي اشتملت عليها برامج المستقبل لا تبقي على فائض في هذا النهر.. ومثل هذه المشاريع معتمد من اجل نهر دجلة.. ولكن الانهار الاخرى كثيرة في تركيا.. وكان الرئيس التركي الراحل تورغوت اوزال قد اقترح ما اسماه بمخطط الانابيب لمياه السلام من نهرين كبيرين يصبان في ايجة.. وفي التحقيق الصحافي الذي نشرته «الشرق الاوسط» منذ اسبوعين ترجم اسم النهرين الى سيحون وجيحون... والواقع ان هذين الاسمين المعتمدين في العربية هما لنهرين يصبان في البحر المغلق ارال الى الشمال الشرقي من بحر قزوين ويجريان في اراضي جمهوريتي ازبكستان وكازاخستان، وكانا عند الفتح الاسلامي من انهار بلاد فارس. اما النهران الواردان في اقتراح الرئيس التركي فقد تعلمنا اسميهما في المدارس بأنهما «يشيل ارماك» و«بزيل ارماك» ولم يكن لهما اسم بالعربية. وقد يكون لهما الان اسم آخر بعد ان اعتمدت الحروف اللاتينية وتغيرت اسماء كثيرة في تركيا.

ويقول مشروع الرئيس اوزال بان هذين النهرين الموجودين في جنوبي تركيا يمكن نقل مياههما الى سورية والاردن واسرائيل على سبيل المثال.

ولم يلق هذا المشروع آذانا صاغية، فقد كانت هناك شكوك في النوايا التركية من حيث ان تركيا تريد السيطرة على المنطقة عن طريق التحكم في المياه.. وقيل بأن اللجوء الى تحلية المياه هو اقل كلفة.. ثم جاءت فكرة النقل عن طريق بالونات بلاستيكية ضخمة تجرها الزوارق في البحر وهي اقل كلفة من تحلية مياه البحر.

هذا الحديث، كان في عام 1987، عندما وافقت تركيا على تزويد سورية والعراق بكمية 500 متر مكعب في الثانية من نهر الفرات.. واما الحديث الان فقد تغير.

تقول تركيا انها ولبنان دون غيرهما من الدول تتوفر لديهما المياه.. واما سورية والاردن وفلسطين واسرائيل فهي بحاجة للماء... ولذلك فقد اعربت عن استعدادها للسماح لهذه الدول التي تشكو من نقص في المياه، من استيراد المياه التي تنبع اصلا من منطقة تقع بالقرب من البحر الابيض المتوسط.

وهذا يعني ان مبدأ البيع هو الذي تعتمده تركيا... وحتى تبرر هذا المبدأ، فانها وبسبب حاجتها للماء في القسم الاوروبي من ارضها فقد تعاقدت مع حكومة بلغاريا على شراء الماء، الذي ينقصها هناك وحددت السعر على اساس المتر المكعب. وبذلك اوجدت سوقا للماء وسابقة في التعامل في هذه السوق.

وتنصرف الجهود التركية الان الى ما يسمونه «تطوير جنوب شرقي تركيا»، اي تنمية المشاريع الزراعية واقامة الصناعات التي تعتمد على الانتاج الزراعي.. ومحصلة ذلك استهلاك متزايد لمياه الفرات ودجلة

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٦ شباط ١٩٩٤

المدوسه للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللذين تقوم عليهما المياه في سورية وفي العراق.. ويترافق هذا التطوير مع الادعاء بأن الحياة هي من الموارد الطبيعية.. مثل الشلالات الطبيعية والنفط والمعادن والفحم في اعماق الارض.. والمبرر لبرامج التنمية هذه هو الازدياد المتسارع في عدد السكان الذي سيصل الى مائة مليون نسمة في القرن القادم.

وعودة الى ما قبل اكثر من ثلاثين عاما، عندما قررت سورية اقامة سد الفرات.. في ذلك الوقت لم تكن تركيا قد اقامت سدودا على الفرات ولم تكن تفكر في مثل هذه المشاريع. وكان يفترض بسد الفرات والبحيرة التي تتجمع من وراء السد وما ينشأ عن ذلك من مساقط مياه، كان يفترض انتاج طاقة كهربائية تفيض عن الحاجة وقد يمكن تصدير الفائض، بالاضافة الى ارواء مساحات شاسعة جدا من الاراضي ريا مريحا دون حاجة لرفع المياه.. مع العلم بان اراضي بادية الشام هي صالحة للزراعة دون حاجة لاصلاح التربة.

وقد تغيرت الصورة الان... وبعد سبعين عاما من غياب الجمهورية التركية العلمانية عن المنطقة، نراها قد عادت وبنشاط شمل المنطقة كلها.

وفي خلال غيبة الجمهورية التركية عن المنطقة كان الود مفقودا بين سورية وبينها.. والرواسب قديمة.. ذلك ان سورية هي منبع الفكر القومي العربي.. كان في بادئ الامر رد فعل لنظرية تفوق العنصر التركي الطوراني في الامبراطورية العثمانية التي نادى بها حزب الاتحاد والترقي.. ثم ان الفرق العسكرية (العثمانية) التي يقودها الجنرالات العرب (الباشوات) كانت هي القوة الرئيسية التي اعتمدت عليها الثورة العربية، هذه الثورة التي كانت حليفة الانكليز والفرنسيين والتي انتصرت على الامبراطورية العثمانية.

ومشاعر السوريين لم تكن اكثر ودا... فقد قطعت تركيا العلمانية الماء عن مدينة حلب ثم حملت الفرنسيين على التنازل لها عن كيليكيا.. ثم في عام 1939 عن سنجق الاسكندرونة.. واصبح السنجق تركياً ومازالت مياه العاصي تروي اراضيه ثم تصب في البحر.. كل ذلك بالاضافة الى ان تركيا لم تاخذ جانب العرب في نزاعها مع اسرائيل.

وعندما كانت سورية والعرب مشغولين بمجابهة اسرائيل التي اقامت دولتها على اكثر اراضي فلسطين ثم استولت على البقية الباقية منها وعلى الاراضي السورية والمصرية، وما نشأ من ذلك من حروب اجهزت على جل الامكانات، في هذه الاثناء كانت تركيا تقيم السدود وتتدبر الاموال الضرورية من اجل اقامة السدود.. واستطاعت الحصول على الاموال بالاستناد الى امكانات اميركا بما في ذلك النفوذ الاميركي في العالم.

وبعد استعراض موضوع المياه نعود لدور البوليس.

لقد فرضت تركيا نفسها على جيرانها تحت عنوان حزب العمل الكردي.. هل ان تركيا اعطت نفسها هذا الحق في فرض نفسها، او ان حزب العمل الكردي هو الذي تسبب في ذلك؟ ليس هذا هو المهم، مازالت النتيجة واحدة، وان الطائرات التركية تعطي نفسها حق ملاحقة الاكراد الذين يحاربونها الى الاراضي التي ينطلقون منها او يفرون اليها.. وهي الان تضربهم في اراضي العراق، في المنطقة التي تتمتع بحماية الامم المتحدة، وتعتذر عن الخطأ اذا ضربتهم في الاراضي الايرانية.

والتناقض ان تركيا تبرعت بالادوية للحكومة العراقية.. اذ انها لاحظت ان العراق يعاني نقصاً في الادوية.. وفي كل حال يقول بعض المراقبين بان تركيا تنتظر توقيع السلام في المنطقة من اجل ان تقوم بمهمة اكثر نشاطا كبوليس ضد ايران.

فهل ان الثمن الذي ستتقاضاه سيكون على الطريقة الاميركية؟ اي من المنطقة ذاتها، بحيث تاخذ دور السقاء الذي يبيع الماء باغلى الاثمان وان الزبونات الاوائل سيكونون سورية والاردن وفلسطين واسرائيل.. وحتى ياتي دور العراق؟ قد يكون بعد الحل الاشمل.

والحل الاشمل لقضية الشرق الاوسط قد يكون بعد الحل الشامل. ولنا معه حديث خاص.

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٤

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

مياه لبنان إلى الخليج

كثر الحديث عن ازمة المياه، وهو حديث سنعيش زمناً طويلاً نسمع عنه، لأن هناك شبه إجماع على أن النزاعات المقبلة ستكون على المياه وليس على الحدود او المذاهب فقط، كما هو الحال عليه اليوم.

ومن بين الندوات العديدة التي تعقد حول هذه المسألة الخطيرة واحدة عقدت في بيروت بإشراف مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق تناولت مشاكل المياه.

والذي لفت نظري أن احد الدارسين قدم اقتراحاً بمد انابيب، سماها قبل أن يبيعها بمسمى «انابيب السلام العربي» تمد من لبنان لتصب في منطقة الخليج العربية.

ولا يستطيع أحد أن يغفل أهمية تناقص مياه دول الخليج، التي هي أصلاً شحيحة، وشحت أكثر بسبب تضاعف عدد السكان وتزايد استخدامات المياه. كما لا يستطيع أحد أن يغفل أن لبنان نفسه يعاني مشكلة المياه بسبب سوء توزيعه وصعوبة إيصاله. وهنا لا يمكن أن نؤيد أن تزود بيوت الظهران والرياض بالمياه من أودية لبنان في وقت يحرم أهله منه. نعم هناك مياه أمطار مهدورة في لبنان تقدر كميتها السنوية، كما تقول الدراسة، بنحو ثلاثة آلاف مليون متر مكعب تصب في البحر، ولكنها تتطلب حسم حاجات أهل البلد أولاً قبل غيرهم.

والمشكلة الأخرى في هذا العرض الكريم أنه يصطدم بواقع السياسة المتقلب في المنطقة. فمثل هذا المشروع لا بد أن يمر عبر دولتين على الأقل، إضافة الى دولة المنبع ودولة المصب، مما سيخضعها الى مشاكل سياسية شاهدنا مثلها الكثير في الماضي.

فهناك خط قديم أسس قبل نحو أربعين عاماً بين المملكة العربية السعودية ولبنان كان ينقل البترول الى ميناء الزهراني. وقد تعرض خط الانابيب الذي اشتهر باسم خط «التابلاين» لمشاكل عدة بسبب السياسة، وكان هدفاً للتخريب لكل فئة كانت تريد أن تزعج الدولة المضيفة او الدولة المصدرة او حتى الدولة التي يعبر منها الخط.

هذا اللا استقرار السياسي افسد الخط البترولي الذي كان يمثل مصدراً مالياً لا بأس به للدول التي كان يعبر أراضيها والدولة التي يشحن الى مينائها. بل لقد أفسدت قلاقل السياسة، ونزاعات السلطة، ومشاحنات الحكومات الثورية تحديداً، الكثير من المشاريع التعاونية التي كان لها أن تثمر، وكان لها أن تجعل نصيب المنطقة من خيراتها الكثير بدلاً من أن تذهب للخارج. فإذا كان انبوب «التابلاين» قد أغلق عدة مرات فإنه من الصعب أن نرهن أنبوب المياه لهذه التقلبات الخطيرة. وهنا نذكر كذلك أن الحكومة العراقية سبق أن اقترحت أن تمد أنبوباً مماثلاً من مصب دجلة والفرات ليمد الكويت والسعودية بالمياه ضمن مشروع تجاري كبير مفيد للجميع. ولكن بعد عام من طرح ذلك المشروع فاجأت حكومة العراق أنها احتلت الكويت كلها، فكيف نثق أن من الممكن أن يتحقق تعاون طويل المدى ويرهن حياة الناس في ايدي حكومات غير مستقرة؟!

ان الحصول على المياه يبدو أهون من تأمينه.



معنى الكلام



١ ـ وجعلنا من الماء كل شيء حي ـ صدق الله العظيم. وحيث لاماء لاحياة. وحيث ينقص الماء تجف الارض . ويموت الناس والحيوان والانسان وقد رأينا ذلك في مجاعات السودان والصومال واثيوبيا وغيرها من الدول الاستوائية.

وإذا اقتربت الارض من الشمس، فإن الشمس سوف تجفف البحار فلا يكون بخار ولايكون مطر وتكون قيامة كل الاحياء.. واذا ابتعدت الارض عن الشمس فإن الحياة تجمد وكذلك عروق كل الكائنات الحية والنباتات ايضا.

والماء مشكلة الان ومشكلة فادحة ايضا فحاجة الناس من الماء تزيد.. ومياه الانهار بسبب ارتفاع درجة حرارة الشمس تنقص والارض تجوع والناس ايضا.

وفي مصر حيث النيل العظيم، فإنه لم يعد عظيما. نحن جعلناه يتمسح في الارض وفي الشواطىء.. ويصبح لونه اخضر بعد ان كان احمر قانيا.. وهو يلقى بالطمي امام السد وليس وراءه.. واذا كانت مصر هبة النيل كما قال هيرودوت.. اى النيل هو الذى صنعها لنا واهداها للشعب المصرى، فإن النيل لما وجدنا سفهاء في استخدام الماء وقتل التربة بدأ يسحب هديته.. فهو ينحر الشواطىء.. والبحر من الشمال يزحف علينا يأكل الدلتا.. فقد كانت مياه النيل تصد البحر عنا وتضيف كل سنة شبرا من الطين الى ارض مصر.

والماء يتناقص في كل دول الشرق الاوسط.. لبنان والاردن واسرائيل وسوريا والعراق ومنبع مياه الدجلة والفرات من تركيا اما مياه الانهار في دول الشرق الاوسط فقليلة والمياه جفت والملوحة ارتفعت ولابد من الاعتماد على تحلية المياه..

والسعودية تعتمد على تحلية مياه البحر والكويت كانت تعتمد قبل حربها مع العراق على مياه شط العرب مقابل مبلغ من المال تدفعه للعراق.. ولكن الكويت تفضل الموت عطشا على ان تأخذ قطرة واحدة من العراق!

ولما نشرت الصحف المصرية والعالمية ان السادات سوف يبعث الى اسرائيل بالماء انقلبت الدنيا.. وكان خيال السادات يقول: ان يتوضأ الناس في القدس بمياه النيل!

والله على ماأقول شهيد.. فقد طلب منى الرئيس السادات ان انشر خبر ارسال الماء الى القدس ليرى ماذا يكون رد الفعل.. وقال انها من الحيل التى تلجأ اليها اجهزة المعلومات أوقياس الرأى العام.. فهم ينشرون خبرا اى خبر، ليعرفوا صداه ولكن السادات كان يعلم علم اليقين ان دول حوض النيل سوف تعترض ولكنه اراد ان يعرف وعرف كما اتصلت بى جئولا كوهين عضو الكنيست التى مزقت «معاهدة السلام مع إسرائيل» وقالت لى في التليفون: قل للرئيس السادات اننا لانريد البلهارسيا والانكلستوما من مصر!!

واتصلت بالرئيس السادات عند منتصف الليل لانقل له ماقالت جئولا فظل الرئيس يضحك ويقول: بعينها.. ولاقطرة ماء من مصر.. هاها.. هاها..

وسوف تتركز كل مشاكل الشرق الاوسط مرة اخرى على قضية واحدة: الماء.. من اى مصدر وكيف يتم توزيعه بالعدل، دون سحبه من باطن الارض ومن تحت حدود دولة من الدول!

انيس منصور



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥/٢/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معنى الكلام



٢- ولما فتح العرب مصر انبهروا بنهر النيل والأرض الخضراء.. وفى ذلك الوقت كان المصريون يروون أرضهم رى الحياض.. وكانوا يطلقون الماء عليها فيغمرونها.. ولم تكن المياه قد تم ضبطها وربطها وتوزيعها وخزنها.. وكان المصريون يغرقون الارض والقرى.. ولذلك قامت كثير من القرى والمدن الصغيرة فوق الاكوام والتلال.. ولذلك نجد أسماء البلاد تبدأ وتنتهى بكلمة: تل أو كوم.. ولايزال الفلاح المصرى يروى الارض بنفس الطريقة، جهلا وكسلا.. فالفلاح قبل أن ينام يفتح الماء على الارض.. مهما كانت صغيرة. وطول الليل تصب المياه فى المصارف - وهى مياه زائدة عن الحاجة.. فكأن الفلاح يسرف فى استخدام الماء مرتين: مرة بالرى بالغمر.. ومرة بترك الماء يتدفق فى المصارف. وعرفنا تنظيم الرى بشق الترع وبناء الجسور والقناطر.. ثم بناء سد أسوان.. والسد العالى. وحبس الماء وتصريفه فى وقت الحاجة إليه. هذا ما فعلته الدولة.. ولكن الفلاح ظل على عاداته القديمة يروى الأرض بغمرها وإغراقها فى الماء.. ثم إنه يستخدم الطنبور الذى اخترعه الإغريق والشادوف والساقية.. وبعد ذلك استخدم الطلمبات ومضخات الرفع الكهربية.

وأخيرا جدا استخدمنا الرى بالرش وروينا أشجار الحدائق بالتنقيط.. أى ترشيد استخدام الماء.. ولايزال هذا الاسلوب العاقل محدودا جدا..

ومن أهم أعياد مصر أيام الفاطميين عيد «وفاء النيل» أى عندما يرتفع مستوى النيل ليفى باحتياجات الناس.. ويجىء الوالى أو الخليفة ويهيل السد الترابى بفأس مصنوعة من الذهب.. ويفيض النيل من وراء الحاجز الترابى الرمزى..

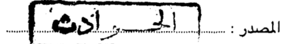
والمؤرخ المقريزى وصف حال النيل على مدار السنة فى مصر فقال: ثلاثة أشهر مصر لؤلؤة بيضاء وثلاثة أشهر هى مسكة سوداء، وثلاثة أشهر زمردة خضراء وثلاثة أشهر سبيكة حمراء.

ويفسر ذلك بقوله؟ إما اللؤلؤة البيضاء فمصر فى شهور أبيب ومسرى وتوت يركبها الماء فترى الدنيا بيضاء وروابيها على تلال أحيطت بالمياه من كل وجه فلا سبيل إلى قرية من قراها إلا بالزوارق.. وأما المسكة السوداء فإنها تبدو كذلك فى شهور بابة وهاتور وكيهك.. فيكشف الماء عن الارض فتصير أرضا سوداء.. فتكون الارض جاهزة للزراعة.. أما الزمردة الخضراء ففى أشهر طوبة وأمشير وبرمهات يكثر نبات الأرض وربيعها فتصير خضراء كأنها زمردة.. وأما السبيكة الحمراء ففى أشهر برمودة وبشنس وبؤونة يتورد العشب ويبلغ الزرع الحصاد فيكون كالسبيكة التى من الذهب منظرا ومنفعة. وتطورت علوم الزراعة فأصبح يمكن زراعة المحاصيل فى غير أوقاتها باستخدام بحار الماء تحت الصوب.. وهناك تجارب على زراعات بغير تربة.. أى فى الماء وفوق طبقة رقيقة من المواد البديلة.. وهناك تجارب أيضا على زراعة النباتات فى المياه المالحة.. وهناك نباتات وكائنات تعيش على ماء البحر.. وعندنا فى شرم الشيخ أشجار «المانجروف» والتى نسميها أشجار الشورى.. وفى مصر تجارب على تدوير مياه المصارف بعد قياس درجة ملوحتها، وإعادتها للرى. وهذا ما سوف يحدث أيضا لترعة السلام التى تمتد من شرق الدلتا إلى سيناء - وهو مشروع تموله السعودية والكويت.. ويهدف إلى رى ربع مليون فدان موجودة فى سيناء واستصلاح ما يقرب من المليون!

أنيس منصور

٩٤



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ ... ١٩٩٨

قصة «نهر الازمة» كما يرويها عميد حزب الكتلة الوطنية

ريمون اده لـ «الحوادث»:

والدي تصدّى لخطة ترسيم حدود فلسطين الشمالية عند... الليطاني

الذين يلقّبونه بالعميد العنيد لم يخطئوا. فالرجل الذي دخل في الثمانينات من العمر (وُلد في العام ١٩١٣) ما يزال يحتفظ بحيوية الشباب وبذاكرة متوقدة تلتقط ادق التفاصيل والتواريخ، اضافة الى «ارشيف» منظم يلجأ اليه، حتى خلال الحوار الصحفي، لكي يكون دقيقاً وحاسماً. وهو الى ذلك رجل ثوابت، لا يقبل المهادنة او المساومة في ما يؤمن به، مما يجعل كلامه متميزاً ومتمايزاً، ولسانه حاداً وجارحاً في الكلام على الذين اساؤوا الى لبنان وجعلوا منه ساحة. من هنا ساعة الحوار في منفاه الباريسي، كانت ساعة استنطاق للملفات والوثائق والصور والخرائط. والعميد يصرّ على التأكيد ان ما شهده لبنان كان مخططاً له منذ قيام اسرائيل. انه «ديوجين» الباحث عن الحقيقة، لان «الاوطان لا تعيش الا على الحقائق». لذلك يرى ان الليطاني هدف اسرائيلي قديم، وان لا بديل من اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل... ويعرض خريطة وضعها له اختصاصي لبناني في المياه الى كيفية ضخ اسرائيل مياه الليطاني.

ودار مع العميد ريمون اده الحوار التالي:

«الحوادث»: هل دخلت اسرائيل في مرحلة تنفيذ خطة قديمة تتمثل في سحب كميات من مياه الليطاني في اتجاه اراضيها؟ هل يمكن القول ان تحذيرات العميد لم تكن مزايدات. بل استندت الى قرائن وادلة واستشراق؟

ريمون اده: لم اكن اضرب في الرمل عندما اطلقت تحذيراتي من مخططات اسرائيل للاستيلاء على قسم من مياه نهر الليطاني. واستندت الى التاريخ في ذلك، علماً ان قصة الليطاني قديمة. وبدأت في العام ١٩١٩، عندما ذهبت الى باريس الوفود الثلاثة، مطالبة الحكم الفرنسي بان يكون لبنان دولة مستقلة، واقناعها باهمية ان يكون ذلك ضمن حدود الخريطة التي وضعها الجيش الفرنسي في العام ١٨٦٢، اي شمالاً، الى النهر الكبير. وجنوباً الى الناقورة، وشرقاً سلسلة الجبال الشرقية، وغرباً البحر المتوسط. ووالدي، اميل اده، كان عضواً في الوفد الاول، وفي الوفد الثالث الذي حصل على موافقة فرنسا لكي تجعل من لبنان دولة مستقلة عن سورية، وفقاً لتاريخ البلدين. وبعد احداث ١٨٦٠، كان بروتوكول ١٨٦١. وقررت الدولة العثمانية ان تنشىء «لبنان الصغير» الذي حصل على نوع من الاستقلال الذاتي بعدما سلخت منه عدة مناطق، هي البقاع، طرابلس، عكار، بيروت، صيدا، صور ولبنان الجنوبي. وكان على راسه حاكم مسيحي. وانهارت الدولة العثمانية بعدما خسرت الحرب العالمية الاولى في العام ١٩١٨. وحصلت فرنسا على الانتداب، على لبنان وسورية، واعلنت على لسان الجنرال غورو، في اول ايلول (سبتمبر) ١٩٢٠، دولة لبنان الكبير.

وفي ٢٣ ايار (مايو) ١٩٢٦، أنشئت الجمهورية اللبنانية. والدستور اللبناني، المستوحى آنذاك، من الدستور الفرنسي لعام ١٨٧٥، علماني، مع تحفظ واحد لمصلحة الطوائف الدينية المعترف بها رسمياً، التي يجب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٨ [illegible]

ان تمثل بصورة عادلة، في الوظائف العامة، وفي تشكيل الوزارات.

وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، وقّع المفوض السامي للجمهورية الفرنسية، داميان دو مارتل واميل اده، رئيس الجمهورية اللبنانية، المعاهدة الفرنسية - اللبنانية.

وفي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، وافق مجلس النواب اللبناني، المؤلف من مسيحيين ومسلمين، بالاجماع على هذه المعاهدة. وكانت، يومها، الطريقة الوحيدة لوضع حد للانتداب. وهذا ما كان قد حصل عام ١٩٣٢، بين بريطانيا العظمى والعراق. ولم توافق فرنسا، ويا للاسف، لا على المعاهدة الفرنسية - اللبنانية ولا على المعاهدة الفرنسية - السورية التي وقّعت في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٦.

وفي ٢٢ تشرين الثاني (يناير) ١٩٤٣، حصل لبنان على استقلاله وسيادته، في نظام ديمقراطي - برلماني، وليبرالية سياسية واقتصادية وحرية صحافة وتعايش اسلامي - مسيحي. وكل هذه الصفات تزعج كثيرين، وخصوصاً اسرائيل منذ العام ١٩٤٨.

«الحوادث»: أين هو الليطاني في هذا العرض التاريخي؟ وهل ازمة هذا النهر وخطط اسرائيل للسيطرة على مياهه بأي ثمن، وراء عدة اجتياحات، كما حدث مثلاً في ١٥ اذار (مارس) ١٩٧٨، حيث وصل الجيش الاسرائيلي حتى الليطاني، في شكل مفاجيء، ومن دون اي مبررات مقبولة؟

ريمون اده: اسرائيل تطمع بلبنان الجنوبي حتى نهر الليطاني، لكي تستثمر مياهه. وهذا الطمع ليس وليد العام ١٩٧٨. بل انه يرقى الى تاريخ قديم. وفي العام ١٩١٩، اختلف والدي، اميل اده، مع حاييم وايزمان الذي كان يمثل الوكالة اليهودية، آنذاك. وتركز موضوع الخلاف على ان وايزمان كان يريد اقناع الوفد اللبناني بأن يجعل حدود جنوب لبنان عند الليطاني، لانه، منذ ذلك الوقت، والصهيونية تفكر بري اراضي فلسطين، وخصوصاً النقب، بمياه نهر الليطاني، فرفض والدي. ورفضت فرنسا، على الرغم من تدخل رئيس الحكومة البريطانية، لويد جورج، الذي حاول بضغط واصرار من الوكالة اليهودية، اقناع فرنسا والرئيس كليمنصو بالذات، بتعديل حدود لبنان الجنوبية. وكانت النتيجة ان الوفد اللبناني الثالث، برئاسة المطران عبدالله خوري، سجل انتصاراً. وبقيت الحدود، كما هي واردة في خريطة ١٨٦٢، اي حدود لبنان الحالية.

ولم يتوقف الامر عند محاولة واحدة. وفي العام ١٩٥٤، وتحديداً في ٢٧ شباط (فبراير) منه، اجتمع كل من موشي شاريت ودافيد بن غوريون وموشي دايان واسحاق فون، كما جاء في مذكرات وزير الخارجية الاسبق، شاريت. وقال بن غوريون، خلال الاجتماع، ان الوقت قد اصبح مناسباً للموارنة، لكي يعلنوا دولة مسيحية. فاجاب موشي شاريت ان ذلك غير معقول، لان لبنان المسيحي يجب عليه ان يتنازل عن صور وطرابلس والبقاع. لا توجد قوة في العالم، في امكانها ان تعيد لبنان الى حدود ما قبل الحرب العالمية الاولى، لان لبنان ينحسر، عندئذ سبب وجوده الاقتصادي. ورد دافيد بن غوريون، في اليوم ذاته، برسالة فصّل فيها وجهة نظره، قائلاً: «لقد ارتكبت فرنسا خطأ خطيراً بتوسيعها لحدود لبنان... وان اقامة دولة مسيحية هو، بالتالي، عمل طبيعي. لكن ذلك مستحيل في ظروف عادية... الا ان الوضع يتغير في حال قيام ثورة او حرب اهلية. وربما كان هذا هو الوقت الذي يجب اقامة دولة مسيحية فيه الى جوارنا. هذا يعني ان علينا استخدام طاقاتنا كلها واللجوء الى جميع السبل من اجل تحقيق هذا الغرض. كما انه يتوجب علينا ان نتحرك بمختلف الاتجاهات لاحداث تغيير جذري في لبنان. ولا يمكننا بلوغ هدفنا الا باعادة النظر في حدود لبنان».

ويعود موشي شاريت، فيسرد بعض ما جاء في اجتماع مشترك عقده، بتاريخ ١٦ ايار (مايو) ١٩٥٤، المسؤولون عن السياسة الخارجية والدفاع. ويعرض ما تقدم به رئيس الاركان، آنذاك، الجنرال موشي دايان. فيقول:

«بالنسبة الى دايان، يكفي ايجاد ضابط ولو برتبة مايجور، فنكسب ولاءه او نشتريه وندفعه الى اعلان نفسه منقذاً للموارنة. آنذاك، يدخل الجيش الاسرائيلي الى لبنان، فيحتل المساحة الضرورية من الاراضي ويقيم نظاماً مسيحياً حليفاً لاسرائيل. والاراضي الواقعة جنوب نهر الليطاني تضم بكاملها الى اسرائيل. وكل شيء يسير على ما يرام بعد ذلك». والمثير للذهول ان هذا المخطط جرى تنفيذه بدقة.

«الحوادث»: تقصدون بذلك الرائد سعد حداد، ابن مرجعيون واللواء انطوان لحد، ابن الشوف؟ هل عملية الشريط الحدودي او الحزام الامني مرتبطة سراً بنهر الليطاني بالذرائع الامنية المعروفة؟

ريمون اده: الضابط الذي تحدث عنه موشي دايان، ظهر بعد سنوات. وللمفارقة انه كان برتبة «مايجور»، واسمه سعد حداد. واليوم اصبح جنرالاً، وصار اسمه انطوان لحد. ان ما خطط له الاسرائيليون نُفذ بحذافيره. فوقعت حرب ١٩٥٦، ثم حرب ١٩٦٧، فحرب ١٩٧٣. واتى الظرف المناسب، فوجهوا ضربتهم الى لبنان. وقد رفضت اسرائيل انتشار القوات الدولية على الحدود الدولية مع لبنان، تنفيذاً للقرارين ٤٢٥ و ٥٠٩. وفي اول خطاب القيته في مجلس النواب اللبناني، عام ١٩٥٣، قرعت ناقوس الخطر. وقلت ان اسرائيل، وكان عمرها آنذاك خمس سنوات، تريد ان تحل محل لبنان. حذرت من اخطارها التي تهدد لبنان. ولكن مع الاسف الشديد، لم يكن بعضهم في وارد ان يسمع او ان يفهم. وانا لا ادّعي النبوءة او معرفة الغيب. غير انني اقرأ واتابع كل ما يتعلق ببلدي ومصيره، من قريب او من بعيد. فلقد امضيت في الحقل السياسي حتى الآن، ٥٨ سنة، منها ١٥ عاماً الى جانب والدي اميل اده. امضيت كل هذا الزمن ولم يغف لي جفن عن تتبع وترصد اطماع الصهيونية في لبنان.

«الحوادث»: الواضح من كلامكم، اذاً، ان المياه هدف احتلال جنوب لبنان وليس حماية الحدود الشمالية؟

ريمون اده: اقوال دافيد غوريون وموشي دايان مأخوذة من يوميات موشي شاريت التي صدرت في العام ١٩٧٨. وهدف الزعيمين الاسرائيليين من احتلال الاراضي الجنوبية هو الوصول حتى نهر الليطاني. واليوم الجيش الاسرائيلي ينتشر على الليطاني. ومنذ ايام، قال الاستاذ نبيه بري ان اسرائيل تضخ مياه الليطاني، في منطقة الخردلي. وطلبت اليه عبر الصحف ان يحث الحكومة على ارسال وحدة من الجيش لكي تتمركز على جسر الخردلي، وتمنع هذا الضخ، اذا كان هناك فعلاً ضخ. والنائب نجاح واكيم، طرح سؤالاً على الحكومة، في آب

(اغسطس) ١٩٩١، وقبل الانتخابات الاخيرة، لافتا اياها الى ان احدى الصحف المحلية نشرت في ٤ ـ ٨ ـ ١٩٨٤، صورة لعملية حفر قنوات في الجنوب لجرّ مياه الليطاني. وسبق ذلك مقال للصحفي جون كولي، في الصفحة الاولى من جريدة «الهيرالد تريبيون»، في عدد ١٠ ـ ٦ ـ ١٩٨٣، ويقول فيه انه استقى معلومات من وكالة الاستخبارات المركزية، مفادها ان اسرائيل تقيم نفقاً للوصول الى مياه الليطاني عند جسر الخردلي. فجاء الى المنطقة. وامضى نحو خمسة اسابيع. متنقلاً بين بيروت والجنوب واسرائيل. وتاكد له ان المشروع قائم على قدم وساق. وثمة اختصاصي لبناني في الامور المائية، وضع، هذه الخريطة (منشورة مع نص الحوار) التي تدل على النفق الذي ينقل المياه، بالقرب من جسر الخردلي. وفي نهاية النفق، هناك قناة تنقل المياه الى بحيرة طبريا. ومنها يمتد قسطل تحت الارض، جرى بناؤه في العام ١٩٦٤. وهو ينقل المياه من بحيرة طبريا في اتجاه صحراء النقب لريّها واستنباتها.

«الحوادث»: الا تترتب مسؤولية واضحة على القوات الدولية في منع قرصنة اسرائيل لمياه الليطاني؟

ريمون اده: المسؤولية في المقام الاول لبنانية. ومن الضروري على هذا العهد ان يهتم جدياً بقضية مياه الجنوب. وحتى هذه اللحظة، لم نر ان ثمة اجراءات او تدابير جدية قد اتخذت على هذا المستوى. وسبق لي ان طلبت من الاستاذ نبيه بري ان يحمل الحكومة على ارسال الجيش الى جسر الخردلي لكي يمنع الضخ. ولم نحصل على جواب مفيد، لا من الاستاذ نبيه بري، ولا من المسؤولين الآخرين. وقضية المياه في غاية الاهمية. ومن الضروري وضع حد لتدفق كمية كبيرة من مياه الليطاني نحو البحر، في خلال فصل الشتاء او عندما تذوب الثلوج.

والتدفق نحو البحر من دون استثمار، والبلد في حاجة الى كل نقطة مياه، من شانه اعطاء حجة لاسرائيل لكي تقول ان الدولة اللبنانية ليست في حاجة الى المياه، طالما انها لا تفعل شيئاً لكي تستفيد من مياه الشتاء، التي تصب في البحر، عند القاسمية. ويترتب على الدولة، منذ الآن، ان تدرس وضعية جميع الانهار اللبنانية. وتدرس في شكل جدي، ايضاً، اقامة سدود على نهر ابراهيم، كما على نهر البارد، وحتى على نهر بيروت، لكي ننتهي من القاذورات والاوساخ والمنظر البشع. فالشعب اللبناني يتكاثر عددياً. ومن المفروض ان قسماً كبيراً من الذين هاجروا بسبب الحرب ان يعودوا الى وطنهم. فالمياه، في يقيني، اهم قضية مطروحة امام الشعب اللبناني الذي هو في حاجة ماسة الى المياه، ان للري والزراعة او للشفة. وانا اتحدث الآن عن «تحدي الماء». وعلى لبنان ان يكسب هذا التحدي، في وقت تجري مفاوضات حول تقاسم المياه في المنطقة في اطار المتعددة التي يقاطعها لبنان.

«الحوادث»: ضمن اي شروط يمكن تطبيق القرار ٤٢٥: اتفاق هدنة ام تشكيل لجنة عسكرية مشتركة للبحث في اجراءات الانسحاب علماً ان هدف اسرائيل هو مفاوضات ناقورة جديدة تؤدي الى «١٧ ايار» بديل؟

ريمون اده: ان لبنان هو الدولة العربية الوحيدة التي لها رئيس دولة مسيحي. ولهذا السبب، يجب ان يكون أخر دولة عربية توقّع الصلح مع اسرائيل. وفي الانتظار، العلاقات اللبنانية ـ الاسرائيلية يجب ان يحكمها فقط اتفاق الهدنة الموقّع بين البلدين في ٢٣ اذار (مارس) ١٩٤٩، ولا يزال ساري المفعول.

وليس لدى اسرائيل ما تخشاه بالنسبة الى امنها. انها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها قنبلة ذرية. وجيشها هو الاقوى والافضل تدريباً. كما انها متفوقة جواً تصنع الطائرات والدبابات واسلحة تبيعها الى الخارج. وفوق ذلك، تستفيد من الدعم السياسي والمالي والعسكري من الولايات المتحدة الاميركية. وهذا ما يسمح لها بأن تضم اراضي لا تملكها، خصوصاً القدس والجولان، وربما، يوماً، لبنان الجنوبي. لهذا اقول ان اتفاقية الهدنة، وعلى الرغم من ادعاءات اسرائيل، لم تزل سارية المفعول، بموجب عدة قرارات من مجلس الامن، حتى بعد الغزو الاسرائيلي الاول في ١٦ اذار (مارس) ١٩٧٨، والغزو الثاني في العام ١٩٨٢. وفي نظري، يجب ان تستمر اتفاقية الهدنة، كما تنص على ذلك المادة الثامنة منها، وتقول: «ان هذا الاتفاق، يبقى ساري المفعول حتى يتم تحقيق السلام النهائي في فلسطين». بالطبع، ثمة، في الاتفاقية نصوص تلحظ امكانية تعديل بعض المواد. لكن هناك، دائماً، اشرافاً مباشراً لمجلس الامن على هذه التعديلات. وانا، شخصياً، ضد اي اتفاق او معاهدة مع اسرائيل، اذا لم يسبق ذلك اتفاق او معاهدة مع سورية ومع الاردن. فلبنان يجب ان يكون أخر دولة عربية توقّع صلحاً مع اسرائيل. وفي ١٩ اذار (مارس) ١٩٧٨، صوّت مجلس الامن على القرار ٤٢٥ الذي «يطلب من اسرائيل، ان تسحب، من دون تاخير، قواتها من كل الاراضي اللبنانية». وفي ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، اجتاحت اسرائيل لبنان للمرة الثانية، بحجة واهية. وجيشها الذي كان يجب الا يتجاوز مسافة ٤٠ كيلومتراً، بموجب الاتفاق مع وزير الخارجية الاميركي، الكسندر هيغ، وصل الى بيروت، وقصفها براً وبحراً وجواً. وسارع مجلس الامن، وصوّت على القرار ٥٠٩ الذي «يُصرّ على اسرائيل ان تسحب فوراً، ومن دون شروط، كل قواتها العسكرية، حتى حدود لبنان المعترف بها دولياً». وعلى الرغم من صدور هذين القرارين، ما يزال الجيش الاسرائيلي يحتل لبنان الجنوبي، مسبباً مقاومة مسلحة واشتعالاً، نرى نماذجه الآن في وضوح.

«الحوادث»: ما رايكم في التبريرات الاسرائيلية بالسطو على مياه الليطاني لانها تذهب هدراً الى البحر؟

ريمون اده: هذه تبريرات مرفوضة جملة وتفصيلاً. اذكر ان رئيس الوزراء الاسرائيلي، ليفي اشكول، قد صرح في العام ١٩٦٧، لصحيفة «لوموند» الفرنسية ان اسرائيل العطشى، لا يمكنها ان تقف مكتوفة الايدي، وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدراً الى البحر. وفي بدايات العام ١٩٨٤، كشف الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الاسرائيلية يهوشوا ساغي، ان جيشه سوف يبقى في الجنوب اللبناني، وان يحتل المنطقة التي تمتد من نهر الاولي الى الحدود الاسرائيلية. ولقطع الطريق على التبريرات الاسرائيلية وحجج قادتها الرامية الى السيطرة على المياه اللبنانية، لا بد من دراسات علمية ومخططات متماسكة للاستفادة من مختلف الاوضاع المائية، من سطحية وجوفية، ولا يعقل ان يستمر هدر الثروة المائية اللبنانية، واعطاء ذرائع لاسرائيل، الطامعة بمياهنا.

وهنا اعود فأشدد على اهمية السدود والبحيرات الاصطناعية لتخزين المياه والاستفادة منها في الري ومياه الشفة، وتقدر حاجات لبنان من المياه، في المستقبل المنظور، وتبعاً لارقام الاختصاصيين بنحو ٩٠٠ مليون



المصدر : الحوادث

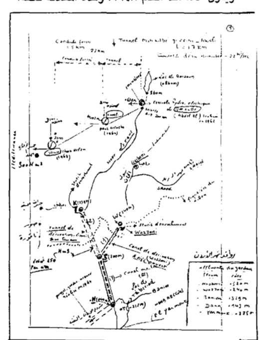
التاريخ : ١٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متر مكعب للشرب و ٢٤٠ مليون متر مكعب للصناعة. وتقدر «الفاو»، المنظمة العالمية للاغذية والزراعة ان اعادة بناء القطاع الزراعي، في لبنان، تستلزم استعمال ٣٦٠ الف هكتار للزراعة. ومن الصعب ري هذه المساحة من دون سدود لازمة لتخزين ما يقارب نحو ٢١٦٠ مليون متر مكعب، هي الكمية المهدورة في البحر، ما لم تخطط الدولة لمشروع يؤمن وسائل استثمارها، بما يعود بالفائدة على كل اللبنانيين. وأرى ان اي طرح جدي لقضية المياه في لبنان يفترض ان يتطرق الى مشروع نهر الليطاني الذي يحتل مكانة خاصة في اطار النظام المائي اللبناني بمجمله. واذا كانت مصر هبة النيل، كما قال هيرودوتس، ذات يوم، فان لبنان يمكن ان يكون هبة الليطاني، في حال عرفنا كيف نستفيد من كل مياهه في الري ومياه الشفة وتوليد الطاقة الكهربائية. وعلى الدولة ان تتحرك في هذا المجال. وهنا لا بد من اقامة سد وبحيرة الخردلي لهذا الغرض.

«الحوادث»: هل يمكن القول ان محاولات اسرائيل السيطرة على جنوب لبنان ترتبط، اولاً واخيراً بمشاريعها واطماعها المائية في لبنان، وكأن مياه لبنان جزء لا يتجزأ من المعادلة الاقليمية الاسرائيلية؟

ريمون اده: منذ العام ١٩٤٨، وهذه المعادلة قائمة.



الخريطة التي تبين قنوات اسرائيلية لضخ انهار الليطاني والوزاني والحاصباني

ففي هذا العام، وضع خبيران دوليان توصيات لجنة دادور ميلك موضع التنفيذ. وتمثلت في مشروع تحويل نهر الاردن ونهر الليطاني، من دون اي مراعاة لاتفاقيات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية. وفي العام ١٩٤٩، اثار المندوب الاسرائيلي في لجنة التوفيق الدولية مسالة مياه الليطاني مما حدا اللجنة الى اقتراح تاجير سبعة اثمان مياه الليطاني لاسرائيل. وذلك بتحويل مياهه الى وادي الاردن. وفي العام ١٩٥٤، وضعت السلطات الاسرائيلية مشروعاً عُرف باسم خطة «كولون»، اي استثمار فائض الليطاني. وتدخلت لدى الدول الكبرى لطرح مشاريع اقتسام المياه بينها وبين دول المنطقة. ونتذكر هنا مشروع «جونستون» الاميركي، ويتلخَّص في انشاء سدّ على نهر الحاصباني، لتخزين الفائض السنوي للنهر وتحويله الى ترعة لري اراضي حول الدولة وتلال الجليل. واتى بعد ذلك مشروع فايتس، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، في بداية السبعينات. ودعا الى الاستفادة من مياه نهر الليطاني لاقامة مشاريع في المناطق المحتلة، بهدف استيعاب اللاجئين وتشغيلهم.

«الحوادث»: قيل ان بن غوريون بعث، في العام ١٩٦٧ برسالة الى الرئيس الفرنسي، الجنرال شارل ديغول، رداً على سؤال وجهه الاخير عن نوايا اسرائيل ازاء لبنان، جاء فيها: «ان امنيتي في المستقبل جعل نهر الليطاني حدود اسرائيل الشمالية». ما هي هذه الرسالة؟ وما هو مضمونها بالتحديد؟ وفي اي مناسبة كانت؟

ريمون اده: هذه الرسالة ـ اذا وُجدت ـ تؤكد ما قلته في اول حديثي، حول مخططات قادة اسرائيل، وقبلهم زعماء الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية. وقيل لي ان في اسرائيل ادارة حكومية، هي «ادارة الليطاني». وانا ضد وضع مياه الليطاني على بساط البحث في المفاوضات، لانها لبنانية مائة بالمائة، وليس لاحد علاقة بها على الاطلاق. والقول ان مياه النهر تذهب هدراً، وان هناك اناساً ظمآنين في اسرائيل، وبالتالي فانها احق بهذه المياه، فهذه حجة مرفوضة. واذا كان جزء كبير من مياه الليطاني يذهب هدراً الى البحر، فهذا لا يعطيها الحق في ان تطالب بالمياه. والجنوب احق من اسرائيل بمياه الليطاني. الفت الانتباه الى ان المفاوضات المتعددة الاطراف تتناول مواضيع مشتركة. ومياه الليطاني ليست مشتركة، خلافاً لنهر الحاصباني والوزاني والعاصي. واذا طُرح موضوع الليطاني على مائدة مفاوضات المتعددة، فاخشى ان ياتي يوم يطرح فيه نهر ابراهيم على مائدة المفاوضات المتعددة الاطراف، ايضاً.

باريس ـ ارليت حدّاد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٨ شباط ١٩٩٤

أطماع الصهيونية في المياه العربية بدأت منذ العام ١٨٧٣

اسرائيل تغتنم فرصة السلام لتحوّل مشكلتها الداخلية الى مسؤولية عالمية!





تناولت الدراسات والابحاث التي قدمت ونوقشت في ندوة «مشكلة مياه الشرق الأوسط» التي عقدت في بيروت، جوانب مهمة من المشكلة، وسلطت الأضواء على خلفيات ونواح منها كانت محتجبة وسط زخم الاحداث وسيل الاعلام الموجه الآتي من اسرائيل والغرب الهادف الى سلب المياه العربية واهدائها الى اسرائيل.

ففي الدراسة التي قدمها جاد اسحق وهشام زعرور الى الندوة، قال الخبيران انه «على الرغم من ان مسيرة السلام تقوم على اساس مقايضة الأرض بالسلام، فان المتتبع لمجريات المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين يلاحظ محاولات اسرائيلية لتغيير المعادلة لتصبح: بعض الأرض، قطرات مياه، وسيادة وطنية منقوصة للفلسطينيين مقابل كل السلام واغلب الأرض ومعظم المياه لاسرائيل». إلا ان الفلسطينيين «يصرون ايضاً على نيل حقوقهم الوطنية المشروعة بالكامل في مياههم التي باتت نية اسرائيل في سلبها جلية للعالم كله. وليس هناك من دليل اوضح من الرغبة الاسرائيلية المحمومة في حرمان الشعب العربي الفلسطيني حقوقه العادلة في مياهه الوطنية من إصرار اسرائيل على عدم مناقشة موضوع حقوق المياه في المنطقة في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بموضوع المياه».

وفي العام (١٩١٩)، انتهزت الصهيونية العالمية فرصة عقد «مؤتمر السلام» في باريس، الذي تلا الحرب العالمية الاولى، لترويج افكارها حول المياه دولياً. فقد وصف حايم وايزمان للمؤتمر حدود الدولة التي تريدها الصهيونية بشكل تفصيلي، مضمناً إياها منابع نهر الأردن والأجزاء السفلى من نهري الليطاني واليرموك، اما عن سبب تضمين هذه المناطق في حدود فلسطين التي تريدها الصهيونية فقد قال: «يجب أن تكون لفلسطين منافذها الطبيعية للبحار والسيطرة على انهرها ومنابع هذه الانهار... لهذا، فانه لا يجب الاكتفاء فقط بتامين مصادر المياه التي ترفد الدولة، ولكن ايضا تامين هذه المصادر من منابعها».

ومع أن الصهيونية العالمية قد انتظرت للاعلان صراحة عن اطماعها في مياه المنطقة حتى عام ١٩١٩، فهي كانت قد بدات قبل ذلك بفترة طويلة بالخطوات العملية الكفيلة بضمان تحكمها بمصادر المياه في المنطقة. فقد ادركت الصهيونية منذ البداية انه يجب لجلب الملايين من اليهود وتوطينهم فلسطين توفير المياه - اضافة الى الأرض الخصبة - لهؤلاء المهاجرين. وعليه، فقد شرعت الحركة باجراء الدراسات اللازمة للارض والمياه منذ عام ١٨٧٣. وفي عام ١٨٧٥، نشر تشارلز وارن ما مفاده ان فلسطين والنقب قادرتان بسهولة على استيعاب ١٥ مليون شخص في حال توفير امدادات مناسبة من المياه لهذا العدد من السكان. ومن هذه النقطة، بدات الصهيونية العالمية العمل جاهدة لتامين المياه المطلوبة.

في العام ١٩١٠، وضع المليونير اليهودي روتشيلد خطة لتجفيف بحيرة الحولة لاستغلالها للزراعة. وقد ظلت هذه الخطة طي الكتمان لبعض الوقت الى ان استطاعت شركة يهودية هي «هاخشرت هايشوب» ان تقنع سلطات الانتداب بالمساهمة في مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني في مشروع تجفيف البحيرة لتبدا من ثم في تنفيذ المشروع في عام ١٩٣٨. ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية اوقف المشروع، ثم عاد العمل فيه ثانية بعد قيام اسرائيل بسنتين، واستمر حتى سنة ١٩٥٧.

على صعيد آخر، استطاعت «شركة كهرباء فلسطين»، التي كان يملكها اليهودي اسحق روتنبرغ، الحصول على امتياز من حكومة الانتداب عام ١٩٢٢ لاستغلال نهري الأردن واليرموك لتوليد الكهرباء. وقد وضع هذا الامتياز المزارعين العرب في المنطقة تحت رحمة شركة «روتنبرغ» إذ لم يعد بالامكان استخدام مياه النهرين للري دون رخصة من الشركة، والجدير بالذكر هنا انه لم يحدث ان سمحت الشركة للمزارعين العرب باستعمال مياه النهرين للري.

لم تقتصر الجهود الصهيونية على محاولة تامين السيطرة القصوى الممكنة على مياه حوض نهر الأردن، بل تعدت هذا الى محاولة جلب المياه من خارج قارة آسيا برمتها. فقد حاول تيودور هرتزل في اوائل القرن الحالي اقناع الحكومة المصرية بتاجير سيناء لليهود لمدة ٩٩ عاماً ورفدها والنقب بمياه النيل. ولكن حكومة الخديوي رفضت كلا العرضين.

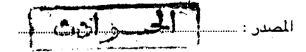
لم يكن عدد سكان اسرائيل عشية الاعلان عن قيامها عام ١٩٤٨ يتجاوز ٨٦٠,٠٠٠ نسمة. وقد بلغ اجمالي استهلاك الدولة العبرية في عامها الأول (١٩٤٩) نحو ٢٣٠ مليون م٣ من المياه لجميع الاستعمالات. اما الان، فعدد سكان اسرائيل يقارب الـ ٥,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ويناهز اجمالي استهلاكها من المياه ١,٨٠٠ مليون م٣ في السنة.

ويلاحظ ان قطاع الزراعة في اسرائيل قد استأثر دائماً بحصة الأسد من الاستهلاك العام للمياه في الدولة العبرية عبر تاريخها. ويبدو ان السبب الرئيسي وراء السعي الحثيث للصهيونية لتصوير اسرائيل كدولة زراعية متفوقة باي ثمن يكمن في الاعتقاد الصهيوني القائم على ضرورة ربط اليهودي بـ «أرض اسرائيل».

وتعتمد الزراعة في اسرائيل بشكل كبير على الري، وبينما تختص الزراعة بنحو ٣/٤ الاستهلاك العام للدولة من المياه، فانها لا تساهم باكثر من ٥ بالمائة في اجمالي الدخل القومي الاسرائيلي.

ويلاحظ هنا ان اسرائيل لم تكتف بعدم محاولة كبح جماح تضخم طلب القطاعات - وخصوصاً الزراعة - على المياه، بل ساعدت على زيادة حجم المشكلة عبر سياسات غير حكيمة، كدعم اسعار مياه الري مثلا. وفي حين لم تبذل حكومات اسرائيل المختلفة جهداً يذكر لتقليل الطلب على المياه، فقد حاولت هذه الحكومات دائما توفير الامدادات المطلوبة مهما بلغت. وفي سعيها لتوفير المطلوب دون الأخذ في اي اعتبارات أخرى في الحسبان، عمدت اسرائيل الى السيطرة على مصادر مياه جديدة واستنزاف كل ما تطاله يداها من مصادر. ولا تمثل هذه الممارسات تجاهلاً لحقوق بقية شعوب المنطقة فقط، بل تتعداه لتكشف استخفافاً خطيراً بجميع الاعتبارات البيئية. فقد ادت الادارة غير الصالحة لهذه المصادر الى تدهور حالها، فهبطت مناسب المياه وتدهورت نوعيتها. اما عن تعديات اسرائيل على الحقوق المائية لشعوب المنطقة الأخرى، فان تاريخ اسرائيل حافل بالشواهد على هذا. ويكفي الاشارة الى ان نحو نصف ما تستهلكه اسرائيل من مياه هو «مياه غير اسرائيلية».





المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٨ حزيران ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فمن الواضح انه ليس بامكان كميات المياه المتوافرة داخل اسرائيل، بحسب حدودها التي كانت قائمة عام ١٩٤٨، الوفاء بجميع حاجاتها الحالية او المستقبلية، بل انه ليس بامكان هذه الكميات كفاية حاجة القطاع الزراعي وحده. ولكن، ولحسن حظ اسرائيل، فقد ساعدها عدم الاستقرار الذي اصطنعته في المنطقة، وتفوّقها العسكري، على احتلال أراضي جديدة في فرص عديدة. وفي حين كان لاسرائيل هدفان رئيسيان في حروبها ضد العرب هما الاستيلاء على كل ما تستطيع الاستيلاء عليه من ارض وتاكيد تفوقها العسكري، فقد استطاعت اسرائيل في كل مرة الاستيلاء على مياه جديدة اضافة الى الأرض. وكما دأبت اسرائيل على الضرب بقرارات المؤسسات الدولية التي تمنع الاستيلاء على أرض الغير بالقوة بعرض الحائط، فقد فعلت الشيء نفسه مع القرارات الدولية المتعلقة بالمياه، وقد عاملت اسرائيل في كل مرة كل ما وقع تحت سيطرتها من مصادر مياه وكأنه مصادر اسرائيلية خالصة، متجاهلة بذلك حقوق اصحاب المياه الاصليين والأعراف الدولية التي تمنع المحتل من استغلال المصادر الطبيعية الواقعة تحت الاحتلال، الا لمصلحة اصحابها الحقيقيين. وليس من دليل اوضح على عدم التزام اسرائيل الأعراف الدولية من ممارساتها في الارض الفلسطينية المحتلة. فبينما هي تسلب ٨٥ بالمائة من المياه الجوفية لهذه المناطق، وما يزيد على ٩٥ بالمائة من نصيب الفلسطينيين في مياه نهر الأردن، فانها لا تترك للفلسطينيين - أصحاب الأرض والمياه - سوى الجفاف والعطش والكثير من الحاجات الحياتية الماسة غير المشبعة.

ان السيطرة على المزيد من المياه كانت دائما واحدة من المحصلات المهمة التي توقعتها اسرائيل دائما من حروبها، ولربما كان موضوع الليطاني من ابرز ما يؤيد وجهة النظر هذه.

ان الهدف من غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ لم يكن السيطرة على المياه اللبنانية، هذا على الرغم من ان انظار الصهيونية قد شملت انهار هذا البلد منذ البداية. كما ان ابقاءها جنوب لبنان تحت سيطرتها حتى الان لا يقوم على اعتبارات مائية محضة. ومع هذا، فلقد رأت اسرائيل في المشكلة فرصة لا يمكن تفويتها للحصول على كميات اضافية من المياه، فأعلنت رسمياً في ١١ ايار (مايو) ١٩٩١ انها لن تنسحب من لبنان حتى تضمن «حصتها» في مياه الليطاني! وبينما تستمر جهات عديدة في اتهام اسرائيل بسرقة مياه النهر فعلاً، فهي لاتزال على إنكارها الذي يعززه عدم وجود معلومات اكيدة نتيجة الوضع السائد في المنطقة وعدم امكان الدخول اليها.

كما شملت الاطماع الاسرائيلية المياه السورية والأردنية على حد سواء. فبعد حرب عام ١٩٦٧، سيطرت اسرائيل على معظم منابع نهر الأردن واصبحت بذلك المتحكمة الرئيسية في النهر. وهي تحاول الان تثبيت فكرة انها قد ورثت حقوق السوريين واللبنانيين في مياه نهر الأردن لانها تسيطر بالفعل على مناطق المنابع عسكرياً. من ناحية اخرى، استعملت اسرائيل القوة العسكرية لضرب منشآت سوريا على نهر الأردن مدعية بان من شان هذه المنشآت حرمانها نصيبها في مياه النهر.

وكما لم تدع اسرائيل فرصة عسكرية الا وانتهزتها للسيطرة على المزيد من المياه، فانها حاولت ايضا اغتنام كل الفرص «السلمية» للهدف نفسه. ومن الأمثلة على هذا محاولتها الاستفادة من اشتراط البنك الدولي موافقة جميع اوطراف المعنية على اي مشروع مائي يموله البنك لابتزاز حصة جديدة من مياه نهر اليرموك من الأردن وسوريا مقابل سماحها لهما باقامة مشروع سد الوحدة الذي سيوفر المياه والكهرباء والأردن وسوريا.

كانت الخطة التي اقترحها الهيدرولوجي البريطاني ايونيدس عام ١٩٣٩ من اوائل ما طرح لحل مشكلة توزيع مياه نهر الأردن. وقد اعتمد ايونيدس في طرحه على نتيجة الدراسة التي أجراها بناء على تكليف من حكومته عام ١٩٣٧ بهدف مسح مصادر المياه في المنطقة وتقويم قابلية الاراضي للري. وعلى الرغم من واقعية خطة ايونيدس، فان حقيقة قيام الخطة على حصر استعمال مياه نهر الأردن في منطقة حوض النهر قد اثارت حفيظة الصهيونية، لأن من شأن ذلك الحد من إمكان استخدام مياه النهر لري النقب، وهو هدف ستراتيجي للصهيونية منذ بدايتها. وتجدر الاشارة هنا الى ان الأمم المتحدة قد اعتمدت بدرجة كبيرة على نتائج دراسة ايونيدس عندما اصدرت قرارها رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين.

في العام ١٩٤٤، كلّفت وزارة الزراعة الاميركية والتر كلاي لاودرملك بدراسة إمكان استخدام مياه حوض نهر الأردن لري النقب لارضاء مؤيدي الصهيونية الذين لم يدخروا جهداً في معارضة خطة ايونيدس. وقد خرج لاودرملك بانه يوجد في حوض الاردن ما يقدّر بـ ١٨٠٠ مليون م٣ من المياه يمكن توظيفها لري النقب، وبالتالي توطين ٤ ملايين يهودي فيه. وطبقاً لخطة لاودرملك هذا يحصل اليهود على سيطرة كاملة على المشروع. اما في ما يتعلق بالعرب الذين ربما لا يرغبون في العيش تحت ما اقترحه لاودرملك من سيطرة يهودية مطبقة على مقدراتهم، فقد رأى لاودرملك انه يمكن لهؤلاء - وببساطة - الرحيل الى العراق!

وقد تم تكليف بعض الفنيين اعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحويل الخطة من احلام واهمة الى مخطط هندسي. وقد كان ممن وقع عليهم الاختيار للقيام بهذه المهمة الاميركي جيمس هيس. وفي العام ١٩٤٨، اقترح هيس استكمال خطة لاودرملك بتحويل مياه الليطاني الى فلسطين لتزويد اسرائيل امدادات اضافية من المياه.

وبناء على اقتراحات لاودرملك وهيس، قامت الحكومة الاسرائيلية فور الاعلان عن قيام اسرائيل بتطوير الخطط العملية الكفيلة بفرض السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه في المنطقة واستغلال مياه هذه المصادر. وقد كان الهدف الرئيسي لخطة السنوات السبع التي طوّرتها اسرائيل وتبنتها هو نقل مياه نهر الأردن من شمال فسطين الى النقب في الجزء الجنوبي من البلاد. وقد بدأ العمل في مشروع توصيل مياه نهر الأردن الى النقب عام ١٩٥٣، وسمي المشروع «ناقل المياه القطري».

وفي الجانب العربي، فقد كلّفت الحكومة الأردنية الاستشاري البريطاني مردوخ مكدونالد إجراء الدراسات اللازمة لفحص امكان اعادة توطين الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا الى الأردن في إثر تهجيرهم خلال حرب عام ١٩٤٨ وبعدها.

انهى مكدونالد دراساته عام ١٩٥١، وخرج منها بما يشبه خطة ايونيدس من حيث خلوصه الى وجوب قصر استخدام مياه النهر في منطقة حوضه، الا انه اقترح ما لم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ٨ . ٩ فبراير ١٩٩٤

يرض العرب، وهو تخزين الفائض من مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية التي استولت اسرائيل عليها بالكامل سنة ١٩٤٨. وعليه، فقد أيد العرب خطة المهندس الاميركي بونجر الذي اقترح انشاء سد على مجرى نهر اليرموك في منطقة المقارن لتخزين مياه النهر الفائضة الى حين الحاجة اليها. وقد اقترح بونجر صرف المياه من السد للغور الشرقي ليستفاد من هذه المياه في ري اراضي الغور ويستفاد من جريان المياه لتوليد الطاقة الكهربية. وقد راى كل من الأردن وسوريا في خطة بونجر حلاً لمشاكل عديدة تواجه البلدين، فلم يترددا في قبولها. وعندما بدأ

العرب تنفيذ ما ورد في خطة بونجر في تموز (يوليو) ١٩٥٣، رات اسرائيل في هذا مساساً بسيطرتها على مياه المنطقة، وادعت ان هذا خرق لحق الامتياز الذي حصل عليه اليهودي اسحق روتنبرغ وشركته من حكومة الانتداب، والذي يخوله وحده الاستفادة من مياه نهر اليرموك. وقد اوقف العمل العربي في المشروع نتيجة لضغوطات اسرائيل والصهيونية العالمية على الولايات المتحدة الاميركية ووكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين، حيث اوقفت هاتان الجهتان دعمهما للمشروع.

حاولت الولايات المتحدة الاميركية الخروج من المازق بعرض خطة جديدة لقسمة مياه نهر الأردن بين العرب واسرائيل. ففي تشرين اول (اكتوبر) ١٩٥٣، قدم أريك جونستن خطته لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي على مياه النهر. وقد ارتكزت اقتراحاته بشكل اساسي على خطة اعدها تشارلز مين، تحت اشراف سلطة وادي تنسي الاميركية. ويعد ما اقترحه جونستون خليطاً من خطط لاودرميلك ـ هيس ومكدونالد بونجر. ومع ان اقتراحات أريك جونستون قد اتت اساساً كخطة توفيقية، فقد تم رفضها من قبل اسرائيل اولا، ومن ثم من قبل العرب، وبينما قدم العرب خطة بديلة عُرفت في ما بعد باسم «خطة اللجنة الفنية العربية»، فان اسرائيل لم تتقيد باي اقتراح بديل بشكل رسمي، واكتفت بتأييد خطة كوتن التي تم اعدادها بايعاز من اسرائيل.



مشروع «الاناضول الكبير» اشهر الحلول المقترحة لحلّ ازمة المياه في المنطقة



اما عن اسباب رفض كل من اسرائيل والعرب خطة جونستون الأصلية، فانه يعتقد ان اسرائيل لم ترد إلزام نفسها بحصة معينة، اما العرب فلم يرغبوا في الاعتراف باسرائيل في ذلك الوقت عن طريق الاعتراف بحصتها في مياه نهر الأردن. ويرى كثيرون ان خطة جونستون تطبق حالياً، على الاقل في خطوطها العريضة. ولكن كيف تحصل اسرائيل على ما يقارب الـ ٦٠٠ مليون م٣ من مياه النهر بدلاً من حصتها المنصوص عليها في الخطة التي لم تتجاوز الـ ٣٩٤ مليون م٣. ويبدو ان السبب في هذا يعود الى احتلال اسرائيل الضفة الغربية، حيث رات انها تستحق بذلك نصيب هذه المنطقة الذي شمله جونستون اساساً في الحصة الأردنية لكون الضفة تحت الحكم الأردني عند صوغ الاقتراح.

والأمر الجدير بالملاحظة هنا انه بينما اهتم العرب بتطوير خطة لتقسيم مياه نهر الأردن مع اسرائيل، فان اسرائيل نفسها لم تتقدم باي اقتراح رسمي وكانها خشيت ان يُلزمها عرضها هذا بحصة معينة. ويعتقد ان اسرائيل لم ترغب في التوصل الى حل لثقتها بقوتها العسكرية التي جعلتها تعتقد انه بامكانها فرض ما تريد في كل وقت.

ربما يكون مشروع «الاناضول الكبير» من اشهر واضخم ما اقترح لحل مشكلة المياه في الشرق الاوسط. وهو يقوم على اخذ مياه تركية وجرها بانابيب حتى سوريا، لتتشعب من ثم الى الجزيرة العربية وبلاد الشام وتزود جميع هذه المناطق بالمياه. وتغلب الاعتبارات السياسية على المشروع. إذ انه يمثل فرصة ذهبية لتركيا لتبوء مكانة مميزة في الشرق الأوسط والعالم، كما يمثل «طاقة قدر» لاسرائيل لتطبيع العلاقات مع العالم العربي تحت شعار المصالح المشتركة. ولكن للمشروع بعض النواقص الخطيرة، فجدواه الاقتصادية والفنية غير اكيدة حتى الان، إما قانونية نقل المياه من خارج القطر والحوض، فهي امر مشكوك فيه الى درجة كبيرة. اما في ما يتعلق بالسياسة والاعتبارات الستراتيجية، فالسؤال المهم الذي يطرح نفسه هو: هل سيكون بامكان الدول المشتركة في المشروع الشعور بالامان وصمام حياتها بين يدي تركيا الطموحة؟ ثم ان هناك الأثر البيئي للمشروع، فمن يمكنه التكهن بالآثار البيئية التي قد تنجم عن نقل ملايين ـ وربما مليارات ـ الأمتار المكعبة من المياه في الطرفين: المانح والمستقبل؟

ومن ضمن الاعتبارات المهمة الاخرى التي يجب التعامل معها بحرص هو كيف سيتم ضمان الاتفاق التام بين الدول المعنية (تركيا والعراق وسوريا والسعودية والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت والاردن ولبنان وفلسطين واسرائيل)؟ وهذا امر لا يمكن المشروع النجاح من دونه. ولا يمكننا هنا إلا ان نفكر ايضا في دول خارجية سيكون لها دور مهم في تمويل المشروع والمساهمة فيه فنياً، كاميركا واليابان وكندا ومعظم دول اوروبا. واخيرا، فان كان المشروع سيؤثر في امدادات المياه الى سوريا والعراق، التي تصل الى هذين القطرين من تركيا.

لقد اوحى مشروع الاناضول لبعض المهتمين بالمشكلة بفكرة مشروع آخر اطلق عليه «مشروع انابيب السلام الصغير». وهذا المشروع في الحقيقة نسخة مصغرة من مشروع الاناضول لا يختلف عنه إلا بحذفه شعبة الجزيرة العربية. ويروج لهذا المشروع بشكل اساسي الاسرائيلي شوفال. ولسبب ما، لم يرَ البعض الكمال في مشروع شوفال فاقترح اليشع كالي ان يعزز هذا المشروع بخط لنقل مياه النيل الى غزة والنقب! اما بو عز واشتل فقد اقترح ان تنقل المياه من تركيا عبر قناة مغلقة حتى الحدود الاسرائيلية ـ السورية الحالية، ومن ثم تسري في



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

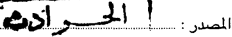
التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٤

قناة ذات هدف مزدوج يتمثل بتمرير المياه وإعاقة الدبابات لتفصل بين سوريا الام والجولان. ويرى واشتل ان من شان هذا ان يسمح لاسرائيل باعادة الجولان الى سوريا وذلك لان هذه القناة ستوفر لاسرائيل الشعور بالأمن.

ان الغريب في جميع ما يتعلق بـ «زيادة حجم الكعكة» من اقتراحات، هو ان كل هذه الاقتراحات لا ترمي في اساسها إلا لكفاية حاجة اسرائيل من المياه، وكل ما عدا هذا فهو في درجة اقل من الاهمية. فيمكننا ببساطة حذف شعبة الخليج من انبوب الأناضول دون إثارة حفيظة اي كان. ولكن لا يمكن ابداً الاكتفاء بالتحدث عن نقل المياه من تركيا الى الجزيرة العربية واخراج اسرائيل من المشروع! من ناحية أخرى، فانه من الواضح ان واحداً من أهم أهداف مثل هذه الاقتراحات هو توسيع قاعدة المشاركة، فالمياه من تركيا حتى الضفة والأردن واسرائيل، ولكن لا بد لمياه غزة والنقب ان تاتي من النيل، بما يعنيه ذلك من إدخال جميع دول حوض النيل كاطراف في القضية.

ان مسيرة السلام الحالية هي فرصة اسرائيل التي ربما لا تتكرر لابتزاز العالم والحصول على ما يمكن مقابل مسالمتها للعرب. وتعتمد اسرائيل بشكل اساسي في محاولاتها ابتزاز العالم على ما حققته على ارض الواقع وليس على ما هو واجب وحق. ففي موضوع تقاسم المياه الجوفية مع الفلسطينيين مثلا، يعتمد الاسرائيليون على انهم قد فاقوا الفلسطينيين عدداً في فلسطين متجاهلين انهم كانوا اقلية لا تكاد تعد في بداية القرن. وتتجاهل اسرائيل بهذا ايضا تشويهها الوضع الديموغرافي الذي كان سائداً عند قيامها، وذلك بجلب المهاجرين الأجانب وطرد المواطنين الأصليين. كذلك يعتمد الاسرائيليون على كبر حجم ما يستهلكونه من مياه مقابلة بما يستهلكه الفلسطينيون، وكأن هذا هو الوضع الطبيعي وكانهم لم يمارسوا سنوات من القهر والظلم والتعطيش ضد الفلسطينيين.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ [illegible]

النزاع لن ينحصر على تقاسم المياه بل على نوعيتها

«أنابيب السلام» تنقل مياه سيحان وجيحان الى الاردن وسوريا ودول الخليج العربية!

حرب المياه في الشرق الاوسط هي الحرب المقبلة. بدأت سراً منذ سنوات، ولكنها الان علنية او شبه علنية وهي وان لم تكن حرباً مسلحة، فانها لا تقل ضراوة عن حرب السلاح.

وحرب المياه لا تخص بلداً عربياً دون آخر، فهي تخص كل بلد عربي، ومن هذه البلدان العربية لبنان الغني بالمياه والمطموع بمياهه في الوقت نفسه. اسرائيل بعد ان ابتلعت نهرين من انهاره هما الوزاني والحاصباني، في طريقها الان لابتلاع ما امكن من مياه نهر آخر، هو نهر الليطاني. «وما أمكن» تقدره بعثة جونستون الاميركية التي اجرت مسحاً لموضوع المياه في لبنان وسوريا والاردن واسرائيل، بحوالي ربع مياه الليطاني تقترح البعثة بيعه لاسرائيل.

«الحوادث»، استيفاء لهذا الموضوع الخطير الذي تعتبر انه يتصل بالمستقبل كما يتصل بالحاضر، تبدأ بتسليط الضوء عليه عبر اعتنائها بدراسات وابحاث تعالجه، وعبر حوارات مع اختصاصيين وسياسيين لبنانيين وعرب معنيين به. تبدأ بحوار مع المهندس الدكتور فادي قمير، رئيس مجلس ادارة مصلحة الليطاني فيعرض، وباسلوب علمي لموضوع المياه في لبنان والمنطقة، ويقدم عدداً وافراً من المعلومات قلما عثر عليها القارىء في السابق بمثل الوضوح الذي تقدم به الآن.

سبق للدكتور فادي قمير ان عمل لمدة خمس سنوات في مركز للدراسات والابحاث في فرنسا. وقد ترأس، كمندوب عن الحكومة الفرنسية، عدة بعثات الى الجمعية الاوروبية للمواصفات قبل ان تختاره الحكومة اللبنانية الحالية، قبل عدة اشهر، رئيساً لمجلس ادارة المصلحة الوطنية لنهر الليطاني. وقد شارك مؤخراً في ندوة اقيمت في بيروت تخليداً لذكرى المهندس ابراهيم عبد العال، واضع مشروع الليطاني، وكانت مداخلته فيها عن «المشاريع المستقبلية لمشروع الليطاني» حيث ذكر انه «اذا كانت الارزة رمز لبنان، فان الليطاني رمز الحياة فيه»...

وحول هذه النقطة قال لـ «الحوادث»:

ـ بداية اود ان اعود بالتاريخ الى الوراء لكي اصف لكم كيف نشأ مشروع الليطاني وكيف قامت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني. وأبو الليطاني هو المهندس ابراهيم عبد العال، اول مهندس اهتم بنهر الليطاني ودرس ميزاته دراسة معمقة، وبنتيجتها بدأت الدولة اللبنانية تبني المشروع، فانتدبت مكتب الدراسات الاميركية الذي عرف بعد ذلك بالنقطة الرابعة بمهمة القيام بمسح شامل لحوض الليطاني.

على اثر هذه الدراسة انشئت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بتاريخ ١٤ ـ ٨ ـ ١٩٥٤ بموجب قانون حدد اوليات المهام الموكولة اليها وهي الري، التجفيف، مياه الشفة، والكهرباء.

«الحوادث»: لاحظنا ان المصلحة نفذت ما يقارب ٩٠ بالمائة من مشاريع الكهرباء. وبعض مشاريع الري في البقاع والجنوب، التي توقفت بسبب الحرب وتهدمت منشآتها. وقد قلتم في الندوة أن مشاريع الري ستتصدر اهتماماتكم لما لها من أهمية مستقبلية على الاقتصاد اللبناني، وعلى الامن الاجتماعي للمواطن اللبناني.

د. فادي قمير: في الحقيقة ان المصلحة قررت تنفيذ محطات انتاج الطاقة، بقدرة ١٨٠ ميغاوات بهدف تامين التمويل الذاتي لتنفيذ باقي اقسام المشروع، وذلك لان الدولة اللبنانية كفلت تصريف كامل الانتاج وتامين بيعه الى مؤسسة كهرباء لبنان. لذلك كما ترون فان موازنتنا تتضمن مداخيل مالية من بيع الطاقة ومن بيع مياه الري الى المشتركين في مشروع ري القاسمية وراس العين.

«الحوادث»: اذن ما هي الخطة المستقبلية التي اشرتم اليها في كلمتكم؟

د. فادي قمير: نحن بصدد وضع خطة عمل خمسية مع فريق العمل المؤلف من مجلس الادارة والمديرية العامة، لاعادة تفعيل اعمال المصلحة من الناحيتين الادارية والفنية.

من الناحية الادارية لحظنا في مشروع موازنتنا لعام ١٩٩٤ اعتمادات خاصة لمكننة اعمال المصلحة بهدف تفعيل جميع اجهزة المصلحة، كاعمال الرصد المائي على كل الانهر اللبنانية، والمحاسبة، بما في ذلك جميع الحقول التقنية.

ان هذا الاجراء سيؤمن الحصول على المعلومات الدقيقة التي بدورها تؤدي الى اتخاذ القرارات المصيرية بشكل امين وجاد.

«الحوادث»: ما هي اقسام المشروع التي تلاحظونها في الخطة الخمسية؟

د. فادي قمير: تقسم المشاريع الى نوعين:

ـ المشاريع التي هي بحاجة الى اعادة تاهيل.

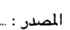
ـ المشاريع التي جرت دراسات بشانها وهي بحاجة الى اعادة تقييم لتنفيذها.

هذه المشاريع هي:

١ ـ مشروع اعادة تاهيل شبكة الري في القاسمية:

ان هذا المشروع هو اكبر مشروع ري في لبنان قيد





الاستثمار وهو يروي مساحة ٤٠٠٠ هكتار وهدفنا المستقبلي توسيعه حيث يروي ٦٠٠٠ هكتار.

ان عملية التاهيل هذه تتضمن انشاء محطة ضخ وسد متحرك للتحكم بالمياه في القاسمية بالاضافة الى تبطين قناة القاسمية بالخرسانة لمنع الهدر في المياه.

٢ - مشروع اعادة تاهيل وتنفيذ مشروع ري البقاع. هذا المشروع يغطي مساحة ٢١,٥٠٠ هكتار، وكلنا يعلم القول المأثور الذي يصف «البقاع باهراءات روما». وتشمل الخطة القريبة المدى لهذا المشروع، تاهيل محطة الضخ الرئيسية له التي جرى تنفيذها في السبعينات وجرى تدميرها نتيجة الحرب الغاشمة وتجهيز مساحة ٨٥٠٠ هكتار.

٣ - مشروع شبكة ري لبنان الجنوبي في اطار سد الخردلة: يشمل هذا المشروع انشاء سد على نهر الليطاني لتجميع مائة مليون متر مكعب من المياه لري حوالي ٢٠ الف هكتار في لبنان الجنوبي. ونشير هنا ان الواقع الجغرافي لهذا المشروع الذي يقع قسم منه في منطقة الشريط الحدودي، لا يمكن القيام بأي عمل تنفيذي له قبل استتباب الوضع الامني في هذه المنطقة الحدودية.

٤ - مشروع سد بسري يهدف هذا المشروع لتخزين مائة مليون متر مكعب من المياه لاستعمالها كمياه شفة لمدينة بيروت. فقد اقره مجلس الوزراء سنة ١٩٩١ بناء لدراسات المرحلة الاولى التي وضعتها اجهزة المصلحة.

وتشير الى ان مدينة بيروت تحتاج للسنين العشر المقبلة الى ٢٥٠ مليون متر مكعب من الماء، حيث ان المصادر الحالية لها لا تكفيها التي هي بحدود ٨٠ الى ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه. وهناك مشروع آخر يقضي بجر المياه من نافذة نفق جون الى مدينة بيروت وضواحيها.

«الحوادث»: تتكلمون عن كميات هائلة من المياه وعن مشاريع تغمر المدن ونرى ان اللبناني كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ...

د. فادي قمير: ان هذه المشاريع كانت ستؤتي ثمارها لولا الحرب وآثارها على عرقلة تنفيذ جميع المشاريع في لبنان وخصوصاً المشاريع الواقعة في مناطق حساسة منه. اضافة الى ذلك تأتي مشكلة تمويل هذه المشاريع.

وقد قدرنا تكاليف الخطة الخمسية التي اتينا على ذكرها في مطلع حديثنا بحوالي مليار دولار. فمن اين نأتي بالمال؟

ان الدولة اللبنانية تعمل جاهدة للحصول على قروض وهبات ومساعدات من اجل تحديث البنية التحتية ومن ضمنها مشاريع ري في لبنان. وقد استقدمت لهذه الغاية مؤخراً بعثات خارجية من البنك الدولي لدرس امكانية تمويل مشاريع الري في لبنان ومن ضمنها مشاريع الري في الليطاني.

«الحوادث»: تتكلمون اعلاه عن مشروع الليطاني، وقلتم ان هناك مشاريع مياه على كل الانهر اللبنانية، فما هو واقع هذه المشاريع وماذا تقصدون بالتنويه بها؟

د. فادي قمير: انني افكر في الوضع المتدني لمياه منطقة البترون وجبيل، رغم ان في هذه المناطق كميات من المياه المتوفرة من الينابيع المتعددة المتفجرة فيها، بالاضافة الى الثلوج الكثيفة التي تغطي الجبال المحيطة بها.

وكلنا يعرف المشكلة التي يعاني منها سكان هذه المناطق من الناحيتين الزراعية والخدماتية (مياه شفة، وخدمات منزلية)، لذلك ارى من واجبي تقديم جميع الاقتراحات التي تجول في خاطري والتي تؤدي الى تأمين الامن الاجتماعي الى هذه المناطق. ولن احصر تفكيري واختصاصي في مشروع الليطاني لانني انتمي الى كل لبنان.

لذلك فانني ارى ان هذه المنطقة بحاجة الى انشاء سدود على مجاري الانهر المحلية لتخزين المياه.

«الحوادث»: كيف ترون مستقبل المياه في الشرق الاوسط خصوصاً بعد الندوة التي اقامها المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى بتاريخ ١١/١٢/١٩٩٣؟

د. فادي قمير: كما تعلمون ان البترول في الشرق الاوسط كان من أهم المصادر الطبيعية التي دارت حولها نزاعات سياسية واقتصادية، وبالنتيجة عسكرية. اما ونحن على ابواب القرن الحادي والعشرين، فانه من البديهي ان تكون مياه الانهر الاقليمية في الشرق الاوسط وجزء من افريقيا مصدر نزاع مستقبلي.

وشكل النزاع لن ينحصر فقط بالنسبة الى تقاسم كميات المياه التي ستتوزع على كل بلد من هذه البلدان، بل سيتركز النزاع على نوعية المياه في بلدان المنشأ.

«الحوادث»: تقصدون بهذا النزاع احواض الانهر الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط والتي تقع في نطاق مقاسم المياه؟

د. فادي قمير: يوجد في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ثلاثة احواض رئيسية ذات صفة اقليمية وذات اهمية خاصة لتحقيق الامن الاجتماعي للبلدان المتاخمة لها:

اولها: حوض النيل: متوسط تصريف سنوي داخل الاراضي المصرية (٨٥) مليار متر مكعب من المياه. وهو موزع على تسع بلدان هي: السودان، اثيوبيا، مصر، اوغندا، تنزانيا، كينيا، زائير، رواندا، وبروندي حيث الاستفادة من منافعها تنحصر بين الدول الاربع التالية: اوغندا، اثيوبيا، السودان ومصر ذات الثقل السياسي الخاص.

ثانيها: حوض دجلة والفرات: ويبلغ متوسط تصريف نهر دجلة السنوي (٤٢) مليار متر مكعب ونهر الفرات (٣٢) مليار متر مكعب وهو يقطع بمجراه بلاد تركيا وسوريا والعراق وتقوم هذه الدول بانشاء مشاريع ري وانتاج كهرمائية ضخمة على ضفافهما.

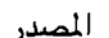
ثالثها: حوض نهر الاردن، وهو اصغر الاحواض الثلاثة. استقطب هذا الحوض انظار الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الاميركية، التي ارسلت في عهد الرئيس ايزنهاور موفداً خاصاً اسمه جونستون لوضع مخطط عام لاقتسام مياه هذا الحوض. ونشير الى ان الدول العربية حاولت عام ١٩٦٤ تحويل مجاري مياه الاردن وروافده الا ان هذه المحاولة توقفت لاسباب امنية.

«الحوادث»: في حال كانت مياه هذه الاحواض غير كافية لحاجات البلدان التي تمر بها، ما هي الطرق الفنية لتأمين حاجاتها من مصادر أخرى؟

د. فادي قمير: هناك تقنية فاعلة تقضي بتحلية مياه البحر من الرواسب والاوساخ والاملاح وهي تقنية قابلة للتنفيذ فنياً لتنقية كميات كبيرة من المياه.

فان متوسط كميات المياه المحلاة في العالم يبلغ (١٥)



المصدر :  الحوادث

التاريخ : ١٨ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مليون متر مكعب في اليوم من المياه. ونشير الى ان ٦٠ بالمائة منها موجود في منطقة الشرق الاوسط، منها ٣٠ بالمائة في المملكة العربية السعودية، ١٢ بالمائة في الكويت و ١١ بالمائة في الامارات العربية المتحدة.

وتتراوح كلفة تحلية المتر المكعب من المياه من ٠,٨١ دولار اميركي الى ١,٧٤ دولار حسب التقنية المتبعة، لا سيما انها تستهلك كمية من الطاقة المنتجة لتنفيذها.

«الحوادث»: عددتم البلدان التي يجري فيها نهر النيل، هل هناك اتفاقيات ترعى تقاسم مياهه فيما بينها؟

د. فادي قمير: هناك اتفاقيتان ترعيان تنظيم المشاركة في استعمال المياه، بالاضافة الى التوصيات التي نتجت عن الندوة التي اقامها برنامج الامم المتحدة للتنمية عام ١٩٨٦.

وهذه الاتفاقيات هي:

- اتفاقية النيل للمياه المعقودة عام ١٩٢٩ والتي اقرها مندوب عن المملكة البريطانية ممثلاً الدول الواقعة تحت السيطرة البريطانية في افريقيا، وممثلاً عن المملكة المصرية آنذاك وممثلاً استشارياً هولندياً.

وتعتبر هذه الاتفاقية نقطة تحول مهمة في تاريخ المشاركة في استعمال المياه، اذ انها حذرت الدول المشاركة في الاتفاقية من القيام باي عمل فني او اداري على النهر والتي قد تؤدي الى اي ضرر للدولة المصرية.

كذلك اعطت هذه الاتفاقية صلاحية مراقبة كل عمل فني يمكن ان تقوم به اي دولة على نهر النيل والذي من شأنه ان يؤدي الى نقصان في كميات المياه الواردة الى مصر او تعدل تاريخ وصولها الى الاراضي المصرية، وهذا التاريخ الذي يرتبط بمنشاءات الري القائمة في مصر.

- اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان والتي اوضحت شروط استعمال المياه بين الدولتين بصورة قاطعة ونهائية.

وتتضمن الاتفاقية شروط خاصة، الا انها لم تلغ اتفاقية ١٩٢٩. وهذه الشروط تتلخص بالنقاط التالية:

- حددت الاتفاقية بصورة نهائية كميات المياه المرصودة لكل دولة بمعدل ٤٨ مليار متر مكعب سنويا الى مصر و ٦ مليارات متر مكعب للسودان.

- وافق السودان على بناء السد العالي في اسوان وسمحت مصر ببناء خزان على النيل في السودان.

- ارتفعت كمية المياه المرصودة لمصر نتيجة بناء سد اسوان الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه في حين ارتفعت حصة السودان الى ١٨,٥ مليار متر مكعب من المياه.

- تالفت لجنة فنية مشتركة لادارة المشروع من مندوبين لكل الطرفين. اهم المهام المنوطة بهذه اللجنة هي في اتخاذ قرار موحد ونهائي حيال قيام اي طرف ثالث باعمال على ضفاف النهر من خارج دول الاتفاقية.

وقد رعى برنامج الامم المتحدة للتنمية بعض التوصيات بحضور مندوبين عن الدول التسع ما عدا اثيوبيا التي تخلفت عن الحضور، والتي تؤدي الى استعمال المياه بصورة عادلة بين الدول المعنية اساساً للمشاركة.

ونستنتج انه فيما خلا التوصيات المشار اليها لا يوجد اتفاق قانوني يرعى مصالح الدول فيما بينها لاقتسام مياه النيل. فهل يؤدي هذا الوضع الى نزاع مستقبلي بين الدول الافريقية حول المياه؟

«الحوادث»: سمعنا من خلال الندوة التي اقامها المجلس الشيعي الاعلى، كلاماً عن انابيب السلام التركية. ما معنى انابيب السلام وإلامَ تهدف؟

د. فادي قمير: ان فكرة مد انبوب السلام ظهرت لاول مرة نتيجة الزيارة التي قام بها عام ١٩٨٧ رئيس الوزراء التركي في حينه تورغوت اوزال الى الولايات المتحدة حيث طرح فكرة تنفيذ خطي انابيب من تركيا الى منطقة الشرق الاوسط، لايصال المياه الى هذه المناطق.

ان عملية جر المياه هذه ستؤخذ من نهري سيحان وجيحان التركيين اللذين يبلغ متوسط تصريفهما اليومي بمعدل ٤٠ مليون متر مكعب. والفكرة هي ان تحتفظ تركيا بكمية ٢٣ مليون متر مكعب لغايات الري انتاج الطاقة الكهربائية على ان يمد الباقي وهو بمعدل ١٧ مليون متر مكعب الى البحر الابيض المتوسط في مرفأ اسكندرون.

وقد كلفت تركيا شركة اميركية لدراسة الجدوى التقنية والاقتصادية لاستخدام هذه المياه الباقية لمشروع انابيب السلام. ولحظت تركيا نتيجة الدراسة الاميركية المذكورة، مد خطين من الانابيب على الشكل التالي:

الاول غربي: وهو مقسم الى خطين. احدهما بمعدل ضخ ٣,٥٠ مليون متر مكعب في النهار، بطول ٢٧٠٠ كلم وبقطر يتراوح بين ٣ و ٤ امتار. وهذا الخط يتجه نحو عمان مروراً ببعض المدن السورية.

والثاني: وهو مواز للاول ويتجه نحو بعض المدن في المملكة العربية السعودية كمدينة تبوك، المدينة المنورة، ينبع، مكة المكرمة وجدة. وتبلغ تكاليف هذا الخط الغربي ٨,٥ مليار دولار اميركي. وهو يؤمن كمية ٤٠٠ ليتر من الماء لكل فرد حتى ٨ الى ٩ ملايين نسمة يومياً.

والانبوب الشرقي: ويدعى انبوب الخليج، ويقضي بمد المياه الى مدينة الكويت، الدمام، الخبر والهفوف في السعودية، والمنامة في البحرين، الدوحة في قطر وامارات ابوظبي والشارقة ودبي، رأس الخيمة، الفجيرة، عجمان وام القيوان، في الامارات العربية المتحدة، ومسقط.

ويبلغ طول هذا الخط حوالي ٤٠٠٠ كلم يضخ منه حوالي ٢,٥ مليون متر مكعب يومياً وسوف يؤمن ما معدله ٤٠٠ ليتر من المياه يومياً لستة او سبعة ملايين نسمة يومياً، وتبلغ تكاليفة بحدود ١٣ مليار دولار اميركي.

والمدة المقدرة للتنفيذ حددت بعشر سنوات. علما ان هذا المشروع يعتبر مشروعاً على المدى البعيد، في حين يجب ان تقوم كل دولة مشمولة به بمشاريعها الخاصة القصيرة المدى.

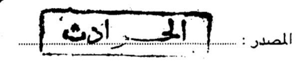
وكما اسلفنا ان النزاع على المياه سيكون حول نوعيتها بالاضافة الى كميتها. فان نوعية هذه المياه التركية ستتم معالجتها بواسطة مادة الكلور لانها ذات نوعية جيدة. هذا مع الملاحظة ان هذه المياه مخصصة لغايات الاستعمال المنزلي.

وتشير الدراسة التي وضعتها الشركة الاميركية الى ان كلفة المتر المكعب من المياه الممدودة في الانابيب تبلغ فيما يعود للانبوب الغربي ٠,٨٤ دولار اميركي، في حين تبلغ كلفة المتر المكعب في الانبوب الشرقي ١,٠٧ دولار اميركي.

«الحوادث»: هل جرى الاتفاق بين تركيا والدول المعنية بأنابيب السلام؟

د. فادي قمير: من الناحية التقنية يتمتع بجدوى اقتصادية وبيئية ومالية. الا ان الموضوع مرتبط بالسياسة الاقليمية لكل دولة معنية به.





المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ تموز ١٩٩٤

«الحوادث»: نلاحظ ان الولايات المتحدة ابدت اهتماماً خاصاً بمصادر المياه في الشرق الاوسط. ما هي اسباب هذا الاهتمام والى ماذا يهدف مشروع جونستون؟

د. فادي قمير: كما تعلمون ان المياه هي عنصر اساس في التنمية الزراعية والاقتصادية، بالاضافة الى ان حسن استعمال المياه للشفة هو عنصر اساسي لقضاء حاجات الشعوب المتزايدة من الناحية الديموغرافية. فقبل ان ياتي جونستون الى المنطقة، ووضعت دراسات عدة لدراسات حوض نهر الاردن، منها، مخطط لودرملك عام ١٩٤٤ ومخطط مكدونالد عام ١٩٥١.

اما فيما يخص مشروع جونستون فمشروعه كان من اوائل الجهود المبذولة لضبط استعمال مياه الاردن بين العرب واسرائيل. واهم نقاطه تقضي بما يلي:

- انشاء سد على نهر اليرموك لتخزين كمية ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه في منطقة ماغارين لاهداف الري وانتاج الطاقة.
- انشاء سد تحويلي على اليرموك قرب مدينة العداسية.
- انشاء اقنية جر للمياه الى مختلف اقسام المشروع.

اما مضوع توزيع المياه، فقد حدد المشروع الكميات التالية لكل دولة متاخمة للنهر:

- الاردن: كمية ٢٤٣ مليون متر مكعب من نهر اليرموك و ١٠٠ مليون متر مكعب من نهر الاردن.
- سوريا: ٩٠ مليون متر مكعب من اليرموك الاعلى و٢٠٠ مليون متر مكعب من بانياس و ٢٢ مليون متر مكعب من الاردن الاعلى.
- لبنان: ٣٥ مليون متر مكعب من الحاصباني.
- الاراضي المحتلة: ٢٥ مليون متر مكعب من نهر اليرموك. ونشير هنا الى ان تحديد كميات المياه المخصصة لهذه المنطقة لم يجر نشرها في التقارير الرسمية، الا انه احتسب لها ٣٦١ مليون متر مكعب بعد تحديد الكميات العائدة لسوريا والاردن.

وهكذا يتبين ان الاردن يحصل على كامل باقي مياه اليرموك بعد تزويد سوريا وفلسطين المحتلة، والاراضي المحتلة تحصل على ما تبقى من مياه الاردن بعد تزويد سوريا والاردن. ويتضمن مشروع جونستون الضفة الغربية، من ضمن حصة الاردن. كما اقترح تاليف لجنة فنية عليا غير منحازة للاشراف على توزيع المياه انفاذا لمشروع جونستون.

كما نشير الى مشروع جونستون لم يتعاط بالمياه الجوفية.

«الحوادث»: لاحظنا الندوة التي اقامها المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ان لبنان سيتجه بعد العام ٢٠١٠، الى تحلية مياه البحر، هي ان المياه اللبنانية السطحية ستقصر بحاجات لبنان؟

د. فادي قمير: من المسلم به، ان جميع الدراسات دلت انه بعد العام ٢٠١٠ سيكون هناك عجز في ميزان المياه اللبنانية. ولكن قبل الحديث عن تحلية مياه البحر، يتوجب علينا اقامة شبكة سدود على كل مجاري الانهر لتجميع المياه وتحضير مستقبل اجيالنا الطالعة.

اذ ان لبنان يتلقى وفقاً لخريطة المتساقطات بحدود ٩,٥ مليار متر مكعب وهو متوسط مؤخوذ من السنوات الفائضة، بينما يقل في سنوات الشحائح. والواقع ان نصف هذه الكمية يضيع نتيجة عاملي التبخر والتعرق، فيبقى نحو ٤,٨ مليار متر مكعب تتسرب الى الطبقات الجوفية او تجري في المياه السطحية. ومن هذه المياه المتبقية حوالي ١,٥ مليار متر مكعب تذهب الى الدول المجاورة والبحر. ولذلك فان الثروة المائية الجوفية والسطحية تغدو، وفي احسن السنوات دون ال ٣مليارات متر مكعب.

وان حاجة لبنان من المياه تقدر بنحو ٤,٥ مليار متر مكعب في العام ٢٠٠٠ الذي اصبح على الابواب. وهذا يعني ان هناك عجزاً في الميزان المائي اللبناني، ولا صحة لما يقال عن فائض.

«الحوادث»: نفهم اذن ان هناك اتجاه لتحلية مياه البحر لتلبية حاجات لبنان مستقبلاً؟

د. فادي قمير: قبل الحديث عن تحلية مياه البحر يتوجب علينا اقامة شبكة سدود على بعض مجاري الانهر لتلبية حاجات اللبنانيين وتحضير مستقبل اجيالنا الطالعة وذلك عن طريق التخطيط لكل منطقة على حدة مبني على العناصر التالية: عدد السكان الحالي ومعدل تزايدهم، المساحات المروية والتي يمكن استصلاحها للري وبالتالي حاجات كل فرد لمياه الشفة والحاجات الصناعية. وعلى هذا الاساس سجري اقرار عدد السدود التي تحتاج اليها منطقة ضمن مخطط توجيهي عام للاستفادة من المياه اللبنانية.

ان بناء السدود هو السبيل الوحيد لتفعيل المياه السطحية والاستفادة منها. وحسب الدراسات المتوفرة فانه بالامكان انشاء ما بين ١٦ الى ٢٠ سد في مختلف المناطق، وعلى سبيل المثال سد شبروح في كسروان، سد جنة في نهر ابراهيم، سد الحرايق في تنورين، وسد بسرى في الشوف وسد الخردلة في الجنوب.

ان عملية تحلية المياه عملية مكلفة حسب التضاريس اللبنانية اذ انها تحتم تجهيز محطات ضخ ضخمة لرفع المياه الى المناسيب المطلوبة، في حين ان كميات المياه المجمعة بواسطة السدود يمكن ان توزع على السفوح بطريقة الجاذبية. (راجع ص. ٤٤ - ٤٧)

بيروت - «الحوادث»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٨ أيار ١٩٩٦

خريطة وضعها اختصاصي لبناني تبين قنوات اسرائيلية لضخ الليطاني والوزاني والحاصباني



المصدر : المدينة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٤

في محاضرة لرئيس قسم العلوم وادارة موارد المياه في كلية الارصاد في جامعة الملك عبدالعزيز

حجم الطلب على المياه في الجزيرة العربية سنة ٢٠١٠ ٣٥ بليون متر مكعب ٨٥ في المئة منها للقطاع الزراعي

توقعات مصادر المياه المتاحة في الجزيرة العربية خلال الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠١٠

الدولة	سنة ٢٠٠٠ «ميلون متر مكعب»				سنة ٢٠١٠ «مليون متر مكعب»			
	مياه سطحية	مياه معالجة	تحلية المياه	مياه جوفية	مياه سطحية	مياه معالجة	تحلية المياه	مياه جوفية
السعودية	٩٠٠	٧١٠	١٢٨٩	٢٠٢١٢	٩٠٠	١٠٠٠	١٣٠٠	٢٢١٠٠
الكويت	-	٨٠	٤٢٨	١٣٢	-	١٠٦	٤٢٨	٢٣٧
البحرين	-	٤٢	١٤١	٦٧	-	٥٣	١٤١	١٢١
قطر	٠.٤٠	٤٣	٢١٦	٧٥	٠,٠٤	٤٣	٢١٦	١٢٩
الامارات العربية المتحدة	٧٥	٢٠٠	٧٧٢	١١٨٥	٧٥	٢٥٠	٧٧٢	١٣٥٩
عمان	٢٢٧	٥٠	٦٨	١٠٧٢	٢٢٧	٦١	٦٨	١٢٢٩
اليمن	١٤٥٠	٣٦	١٠	٢١٠٥	١٤٥٠	٥٧	١٠	٣٠٥٥
الاجمالي	٢٦٥٢.٤	١١٦١	٢٩٢٤	٢٤,٨٤٨	٢٦٥٢٤	١٥٧٠	٢٩٣٥	٢٨,٢٣٠

٠١٠٩



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٤

□ جدة – من عمر ادريس:

■ قال الدكتور محمد جميل عبدالرزاق رئيس قسم العلوم وادارة موارد المياه في كلية الارصاد وحماية البيئة وزراعة المناطق الجافة في جامعة الملك عبدالعزيز، ان القطاع الزراعي في الجزيرة العربية هو المستهلك الاول للمياه، اذ ان الزراعة تستهلك ٨٥ في المئة من المياه، وفي حال حدوث ترشيد وان كان بنسبة تراوح بين ١٠ و٢٠ في المئة، فإن ذلك سيوفر قسطاً كبيراً من المياه لسد الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية.

واوضح في محاضرة له بعنوان «المياه في الجزيرة العربية: الفرص والتحديات» القاها الشهر الجاري في كلية الهندسة في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة ان الاستهلاك المتزايد خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠ أدى الى استنزاف المياه الجوفية في الطبقات الضحلة والعميقة واحدث انخفاضاً مستمراً في مستوى المياه الواقعة في ترسبات الأودية في معظم المناطق السعودية وفي الامارات العربية المتحدة وعُمان واليمن. كما ادت النهضة الزراعية خصوصاً في السعودية والامارات وعُمان الى استغلال كميات كبيرة من المياه الجوفية خصوصاً من الطبقات العميقة. ومن الملاحظ ان الكميات المستخرجة من الطبقات العميقة المتتابعة فوق بعضها بعضاً والتي تغطي مساحات كبيرة من الجزيرة العربية تفوق باضعاف كبيرة كميات الاستعاضة (التغذية) لها، اذ بلغت المياه المستخرجة اكثر من عشرة اضعاف كميات التغذية والتي ستؤدي الى استنزاف المياه بدرجة كبيرة وبمقارنة الكميات المتاحة من المياه السطحية القليلة والمياه الجوفية والمياه المحلاة والمياه المعالجة مع الطلب على المياه للاغراض المختلفة في كل دول الجزيرة العربية الذي إرتفع من ستة بلايين متر مكعب في عام ١٩٨٠ الى ٢٢.٥ بليون متر مكعب عام ١٩٩٠ يظهر ان الفارق بين المياه المتاحة والطلب على المياه تمت تلبيته من المياه الجوفية خصوصاً من الطبقات العميقة كما ان الاستمرار على الوتيرة نفسها في نمو الانشطة الزراعية في دول الجزيرة العربية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة السكان سيؤدي الى زيادة في الطلب على المياه يتوقع ان يصل الى ٣١.٥ بليون متر مكعب سنة ٢٠٠٠ و٣٥.٥ بليون متر مكعب سنة ٢٠١٠ مقارنة مع الكمية المقدرة لعام ١٩٨٠ والبالغة نحو ستة بلايين متر مكعب. وسيكون نصيب القطاع الزراعي من هذه المياه ٢٦.٥ بليون متر مكعب سنة ٢٠٠٠ و٢٩ بليون متر مكعب سنة ٢٠١٠. ويتطلب سد الحاجات المائية المستقبلية انشاء محطات اضافية للمياه المحلاة واستنزاف المياه الجوفية بدرجة كبيرة في كل هذه الدول خصوصاً من الطبقات العميقة حيث تصل كميات المياه الجوفية الى ٢٥ بليون متر مكعب سنة ٢٠٠٠ و٢٨ بليون متر مكعب سنة ٢٠١٠.

وبيّن عبدالرزاق ان هناك ضرورة لدراسة الاختيارات البديلة لمصادر المياه في الجزيرة العربية مع الاخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية. اذ ان هذه البدائل يمكن ان تشمل الاعتماد بدرجة كبيرة على زيادة استخدام المياه الجوفية ذات النوعية الجيدة للشرب وان كانت هذه المياه تقع في مناطق بعيدة عن مراكز التجمعات السكنية الكبيرة عوض استخدامها الحالي في الاغراض الزراعية والعمل على زيادة كميات الاستعاضة (التغذية) من تسرب مياه السيول والامطار الى الطبقات الحاملة للمياه القريبة من سطح الاراض باستخدام وسائل الاستعاضة المختلفة وزيادة الاستفادة من المياه المعالجة (مياه الصرف الصحي) في الزراعة والتشجير والصناعة والعمل على زيادة كميات المياه السطحية عن طريق «استحلاب» او «استمطار» السحب الذي يمكن تنفيذه في مناطق جنوب غرب السعودية ومعظم اجزاء اليمن وجنوب شرق عمان مع القيام بتنفيذ برامج ترشيد استهلاك زراعية ومنزلية وصناعية بحيث تكون هذه البرامج احد البرامج الثابتة والمستمرة للمؤسسات المعنية بقطاع المياه.

واشار الى ان الطلب على المياه المحلاة ازداد بدرجة كبيرة في السنوات العشر الماضية نظراً للنمو السكاني خصوصاً في المدن وتحسن مستوى المعيشة للفرد حيث بلغ انتاج المياه المحلاة في عام ١٩٩٠ نحو ١.٦ بليون متر مكعب من المحطات المنتشرة على سواحل البحر الاحمر والخليج العربي والمتوقع ان يصل الى ٢.٩ بليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٠. ويستفاد من هذه المياه الغالية التكلفة ومن دون ترشيد في احتياجات المدن الساحلية من مياه الشرق وخصوصاً تلك الواقعة على ساحل الخليج العربي اذ ان المياه الجوفية في هذه المنطقة عالية الملوحة.

والقى المحاضر الضوء على دور السدود في تنمية الموارد المائية مشيراً الى وجود ٢٢٧ سداً معظمها صغير الحجم في الجزيرة العربية منها ١٩٠ في المملكة العربية السعودية، وقال ان عدداً كبيراً من هذه السدود يقع في المناطق الغربية والجنوبية الغربية السعودية وأن



هناك خططاً مستقبلية لانشاء ٧٧ سداً في مختلف انحاء الجزيرة العربية في القريب العاجل، مشيراً الى تنفيذ برامج صيانة متكاملة تضمن ازالة الطمي المترسب خلف السدود او التخلص منه من خلال التصاميم الهندسية المناسبة، كما انه يجب ان تكون هناك خطط تشغيل متطورة مبنية على طرق علمية سليمة كفيلة بتخزين المياه السطحية في طبقات رسوبيات الاودية والاستفادة منها عند الحاجة بدلاً من خزنها خلف السدود لفترات طويلة وفقدانها بواسطة التبخر، مضيفاً انه يجب التركيز على مجال التطوير في مجال السدود وخصوصاً النظر في استخدام السدود المطاطية للحد من مشاكل الرسوبيات وتحويل مياه السيول الى الاراضي الزراعية الواقعة بالقرب من مجاري الاودية.

وذكر عبدالرزاق ان الطبقات العميقة التي تمتد فوق جزء كبير من الجزيرة العربية تحتوي على كميات كبيرة من المياه ولكن ليست بالدرجة التي يتصورها الانسان في انها غير مستنزفة حيث ان هذه المياه تجمعت في هذه الطبقات خلال فترات طويلة من الزمن تراوح ما بين ٢٥ الى ٤٠ الف سنة، واوضح ان هناك فارقاً كبيراً في مفهوم مخزون المياه بين تلك الاحصائيات التي ذكرت في دراسة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن والاحصائيات الخاصة بالخطط الخمسية السابقة المبنية على الدراسات التي قامت بها وزارة الزراعة والمياه اذ ان احصائيات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن اعتمدت على تقدير الكميات المخزونة في حجم كامل الطبقات بنحو ٣٢ الف بليون متر مكعب مستخدمة عاملاً كبيراً للتخزين الذي هو مجال للشك بغض النظر عن نوعية المياه، بينما قدرت كميات المياه المخزونة المشار اليها في الخطط السابقة بنحو ١٥٠٠ بليون متر مكعب وهي الكمية الممكن ضخها من هذه الطبقات على اساس الامكانية التكنولوجية المتاحة للمضخات وذلك بخفض مستوى الماء او ضغط المياه فقط الى ٣٠٠ متر تحت سطح الارض. ويصعب ضخ المياه من اعماق كبيرة علماً بان بعض الطبقات العميقة تقع على اعماق يمكن ان تزيد على ١٥٠٠ متر تحت سطح الارض وعادة ما تحتاج هذه المياه معالجة لتبريدها وتحسين نوعها.

وقال ان تقديراته لمخزون المياه الجوفية من الطبقات العميقة الممكن استخراجه فنياً تقع في حدود ٢.٥ بليون متر مكعب، وان هذا المخزون يجب الحفاظ عليه للاجيال المقبلة على ان تكون الاستفادة من المياه الجوفية في حدود القيام فقط بالانشطة الزراعية للاكتفاء الذاتي للغذاء وخصوصاً انتاج القمح لجميع دول المنطقة التي تشجع التنمية الزراعية. واضاف الدكتور عبدالرزاق ان هناك عوامل علمية وفنية تلعب دوراً مهماً في ضخ المياه الجوفية من باطن الارض وبخاصة من الطبقات العميقة التي تتجمع فوق بعضها بعضاً في منطقة شرق الجزيرة العربية اذ ان عمليات الضخ المستمر والجائر تؤدي الى ايجاد خلل في اتزان ضغط الماء في الطبقات المحصورة، وتسرب الماء من طبقة الى اخرى من خلال التصدعات الواقعة بينهما وخلط مياه ذات نوعية جيدة بتلك غير الصالحة للاستعمال.

وتعتبر عملية الضخ حساسة جداً للمناطق القريبة من البحر حيث ان الضخ الجائر يمكن ان يؤدي الى تداخل مياه البحر المالحة بالمياه الجوفية العذبة وخصوصاً في منطقة شرق الجزيرة العربية، وقال ان من المهم ايجاد برنامج لترشيد استهلاك المياه يعالج القواعد الاساسية لأعمال السباكة في المباني ويراعي تركيب انظمة ومعدات توفر قدراً كبيراً من المياه ونظام الري.

وهناك دور كبير يمكن ان تلعبه الهيئات الخاصة بالمواصفات والمقاييس بحيث تكون مواصفات المواد المستوردة مركزة فقط على الاجهزة التي توفر المياه وتوضيح كميات التوفير على هذه الاجهزة والمعدات وكذلك الطاقة بالنسبة للمياه الساخنة في الوقت الذي يمكن ان تقوم صناديق الاقراض العقارية المنتشرة في معظم دول مجلس التعاون بدور مهم في هذا الجانب وذلك عن طريق منح حوافز مالية للمقرضين الذين يستخدمون أجهزة توفير المياه في منازلهم.

وقال الدكتور محمد جميل عبدالرزاق انه يستلزم على جميع دول المنطقة القيام باعداد وتحديث السياسات والخطط المائية قصيرة وبعيدة المدى مع وجود حاجة لتشريعات مائية للاستخدامات المختلفة بحيث يحدد الطلب على المياه والمصادر المتاحة حتى عام ٢٠٣٠ وهناك حاجة للتدريب المستمر على جميع المستويات بدءاً من العامل وانتهاء بالمدير العام.

وأشار الى الشكوك التي لا زالت قائمة بالنسبة للمياه المعالجة من حيث وجود الفيروسات، وان امكانية استخدامها في الزراعة والصناعة يتطلب وجود القوانين الخاصة بنوعية هذه المياه من الناحية



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٨ حزيران ١٩٩٤

الكيميائية والبيولوجية بالاضافة الى القوانين الخاصة بالاستخدام والمراقبة المستمرة للحد من تلوث المياه الجوفية، وقال ان الدراسات المائية المستقبلية تتطلب القيام بدراسات متزامنة معها عن التاثير البيئي والتكلفة الاقتصادية اذ ان الاستغلال الافضل للمياه مستقبلاً يتطلب القيام بالمزيد من الدراسات التفضيلية عن المياه الجوفية وخصوصاً في الطبقات العميقة لتحديد خواصها الهيدروليكية وتحديد نوعية المياه حيث ان زيادة المعرفة سوف تساعد على تطوير الخطط المناسبة والشاملة للاستخدام الامثل للمياه وكذلك تساعد في التنبؤ بما يحدث مستقبلاً.

من جهته قال السيد مصطفى نوري عثمان مدير فرع وزارة الزراعة والمياه في المنطقة الغربية معلقاً على محاضرة الدكتور عبدالرزاق: ان هناك تسرباً طبيعياً للمياه بين الطبقات او تسرباً نتيجة لسوء الحفر واني اسأل الباحث عن الارقام التي ذكرها في محاضرته هل هي تقديرية؟ من ناحية اخرى علينا ان نختار الأمن المائي او الامن الغذائي، فنحن نريد ان نشرب ونريد ان ناكل فلماذا نفكر في الجوانب الجيولوجية فقط ونتجاهل المجتمع الذي يحتاج الى الغذاء والمصانع التي تحتاج الى التشغيل ولماذا لا يعقد قران بين التربة والمياه والزراعة؟ وبالنسبة لترشيد الاستهلاك لماذا نتحدث عن الحلول النظرية فانا انسان عملي اريد الاستماع الى حلول عملية تمكن الانسان في المنزل او المزرعة من القيام ببرنامج الترشيد بشكل تلقائي وسريع وادخال مفهوم الترشيد الى المناهج الدراسية فبيئتنا صحراوية اذ لا بد ان نكيف انفسنا واطفالنا حسب احتياجات البيئة، كذلك أجد ان المتدرب في المجال الجيولوجي لا يلتحق ببرنامج التدريب الا من اجل الحصول على الترقية وليس لرفع من مستواه العلمي.

وقال الدكتور محمد عبدالرزاق رداً على مداخلة السيد مصطفى نوري ان عدم وجود احصائية للمياه المستخدمة يوضح الاستهلاك في كل مدينة هو الأمر الذي لا يمكن اي باحث من الحصول على معلومات دقيقة، ولهذا نجد ان المعلومات بالنسبة للاستهلاك الفردي متضاربة كما ان مراقبة التسرب بين الطبقات نتيجة حفر الآبار العشوائي تحتاج الى قوى عاملة كبيرة حتى تستطيع تنفيذ الانظمة الموجودة اساساً من وزارة الزراعة والمياه على اساس مصادرة الحفارات المخالفة اذ ان آلافاً من الآبار يمكن ان يتم حفرها ليلاً.

واوضح انه بالنسبة للرقم الذي ذكره حول الاستهلاك من المياه المعالجة في عام ١٩٩٢ فان ٢١٧ مليون متر مكعب استهلكت في السعودية والباقي في الدول الاخرى، وحول ترشيد الاستهلاك وفقاً لبرنامج ثقافي قال انه يؤيد ذلك كما يؤيد ضرورة النظر الى الامن الغذائي عن طريق تركيز الزراعة في مناطق ذات مياه وفيرة او ان يتم الاحتفاظ بهذه المياه للاجيال المقبلة.

من جانب آخر اشار الدكتور عبدالغفار بازهير وكيل كلية علوم الارض في جامعة الملك عبدالعزيز للدراسات العليا والبحث العلمي معلقاً على المحاضرة ان المياه المعالجة في المملكة العربية السعودية لم تعط حقها من حيث الاستفادة منها ولم يتم الزام المصانع والمستشفيات باستخدامها في الاحتياجات غير الانسانية.

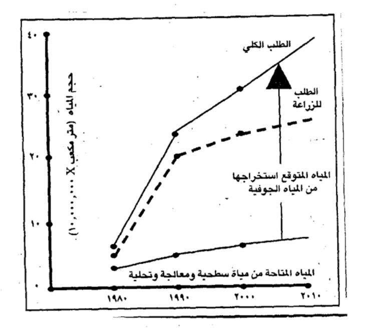
واكد الدكتور محمد عبدالرزاق ان هناك حاجة الى دراسات تفصيلية لبعض الطبقات التي تمتد على مساحات كبيرة، كما ان جميع الآبار التي حفرت يجب ان تسجل وهناك فرصة مناسبة للحصول على معلومات فيزيائية من شركات البترول.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٤





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٤

عبد المجيد يدعو لعقد مؤتمر عربي للمياه

دعا الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية مجددا الى عقد مؤتمر عربي للمياه في اسرع وقت ممكن، بهدف تحديد الاستراتيجية المقبلة للامن المائي العربي في اطار الامن القومي العربي، بحيث يشارك في المؤتمر الدول العربية المعنية مباشرة بهذه القضية وغيرها من الدول التي ترغب في المشاركة في اطار الجامعة العربية.

وقال عبدالمجيد في محاضرة القاها مساء امس الاول بمقر الجمعية المصرية للقانون الدولي تحت عنوان: رؤية عربية لمجتمع المستقبل العربي ان العالم العربي مقبل الان على حقبة جديدة في نظام العلاقات الدولية تختلف عن الظروف التي قامت فيها الجامعة العربية، مؤكدا استعداد الجامعة لممارسة دورها في ظل النظام العالمي الجديد في تحقيق مصالح الدول الاعضاء وفقا لنظم كل دولة منها.



المصدر : 

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبدالمجيد : مؤتمر عربى للمياه

دعا الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى عقد مؤتمر عربى للمياه فوراً لتحديد الاستراتيجية المقبلة للأمن المائى العربى .

وقال الدكتور عبدالمجيد أن مجلس الجامعة سيناقش فى دورته القادمة إمكانية قيام محكمة العدل العربية بحيث تصبح آلية سريعة لفض النزاعات العربية .

جاء ذلك فى محاضرة القاها أول أمس بمقر الجمعية المصرية للقانون الدولى بالقاهرة وعنوان اعمالها « رؤية عربية لمجتمع المستقبل العربى » .

وقال د . عبدالمجيد أنه يتطلب من الدول العربية سرعة التحرك والتضامن لمواجهة المتغيرات الدولية والتحديات الاقتصادية العملاقة للتعامل معها بقوة وفاعلية .

وأشار إلى أن القرار العربى بشأن إجراء تعديل فى ميثاق الجامعة تبلور فى إتجاهين .. الأول يرى تعديل صلب الميثاق الذى وضع عام ١٩٤٥ والثانى يرى إضافة ملاحق إلى الميثاق الحالى ..

وأضاف أن أسلوب تعديل الميثاق سيطرح فى الاجتماع القادم لمجلس الجامعة فى ٢٧ مارس القادم .

وبالنسبة لمبادرة المصالحة العربية التى طرحها فى مارس الماضى بمناسبة الذكرى الـ ٤٨ لانشاء الجامعة .. أكد على مبدأ المصارحة قبل المصالحة لاستعادة التضامن العربى .

وقال أن المصالحة اصبحت ضرورة حتمية فى هذا الوقت .



المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٤

ندوة «مشكلة المياه في الشرق الاوسط» ببيروت

خط «انابيب السلام العربي» ينقل مياه لبنان المهدورة الى السعودية

أنابيب المياه توازي انابيب «تابلاين» وتمر عبر سوريا والاردن

انجز مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت خلال العامين الماضيين، مشروعا دراسيا جماعيا حول «مشكلة المياه في الشرق الاوسط» وقد استكمل هذه الدراسات بندوة تناولت الموضوع ذاته عقدت ما بين ٢١ ـ ٢٢ كانون الثاني (يناير) الماضي في فندق الكارلتون. وقد حضر الندوة عدد كبير من الباحثين اللبنانيين والعرب وقدموا دراسات تناولت مسالة المياه التي شكلت بندا رئيسيا في محادثات السلام التي عقدت في مدريد بين العرب واسرائيل. وقد افتتحت الندوة بكلمة من المشرف العام للمركز الدكتور طلال عتريسي وكلمة افتتاحية من المشرف على مشروع الندوة الدكتورة نجيب عيسى.

تناول الدكتور عتريسي في كلمته التركيز على الاهمية التي تحتلها المياه في عالمنا المعاصر، في وقت تحتدم في الصراعات والمنافسات على الموارد المائية، وبذلك «يحتل الماء موقعه الحيوي والحساس في قلب سياسات الدول وخططها لادارة واستغلال مواردها». وازاء حساسية هذا الموضوع في السياسات الراهنة لدول المنطقة نشات المشاكل الفنية والتقنية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية، كعقبات عند معالجة هذا الموضوع او عند وضع حلول لمشكلة المياه التي تعاني منها دول الشرق الاوسط، ومن هنا كان الحضور الاقليمي لهذه المشكلة. واعتبر الدكتور عتريسي ان اهتمام المركز بموضوع المياه في الشرق الاوسط نابع من النقص الحاصل عربيا في دراسة هذه المشكلة وتحديد ابعادها وفي رسم سياسة واضحة للتعامل معها في ظل الاخطار التي تحدق بها.

كما القى المنسق للمشروع الدكتور نجيب عيسى كلمة تطرقت الى الاهمية الحيوية التي يحظى بها ملف المياه في الشرق الاوسط وضرورة عقد مثل هذه الندوات والمساهمات عربيا حول هذا الموضوع المهم مع الاشارة الى غياب وتشتت وجهات النظر العربية من هذه المسالة مقابل جهوزية وجهتي النظر الاسرائيلية والتركية حولها. واعتبر الدكتور عيسى ان هدف الندوة هو تسليط الضوء على الابعاد التنموية والقانونية والعلمية والاستراتيجية لموضوع المياه في الشرق الاوسط.

بدأت الندوة بجلسة اولى تحت عنوان «الابعاد التنموية لمسالة المياه في المنطقة» تراس. الجلسة الدكتور الياس سلامة (الاردن) وتليت ورقتي نقاش الاولى للدكتور نجيب عيسى (لبنان) بعنوان «الابعاد التنموية لمسالة المياه في الشرق الاوسط». والثانية للاستاذ عبد الجليل مرهون (البحرين) بعنوان «البعد التنموي لازمة المياه نموذج الخليج».

وعرض الدكتور عيسى لارتباط مستويات التنمية في الدول العربية باستغلال المياه في هذه الدول باعتبارها «من المقومات الاساسية للتنمية بمختلف مفاهيمها المتداولة في الوقت الحاضر». وفي عدد من الشروط وصف عيسى المرحلة السابقة من التعاطي مع المياه والتنمية «بالفرصة الضائعة» وان «مسالة المياه في منطقتنا بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص تلخص مسالة التنمية التي لم نستطع حتى الآن الاقلاع بها بشكل صحيح».

وتحدث الدكتور عيسى عن انعكاسات المعالجة السيئة او الهدر الحاصل في هذا المجال على الانتاج الغذائي في بلدان المنطقة وبالتالي على ارتفاع مؤشر التبعية الغذائية. وذلك وفق جداول مرفقة تبين النسبة العالية لهذه التبعية في الدول العربية. وعرض الدكتور عيسى للمخططات المائية التركية وابعادها التنموية وللمخططات المائية الاسرائيلية، واعتبر انه «اذا كانت تركيا تركز توجهاتها التنموية المستقبيلة على مسالة المياه، فان مسالة المياه بالنسبة الى اسرائيل تتعدى كونها مجرد مسالة تنمية عادية لتصبح مسالة وجود». وخلص الدكتور عيسى الى ان مستقبل التنمية في الجزء العربي من المنطقة لا يبدو مشرقا، معتبرا ان مفتاح الحل بالنسبة الى المستقبل لا يمكن ان يكون خارج اعادة النظر في انماطنا التنموية واعطاء دفع قوي للعمل العربي المشترك.

وقدم عبد الجليل مرهون عرضا مدعما بالارقام للوضع المائي في دول مجلس التعاون الخليجي والمشاكل التي تعاني منها في زيادة مصادر مياه.

وقد ناقش الحضور ما جاء في الورقتين وتم انتقاد بعض الارقام الواردة في بعض الدراسات المقدمة. وبرزت دعوات الى توحيد المصطلحات التي يستخدمها الباحثون العرب عند معالجتهم هذه المسالة، بالاضافة الى ضرورة وجود مركز عربي عبره تجميع وتوحيد قاعدة البيانات الاساسية المتعلقة بهذا الموضوع.

وفي جلسة ثانية بعنوان «الابعاد العلمية والتكنولوجية لمسالة المياه في الشرق الاوسط» تحدث الدكتور انطوان حداد (لبنان) والدكتور الياس سلامة (الاردن) وتراسها الدكتور حافظ قبيسي (لبنان). وفي الجلسة التالية تحدث كل من مجدي صبحي (مصر) وماجد كيالي (فلسطين).

وفي جلسة اخرى تحت عنوان «الابعاد الستراتيجية والجيوسياسية لمسالة المياه في الشرق الاوسط» تحدث كل من نبيل خليفة والدكتور جورج ديب. وتراس الجلسة الدكتور حسنين توفيق ابراهيم (مصر).

انطلق خليفة في دراسة مشكلة المياه في الشرق الاوسط من جملة حقائق اهمها.

اولا: الاهمية الحيوية للمياه لدى جميع الشعوب كونها نقطة مركزية في سياق مصالح القومية العليا.

ثانيا: ان المياه اضحت نقطة ارتكاز لسياسات دول الشرق الاوسط.

ثالثا: انحسار التوجه التسليحي وتقدم الاهتمامات الانمائية مما ابرز اهمية توفر المياه.

رابعا: ان المياه بطبيعتها «سلعة استراتيجية» مثيرة للفرقة او للتوافق والتفاهم.

خامسا: ان معظم دول المنطقة باستثناء تركيا ولبنان تعاني من مازق التبعية المائية بشكل او باخر.

سادسا: غياب الاتفاقات الدولية الملزمة في هذا المضمار والتي تنظم الانتقاع بالماء بين دول الشرق الاوسط.

سابعا: شكلت المياه منذ بداية هذا القرن احد معايير



ترسيم الحدود بين دول المنطقة.

وقدم الدكتور جورج ديب صورة للمفاوضات العربية - الاسرائيلية التي وضعها الراعيان الاميركي والروسي لعملية السلام في الشرق الاوسط. واعتبر ان مجمل المواضيع وخصوصا المياه والتي تتم مناقشتها في المفاوضات وبمشاركة العرب ترمي الى دفع العرب للقبول بالمشاريع والمخططات الموضوعية في هذه المجالات، وتصب في خانة وضع نظام اقليمي جديد يضم هذه الدول واسرائيل.

وعقدت جلسة بعنوان «الابعاد القانونية لمسالة المياه» وحاضر فيها الدكتور سليم حداد والدكتور طارق المجذوب وترأسها الدكتور عبد الكريم الدروبي.

وقد تطرق الدكتور حداد الى تحديد مفهوم «الانهار الدولية» كمفهوم قانوني والمتغيرات التي طرات على هذا المفهوم تاريخيا، وللنظريات المختلفة والتي تتبناها بعض الدول كاثيوبيا وتركيا في تعاطيها في مسالة المياه مع جيرانها. واشار الدكتور حداد الى وجود «نزعة كبيرة الى تعديل تعريف المجرى الدولي» والى اعتباره «مجرى صرف دولي» وما يثيره هذا الخلاف على اعتماد المفهوم من هذه المسالة في اطار المشاكل الكامنة في المنطقة والقابلة للتفجر في كل حين.

واخيرا خلص الدكتور حداد عبر عرض الثروات المائية المتوفرة الى اعتبار ان المنطقة ليست منطقة ندرة مائية كما يحاول البعض تصويرها. ما خلا منطقة الخليج.

اما الدكتور طارق المجذوب فبدأ من ان التشخيص الحالي لاوضاع المياه في الشرق الاوسط يشير الى انه في حال استمرار الانماط الراهنة لاستهلاك المياه فان العجز المائي سيبلغ الخط الاحمر وقد يتحول التنافس الى نزاعات حادة، والى ان الصراع على مياه الانهار هو جزهر الازمة المائية الحالية في الشرق الاوسط. وان طبيعة هذا الصراع هي في محاولة دول المنبع (تركيا واثيوبيا) اقامة سدود تختزن فيها المياه وتتحكم في تصريفها للسيطرة على ما تدعي انه نصيبها او حقها من المياه.

وحدد الدكتور المجذوب اوجه المشكلة بعدم وجود اجراءات محددة وثابتة لتنظيم حقوق استغلال مياه الانهار الدولية في الشرق الاوسط (دجلة والفرات والاردن) من جهة، وعدم وضوحها من جهة اخرى (النيل). واعتبر المحاضر ان الغموض القانوني يلف مسالة انهار الشرق الاوسط وغياب النص القانوني الدولي حول هذه النقطة فتح المجال امام تجاذب قانوني وسياسي في تفسير السيادة والحقوق على المياه وخصوصا من جانب تركيا.

ودعا الدكتور المجذوب الى اعتماد العرب التفسير القانوني القائم على نظرية عدم الضرر بالغير مقابل النظرية القائلة بالسيادة المطلقة التي تتبناها تركيا.

وفي جلسة بعنوان «المياه كموضوع للتعاون والصراع بين دول الشرق الاوسط» تحدث الدكتور هاني خليل (سوريا) والدكتور سمير صالحة (تركيا).

وبنهاية الجلسة، القى الهيدروجيولوجي فتحي شاتيلا رئيس تحرير مجلة عالم المياه العربي كلمة تطرق فيها الى المياه اللبنانية المهدورة وامكانية الاستفادة منها. واشار الى الدراسة التي قدمها في مؤتمر الخليج الاول للمياه عام ١٩٩٢ والتي تفضي ببيع دول الخليج العربي كمية تبلغ ٧٥٠ مليون مترا مكعبا في السنة من مياه الينابيع اللبنانية المهدورة والتي لن يتمكن لبنان من الاستفادة منها واستند المهندس شاتيلا في طرحه هذا الى بعض الدراسات التي اجريت على الثروة المائية في لبنان والتي تدل على ان كمية المياه المهدورة في البحر، ولا يتمكن لبنان من حجزها او السيطرة عليها في سدود او بحيرات جبلية، تتراوح بين ١٧٨٠ و ٣٠٠٠ مليون متر مكعب في سنة متوسطة المطر. ولم تتطرق هذه الدراسات الى امكانية افادة لبنان من مشروع زرع الغيوم العابرة واستمطارها في سلسلة جبال لبنان الغربية وجبل نيحا - الباروك بالاضافة الى سلسلة جبال لبنان الشرقية. وتعتبر هذه المناطق مؤاتية لاستمطار الغيوم حيث من المتوقع زيادة كمية المطر بما يتراوح بين ٢٠ - ٣٠ بالمائة من معدلها الطبيعي.

ان مشروع بيع المياه المهدورة في لبنان الى دول الخليج العربي يقضي الى جر هذه المياه بواسطة خط انابيب. يمتد بمحاذاة انابيب النفط - التابلاين - عبر سوريا فالاردن. فمدينة الظهران في المملكة العربية السعودية ويبلغ طول هذا الخط حوالي ١٧٥٠ كيلومترا. وسيحقق هذا المشروع للبنان ولسوريا والاردن، من خلال مرور خط الانابيب في اراضيهما فوائد جمة، كما سيؤدي الى تدعيم وترسيخ قواعد التضامن العربي. وقد اطلق المهندس شاتيلا على هذا الخط اسم «انابيب السلام العربي» فطالما يتوفر لدى لبنان مياه مهدورة، وبما ان البلدان العربية بحاجة ماسة الى هذه المياه، فانه يتحتم ان تتعاون هذه الدول فيما بينها لما فيه مصلحتها ورفاهيتها.

وخصصت الجلسة الختامية، للنقاش العام وتقديم الاقتراحات والتوصيات من جانب المشاركين.

وترأس الجلسة الدكتور مجدي صبحي يوسف (مصر) وقدم فيها الدكتور نجيب عيسى (المشرف على المشروع) خلاصة للمحاور الاساسية التي توصل اليها النقاش خلال الجلسات السابقة معتبرا ان العنوان الذي يمكن اعطاؤه لهذه المشكلة هو «هل المياه ستكون مادة تعاون ام صراع في السنوات المقبلة» وخلص الدكتور عيسى الى انه يمكن اختصار النقاش في ثلاثة محاور.

المحور الاول: عربي داخلي ويتعلق بكيفية بناء الستراتيجيات والسياسات العربية الداخلية حول مسالة المياه.

المحور الثاني: المياه كعامل من عوامل الصراع العربي - الاسرائيلي الراهنة والمستقبلية.

المحور الثالث: المياه وموقعها في علاقة العرب بجيرانهم. وقد ساهم المشاركون في تقديم الاقتراحات والتوصيات حول كل من هذه المحاور والتي يمكن ايجازها في ما ياتي:

المحور الاول: اعتماد استراتيجية عربية موحدة ذات مصداقية اقتصادية وسياسية ومالية.

- دراسة وتنفيذ مشاريع مشتركة وفق الاستراتيجية العربية المحددة للاستخدام الامثل لهذه الموارد.



المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢٨ شباط ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وضع سياسات قطرية رشيدة للاستعمال الامثل لموارد المياه العربية في شتى مجالات الاستعمال.
- توفير الاعتمادات المالية لاقامة المشروعات المائية العربية.
- الدعوة الى انشاء هيئة قومية او منظمة عربية تعنى بموضوع المياه على المستوى العربي.
- الربط بين السياسات المائية والسياسات الزراعية.
استكشاف القدرة والجدوى على تبادل المياه بين الدول العربية.
- الدعوة الى خلق مراكز ابحاث تهتم بهذه المسالة داخل الاقطار العربية وايجاد جهاز يربط بين هذه المراكز.
- توجيه الاهتمام الكافي في الجامعات والمعاهد العربية فيما يتعلق بهذه المسالة.
- العمل على توعية الراي العام في كل الدول العربية وعبر وسائل الاعلام لاهمية المياه في مجال ترشيد الانفاق وحسن الاستغلال.
- استيعاب التقنيات الموجودة لحسن استغلال المياه في المجالين الصناعي والزراعي والشرب.
- الدعوة الى اعتماد مشاريع التحلية في عدد من الدول العربية بديلا لعمليات جر المياه نظرا لكلفتها الاقتصادية الباهظة او عدم واقعيتها.

المحور الثاني:
اجمع معظم المشاركين على ان القول بوجود اسرائيل في ازمة مائية في الوقت الراهن هو امر مبالغ فيه ويخالف واقع الامر، وانما الادعاء من الجانب الاسرائيلي بالحاجة الماسة الى المياه العربية هو بهدف تامين الاحتياط المائي للمستقبل. ان امر هذا الاحتياطي وحجمه على صلة مباشرة بالنتائج التي ستسفر عنها التسوية التي يتم التفاوض عليها حاليا.

المحور الثالث: جرى التمييز بين طابع العلاقة الصدامية مع اسرائيل اساسا وبين العلاقة العربية - التركية والخلاف العربي - التركي في شان المياه مع الاعتبار والتشديد على الدعوة الى تغليب وجهة التعاون بين هذين الطرفين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٤

معنى الكلام



٣- هناك حديث نبوى شريف معناه: أن الانسان يجب أن يقتصد فى استهلاك الماء ولو كان يتوضا على شاطىء بحر.. اى أن الاقتصاد والترشيد واستخدام القليل ضرورة.. ومع ذلك نحن لا نتذكر هذا الحديث الشريف وإذا تذكرناه فلا نتامل معناه وسوف تمتد ترعة السلام إلى سيناء تحت قناة السويس وسوف تكون هناك محطات لرفع وضخ الماء القادم من نيل مصر ومن مصارفها متجها إلى ارض فى سيناء.

ومن المؤكد اننا سوف نستخدم الماء بنفس الطرق البدائية التى نتبعها فى مصر وتتكرر نفس المشكلة مرة اخرى سوء استخدام واسراف وضياع الماء فى التربة الرملية.

ولن ينقذنا من هذا الضياع ان نلجأ إلى مياه الابار.. فمياه الابار يجب أن تمتد اصابعنا اليها الف متر تحت الارض - وهذا بالغ التكاليف.

اذن هناك حلان ولهما ثالث أهم:

الحل الاول أن نقتصد فى استخدام المياه بالحساب.. بالرش أو التنقيط أو بالعلم الحل الثانى هو اقامة محطات تحلية المياه اكبر من المحطة التى فرغنا منها اخيرا وسوف تكون كل المشاريع الكبيرة من هذا النوع مشاريع مشتركة بين مصر والاردن واسرائيل وامريكا أو المانيا أو اليابان.. فلا زراعة لصحارى النقب وسيناء الا بمياه البحر التى تجردت من الملوحة.. وسوق الشرق الأوسط قد انفتحت على الاخر.. شيكات وفلوس وتجار شطار وسماسرة.. مليارات من الدولارات جاهزة.. ولكن الذى سوف يدفع لنا يريد أن يسترد ماله أو يكسب.. ونحن ايضا وكل الشركاء والمشاريع بلا وطن.. انها مصالح مشتركة.

ولابد ان تكون مشتركة لان احدا لايستطيع وحده ان يبنى وان يزدع وان يروى ويجعل ماء البحر سائغا للشاربين والشاربات: بشرا ونباتات وحيوانات.. والوقت يجرى والزمن لايرجع ونحن شعوب تمرست جدا جدا على اضاعة الوقت السياسى والاقتصادى والاجتماعى ايضا ولست فى حاجة إلى أن ارص لك قائمة الفضائح التاريخية. فانت تعرفها جيدا.

ولكن قبل كل ذلك يجب أن نمسك ايدينا فى مصر وهذا هو الحل الثالث لا نترك الحنفية مفتوحة.. لانترك الحنفية من غير «جلدة» فجلدة الحنفية هذه تكلف مصر مئات الملايين من الجنيهات كل سنة فالحنفية التى تظل تنشر ليلا ونهارا فى ملايين البيوت تلقى بالكثير جدا فى المجارى.. ونحن فى بيوتنا لانزال نستخدم الغمر فى الشرب والغسل.. ارجوك ان تشاهد «السايس» وهو يغسل السيارة.. كم مائة لتر ماء يستخدمها بلامبرر. مع أن خرطوم الماء يمكن استخدامه بالعقل.. أو يمكن استخدام السفنجة فى تنظيف كل السيارة ما عدا زجاجها الامامى والخلفى فالماء انعم لانه لا يخربش الزجاج فنحن فى المدن نستخدم الغمر ايضا لاننا مازلنا فلاحين بلبدة وجلباب ازرق ولايغرك اننا نرتدى البدل ونستخدم كلمات اجنبية فى كلامنا العادى.. فنحن مازلنا فلاحين وإلى أن نتطور ونصبح متحضرين فمياه النيل وترعة السلام والف ترعة اخرى لن تكفى للاستخدام الادمى للفلاحين المصريين بجلباب أو ببدلة صدقنى!

انيس منصور

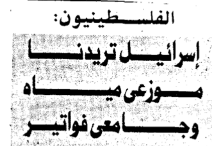


المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ شباط ١٩٩٤

الفلسطينيون:



رام الله ـ رشيد هلال:

قال خبير مياه فلسطيني ان الإسرائيليين يخضعون قضية مياه الأراضي المحتلة لمنظورهم الأمني الاستراتيجي. وهذا ما يعكسونه على مائدة المفاوضات التي تفككت الى ثلاث موائد. واضاف الخبير وهو المهندس عبد الرحمن التميمي عضو الوفد الفلسطيني المفاوض في لجنة الموارد المائية المنبثقة عن المؤتمر المتعدد الأطراف ان هذه النظرة «حصرت» دور الفلسطينيين بخصوص المياه بمجرد موزعي مياه وجامعي فواتير، وجاءت أقوال التميمي الذي يرأس مجموعة الهيدرولوجية الفلسطينية «للعربي» في اعقاب الكشف عن توصيات خبراء مياه إسرائيليين لحكومتهم تمحورت حول حث الحكومة الإسرائيلية على أبقاء سيطرتها على مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقالت الدراسة التي أشرف على اعدادها مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب «انه يجب رفض العودة الى حدود عام ١٩٦٧، كي تضمن اسرائيل سيطرتها على مصادر المياه». وطالب الخبراء الإسرائيليون بعدم التجاوب مع أي دعوة لعرض الخلافات حول موضوع المياه على لجنة تحكيم دولية.. «لأن أي حكم سيكون في صالح الفلسطينيين. وهذا سيكون خطوة سيئة بالنسبة لإسرائيل لأنها ستفقد ثلث مصادر المياه الخاضعة لسيطرتها ونصف مياهها الجوفية». كما جاء في تقرير الخبراء الذي قدم في تشرين الثاني ١٩٩٢، ونشرت محتوياته «مجلة تكنولوجيا المياه الاسرائيلية المتخصصة» وأشار المهندس التميمي الى عدم وجود جدية في توصيات الخبراء الاسرائيليين، فالجانب الفلسطيني مطلع على توصيات مشابهة خرجت بها مؤسسة «تامل» الاسرائيلية، وطروحات الفريق الفلسطيني في لجنة الموارد المائية. وقال «إن جميع التوصيات مشمولة بنظرة اسرائيل الى المياه والقائلة بأن الحدود السياسية يجب ان ترسم على مصادر المياه» أما الجديد فان الاسرائيليين، يكشفون علنا عن مرادهم بالرغم من أجواء السلام، ولم يكن صدمة أنهم ادخلوا الى اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي ما يسمى «بسلطة فلسطينية لادارة شؤون المياه» أي سلطة لا تختلف عن الموجود حاليا في مقر الادارة المدنية الاسرائيلية «بيت ايل». وشدد المهندس التميمي على ضرورة انشاء السلطة الفلسطينية للمياه التي تشمل صلاحيات السيطرة على المصادر المائية وتوزيع المياه واتخاذ قراراتها بنفسها.

وكان تقرير الخبراء الاسرائيليين قد حذر من أنه من دون سيطرة اسرائيل على مصادر المياه في الضفة الغربية، او التنسيق مع الجهة المسيطرة فان استهلاك المياه سيزيد على حساب مصادر المياه الرئيسية في اسرائيل. ورفض الخبراء الاسرائيليون تسليم مصادر المياه الى الفلسطينيين حتى ولو كان ذلك ضمن اتفاقية سلام.

وقال التميمي «للعربي» ليس صدفه ان تقوم إسرائيل بطرح مسألة المياه في ثلاث لجان في أن واحد هي في المؤتمر المتعدد الاطراف، وفي لجنة التسلح والأمن وفي لجنة الصلاحيات المدنية في طابا، وأضاف ان مثل هذا التكتيك التفاوضي من شأنه تفكيك القضية وتمييعها وأن التجاوب مع هذا الاسلوب من شأنه ارباك المفاوض الفلسطيني.

وزير الاشغال :

الدعوة لنقل المياه خارج حوض النيل مبدأ خطير

كتبت كريمة السروجي :



د . عبدالهادى راضى

أعلن د . عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان الدعوة لنقل المياه خارج حوض النيل مبدأ خطير ، لان ذلك يخل بمبادىء الاعراف والقوانين الدولية عندما يتصرف كل طرف على هواه فى المياه . مؤكدا ان نقل المياه لدول الشرق الاوسط لن يحل مشاكلها خاصة مع تطور الزيادة السكانية وان الحل الامثل هو التوسع فى تحلية المياه المالحة وغيرها من الطرق غير التقليدية خاصة وان آفاقها كثيرة .

وأعلن د . عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان مصر من الدول الفقيرة مائيا . حيث يبلغ نصيب الفرد اقل من ١٠٠٠ متر مكعب فى العام ، وهو دون حد الفقر ، وسوف يتناقص مع زيادة السكان ليصل الى ٦٠٠ متر مكعب كل عام بحلول عام ٢٠٢٥ .

وبالنسبة لمصر فقدا أعلن الوزير أن عجز المياه فى مصر سوف يمثل مشكلة بالغة الخطورة والتعقيد فى المستقبل القريب . لذا فنحن نسعى بكل السبل لمواجهتها والتخطيط لاستخدام مياه الصرف الصحى فى الرى بعد معالجتها .. والتعاون الشامل مع دول حوض النيل لتوفير احتياجاتنا المستقبلية الملحة من المياه .. مؤكدا ان مصر ليس لديها أى وفرة مائية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٤

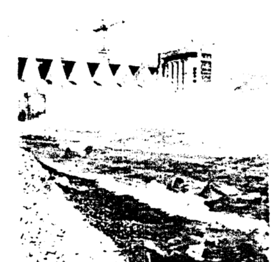
ثقافة



كتب

اشراف : جمال فاضل

فى الشرق الأوسط ..
المياه تنشط الصراعات



مشروعات مياه عربية

مع اقتراب القرن العشرين من نهايته ، والازدياد المضطرد فى اعداد السكان فى العالم ، فان هناك ضغوطا كبيرة على مصادر المياه ، مما يضطر رجال السياسة الى أن يعطوا هذه المصادر المائية الأولوية جل عنايتهم .

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فإن من المتوقع ان ينشب اكثر من نزاع حول المياه بسبب ان ٨٥ ٪ - من مياه انهار الدول العربية الأعضاء فى الجامعة العربية تنبع من بلدان غير عربية مثلما هو الحال بالنسبة لنهر النيل والحبشة والفرات وتركيا

وفى الفصل الأول من كتاب « حروب المياه الصراعات القادمة بمنطقة الشرق الأوسط » وموضوعه المياه : « أهم المصادر فى منطقة الشرق الاوسط ثمة أمثلة على الحساسية الشديدة لهذا المصدر ، فمصر قد اوضحت مرارا بأن أى تهديد لمياه النيل سيكون سببا للحرب ، واسرائيل قد هددت بمهاجمة سوريا ان هى حاولت من جانبها بناء اية سدود من شأنها ان تؤثر على تدفق المياه ببحر الجليل بشمال اسرائيل .. يحدث هذا فى الوقت الذى يؤكد فيه المختصون بالرى والمياه فى اسرائيل

والاردن وسوريا الحاجة الى اقامة سدود ، ولكن ماينقص هو تحديد الكميات التى تحصل عليها الأطراف المعنية من هذه المياه .

وطبقا لبيانات الأمم المتحدة ، فان عدد سكان العالم سوف يبلغ فى عام ٢٠٢٥ ثمانية الاف مليون نسمة .

وبالنسبة للعالم العربى يتوقع ان يتضاعف عدد سكانه الحالى بعد ٢٤ سنة من الان . ومع انه يتوافر فى العالم كله الان ١,٤ بليون كيلو متر مكعب من المياه الا ان ٩٨ ٪ من هذه المياه مالحة . أما المياه العذبة فان اكثر من نصفها اما عبارة عن ثلوج أو فى مناطق لايمكن الوصول اليها وفى العالم العربى فان ٧٠ ٪ من



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٤

الارض هي صحارى ، اما منسوب هطول المطر سنويا فهو يقل عن ١٠٠ ملليمتر

وبالنسبة لنهر النيل فانه يؤثر على حياة الناس في تسعة بلدان ، وهو يمتد من بحيرة فيكتوريا نيانزا في افريقيا الوسطى جنوبيا حتى مدينة رشيد شمالا ، اى مايغطى مسافة قدرها ٦,٨٢٥ كيلو مترا ، ولقد كان السد العالى الذى بناه الرئيس عبد الناصر في عام ١٩٧١ هو بادرة سياسية فصلا عن كونه بادرة اقتصادية لحماية مصر .

وفي هذه الاونة ، فان مصر تشعر بالقلق ازاء التطورات الجارية في اثيوبيا اذ لو حدث ان بنت اثيوبيا سدودا على رافد من روافد النيل هو النيل الابيض ، فان هذا سوف يتسبب في نقص عام في مياه النيل التي تصل مصر . ومما يزيد من القلق هو وجود اسرائيلي في القرن الافريقي واتفاق بين الحكومة الاسرائيلية واثيوبيا لمد الثانية بالخبرة في الزراعة والرى !

والمثال الاخر بعد نهر النيل ، هو نهر الأردن الذى لايزيد طوله عن ٣٤٠ كيلو مترا ، لكنه يجرى في مناطق مليئة بالصراع . وان الخطة العربية لتحويل مياه نهر الأردن تسببت في نشوب صراع بين اسرائيل وسوريا ، تجلى خلال الحرب القصيرة عام ١٩٦٧ . ويشير هذا الفصل بوضوح الى ان اسرائيل ترى انها بحاجة الى مياه الضفة الغربية المحتلة ، وهي من ثم عازمة على أن تبقى هذه الضفة مفتوحة امامها .

والمصدر الثالث الذى يحتدم الخلاف من حوله في الشرق الأوسط . هو حوض دجلة والفرات ، وهو الذى يمتد من شرق تركيا وحتى الخليج العربى ، ولقد بلغ من نفوذ تركيا انها اوقفت تدفق مياه نهر الفرات لمدة تزيد على ثلاثة اسابيع ، وقد قيل انذاك ان السبب يعود الى الرغبة في ملء خزان كمال اتاتورك الجديد بالمياه !

وهناك ، غير هذه المصادر الثلاثة للمياه في منطقة الشرق الاوسط امثلة اخرى يمكن ان تتسبب في اشتعال الحرب او استتباب السلام ، فثمة مشروعات لمد انابيب او قنوات مياه توصل النيل الى صحراء النقب ، والمياه التركية الى قبرص ، ومياه ايران الى قطر ، ومياه الفرات الى الاردن ، فضلا عن احياء فكرة قديمة الا وهي توصيل مياه شط العرب الى الكويت .

أما الفصول التالية من الكتاب فهي تلقى اضواء كاشفة لتوضيح ماهية المشكلة بالنسبة لحوض الاردن فيقول ان تجفيف اسرائيل في عام ١٩٢١ لبحيرة الجولة شد انتباه العرب الى اهمية المياه في الصراع بينهم وبين اسرائيل حيث ان العمل في تجفيف البحيرة المذكورة ادى الى امتداد العمل الى المنطقة المنزوعة السلاح بين اسرائيل وسوريا والى طرد عائلات عربية كثيرة كانت تعيش في المنطقة .

وفي اوائل الستينات ، وعندما كانت الضفة الغربية تحت الحكم الاردنى ، قامت الحكومة الأردنية بضخ بعض المياه في انابيب من نهر اليرموك الى الضفة الغربية لكن الاحتلال الاسرائيلي اوقف هذا المشروع .

وثمة مشروع طموح تقدمت به الأردن ويقضى باقامة سد على نهر اليرموك في المقارن ، واقامة سد اخر عند منطقة العدسية ويتيح هذا المشروع توفير طاقة كهربية لكل من سوريا والاردن ، فضلا عن توفير مياه تكفى لرى حوالى عشرين الف فدان من الأرض الصالحة للزراعة ، غير ان اسرائيل اعترضت على هذا المشروع على اساس ان لها حقوقا في نهر اليرموك ، بالرغم من ان اليرموك لا يمر عليها الا بما يوازى عشرة كيلو مترات من مساره ، ثم بدات في يوليو ١٩٢٣ في تحويل مياه نهر الأردن الى قناة صناعية انشائها في جسر بنات يعقوب ، غير انه بعد احتجاجات عربية وتهديدات امريكية بقطع المعونة عن عن اسرائيل ، عدلت اسرائيل عن ذلك ، وجعلت مياه القناة الصناعية مستمدة من بحيرة طبرية ذات المياه المالحة حيث تحتاج هذه المياه الى التحلية قبل استخدامها والان ومع احتلال اسرائيل للضفة الغربية فانها تسيطر على حوالى نصف امتداد نهر اليرموك ، واسرائيل تهدد الان بتدمير قناة شرق الغور ، التي تعد العمود الفقرى لنظام المياه الاردنى ، ومعلوم ان هذه القناة تمتد مسافة ٦٩ كيلو مترا وهي تحمل مياه اليرموك عبر وادى الأردن .

وكان مشروع قناة شرق الغور قد بدأ في عام ١٩٢٧ ، وكان يفترض ان يكون المرحلة الأولى من نظام مائى أكبر من النظام الحالى ، ولكن اسرائيل كانت بالمرصاد لاى توسع في هذا المشروع .

ثم يتحدث الفصل الثالث عن مشروع جنوب شرقى الاناضول التركى .. اذ من المعلوم ان نهرى دجلة والفرات يمثلان ٢٨ ٪ من مجموع مصادر المياه لتركيا ، اما العراق وسوريا فهما تريدان اقتسام مياههما ، ومن جهة اخرى هناك نهر الاورونتس الذى تقتسمه سوريا ولبنان ، وتحاول تركيا في الوقت الراهن ان تساوى بين المسألتين على اساس ان لها حقوقا مائية في دجلة والفرات والاورونتس ايضا ، غير ان ثمة مخاوف اقليمية عن المشروعات التركية المائية المزمعة سواء من جارات تركيا مثل سوريا ولبنان أو من الاقليات الكردية التي قد تتضرر نتيجة لغمر قراها بالمياه نتيجة اقامة مشروعات مائية .

الكتاب : حروب المياه الصراعات القادمة بمنطقة الشرق الأوسط

المؤلف : جون بلوك وعادل درويش

الناشر : دار فكتور جولانسز لندن

عرض : د . محمد أمين توفيق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٤

كتاب جديد

معركة المياه في الشرق الأوسط : (٣)

الجولان توفر لإسرائيل ٢٢٪ من احتياجاتها من المياه

يتناول كتاب «معركة المياه في الشرق الأوسط» بالإضافة إلى الصورة العامة عن الموارد المائية للمنطقة، عدة أمثلة محددة لتوضيح أبعاد هذه القضية الملحة.

ويخصص المؤلف كريستيان شينو فصلاً عن إسرائيل يبدؤه بخطاب أرسله الزعيم الصهيوني حاييم ويزمان في عام ١٩١٩ أى بعد عامين من وعد بلفور موجه إلى رئيس الوزراء البريطانى أنذاك لويد جورج ويقول ويزمان في هذا الخطاب الهام إن حدود «الوطن القومى» اليهودى لايمكن ان يتم وضعها على أساس المعايير التاريخية وحدها. ويضيف إن هناك ضرورات الحياة الاقتصادية العصرية التى يجب أخذها فى الاعتبار. ثم يقول صراحة: إن المستقبل الاقتصادى لفلسطين يعتمد على إمدادها بالمياه اللازمة للرى وإنتاج الكهرباء.

عرض وتعليق:
شريف الشوباشى

ويعلق المؤلف بان السيطرة على الارض وعلى المياه اصبحا أمرين متلازمين لايمكن الفصل بينهما فى ذهن القيادات الصهيونية.

ومنذ ١٩٤٨ . كما يقول الكتاب . أصبح الاستيطان الزراعى أولوية لضمان استمرار الدولة الناشئة.

ويقول الكتاب إن إسرائيل مثلها مثل غالبية دول المنطقة تخشى مواجهة نقص فى المياه خلال الاعوام القادمة.

ويعطى شينو تفسيراً غير تقليدى لتمسك إسرائيل بالاراضى المحتلة وخاصة الضفة الغربية وهو اعتماد إسرائيل على مياه هذه الاراضى لتوفير مايلزمها فى مجالات الرى حيث يؤكد أن ٩٠٪ من المياه المستخرجة من الضفة الغربية تخدم استهلاك دولة إسرائيل وأن السكان الفلسطينيين لاينعمون إلا بعشرة فى المائة فقط من حجم موارد المياه الموجودة باراضيهم.

ويقول المؤلف إن إسرائيل لديها موارد مائية اليوم تصل إلى ١٦٥٠ مليون متر مكعب منها ٩٥٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية و٦٠٠ مليون من نهر الاردن وبحيرة طبرية ومن ٦٠ إلى ١٠٠ مليون من الانهار والممرات المائية الصغيرة.

ومنذ احتلال الاراضى العربية فى عام ١٩٦٧ سيطرت إسرائيل على الموارد المائية لهضبة الجولان السورية وروافد نهر الأردن وغالبية الآبار والمياه الجوفية للضفة الغربية ولقطاع غزة.

ويقول الكتاب إن إسرائيل وضعت استراتيجية لربط الضفة الغربية وغزة من خلال إنشاء شبكة من المستوطنات اليهودية التى من شانها زيادة استهلاك إسرائيل من الموارد المائية على حساب السكان الفلسطينيين.

ويعطى المؤلف أرقاماً مخيفة حيث يؤكد أن ٥٢٪ من أراضى الضفة الغربية ونحو ٥٠٪ من أراضى قطاع غزة قد تم الاستيلاء عليها من أجل إنشاء المستوطنات الإسرائيلية.

ونظراً لأن المنظمة الصهيونية العالمية تدعم المياه بالنسبة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٤



للإسرائيليين بنسبة عالية فقد أصبح نصيب استهلاك الفرد الإسرائيلي في المستوطنات من ٦٤٠ إلى ١٤٨٠ متراً مكعباً في العام في حين لايزيد استهلاك الفلسطيني عن ١٠٧ إلى ١٥٦ متراً مكعباً.

ويقول الكتاب في النهاية إن إسرائيل تبحث الآن إمكانية جلب المياه من بلغاريا ويوجوسلافيا السابقة وإيطاليا ورومانيا، كما أنها تقوم حالياً بشراء مياه من تركيا.

ويرى المؤلف أن المياه التي تاخذها إسرائيل من الجولان والتي تشكل نحو ٢٢٪ من إمدادات المياه الخارجية لإسرائيل تمثل سبباً رئيسياً لتمسك الدولة العبرية بالأراضي السورية ويقول في النهاية إن إسرائيل باحتلالها الضفة الغربية وهضبة الجولان تمسك حالياً بمفتاح توزيع الموارد المائية في المنطقة خاصة أن إسرائيل والأردن والأراضي المحتلة ستكون من أكثر المناطق المعرضة لنقصان الموارد المائية في المستقبل القريب.

ويفرد الكتاب فصلاً عن الخليج يقول فيه إن هذه المنطقة التي تختزن أكثر من نصف الاحتياطي العالمي في مجال البترول و٢٠٪ من احتياطي الغاز الطبيعي تنقصها المياه بشكل حاد.

ويؤكد الكتاب أن الطلب على المياه في منطقة الخليج يتزايد بصورة مطردة وبنسبة تصل إلى ١٠٪ سنوياً.

ويقول المؤلف كريستيان شينو إن دول الخليج تسعى لاستخدام «هبة الله» ويقصد بها البترول من أجل تحويل الصحراء إلى واحة ويعطي مثالاً بالإمارات العربية المتحدة التي نجحت من خلال استثمارات دامت عشرين عاماً في إصلاح ٢٠٠ الف هكتار من الأرض وزرع ٨٠ مليون شجرة.

ويقول شينو إن دول الخليج فكرت في السبعينات في جلب جبال جليدية عائمة من القطب الجنوبي إلى موانئ شبه الجزيرة العربية، لكن هذا المشروع لم ير النور نظراً لصعوبة تحقيقه.

ويذكر الكتاب أن دول الخليج تعطي الأولوية اليوم لعمليات تحلية المياه لتوفير ماتحتاجه في هذا المجال نظراً لأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تتيح لهم توفير موارد جديدة من المياه العذبة.

ويقول شينو إن [illegible]ـة الرئيسية للتحلية هي ارتفاع سعر تكلفة هذه التكنولوجيا حيث أن المتر المكعب الواحد من المياه يتكلف أكثر من ١,٨٠ دولار، أي ستة جنيهات مصرية. ونظراً لأن الزراعة تستلزم استهلاك كميات ضخمة من المياه فإن تقنيات تحلية المياه لايمكن استخدامها في هذا المجال وتكتفي دول الخليج باستخدامها للاستهلاك المحلي للمدن ولبعض الصناعات.

فأربعون في المائة من المياه التي تستهلكها مدينة مكة المكرمة تاتي من المياه المحلاة في حين أن هذه النسبة تصل إلى ٩٠٪ بالنسبة لمدينة جدة و٩٥٪ بالنسبة للدمام.

ويعتبر المصنع الذي يمد مدينة الرياض بالمياه العذبة من أهم مصانع العالم في هذا المجال وكان إنتاجه أكثر من ٣٠٠ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٠.

وهناك اليوم - وفقاً لما جاء في الكتاب - أكثر من مائة وحدة لتحلية المياه في منطقة الخليج توفر أكثر من ٧٠٪ من احتياجات هذه الدول من المياه العذبة.

ويتحدث الكتاب عن مشروع النهر العظيم في ليبيا فيقول إن من أخطاره أنه سيضخ المياه الجوفية من الصحراء الغربية وهي موارد غير قابلة للتجديد وقد يؤثر بالتالي على التوازنات الطبيعية بالإضافة إلى نضوب المياه الجوفية في ليبيا تماماً.

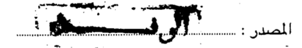
كذلك يقول الكتاب إنه من الممكن أن تتاثر المياه الجوفية في الصحراء الغربية في مصر، والتي تؤمن احتياجات الوادي الجديد، من الضخ المتواصل الذي سيتم لإمداد النهر العظيم بالمياه.

ويختتم شينو الفصل المخصص للنهر العظيم مؤكداً أن هذا المشروع قد يعاني من الانعكاسات السلبية للحظر الدولي المفروض حالياً على ليبيا.

ويخلص الكتاب إلى أن قضية المياه التي ستعاني منها المنطقة خلال الأعوام القادمة بصورة أكثر حدة ستكون الخلفية غير المنظورة للعلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط في المستقبل القريب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٤

مباحثات مصرية - أثيوبية حول الموارد المائية في «مارس»
المعونة الكندية تمول النواحي الفنية لدول حوض النيل

كتب - محمود الشاذلي :

تعقد مصر واثيوبيا جلسة مباحثات ثنائية في «مارس» القادم، لبحث مجالات التعاون بين البلدين في مجال الموارد المائية. يمثل مصر الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ويمثل اثيوبيا وزير الموارد المائية باثيوبيا، يبحث الجانبان المصرى والاثيوبى وضع صيغة مناسبة لدخول كافة دول حوض النيل في اطار مشترك. اعلن الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال موافقة هيئة المعونة الكندية على تمويل كافة احتياجات التعاون بين دول حوض النيل من النواحي الفنية والتدريبية. واشار وزير الاشغال الى انه سيتم عقد جلسة مباحثات غير رسمية بين مصر واثيوبيا خلال الاسبوع الاخير من «فبراير» على مستوى الخبراء للتمهيد لاجتماع الوزيرين لتحديد اهم مجالات التعاون بينهما والاسلوب الواجب اتباعه للوصول الى صيغة مناسبة لهذا التعاون وبرنامج العمل المقترح ومجالاته شاملا التدريب وتبادل الخبرات وانشاء شبكات للرصد واقتراح المشروعات المختلفة. وتستمر اعمال اللجنة اسبوعا يزور خلالها الجانب الاثيوبى مشروعات التطوير والتحديث في مجال الموارد المائية والرى.



المصدر :  الحوادث

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٤

مساهمات العلم والتكنولوجيا في حل مشكلة المياه

مستقبل المنطقة يؤمّنه التحول من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي

نشرت «الحوادث» في عددها الماضي تحقيقا شاملا عن مشكلة المياه في منطقة الشرق الاوسط وموقعها في مسيرة السلام التي تلعب فيها دوراً حيوياً ومؤثراً، على مستوى الدول المعنية مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، وكذلك دول الجوار القريب. وتواصل «الحوادث» نشر بعض الابحاث المهمة المتعلقة بتلك المشكلة، تستهلها ببحث للمهندسة هيلين بنيان فيما يلي ملخصاً له.

ازدادت الحاجة في العقود الاخيرة الى موارد المياه في دول العالم المختلفة، وذلك نتيجة نمو عدد السكان وللتصنيع وري الاراضي لتلبية الطلب المتزايد على المواد الغذائية. كما ادى ارتفاع مستويات المعيشة الى تزايد حاجات افراد المجتمع الى كميات اكبر من المياه.

واستطاعت الدول الغنية بمواردها المائية تغطية الزيادة على الطلب من مصادرها الطبيعية، اما في الدول الفقيرة بمواردها فقد اخذت هذه الموارد تنضب واصبحت الحاجة تتطلب تدخل العلوم والتكنولوجيا بوسائلها المختلفة لتعويض الفجوة المتزايدة بين المتوافر من المياه وبين المطلوب منها لتلبية الحاجات.

وتهدف تكنولوجيات مصادر المياه الى السيطرة على الموارد المائية ومعالجة الماء كماً ونوعاً. فزيادة موارد المياه كماً تكون بالسيطرة على الطلب على المياه، بترشيد استهلاكها واستعمال الري بالتنقيط على سبيل المثال، ويمكن زيادة المعروض من المياه كذلك بحصاد المياه السطحية الفائضة او بالمطر الاصطناعي.

اما بالنسبة الى النوعية فتعني التكنولوجيات تغيّر طبيعة المياه المتوافرة بالتحلية على سبيل المثال، او بتطوير نباتات تحتمل الملوحة او بمعالجة المياه العادمة واعادة استعمالها.

تمثل تحلية مياه البحر احدى التقنيات الجيدة لحل قضية شح الموارد المائية في دول الشرق الاوسط، وخصوصاً ان لديها شواطىء مديدة يعيش السكان على طولها. وما زالت تكاليف تحلية المياه مرتفعة نسبياً مقابلة بكلفة انتاج المياه من مصادرها الطبيعية المتاحة. الا ان قضية الكلفة في هذه الحالة تقاس بمدى حاجة الاقتصاد القومي الى المياه. فجميع الدول المنتجة للنفط في الجزيرة العربية تستطيع اقتصادياً تحلية مياه البحر واستعمالها للاغراض المنزلية والصناعية، الا ان الاستعمال في الري لانتاج محاصيل ذات جدوى اقتصادية ما زال غير ممكن. وتنتج دول الخليج ثلثي المياه المحلاة في العالم.

اما اهم طرائق تحلية المياه والتقنيات التي تقوم عليها فهي:

١ ـ التقطير

إن عملية تقطير المياه معروفة عالمياً منذ امد بعيد، وهي كانت تستعمل في الدرجة الاولى لانتاج مياه مقطرة للاغراض العلمية. وقد انتشرت هذه العملية خلال العقود الثلاثة الاخيرة لتنتج مياهاً للاستعمالات المختلفة في اكثر من ٥٥ دولة من دول العالم. وينتج العالم حالياً ما معدله ٥,٥ ملايين متر مكعب من المياه المقطرة يومياً. وتقوم عملية التقطير على فصل الماء عن الاملاح، وذلك برفع درجة حرارتها تحت ضغط ثابت ليتحول الى بخار يعاد تكثيفه، بينما تبقى الاملاح في الحالة الذائبة. ويمكن الوصول الى رفع الحرارة بطريقة مباشرة او باعادة ضغط البخار والاستفادة من حرارته الكامنة لتسخين المياه المالحة.

وهناك طريقة اخرى يخفض فيها الضغط مع ثبوت درجة الحرارة، تؤدي الى فصل الماء عن الاملاح. ويمكن تكثيف بخار الماء الناتج باستعمال المبردات واستغلال حرارتها بعد التسخين طبقاً لمبادىء تفريغ الهواء وتكثيف بخاره. ويمكن استخدام هذه الطريقة بتبخير ماء سطح المحيط في اواني التفريغ الهوائي، حيث يتم تبريد المكثف باستعمال مياه المحيط الاكثر عمقاً.

٢ ـ ضغط البخار

اخذت طريقة ضغط البخار تتطور بعدما كانت التحلية المتعددة المراحل والمتعددة المفعول، في الاستخدام لمدة عشرات السنين. وهذه التكنولوجيا حديثة نسبياً وهي ما زالت قيد التحسين والتطوير، الا انها بين الطرائق الاخرى هي الاقل استهلاكاً للطاقة. وتستخدم هذه الطريقة بادماجها مع الطريقة المتعددة المفعول للوصول الى نتائج اجود. وهي تصبح ذات مردود عالٍ لدى دمجها بالطريقة التناضح العكسي.

وتقوم هذه الطريقة على عملية ضغط البخار الناتج من تسخين مياه البحر، حيث تسخن مياه البحر، حيث تسخن مياه البحر من خلال اسطح او حجرات تبادل الحرارة. ويضغط البخار لرفع درجة حرارته. ويكثف بعد ذلك ويستفاد من طاقته الحرارية في تسخين وتبخر المياه من جديد، وتعمل هذه الطريقة بحرارة منخفضة نسبياً، ٥٠° ـ ٧٠°، وترتفع كفاءة التحلية مع ارتفاع درجات الحرارة، وتفضل هذه الطريقة في الوقت الحاضر على طرائق التحلية الاخرى لكميات مياه تقل عن نحو ٤٠٠٠ متر مكعب/ يوم.

٣ ـ الأغشية

تعمل طريقة الاغشية بضغط المياه المالحة عبر اغشية تسمح لجزيئات الماء بالمرور، بينما لا تسمح لجزئيات المواد الذائبة بذلك. وبهذا يتم الحصول على نوعين من المياه، مياه شبه مقطرة قليلة المواد الذائبة ومياه تحوي املاحاً اكثر من المياه الداخلية للتحلية.

ويقوم تصنيف طرائق الاغشية على اساس القوى التي تدفع السائل عبر الاغشية، فهناك قوى الضغط الميكانيكي وهناك التصفية الدقيقة التي لا تفصل الاملاح او المكونات العضوية ذات الاوزان الجزئية الصغيرة. وهناك ايضاً طريقة التمييع الكهربائي التي تستخدم اغشية تبادل الايونات الموجبة والسالبة على التوالي.

٤ ـ التناضح العكسي

تعمل هذه الطريقة على مبدأ ان تركيز الاملاح في سائل معين موضوع في اناء يجب ان يكون متساوياً، والا فان

انتشار الاملاح سيؤدي الى مساواة هذا التركيز، اي ان للسوائل التي تحوي املاحاً بتركيز عال قوة امتصاص للسائل نفسه اذا كان تركيز الاملاح فيه اقل، ويؤدي وضع غشاء بين ماء (على سبيل المثال) له تركيز املاح مرتفع وآخر بتركيز منخفض الى تحرك جزيئات الماء لوحدها من الماء الاقل تركيزاً الى الماء الاكثر تركيزاً في محتواه من الاملاح. وتستمر هذه العملية الى ان يعادل الضغط في السائل ذي التركيز الاكثر المقدرة الامتصاصية لهذا السائل نفسه.

ويمكن عكس هذه العملية بضغط المياه المالحة عبر اغشية منفذة لجزيئات الماء فقط دون الاملاح، فتخرج مياه عذبة من خلال الاغشية. ويقدر انتاج المياه العذبة باستعمال طريقة التناضح العكسي في العالم حالياً بنحو ١,٥ مليون متر مكعب يومياً.

٥ ـ التصفية الدقيقة

تستخدم طريقة التصفية الدقيقة انواعاً من الاغشية توضع على مراحل لفصل جزئيات املاح او مواد عضوية. وتستعمل في هذه الطريقة ضغوط صغيرة نسبياً، وتستخدم المياه الناتجة منها لاغراض المختبرات والاغراض الطبية، وليس لها علاقة كبيرة بتطبيقات في الحصول على مياه الشرب او الاستعمالات الاخرى.

٦ ـ التمييع الكهربائي (الديلزة)

تعتمد هذه الطريقة على فصل الايونات السالبة والموجبة بمساعدة اغشية تعمل كهروكيميائياً. وهناك اغشية تمرر الايونات السالبة واخرى الموجبة. وتتألف خلايا التمييع الكهربائي من اغشية مرتبة على التوالي على شكل اغشية سالبة ـ اغشية موجبة، وهكذا. وعند دخول الماء المالح الى الخلية ووصل الاقطاب بالتيار الكهربائي المتواصل تشحن الاقطاب بشحنة سالبة، ومجاوراتها موجبة، فتتحرك الايونات الموجبة الى القطب المشحون بشحنة سالبة.

ولا تزال هذه الطريقة تعاني بعض المشاكل التقنية، مثل تعفن الاغشية، وعدم امكان استبدالها الا بايقاف المحطة، واستهلاكها المرتفع للطاقة الكهربائية. وقد اجري بعض التعديلات على عملها، بادخال طرائق التنظيف الذاتي للترسبات، التي تقوم على عكس اتجاه التيار الكهربائي مرات عدة كل ساعة، بهدف ابقاء خلايا التحلية نظيفة، وسميت هذه التعديلات التمييع الكهربائي المعكوس.

٧ ـ التبادل الايوني

تتم عملية تبادل الايونات عندما تدخل ايونات من محلول معين عبر جدار صلب وتخرج ايونات بديلة من الجسم الصلب الى السائل. وهذه الطريقة معروفة منذ أمد بعيد وتستخدم فيها حاليا انواع من العنبر. وهناك انواع من العنبر لتبادل الايونات السالبة واخرى لتبادل الايونات الموجبة. وهي تحوي عملية اعادة تفعيل وتجديد للعنبر، وذلك بغسله بمحاليل تحوي تراكيز عالية من الايونات التي كانت عليها اصلاً.

ومنذ اوائل السبعينات يمثل الشرق الاوسط السوق الرئيسية لمحطات تقطير المياه، وتحوز السعودية ٣١ بالمائة من قدرة العالم على انتاج المياه المحلاة، بينما تحوز بقية دول الشرق الاوسط الاخرى ٢٨ بالمائة من تلك القدرة.

وليس بالامكان تصور حدوث التطور الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الشرق الاوسط على ما هو عليه الآن دون وجود المياه المحلاة. ففي السعودية مثلاً تردى وضع تزويد المياه الجوفية للاستعمالات المختلفة في جدة والرياض الى درجة اضطرت معها الحكومة الى اللجوء الى المصادر المائية غير التقليدية بالتحلية. وتقدر الطاقة الانتاجية للسعودية من المياه العذبة بنحو ٢,٥ مليون متر مكعب يومياً، منها ٢ مليون تنتج بطريقة التقطير المتعدد المراحل. وقد تم انشاء اكبر محطة تقطير للمياه في العالم في جبيل على البحر الاحمر بطاقة انتاجية تعادل ١,١ مليون متر مكعب في اليوم.

الا ان وضعاً مثل الذي وصلت اليه السعودية لا يمكن ان يأتي الا ضمن شروط متعددة، منها توافر الطاقة الرخيصة والحاجة الى المياه لعدم توافر البديل، وتوافر رأس المال والخبرة في مجال التحلية.

وتعد تجربة الكويت رائدة في مجال تحلية المياه، اذ انها اعتمدت في هذا المجال على النظريات العلمية والتكنولوجيات الحديثة، ولجأت الى تطويرها. وقد بدأت الكويت في انتاج المياه العذبة بالتحلية عام ١٩٥١ بالتزامن مع تطوير موارد النفط، وكانت الانتاجية حين ذاك تقدر بنحو ٢٢٠٠ متر مكعب يومياً. وتم انشاء محطة التحلية في الشويخ بعد ذلك، وطورت تكنولوجياً وانتاجية حتى اصبح الانتاج حالياً يقدر بمليون متر مكعب يومياً موزعة على محطات الشويخ وشعيبة ودوحة.

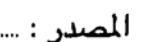
ومعظم المحطات المنشأة هناك مزدوج الهدف، اي لانتاج الطاقة الكهربائية والمياه العذبة للاستعمالات المختلفة.

المطر الاصطناعي

بدأت عمليات المطر الاصطناعي في منتصف القرن الحالي، وذلك كتجارب رش للغيوم بمركب يوديد الفضة. وتطورت الطريقة من المرحلة التجريبية الى المرحلة العملية، حيث تستعمل الطائرات حالياً في رش الغيوم، اضافة الى مولدات ارضية تستهدف تجمعات غيوم منتخبة بوساطة قياسات الرادار.

وتسبق عملية الاستمطار قياسات متعددة على الغيوم لدراسة امكان جعلها تهطل امطاراً برشها ايوديد الفضة، وذلك لكي لا تبذل الجهود دون اي مردود في زيادة الامطار في المنطقة المرغوب في زيادة كميات امطارها. وتستهدف عملية المطر الصناعي زيادة كمية المطر الطبيعية التي تحصل عليها مناطق محددة وذلك لاستخدامها في



المصدر : .... 

التاريخ : .... ٢٠ تموز ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاغراض المختلفة، وخصوصاً استكمال حاجة المزروعات من مياه الامطار.

وهناك محاولات جارية لوقف زحف الصحراء باستمطار الغيوم المحاذية لخطوط الزحف الصحراوي. وتزيد الامطار الاصطناعية من كميات الجريان السطحي وتدعم مخزونات المياه الجوفية اذا كانت الكمية مناسبة لذلك.

وتدل نتائج الاستمطار التي اجريت في دول شرق البحر المتوسط والولايات المتحدة على نتائج مشجعة في زيادة امطار مناطق محددة.

وهناك احتمال ان يتم الاستمطار في منطقة معينة بينما تهطل الامطار في اخرى، ربما لا تحتاج الى الامطار او ليست معنية بها، وحيث ان ايوديد الفضة هو المستخدم في الاستمطار كانوية للحبيبات فان هطوله مع الامطار يعد نوعاً من التلوث.

اعادة استعمال المياه العادمة

تعد المياه العادمة مصدراً مهماً وثابتاً من المياه، التي اذا احسنت معالجتها تصبح صالحة للاستعمال في اغراض متعددة واستعمال المياه العادمة له ايجابيات عدة، أهمها التخلص من التاثيرات البيئية والصحية والسلبية للمياه العادمة والحصول على مصدر مياه جديد مضمون في كميته.

وقد كان تركيز سياسات المياه في منطقة الشرق الاوسط والعالم العربي حتى وقت قريب هو استغلال المصادر الجديدة من المياه الجوفية والسطحية. الا ان المصادر المائية غير المستغلة قد استنفدت، وهناك دول متعددة لا تستطيع تغطية الحاجات المتزايدة من المصادر الطبيعية للمياه. لذا فقد اخذت هذه الدول في اللجوء الى المياه العادمة ومعالجتها واعادة استعمالها لاهداف لا تتطلب نوعية مياه جيدة جداً.

ويؤدي العامل النفسي في الشرق الاوسط والعالم العربي دوراً في مدى تقبل استعمال المياه العادمة المعالجة من قبل السكان، اذ ان سكان هذه المنطقة ما زالوا في حيرة من امرهم تجاه استعمال المياه العادمة المعالجة، علماً ان هناك اتجاهاً قوياً في تاييد ودعم سياسة اعادة الاستعمال، وخصوصاً مع تزايد في عدد المحطات وكميات المياه المنتجة وعدم توافر مصادر بديلة. ومن المتوقع ان تنشا في المنطقة في العقد المقبل العديد من محطات معالجة المياه العادمة للاغراض المنزلية والصناعية، وان يتم استعمال المياه المنتجة في الاغراض الزراعية ولربما الصناعية ايضاً.

وتقوم معالجة المياه العادمة على عمليات فيزيائية وبيولوجية وكيميائية في بعض الاحيان. وتشمل الطرائق الفيزيائية التصفية، التخلص من المواد المعلقة العضوية وغير العضوية والرسوبيات. اما الطرائق البيولوجية فتشمل التخلص من البكتيريا والطحالب. ولربما تكمن أهمية المعالجة في نجاح هذه الطريقة. اما المعالجة الكيميائية فليست شائعة في المياه العادمة المنزلية، الا ان هناك اهتماماً كبيراً بالمعالجة الكيميائية اذا كان الهدف من المعالجة هو الحصول على مياه ذات نقاوة عالية ربما للاستخدام بعد عمليات اضافية، لاغراض الشرب مرة ثانية.

وقد اصبحت تقنية تحلية المياه المالحة متاحة في العالم، وخصوصاً في المناطق الجافة منه. ويقف في وجه اتساع وانتشار هذه التكنولوجيا استهلاكها من الطاقة، فما زالت محطات التحلية باوجهها المختلفة تستخدم الطاقة الاحفورية غير المتجددة، مثل النفط والغاز وربما الفحم الحجري، ومصادر الطاقة هذه ما زالت مرتفعة الكلفة وتنعكس على كلفة المياه المحلاة. وقد لجأت دول شبه الجزيرة العربية الى هذه التقنية نظراً الى عدم توافر امكانات اخرى ولتوافر مصادر الطاقة الرخيصة لديها.

وبما ان الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها، لم تروض بعد للاستفادة منها في التحلية، فان تحلية المياه المالحة ستبقى محصورة في الدول الغنية بالطاقة وللاستعمالات المنزلية فقط. وقد تكون التحلية مجدية للمناطق النائية الشحيحة في مواردها المائية اذا كانت لهذه المناطق أهمية خاصة، مثل كونها مناطق عسكرية واستراتيجية او مناطق تجارب علمية او غيرها.

تسيل في الاودية الصحراوية او شبه الصحراوية كميات كبيرة من المياه كنتيجة مباشرة للامطار، وعلى الرغم من قلة هذه الامطار فان اتساع المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية يوفر كميات هائلة من المياه يمكن بالوسائل التقنية المتوافرة حالياً جمعها والاستفادة منها لاغراض الري او الشحن الجوفي او الاستعمالات الاخرى، واذا لم تتم الاستفادة من هذه المياه فانها تسيل الى القيعان حيث تتعرض للتبخر والتملح او تذهب الى مياه المحيط.

وتبقى تقنية نقل المياه بالسفن او بالاكياس المطاطية عبر البحار اكثر ضماناً للدول المزودة والدول المستقبلة، اذ انه ليس في هذه الحالة دول ثالثة تمر المياه المنقولة في اراضيها. كما ان هذه التقنية تمكن من الاستفادة من اكثر من مزود للمياه في آن معاً، اذ يمكن للسفن قطر المياه من تركيا او يوغوسلافيا او غيرها الى دول شرق البحر المتوسط، وبهذه التقنية تقل العوائق والمخاوف السياسية من تحكم دول التزويد بدول الاستقبال للمياه.

اضافة الى نقل المياه بين الدول الغنية والدول الفقيرة بها تتوافر امكانات للتعاون ايضاً في مشاريع مشتركة، مثل مشاريع التحلية لاكثر من دولة أو تبادل المياه مقابل سلع اخرى، فعلى سبيل المثال يمكن سوريا دفق كميات اكبر من المياه الى الاردن عبر نهر اليرموك مقابل تزويد الاردن وسوريا بالطاقة.

وفي السنوات الاخيرة قوي الاعتقاد عند السياسيين والمختصين أن الحروب المقبلة في المنطقة ستكون حروباً حول الموارد المائية، وخصوصاً بعد ان خاض الشرق الاوسط حرب الخليج المدمرة، وهي في احد اوجهها حرب حول النفط. وسنة بعد سنة تظهر الثروات الطبيعية سواء النفط او المياه، او غيرها، وكانها العامل الذي سيحدد السياسة والعلاقات في الشرق الاوسط وبدول العالم، حيث ستظهر تركيا بمثابة «القوة المائية» في المنطقة ودول الجزيرة العربية بمثابة «القوة النفطية» وربما تظهر دول اخرى بمثابة «القوة العسكرية».

هذا وقد انصبت في الفترة الماضية جميع اقتراحات التعاون التي تعرضها الدول غير العربية والمؤسسات



الدولية على التعاون بين الدول العربية واسرائيل، علما ان التعاون في ما بين الدول العربية وبينها وبين دول اخرى، مثل تركيا وايران، هو الامر الطبيعي والامثل.

ان التحدي الذي يواجه المنطقة حاليا هو التخطيط للمنطقة بشكل شامل والتعاون بين مختلف اقطارها لتحسين ادارة واستغلال مواردها النفطية وعائدات النفط والمياه والقوى العاملة والمقدرات التكنولوجية بهدف التطوير المتناسق لاقطارها لتعم الفائدة عليها، الآن ومستقبلاً. وعلى عكس ذلك، فان ازمات داخلية واقليمية وعالمية تتربص في المنطقة ويمكن ان تؤدي الى كوارث لا تحمد نتائجها.

ان المجالات المفتوحة لتسهيل عيش المواطن في المنطقة ولتغطية حاجاتهم المختلفة قليلة، ويمكن بيانها بسهولة، الا ان الاتفاق عليها بين مختلف الدول صعب. ويمكن تلخيص ذلك في جملة واحدة وهي: «اعادة هيكلة الاقتصاد الى اقتصاد صناعي بدل الاقتصاد الزراعي»، الذي يستنزف الموارد المائية الشحيحة بطبيعتها. فجميع الدول يجب ان تحصل على حصص محددة ومعروفة من الموارد المائية وان يكون الاستغلال لهذه الموارد مثالياً، وذلك لكي لا تضيع هذه الثروة القيمة هدراً.

ان الاحلام الايديولوجية بجعل الصحراء تخضر وتورق غير مبرر او مؤهل، وليس مناسباً، وخصوصاً ان متبعي هذه السياسة، وعلى رأسهم اسرائيل، تستولي لتحقيق هذا الهدف السرابي على مياه المناطق المجاورة.



خلفية نزاعات المياه في الشرق الأوسط (3)

القوانين الدولية تلزم دول المنابع العليا بتنسيق سياستها المائية مع البلدان المتشاطئة

لندن: من محمد وردة

لم يسبق لدولة في العالم ان قالت عن نهر ينبع في أراضيها ويتجاوز حدودها الى اراضي الدول الأخرى انه ليس دوليا باستثناء الهند التي اتخذت موقفاً مشابهاً بشان نهر الفانج حيال باكستان ،غير ان الهند تراجعت عن موقفها هذا عام 1977 والتزمت بقواعد «معاهدة هلسنكي» التي اعتمدتها «رابطة القانون الدولي» عام 1966 والتي تؤكد ان مياه الانهار عندما تتجاوز حدود دول المنابع تصبح مياهاً دولية. ويتحتم على دول المنابع ان تعمل بالتشاور والتنسيق الكاملين مع الدول المتشاطئة في حال اجراء اي تعديل في مجرى النهر او حجز مياهه. وفي حال عدم التوافق يتوجب عليها التوقف الفوري عن تنفيذ أية خطوة من شانها ان تحدث تغييراً في مجرى النهر أو كمية المياه المتدفقة عبره.

والهند عندما اعتبرت ان الفانج «نهر هندي» استندت الى كون أراضيها تشكل 91 في المائة من مجرى مياه النهر ومع ذلك تراجعت عن موقفها بينما الأراضي التركية لا تشكل أكثر من 89 في المائة من مصادر مياه الفرات والنهر يعبر 1200 كلم داخل الأراضي التركية من أصل 2780 كيلومتراً من طوله الاجمالي.

والمعروف ان مياه الفرات منذ آلاف السنين كانت تتدفق الى كل من سورية والعراق من دون عقبات أو حواجز. وكان النهر يفيض سنويا، بحيث يصل اقصى منسوب له في شهر ابريل (نيسان) تاتي بعد ذلك ثمانية أشهر من الانخفاض. وخلال فيضانه كان يسبب كوارث كبرى ويلحق اضراراً واسعة في دول مجراه السفلى، حيث ان التجمعات السكانية العراقية والسورية كانت تتركز على ضفتيه تاريخياً.

وآخر فيضان للفرات ألحق اضراراً كبيرة في سورية والعراق كان في مايو (أيار) عام 1944، حيث وصل منسوب المياه التي عبرت الحدود التركية الى نحو 9 آلاف متر مكعب في الثانية.ولنا ان نتخيل حجم الخراب والدمار الذي ألحقه هذا الكم الهائل من المياه. ولو صحت المزاعم التركية بان الفرات نهر عابر لحدودها وليس دولياً لكان يفترض ان تدفع تعويضات للمنكوبين. غير ان التاريخ لم يسجل في يوم من الأيام سابقة تحركت فيها الحكومة التركية لبحث هذه الكوارث أو على الأقل لبحث مواجهة اعباء هذه الفيضانات سواء مع الحكومات الوطنية في بغداد ودمشق او مع الفرنسيين والانجليز المنتدبين على البلدين حينذاك.

إذ ان تركيا دائماً كانت في الموقع الأقل ضرراً من هذه الفيضانات، حيث ان الفرات يتجمع في روافد اربعة في جنوب البلاد وعندما تلتقي هذه الروافد فلا تاثير يذكر لها، حيث لا توجد في تلك المنطقة في ذلك الوقت تجمعات سكنية كبيرة كما هو الحال في وادي الرافدين أو شمال سورية.

أما بالنسبة لمحاولة أنقرة ربط حوضي دجلة والفرات والنظر اليهما كحوض واحد يقسم في شكل موحد، فلا توجد سابقة دولية بهذا الخصوص، حيث ان الحوضين منفصلان انفصالاً كاملاً سواء من حيث التغذية أو من حيث المجرى.

غير ان تركيا في محاولتها هذه تسعى الى تسويق مصالحها. إذ انها تقيم جميع مشاريعها المائية على الفرات ولذلك تريد اعطاء حصة اكبر من دجلة على حساب الفرات بينما جميع القوانين الدولية تحتم قسمة كل نهر على حدة.وبخصوص الربط التركي بين المصادر الطبيعية (المياه، الغاز، النفط) فإن المراقبين لم يتقبلوا مثل هذه الطروحات وأثارت لديهم تعليقات شتى. فليست العبرة في كون البترول أو الغاز سائلين لكي يقارنا بالمياه. بينما العنصر الأساسي في المياه يكمن في كونها متحركاً ومتنقلاً. والمادة 12 من ميثاق اوروبا للمياه



تلحظ موضوع المياه فقط وتقول «إن الماء لا يعرف الحدود وهو لذلك مورد مشترك يقتضي تعاونا دوليا». ولا يشير الميثاق بتاتا الى الموارد الأخرى وينفي وجود أي تعارض بين تحديد الدول المتشاطئة لحصصها في المياه وحق سيادة الدول على مواردها الأخرى. إذ ان السيادة على الموارد لا تعني الموارد المشتركة بينها وبين دول أخرى كما هو الحال مع المياه العابرة لحدودها.

في البداية لا بد من الاقرار بان لكل دولة الحق في المحافظة على مصادر المياه التي تتوفر لديها والعمل على تطويرها واستغلالها بمختلف الوسائل لمصلحة شعبها وبهدف تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية غير ان هذا الحق ليس مطلقاً، ويتحدد بالقدر الذي لا يسبب الضرر للشعوب الاخرى التي تعيش على الحوض نفسه.

والقوانين الدولية الصادرة بهذا الخصوص تلحظ هذا الامر بدءاً من معاهدة مدريد عام 1911 وقواعد هلسنكي لعام 1966 ومعاهدات فرنسا وسالزبورج وقرارات هيئة القانونيين الدوليين وجمعية القانون الدولي الاميركي. وتنص صراحة على ضرورة التزام دول المنابع العليا بالا تغير في مجاري الأنهار الدولية وأن تمتنع عن قطعها ولو مؤقتاً وعن الحد من جريانها إلا بالتوافق المسبق مع جميع الدول المتشاطئة على ان يكون التشاور والتوافق قبل التنفيذ بفترة لا تقل عن ستة أشهر. وذلك لكي يتسنى للدول الاخرى في أسفل النهر الاحتراز واتخاذ الخطوات الاحتياطية اللازمة في هذا الشأن للحؤول دون وقوع أضرار قد تشكل عثرة في نمو هذه البلدان الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك للتقليل من الاخطار البيئية والمناخية وللمحافظة على الحيوات الموجدة في الانهار.

وكانت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، وبضغط التوتر والتصعيد في منطقة حوضي دجلة والفرات الناجمين عن المواقف التركية

أعدت في شهر يوليو (تموز) من العام الماضي مسودة قانون ينظم «استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية»، وهو بمثابة مرجعية قانونية واضحة. المسودة لخصت الخبرة الدولية وأخذت بعين الاعتبار مختلف القوانين الدولية الصادرة بهذا الخصوص. لمفاوضات تقاسم مياه نهري دجلة والفرات.

وتنص مسودة القانون بشكلها النهائي بعد ادخال التعديلات التي اقترحتها كل من سورية والأردن وكندا وبولندا وتشاد على الآتي:

- تعريف المجرى المائي الدولي بانه «اي مجرى يقع جزء منه في أكثر من أي دولة». لم تعترض تركيا على هذا التعريف اثناء مداولات لجنة القانون الدولي.

- حق جميع الدول المتشاطئة في الانتفاع والمشاركة في مياه هذا المجرى بشكل منصف وعادل. كلمة مشاركة تشير بوضوح الى تقاسم المياه.

- عدم جواز إلحاق الضرر بالغير.

- الالتزام بواجب الإخطار بحسب أحكام القانون الدولي عند الرغبة في بناء مشاريع على المجرى المائي. كما بينا آنفاً تقضي أحكام القانون الدولي بالاخطار او الابلاغ قبل ستة أشهر من التخطيط للمشروع وعدم البدء بالتنفيذ في حال وجود اعتراض من الدول الأخرى.

- الالتزام بواجب التفاوض إذا لم تحل المراسلات أي خلاف بين الدول المتشاطئة.

- الالتزام بحماية النظم الحيواتية والبيئية. وكان يفترض باللجنة بعد ان انجزت صيغة المسودة النهائية ان تقدمها للجمعية العامة للأمم المتحدة لتسجلها في أمانة الهيئة ولتعتمدها كاتفاق اطار شامل او كاتفاقية عامة وفي الحالين ستكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء وليس فقط للدول التي توافق عليها على خلاف قرارات الجمعية العامة الملزمة للدولة التي توافق عليها فقط والتي لا ترقى الى قوة القانون او قوة قرارات مجلس الأمن.

وتاتي هذه الالزامية من المادة 102 من ميثاق الامم المتحدة التي تنص فقراتها الاولى على ان «كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده اي عضو من أعضاء الامم المتحدة يجب ان يسجل في امانة الهيئة». وفي الفقرة الثانية على انه «ليس لأي طرف في معاهدة او اتفاق دولي لم يسجل وفقا للفقرة من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة او ذلك الاتفاق أمام أي فرع من فروع الأمم المتحدة»، أي انه بعد تسجيل الاتفاق لا يمكن لأي دولة التراجع عنه.

ويرى بعض الخبراء ان عدم تسجيل القانون في امانة هيئة الأمم المتحدة يعود الى ان القانون تنقصه فقرة أساسية تتعلق بحل النزاعات في حال فشل التفاوض وحق كل طرف بالاحتكام لجهة ثالثة مثل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية.

وهذا ما يفسر عدم اعتراض تركيا على أي فقرة من فقرات القانون بل انها لم تتحفظ على أي من بنوده رغم مواقفها المعروفة.

كما ان القانون الدولي الخاص باستخدام المجاري المائية الدولية يأخذ بعين الاعتبار مبدأ الأسبقية في استخدام المياه والسيطرة عليها. ومعروف ان سكان العراق هم أول من بدأ في استغلال مياه الفرات منذ آلاف السنين وطوروا منشآت عليه في الألف الثالثة قبل الميلاد وشقوا قنوات لنقل المياه وضبطها وتصريفها وفق حاجات السكان. وهذا يعني بداهة ان أي تكييف او تعديل على النهر يجب أن لا يلحق أضراراً بهؤلاء السكان.

اما بخصوص حيثيات حجز المياه في أعالي النهر فيقول الباحث العراقي الدكتور حسن الجنابي في دراسة نشرتها مجلة «الثقافة الجديدة» العراقية في عدد ابريل (نيسان) عام 1991 «إن اقامة السدود على الأنهر هي عملية صناعية يقوم بها الانسان لحجز المياه في منطقة ما في أعالي النهر لفترة محددة ولأسباب عدة اهمها درء الفيضان وتوفير المياه أسفل السد في أوقات الشحة بالكميات المطلوبة للمحافظة على النشاط الاقتصادي (الزراعي والصناعي بشكل خاص) وللمحافظة على الحياة البيولوجية في النهر وما يعنيه ذلك من توازن بيئي. وكذلك لتوفير الطاقة الكهربائية الضرورية لتدوير عجلة الحياة في المنطقة المعنية. وهذا يعني من الناحية العملية ان هذه المياه عائدة - أي تعود الى مجرى النهر ولكن في فترة أخرى لاحقة - إذن فإن اقامة سد على مجرى النهر لا تقلل نظرياً من كمية المياه التي تجري في النهر ولكن تؤثر على نظام جريان الماء في النهر أو ما يسمى بـWATER REGIME، اي انه يحدد كمية المياه المارة في النهر ووقت مرورها. ان هذا يمثل السدود التي لا يرافقها توسع في الأرض المستصلحة وهي حالة نادرة ان لم تكن معدومة، حيث ان زيادة مساحة الاراضي المزروعة الواقعة أسفل السد وحواليه عملية مكملة وجزء لا يتجزأ من التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة. وبطبيعة الحال فإن هذه الاراضي المزروعة تحتاج الى المياه اللازمة للري والتي سوف تستقطع من المياه المخزونة وبالتالي لا تعتبر هذه المياه عائدة للنهر. لأنها سوف تستهلك مباشرة من قبل النبات وعلى شكل تبخر من سطوح القنوات والحقول المروية وعن طريق الترشح في اعماق التربة وخاصة في طرق الري التقليدية، حيث ترافق عملية الارواء عموماً عمليات غسل التربة LEACHING، والتي تتطلب كميات اضافية من المياه غير المستغلة من قبل النبات. ان هذه المياه يتم تجميعها والتحكم بها عن طريق شبكة البزل - الصرف - التي تشكل جزءاً ضرورياً من تاسيسات أنظمة الري. ويتم في غالب الاحيان ارجاع هذه الى مجاري الانهار».

ويرى الدكتور الجنابي ان المشكلات التي تتطلب النقاش والدراسة بغرض الوصول الى حلول ترضي جميع الأطراف في ما يتعلق باقامة السدود على مجرى نهر مشترك تتلخص في الآتي:

- قضية ملء الخزان التي ستؤدي بالضرورة الى تقليل - أو قطع - المياه كميا بالنسبة للدول التي تقع أسفل السد. فإذا افترضنا ان هذه الكمية المستقطعة سوف تتم اعادتها بعد ملء الخزان تبقى مشكلة طول فترة الملء تلك واحتياجات الدول السفلى



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٦ شباط ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لتلك المياه خلال هذه الفترة لتدوير عجلة الحياة الاقتصادية التي تعتمد مباشرة على المياه.

- المشكلة التي لا تقل خطورة عن الاولى هي مشكلة نوعية المياه العائدة الى مجرى النهر. فمن جهة ان نوعية المياه المخزونة نتيجة لارتفاع درجات الحرارة التي تؤدي إلى تبخر المياه تسوء مع طول مدة احتجازها وتصبح أكثر ملوحة ومن جهة اخرى فإن المياه المالحة المتجمعة نتيجة عمل شبكة البزل والتي تقذف مرة اخرى الى النهر، ناهيك من المياه المستخدمة للاغراض الصناعية في المعامل التي اقيمت على ضوء بناء السد، تساهم برداءة نوعية المياه وتسبب اضراراً كبيرة للمناطق الواقعة أسفل السد على طول النهر. وهذا بدوره يحتاج الى كميات اضافية من المياه لغسل التربة من الاملاح التي تتجمع فيها والناتجة عن استعمال مياه ذات ملوحة نسبية عالية لاغراض الري مما يجعل من كمية المياه أسفل السد مشكلة اكثر خطورة.

- ان كمية ونوعية المياه الجارية في النهر بعد اقامة السد تخلقان مشكلة اعقد وأكبر ضرراً على التقدم الحضاري للبلد وهي مشكلة البيئة، إذ ان نقص المياه بالكمية والنوعية المطلوبتين للزراعة (مثلاً) لا يوقف الزيادة في المساحات المزروعة فقط بل في كثير من الاحيان يؤدي الى تقليل المساحات التي كانت تزرع سابقاً خاصة إذ اتبعت طرق الزراعة الكثيفة، ومن المعلوم ان التربة التي لا تستثمر في العراق - والجزيرة السورية - تصبح اراضي متصحرة او سبخة نتيجة للحرارة العالية وقلة الأمطار.

- ان المشكلات المذكورة اعلاه تترافق مع مشكلات اخرى تتعلق ببقاء او توزع سكان المناطق التي يجري فيها النهر وظروف حياتهم ونشاطهم الاقتصادي. إذ تتوقف الصناعات الكيماوية التي تحتاج نوعية مياه جيدة. ويتوقف انتاج الطاقة الكهربائية. وتتهدد الحياة البيولوجية واقتصاد الاسماك في مجرى النهر.

والمشكلة الاخيرة قد ينفرد فيها العراق، حيث ان شح مياه الفرات يظهر مباشرة على شكل شحة في مياه شط العرب مما يعني اضافة عدة مشكلات أخرى. كما أن توقف الملاحة فيه يعني غلق المنفذ الوحيد للعراق على الخليج (معروف ان العراق خاض حرباً استمرت عشر سنوات مع ايران تحت شعار «استعادة شط العرب»).

(انتهى)





إبراهيم نافع دخل حلبة السلام الساخن بين مصر وإسرائيل، وهو يدعو فى سلسلة مقالات طويلة (يواصل الأهرام نشرها) إلى الإسراع بالتعاون مع إسرائيل، ويقترح نافع كعربون سلام: تزويد إسرائيل بماء النيل الآن وفورًا، ولا داعى لوضع علامات تعجب!

سلام ساخن بماء النيل!

بقلم: فتحى حسين

عفوًا يا أستاذ إبراهيم نافع نقيب الصحفيين، ولا اعلم من اين أتيت - فى مقالك المنشور بجريدة الأهرام فى ٩٤/٢/١١ - بفكرة إمكانية مد مياه النيل إلى قطاع غزة والضفة الغربية والأردن.

أستاذى الفاضل: لعلك تتذكر ما حدث من غضب شعبى وإقليمى (من جانب أثيوبيا على وجه التحديد) فى السبعينيات عندما طرح الرئيس الراحل انور السادات فكرة تزويد إسرائيل بمياه النيل عندما قال فى ٦ سبتمبر ٧٩: «إن صحراء النقب ستستفيد من مياه النيل التى تروى سيناء»، واتبعه بتصريح آخر لمجلة اكتوبر فى ٧٩/١١/٢٧ قال فيه: «ونحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية سنجعل من توصيل مياه النيل إلى القدس مساهمة من الشعب المصرى وباسم مئات الملايين من المسلمين تخليدًا لمبادرة السلام. فباسم مصر وأزهرها العظيم وباسم دفاعها عن الإسلام تصبح مياه النيل هى ابار زمزم لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة، فقد تقدمت أثيوبيا فى مايو ١٩٨٠ بمذكرة لمنظمة الوحدة الأفريقية احتجاجًا على تصريح السادات عن عزمه تنفيذ مشروع زمزم الجديد! وهددت بإجراء تغييرات فى مجرى النهر وبالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك. ولقد جاء فى تلك المذكرة ما نصه: «إن إحدى الدول النيلية تنوى مد مياه النيل إلى خارج نطاق حوض النيل، الأمر الذى يشكل إساءة لاستخدام مياه النيل وتعديًا على حقوق الدول النيلية». وكادت حدة التصريحات وردود الأفعال بين أثيوبيا والسادات ان تشعل نار الحرب

فى كل الأحوال فإن ما يطرحه الأستاذ إبراهيم نافع بشأن إمكانية تزويد غزة والضفة الغربية، اللتين هما فى الواقع تحت السيطرة والهيمنة الإسرائيلية، إنما هو طرح غير مدروس لو تحقق فإن معناه فى الحقيقة ان إسرائيل الكبرى قد قامت بالفعل من النيل وبقى امامها الفرات. ذلك أن احتلال إسرائيل للضفة الشرقية لقناة السويس ولسيناء - وإن كان من اكبر الكوارث التى حلت بمصر - إلا انه لم يحقق وحدة كل أحلام إسرائيل الاستعمارية. فالغاية من غزو مصر هى نيلها!

وإذا كان «السلام الساخن» مع إسرائيل الذى تدعو إليه بعض الأصوات بحرارة اليوم يؤدى إلى ان تحصل إسرائيل من النيل على احتياجاتها فإن معنى ذلك - من جهة - أننا نراهن على قوت شعب مصر وشريان حياته، ذلك الشعب الذى يعتمد منذ الاف السنين على الرى من النهر! ويعنى - من جهة اخرى - تفريطًا فى سيادة مصر وانتهاكًا صارخًا لدستورها وتجاوزًا واضحًا لاختصاصات كافة المؤسسات الدستورية ذلك أن ما يطرحه الأستاذ إبراهيم نافع فى الحقيقة تهديد لحق شعب مصر فى الحياة. فالأمر لا يقتصر هنا على مجرد المساس بسلامة اراضى الوطن، وإنما هو التفريط فى مصدر حياة الوطن كله، لأن ما هو معروض شريان الحياة. وحياة الشعوب لا يجوز ابدًا أن تكون موضوعًا لمساومة أو مبادلة.

هذا بالإضافة إلى أن حقيقة ما يطرحه إبراهيم نافع هو تغيير جوهرى فى جغرافية مصر لأن الفكرة مؤداها اشتراك كيان غريب فى الانتفاع بنهر لا يقع على حوضه، وحتى إذا نظر إلى الفكرة نظرة شكلية وضيقة، فإنه حتى إذا كان هذا الطرح ينصب على مياه النيل لا النيل نفسه فإنه كذلك طرح باطل دستوريًا لعدم جواز التصرف فى الأموال العامة «المملوكة للدولة»، فما بالنا إذا كانت الملكية ثابتة للشعب بأجياله السابقة والحاضرة والمستقبلة؟

وإذا نحينا الاعتبارات العقائدية جانبًا فإنه فضلاً عن ارتباط مصر بـ ١٣ اتفاقية مياه تحول دون قيام اى من دول حوض النيل بالمساس بحقوق الأطراف الأخرى، فإن اى تفكير فى الاستجابة للاطماع الصهيونية فى مياه النيل له مخاطر عديدة بالنسبة لمصالح الشعب المصرى ذاتها خاصة إذا علمنا أن حوالى ٩٦٪ من ارض مصر صحراوية بينما تقتصر المساحة الخضراء على شريط ضيق هو الوادى الذى يمثل ٤٪ من مساحة مصر، وأن هذا الشريط سوف يضيق بسكانه، إذ إن الزيادة فى عدد السكان تتراوح ما بين ٢,٣٪ و٢,٥٪ سنويًا مما سيصل بسكان مصر إلى حوالى ٧٠ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠، الأمر الذى يستلزم استصلاح ٢٥٠,٠٠٠ فدان سنويًا أى ٥ ملايين فدان حتى سنة ٢٠٠٠، يضاف إلى ذلك ان مصر اصلاً ليس لديها فائض مياه بل هى تستدين حاليًا من حصة السودان وبالتالى لا تستطيع ان تستغنى عن قطرة واحدة من مياه النيل.

والواقع وطبقًا للاعراف والقوانين الدولية المستقرة أن أى دولة من دول حوض النيل لا تملك أن تعطى أى جهة خارج الحوض حق ارتفاق على مياه النيل يدوم دوام جريان النيل.

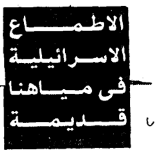
إن الحقوق التى لمصر والسودان الآن إنما هى حقوق تاريخية مكتسبة. ولقد ترسخت هذه الحقوق لشعبى البلدين ٥٥,٥ مليار م٣ سنويًا للشعب المصرى و١٨,٥ مليار م٣ للشعب السودانى حتى إن المساس بها يكون مساسًا بحق الشعبين فى الحياة ذاتها ومن هنا وجب احترامها.

بغداد تؤكد حجز مياه دجلة والفرات عن الجنوب

■ بغداد - أ ف ب - أكدت السلطات العراقية أمس الاثنين أنها تحتجز كميات من مياه نهري دجلة والفرات لكنها نفت أن يكون هذا الاجراء اتخذ لتجفيف منطقة المستنقعات الجنوبية للقضاء على المتمردين الشيعة.

ونقلت «وكالة الأنباء العراقية» الرسمية عن وزير الري السيد نزار جمعة القصير قوله أن السلطات بدأت قبل أكثر من شهرين حجز مياه النهرين في سدود عند أعاليهما.

وأكد القصير ان «الواردات المائية في النهرين خلال السنة الجارية هي من دون المعدلات المعتادة الأمر الذي لا يسمح بأطلاق تصاريف عالية الى المنطقة الجنوبية من العراق (...) واتخذنا هذا الاجراء تحسباً لحصول شح في المياه في الموسمين الصيفي والشتوي المقبلين».



وبعد كامب ديفيد طلبت الحصول على مياه الصرف

اما الاطماع الاسرائيلية فى المياه العربية عموما ومياه النيل خصوصا فتاريخها بعيد وقد حاولت منذ معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٩ عقد الاتفاقيات مع مصر ولما فشلت اتجهت الى اثيوبيا ثم غزت لبنان لتستولى على مياه نهر الليطانى.

يقول المهندس عبد الرحمن شلبى رئيس الادارة المركزية لمشروعات الرى بوزارة الاشغال العامة والموارد المائية بعد انتهاء الحروب العديدة بين مصر واسرائيل بمعاهدة «كامب ديفيد» عام ١٩٧٩ ظهرت مطامع اسرائيل التى دفعتها الى الصلح مع مصر وبدأت تسعى لعقد اتفاقيات تعاون مشترك تنص على توصيل خط مياه من تلك التى تصرفها مصر فى البحر المتوسط حتى تتولى معالجتها للاستفادة منها إلا ان مصر حكومة وشعبا كانت واعية تماما لهذه المحاولات ولم تتورط في اى اتفاقية مشبوهة من هذا النوع وأؤكد انه لاتوجد اى مشروعات مستقبلية تؤدى الى حصول اسرائيل على اى نقطة ماء من نيل مصر فرغم محاولات اسرائيل المتكررة لاقحام قضية المياه على مائدة المفاوضات مع مصر وعروضها المغرية لشراء هذا الماء إلا اننا لم ولن نوافق على حدوث مثل هذه التورطات فاذا كانت اسرائيل نجحت في اقحام قضية حصولها على مصادر المياه خلال مفاوضاتها مع دول عربية كانت معادية لها مثل الاردن وسورية ولبنان إلا ان هذه الدول لاتنتمى الى مجموعة حوض النيل وان اى امداد لاسرائيل بمياه من المنطقة يعتبر مناقضا للاعراف الدولية والاتفاقات الخاصة بين دول الحوض والتى تحظر نقل المياه الى خارج دول الحوض.

وبالنسبة لعلاقات بعض دول الحوض مع اسرائيل وبالتحديد اثيوبيا ومخاوف بعض الآراء من تلك العلاقات المريبة اقول ان علاقاتنا مع اسرائيل احسن مائة مرة من علاقتنا باثيوبيا فلا نستطيع ان نمنع اثيوبيا من اقامة علاقات من اى نوع مع اى دولة إلا اذا اثرت على مصالحنا الاستراتيجية والاقتصادية والامنية ولاننسى ان اثيوبيا هى دولة المنبع لمياه النيل فلا نستطيع الحكم على اثيوبيا فى توزيع المياه فاذا ارادت ان تمد اسرائيل بخط مائى فلها ما ارادت لكننا اذا احكمنا العقل لتاكدنا استحالة حصول اسرائيل على اى مياه من اثيوبيا سوى بالطائرات واظن ان ذلك مستحيل بالطبع ومن هنا اجزم للقارىء بانه لايوجد اى مشروع واحد يضر بمياه النيل.

وبالنسبة لقضية العلاقات بين اسرائيل واثيوبيا فاننا يجب أن نكون منصفين بحيث لانطلب من اثيوبيا قطع علاقاتها باسرائيل وهى تقوم بدور هام فى امدادها باحدث وسائل التنمية الزراعية والهندسة الوراثية التى تؤدى الى الافادة العظمى من المحاصيل واستثمار موارد المياه بافضل الطرق التى تقلل من نسبة الفاقد بها فواجب على مصر القيام بدور اكثر ايجابية فى مجال نقل الخبرة وتطوير مناهج البحث العلمي لتحقيق تنمية شاملة في المنطقة اذا ارادت كسب الهيمنة التى تفرضها دولة مثل اسرائيل باسلحتها التى تجبر الدول المتخلفة فى مجال التنمية الزراعية على الاحتفاظ بصداقتها ومن غير المستبعد خدمة طموحاتها فى المنطقة ويقول د.احمد سامى الزاهر الاستاذ بهندسة الرى بجامعة القاهرة لايخفى على احد التحركات المريبة لاسرائيل فى دول حوض النيل والتى تتدخل فيها العلاقات بين الدول مثل علاقتها باثيوبيا والحبشة لكن للاسف فإن هناك قدرا من التعتيم السياسي على هذه الاحداث والمشروعات تنقسم الى

شقين جزء منها يقام على هضبة اثيوبيا في الجزء المنحدر تجاه السودان والذى تسقط عليه الامطار التي تغذى نهر السوباط وعطبرة والنيل الازرق الذى تصل مياهه الى مصر والاخر منحدر تجاه المحيط الهادى وهذة المشروعات حتى الآن تقتصر على تلك التى تنحدر الى المحيط والتى لاتستفيد منها مصر وبالتالى هذه المشروعات لاتضرنا الآن في شيء ولكن اذا تحكمت اسرائيل في موارد مياه المنطقة وهذا الكلام لا اقصد به ماهو واقع اليوم وانما ماهو متوقع فيما بعد وبالتالى ازاء تزايد هجرة اليهود الى الارض المحتلة بمعدلات زيادة عالية تصل الى ميلاد طفلين في مقابل كل قتيل اسرائيلى مما ينبىء بتضاعف اعداد الاسرائيليين في الوقت الحالى وهنا من المؤكد ظهور مطامعهم ليس في مياه مصر فقط بل في البلاد المحيطة مثل لبنان ولايخفى انها قد حققت ذلك بعد توسيع النطاق المحتل في لبنان الى نهر الليطانى بالجنوب اللبنانى ونهر الاردن الذى تستفيد اسرائيل بجزء غير بسيط من مياهه اما بالنسبة لمصر فقد ظهرت اطماعهم في نهر النيل حيث حاولوا اكثر من مرة عقد اتفاقيات مع مصر حتى ياخذوا جزءا من مياه النيل وذكروا انهم لن يستولوا من مياه النيل سوى على الجزء الذى نصرفه في البحر سواء من فرع رشيد او فرع دمياط ويتولون هم معالجة تلك المياه لكن في اعتقادى ان القرار السياسى السيادى لن يسمح بحصول اسرائيل على مياه من النيل خاصة واننا لسنا دولة مالكة لمصادر مياه وانما منتفعون فقط فالمصدر الرئيسى في اثيوبيا ووسط افريقيا من بحيرة فيكتوريا فنحن مجرد متلقين للمياه بل ان وقوع مصر في ذيل دول حوض النيل من الناحية الجغرافية ـ يسبب لها مشاكل نقص المياه.

بالاضافة اننا تحكمنا اتفاقيات دول حوض النيل وبالتالى فإننا لانستطيع التصرف في نقطة مياه دون موافقة باقى دول الحوض وهى لن تسمح بذلك.

البحوث العلمية.. احدى وسائل الاختراق

التعاون المصرى الاسرائيلى في مجال البحوث العلمية بدأ بعد المعاهدة على كافة المستويات اذا استثنينا بعض المراكز البحثية داخل الجامعات التى رفضت التطبيع وتصدت لكافة الضغوط الحكومية التى طلبت منها التعاون مع الصهاينة ولكن المراكز البحثية الحكومية مثل اكاديمية البحث العلمى والمراكز التابعة لها كالمركز القومى للبحوث ..

او المراكز التابعة للوزارات مثل وزارة الزراعة.. وغيرها..

يقول د. محمد حسين حبيب الاستاذ بكلية العلوم باسيوط اليهود يسعون لحضور كافة الندوات والمؤتمرات في مصر.. بهدف اختراق كافة مؤسسات المجتمع المصرى تحت ستار البحث العلمى..



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٤

السفير عدنان عمران:

خفض التسلح النووى أولاً

محمد حسين الخولى

تعتبر جامعة الدول العربية موضوع المياه العربية أو الحقوق العربية فى المياه من أهم واخطر القضايا التى تواجه الدول العربية فالمنطقة العربية برمتها تقريبا تقع فى منطقة شبه جافة تقل فيها الامطار عن حاجة البلدان، فكيف إذا اضيف إلى ذلك فقدان بعض هذه المياه نتيجة استيلاء الغير عليها، والوطن العربى الذى تزيد مساحته على ١٠٪ من مساحة الكرة الارضية ويسكنه ٤٪ من سكان العالم يمتلك اقل من ١٪ من المياه الظاهرة. ان متوسط نصيب المواطن العربى لا يزيد على ١٠٠٠م مكعب سنويا مقابل ١٩٤٠٠م مكعب فى الولايات المتحدة وكندا و٢٣٩٠٠م مكعب فى امريكا اللاتينية على سبيل المثال.

ولهذا السبب يقول السفير عدنان عمران الامين العام المساعد بجامعة الدول العربية فإن موضوع المياه كان يعالج منذ مدة من خلال المنظمات العربية المختصة التى تعنى بالزراعة والبيئة بالخصوص واهمها منظمة التصحر والأراضى القاحلة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية غير أنه لاهمية الموضوع واتصاله بجوانب سياسية وقانونية فقد بدأ مجلس الجامعة على مستوى السادة وزراء الخارجية العناية بهذا الموضوع الذى نوقش خلال الدورات الاخيرة لهذا المجلس وتم اقرار وثائق مهمة تتوجه لحماية الحقوق العربية بالمياه والتركيز على الجوانب السياسية والقانونية المتصلة بذلك.

وركزت الوثائق التى اقرها مجلس الجامعة بالخصوص على المياه العربية المسلوبة سواء المياه العربية فى الاراضى المختلفة أو المياه الدولية المشتركة بين كل من سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة اخرى.

فاسرائيل تحتل الاراضى العربية الضفة الغربية وغزة والجولان، وجنوب لبنان واجزاء من الاردن وتقوم بسرقة المياه فى هذه الاراضى سواء مياه الانهار الجارية أو المياه الجوفية بل يمكن القول بلغة الارقام أن اسرائيل تسيطر وتستغل اكثر من ٧٥٪ من المياه فى الاراضى المحتلة فهى تقوم بسرقة ٤٨٥ مليون متر مكعب سنويا من المياه الجوفية للضفة الغربية المحتلة من مجموع ٦٠٠ مليون متر مكعب من هذه المياه التى لا يحصل الفلسطينيون منها الا على ١١٥ مليون متر مكعب سنويا كما تسيطر اسرائيل على ٥٠ مليون متر مكعب من مياه الجولان و٢٥٠ مليون متر مكعب من روافد حوض الاردن سنويا فضلا عن مياه الجنوب اللبنانى.

وتركيا تقوم باستغلال مياه نهرى الفرات والدجلة وهما نهران دوليان مشتركان مع سورية والعراق ورفضت التوقيع حتى الان على اى اتفاقية لتنظيم استغلال المياه بل ولم تحترم الاتفاقات القائمة واجلت ومازالت تؤجل الاجتماعات التى وعدت بعقدها مع البلدين العربيين المشتركين معها بمياه النهرين تهربا من مواجهة مسئولياتها ازاء احكام القانون الدولى المتعلقة بالمياه المشتركة.

وقد تم بذل الكثير من الجهود من أجل حث تركيا على العمل للتوصل إلى حل قانوني يحمى مصالح الاطراف الثلاثة فى المياه المشتركة ونأمل أن تنجح هذه الجهود فى المستقبل القريب حماية للعلاقات العربية التركية.

ــ وحول اسرائيل واحتمالات السلام واثر ذلك على المياه يقول عدنان عمران الواضح ان الدول العربية المعنية تاخذ قضية السلام بجدية وبرهنت على ذلك بصورة خاصة خلال العامين المنصرمين كما برهنت اسرائيل فى الوقت نفسه

عن استهتارها بالسلام وبكافة الاطراف التى تشارك فى عملية السلام تفاوضا أو اشرافا اسرائيل تريد السلام وفق برامجها العدوانية تريد الارض وتريد المياه وتريد السيطرة وتتوقع ان تقبل دول المنطقة ذلك ومن يستمع إلى ما يقوله شمعون بريز بالخصوص وما جاء كتابه الاخير ثم ينظر إلى السياسة الاسرائيلية يكتشف مدى الخداع والتزييف.

ويضيف ان السلام مع اسرائيل لا يمكن ان يتحقق الا إذا بدلت اسرائيل منطلقها كليا: وانتهت عقلية التهديد والسيطرة والتسلح النووى والتهديد بالعدوان وثم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وبعد تنفيذ ذلك فإن الدول العربية المجاورة والشعب الفلسطينى سوف تستعيد حقوقها المشروعة بما فيها المياه وتستعيد سيادتها الكاملة على ما تملك وعندئذ فقط يمكن قبول الحديث حول المياه وما إذا كانت هنالك مصالح لنا فى أى تعاون حولها أن الحديث



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٤

المسبق لا يمكن ان يكـون سوى ابتزاز وفرض لشروط اذعان وهو ما نرفضه كليا.

وعن تأثير الصراع حـول الميـاه فى المنطقة العـربية يقـول الأمين العام المسـاعد إن نجـاح اسرائيل فى ابقاء احتلالها للأرضى العربية يضر بصورة خطيرة بحقوق ومصـالح سكان المنطقة ولا يمكن أن يتواصل وإذا لم يتم استرجاع هذه الحقوق سلما فـلابد من وسيلـة اخرى لتحقيق ذلك مهما طـال الأمد، وعندئذ ستـدرك اسرائيل مع تواصل الصراع أنها سوف تكون هى الطرف الذى يدفع الثمن.

كما أن التفريط بالمياه العربية مع تركيا يعنى دمارا للمصالح السوريـة والعراقية وهو أمر لا يمكن قبوله ولا شك أن تركيا تدرك ذلك وتدرك أن استمرار هـذا النزاع سـوف يؤثـر بخطورة بالغة على المصالح التركية وعلاقات تركيا بكافة الدول العربية.

ويضيف هنالك احكام قانـونية دولية وهناك عدد من الاتفـاقيات مع تـركيا واتفـاقيات وبين بعض دول المنطقـة سوريـا والاردن وسوريـا ولبنان والمهم الان هو انتهاء الاحتلال الاسرائيلى وانهاء سرقة المياه العربية معه.

وحقـول مستقبل قضيـة الميـاه فى السنوات القادمة يقول السفير عـدنان لا شك أن موضوع المياه لخطورته واهميته سيكون عاملا مهما جدا فى التأثير بشكل العـلاقـات بين دول المنطقـة فى السنوات القـادمة فالحقـوق المائية كما سبق ان قلت تتصل بحيـاة الشعـوب ومستقبلهـا ومن الطبيعى ان يكون تأثير ذلك بـالغا على العلاقات بين الاطراف المعنية. 3+١



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٤

العجز سنة ٢٠٠٠ مائة مليار متر مكعب

ثلث المياه العربية يذهب إلى البحر

□ التعاون المشترك سبيل لتنمية الموارد المائية

□ كتبت – حنان حماد:

قفزت مشكلة المياه إلى مقدمة الهموم العربية في الفترة الأخيرة يرتبط ذلك بنوعين من التهديد تتعرض لهما الموارد المائية العربية:

١ – ندرة موارد المياه العربية مقارنة بعدد السكان ومعدلات النمو الصناعي والاقتصادي.

٢ – تعرض الثروات المائية العربية المتاحة لعوامل تهديد خارجية من جهات عديدة وفي التقرير التالي نتعرض للنوع الأول من تهديد الأمن المائي العربي.

يتبدى أول مظاهر العجز المائي العربي في العلاقة بين الموارد المائية المتجددة في الاراضي العربية وما تمثله دول المنطقة من مساحة الارض فعلى حين تبلغ الاراضي العربية ١٤ مليون كيلو متر مربع اى ٩٪ من مساحة اليابسة – نجد أن هذه الاراضي الشاسعة لاتحوى سوى ٠,٧٤٪ من الموارد المائية المتجددة على المستوى العالمي ولو تم مضاهاة كمية هذه الموارد بعدد السكان لتبين ان نصيب المواطن العربي حوالى ١,٧٤٤ متر مكعب في السنة في حين ان المعدل العالمي هو ١٢,٩٠٠ متر مكعب في السنة أي أن نصيب العربي ٨٪ فقط من المعدل العالمي.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقبل التعرض تفصيلا لمشكلة العجز المائي العربي علينا أن نستعرض مصادر المياه في الوطن العربي.

ومن الممكن تقسيم هذه المصادر إلى:

أولا: المصادر التقليدية : والممثلة في الأمطار والانهار والمياه الجوفية. وتصل كمية الامطار الساقطة على الاراضي العربية سنويا إلى ٣ ٢٢١ مليار متر مكعب والمشكلة هنا ليست في كم المطر يبلغ نصيب الفرد منها ١١٦٥٥ مترا مكعبا سنويا. لكن تكمن المشكلة في كثافة هطول الامطار وتوزيعها وتكرارها فتهطل نصف الامطار على السودان، التي لا تشكل سوى ١٧,٦٪ من مساحة الاراضي العربية ويسقط الجزء الأكبر على سلاسل الجبال والمرتفعات وتتميز جميع هذه الجبال بفترات جفاف ممتدة تفصل بينها مواسم ممطرة وتتميز بمعدل تبخر عال بسبب ارتفاع الاشعاع الشمسي لذلك فإن ماينتج عن هذه الامطار محدود للغاية ويساهم في تكوين انهار غير دائمة وامداد التكوينات الجيولوجية الحاملة للمياه الجوفية.

وبالنسبة للانهار العربية فتوفر ١٦٤ مليار متر مكعب سنويا وتحظى مصر والعراق والسودان بـ ٧١٪ منها بواقع ٣٤٪ و٢٦٪ و١١٪ على التوالي.

وتوفر المياه الجوفية ٢٩ مليار متر مكعب يستعمل منها ١٥ مليار متر مكعب وتنقسم إلى المياه المتجددة وغير المتجددة أما المياه الجوفية المتجددة فهي قليلة الاهمية بسبب قلة الامطار وارتفاع معدل التبخر وبالنسبة للمياه «الاحفورية» فقد تجمعت خلال العصور المطيرة قبل أكثر من ٧٠٠٠ سنة وهي ذات حرارة مرتفعة وتحتوي على غازات مزابة تجعلها غير مناسبة للزراعة وهذا النوع يقدر بنحو ١١١ الف متر مكعب وهي كميات هائلة بالمقارنة بالمياه الجوفية المتجددة «٢٥,٧ الف متر مكعب».

ثانيا المصادر غير التقليدية : وهي المصادر الخاصة بمعالجة المياه التي لم تكن غير صالحة مثل تحلية مياه البحر والمياه ذات الملوحة العالية وتعد منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية هي أكثر المناطق العربية استخداما لمياه البحر بعد تحليتها.

يمثل انتاج المملكة العربية السعودية ٤٥,٣٪ من الإنتاج العربي من المياه المحلاه تليها الامارات بنسبة ١٦,٦٢٪ ثم الكويت بنسبة ١٥,٢٤٪ ثم قطر والبحرين وعمان بنسبة ٤,٦٣٪ و٣,٩٦٪ و١,٥٤٪ على التوالي وبعيدا عن منطقة الخليج نجد أن انتاج ليبيا والجزائر والعراق ومصر ٨,١٣٪ و٢,٥٤٪ و١,٤٢٪ و٠,٥٪ على التوالي ولكن الواضح ان تحلية المياه تعد وسيلة مكلفة للغاية.

وبالنظر إلى طبيعة مشكلة المياه العربية نجد أنها ليست ممثلة فقط في الكم المتاح من المياه ومدى كفايته لتأسيس مختلف الاحتياجات بل ايضا في توزيع هذه الموارد على المستويات الاقليمية والقطرية فالأرقام تبين ان التوازن بين الطلب على المياه والموارد المتاحة منها لن يستمر بعد عام ٢٠٣٠ وسيكون العجز المائي وقتها ١٠٠ مليارم٣ ومن المرجح ان يظهر العجز المائي قبل عام ٢٠٠٠ يؤيد ذلك أن عمليات التنمية الناهضة في المنطقة لا تعطي بالاتنمية الموارد والمائية المتاحة ومن جهة اخرى فإن الاستثمارات المائية ذاتها هزيلة ومحدودة.

ويزداد عمق المشكلة المائية في المنطقة بالمفارقة بين الموارد المستغلة والمحتملة فكم ضخم من المياه العربية يذهب إلى البحر وتؤدي طرق الري المستخدمة إلى اهدار مياه يقدر حجمها بـ ٣٧,٥٪ من امثله ذلك استخدام ١٢ الف متر مكعب من الماء لري هكتار واحد في حين ان هذه الكمية ذاتها وفقا لطرق الري الاحداث تكفي لري ٨

هكتارات.

والوجه الآخر لا هدار المياه هو ارتفاع معدلات التلوث بالمسطحات المائية العربية ويرجع ذلك إلى ضعف تقنيات حماية البيئة من اثار التلوث الصناعى ويؤدى ذلك إلى خسارة كميات كبيرة من المياه الجوفية والسطحية معا.

وإذا تناولنا افاق الحفاظ على الموارد المائية العربية تحسبا للازمات المستقبلية المحققة فلابد من التاكيد على أنه فى ظل غياب اى تعاون عربى حقيقى فى مجال تنمية الموارد والمائية فإن المجالات القطرية لحل المشكلة تبدو عاجزة ولن يتحقق الامن المائى العربى الا من خلال العمل على مستويين.

المستوى القطرى وفيه تقوم كل دولة وفق ما تحظى به من موارد مائية ومالية بتنمية تلك الموارد وإدارة مشروعاتها إدارة رشيدة واحكام الرقابة والاشراف عليها.

المستوى القومى وفيه يتم توثيق التعاون والتنسيق بين الدول العربية لتحقيق تكامل فى استخدام الموارد المائية وعلى المنظمات السعرية والاقليمية والمؤسسات التحويلية ان تلعب دورا مهما فى ترسيخ هذا التعاون والتنسيق بين الاجهزة القطرية المشاركة.

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٤

المياه فى الشرق الأوسط بين التعاون السلمى وطبول الحرب «١-٢»

وزير الرى والأشغال المصرى:

جميع الدول العربية تحت خط الفقر المائى

قفزت قضايا ندرة المياه والصراع الفعلى او المحتمل على الموارد المائية المشتركة بين أكثر من دولة إلى موقع مهم فى العلاقات الدولية. وقد طرحت قضية المياه والصراع المحتمل حولها فى المنطقة العربية والدول المجاورة لا بقوة من خلال مراكز الابحاث الغربية فى البداية فيما يمكن تسميته بايجاد تيار الجدل حول القضية وسرعان ما تحولت هذه القضية إلى موضوع ثابت فى جدول اعمال مراكز الابحاث فى المنطقة خاصة بعد ان بدات بعض دول الجوار الجغرافى للعرب وبالتحديد تركيا فى تهيئة المسرح فى المنطقة لمثل تلك الصراعات بقيامها بدون وجه حق او احتياج بناء سد اتاتورك العملاق وعشرات السدود الصغيرة لحجز جانب كبير من مياه نهر الفرات مع اضعاف الحصة التاريخية لتركيا فيما يشكل اعتداء على الحقوق التاريخية لسوريا والعراق فى مياه الفرات. وحول الموارد المائية المشتركة بين العرب ودول الجوار الجغرافى والتعاون أو الصراعات المحتملة بشأن هذه الموارد، وكيفية تطوير هذه الموارد ذاتها وطرق استخدامها تدور هذه الصفحة الخاصة التى تطرح العالم اليوم فيها كل التساؤلات الخاصة بقضايا المياه فى المنطقة ومستقبل التعاون والصراعات بشأنها.

أحمد السيد محمد

المدوسه للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٤

□ كتب - عصام شلتوت

تعتبر المياه محددا حاسما لنمو قطاع الزراعة كما أنها محدد مهم لنمو قطاع الصناعة ولنمو السكان ايضا وقد أصبحت المنطقة العربية تعـاني من مشاكل مائية، وتكتسب هـذه المشاكل اهمية كبيرة عندما تتعلق بالصراع أو التعاون بين الدول العربية وبعضها البعض أو بين دول عربية ودول الجوار الجغرافي.

وهناك العديد من التساؤلات حـول هذه القضية، وقد توجهنا بها إلى وزير الرى والاشغال العامة في مصر وحول ما إذا كـانت هناك مشاكل ميـاه حقيقية أو مستقبلية في المنطقة العربية وابرز ملامح هذه المشاكل. أشار محمد عبدالهادى راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان مشكلة المياه موجودة ومستمرة منذ عدة سنوات وستظهر أكثر كلما زاد عدد مستهلكي المياه في المنطقة العـربية نظرا لان الموارد المائية محدودة واعـداد السكان تزايد وبـالتالى يقل نصيب الفرد من المياه.

ويتضح حجم المشكلة اكثر لدى مقارنة الطلب على المياه بالمتوافر منها حيث نجد أن نسبة العجز واضحة بخاصـة لو اردنا تحقيق الحد الادنى من احتيـاجات الفرد من المياه وهو قرابة ١٢٠٠م٣ سنويا حيث نجد أن المتوفر من المياه في المنطقة لايسد سوى ٧٠٪ من الحد الادنى من احتياجات سكانها.

خط الفقر المائي وبالتالي فجميع الدول العربية بما فيهـا مصر وفيما عدا العـراق تعتبر تحت خط الفقـر المائي.. وهناك دول اكثر فقرا مثل الاردن وفلسطين حيث لايتجاوز نصيب الفرد من المياه نحو ١٦٠م٣.

وتستثنى من ذلك دول الخليج فلـديها الامكانـات المالية التى جعلتهـا تقـوم بتحلية ميـاه البحـر.. ومستقبليا ستكون هنـاك مشكلة أخرى هى الصراع على مـوارد المياه مـالم يكن هنـاك حل بـديل يحقق للجميع نوعا من الاقتراب النسبي من احتياجاته.

وعن طبيعـة مشاكل الميـاه في دول حـوض النيل والامل في تنفيذ مشروعات لاستفـادة من مياه النهر وتقليل الفـاقد بـالبحـر والتسرب بالـذات في منطقة المستنقعات من خلال مشروع قناة «جونجلي».

ذكر الـوزير المصرى أن حـوض النيل بعيد تماما عما يسمى بمشاكل الشرق الأوسط. خاصة أن كل ما يتعلق بهذا النهـر تتم منـاقشتـه بين الـدول العشر «المتشاطئة» للنهـر. ومشـاكل النهر هى أن الايـراد الطبيعى ٨٤ مليارم٣ ولكن حجم الفواقـد تعادل هذا الايـراد تقريبـا بما يجعل ايراد النيل لا يمثل سـوى ٥٠٪ من الايراد الحقيقي له.

التعاون ضرورى في حوض النيل

وإذا اردنـا استغلال هـذا النيل كما يجب فعلينـا بـالتعاون الشـامل بين دول حوض النيل لاستغـلال كامل طاقته بما يحقق الخير لكل شعوب حوض النيل والاتفـاق ممكن طالما تم الاتفـاق على أساسيـات هذا التعاون بمعنى أن تنظـر للموضوع بصورة شـاملة فهنـاك دولة ليس لـديها الا النهـر كمصدر للميـاه.. ودولة اخرى لديها امطار غـزيرة وهى بحاجة إلى التصرف في مياه هذه الامطار الـراكدة مستنقعات أو الاستغلالها هذا إلى جانب توليد الطـاقة من النهر أو من مصـادر المياه المستغلة.. كـل هذا يـؤكد ضرورة وجود نوع من الاتفـاق المتكامل بين دول حوض نهر النيل لنحقق بذلك الاستفادة الطبيعية للجميع طالما تم الاتفـاق على مشروعـات متكـاملـة لنحقق الاقتسـام «المنصف»، وقد بدأنا التمهيد للعمل مع جميع اخواننا في حـوض النهر. لتحقيق تلك المكـاسب المرجـوة من الاقلال من فواقد مياه النهر.

حرب الجنوب تعرقل مشروع جونجلي

وبالنسبة لمشروعات الاستفـادة من الفاقد فهناك قنـاة «جـونجلي» بجنـوب السـودان ولكن لـلأسف متوقف بسبب الحـرب الدائرة هنـاك.. ولكن كلنا امل في ان تستتب الامور في وطننا الثاني السودان الشقيق لاتمام مشروع «قناه جونجلي» للمحـافظة على فواقد مياه النهر وايضا هو مشروع سينمى منطقة الجنوب ككل فسيتم الاهتمام بـالطـرق والمستشفيـات وكل الخدمـات وعن اساليب الـرى في مصر وهل هنـاك ضرورة لتغيير هـذه الاسـاليب لتـوفير الميـاه وكيف واين يتم تطبيق هذه الاساليب. أوضـح سيادته ان أى اساليب للرى يتم تقييمها على أساسيين هما الأول ما هو العـائد من وحدة الميـاه كإنتـاج والثانى هـو أثر طريق الرى على الارض الزراعية وهذا يعنى اننا يجب أن نتعامل مع كل ارض بنظـام رى يناسب طبيعتها وظروفها الجوية.

ومثـال: فنحن لا نستطيع زراعـة قطن بـالـرى بالرش زعم أنـه نوع من الرى موفـر للمياه.. وهناك الاراضى الطينية الثقيلة جدا مثل شمال الدلتا وهى قريبـة من البحر لا نستطيع زراعتهـا ايضا بـالرش لاننى اريد غسيل تلـك الارض وليس هناك سبيل الا ريها بالغمر لغسلها جيدا انظرا لتداخل ملوحة البحر مع التربة.

وهنا تظهر حقيقة أخرى وهى أن العبره في نظام



محمد عبد الهادى راضى



الرى هى بالكفاءة الكلية لاستخدام المياه.

الرى بالرش فى الاراضى الجديدة

وهذا يجعل تتحدث عن الاراضى الزراعية الجديدة كالنوبارية والمجتمعات الزراعية الجديدة ستجد أن اللائحة تحدد الرى بأنه بالرش لان طبيعة الارض الرميلن الحقيقية تقبل تلك الطريقة ولكن هذا خلاف الوادى والدلتا واشار سيادته إلى أنه يتم تطوير الرى السطحى بما يحقق كفاءة عالية فى استخدام الحياة وقدوصلنا بالرى السطحى ليحقق الاستفادة بـ ٧٥٪ من مياه الرى المستعملة وهذا هو ما يحقق الرى بالرش الان وبدون استعمال المعدات اللازمة للرى بالرش حصلنا على مكاسب الرى بالرش من الرى السطحى فمؤكد ان الرى السطحى افضل فى بلادنا نظرا لامكانيات الفلاح المصرى البسيطة فى الوقت الحالى ومع ذلك فى بعض الحدائق فى الدلتا تقوم باجراء تجارب على الرى بالرش لترى ما يمكن عمله واضاف سيادته ان شبكة الرى المصرية معقدة جدا ويجب توخى الحذر فى التعامل معها حيث لا يوجد مثيل لها إلا فى الهند وباكستان ويتم تجديدها الان بصورة تجعلها تعمل بكفاءة.

وحول طبيعة مشاكل المياه بين الدول العربية المجاورة لاراضى فلسطين التاريخية وبين اسرائيل وما هو تصور سيادته لحل هذه المشكلة فى اطار عربى منفرد أو بالاتفاق مع اسرائيل فى اطار التسوية.

اشار الوزير المصرى إلى ان حل هذه المشكلة فى اطار عربى منفرد هو تصور مستحيل لان هناك طرفا مشاركا فى المشكلة والا فلن تحل وقد لا يك الاطراف اصحاب المشكل غير قادرين على الحل.. والمشكلة قائمة ومعقدة وهى أن الموارد محددة والمنابع واحدة وهناك زيادة سكانية كبيرة والطلب اكثر من المعروض بصورة مفزعة وهناك ايضا استغلال مسبق من خلال استيلاء اسرائيل على مياه الضفة الغربية وهو ما يزيد حجم المشكلة لذلك فيجب بحث الامور بين سوريا ولبنان والاردن وفلسطين واسرائيل لحل المشاكل المائية المعلقة بينهما طبقا للاعراف الدولية وذلك لتحقيق ضمان نسبى لاحتياجات كل سكان المنطقة دون مشاكل.

ولكننى ارى ان الصراعات المائية فى تلك المنطقة لن تحل بصورة نهائية لان هناك عجزا فعليا إذن فالسبيل الوحيد هو عمل محطات تحلية كبيرة فى المنطقة لحصول الجميع على احتياجاتهم من الماء.

وعن مشاكل المياه فى دول الخليج وكيف يمكن حلها حتى تكون هناك امدادات مائية كافية لمواجهة الاحتياجات البشرية والزراعية والصناعية المتزيدة.

محطات التحلية امل الخليج

ذكر الوزير المصرى انه لاسبيل امام دول الخليج العربى وبخاصة انها لديها الامكانيات المادية التى تكفل لها استعمال التكنولوجيا وتكاليف الطاقة الا استعمال محطات التحلية الكبيرة فهى الامل القائم للشعوب للقضاء على كابوس نقص الموارد المائية.

وبخاصة ان هذه المحطات تقوم بتغطية احتياجات سكان المناطق المستعملة فيها بيسر وسهولة.

واضاف ان المياه الجوفية فى هذه المنطقة بدأت مؤخرا فى زيادة ملوحتها ونضبت ابار كثيرة لان الخزان بين دول الخليج واحد والاستهلاك منه كبير.

وبالنسبة للزراعة فهناك إعادة استخدام مياه الصرف الصحى بعد المعالجة وهذه هى تكنولوجيا العلم الحديث والتى تحتاج فقط إلى الامكانيات المادية وهى متوافرة بالنسبة لمنطقة الخليج العربى.

واحب ان اقول إن المستقبل ككل للتحلية فى كل العالم. وعن الاستفادة من المياه السطحية فى الدول العربية بافضل شكل وافضل السبل للاستفادة منها. اشار الوزير المصرى إلى اننا يجب ان نرى مبدئيا البلاد العربية التى لديها مياه سطحية بالمعنى المفهوم وهى مصر وسوريا ولبنان والعراق السودان والاردن بصفة محدودة وايضا المغرب وتونس.

وستجد ان بعض الدول العربية استطاعت ان تخطو خطوات كبيره فى اسلوب توزيع المياه وبالتالى الاستفادة منها فى شتى سبل الحياه وبعض الدول نراها تحولت إلى انظمة رى عالية الكفاءة متطورة لاقصى درجة مثل المغرب ومصر وتونس وايضا الاردن وسوريا فى الطريق الان ولكن لاتزال هناك امكانيات لم تستغل للتطوير والتحديث وبخاصة فى الدول صاحبة الانهار الكبيرة مثل مصر والعراق وسوريا.. وقد بدأنا فى مصر خطة شاملة كما سبق الذكر لتطوير الرى للاستفادة من المياه ولاننسى مشروعنا العملاق أو الهرم الحديث لمصر وهو السد العالى الذى ضمن لنا استفادة مثلى من مصادر نهر النيل.

محاذير استخدام المياه الجوفية

وعن كميات المياه الجوفية الهائلة فى اراضى مصر وليبيا والسعودية والجزائر وموريتانيا وغيرها من الدول وهل يتم استثمارها بكفاءة.. وكيفية استثمارها بافضل شكل وبمعدلات لا تؤدى إلى اصابتها بالتملح اشار الوزير المصرى إلى أن المياه الجوفية تحديدا تحتاج إلى نظرة هادية ومتعمقة لان هناك فرقا بين مخزون المياه الجوفية وبين ما يمكن سحبه.. وهناك ما يطلق بان هناك بحرا من المياه الجوفية وخزانات كبيرة تحت الصحراء الغربية هذا الكلام غير علمى لماذا؟ لان هناك حقيقة قائمة وهى انه يوجد مخزون ولكن هذا المخزون غير متجدد لان هذه المياه تكونت منذ العصور المطيره القديمة وبالتالى فإن ما يتم سحبه من هذه المياه لايعوض. وبالتالى فإن كثرة السحب تجعلنا نصل إلى مرحلة تصبح فيها المياه شديدة الملوحة ولا نستطيع استخدامها. قد تأتى هذه المرحلة بعد عشر سنوات او اقل أو أ كثر ولكنها ستأتى لذلك لابد من حساب جيد ودقيق لما يسمى بالسحب الأمن من هذه الخزانات فقد يكون الخزان به ٣٠٠ مليار م٣ من الماء لكن السحب الامن السنوى لايزيد عن ٢ ملايين م٣ فى اليوم وتتوقف طريقة الاستعمال على طبيعة الخزان هل هو خزان متصل كامل أو مجموعة خزانات وملوحة المياه فيها واسلوب تكونه ومدى التجدد الجزئى من عدمه ونحن فى مصر لدينا خطة لاستخدام المياه الجوفية فى الصحراء الغربية والمخزون هو ٣٠٠ مليار متر مكعب ونعود مرة اخرى لنرى ما هو الحجم المتاح للاستخدام سنجده ٣٦ مليار متر مكعب سنويا.. ورغم هذا ومع استعمال اساليب الرى الحديثة فيمكننا الاستفادة منهم فى رى ٩٠٠ الف فدان وهذا رائع ولكن لا يمكن الحديث عن اكثر من ذلك.

واضاف الوزير ان خزان المياه فى الصحراء الغربية مشاركة بيننا وبين ليبيا وتشاد والسودان وبالفعل هناك دراسات مشتركة كما سبقت الاشارة للاستفادة منه بمشاركة الامم المتحدة.

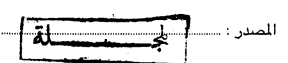
ندوات بين أنقرة وبيروت وعمان لمنع تصاعدها

هل تحسم المفاوضات حرب «الذهب الأبيض»؟

وزير الاعلام السوري: أزمتنا المائية سببها السدود وسننجز مشاريع الكهرباء خلال سنتين

خبراء أتراك: تزود سورية بـ٥٠٠ متر مكعب في الثانية ومستعدون لبيعها كهرباء مقابل الغاز الطبيعي



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

تبرز قضية المياه في الشرق الأوسط كونها أزمة اقليمية. وتعرض في حوارات واتصالات سياسية بين عدد من الدول كما انها بند من بنود المفاوضات المتعددة، ويثيرها بعض الخبراء في الندوات المحلية والاقليمية والدولية.

بعد ندوة انقرة الدولية، عقد أخيراً في بيروت في نطاق ندوة الاستراتيجية والبحوث مؤتمر تحت عنوان «مشكلة المياه في الشرق الأوسط»، بحضور كبار الباحثين من الدول العربية وتركيا.

وأشار الدكتور طلال عتريسي في كلمة الافتتاح الى الموقع الحساس الذي يحتله موضوع المياه في اطار الأهداف الجيو - سياسية للدول المعنية متسائلا عن احتمال وقوع حرب على «الذهب الأبيض» في الشرق الأوسط في ظل منطق القوة أو الاحتلال لضبط حركة المياه وتدفقها. ولفت الدكتور نجيب عيسى الى الدوافع لطرح هذا المسألة من وجهتي النظر التركية والاسرائيلية. وتناول عبد الجليل مدهون في بحثه «البعد التنموي لأزمة المياه - نموذج الخليج»، واطلق على هذه المسألة صفة «الفرص الضائعة» معتبراً ان دول الخليج ذات المداخيل المرتفعة تحتاج الى تقوية هياكلها الانتاجية بسبب ضعفها في المياه.

واعتبر هذه المسألة بالنسبة الى تركيا محور استراتيجية التنمية. اما في اسرائيل فهي كما قال مدهون فهي «مسألة وجود». ونصح دول الخليج بالأخذ بالتخصيص في محطات التحلية.

استهلاك التكنولوجيا

واعتبر الدكتور حداد ان دول الخليج هي الأولى في الاستهلاك التكنولوجي للمياه في العالم بسبب الندرة المائية وتوفر الموارد المالية الكافية التي توفر من ٥٠ الى ٩٠ بالمائة من مياه الشرب.

وأشار حداد الى زيادة طرق تحلية المياه عالميا وكشف ان ٦٠ دولة في العالم تعتمدها عبر ٧٥٣٦ محطة تحلية تنتج أكثر من ١٣. ٣ مليون متر مكعب يومياً.

وتحدث عن جر المياه بالأنابيب من مسافات طويلة، كما الحال في ليبيا في مشروع «النهر الصناعي العظيم»، والى المشروع المقرر بين ايران وقطر بكلفة ١٣ مليار دولار.

وأكد ان أبرز هذه المشاريع سيكون مشروع «انبوب السلام» الذي ما يزال قيد الدراسة، ويهدف الى تزويد الخليج العربي بالمياه التركية عبر انبوب طوله ٦٠٥٠٠ كيلومتر.

وتناول مجدي صبحي في محاضرته مسألة المياه في محادثات السلام الجارية، ومسألة النزاع التركي العراقي السوري على مياه الفرات ودجلة، حيث لا اتفاقيات ملزمة على حصة كل من هذه البلدان. وأشار الى الاحتمالات لو نفذت تركيا مشروعها في شمال البلاد باقامة ٢١ سدا و١٧ محطة لتوليد الكهرباء، وقطع المياه عن سورية والعراق، لافتاً الى جذور الأزمة والسعي التركي لتعزيز نفوذه لتنفيذ مشروع انابيب السلام، التي تجر المياه الى سورية والأردن واسرائيل والمنطقة الغربية من السعودية، وعلى الخط الثاني الى الكويت عبر سورية، ثم منطقة شرق السعودية وقطر والامارات.

وعن مياه الضفة الغربية والأردن، قال ان اسرائيل تستولي على ٨٧ بالمائة منها وأنها تعتمد على استغلال مياه نهري اليرموك والليطاني.

واستبعد خبراء المياه حصول نزاع مسلح في هذا الصدد في الشرق الأوسط، لأنها بند من البنود الأساسية في التسوية الشاملة والمشاريع الكبرى للتنمية في المنطقة، وذلك رغم عدم وجود اتفاقيات دولية تنظم علاقة الأطراف.

رأي سوري

وقال وزير الاعلام السوري محمد سلمان لـ«المجلة» ان ازمة المياه السورية هي بسبب سد اتاتورك في تركيا على نهر الفرات. وانعكست الأزمة على ري الأراضي الواقعة شمال سورية، واعتبر ذلك سبباً من مظاهر أزمة الكهرباء. وأشار الى توقف بناء المحطات الكهربائية في سورية بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي فيما العمل يجري على اقامة محادثات مع تركيا وان انجاز مشاريع كهربائية في سورية سيتم بعد سنتين.

وبدوره اعتبر رئيس لجنة المفاوضات الأردنية مع اسرائيل على المياه، منذر حدادين، ان الاعلام الغربي يثير احتمالات نشوب الحروب على المياه موضحاً ان تلك السياسة للضغط على العرب.



وأكد حدادين ان مسألة المياه هي أهم مواضيع مؤتمر السلام في المفاوضات المتعددة الأطراف وانها بحثت في جولات موسكو وفيينا وواشنطن وجنيف وبكين، حيث اتفقت ٤٠ دولة والبنك الدولي والأمم المتحدة على جدول اعمال من اربعة بنود يتناول البند الأول البيانات المائية، وانشاء بنك للمعلومات المائية لتبادل المعلومات والخبرات والتخطيط لهذا القطاع بعد التسوية.

وقال حدادين ان هذا الطريق لا يزال اعرج لغياب لبنان وسورية عن المفاوضات المتعددة.

وكشف حدادين عن اعداد ورش لزيادة كفاءة الاستعمال للمياه وزيادة نسبتها والوسائل الممكنة والأفكار والتعاليم على اساس التعاون الاقليمي في مجال المياه وذلك بعد اعادة الحقوق واصلاح الاضرار الناجمة عن الصراع الطويل.

ميثاق اقليمي

وقال حدادين انه اقترح وضع ميثاق اقليمي للمياه يحدد مسؤوليات الأطراف المشاركة في الأحواض التي سيحددها المشروع، مثل حوض الأردن وفيه لبنان وسورية وفلسطين واسرائيل، ويمكن قيام حوض آخر على دجلة والفرات بين تركيا وسورية والعراق.

وكشف حدادين عن الأزمة الأردنية واستغلال اسرائيل لها منذ العام ١٩٦٤، موضحا ان المفاوضات المتعددة بين الأردن واسرائيل بحثت ذلك لمعرفة نصيب كل من البلدين.

واعتبر حدادين ان مشكلة السكان هي الأبرز في قضية المياه بسبب الانفجار السكاني الناتج عن الهجرة اليهودية من الخارج الى المنطقة.

وأوضح حدادين ان التعاون بين دول المنطقة لمواجهة احتياجات المياه يعطي للجميع فوائد ايجابية أكثر من الصدام. وقال: «نحن مقبلون على سلام، وهناك حاجة للاتفاق كما يقول المسؤولون الأتراك، لاقتسام مياه الفرات ودجلة بين تركيا والعراق وسورية.

وأكد حدادين ان تركيا هي اغنى الأطراف في المياه (١٩٥ مليار متر مكعب) وبامكانها مد الاقطار الشحيحة.

ورأى ان نهر النيل لا يكفي ٦٠ بالمائة من الاحتياجات المصرية للمياه وهناك عجز كبير بسبب تزايد السكان، وقال ان الضغط السكاني في المنطقة يقلل من حصة الفرد بحيث يصبح نصيب الواحد في العام ١٨٠ ليترا في الأردن و١١٥ ليترا في الأراضي المحتلة وكذلك في سورية ومصر.

وأوضح حدادين وجهة النظر التركية باقامة السدود، فقال ان هذه السدود هي لاختزان المياه عند ارتفاع المنسوب بشكل يعطي ٥ آلاف متر مكعب في الثانية. وأضاف: هناك صعوبة في اقامة سدود في سورية والعراق بسبب السهول المنبسطة التي لا تصلح لاقامة السدود فيها، في حين ان الطابع الطوبوغرافي لشرق الأناضول يساعد على ذلك.

وقال خبراء اتراك في المجالات المائية لـ«المجلة» ان سورية لا تعاني من نقص المياه ونحن نعطيها ٥٠٠ متر مكعب في الثانية (نصف مياه الفرات) وقد رفعنا هذا المعدل منذ ٥ اشهر الى ٧٠٠ متر مكعب في الثانية من مجموع منسوب المياه (٣١ مليار متر مكعب). ورأى هؤلاء الخبراء ان العراق يطالب بزيادة منسوب نهر الفرات، مع انه لا يستعمل مياه دجلة كاملة. واعتبروا أن هذه المطالب العراقية غير عادلة إذ ان العراق يستعمل ٤٨ مليار متر مكعب في السنة.

وقال هؤلاء الخبراء: نحن جاهزون لاعطاء سورية المقدار الذي يطمئنها لأن مشكلتها في عدم امكانية اقامة السدود لتوليد الكهرباء.

وأضافوا انه اذا كانت سورية لا تستطيع توليد الكهرباء فنحن مستعدون ايضا لبيعها كهرباء مقابل النفط والغاز الطبيعي الذي لديها، ونريد ان نكون على علاقة حسنة معها.

خبراء أتراك

وكشف الخبراء الاتراك عن معاناة مدن تركيا الكبرى من قلة المياه مثل انقره واسطنبول وأزمير. وقالوا ان تركيا اشترت المياه من بلغاريا.

وقالوا: نحن لسنا دولة غنية وهناك هدر لحوالي ٦ ملايين متر مكعب يوميا. وقد شكلت لجنة في مدريد للتشاور بين الأردن وفلسطين واسرائيل على اقامة نهر مانا وغوات ليبني عليه انبوب لسحب المياه الى المتوسط.



المصدر : المجلة

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفي ندوة بيروت للمياه، اعتبر الدكتور خليفة ان كل دول المنطقة باستثناء تركيا ولبنان والى حد ما ايران، تعاني مأزق التبعية المائية لدول الجوار. وقال ان الدول العربية تخشى العطش مرة أخرى وتخشى الارتهان الكامل للمياه، معتبراً ان المياه على ندرتها في المنطقة اتخذت معياراً لرسم الحدود بين دولها منذ اوائل القرن، وكانت ولم تزل نقطة تجاذب وصراع. كذلك اعتبر ان المفاوضات المتعددة قد تضع حلا جذريا لهذه المشكلة في المنطقة على أسس ثابتة ■

بيروت. موفق مدني دفتردار

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٤

وزير الأشغال العمومية والموارد المائية

مياه النيل لن تخرج من مصر

في حديثه الخاص « لأكتوبر » أكد الدكتور عبد الهادي راضي وزير الأشغال والموارد المائية أنه لا صحة إطلاقا لما يتردد حول نقل مياه النيل إلى إسرائيل عن طريق ترعة السلام والتي تقف حدودها عند العريش ولن تتعداها مترا واحدا ...

وأن التفكير في ترعة السلام ليس حديثا وإنما يرجع إلى الفترة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ على أثر بدء العمل في مشروع السد العالي وحتمية التوسع الأفقي للرقعة الزراعية .. خلال هذه الفترة تم القيام بمسح جوي استكشافي في حصر نصف تفصيلي في مساحة إجمالية لحوالي ٢٠ مليون فدان لأنسب الأراضي الممكن التوسع فيها على حواف الدلتا والوادي وسيناء .. وخلال فترة السبعينات تم عمل مسوحات أرضية لتحديد أدق لنوعيات التربة والمناسيب الأرضية ومصادر المياه وكميات المياه المتاحة في المدى القريب والبعيد لاستصلاح ٢,٨ مليون فدان منها ٥٠٠ ألف فدان على المياه الجوفية بالصحراء الغربية و٤٠٠ ألف فدان بشمال سيناء على المياه النيلية المخلوطة بمياه الصرف .

وخلال عامي ٨١ ، ٨٢ تم حصر تصنيفي لتربة المنطقة الشمالية لسيناء في إطار برامج التوسع الأفقي لامتداد ترعة السلام .. وقد أكدت الدراسات الاستكشافية والتفصيلية للتربة ومصادر المياه وإدارة نظم الري والصرف عن ملاءمة هذه المنطقة لإمكانات التوسع الأفقي بجدوى اقتصادية عالية .

وأضاف قائلا : تشمل المنطقة أراضي سهل الطينة وجنوب البردويل وغرب العريش والسرو والقوارير في مساحة إجمالية حوالي ٤٠٠ ألف فدان .. تعتبر تلك الأراضي من التربة الطينية السلتية وكثبان رملية .. تنحصر في درجات التربة من الأولى والثانية والثالثة وفق تصنيف مكتب الاستصلاح الأمريكي .

سلوى مطاوع

وتتميز تلك المنطقة بمناخ جيد ومنافذ للبحر وقناة السويس والعريش ومحافظات القناة وتتميز بانحدار بسيط بين منسوبي صفر إلى ٢٠ باستثناء منطقة السرو والقوارير .. هذه العوامل جعلت تلك المنطقة مناسبة لتنظيم الاستفادة من مصادر المياه النيلية ومياه الصرف المناسبة التي كانت تصرف إلى البحر بالإضافة إلى مياه الأمطار .. وهي بذلك تعتبر من الامتداد الطبيعي لترعة السلام وفي حدود رفع معقول وإدارة جيدة لتنظيم الري والصرف .

وأشار الدكتور راضي قائلا : إن التجارب العملية الناجحة للتوسع الأفقي واستصلاح الأراضي والتي بدأت منذ أوائل القرن بجهود فردية على حواف بحيرات أدكو ومريوط في غرب الدلتا والبرلس بوسط الدلتا والمنزلة بشمال شرق الدلتا إلى الاستجابة السريعة للتكوينات الرسوبية الطينية لهذه الأراضي للغسيل والاستصلاح والاستزراع والإنتاج الجيد .. وانه وإن كانت درجة ملوحتها عالية إلا أنها سريعة الاستجابة للاستصلاح وحبذا مع إجادة أعمال وإدارة نظم الري والصرف .

المكان المناسب !

وردا حول الاعتراضات التي وجهت حول مسارات التوسع في ترعة السلام والتي قد يكون وراءها دوافع غير معروفة لما تم اختياره أوضح الدكتور عبد الهادي قائلا : تم اختيار مسار ترعة السلام من بين ثلاثة بدائل مقترحة .. البديل الأول ارتكز على أساس ري واستصلاح سهل الطينة والسهل الساحلي حتى العريش لمساحة ٤٠٠ ألف فدان وقدرت تكاليف المشروع بحوالي ١٠٤٥ مليون جنيه



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمتوسط تكلفة للفدان ثلاثة آلاف جنيه . بينما أشير البديل الثانى - وبناء على طلب محافظة شمال سيناء - إلى إدخال مساحة ١٣٥ ألف فدان بمنطقة السرو والقوارير تقع إلى جنوب شرق العريش وعلى مناسيب أعلى من السهل الساحلى مما يستوجب أعمال بنية أساسية للرى والصرف ومحطات الرفع أكثر تكلفة مقابل ضعف نفس المساحة من أراضى الساحل . وقد أخذ بهذا البديل ووقعت الاتفاقية الخاصة بالتمويل من المكون الأجنبى مع صندوق التنمية الكويتى فى عام ١٩٩٠ .

ثم قال : أما البديل الأخير والذى طالب به البعض بحجة أسباب أمنية سياسية استراتيجية كان يتمثل فى تخفيض مساحة أخرى من أراضى الساحل الشمالى تبلغ ١٤٠ ألف فدان والاستعاضة عنها بمساحة مساوية فى جنوب

فكرة ترعة السلام بدأت فى الستينات

السرو والقوارير إلا أنه وجد أن هذا الحل باهظ التكاليف للغاية ويتطلب أعمالا مدنية وميكانيكية لها محاذيرها الأمنية والاقتصادية .. وقد غض الطرف عن هذا البديل نهائيا خاصة وأن الأسباب التى أدت للتفكير فيه يمكن التعامل معها من خلال بدائل أخرى للمصادر المائية من مياه أمطار أو جوفية .

أشار الدكتور راضى قائلا : إن كان البعض يرى تغير مسار ترعة السلام فى منطقة السرو والقوارير بدلا من المنطقة الشمالية لنواحى أمنية واستراتيجية بل للمصادر الأرضية أكثر اتساعا .. فإن هذا الأمر لا يبرر إطلاقا تعديل مسار الترعة للأسباب الأمنية .

■ إن أراضى الشمال الساحلى أكثر ملاءمة من عدة معايير (المناسيب-الاستواء-الانحدار - النوعية - المناخ - الإنتاجية - مقننات واحتياجات المياه) .

المنطقة الشمالية ذات منافذ وارتباطات مباشرة بالبحر وعواصم المحافظات ومن ثم سهولة التنفيذ والتشغيل والصيانة والتسويق والتصدير .

■ انخفاض تكلفة الاستصلاح بالمقارنة بالبديل المقترح والتى تصل تكاليفه إلى ٤ مليارات جنيه لا يمكن معها إقناع أى جهة للمساعدة فى التمويل .

■ استراتيجية تنمية وإدارة الاستفادة بالمياه فى المنطقة الساحلية الشمالية والتى تعتمد على مياه الصرف فى الزراعة فوق مصادرها فى تلك المناطق عن سواها .

أكمل قائلا : كل هذه الأمور وضعت فى الاعتبار عند اختيار مسارات التوسع فى الترعة وتمت المفاضلة بين البدائل من جميع الوجوه وتم اختيار الأنسب وكل العوامل السابقة تؤكد صحة الاختيار للبداية فى تنمية سيناء .

البحر والأرض !

أكد الدكتور راضى : أنه من الضرورى عند اختيار المنطقة التى تخدمها وترويها مسارات ترعة السلام هو كيفية التعامل مع أراضى تلك المنطقة .. فالبرغم من أن أراضى شمال سيناء تتميز بملوحة كبيرة ناتجة عن تداخل مياه البحر والشرب إلى التربة وإلى مجارى الرى والصرف فإن هذه المناطق ليست أكثر ملوحة من مناطق سبق التوسع فيها واستصلاحها مثل الأراضى بجوار بحيرات إدكو ومريوط والبرلس والمنزلة والتى استجيبت للاستصلاح بدرجة كبيرة .

أضاف قائلا : إن العبرة فى استغلال الأراضى الطبيعية ذات النفاذية القليلة لتحسين خواص التربة وهى من الأمور التى أصبحت معروفة سواء على المستوى المحلى أو العالمى مثل شواطئ ورسوبيات نهر الراين وفروعه على بحر الشمال فى هولندا .. حيث إنه يمكن من خلال شبكات الصرف المكشوف والغسيل فى مراحل الاستصلاح للوصول بأسرع ما يمكن إلى أهداف تحسين خواص التربة وجديتها الإنتاجية .. ومن ثم التحول التدريجى إلى الصرف المغطى وهو من الأمور التى تجرى بالفعل جنبا إلى جنب مع الترعة



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

الرئيسية ..

أكد قائلا : من الخبرة المكتسبة فى هذا المجال .. إن المشكلة ليست فى ملوحة التربة ولكن فى قابليتها للصرف وفى حسن إدارة نظم الصرف ..

فالدراسات والتجارب الحقلية والمعملية والحسابات التحليلية والنماذج الرياضية التى قام بها معهد بحوث الصرف عن تأثير مياه البحر والمياه الجوفية على شبكات الرى والصرف بمنطقة سهل الطينة تشير إلى أن النفاذية بالمنطقة قليلة وأن حركة المياه الباطنية الحالية هى من الجنوب للشمال وسوف تزداد هذه الحركة بتصرفات أكبر من أعمال الرى والاستزراع مما يحسن ويقلل من الملوحة الأرضية .

بداية التنمية

أشار الدكتور عبد الهادى للأوضاع التى ستساهم فيها ترعة السلام بخلاف استصلاح ٤٠٠ ألف فدان فى سيناء قائلا : إن الترعة تعتبر البنية الأولى لتنمية سيناء .. فالمشروع يعمل على إنعاش اقتصادى وتنمية اجتماعية يستفيد منها بالدرجة الأولى أهالى سيناء المقدر تعدادهم الحالى ١٥٠ ألف نسمة ..

كما أن الترعة تمر فى مناطق قديمة فروع النيل القديمة شأنها شأن الترع الأخرى التى أنشئت حديثا على حواف الدلتا فى الشرق والغرب .. ويحتمل أن تكون هناك بعض آثار للحياة القديمة فى هذه المناطق .. إلا أنه حتى الآن لم يعثر على آثار ذات قيمة كبيرة فى المنطقة .. ولكن هناك تعاون مع وزارة الثقافة للعثور على أية آثارات تساعد فى التنمية السياحية للمنطقة بخلاف العوامل السياحية الحالية المتوافرة .

المياه فى الحجر الرملى !

وردا على ما يتردد من قيام إسرائيل بسحب المياه الجوفية من سيناء بطرق غير مشروعة .. أوضح الدكتور راضى : أن طبيعة الخزان الجوفى فى سيناء .. يسمى بالحجر الرملى النوبى ذات طبيعة لا تسمح بالتسرب فهو عبارة عن أحواض شبه منفصلة وحركة المياه بداخله بطيئة جدا تستغرق سنوات للتحرك أفقيا مسافة متر واحد .

هذه الخصائص تجعل من المستحيل تسرب مياهه الجوفية . نتيجة حفر آبار من جانب إسرائيل على أعماق كبيرة.. كما أننا -حاليا- بالاستفادة بكل قطرة مياه مصرية وذلك تم حفر ١٤ بئرا على أعماق تصل إلى ١٢٠٠ متر تمهيدا للوصول إلى ٢٤ بئرا خلال هذا العام وحتى يتم تنفيذ الخطة لحفر ٥٢ بئرا فى خلال العامين القادمين إن شاء الله.
وأخيرًا أكد الدكتور راضى: لا تفريط فى أى نقطة مياه مصرية . ☐



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

قطاع المياه فرض على اسرائيل سياستها الداخلية وسياستها الخارجية

اطماع اسرائيل في مياه لبنان



بقلم د. سليم الحص

لبنان بحاجة لمياهه ولا رغبة عنده في التصدير ومشروع الليطاني مشروع قومي والتباطؤ في تنفيذه ابخاس بحق الوطن

شنت اسرائيل على لبنان في عام ١٩٧٨ حربا محدودة، سمتها «عملية الليطاني»، واحتلت بفعلها قطعة من جنوب لبنان والبقاع الغربي تمتد من حدود لبنان الجنوبية حتى نهر الليطاني، واطلقت على تلك المنطقة تسمية «الشريط الامني».

منذ ذلك الحين وهواجس اللبنانيين لم تفتر حيال مطامع اسرائيل في مياه لبنان، ولا سيما مياه الليطاني. وسرت في وقت من الاوقات شبهة حول احتمال ان تكون اسرائيل قد اقدمت على جر بعض مياه الليطاني عبر نفق ربما تكون قد انشأته لهذا الغرض ابتداء من جسر الخردلي. ولما كان متعذرا على الحكومة اللبنانية عمليا التحقق من صحة الشائعة بسبب وجود اكثر تلك المنطقة تحت السيطرة الاسرائيلية، كان لا بد من الاستعانة لهذا الغرض بالقوات الدولية.

واذكر انني عندما كنت رئيسا للوزراء طلبت من الامانة العامة للامم المتحدة الايعاز للقوات الدولية العاملة في الجنوب اللبناني، باجراء كشف على مجرى الليطاني للتحقق مما اذا كانت اسرائيل تسرق مياها لبنانية، وكان ياتي الجواب في كل مرة من الامانة العامة للامم المتحدة ان القوات الدولية كشفت على مجرى الليطاني الواقع في منطقة عملياتها ولم تجد دليلا على وجود مشروع اسرائيلي لسحب المياه من لبنان.

ولقد تحدثت في هذه المخاوف يوما مع احد الخبراء اللبنانيين في المياه فقال لي ان المرجح الا تكون اسرائيل قد سحبت مياها من الليطاني عبر نفق، حيث ان الاشغال المطلوبة لانشاء نفق من هذا النوع لا يمكن ان تخفى عن العيان. والارجح ان تكون اسرائيل قد حفرت ضمن حدودها ابارا لتجميع المياه الجوفية المتسربة من مياه الليطاني. اذ المعروف ان الحوض الذي يسقى من مياه الليطاني داخل الارض واسع جدا، ويصل في بعض اطرافه الى داخل الارض المحتلة في فلسطين ويقول الخبير ان قياسا اجري في وقت من الاوقات لتدفق المياه عند مصب بحيرة القرعون، التي تتجمع فيها مياه الليطاني، بالمقارنة مع تدفق المياه عند مصب النهر في البحر، فاظهرت النتيجة نقصا يتجاوز حدود التبخر، وبالتالي لا يمكن تفسيره الا بما تسحب اسرائيل من مياه الليطاني الجوفية



والله اعلم.

ولكن الواقع في اي حال ان اسرائيل استولت بعد عام ١٩٦٧ على مياه نهر الوزاني الذي يصب في نهر الحاصباني، وعلى مياه بعض روافد نهر الاردن التي تشمل نهر الحاصباني في ارض لبنان المحتلة ونهر بانياس في الارض السورية المحتلة.

وتبقى مخاوف اللبنانيين شديدة حيال ما قد يحاك من مشاريع لتقاسم المياه في الشرق الاوسط في اطار مجموعة العمل المختصة بالمياه والمنبثقة من المحادثات المتعددة الاطراف. والمعروف ان سورية ولبنان امتنعا عن المشاركة في هذه المحادثات في انتظار ان يسجلا تقدم محسوس على صعيد المحادثات الثنائية. والمبرر المعلن لهذا الموقف هو ان المحادثات المتعددة الاطراف تعنى بالمشاريع المشتركة في منطقة الشرق الاوسط، وتنفيذ هذه المشاريع يفترض تطبيع العلاقات بين دول المنطقة بما فيها اسرائيل. فلا يعقل ان يبحث لبنان في احتمالات التطبيع فيما اسرائيل تحتل جزءا من ارضه.

المياه والسلام

لا ريب في ان المياه باتت تشكل قضية حيوية في المنطقة، لا بل هي جزء من قضية السلام.

قال الله تعالى في كتابه الكريم: وجعلنا من الماء كل شيء حي».

صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ترجمة عربية لكتاب «المياه والسلام، وجهة نظر اسرائيلية» للكاتب اليهودي اليشع كالي.

جاء في هذا الكتاب: «لقد امتزج موضوع موارد المياه واستغلالها بالنزاع الاسرائيلي العربي في مراحل مختلفة، ورافقت هذا النزاع منذ بدايته حتى اليوم مطالب متبادلة في شأن موارد المياه.

وفي الكتاب ايضا: «ان الاتفاقات المتعلقة باستخدام مصادر المياه الاقليمية وتنفيذ هذه الاتفاقات لا يمكن ان يشكلا علاجا سحريا، لكن يمكن ان يشكلا مدماكا في البنية العامة للسلام. ان لموضوع المياه اهمية خاصة في تكوين بنية السلام الاقليمي. والمشاريع المتعلقة بالمياه، سواء المشاريع الثنائية ام المتعددة الاطراف، هي حيوية ومفيدة وذات افضلية كبيرة».

في مطلع الستينات، قررت جامعة الدول العربية منع وصول مياه الاردن الوافدة من مرتفعات الجولان ومن لبنان، الى اسرائيل، وذلك عن طريق تحويل هذه المياه عبر قناة الى اليرموك، وقد بدأت اعمال التحويل هذه في سنة ١٩٦٥. فقامت اسرائيل بعملية عسكرية في ربيع العام ١٩٦٥. دمرت الجرافات التي كانت تستخدم لشق قناة. وكان رئيس حكومة اسرائيل انذاك، ليفي اشكول قد اعلن ان هذا التحويل سبب مبرر للحرب، واردف قائلا: «المياه مثل الدماء في عروقنا».

ان مخاوف اللبنانيين من اطماع اسرائيل في مياه الليطاني يقابلها واقع ان كثيرا من المشاريع التي صيغت في الماضي لتوفير المياه لاسرائيل كانت تشمل مياه الليطاني. ونذكر من هذه المشاريع ما يلي:

عين على الليطاني

في الاربعينات دعت الوكالة اليهودية المهندس الامريكي ج.ب هايز الى جولة في منطقة الشرق الاوسط بغية اعداد مشروع عام بعنوان «الثروة المائية في ارض اسرائيل». وقد شمل هايز في دراسته كلا من سورية ولبنان وشرق الاردن و«ارض اسرائيل» تمهيدا لاعداد مشروع يرمي الى نقل المياه من مكان الى آخر من اجل زرع اكبر مساحة ممكنة من الارض. وقد افترض هايز في دراسته استخدام كل المياه الموجودة في المنطقة، بما فيها اليرموك والليطاني.

وتقرر في عام ١٩٤٧، اي قبل سنة من صدور قرار تقسيم فلسطين، احالة مشروع هايز على لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين (UN SOP) لدراسته. ولقد تلقت هذه اللجنة مذكرة من دولة الانتداب، بريطانيا، تنتقد مشروع هايز وتقترح مشروعا بديلا يشمل مياه الليطاني، ويقوم هذا المشروع على تخزين المياه في بحيرة طبريا لعدة اعوام لاغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية.

ونشر في حزيران (يونيو) ١٩٤٨ تقرير فني تفصيلي صادر عن «لجنة الدراسات الفلسطينية»، التي كانت برئاسة هايز، وقد تضمن التقرير فكرة تحويل الليطاني الى بحيرة الحولة لزيادة كميات مياه الري وزيادة القدرة على توليد الطاقة الكهربائية.

وفي عام ١٩٥٣ عين الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور اريك جونستون، رئيس المجلس الدولي لهيئة المعونات التقنية، ممثلا شخصيا له برتبة سفير خاص في الشرق الاوسط، ومع ان الاوساط العربية كانت تعتبر جونستون محابيا لاسرائيل، فان مشروعه لم يتعرض لمياه الليطاني. فرفض الاسرائيليون اي اقتراح لا يشمل مياه الليطاني.



المصدر : المجلة

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩١

كلفت الحكومة الاسرائيلية على الاثر الخبير ج.س. كوتون اجراء دراسة حول الموضوع، فاعد مشروعا عرضه على الحكومة الاسرائيلية في يونيو (حزيران) ١٩٥٤. ويتميز مشروع كوتون عن مشروع جونستون، من وجهة النظر الاسرائيلية، بجملة نقاط، منها ادخال نهر الليطاني في نطاق المشروع. وقد افترض كوتون امكان قيام ارادة طيبة بين اسرائيل ولبنان، وبنى مشروعه على استغلال الفارق في الارتفاع بين مجرى نهر الليطاني ومجرى نهر الاردن ن اجل توليد الطاقة الكهربائية.

وفي جولة جديدة لجونستون على المنطقة حاول تليين المواقف العربية، خصوصا بغية ازالة المعارضة العربية لري النقب. الا ان اسرائيل عادت فصلبت موقفها، وعبرت عن معارضتها بلسان رئيس الحكومة موشي شاريت، في مؤتمر صحافي عقده وقال فيه: «ان اسرائيل لا ترفض الرقابة الدولية على مصادر المياه فحسب، بل انها ايضا لا تقبل التخلي عن ضم الليطاني الى المشروع العام».

ويقول مؤلف كتاب «المياه والسلام»: ثمة من يدعي ان صعوبات قطاع المياه لم تفرض على اسرائيل سياستها الداخلية فحسب، بل فرضت ايضا مسارات معينة في سياستها الخارجية. ففي رأي ت. ناف (NAFF) ود.س. ماتسون (MATSON) ان اسرائيل اقامت العلاقة بالرائد سعد حداد (الضابط اللبناني المنشق) في عام ١٩٧٦ من اجل استخدام نهري حاصبيا والوزاني اللذين يصبان في نهر الحاصباني، ومن استخدام مصادر مياه فرعية ايضا. وادعى الاثنان ان اسرائيل (من اجل ذلك) توغلت في لبنان سنة ١٩٧٨ حتى نهر الليطاني، وان الجيش الاسرائيلي اجتاز نهر الاولي (ووصل الى بيروت) خلال عملية سلام الجليل في عام ١٩٨٢».

مشاريع اسرائيل والليطاني

ينطلق اليشع كالي في بحث المشاريع الاسرائيلية المتعلقة بلبنان بالقول: ان مشكلات المياه في لبنان مرتبطة بطرق التنمية وليس بضآلة الموارد المائية. ويقول ان التعاون المحتمل في شأن المياه بين اسرائيل ولبنان يمكن ان يتضمن نوعين من المشاريع: من جهة، مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من المياه التي تتدفق الى اسرائيل، وبخاصة مياه نهر الحاصباني بصورة اساسية ومياه نهر العيون بصورة جزئية، على ان تكون عملية السيطرة على المياه وتخزينها ضمن حدود لبنان وتكون محطة الطاقة ضمن حدود اسرائيل، ومن جهة ثانية نقل كميات من المياه اللبنانية الى اسرائيل في خدمة هدف مزدوج، اي انتاج الطاقة الكهربائية وتزويد المستهلكين بالمياه لمختلف ابواب الاستخدام.

ان نقل المياه اللبنانية الى اسرائيل قابل للتحقيق، حسب المشروع الاسرائيلي، عن طريق تحويل كميات من مياه الليطاني بوساطة نفق الى احد روافد نهر الاردن، اي نهر الحاصباني او نهر العيون. والمشروع ينطلق من افتراض، هو ان تصريف الجزء الاعلى من الليطاني هو قيد الاستغلال بواسطة بحيرة اصطناعية هي بحيرة القرعون، وذلك عن طريق تحويل المياه في نفق نحو البحر الابيض المتوسط لتوليد الطاقة الكهربائية. ويبقى للاستغلال حسب المشروع الاسرائيلي المياه المتدفقة في الجزء المنخفض من الليطاني. وهذا ممكن، حسب التصور الاسرائيلي، في اطار خزان الخردلي الذي يوجد مخطط لاقامته على ارتفاع معين يمكن تحويل المياه منه الى اسرائيل.

والمياه المحولة الى بحيرة طبريا يمكن ايضا استخدامها لتوليد الكهرباء. وذلك لان طبريا ادنى من مستوى البحر المتوسط بنحو ٢٠٠ متر.

ويعترف الكاتب ان تحويل مياه الليطاني الى بحيرة طبريا سوف يترتب عليه تقليص الكميات المتوافرة من المياه في الميزان اللبناني. ولئن كانت هناك حاليا فوائض غير مستغلة في الليطاني الادنى، فان هذا الوضع سوف يتغير عاجلا ام اجلا، الامر الذي سيفرض على المشروع المقترح ضرورات معينة، منها ان الكميات المحولة سوف تكون قليلة نسبيا، كأن تكون في حدود ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا، ومنها ان يدفع ثمن معين في مقابل المياه المحولة، ومنها ان يصار الى تطوير مشاريع مياه بديلة في منطقة انحدار الليطاني من مصادر قد تكون صعبة الاستغلال من اجل الاستغناء عن مياه الليطاني داخل لبنان وفقا لمشروع التحويل المرسوم.

الموقف اللبناني

الموقف اللبناني هو بطبيعة الحال رافض لكل هذه المشاريع، وذلك انطلاقا من حقيقة ان لبنان ليس لديه مياه للتصدير. فاذا كانت مياه الليطاني تصب في البحر الان، الا ان حاجة لبنان اليها واضحة سواء لاغراض الري ام لاغراض الاستهلاك المنزلي وربما لمزيد من الانتاج الكهربائي. والامر يتعلق في المقام



المصدر : المجلة

التاريخ : ١٢ آذار ١٩٩٤

الاول بتوافر الموارد اللازمة لتمويل المشاريع التي ينبغي تنفيذها من اجل الاستغلال الامثل لمياه الليطاني وسواها.

ان مشروع الليطاني كان لسنوات خلت اهم المشاريع التي تتبناها الحكومة اللبنانية، وقد قطعت الدولة في الماضي شوطا بعيدا في اجراء الدراسات اللازمة لتنفيذ المشروع. والكل في لبنان يذكر ان الخلاف في وجهات النظر حول المشروع كان يدور بين خيارين: بين ان يشمل مشروع الري الاراضي على ارتفاع ٦٠٠ متر او على ارتفاع ٨٠٠ متر. وتوقف الحديث في المشروع مع انفجار المحنة الوطنية الكبرى في عام ١٩٧٥ والتي كان للجنوب، حيث يفترض ان تنفذ مشاريع الري، نصيب كبير من عواقبها. ثم احتلت اسرائيل منطقة واسعة من الجنوب والبقاع الغربي فكان ذلك سببا اضافيا لتوقف العمل على المشروع.

المغفور له المهندس ابراهيم عبد العال، المدير العام للشؤون المائية والكهربائية في وزارة الاشغال العامة خلال الخمسينات، وهو احد ابرز رعاة مشروع الليطاني، قال يوما: «ان نهر الليطاني هو العرق الحيوي للبلاد، وبواسطته تحل جميع القضايا المائية الكبرى لثلث الجمهورية اللبنانية. فهو وسيلة من الوسائل الناجعة للعمران وللاجتماع والاقتصاد، وهو لذا جدير بقسط وفير من الاهتمام، ويقتضي ان يسود في اذهان الجمهور الاعتقاد بان تجهيزه هو مشروع قومي وان التباطؤ في تنفيذه ابخاس بحق الوطن» ■



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد جفاف ١٩٨٩

تركيا تركز اهتمامها على تحسين إمدادات المياه

□ اسطنبول - خاص:

بدأت تركيا خلال الأعوام القليلة الماضية تهتم اهتماما كبيرا بمشكلة المياه خاصة بعد جفاف عام ١٩٨٩ الذى دفع ناقلات المياه إلى الاسراع بعملية إغاثة عاجلة عبر مضيق البسفور. ومن المتوقع أن يحدث نقص فى إمدادات المياه خلال الشتاء الحالى أيضا بسبب انخفاض معدل الامطار وتزداد المشكلة حدة نظرا لارتفاع معدل النمو السكانى فى تركيا ٢,١٪ سنويا، وكان عدد السكان وفقا لتعداد ١٩٩٠ قد بلغ ٥٦,٧ مليون نسمة وأصبح الان يقدر بحوالى ٥٨ مليون نسمة.

وتتحمل المدن الكبرى فى تركيا العبء الأكبر فى تزايد السكان حيث يبلغ معدل الزيادة فيها ٥٪ على الأقل سنويا. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان اسطنبول أكبر المدن التركية ليصل إلى ١٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠.

وقد أصبحت اسطنبول موضوعا له الأولوية فى اهتمامات وكالة شئون المياه التابعة للدولة وهي الهيئة المسئولة عن المشروعات القومية للمياه على نطاق تركيا كلها.

وقد لجأت وكالة شئون المياه إلى حل طويل المدى هو مشروع نهر ميلين الذى يتكلف ١,٤ مليار دولار وينتهى العمل فيه عام ٢٠٠٠. وتتضمن خطة المشروع بناء خزان ومنظم لمرور المياه بالقرب من مصب النهر عند البحر الاسود شرقى اسطنبول. كما تتضمن الخطة بناء ١٧٤ كيلومترا من أنابيب المياه ومحطات ضخ المياه والخزانات ومعملا لتنقية المياه بطاقته البالغة ٧٠٠ ألف متر مكعب يوميا.

وسوف يتم تمويل المشروع عن طريق قرض من صندوق التعاون الاقتصادى اليابانى لما وراء البحار يبلغ حوالى ١,٠٥ مليار دولار. وقد تمت الموافقة على هذا العرض كجزء من التعويض الخارجي للخسائر الاقتصادية التي لحقت بتركيا خلال ازمة الخليج. وقد تم فى نوفمبر الماضى التوقيع علي الشريحة الأولى من القرض وقدرها ٤٩٥ مليون دولار. وسوف يتم دفع الشريحتين الاخريين فى عامى ١٩٩٥ و١٩٩٧. وتطالب وكالة شئون المياه التركية الشركات العالمية بالتقدم بالعطاءات الخاصة بالمشروع حاليا ومن المتوقع أن يتم الاتفاق على أعمال البناء فى العام القادم.

ومن المتوقع أن تتم قريبا الدعوة إلى التقدم بالعطاءات لمشروع بسيكاى الذى تقدر تكاليفه بمبلغ ٢٧٠ مليون دولار، ويقوم بتمويل ٦٥٪ منه الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية، ويتضمن ذلك بناء منظمين على نهرين مختلفين وخط أنابيب لنقل المياه يبلغ طوله ٦٠ كيلومترا ومعمل لتنقية المياه بطاقة ٥٠٠ ألف متر مكعب يوميا.

وسوف تحصل اسطنبول على المياه أيضا من مشروع يتكلف ٧٥٠ مليون دولار يتم التفاوض بشأنه حاليا مع تجمع صناعى تتزعمه pwt البريطانية على



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اساس «البناء والتشغيل والتحويل» وقد تم التوصل إلى اتفاق مبدئى فى الصيف الماضى خلال زيارة قام بها ريتشارد نيد هام وزير التجارة والصناعة البريطانى ومن المقرر أن يتم التفاوض حول تفاصيل المشروع.

والموقف بالنسبة لإمدادات المياه فى أنقرة أقل خطورة منه فى أزمير ومع ذلك يجرى العمل فى مشروعات واسعة النطاق، كما بدأت أعمال البناء فى ازمير عام ١٩٩٣ فى خطة تتكلف ٢٠٠ مليون دولار بتمويل من البنك الدولى لبناء خط أنابيب طوله ٣٢ كيلومترا لينقل المياه من خزان على نهر طهطالى إلى معمل ضخم لتنقية المياه وعندما ينتهى العمل عام ١٩٩٧ سيكون المشروع كافيا لامداد المدينة باحتياجاتها من المياه خلال عقد كامل.

وفى الوقت الراهن تعتبر التجهيزات القائمة مناسبة لسكان انقرة الذين يبلغ عددهم ٣,٥ مليون نسمة غير أن وكالة شئون المياه تدرس اقتراحين للمستقبل احدهما الحصول على المياه من خزان على نهر ريسيكلى على بعد ٦٠ كيلومترا شرقى انقرة والثانى استخدام خزان على نهر كيزيلير ماك - أطول أنهار تركيا - الذى يبعد ٨٠ كيلومترا شرقى المدينة. وتقوم شركة تنمية الطاقة وهى يابانية بدراسة جدوى للمشروعين وسوف تنتهى من ذلك فى عام ١٩٩٦.

وسوف يكون مشروع سد ريسيكلى الذي يتكلف ٣٠٠ مليون دولار أرخص التصورات بالمقارنة بخطة كيزيليرماك التي تزيد عنه فى التكاليف بمقدار ٥٠٠ مليون دولار.

وقد حصلت برامج معالجة مياه الصرف وفاقد المياه أيضا على دعم كبير من البنك الدولى وغيره من مصادر التمويل الخارجى. وتم تطبيق خطط متعددة على مدى السنوات العشر الماضية فى المدن الكبرى خاصة مشروع اسطنبول الكبرى الذى يجرى العمل الآن فى مرحلته الثانية. ومن المقرر أن تستمر عملية تقديم العطاءات خلال العام الحالى فى التعاقدات الخمس الخاصة بالصرف فى أنقرة وأزمير التي يتكلف كل منها ١٥ مليون دولار. وقد شهد العام الماضى سلسلة من التعاقدات حول برنامج أنقرة الذي يحفز مشروع معالجة مياه الصرف فى تيميلى والذى يتكلف ١٨٠ مليون دولار باعتباره محور هذا المشروع. وبلغ برنامج أزمير ذروته فى نهاية ١٩٩٣ عندما دعى المتعاقدون الاحتماليون إلى التقدم بالعطاءات لبناء معمل لمعالجة مياه الصرف.

وتجرى حاليا دراسة العديد من مشروعات معالجة فاقد المياه ومياه الصرف فى البلديات الصغيرة فى جميع أنحاء تركيا ويتضمن ذلك ستة مشروعات فى أزمير لمعالجة فاقد المياه تتكلف في جملتها حوالى مائة مليون دولار كما أن هناك مشروعا مماثلا يتكلف ٨٥ مليون دولار فى أطنة وآخر بنفس الحجم فى قيصارية.

غير أن مصادر المتعاقدين يقولون إن مصير أغلب هذه المشروعات يتوقف على موافقة وزارة الخزانة فى أنقرة على الاقتراض الخارجى لتمويل هذه المشروعات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

تقرير خطير حول مشكلة المياه فى الوطن العربى:

قبل أن نفاجأ بخطر اسمه «الجفاف»

الدول العربية.خاصة مصر ولبنان ودول الخليج العربى.. تعانى من محدودية مواردها المائية.. وهو مايعنى انها مقبلة لا محالة على جفاف.. اذا لم تتحرك وبسرعة للبحث عن مصادر مائية اخرى.

ولان المياه عصب كل تنمية.فإنها اصبحت سلعة استراتيجية تفوق البترول والذهب فى اهميتها.. ولهذا فقد اهتمت المؤسسات والادارات المعنية بالبحث والكشف عن المخاطر التى من المحتمل ان تواجهها الدول العربية مستقبلا.

ومن المقرر ان يناقش وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم المقبل عدة تقارير من الدول العربية حول كيفية تنمية الموارد المائية العربية وحمايتها من السرقة.. ولعل ابرز هذه التقارير تقرير اعده المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة حول الموارد المائية فى الوطن العربى ومشكلاتها، والخطط المقترحة لمواجهة هذه المشكلات.

ويتضمن التقرير- الذى ينفرد «الاهرام المسائى» بنشره - وجود عجز مائى على المستوى القطرى وهو مايؤخر عملية التنمية الزراعية بالبلدان العربية، بل ويجعلها تتأخر كثيرا عن ركب التصدير فى مجالى الحبوب والخضراوات وغيرهما من المحاصيل الزراعية، ويخلق مجتمعا استبراديا فقط.

كما يتضمن التقرير ضرورة وضع استراتيجية شاملة لترشيد الطلب على الموارد المائية، ومعالجة الازمات المتوقعة، وإقامة نظم للمعلومات المائية تكون مهمتها تقويم الموارد المائية العربية وتكليف المنظمة العربية صاحبة -الاختصاص وهى تتبع الجامعة العربية- بتنفيذ هذه النظم.

وأوصى التقرير بضرورة انشاء صندوق للأمن المائى للحفاظ على الحقوق العربية فى المياه المشتركة دوليا، وحماية مخزون موارد المياه التى تنشأ داخل حدود الوطن العربى مشيرا الى ان بعض البلدان العربية تتعرض لسرقات مائية كبيرة من الدول المجاورة خاصة من جانب دولة اسرائيل التى تستولى على مياه نهر الاردن، والمياه الجوفية بقطاعى غزة، والضفة الغربية، ومنطقة الجولان.

واشار التقرير الى ان الوضع المائى فى الوطن العربى شائك ومعقد، وهناك مشكلات عديدة بدأت تظهر وتتفاقم ولم تكن فى الماضى سوى عقبات، وقد كان يتم التغلب عليها على مستوى الاقطار العربية طبقا للاوضاع الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لكل قطر على حدة، أما الآن فقد اختلف الوضع، واصبحت المشكلة اكبر عندما اصبحت اسرائيل الدولة التى تسيطر على نصف الموارد المائية فى المنطقة وتستطيع التحكم فى مياه نهر الاردن، ومنع المياه من الوصول الى لبنان والاردن.

وأكد التقرير تعرض كل من الصحراء الغربية في مصر، والصحراء الليبية، وجزء كبير من شبه الجزيرة العربية للجفاف خلال المرحلة المقبلة، مالم يتم البحث عن مصادر مائية أخرى.

وطالب التقرير بالبحث عن موارد مائية أخرى لتلبية احتياجات البلدان العربية من المياه، خاصة وان معظمها دول مصب، وليست نبعا كما هو الحال بالنسبة لمصر، وسوريا والاردن ولبنان، وانه يجب التوسع فى معالجة مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى، ومعالجة مياه البحر المالحة، واستخدامها فى مجالات الزراعة مع الاعتماد على المحاصيل التى تتناسب ومياه البحر المالحة.

وأوضح التقرير- ان معظم دول الخليج بحاجة ملحة الى مصادر مائية غير تقليدية خاصة وأن كل الدول الخليجية تعانى من نقص حاد فى مصادر المياه، وانها تعتمد على المياه الجوفية، وتحلية مياه البحر المالحة فقط.

وحذر من تعرض هذه البلدان الى جفاف خلال نهاية القرن الحالى.

وأوضح التقرير الذى ستتم مناقشته فى اجتماع وزراء الخارجية العرب المقبل -انه لابديل امام مصر فى ظل الزيادة السكانية الرهيبة الا عن تبحث عن مصادر مائية غير مياه النيل لتوفير- لاحتياجات المختلفة من المياه، وتعتمد على معالجة مياه الصرف الزراعى، وتحلية مياه البحر، وعمل نظام شامل لترشيد استخدام المياه حيث تهدر مصر سنويا مايقرب من مليار و ٧٠٠ مليون متر مكعب من المياه فى السدة الشتوية فقط بينما يهدر المواطنون اكثر من مليارى متر مكعب على رش الشوارع والاستخدامات الخاطئة.

اشرف بدر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

باختصار



الوطن العربى ومشكلة المياه

لاشك فى أن العالم مقدم على أزمة مياه طاحنة.. فالزيادة السكانية وخاصة فى الدول النامية تستهلك يوميا فوق طاقة المياه الطبيعية أو المخزون الجوفى.. وهذا الأمر يهدد اليوم الانسان والارض والحيوان.. والثروة السكية.

والذى لفت نظرى لهذا الأمر هو ما أثير فى مجلس الشعب المصرى بشأن نقص مياه الرى مما يهدد بكارثة زراعية، مع أنه لدى القطر المصرى نهر النيل ومياه جوفية إذا قورنت بالاقطار العربية الأخرى فإن مصر تعتبر من الدول التي تسبح على مياه وفيرة ونسبة الاراضى المزروعة فيها لا تتعدى ٣٪ من إجمالى حجم الاراضى بها، بل إن الرقعة الزراعية تقلصت فى الارض السوداء بسبب الزحف السكانى الرهيب الذى اعتدى على مساحات ضخمة كان يتم استزراعها. ويقال ونحن فى فصل الشتاء أن سبب هذا النقص هو عدم وجود أمطار ولجوء البعض إلى المصارف التي جفت بعد كثرة الاستخدام وايضا إلى ارتفاع درجة الحرارة مما أدى إلى زيادة التصرفات بنسبة ١٠٪ كما أن هناك أمورا أخرى وهى أن المزارعين يتكالبون على الرى فى وقت واحد مما يجعل توافر المياه للجميع مستحيلا.

نقول إذا كانت مصر تعانى من نقص فى المياه فماذا سيكون حال باقى الاقطار العربية الأخرى؟

قد يقول البعض إنه يتم الاعتماد علي توفير المياه من عمليات التقطير التى تتم من البحار ومع أن هذه العملية مكلفة إلا أنها تساهم فى حل مشاكل كثيرة خاصة للدول التى لا توجد فيها انهار طبيعية.. لكن أيضا تبقى هناك مشاكل كثيرة تسببها هذه المياه التي مهما تم تنقيتها فإن العديد من الرواسب تبقى عالقة بها، وقد تصلح للزراعة أكثر منها للاستخدامات الادمية بدون إعادة تقطيرها أكثر من مرة.

إننا نأمل ان يكون الاهتمام بقضية المياه فى الاقطار العربية بنفس الاهمية التى تعطي للمشاكل الاخرى إن لم تكن فى سلم الأولويات.. فهى قضية مصيرية ومثيرة.. وتحتاج إلى المزيد من الاهتمام لدرء المخاطر عن الانسان العربى.

على عمر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٤

تفاؤل حذر من موقف اثيوبيا وتخوف غير معلن من نوايا السودان

مصر تسعى لابعاد مياه النيل عن متاهات الخلافات السياسية



فتحت «الحوادث» منذ بضعة اسابيع، وتحديداً في العدد رقم ١٩٤٦، بتاريخ ٢/١٨، ملف المياه في منطقة الشرق الاوسط. خصوصاً مع اعتقاد حقيقي يسود اوساط سياسية عديدة، ان الحروب المقبلة هي حروب الماء، وعندها ستزيد قيمة نقطة المياه عن برميل النفط.

ومصر احدى الدول التي تعي تماماً حقائق ودقائق هذه القضية، لانها تدرك صحة المقولة التي اكدتها ظروف السنوات الطويلة الماضية ان «مصر هبة النيل»، وتدرك تماماً ان وجودها، وتنميتها، وتقدمها مرتبط بمياه النيل، واستمرار تدفقه وسريانه من هضبة الحبشة مروراً بالسودان. وظل النيل الدافع الرئيسي لعلاقات متوازنة وهادئة مع شركاء المصير الواحد، دول حوض النيل، حتى لو اختلفت الايديولوجيات، وتباينت الانظمة، خصوصاً ما بين القاهرة، والخرطوم، واديس ابابا، وغيرها من دول حوض النيل.

في البداية يعطي الدكتور مصطفى طلبة، المدير التنفيذي السابق لمنظمة البيئة في الامم المتحدة، ابعاداً دولية لمشكلة المياه، ويقول: «من المعروف ان ٩٤ بالمائة من كمية المياه الموجودة في العالم مالحة، والمياه العذبة لا تشكل سوى ٦ بالمائة. من هذه النسبة هناك ٢٧ بالمائة موجودة في القطبين على شكل جليد، و ٧٢ بالمائة مياه جوفية. وهناك واحد بالمائة فقط تشكل المياه السطحية التي نعتمد عليها في الانهار والبحيرات على مستوى العالم. اي ان البشر والحيوانات والنباتات تعتمد فقط على ٠٦, بالمائة. وتزيد الازمة مع ثبات هذه الكمية في ظل الزيادة الرهيبة في عدد سكان العالم، وزيادة حجم استهلاك المياه، وبمعدلات رهيبة ايضاً».

ومن ناحية اخرى، يقول الدكتور مصطفى طلبة لـ «الحوادث»، «هناك ازمة مصادر المياه المشتركة، والارقام تشير الى ان في العالم ٢١٤ نهراً مشتركاً على مستوى العالم، و ١٥٥ نهراً يشترك فيه بلدان، و ٣٦ نهراً تشترك فيها ثلاث دول، والباقي، وهم ٢٣ نهراً، تشترك فيها ما بين ٤ و ١٢ دولة. ونحن في مصر من بين المجموعة الاخيرة».

ويمكن رصد الموقف المائي لمصر، حسب ما قاله، الدكتور عبد الهادي راضي، وزير الاشغال العامة والموارد المائية المصري، كالتالي: «مواردنا في مصر محدودة في حصتنا من مياه النيل، وقدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب، نكاد نستخدمها كلها في الشرب والصناعة. ولري نحو ٧,٤ مليون فدان بالوادي والدلتا. ومياه جوفية في سيناء والصحاري تكفي لتنمية محلية متواصلة لنمو ٥٠٠ الف فدان، ومطر محدود الكمية، ومحدد في الزمان والمكان، ويجري التخطيط لاستخدامه في الزراعات الشتوية والري التكميلي لمساحات تبلغ ٤٠٠ الف فدان في السواحل الشمالية وسيناء.

واذا اردنا تلخيص الموقف بدقة، فان نصيب الفرد من المياه يبلغ حالياً نحو ١٠٠٠ متر مكعب في العام، وسوف يتناقص مع الزيادة السكانية اذا لم تدبر موارد في عام ٢٠٣٠، بينما حددت بعض الدراسات خط الفقر المائي في مصر بنحو ١٥٠٠ متر مكعب للفرد في العام، ومن هنا فان التطلع الى المستقبل يكون باضافة المياه والموارد غير التقليدية الى نصيبنا من مياه النيل.

ويحدد الدكتور عبد الهادي راضي الاطر الرئيسية لاستراتيجية مصر بشأن المياه، وتصورها في ظل التغيرات الجارية والمتوقعة، على النحو التالي:

- ان ازمة المياه في مصر ستراتيجية وليست انية، ولا بد من التركيز على حماية المياه من التلوث، وتعظيم الاستفادة، بالتطوير والترشيد، من كل قطرة مياه، مع التركيز على الكيف والكم معاً. والسعي لزيادة الموارد النيلية، علاوة على البدائل الممكنة من المصادر غير التقليدية، مثل تحلية مياه البحر، واستخدام مياه الصرف الصحي المعالج، واستخدام المياه الجوفية العميقة.

- ان هناك خصوصية لنهر النيل، ومن هنا يجب عدم خلط الاوراق، وعدم ادخال قضايا النيل في متاهات مشاكل الشرق الاوسط ومفاوضاته المختلفة. وهو موقف ثابت وستراتيجي حرصت عليه مصر منذ البداية وسوف تستمر على ذلك. وقد علمت «الحوادث» ان مصر رفضت بشكل قاطع ادخال نهر النيل كاحدى القضايا المطروحة في لجنة المياه في اطار المفاوضات متعددة الاطراف التي تهتم بمستقبل منطقة الشرق الاوسط في مرحلة ما بعد اقرار السلام بين العرب واسرائيل.

- مصر في امس الحاجة لكل قطرة مياه من اي مصدر وبأي نوعية، طالما تم التخطيط الجيد لادارة استخدامها. ومن هنا تم اعداد خطط متدرجة على الزمان والمكان لاستخدام المياه، شاملة مياه السدة الشتوية التي تذهب الى البحر، او مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي المعالجة. وهذا العام سيبلغ المنصرف في البحر حوالي ١,٣ مليار متر مكعب. ومصر تخطط لاستخدام ٣٠٠ مليون منها في الساحل الشمالي كري تكميلي. والباقي في النهاية لا بد من صرفه في البحر للحفاظ على التوازن المائي والملحي.

- ان التوازن مع دول حوض النيل في اطار ثنائي او شامل احد أهم ركائز التحرك المستقبلي وفق مبادىء وأسس تراها مصر ضرورية وحتمية.

وقبل الدخول في تفاصيل التعاون المصري مع دول حوض النيل، نتوقف عند بعض الحقائق، التي ذكرها الدكتور صبحي عبد الحكيم، رئيس مجلس الشورى الاسبق، واحد علماء الجغرافيا المصريين، ويحددها في الآتي:

- ان مصر تعتمد كلياً تقريبا على مياه النيل في مواردها المائية. ففي الوقت الذي يصل نصيبها من مياه النيل حالياً الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب، فان المصدرين الآخرين، وهما الامطار والمياه الجوفية العميقة، لا تزيد عن مليار متر مكعب، اي ان النيل يزودنا بما لا يقل عن ٩٧,٥ بالمائة من مجموع مواردنا المائية. واكاد اشك في ان قطراً في العالم يعتمد على مياه نهر وحيد كاعتماد مصر على نهر النيل.

- وهناك حقيقة على جانب من الاهمية والخطورة، وهي ان مياه النيل مياه منقولة ان مصر تأتي اليها من خارج الحدود. وهناك شركاء لها في هذا النهر، مما يترتب عليه

مشاكل خطيرة للغاية.

- ان آفاق تنمية موارد المياه في مصر لم تعد قادرة على مواكبة الاحتياجات. وبديهي ان هذه الاحتياجات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو السكاني.

ويربط الدكتور صبحي عبد الحكيم بين قضية النمو السكاني والحاجة للماء، ويقول ان مصر ستحقق الاستقرار السكاني عام ٢٠٢٥ الى ٢٠٣٥ وسيكون عدد السكان ما بين ٩٠ - ٩٥ مليوناً ونصف المليون، ويضيف لقد كنا نردد ان عدد سكان مصر سيصل عام ٢٠٠٠ الى ٧٢ مليوناً، واستخدم هذا الرقم على اوسع نطاق. وكلما اقتربنا من عام ٢٠٠٠ نختزله ونقول انه ٧٠ مليوناً. ولكن الحقيقة لن نتجاوز ٦٦ مليوناً عام ٢٠٠٠.

ويعود الدكتور صبحي عبدالحكيم للحديث عن «الشراكة» في مياه النيل ويقول: «نحن شركاء مع ٩ دول اخرى في مياه النيل، التي تاتي من منبعين رئيسيين: هضبة البحيرات الاستوائية، والمنافع الاثيوبية، ٦/٧ تاتي من الحبشة، ١/٧ ياتي من هضبة البحيرات الاستوائية، الكمية الاولى تاتي من اثيوبيا، والباقي من دول هي اوغندا وكينيا وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي، وزائير.

ويتحدث وزير الاشغال المصري عن مبادىء التعاون واسسه مع دول حوض النيل ويقول: «ان الحصة الحالية لمصر من مياه النيل تمثل الحد الادنى لاحتياجاتنا. وان الحياة القائمة عليها امر لا نقاش فيه، ولا بد من السعي لمزيد من هذه المياه من النيل. وان خيرات النيل وامكاناته لا تزال كثيرة ومتعددة، ويمكن ان تغطي كل احتياجات دوله المستقبلية، مع الاخذ بالاعتبار ظروف الامطار والبدائل المتاحة في كل دولة، خصوصاً ان الايراد الحالي للنيل لا يمثل الا ٥٠ بالمائة من امكاناته، مع الاقرار أن لكل دولة من دول حوض النيل حقها في الحصول على نصيب عادل ومنصف من خيرات النهر العديدة، وتشمل المياه والطاقة والثروة السمكية والملاحة وغيرها.

«ان نظرتنا لقضايا مياه النيل لا بد ان تاخذ في اعتبارها احتياجات التنمية لدول المنابع ومقاومة مشاكل الجفاف المتتابعة. وان التحرك الواعي والفاعل لبدء التعاون الشامل لا بد من ان تسبقه دراسة مشتركة ومتانية لاطار هذا التعاون وسبله وادواته. وان قضية مياه النيل لا بد ان تكون بعيدة عن السياسة وتغيراتها السريعة والمتلاحقة. كما ان خصوصية النيل تقتضي عدم ادماج قضاياه مع اي قضايا اقتصادية اخرى. ان مصر كانت وستظل سباقة بتقديم المبادرات لاستمرار التعاون ولو بصورة محدودة حتى تضمن التواصل الى حين الوصول للتعاون الشامل. ومن هنا طرحت مصر سابقاً في عام ١٩٦٧ مشروع «الهيدرومت»، ثم اتبعته بمشروع «التيكونيل» الجاري حالياً.

ويصنف الوزير دول حوض النيل، مشيراً الى ان هناك عدداً منها قد لا يهتم كثيراً بقضايا النيل لظروف تختلف في كل منها عن الاخرى، سواء الهيدرولوجية او التنموية، وهي زائير، ورواندا، وبوروندي. كما ان هناك دولا اخرى لها تطلعات محدودة بحكم وضعها وظروفها الهيدرولوجية او التنموية، وهي تنزانيا وكينيا، اللتان تريان ان هناك ضرورة لان يكون التعاون شاملا وعلى اساس اعطائها الحرية لتنمية المناطق المحيطة باجزاء من بحيرة فيكتوريا وبعض الانهر الصغيرة التي تصب فيها، وهي مناطق لا يناسب فيها المطر ظروف التنمية المتواصلة. وكلا الدولتين لا تعترف بأي اتفاقيات سابقة، وتصر دائماً على ايجاد صيغة قانونية ومؤسسية للتعاون وتحديد الحصص المائية في اطار من الانصاف، ويتخذ من اثيوبيا قدوة في هذا الشأن. وهناك اتجاه حديث ينادي بضرورة الحصول على منافع من دول المصب ما ذكره وزير الموارد الكيني ووزير الدولة التنزاني صراحة خلال اجتماعات اخيرة بالقاهرة، فقد طلبا ان تتحمل مصر والسودان كدولتي مصب كل تكاليف مشروع التيكونيل.

اما اوغندا، فان موقفها اكثر وضوحاً. فهناك اتفاقيات تربطنا بها على مر الاعوام، في ١٩٤٩ و ١٩٥٣، ثم في ١٩٩١، وهناك تشاور مستمر حيث درجت على استشارة مصر بالنسبة لما تريد تنفيذه من مشروعات، كما حدث بشأن توسيع كهرباء جنجا على بحيرة فيكتوريا، ومحطات مياه الشرب من البحيرة. وظلت عضواً فاعلاً في كل مشروعات التعاون السابقة، وشكلتها في استصلاح بعض المستنقعات وايجاد الطاقة اللازمة لاستخدام المياه الجوفية، واستخدام كميات محدودة من المياه لا تؤثر في مصر. علاوة على كون التعاون المخطط معها يؤدي الى زيادة موارد النهر خلال استقطاب الفوائد الكبيرة للنهر وروافده داخلها، ونحن نساعدها في ذلك...

وتظل اثيوبيا مركز الثقل بالنسبة لقضايا مياه النيل لدول المنابع. كما انها مصدر ٨٥ بالمائة من ايراد النهر الواصل لمصر والسودان. ولديها تطلعات كبيرة لتنمية مناطق حوض النيل داخل اراضيها في ظل موجات الجفاف المتلاحقة، وهذا امر لا بد من التعاون المدروس بشأنه لفائدة اثيوبيا ولعدم الحاق اي ضرر بباقي الاطراف.

وبصفة عامة، فان اثيوبيا لو نفذت كل السدود التي سبق ان اقترحها مكتب استصلاح الاراضي الاميركي، فسوف تنقص مياه النيل بمقدار ٦ مليارات متر مكعب، وهو قدر مؤثر لخطط التنمية في مصر والسودان، الا اذا عدلت المشروعات المقترحة لتشمل استقطاب الفواقد وتعديل مواقع الخزانات بما يحقق فائضاً يعطي القدر المطلوب للتنمية داخل اثيوبيا. وهو ما نسعى اليه معها.

وما يشجع على ذلك ان اثيوبيا قد بدات تعدل موقفها بشأن مياه النيل وقضاياه. فبعد ما كانت تتمسك بقاعدة السيادة المطلقة على شأن المياه، وان لها السيطرة الكاملة على كل المياه التي تنبع في اراضيها مثل باقي الموارد الطبيعية، بدات تؤمن بقاعدة الاقتسام المنصف او العادل، وبضرورة التعاون الشامل لفائدة كل الدول ولزيادة الموارد، واعتبار مصر واثيوبيا والسودان وحدة فرعية عند تطبيق قاعدة الاقتسام المنصف، وعلى ان تقوم دول المصب بجهد لتقليل فاقد المياه، وعدم التمسك بالحجة الدفاعية المسماة بالحقوق الطبيعية والتاريخية او الحقوق المكتسبة.

واهمية استغلال المساقط لتوليد الكهرباء في اطار نفع مشترك، ان يشمل التعاون اقامة مشروعات مشتركة بين دول المنبع ودول المصب، منها على سبيل المثال مشكلة تدهور التربة في اثيوبيا وتاثيرها في تقليل كفاءة الخزانات



مصر والسودان، وانشاء منظمة مسؤولة عن ادارة ومراقبة ما يتم التوصل اليه من اتفاقيات، وان يكون جهازها الاعلى رؤساء الدول، ولها مجلس وزاري، ولجان خبراء.

وتبقى السودان، وكما يقول وزير الاشغال العامة والموارد المائية الدكتور عبد الهادي راضي، «فالسودان في القارب نفسه معنا كدولة مصب، وتربطنا بها اتفاقية عام ١٩٥٩، ولم تنته حتى الآن من استخدام كل حصتها. ووفق الاتفاقية، فان رأي البلدين لا بد من ان يكون موحداً في كل مراحل التفاوض مع دول المنابع. وفي رأينا انه لا يزال الموقف بشان مياه النيل في السودان كما كان دائماً. غير ان كثيراً من الشباب السوداني يفكر مستقبلاً في طرح مراجعة اتفاقية عام ١٩٥٩، باعتبارها قد ظلمت السودان، من وجهة نظرهم، وهي مقولة غير صحيحة لان الاتفاقية اعطت السودان ١٤,٥ مليار متر مكعب، بينما اعطت مصر ٧,٥ مليارات متر مكعب فقط. ولا اود ان اطيل كثيراً في الموقف السوداني، ولكننا نتابع بدقة كل ما يحدث على الساحة».

ويؤكد الوزير ان مصر تؤمن بمبدأ التعاون بلا حدود في اطار الانصاف ومنع الضرر، وانها مستعدة لتقديم كل معونة فنية لدول حوض النيل للتغلب على المشاكل. كما ان مصر مستعدة للمساعدة لدى الجهات الدولية للحصول على ما يلزم من تمويل او معونات فنية لما يقترح من مشروعات يتفق عليها، وان مصر والسودان واثيوبيا يمكن ان تحقق انجازاً كبيراً في ظل الموقف الاثيوبي الجديد.

ورغم هذه النظرة المتفائلة التي يبديها المسؤولون في مصر، الا ان هناك عدة عوامل تثير المخاوف التي لا يتم التعبير عنها صراحة، ومن ذلك:

- تؤكد الارقام ان مصر في حاجة الى عدة مليارات من الامتار المكعبة من المياه لسد النقص في كمية المياه المتوافرة لديها خلال السنوات المقبلة، بعد استنفاد كل الوسائل التي تم التحدث عنها سابقاً، ويتم البحث الآن في طريقة توفيرها.

- ان هناك مخاوف من ان تسعى قوى اقليمية، وتحديداً اسرائيل، الى محاولة خنق مصر من الجنوب، بايجاد صيغ تعاون مع اثيوبيا في ظل علاقات متنامية بينهما تتسع لتشمل محاولات عديدة، يمكن لاسرائيل من خلالها التأثير في قضية مياه النيل.

- ان اي تدهور في العلاقات بين القاهرة والخرطوم، سيدفع حكام السودان تحت حكم الجبهة الاسلامية الى المطالبة بتعديل احكام اتفاقية ١٩٥٩، واقامة عدد من السدود التي يمكن ان تؤثر على حصة مصر من المياه.

- ان ينتهي «الفيتو» الذي تضعه الهيئات والمؤسسات المانحة للقروض، سواء منها صندوق النقد الدولي، ام البنك الدولي، باشتراط موافقة مصر على اي مشروع يقام ويمس النيل في اي من دول حوض النيل.

ويؤكد المسؤولون في مصر ان لكل حادث حديثاً. وهناك تنسيق كامل بين وزارة الاشغال العامة - كما يقول الوزير راضي وبين كل الاجهزة المختصة، وفي مقدمتها وزارة الخارجية، لتأمين مياه النيل من منطلقين اساسيين: المتابعة الدقيقة واعداد البدائل لما يمكن ان يحدث لمنعه قبل وقوعه في اطار من العدل والانصاف، والثاني التحرك الواعي لخلق المناخ المناسب للتعاون الشامل.

القاهرة: اسامة ...



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤

قضايا المياه بين العرب وجيرانهم
بين التعاون السلمى وطبول الحرب

فجوة بين احتياجات مصر المائية ومواردها عام ٢٠٠٠

الحروب الاهلية فى السودان تحرم مصر من ٩ مليارات متر مكعب مياها سنويا

■ تحقيق: حنان حماد ■

يتنبأ الخبراء أن تستقبل مصر عام ٢٠٠٠ بعجز هائل فى موارد المياه بسبب زيادة السكان وزيادة الحاجات التنموية مع ثبات حصة مصر من النيل فمن المنتظر أن ترتفع احتياجات مصر المائية إلى مابين ٦٤,٥ و ٧٩ مليار متر مكعب سنويا فى حين تقدر حصتها من مياه النيل بحوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً.

ليست هذه الفجوة المتوقعة بين الاحتياجات والموارد هى المصدر الوحيد للمخاوف حول مياه النيل. فهناك اشكاليتان أساسيتان، أولاهما العلاقات القانونية بين دول حوض النيل وترتبط الاشكالية الثانية بمقدار المياه المهدرة وتعثر المشروعات التى تستهدف الحفاظ على موارد النهر مثل قناة «جونجلى».

فيما يتعلق بقضية العلاقات الدولية فى حوض النيل فإنها تتميز بالثبات والاستقرار النسبى. وتعتبر مصر والسودان أكبر مستخدمين لمياه النيل حيث تعتمد زراعة الأولى على النيل بنسبة ٩٥٪ وتعتمد الثانية عليه بنسبة ٥٠٪.

لكن يعتبر موقف مصر هو الأكثر حساسية للأزمات المائية بسبب موقعها كدولة المصب، وبفضل ارتباط مصر بعلاقات قانونية مع دول الحوض أهمها اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان التى تحدد حصة مصر بـ ٥٥,٥ مليار م٣ سنويا لذلك لم تتعرض هذه العلاقات باضطرابات تصل إلى حد الصدام.

مشكلة عكسية

يفسر د. وحيد عبد المجيد، رئيس وحدة الشئون العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، هذا الاستقرار بعجز دول الحوض عن إقامة مشروعات مائية، هذا العجز ناتج عن ضعف الامكانيات المالية والفنية وعدم حاجة دول المنبع لزيادة حصصها على حساب حصة مصر.

وبذلك نجد أن المشكلة فى حالة حوض النيل مشكلة عكسية، فهى لاتكمن فى تنازع الدول على زيادة حصة كل منها من الماء بل المشكلة هو العجز عن إقامة مشروعات تحافظ على موارد النهر وعن اقامة مشروعات تنموية تستخدم المتاح فعلا. هذا الوضع عكس المشكلة فى حوض الفرات بين تركيا وسوريا والعراق تماما. فالنزاع حول الفرات يكمن فى رغبة تركيا فى زيادة حصتها على حساب سوريا والعراق. وبالفعل فإن تركيا دولة قوية لها احتياجاتها المائية الضخمة ولديها امكانيات فنية ومادية تتيح لها تنفيذ مشروعات لخدمة أغراضها.

ويضيف د. وحيد عبد المجيد أن المخاوف الخاصة بتغلغل اسرائيل فى هذه المنطقة ليست مرتبطة إطلاقا بإثارة اضطرابات بين مصر ودول الحوض. فليس من مصلحة اسرائيل التعاون مع أثيوبيا - ينبع من أراضيها ٨٥٪ من موارد نهر النيل - للتقليل من حصة مصر. بل على العكس من ذلك، فإن اسرائيل تكون مستفيدة إذا زادت حصة مصر من الماء، لأن هذه الزيادة تتيح أمامها فرصة إقامة مشروعات زراعية مشتركة مع مصر فى صحراء النقب.

واستكمالا للوضع القانونى فى حوض النيل يقول د. وحيد أن المشكلة الاساسية ترتبط بالحرب الأهلية الدائرة فى جنوب السودان. فقد أدت الحرب إلى وقف مشروع قناة جونجلى. لكن الأسوأ هو احتمال انفصال جنوب السودان عن شماله. وبالتالى ستكون مصر أمام دولتين لا سودان واحدة. وهذا يثير الشكوك حول قانونية اتفاقية ١٩٥٩، التى عقدتها مصر مع السودان وحددتْ حصة مصر من مياه النهر.

مشروعات.. لم تتم

وإذا انتقلنا إلى إشكالية الاستخدام الأمثل لموارد نهر النيل فإننا نتعرض لمسألتين هما: مشروعات زيادة وتنمية موارد النهر ومشروعات استخدام وتطوير مصادر مياه بديلة وتقليل الفاقد.

أولاً: من أهم المشروعات المقترحة لتنمية موارد النيل مشروع قناة «جونجلى»، وقد توقف العمل فيه منذ عام ١٩٨٦ بعد حفر ثلثيها تقريبا وذلك بسبب اندلاع الحرب الأهلية جنوب السودان والصعوبات المالية. يبلغ طول القناة فى حالة اتمامها ٣٦٠كم على الحافة الشرقية لمنطقة المستنقعات جنوب السودان. وتقوم القناة بتجميع المياه لتصب فى النيل الأبيض عند «ملكال» وكان من الممكن أن توفر هذه القناة لمصر والسودان حوالى ٥ ملايين متر مكعب من الماء سنويا. وهذه الكمية كانت تكفى لزراعة ٣٦٠ ألف فدان.

ويضاف إلى ذلك مشروع قناة «جونجلى» (٢). ويتضمن هذا المشروع إنشاء قناتين متوازيتين لقناة «جونجلى» الأساسية. وتستخدم هذه القناة فى تخزين مياه يمكن الاستفادة منها فى فترات نقص الأمطار.

وكان من المتوقع أن توفر هذه المشروعات مجتمعة فى حالة اتمامها ١٨ مليار متر مكعب من المياه تقتسم مناصفة بين مصر والسودان

مصادر بديلة

وطالما تتعثر هذه المشروعات أمام عقبتى الحروب الأهلية والصعوبات المالية فإنه ليس أمام

مصر إلا البحث عن مصادر بديلة لمياه النيل وتقليل الفاقد من المياه.

يقول د. بهاء الدين سعد، أمين عام مركز البحوث المائية بوزارة الرى، إن من أهم المصادر البديلة المقترحة اعادة استخدام مياه الصرف بعد معالجتها والتوسع فى استخدام المياه الجوفية وتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار واعتماد طرق رى حديثة تقلل الفاقد من المياه. وفيما يتعلق بطرق الرى الحديثة فإنها مستخدمة على نطاق واسع فى الأراضى الزراعية المستصلحة حديثاً وعلى نطاق محدود فى الأراضى القديمة وتوفر هذه الطرق الحديثة - سواء الرى بالتنقيط أو الرى بالرش والرذاذ- ٦/٧ كمية المياه المستخدمة فى الرى التقليدى. لكن صعوبة التوسع فى تطبيق هذه الوسائل هو تكلفتها العالية.

ومن جهة أخرى يعد معهد بحوث تنمية الموارد المائية بسيناء دراسات هيدروليكية مكثفة لتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار فى زراعة الساحل الشمالى. ومن المشروعات التى دخلت حيز التنفيذ مشروع الرى التكميلى بهدف انشاء سدود تقوم بتجميع مياه المطر لاستخدامها فى رى الأراضى المروية بمياه سطحية أكثر من مرة.

ويضيف د. بهاء الدين أن من المشروعات الضخمة فى مجال استغلال مصادر غير تقليدية للمياه مشروع «ترعة السلام»، يعتمد المشروع على مد القناة بمياه هى خليط من المياه العذبة ومياه الصرف. ومن المنتظر استغلال هذه المياه فى زراعة ٤٠٠ الف فدان.

أما فيما يتعلق بالمياه الجوفية فإن نصيب مصر منها يقدر بـ ٣,٤ مليار م٣. لكن علينا أن نراعى أن مصر تقع فى المنطقة الجافة قليلة المطر. هذا يعنى أن تجديد مياه الأبار الجوفية يعتمد فقط على ماتحمله طبقات الأرض من مياه الرى والصرف.



المصدر : العالم العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس

بحث البدائل والحلول

الدول العربية تواجه مشكلات وصراعات حول مواردها المائية

■ كتب ـ محمد حسين الخولى ■

تعتبر مشكلة المياه فى المنطقة العربية والصراع عليها مشكلة بالغة الاهمية وهناك احتمالات للصراع على المياه فى الشرق الاوسط خلال السنوات القادمة وقد يتحول الى صراع مسلح والسبب فى ذلك ان الوطن العربى يواجه نموا سكانيا كبيرا وتدهورا فى البيئة واعتداءات على حقوقه المائية.. ويعطى كريستيان شينو «مؤلف كتاب» معركة المياه فى الشرق الاوسط تفسيرا لتمسك اسرائيل بالاراضى المحتلة وخاصة الضفة الغربية وهو اعتماد اسرائيل على مياه هذه الاراضى لتوفير مايلزمها فى مجالات الرى حيث يؤكد ان ٩٠٪ من المياه المستخرجة من الضفة الغربية تخدم استهلاك دولة اسرائيل وان السكان الفلسطينيين لاينعمون الا بعشرة فى المائة فقط من حجم موارد المياه الموجودة باراضيهم ويعطى المؤلف ارقاما مخيفة حيث يؤكد ان ٥٢٪ من اراضى الضفة الغربية ونحو ٥٠٪ من اراضى قطاع غزة قد تم الاستيلاء عليها من اجل انشاء المستوطنات الاسرائيلية ونظرا لان المنظمة الصهيونية العالمية تدعم المياه بالنسبة للاسرائيليين بنسبة عالية فقد اصبح نصيب استهلاك الفرد الاسرائيلى فى المستوطنات ـ يتراوح بين ٦٤٠ الى ١٤٨٠ مترا مكعبا فى العام فى حين لايزيد استهلاك المواطن الفلسطينى على ١٠٧ الى ١٥٦ مترا مكعبا.

ولاهمية هذا الموضوع رات العالم اليوم ان تقوم باجراء هذا التحقيق الصحفى لمعرفة الابعاد الحقيقية لمشكلة المياه فى المنطقة العربية.

ولتوضيح اهمية دور المياه فى الوطن العربى. يقول الدكتور السيد الحسينى استاذ الجغرافيا ووكيل اداب القاهرة. ان الوطن العربى يقع فى جملته داخل النطاق الصحراوى الجاف ولاينافسه فى ذلك سوى قارة استراليا ففى بعض الدول العربية تمثل الصحراء النسبة الكبرى من المساحة كما فى مصر وليبيا والاردن ودول مجلس التعاون الخليجى.

ان مشكلة المياه تعتبر من أهم المشاكل التى تعترض مسيرة التنمية خاصة مع تزايد اعداد السكان وزيادة الطلب.

الأنهار تنبع خارج الوطن العربى

ويضيف ان موارد المياه فى الوطن العربى هى الامطار والمياه الجوفية والانهار وتجرى فوق ارض الوطن العربى العديد من الانهار التى تستمد اهميتها من خارج الوطن العربى كنهر النيل والفرات.

وحول مشكلة نهر الاردن يقول د. الحسينى لقد ظهرت بعد قيام اسرائيل بتحويل مياه هذا النهر الى صحراء النقب وتعد قضية المياه أحد المحاور المهمة فى المفاوضات الجارية الخاصة بتسوية الصراع الفلسطينى الاسرائيلى.

حقوقنا أولا:

حول الصراع والتعاون عن مشكلة المياه فى المنطقة العربية واثر ذلك على موارد التنمية الاقتصادية كان لنا لقاء مع زياد المجالى المستشار الاعلامى بالسفارة الاردنية بالقاهرة وبسؤاله عن موقف الاردن الان من المياه وتأثير سحب اسرائيل من مياه منابع نهر الاردن على الزراعة والصناعة فى الاردن حيث من المعروف ان اسرائيل تسحب حوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب

تستنفدها في مشروعات الاستيطان والتوسع الزراعي والصناعي..

قال زياد المجالي.. كما تعلم ان الاردن يعاني من نقص حاد في المياه.. والتوقعات للعشر سنين القادمة - في حالة بقاء الاوضاع على ماهي عليه — ينذر بعجز خطير في حاجات الاردن من المياه لجميع الاغراض خاصة وان المتوقع ان يكون تعداد الاردن يصل عام ٢٠٠٠ الى ٦,٤ مليون نسمة وعقدت اول قمة عربية عام ١٩٦٤ بسبب لجوء اسرائيل لتحويل مياه منابع نهر الاردن مما ادى حاليا الى زيادة ملوحة مياه نهر الاردن والان نحن في خضم عملية السلام وموقف الاردن يتبلور في ان قضية المياه جزء لايتجزأ من عملية السلام لذلك فإن اتفاق جدول الاعمال بين الاردن واسرائيل حدد في البند الثالث موضوع المياه لبحثه في المفاوضات الثنائية على اساس ان تكون الحصص عادلة للمياه المستعملة من قبل الطرفين.

وبسؤاله عن الصراع على المياه في الشرق الاوسط وعن ان ندرة المياه قد تؤدي الى صراعات سياسية أو صراعات مسلحة.. هل اذا أبرمت اسرائيل اتفاقيات سلام مع الاردن وسوريا ولبنان يمكن حل هذه المشكلة من خلال مشروعات اقليمية مشتركة وخصوصا اذا دخلت تركيا في هذه المشاريع؟

وقد أجاب زياد المجالي عن هذا التساؤل بقوله:

لقد كثرت في الأونة الاخيرة احاديث صحفية وتقارير تتنبأ بان المنطقة قد تكون مدفوعة مستقبلا لحرب بسبب المياه نظرا لخطورة العجز المستقبلي للمياه في المنطقة ونحن في الاردن لاننكر اهمية وخطورة قضية المياه لذلك نرى اهمية ان تحل قضية التوزيع غير العادل في اطار عملية السلام الشامل والدائم في المنطقة لذلك لايمكن ان نتصور ان الوصول الى السلام بجميع عناصره الثنائية والمتعددة سيترك هذه القضية دون حل.

وبسؤال المجالي عن تاثير الصراع حول المياه في المنطقة العربية على مواردها الاقتصادية وخاصة الاردن.. قال:

ان رقعة الاراضي الصالحة للزراعة في الاردن محددة وتركز الزراعة المروية في منطقة وادي الاردن. وهذا الري يتم جزئيا وليس كليا، واذا اخذنا في الاعتبار الحاجة الاهم وهي مياه الشرب وفي ضوء معدل نمو سكاني يتجاوز ٣,٥٪ بالاضافة الى ان التوسع الحقيقي في بعض جوانب قطاع الصناعة يحتاج الى كميات كبيرة من المياه فإن واقع الامر يؤكد الاثر السلبي لنقص المياه على التنمية الاقتصادية في الاردن وحتى الدول العربية الشقيقة التي حباها الله بحظ أوفر في مصادر المياه فانها في غضون سنوات ستواجه حاجات متجددة مالم يتم التفكير والتخطيط السليم لتنمية موارد المياه لتواكب التطور المستقبلي.

تحلية المياه هي الحل

ويرى الدكتور محمود عاشور استاذ الجغرافيا الطبيعية بجامعة عين شمس ان اتفاقية السلام بين العرب واسرائيل لن تحل مشكلة المياه فكل الدول العربية ليس لديها كمية من المياه تكفي احتياجاتها ومشكلة المياه هي المشكلة القائمة في كل البلاد وعن حل هذه المشكلة يقول د. عاشور ان الحل لهذه المشكلة ان نتجه الى تحلية مياه البحر وهذا الحل مكلف الى حد كبير وهذا هو الامل الكبير لتحلية مياه البحر ويجب ان يكون بتقنيات منخفضة التكاليف منها على سبيل المثال استخدام الطاقة الشمسية ولتكن وحدات صغيرة لتحلية مياه البحر لترشيد استخدامات المياه وترشيد المياه ليس للاستخدام المنزلي ولكن الترشيد يكون في الاستخدامات الزراعية ومازلنا نستخدم وسائل الري بطريقة الري بالغمر والمفروض ان نستخدم الطرق الاكثر تطورا من ذلك مثل طرق الرش والتنقيط التي توفر كثيرا في استخدام المياه.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٦

القانون هو الملجأ الوحيد لحل مشاكل المياه فى الشرق الأوسط

□ مفاوضات السلام عاجزة عن الحل بدون مشاركة سوريا ولبنان

■ كتب ـ عطاء فتحى سعيد: ■

تشهد منطقة الشرق الأوسط حاليا مجموعة من المتغيرات على الصعيدين الأقليمي والدولى تدفع نحو ايجاد حلول جذرية للمشاكل الرئيسية للمنطقة والتى ترجع فى الاغلب الى اختلاف تصورات دول المنطقة لحقوقها الوطنية والاقتصادية والسيادية ومما لاشك فيه ان منطقة الشرق الأوسط المليئة بالمشاكل تبدو فى حالة تشكل خاصة بعد ان فقد العديد من دول العالم توازنها اثر انهيار الاتحاد السوفييتي والنظام الشيوعي الذى كان دوما أحد اقطاب التوازن الرئيسية بالنسبة للشرق الأوسط. وفى ظل التغيرات النظامية التى طرأت على العالم وبالتالى على المنطقة طفت على السطح بعض المشاكل التي تنذر بصراع جديد فى الأفق ومن اهم هذه المشاكل مسالة المياه خاصة أن المنطقة تنقسم الى قسمين: دول تتمتع بوفرة مائية واخرى تندر فيها الحياة.

ولما كانت مسألة المياه من المشاكل الحيوية التى تجددت محاولات حلها فى اطار النظام العالمى الجديد ومحاولات التوصل الى اتفاقيات سلام بين الدول العربية وجيرانها، بدأت المراكز المتخصصة فى طرح القضية للبحث والدراسة ومركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق اللبنانى احد تلك المراكز المهتمة بمسألة المياه والذى عقد مؤخرا ندوة حول المشكلة ناقش على مدار يومين نحو ثمانية ابحاث سنعرض هنا أهم الجوانب لها كل على حدة.

مسألة المياه فى محادثات السلام الجارية

كان من أهم الأوراق البحثية التى ناقشها المؤتمر الورقة التى اعدها مجدى صبحى الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام والتى تناول فيها طبيعة الموقف الراهن للنزاعات المائية الرئيسية فى المنطقة خاصة بين مايسمى بدول الطوق الى جانب اسرائيل وتركيا التى تشترك مع هذه الدول فى احواض مائية مشتركة. كما عمد البحث الى بيان مواقف الأطراف المختلفة من قضية ندرة الموارد المائية وذلك من خلال بعض الجولات التى تمت فى اطار مفاوضات السلام المتعددة الأطراف وتنقسم الورقة الى قسمين مرتبطين ببعضهما القسم الاول تعرض فيه للنزاع الدائر بين سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة اخرى حول مياه نهرى دجلة والفرات والثانى تناول فيه النزاع الأردنى الاسرائيلى الفلسطينى حول المياه فى منطقة حوض الأردن وغزة.

تركيا.. الفرات ودجلة ونزاع ممتد مع العراق وسوريا

فى القسم الاول من بحثه بدأ مجدى صبحى بعرض موجز ووافٍ لأصل وتاريخ المشاكل القائمة بين سوريا والعراق «دول مصب» نهرى دجلة والفرات وبين تركيا «دولة المنبع» فيؤكد الباحث ان الخلاف بين الدول الثلاث حول أقتسام مياه النهرين تعود الى تاريخ قديم جدا ولكن فى الستينات من هذا القرن بدأ الخلاف يدخل فى مراحل خطيرة عندما فشلت الدول الثلاث فى التوصل الى اتفاق حول الحصة العادلة لكل دولة من مياه الفرات فى ظل مشروع «سد كيبمان التركى» الذى حاولت تركيا التى ينبع ٨٨٪ من مصادر النهر منها انشاءه فقد اصر العراق على ان يصرف السد من فتحاته ٨٠٠م٣/ الثانية مع اعتراف تركيا بحقوق العراق المكتسبة من مياه النهر فى حين خططت تركيا السد ليصرف ٣٥٠م٣/ الثانية وينتقل الباحث الى مرحلة اخرى من مراحل الخلاف التى يصفها بانها اخطر وادق المراحل على الاطلاق خاصة بين العراق وسوريا وذلك عندما بدأت تركيا فى أوائل الثمانينات فى تنفيذ مشروع GAP او جنوب شرق الاناضول وهو مشروع لست مقاطعات تركية تقع شمال الحدود العراقية والسورية مع تركيا ويتضمن مشروع جنوب شرق الاناضول بناء ٢١ سدا و١٧ محطة لتوليد الكهرباء وعلى نهرى الفرات ودجلة وفروعهما وقد ادى هذا المشروع الى تفجير الموقف خاصة عندما رفضت تركيا طلب سوريا والعراق بتقليص مدة قطع المياه عن البلدين لملء خزان سد اتاتورك أكبر سدود مشروع GAP.

وتطرق الباحث بعد ذلك الى مشروع انابيب السلام والذى تعتمد فكرته على «نقل المياه من تركيا الى كافة الدول المحيطة بها عبر خطين للأنابيب احدهما الخط الغربى الذى يذهب لكل من سوريا والاردن واسرائيل والمنطقة الغربية من المملكة السعودية، أما الخط الأخر فهو الخط الشرقى الذى يتجه الى سوريا ثم الكويت فالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية فالبحرين وقطر والإمارات وعمان.

ولم يتم ذلك المشروع لسببين حصرهما الباحث فى اعتراض العرب حيث رفض بعض الدول العربية وضع مقادير المياه فى ايدى تركيا بالاضافة الى رفضها لاستفادة اسرائيل من المشروع ويختتم الباحث القسم الاول لبحثه بفشل المفاوضات المتعددة الاطراف على حل مشكلة المياه فى ظل الاسباب التى ذكرت أنفا بالاضافة الى وجهة نظر سوريا التى تؤكد استحالة بحث التعاون الاقليمى فى مجال المياه قبل انهاء الصراع العربى الاسرائيلى وانسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة.

مياه الضفة الغربية ومشاكل السلام

وينتقل الباحث الى القسم الثانى يستعرض فيه ازمة المياه فى الاردن واسرائيل والضفة وغزة فيؤكد من البداية ان الضفة التى تبدو منطقة تتمتع بمصادر



وفيرة للمياه «تعتبر المشكلة الاولى الاساسية التى تواجه المفاوضات المتعددة الاطراف والثنائية اجمالا بل واتفاق غزة واريحا ايضا».

فالمشكلة تكمن فى ان اسرائيل تستولى على ٨٧٪ من مياه الضفة لصالح مستوطناتها ومشاريعها «داخل الخط الاخضر» لذلك فتخليها عن موارد الضفة يعد من وجه نظر اسرائيل «بمثابة انتحار للدولة» ولذلك فإسرائيل ترى انه «ايا كانت طبيعة التسوية وايا كانت مراحلها فانها تصر على سيطرتها او تحكمها فى ادارة الموارد المائية للضفة الغربية».

ويشير الباحث الى انه مع استمرار النزاع حول صاحب الحق فى المياه فقدت المقترحات المختلفة التى تمت مناقشتها فى لجنة المفاوضات المتعددة الاطراف معناها وهنا يتختتم الباحث ورقته ببعض الملاحظات حول هذه المقترحات التى تطرح كخطط للتعاون المشترك فيؤكد اولا: ان اسرائيل تتعامل مع احتلال الاراضى العربية باعتباره امرا ابديا ومسلما به بما يعطيها حقوقا فى المياه التى تحت سيطرتها وهو مايتضح بجلاء فى مياه الضفة ونهر الاردن والذى تسحب منه نحو ٦٠٠ مليون م٣/ سنويا ومياه اليرموك التى تسحب منها نحو ١٠٠ مليون م٣/ سنويا واخيرا استغلال مياه جنوب لبنان وخاصة مياه نهر الليطانى بقوة الاحتلال.

ثانيا: اغلب المشروعات المقترحة تقوم على سحب المياه من اطراف اخرى ليكون مركزها اسرائيل.

وتظل مشكلة المياه معلقة فى (أروقة المفاوضات) المتعددة خاصة مع استمرار عدم مشاركة سوريا ولبنان فى هذه المفاوضات حتى الآن وايضا لأن اكبر المشروعات المقترحة وهو «انابيب السلام» التركى يحتاج اولا موافقة سوريا حيث انها ستكون الدولة الاولى التى يمر بها خطا الانابيب ليمرا بعد ذلك الى بقية الاطراف المستفيدة.

مشكلة المياه الدولية والقانون الدولى

وكان على رأس الابحاث التى ناقشها مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بحث د. سليم حداد من الجامعة اللبنانية والذى قدم بحثا بالغ الدقة غطى فيه بكفاءة مسالة الانهار الدولية بصفة عامة مع عرض للاحكام الدولية الخاضعة لها واوضاع الانهار الدولية فى منطقة الشرق الاوسط «مع اعطاء حيز خاص لنهر الليطانى غير الدولى للرد على المزاعم الاسرائيلية حول مياه هذا النهر».

فى البداية يشير د. سليم الى ان النظرة التقليدية للانهار الدولية والتى كانت محصورة فى اهميتها بالنسبة للملاحة قد تغيرت بعد ان تراجعت اهمية الملاحة عبر الانهار الدولية التى تعرف على انها «مجارى المياه القابلة للملاحة التى تفصل بين دولتين او اكثر او تعبر اقاليمها»، ومن هنا يصبح المساس بتدفق المياه فى مجرى النهر الدولى بدءاً من دول المنبع أو دول المعبر مخالفة للأعراف الدولية «لان حرية الملاحة مرتبطة ارتباطا لا انفصام فيه باستمرار التدفق وحريته»، ويعرض الباحث فى الجزء الاول من بحثه مجموعة من الاحكام الدولية والنظريات القانونية التى تحكم حقوق التصرف فى مياه الانهار الدولية والتى يرى انها قد نجحت تقنين تدويل الانهار وحقوق الدول المستفيدة الامر الذى يرى من خلاله ان حل النزاعات القائمة حول المياه سهل



ويبسير اذا «عمد الاطراف المختلفون الى التعاطى مع هذه المسألة انطلاقا من احكام القانون الدولى واجتهادات المحاكم الدولية وقرارات الامم المتحدة والتجارب السابقة.

اسرائيل تكيف القانون الدولى

ونصل بالبحث الى القسم الخاص بالانهار الدولية فى الشرق الاوسط حيث يوجد ثلاثة احواض دولية هي حوض النيل حوض دجلة والفرات وحوض الأردن حيث يحدد الباحث وضع هذه الاحواض وفق القانون يشير الباحث إلى ان هناك بنودا مريبة بخصوص مبادىء القوانين الدولية وخاصة الاحكام العامة التى يتبناها المؤتمر الحادى والخمسون لرابطة القانون الدولى عام ١٩٦٠ والتى عرفت فيما بعد بـ «مبادىء هلسنكى فى شأن استخدام مياه الانهار الدولية» حيث تعرف المادة الثانية من «مبادىء هلسنكى» حوض الصرف الدولى بانه «منطقة جغرافية تمتد عبر دولتين أو اكثر، تحددها نطاقات تدفق المياه فى نظام مائى ما، وتشمل المياه السطحية والجوفية التى تنساب باتجاه واحد».

ويعلق د. سليم حداد على هذا النص بانه وضع خصيصا لاحقاق حق شرعى على خلافات معينة. فى منطقة الشرق الاوسط

فهذا المبدأ جاء كمحاولة لزج ايران فى الصراع حول مياه دجلة والفرات حيث تغذى ايران النهر بعدد من الروافد بالرغم من انها لاتطل عليه كما ان هذا المبدأ يعطى لاسرائيل الحق فى المشاركة فى حوض الليطانى حيث يزعم بعض الخبراء ان قسما من مياه حوضه الجوفية تغذى نهر الاردن.

وبعد ذلك يعرض الباحث سريعا المشاكل الاقتصادية والسياسية للانهار الدولية فى المنطقة فيشير الى تنامى حاجات دول الاحواض الثلاثة بما فى ذلك حوض الليطانى لحصص اكبر من مياه الانهار لتغطية حاجات مشاريعهم التنموية والزراعية خاصة فى ظل الزيادة السريعة المطردة للسكان فى دول مثل مصر

ويشير د. سليم حداد هنا الى دور اسرائيل فى اقناع اثيوبيا واوغندا بإقامة مشاريع مائية على بحيرة النيل الازرق والنيل الابيض وذلك فى محاولة للاضرار بمصر وايضا احتلال اسرائيل للجنوب اللبنانى والذى بات جليا ان ذلك يرجع الى حاجاتها لمياه الليطانى والحاصبانى والوزانى. فضلا عن محاولات اسرائيل الى تعويض دول الانهار الدولية فى المنطقة على التناحر الدائم.

وبعد هذه الجولة العامة يركز د. سليم حداد الضوء على السمات الخاصة لكل حوض من احواض المنطقة فيوضح فيما يخص دجلة والفرات مدى تحكم المواقف السياسية فى النزاع بين دول الحوض الثلاثة مع التركيز على ان محاولات تركيا للسيطرة على منابع دجلة والفرات وخلاف العراق وسوريا على حصص كل منهما أمر يمكن حسمه عند الاذعان لحكم القانون والعقل كما يمكن الاستفادة فى حل هذا النزاع بتجربة امريكا وكندا والمكسيك فى حل نزاع قناة شيكاغو ونهر الريوغرانده.

وبخصوص مشكلة حوض النيل اشاد الباحث بالسياسة المصرية الهادئة والنشطة والتى نجحت فى الحد من تطور مشاكل الحوض إلا ان نجاح اسرائيل فى بعض الاحيان فى اقناع اثيوبيا فى اقامة العديد من السدود على مجرى النيل الازرق الذى يوفر لمصر ٨٥٪ من المياه المتدفقة اليها قد يعقد الوضع.

ومن حوض النيل ينتقل الباحث لموقف الاردن الذى يعتبر مشكلته من اخطر مشاكل المياه فى المنطقة خاصة اذا علمنا ان التوقعات تشير الى ان «العجز الاسرائيلى من المياه قد يصل الى ٨٠٠ مليون م٣ عام ٢٠٠٠ الامر الذى سيدفعها الى المزيد من السيطرة على موارد المياه المحيطة ضاربة عرض الحائط باحكام القانون الدولى والقدرات الدولية كما انه يؤكد انه لن يقع سلام فى المنطقة الا اذا تم الاتفاق على اقتسام موارد المياه فى الشرق الاوسط ولاسيما مياه حوض الاردن الذى تستفيد منه كل من الاردن واسرائيل وسوريا ولبنان وحول حوض الليطانى يؤكد الباحث ان اسرائيل لها يد كبرى فى تشكيل القوانين الدولية لايجاد نصوص كما ذكرنا سلفا تعطيها الحق فى ذلك النهر الذى هو بالطبع لبنانى بالكامل وفضلا عن تدخلها فى القوانين الدولية فقد عملت بشكل مباشر على استغلال مياه هذا النهر بالغزو العسكرى للجنوب اللبنانى.

وهنا يطلق الباحث صيحة تحذير من ان اسرائيل تحاول استنادا على تعريف مبادىء هلسنكى للنهر الدولى ومزاعم الخبراء بأن حوض الليطانى يغذى من نهر الاردن ايجاد حق شرعى لها فى نهر الليطانى.

انهار الشرق الأوسط واطماع الدولة الصهيونية

ويختتم د. سليم حداد بحثه بعدة ملاحظات اهمها ان قضية الانهار الدولية فى منطقة الشرق الاوسط ترتبط ارتباطا وثيقا باطماع الدولة الصهيونية فإسرائيل وراء المخاطر على النيل فى اثيوبيا واوغندا وزائير وغيرها، فضلا عن مطالبتها بحصة من هذه المياه مقدارها ١٪ لتجرها فى قنوات صناعية الى النقب وغيره. وهى كذلك وراء أزمتى الاردن والليطانى وهى الى حد كبير وراء التأزيم التركى لمسألة حوض دجلة والفرات للضغط على العراق وعلى سوريا بصورة خاصة لتطويعها سياسيا بما يتفق والمصالح الغربية والاسرائيلية.

كما خلص الباحث الى ضرورة حل مشكلة حوض النيل من منظور سياسى فى حين يجب تناول مشكلة حوض الاردن والليطانى من منظور قانونى بحت نظرا لان الاوضاع السياسية فى منطقة هذا الحوض «مختلفة تماما واكثر تعقيدا» كما ان «هذا الوضع القانونى يكتسب اهمية قصوى فى هذه المرحلة بالذات لان النظام المقبل لهذا الحوض يمثل بندا رئيسيا ومهما جدا فى «محادثات السلام» الجارية حاليا بين دول هذا الحوض بما فيها الشعب الفلسطينى ودولته الموعودة.

مياه الأناضول.. مفتاح مشكلة الأكراد والسلام بالشرق الاوسط

شكوك حول التعاون المائى التركى.. الاسرائيلى

تركيا بعد ما اعيتها الحيل - دون جدوى - والمحاولات للاندماج فى المجتمع الاوربى منذ الغاء الخلافة العثمانية ١٩٢٤ ادركت انها مازالت مرتبطة بأصولها وجذورها الحضارية فى الشرق الاوسط . وساعدت التطورات العنيفة للاوضاع فى مناطقها الجنوبية الشرقية وعملية السلام العربية الاسرائيلية على تذكيرها بهذه الحقيقة وانها يمكن أن تستثمر ماحبتها به الطبيعة من امكانيات - خاصة المياه - لتحسين اوضاعها الامنية والاقتصادية داخليا من خلال علاقاتها بدول المنطقة .

ففى الوقت الذى مازالت فيه الوفود العربية والاسرائيلية تتفاوض حول طبيعة الانسحاب الاسرائيلى المتوقع من الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان سنجد هذه الوفود تتجه باهتمامها شيئا فشيئا إلى بحث مسألة المياه فاسرائيل تحتاج إلى توفير مصدر مياه بديل ومستمر حتى تتقبل الانسحاب من الضفة الغربية والتخلى عن مواردها المائية ومن الجولان بكل امكاناتها الاستراتيجية والطبيعية .

ويرى الكثيرون ان تركيا ستقوم بدور محورى فى حل هذه المشكلة ففيها تكثر الجبال التى تكسو قممها الثلوج وتنبع من ارضها العديد من الانهار مثل نهرى دجلة والفرات .

وبالفعل فقد عرضت تركيا سلعتها هذه للبيع فأعربت عن استعدادها للسماح لاسرائيل وباقى دول الشرق الاوسط التى تعانى من نقص فى المياه باستيرادها منها كمساهمة منها فى عملية السلام .

وتقدم الرئيس التركى الراحل تورجوت أوزال فى عام ١٩٨٧ باقتراح لاقامة ماسماه بخط أنابيب



● سليمان ديميريل



مياه السلام والذى سينقل المياه من نهرى سيجون وجيجون فى جنوب تركيا إلى سوريا واسرائيل والاردن ودول الخليج .

قوبل هذا المشروع بالشك فى نوايا تركيا واحتمال تجدد حلمها بمعاودة الهيمنة على المنطقة ولم تؤيده معظم الدول العربية لانها رأت ان مشروعات تحلية مياه البحر ستكون أقل تكلفة منه بكثير إلا ان موقف اسرائيل كان مختلفا فقد أكد احد كبار مسئوليها والذى رافق عزرا وايزمان رئيسها خلال زيارته الشهر الماضى لتركيا ان مشروع أنابيب السلام مازال موضع إهتمامها كما انها تؤيد مشروعا اخر لنقل مياه نهرى سيجون وجيجون عبر بالونات مطاطية ضخمة تصنعها شركة خاصة وتقوم الزوارق بقطرها عبر البحر المتوسط

وعلى الرغم من أن تكلفة هذا المشروع الاخير - تقل كثيرا عن مشاريع تحلية مياه البحر إلا ان هناك شكوكا أمنية تحيط به حيث ستكون هذه البالونات اهدافا سهلة لأى عملية عدائية اى انه يتطلب توافر اجواء سلمية لضمان نجاحه

وقد حرصت اسرائيل وهى تبحث هذه المشاريع مع تركيا خلال الزيارة التى قام بها عزرا وايزمان لتركيا وزيارة حكمت شتين وزير الخارجية التركى لتل أبيب على التأكيد بأن شراء المياه من تركيا لايعنى انها تعتزم حرمان سوريا والعراق من حصتهما من المياه التركية التى يحصلان عليها من مياه دجلة والفرات .

وجاء التأكيد الاسرائيلى فى وقت تزايدت فيه الخلافات بين تركيا من ناحية وسوريا والعراق من ناحية اخرى حول توزيع مياه دجلة والفرات حيث اقامت تركيا على منابع النهرين فى جنوبها الشرقى مشروعا عملاقا تحت اسم مشروع جاب يتضمن اقامة ٢٢ سدا و ١٩ محطة لتوليد الكهرباء من مساقط المياه وتطوير نظم الرى .

وتأمل تركيا من هذا المشروع ان يساعد على تطوير وتنمية المنطقة الجنوبية الشرقية التى يقطنها الاكراد بالاضافة إلى تخفيف حدة التوتر العرقى فيها حيث يستغل متمردى حزب العمال الكردى تدهور الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لحث وتشجيع باقى الشعب الكردى هناك للمطالبة بالانفصال عن تركيا .

وتعارض سوريا والعراق هذا المشروع بشدة حيث ترى انه سيؤدى عند الانتهاء من تنفيذه إلى الحد بصورة جذرية من كم المياه المتدفقة اليهما من النهرين والاضرار بمشاريع التنمية لديهما وقد احتجت الدولتان فى عام ١٩٩٠ حينما قامت تركيا بايقاف تدفق مياه النهر لمدة شهر واحد لملء الخزانات المقامة عند سد اتاتورك وذلك على الرغم من وعد تركيا بتعويضهما عند ذلك فيما بعد .

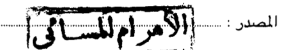
وكانت تركيا قد تعهدت فى اتفاق عام ١٩٨٧ بالسماح بتدفق ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية إلى سوريا والعراق وقد طلبت الدولتان بزيادة هذه الكمية إلى ٧٠٠ متر مكعب الا ان انقرة رفضت بحجة ان الكمية التى حددتها تكفى لو استخدمت بصورة فعالة مؤكدة انها لاترغب فى استخدام المياه كسلاح ضد جيرانها

ومع ذلك استمرت الشكوك المتبادلة بين الجانبين فصرح الرئيس سليمان ديميريل بأن تركيا لها الحق فى التمتع بمواردها الطبيعية تماما مثلما يحق لدول المنطقة الاخرى التمتع ببترولها وفى المفاوضات التى اجرتها تركيا مع سوريا والعراق لبحث التوصل إلى اتفاق جديد لتوزيع مياه دجلة والفرات اصرت على توزيع المياه فى صورة حصص بينما تمسكت سوريا والعراق بحقهما التاريخى فى اقتسام المياه .

ويبدو ان تركيا تستخدم ورقة المياه للضغط على سوريا حتى تتأكد من انها اوقفت دعمها لحزب العمال الكردستانى الذى يقود حملة من أعمال العنف لاقامة دولة كردية مستقلة فى جنوب شرقى تركيا

ورغم ماتبديه تركيا من استعداد للمساهمة فى عملية السلام فى الشرق الاوسط باستخدام المياه فان النزاع مع العراق وسوريا حول هذه النقطة فضلا عما يؤكده بعض المسئولين فى دوائر اتخاذ القرار التركية من مواردهم المائية قد لاتفى باحتياجاتهم المستقبلية فى ضوء عدم الانتهاء من وضع الخطط التنموية بالاضافة إلى تزايد معدلات المواليد



المصدر : 
الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

ونحن نحتفل باليوم العالمى للمياه غدا:

تحتفل مصر ودول العالم غدا باليوم العالمى للمياه.. ويأتى احتفال هذا العام وهناك ٢٥٪ من عينات المياه بالمحافظات غير صالحة تماما للاستعمال الأدمى، كما أنها باتت تمثل خطرا واهما على حياة كل المصريين والأحياء على وجه الكنانة.

ولان نقطة المياه أصبحت اغلى من نقطة الدم والبترول لأنها تعنى الحياة لكافة الكائنات الحية.. والحفاظ على نقائها ضرورة، فقد أعدت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بالتعاون مع الجهات المعنية برنامجا متكاملا للاهتمام بمياه النيل التى تمثل المورد الرئيسى بل والوحيد لمصادرنا المائية، وحمايتها من التلوث.

صرخة تحذير من زيادة تلوث النيل!

ويؤكد الدكتور عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية أنه سيتم اعداد حملة قومية لحماية مياه النيل من التلوث بالتعاون مع الأجهزة الأعلامية ، والهيئات والادارات المختصة، وتشمل اعداد افلام قصيرة عن النيل، وعن الأضرار التى تلحق بالانسان والحيوان والنبات من جراء قذف الملوثات فى مياهه، وكذلك الجهود التى تبذل فى هذا الصدد للحماية من كافة انواع التلوث.

كما تشمل الخطة انتاج افلام تسجيلية لتوعية المزارعين وارشادهم لاستخدام افضل الأساليب فى رى أراضيهم الزراعية، وتقنين عمليات الاستخدام الخاطئة فى رى محاصيلهم الزراعية، مع تعليمهم كيفية استخدام الميكنة الزراعية الحديثة، ووسائل الرى المختلفة من رش وتنقيط ومد مواسير بلاستيكية وغيرها من الوسائل المختلفة.

وقال: ان تحركنا فى المرحلة القادمة سيكون من خلال محورين أساسيين هما خطة اعلامية لتوعية وارشاد المواطنين تجاه استخدامهم للمياه، هو ماتكلمنا عنه سالفا والمحور الثانى وهو التطبيق الحازم للقانون رقم ٤٨ لعام ٨٢، والخاص بمنع القاء أية مصادر تلوث فى مياه النيل، وتحرير محاضر فورية للمخالفين، مع التنسيق والتعاون بين الجهات المسئولة لتنفيذ ازالة المخالفات على جوانب النيل.

وطالب وزير الأشغال بضرورة تكاتف الجهات المسئولة عن المياه، وكافة الأجهزة الحكومية لحماية مياه النيل من التلوث، والعمل على نشر الوعى الاعلامى باستخدام المياه.

(حياة البشر فى خطر)

ويشير الدكتور محمود أبو زيد رئيس مركز البحوث المائية، ومدير المنظمة الدولية للموارد المائية أنه رغم الجهود التى تبذلها الحكومة فى مجال مياه الشرب، وادخال المياه النظيفة الى الكثير من المناطق المحرومة، وذلك عن طريق اقامة محطات لتحلية المياه على جانبى النيل، أو اقامة «الابار الارتوازية» العميقة لهذا الغرض، الا انه ستظل هناك مشكلة تهدد حياة البشر بجميع المحافظات وهى عدم صلاحية الكثير من مياه الشرب للاستخدام الآدمى

واضاف أن المياه والأرض والقوى البشرية أهم الموارد الطبيعية التى تمتلكها



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

مصر.. فبالنسبة للمياه يعتبر نهر النيل المصدر الرئيسي وسيظل كذلك لسنوات طويلة فهو يمد مصر باكثر من ٩٥٪ من احتياجاتها، وتزداد هذه الاحتياجات باستمرار ومع محدودية هذا المصدر وصعوبة تنمية ايراده يزداد العبء على أهمية ترشيد استخدامات المياه المختلفة، ويجب أن نجعل هذا اليوم الذى نحتفل به غدا يوما لترشيد استخداماتنا الخاطئة للمياه ، خاصة وان مصر تسعى حاليا وبجهد لان تحتل مكانة بين دول العالم المتقدم، وتسير بخطى ثابتة فى هذا الصدد بتنمية اقتصادها زراعيا وصناعيا وتجاريا.

وأوضح انه فى مجالات ترشيد استخدامات المياه وتدبير موارد مائية جديدة تركز الدولة حاليا بدرجة كبيرة على ترشيد وحسن استخدام الموارد المائية الزراعية باعتبار ان هذا القطاع هو المستخدم الأكبر للمياه، ويتم ذلك فى الوقت الذى يتم فيه أيضا تحسين الخدمات الزراعية ، والتوسع فى برامج معالجة الملوحة، وتزويد الأراضى بمشروعات الصرف المغطى لزيادة الانتاج الزراعى.

وقال: ان الوزارة تقوم بتنفيذ برنامج مواز للتوسع فى اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى، ووضع الضوابط التى تحكم هذا الاستخدام، وكذلك الاستفادة من مصادر المياه الجوفية السطحية والعميقة على السواء بوادى النيل والدلتا ، حيث تتصل الخزانات الجوفية بمياه الرى والنيل.

ولاننا نحتفل باليوم العالمى للمياه.. فان هناك ارقاما مزعجة عن خطر التلوث الذى يهدد حياة كل الكائنات الحية على أرض مصر.. فقد ذكرت الدراسات التى أجريت لتحديد مصادر التلوث بمجرى النيل أن هناك ٣١٢ مليون متر مكعب من السموم تلقى سنويا فى مجرى النيل من ١٨٨ مصدرا صناعيا تابعا لوزارة الصناعة، و٨٠٠ منشأة تابعة لوزارة الادارة المحلية والمحافظات، و١٣٠٠ منشأة تتبع القطاع الخاص وهى وحدات صناعية صغيرة، و١٣٦ وحدة سياحية وسكنية عائمة على وجه النيل، و٢١٠٠ وحدة تجارية عائمة ونقل ركاب، و٥ الاف مركب شراعى هذا بخلاف الصرف الصحى للمساكن الواقعة على ضفاف النيل بدءا من أسوان وحتى الاسكندرية.

وتشير الأرقام والدراسات الى أن مخلفات الصناعة أشد فتكا وضررا على صحة الانسان من اية ملوثات أخرى لاحتوائها على مركبات عضوية سامة أهمها سيانيد البوتاسيوم ، والرصاص القاتلين.

قانون للتلوث

ويؤكد الدكتور سعود الخفيف رئيس هيئة حماية الشواطىء أنه لابد من اصدار قانون يمنع ويجرم الصرف بأنواعه المختلفة زراعيا وصناعيا وصحيا فى نهر النيل والبحيرات والبحر، كما لابد من تشديد العقوبات على المخالفين لتصل الى السجن مشيرا الى أن جميع المخالفين لم تصدر ضدهم اية أحكام حتى الآن، وهناك ألف مخالفة لجهات حكومية لم يصدر بشأنها اية احكام!!

وقال: أنه من ناحية الصرف الزراعى والصحى فانه يجب التوسع فى معالجة هذه المياه، واستخدامها فى مجالات الرى لزراعة الأراضى الجديدة التى يجرى استصلاحها حاليا مؤكدا أن الاقتصاد المصرى يعتمد الى حد كبير على الانتاج الزراعى ، وتمثل معدلات الزيادة السكانية أكبر تحد يواجه مستقبل مصر اذ يبلغ ٢.٥٪ سنويا ، وينعكس هذا التحد بشكل خطير على متطلبات الوفاء بالاحتياجات الغذائية حيث تقدر الفجوة الزراعية بنحو ٤٠٪.

أشرف بدر



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

مصر تحتفل اليوم بالعيد العالمى للمياه:

المياه.. وصراع من أجل البقاء

يؤكد خبراء الاستراتيجية السياسية والعسكرية ان الحرب على المياه قادمة لا محالة، طالما بقيت الصراعات على هذه السلعة التى فاقت اهميتها النفط والذهب بين دول العالم المجاورة.

وبرغم هذه الأهمية للمياه الا أننا فى مصر نسقط من حساباتنا - بقصد أو بدون قصد - هذه الاهمية، ونسرف فى استخداماتنا المختلفة للمياه على الرغم من محدودية مواردنا التى تكاد تنحصر فى نهر النيل، ضاربين بنصائح ديننا الحنيف فى هذا الشأن عرض الحائط.

وفى استعراض للارقام التى صدرت عن الجهات المعنية بالمياه فى مصر.. نجد انها مخيفة.. بل وخطيرة اذا لم نتحرك وبسرعة لوقف نزيف المياه الضائعة من جراء استخداماتنا الخاطئة سواء فى مجال الرى، أو الاستخدامات الشخصية أو الصناعية. وتشير الأرقام.. إن مصر مقبلة قريبا أو بعيدا على مرحلة خطيرة من حياتها بسبب نقص الموارد المائية، حيث سيتناقص نصيب الفرد عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٠ متر مكعب فقط من المياه، وهو لايكفى حلاقة ذقنه فى أسبوع واحد!!

كما تشير الى ارتفاع نسبة التلوث الى ٢٥٪ فى مياه الشرب بالمحافظات، وهو ما يعرض حياة المواطنين للخطر الداهم خاصة اذا ما عرفنا أن هناك ٣١٢ الف متر مكعب من السموم تلقى فى مجرى نهر النيل مصدرنا شبه الوحيد للمياه سنويا، الأمر الذى ادى إلى اصابة ٣ ملايين و٢١١ ألف مواطن بالفشل الكلوى، والأمراض المختلفة الناتجة عن تلوث المياه.

أرقام مزعجة

واستمرارا للارقام المفزعة نجد أن هناك أكثر من ٤٠٠ هيئة ومصنع وإدارة حكومية تلقى بمخلفاتها فى مجرى النهر، ضاربة بالقدوة التى يجب أن تسير على نهجها بقية الادارات غير الحكومية عرض القرارات والقوانين الحكومية!

وفى تقليد عالمى تحتفل مصر - اليوم - «بيوم المياه» حيث تقيم وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ندوة علمية يحضرها وزراء الرى السابقون وخبراء من وزارات الداخلية، والسياحة، والادارة المحلية والنقل والمواصلات لوضع استراتيجية شاملة لحماية النيل من التلوث، والعمل على وضع حدا للإسراف المتزايد للمياه.

برامج ارشادية

يقول الدكتور عبد الهادى راضى وزير الأشغال، أنه تم اعداد برامج ارشادية متنوعة لزيادة وعى المواطنين بأهمية المياه لحياتهم، كما تقوم الوزارة بتنمية وتكثيف برامج التدريب فى المجال الارشادى والخاص بإدارة المصادر المائية، وتبادل الخبرات فيما يتعلق بنتائجها وتتطلع إلى دور أكبر للمؤسسات الدولية لتدعيم هذه البرامج.

ويؤكد د. راضى أن الوزارة تولى اهتماما خاصا بالكشف عن مصادر التلوث وأسبابه، سواء فى المسطحات المائية، أو خزانات المياه الجوفية، خاصة فى المناطق التى لا توجد بها مياه شرب نظيفة وكافية لتغطية احتياجات المستهلكين.

وأشار إلى أن الوزارة ستقوم بتنفيذ عدة مشروعات بغرض تقليل المخاطر الصحية للمياه وآثارها على الانسان، حيث يجرى حاليا تنفيذ مشروع قومى لتطوير الرى فى مساحة ١٠٠ الف هكتار من الأراضى الزراعية فى ٧ محافظات بالوادى والدلتا، يتم من خلاله تبطين المجارى المائية المرفوعة، وشبكات المواسير، وإحلالها مكان المجارى المائية المكشوفة القديمة مما يقلل من خطورة ملامسة المواطنين للمياه بهذه المناطق.

برامج للوقاية الصحية

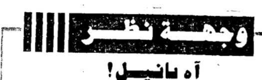
ويوضح الدكتور راضى أنه سيتم ادخال برامج الوقاية الصحية فى مشروعات تنمية الموارد، ومشروعات الرى والصرف بهذه المناطق، والآثار البيئية لمشروعات تنمية الموارد المائية بها وكيفية الحماية من الأمراض المتعلقة بهذه المشروعات.

اشرف بدر



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٤



آه يانيـــل!

احتفل العالم أمس باليوم العالمى للمياه. ووسط هذا الاحتفال يجب ان نتذكر أن حلوق الكثيرين من أبناء مصر جفت من القول المعاد المكرر بأن مصدرنا الأعظم من المياه وهو النيل الخالد يتعرض لخطر الموت، ونتعرض معه لنفس الخطر.

وليست الطبيعة - والحمد لله - هى التى تحمل خطر الموت لنيلنا العظيم، ولكنهم أبناء الوادى هم الخطر الداهم عليه، لأنهم اختاروه - بكل أسف - مجرى لنفاياتهم الصناعية وغير الصناعية. وبدلاً من أن يكون مجرى النيل - كما كان - مجرى للحياة صار مجرى للهلاك.

ومنذ سنين لم تعد صفحة النيل بيضاء، بعد أن أصابها السوء من الزيوت والشحوم المتخلفة من المصانع ،وبعد أن ألقى فيه الآدميون فضلات البيوت والمبانى والمراكب. بل جاء وقت أمر فيه المسئولون بصب السموم فى المجرى العتيق لكى يقتلوا النبات المتطفل الذى سماه الناس «ورد النيل» وماهو بورد، بل شوك آخر مغروس فى الحلوق.

ومع كل الاحترام والتقدير للمسئولين فى الحكومة، نجدهم يطالعوننا بالدعوة إلى حملة اعلامية تتضمن أفلاماً قصيرة وأخرى طويلة لتوعية الناس بالخطر الذى يتعرض له النيل.

كما نجد مسئولين آخرين يطالبون بسن قانون بعد قانون لحماية النيل. ولكن حماية النيل لاتحتاج إلى قانون إنما تحتاج إلى خطة تضعها الحكومة أو الوزارات المعنية وتنفذها الدولة بقوتها المادية ،وبصورة تطاطىء لها كل الرءوس.

وقد نعلم أو نتذكر أن بريطانيا ليس لها دستور مكتوب ،وما قال أحد عنها إنها بلد لايحكمه القانون.

آه يانيل.

محمد عبدالله

في الاحتفال بيوم المياه العالمي :

مياه النيل بعيدة عن مفاوضات السلام

المفتي : الاديان تدعو للحفاظ على كل قطرة ماء

كتبت كريمة السروجي :

أعلن الدكتور عبدالهادي راضي وزير الأشغال العامة والموارد المائية انه لا يوجد تفكير حاليا ولا حتى مستقبلا في نقل نقطة مياه واحدة خارج حدود مصر . واكد حرص مصر مع أشقائها من دول حوض النيل على التعاون المستقبلي بما يحفظ حقوق كل الدول الاعضاء خاصة السودان باعتبارها شريكا تاريخيا .

واضاف الوزير في الاحتفال باليوم العالمي للمياه أمس أن قضية المياه بعيدة تماما عن مفاوضات السلام التي بدأت في الثمانينات .

وقال د. يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة في كلمة القاها نيابة عنه د. نبيل المويلحي أن ترشيد استخدام المياه يدعم التنمية الزراعية في مصر وطالب برفع كفاءة استخدام المياه كذلك التوسع في زراعة بنجر السكر بدلا من قصب السكر لترشيد المياه .

وتحدث الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية في ندوة قضايا المياه وترشيد استخدامها التي عقدت على هامش الاحتفال باليوم العالمي للمياه فقال ان جميع الأديان تدعو للمحافظة على كل قطرة ماء...

واكد فضيلة المفتي أن ترشيد استخدام المياه واستهلاكها فيما يفيد الانسان واجب ديني يجب الالتزام به .

المهندس عبدالهادي راضي والدكتور سيد طنطاوي في ندوة ترشيد استخدام الموارد المائية التي عقدت امس . . تصوير رمضان وهبة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٢ / ٣ / ١٩٩٦

من ثقب الباب

عارضت تحويل مياه النيل الى النقب منذ ١٥ عاما . وكتبت ونشرت كتابى «النيل فى خطر» . وحرصت ان تطبع منه طبعتان . فى بيروت والقاهرة فى وقت واحد . حتى يصل رأيى الى الجمهور والمسئولين معا . وقلت ان الكتاب ليس سبقا صحفيا .

ولكنه صرخة تنبه لازمة المياه القائمة .. وتحذر من مخططات اسرائيل لتحويل مياه النيل عبر سيناء وتكشف الحلم الصهيونى القديم والمشروع الذى قدمه تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية ، حين زار مصر فى ٢٥ مارس ١٩٠٣ ايام اللورد كرومر المعتمد البريطانى وبطرس باشا غالى رئيس الوزراء حينذاك وحذرت فى كتاب «النيل فى خطر» من تنفيذ المشروع الصهيونى الجديد عام ٧٩ ، لان احدا لايملك دستوريا ولا دوليا قرار تحويل مياه النيل خارج الحوض .. فالنيل نهر دولى تطل عليه تسع دول .. ولا الدستور ولا القانون الدولى يسمح بهذه الفكرة الحمقاء .

وكنت اتابع بعد ٧٣ ماتنشره الصحف الاسرائيلية ، وتذكرت اننى قرأت مقالا عام ٧٤ لرئيس هيئة تخطيط المياه فى اسرائيل ، واسمه المهندس ليشع كالى ، ويقترح فيه شراء مياه النيل من مصر بعد اتمام السلام ، لحل ازمة المياه القائمة والقادمة فى اسرائيل !

وتذكرت اننى كتبت فى مايو ٦٨ مقالا فى مجلة الهلال أرد فيه على مقال مجلة الازمنة الحديثة الذى خصصه جان بولى سارتر للنزاع العربى الاسرائيلى ، وأشرف عليه كلود لانزمان المعروف باتجاهاته الصهيونية . وذكرت فى هذا المقال اطماع اسرائيل ، واعتمدت على مذكرات تيودور هرتزل حول استيطان اليهود فى سيناء ومحاولة مد مياه النيل اليها عام ١٩٠٣ .

وكنت بعدها قد عثرت فى مكتبة «الجمهورية» على بقايا مكتبة «لوجويل» رئيس تحرير جريدة البورصى التى كانت تنشر بالفرنسية . وكان صهيونيا . وله كتاب هام عن مصر فى الحرب العالمية الثانية .

وكتاب اخر بالفرنسية عن دور اسرائيل القديمة .. وفى بقاية مكتبته عثرت على كتاب قديم نادر ، بالانجليزية ، ظهر عام ٤٥ لمهندس امريكى اسمه لودرميلك . وهو الكتاب الذى استند اليه جونستون المبعوث الامريكى فى فكرة استغلال مياه نهر الاردن . وفى كتاب «فلسطين ارض الميعاد» يعلن لودر ميلك ايمانه بضرورة انشاء اسرائيل ، واعادة احياء الحضارة الزراعية النبطية التى اقامها الانباط الذين سكنوا سيناء وجزءا من الاردن وكانت عاصمتهم الزاهرة هى البتراء ولهم فنون زراعية قديمة تعتنى اسرائيل باحيائها .

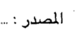
وتأكد لى ان الفكرة القديمة تعود من جديد . ولابد من صرخة فى كتاب يحذر من المجاعة المائية القادمة .

واليوم يحتفل العالم بالعيد العالمى للمياه . ومصر تحتفل ايضا ونصيب المواطن يتناقص كل عام ويهدد بالمجاعة . والارقام تنطق بالخطر والاخطر هو ارتفاع نسبة التلوث فى مياه الشرب . فى دراسة للمجالس القومية اننا نلقى ٣١٢ الف متر من السموم فى مجرى النيل مما اصاب عدة ملايين بالفشل الكلوى . وهناك اكثر من ٤٠٠ هيئة ومصنع تلقى بسمومها فى مجرى النهر . فهل يمكن السكوت بعد ذلك . أم علينا ان نطلق هذه الصرخة من جديد :
ـ النيل فى خطر !

كامل زهيرى



المصدر : ....



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٤

حلول أزمة المياه غير جادة



بقلم: عبد الرحمن الراشد

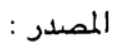
يمكن أن نشبّه حالة القلق المتزايدة من ندرة المياه في منطقتنا، بحالة الخوف التي اجتاحت الغرب في السبعينات بعد ارتفاع أسعار النفط وانتشار التقارير التي تنذر بنضوبه. فالجميع في الحالتين يرون علامات الخطر واضحة.

فالمعركة على المياه بين تركيا وجيرانها الجنوبيين، وعلى رأسهم سوريا، بدأت فعلياً. والمياه في منطقة شبه الجزيرة العربية تتناقص أمام أعين أهاليها. ومصر المتزاحمة على شريط النيل أطلقت انذاراتها صريحة لجيرانها الجنوبيين الذين يتحكمون في ممرات النهر بعدم العبث بحركته او محاولة بناء سدود عليه.

نحن إذاً في حالة استنفار حقيقية تجاه مشكلة المياه، إنما دون أن نصل الى مرحلة معالجة الأزمة كما ينبغي ان تعالج أي أزمة خطرة في بداياتها. فالدول التي تصنف في قائمة «الخطر» هي التي يتوفر فيها الماء بما دون الألف والخمسمائة متر مكعب للفرد الواحد سنويا. وحتى نعي حجم المشكلة وخطورتها فان بعض الدول العربية تعيش تحت حزام الفقر المائي بمراحل، مثل جيبوتي التي لايتوفر فيها من المياه الصالحة للاستخدام الإنساني سوى ٢٣ متراً مكعباً للفرد الواحد فقط. فالفارق هنا مريع جداً. والمياه تتناقص بشكل سريع مع إدخال تقنية الحفر والسحب والإمدادات، بالاضافة إلى تزايد حاجات المواطن العادي من المياه لنفسه، ولا ننسى تزايد الحاجيات الصناعية للمياه.

ومع أن المشكلة واضحة، ولا يمكن أن يلام فرد عليها اليوم بفعل التبدلات الاجتماعية والحضارية، فهي معلقة برقبة السياسيين والمخططين لدولهم في وقت لاحق. فكما ذكرت في البداية نحن نمر بحالة قلق نفسية مثلما مر الغرب بحالة الخوف من انقطاع البترول عنه في السبعينات. والفارق بيننا وبينهم أننا نتحدث عن المشكلة وخطورة أبعادها دون ان نرى إجراءات جماعية، أي على مستوى المنظمات والحكومات، ولا حكومية منفردة تعمل على مواجهة المشكلة. فأوروبا عمدت فور ازمة البترول الى رفع الضرائب على المستورد من البترول وحتى المنتج منه محليا. وقدمت حكوماتها معونات كبيرة لتطوير بدائل تصنيعية تحل محل مشتقات البترول. أما في منطقتنا فنحن نتحدث عن خطورة التناقص المائي دون ان نقدم حلولاً عملية وفورية.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٤

وكل دول منطقتنا معرضة لخطر تناقص المياه حتى الغنية بالمياه مثل العراق والسودان و ايران. فايران، على سبيل المثال، تملك احتياطياً جيداً من المياه، ولا تواجه مشكلة في الوقت الراهن بسببه. ويوجد تحت اراضيها وفي انهرها مياه تقدر بألفي متر مكعب للمواطن الإيراني في السنة بشكل شبه ثابت او متجدد، أي أنها مثل بريطانيا في سخاء المياه ووفرتها. ولكن الفارق ان بريطانيا، التي يعادل

سكانها سكان ايران، ستحافظ على معدل مياهها للمواطن الى اكثر من ثلاثين سنة مقبلة، مع انخفاض طفيف نسبته خمسة بالمائة. اما ايران فستخسر نصف مياهها بسبب ارتفاع نسبة تكاثر سكانها.

ومنطقتنا تعيش حالة من الضياع التخطيطي الذي قد يكون مرده انها مصابة بكدمات في كل مكان من جسمها فلا تدري من أين تبدأ العلاج. وبسبب كثرة مشاكلها تهون عندها مشكلة المياه الآجلة. فهي ربما ترى في خطر المياه مسألة قابلة للتأجيل عشر سنوات أخرى. ولكن كل المعلومات المتاحة لها ولمستشاريها تنذر بأن الأزمة حالّة.

وسأقدم مثلاً يبين هذه اللامبالاة. فقد تقدمت الولايات المتحدة مع منظمات دولية متطوعة لرعاية مؤتمر إقليمي للمياه، واقترح ان يتم عقده في تركيا ويستضيف كل دول المنطقة المعنية. وكان مقدراً لهذا المؤتمر ان يعقد على مستوى قادة الدول لإعطائه قيمة سياسية، ومن اجل التسريع بما يتخذه من قرارات. الذي حدث أن المجموعة العربية، او بعضها، اعتبرته مدخلاً لتطبيع العلاقة مع اسرائيل لان اسمها ادرج على قائمة الحضور. وبسبب ذلك مات مشروع القمة خشية السماح لمندوب اسرائيل ان يجلس على نفس المائدة. وكما نرى فلا استطعنا الغاء اسرائيل، ولم نحل مشكلة المياه.

وهذه تركيا، مثلاً، مستمرة في تنفيذ مشروع جدارها الجنوبي دون ان يستطيع احد تخفيف آثاره السلبية على دول دجلة والفرات العربية. فهي تقوم ببناء ٢٢ سداً على هذين النهرين من اجل توليد اكثر من ٢٧ مليار كيلو وات في الساعة من الطاقة الكهربائية. ويقوم ببناء هذه السدود نحو اربعة ملايين شخص بشكل مباشر او غير مباشر. هذا المشروع الضخم سيعني قطعاً محاصرة سوريا والعراق في المستقبل القريب.

ومثل آخر، فهذه دول مجلس التعاون الخليجي عقدت مؤتمراً حول مشكلة تناقص المياه اعترفت فيه بخطورتها، ومنذ أن انفض المؤتمر الذي عقد في دبي لم يعلن بعده ما يدل على تقشف أو تخطيط مواجهة مستقبلية، مع أن هذه الدول بدأت بداية سليمة في الثمانينات. فقد لجأت الى خيار تحلية مياه البحر



فبنت أكبر شبكة محطات في العالم، تبلغ الآن ٤٥ محطة رئيسية. وهي ما لم تسارع بحلول للمشكلة ستجد نفسها محط حرب جديدة لا يستطيع أحد عونها فيها.

باختصار نحن في حاجة ملحة الى استراتيجية تواجه خطر تناقص الماء. استراتيجية تعتمد ترشيد الاستهلاك وتعاقب بشدة على مخالفته، وتعتمد كذلك على جلب المياه من مصادر أخرى. كما أنها تنظم علاقة الماء بين الدول التي تمر بها الجداول والأنهار. هذه الاستراتيجية المنشودة تسعى الى إيقاف سيل الماء المهدور اليوم، وحفظ دماء المنطقة غداً ■

وزارة الأشغال تشارك فى الاحتفال بيوم المياه العالمى

فى ٢٢ مارس الحالى شاركت وزارة الاشغال والموارد المائية فى الاحتفال بيوم المياه العالمى.. وحضره د. عبدالهادى راضى وزير الاشغال ود. سيد طنطاوى مفتى الجمهورية ود. نبيل المصيلحى نائبا عن د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واعلن د. راضى فى كلمة ان الدور الرئيسى للمخطط المصرى هو المواءمة بين مالدينا من موارد مائية وبين احتياجاتنا مع تأكيد دعم استمرارية التنمية فى اطار الزيادات الكافية المتوقعة واشار سيادته الى ان الوزارة تبنت الكثير من الاعمال وبدأت العمل فيها منذ عدة اعوام وهى:

.. المشروع القومى لتطوير الرى والذى يهدف الى زيادة كفاءة الرى وتوفير المياه لاغراض التنمية المختلفة.

.. التوسع فى زيادة الاعمال على المياه الجوفية بالوادى خاصة فى المناطق التى تعانى من نقص مياه الرى مثل نهايات الترع.

.. التوسع فى انتشار السدود الصغيرة فى الوديان المنتشرة فى الصحراء، للاستفادة من مياه الامطار خاصة فى سيناء والصحراء الشرقية.

.. اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والحد من الفواقد المائية ومقاومة.

مقاومة الحشائش المائية ومقاومة التلوث وتردى نوعية المياه.

واعلن فضيلة المفتى ان ترشيد المياه واجب دينى ينبغى الالتزام به.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ [illegible] ١٩٩٤

خبراء اسرائيليون يشاركون في اجتماع تستضيفه مسقط

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ أكدت مصادر عمانية مطلعة لـ «الحياة» ان الحكومة العُمانية وجهت الدعوة رسمياً الى الحكومة الاسرائيلية لحضور الاجتماع المقبل للجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، المقرر عقده في مسقط في ١٧ نيسان (ابريل) المقبل.

وقالت المصادر ان الدعوة ارسلت الى اسرائيل والدول الأخرى المشاركة في أعمال اللجنة حسب العرف المتبع في صيغة مدريد، الذي يقضي بتوجيه الدعوة باسم الدولة المضيفة للاجتماع والدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام (الولايات المتحدة وروسيا). وابلغت المصادر ذاتها «الحياة» ان اسرائيل دعيت أيضاً ضمن عدد محدود ومختار من الدول الأعضاء في اللجنة للمشاركة في اجتماع تمهيدي على مستوى الخبراء يعقد في مسقط في ٥ نيسان.

واوضحت أن اسرائيل كانت من ضمن الدول التي شاركت في البحوث وطرح الاقتراحات التي كلفت سلطنة عمان الاشراف على اعدادها في دراسة شاملة عن كيفية تطوير تكنولوجيا تحلية

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٤

خبراء اسرائيليون يشاركون

تتمة الصفحة الاولى

مياه البحر. وستجتمع لجنة الخبراء لمناقشة المراحل التي قطعتها الدراسة. واعتبرت المصادر نفسها ان هذه المشاركة «البارزة» لاسرائيل وغيرها من دول المنطقة بخاصة الدول العربية المجاورة لها مثل مصر والأردن والطرف الفلسطيني، هي أمر طبيعي نظراً الى صلة هذه الاطراف الوثيقة بالقضايا التي ستبحث.

وتابعت ان خيار تطوير تكنولوجيا تحلية مياه البحر الذي تركز عليه عُمان وتهتم به الدول الخليجية العربية الأخرى التي تعتمد أساساً على تحلية المياه، له الأولوية في اجتماع اللجنة في مسقط، خاصة مع وجود اعتقاد عماني بأن البدائل التي طرحتها دول مثل اسرائيل وتركيا، مثل اقامة خطوط انابيب لنقل المياه العذبة من دول ومصادر تتمتع بفائض في هذا المجال، لا تستطيع على المدى الطويل حل مشكلة المياه في الشرق الأوسط حلاً جذرياً يتفق مع الزيادة المضطردة في الاستهلاك الناجمة عن النمو السكاني والتوسع في مشاريع التنمية.

واقرّت المصادر بأن مضمون الدراسة التي اعدت لا يناقض ما اكده فنيون واختصاصيون لـ «الحياة» من عدم وجود مؤشرات الى امكانية حدوث طفرة في التكنولوجيا المتبعة لتحلية المياه، وخفض كلفتها المرتفعة، لكن المصادر رأت ان الدعوة التي تتبناها مسقط والدراسة التي ستقدم الى اللجنة لتحقيق تعاون دولي واسع عبر مراكز بحوث علمية متخصصة في تكنولوجيا تحلية مياه البحر، ستكفل في المستقبل التطوير المنشود لهذه التكنولوجيا.

وقالت المصادر ان عُمان تأمل بأن تكون منطقة الخليج التي تواجه نقصاً في المياه، ومسقط بالتحديد مقراً للمركز المقترح للعمل على تطوير تكنولوجيا تحلية المياه و«توطينها» في المنطقة. وتركز الدراسة على دعوة الدول الصناعية ودول الشرق الأوسط الى نوع من التعاون لنقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات والتجارب وتخصيص مزيد من الأموال واجراء بحوث جديدة.

واستبعدت المصادر أن تتأثر دعوة اسرائيل الى اجتماع لجنة المياه في مسقط او الاعداد للاجتماع الذي سيكون الاول من نوعه في دولة خليجية بمضاعفات مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل. وقالت ان تفعيل المحادثات المتعددة الأطراف في لجنة المياه أو غيرها من اللجان سيتزامن مع عملية التسوية للقضايا السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي. وشددت على ان تحقيق «أساسيات» السلام مثل تنفيذ الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي والتقدم في المسارات الاخرى للمفاوضات الثنائية سيمثل خطوات مهمة لتعزيز الثقة بين دول المنطقة، ويساعد على احراز تقدم في التعاون الاقليمي. وخلصت الى ان التفكير في مشاريع التعاون الاقليمي واعدادها لتكون جاهزة عند اكتمال التسوية السياسية سيأخذان زخماً في شكل متدرج مدروس.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

مسقط تؤكد اشتراك إسرائيل في اجتماع الموارد المائية

مسقط ـ وكالات الانباء: اكد امس يوسف بن علوى وزير الخارجية العمانى اشتراك اسرائيل فى اجتماع المفاوضات المتعددة الاطراف حول الموارد المائية بالشرق الاوسط في مسقط خلال الفترة من ١٧ حتى ٢٠ ابريل. تعد سلطنة عمان أول دولة خليجية تستقبل وفدا اسرائيليا برئاسة يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الاسرائيلى. يبحث الاجتماع التعاون الاقليمى فى مجال تحلية مياه البحر والتدريب المهنى ومعالجة المياه المستعملة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤



هل استعد العرب لحرب المياه القادمة؟

جون بولاك هو احد الصحفيين الذين عملوا فى مصر مندوبا لوكالة «بى. بى. سى» لعدة سنوات وقد الف «بولاك» عدة كتب ناجحة عن مصر وهو معروف بمعرفته التامة عن منطقة الشرق الاوسط واخر كتاب الفه الكاتب هو «حرب المياه» وفيه يثير «بولاك» موضوع المياه ويرى الكاتب الانجليزى ان المياه وليس البترول. هى التى ستسبب تهديدا كبيرا فى منطقة الشرق الاوسط فى المرحلة المقبلة

والمثير والذى يستحق الدراسة والبحث ان «جون بولاك» ادلى بحديث صحفى الى صحيفة «كوريبرى ديلاسيرا الايطالية» قال فيه ان هناك احتمالا كبيرا لنشوب حرب مسلحة فى منطقة الشرق الاوسط بسبب المياه ويركز العالم الخارجى اهتمامه منذ وقت طويل على الشرق الاوسط وذلك لان العالم الصناعى يعتمد اعتمادا دائما على الحصول على مستلزماته من البترول من الشرق الاوسط .

ويستطرد الكاتب فى قوله.. انه فى الماضى كان البترول يمثل مركز الخلافات على الاراضى وان الخلافات بين دول المنطقة كانت مرتبطة دائما بمشاكل تتعلق بالحدود.. لانه كان هناك شعور بان الصحراء الشاسعة تخفى كنوزا ثمينة وثروات ضخمة اما الان فقد اتضحت الحدود.. وتم تعيين اماكن وجود البترول وكذلك اماكن الاحتياطى منه.. اما الان فقد ظهرت مشكلة مختلفة تماما تتعلق بعنصر اساسى حيوى بشكل اكبر من البترول.. وهى «مشكلة المياه» ويقول الكاتب ان جميع دول المنطقة تبحث حاليا مشكلة كبرى وهى «كيف ستستطيع الوفاء باحتياجات شعوبها من اجل تحقيق التعدين والرقى الصناعى؟

وكذلك فان الاجهزة السرية البريطانية والامريكية قد توصلت الى نفس النتيجة وهى ان هناك احتمالا كبير فى نشوب حرب مسلحة فى الشرق الاوسط ولن يكون ذلك بين الاعداء التاريخيين او بين العرب واسرائيل ولكن بين تركيا وسوريا بسبب مياه الفرات

ويؤكد كتاب «حرب المياه» نبوءة سكرتير عام الامم المتحدة «بطرس غالى» الذى يرى ان المياه ستكون اكبر سبب لنشوب الحرب القادمة

فى الشرق الاوسط ولاشك ان جميع الدول على استعداد تام لدخول الحرب من اجل المحافظة على مياهها الاقليمية ويستطرد «بولاك» قائلا ان المشاكل تتعقد وتتازم عندما نجد ان هذه الدول جميعا تعتمد على ثلاثة انهار كبرى النيل والفرات والاردن الى جانب الابار الجوفية التى لم يحدث فيها اى تجديد.

ويتحدث الكاتب عن بعض الاتفاقيات التى تمت حول تقسيم المنابع. فالدول المرتفعة تؤكد ان لها الحق فى الاشراف على منابعها دون اى تدخل خارجى اما الدول الاخرى المنخفضة فى السهول فاذا كانت تتمتع بقوة عسكرية متفوقة فلا تتورع عن التصدى لتلك الفكرة وان ادى ذلك الى تدخل عسكرى.

ويرى الخبراء فى الشرق الاوسط ان الوضع فى المنطقة يمثل عدة ممرات مختلفة تؤدى جميعها الى نهاية واحدة وان كانت حتى وقت قريب غير قابلة للتصديق

ويؤكد «جون بولاك» فى كتابه قائلا: ان اصغر نهر من هذه الانهار الثلاثة فى المنطقة هو نهر الاردن ومن الواضح ان النهر يجرى فى اراض عليها خلاف بين الدول التى تبدى استعدادها لاستخدام القوة من اجل تحقيق اهدافها والكاتب لايستبعد قيام تحالف بين سوريا والعراق مستقبلا من اجل المحافظة على مصادر المياه.

ويرى «بولاك» ان الحرب المتوقعة فى المنطقة ستكون بين تركيا وسوريا ويستطرد الكاتب قائلا حتى الان لم تقم تركيا الا بتنفيذ نصف خطتها فقط وتتمثل فى انشاء السدود والخزانات على نهر الفرات. وعندما تنتهى من ذلك ستهتم بمسالة تقليل كمية المياه الواصلة الى سوريا وحينئذ تحدث الكارثة وتصبح الحرب مؤكدة هذا ملخص لكاتب انجليزى سجله فى كتاب.. فهل ماكتبه هذا الصحفى حقيقة.. ام خيال. واذا كان حقيقة.. فماذا فعلت الدول العربية جميعا استعدادا للمستقبل حتى لاتحدث حروب اخرى؟

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٤

اقل تكلفة وأكثر اماناً:

محطات نووية عربية لتحلية مياه البحر

تحقيق : الفت سعد

الفقر فى الموارد المائية .. مشكلة تعانى منها غالبية البلدان عربية حتى التى تملك انهارا مثل مصر والسودان .. والجميع نبأ بان الحروب القادمة فى المنطقة ستكون بسبب قطرة ماء لا وليس الخلافات السياسية والاقتصادية.. وادراكا لهذه ضية بالغة الخطورة وحتى لايقع العرب تحت رحمة دول جوار الجغرافى فإن الهيئة العربية للطاقة الذرية أعدت دراسة دوى لاقامة نموذج لمحطة تحلية مياه البحر بالطاقة النووية نها ارخص كثيرا مقارنة بالمحطات التى تدار بالبترول أو الغاز طبيعى وكما يقول د. محمود بركات رئيس الهيئة فان العرب طريق امامهم سوى التوسع فى هذه المحطات سواء لمياه الشرب الاستخدامات الزراعية وأن كثيرا من بلدان العالم سبقتنا لذلك.

ويوضح د. محمود بركات أن يئة منذ انشائها عام ١٩٨٩ قامت دة انجازات اهمها تنمية الكوادر شرية العلمية فى هذا المجال باقامة رامج التدريبية والمؤتمرات زيارات العلمية .. وتنفيذ بعض شروعات لتطوير البرنامج العربى شترك.. مثل الاستخدامات الطبية التصدى لموضوعات التسحر الوسائل النووية وزيادة الوعى نضايا الاشعاع على المستوى العربى اقامة بعض المراكز المتخصصة بحوث التطبيقية المتعلقة بالطاقة ذرية والتى تحتاج لجهد مشترك من دول العربية.

ويضيف د. بركات أنه رغم عدم اقدام البلدان العربية حتى الان على اقامة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية فإن أهم ما يواجه معظم الدول العربية هو نقص المياه بما فيها بعض الدول التى لديها انهار فالسودان تعانى بعض مناطقها من الجفاف.. وهناك دول الخليج والساحل الشمالى الافريقى.

لذلك كان هناك اتجاه لتحلية مياه البحر للشرب او الاستخدامات الزراعية والرى باستخدام المفاعلات النووية.

وقد كانت روسيا الاتحادية «الاتحاد السوفيتى سابقا» سباقة فى اقامة اول محطة عملاقة لتحلية مياه



د. محمود بركات

البحر فى كازاخستان منذ ١٥ سنة وتعمل حتى الان بكفاءة عالية اضافة إلى روسيا هى دولة أن تنشى محطة نووية لتوليد الكهرباء.

ويشير د. محمود بركات رئيس الهيئة العربية للطاقة الذرية أن تحلية مياه البحر بالمفاعلات النووية سيكون من اعظم المشروعات الاقتصادية لانها ارخص بكثير مقارنة بمحطات التحلية التى تدار بالبترول والغاز الطبيعى وقد انتهت الهيئة العربية للطاقة الذرية من اعداد دراسة الجدوى لاقامة نموذج لمحطة التحلية لكى يحتذى بها لاى دولة عربية تريد انشاءها.

وقامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإشتراك فى هذه الدراسة بتوفير ١٠٠ الف دولار علاوة عى تقديم خبراتها فى هذا المجال.

ويقول د. محمود بركات أن الهيئة ستقيم مؤتمرا موسعا فى مايو القادم لمدة اربعة ايام بالقاهرة لعرض نتائج الدراسة بالكامل والمشاركة فى اقامة اى محطة تحلية بالمفاعلات وحول المخاوف التى يرددها البعض من هذه لمحطات يؤكد رئيس الهيئة انها امنة للغاية وليس هناك اى قلق بالنسبة للمياه لتى يتم تحليتها فلا يوجد تداخل بين دائرة المياه المحلاة والمياه المبردة للمفاعل.

وزير الرى لـ«الشعب»:

علاقتنا بالسودان أخوية وأزلية.. ولايوجد تأثير لسد «الحمداب» على مصر

لا يوجد تفكير فى تسعير المياه

منذ شهور قريبة مضت، تم تعيين د. محمد عبد الهادى راضى على رأس وزارة الرى، وفور توليه مهام منصبه قال إن مصر ليس لديها قطرة مياه فائضة يمكن أن تعطيها للكيان الصهيونى، وشرع فى إجراء اتصالات مكثفة مع الأفارقة شركاء مصر فى حوض النيل لتنفيذ ما سبق أن نادى بـه من تعاون مع هذه الدول، بقى أن نعرف أن د. راضـى قضى شبابـه فى عمليـات البحث العلمى فى شئـون المياه ومعاهدها، حتى اختير قبل توليـه الوزارة بعامين مسئولا عن هيئة الصرف المغطى ونائبا لوزير الرى.

وزير الرى قال لـ «لشعب» إنه سوف يوفر مياها لـ٢,٥ ألف فدان فقط حتى عام ١٩٩٧ فى وسط سيناء، وذلك العام تنتهى فيه عمليات شق ترعة السلام، ذلك يعنى فى ظل عدم وجود بـديل لاستيعاب حتى سكان وسط سيناء حاليـا، تفريغ الوسط من سكانـه ليصبح خاليـاو وجبة جـاهزة يمكن أن يلتهمها العـدو فى أى وقت. مع العلم بأن الدراسات تـؤكد وجود مياه فى جوف وسط سينـاء تكفى لزراعة نصف مليون فدان سنويا وتوطين مئات الآلاف فى عشرات المجتمعات العمرانية بالوسط.

وكرر الوزيـر رفضه تزويد العدو الصهيـونى بقطرة مياه واحدة، نـافيا وجود خطر له بمنابع النيل، أو قيامه بسرقة مياه سيناء.

قال الوزير إن المصلحة العامة للوطن تقتضى منه الابتعاد عن تفصيلات التعاون مع الأفارقـة وعلاقتهم بـالصهاينـة، لأن الجميع يغضبون وغير مقتنعين بـوجود صحافـة معارضة فى العـالم الثالث! والحق يقال كـان الوزير ودودا للغـاية، ولكن مصلحة الوطن لا تعترف بالود. قابلته مرتين لمدة سـاعة ونصف وفضل فى النهاية أن تكون الأسئلـة مكتوبة، كتبت الأسئلـة وتركتهـا له وأجاب وخـرجت من مكتبه بالإجابـة وأنا غير راض عنها تماما، وأعتقـد أن التقدير الذى يكنـه لجريدة الشعب كما يقول لم يترجمه فى الإجابة إلى واقع.

أجرى الحوار:

صلاح بديوى

***أسعدتنا تصريحاتكم الأخيرة حول رفضكم إخراج اى قطرة مياه خارج مصر، هل لكم أن توضحون لنا أبعاد المخططات الصهيونية الراهنة التى تهدف إلى محاصرة منابع المياه العربية فى جنوب شرق الأناضول وهضبة الحبشة، وماذا عن السدود الأثيوبية ودراسات المكاتب الأجنبية حولها وتمويل المؤسسات الدولية لها، ورايكم فى خط انابيب مياه السلام الذى تقترحه تركيا للشرق الأوسط. وهل هناك جديد حول التعاون الصهيونى الأثيوبى او مع بقية دول حوض النيل؟.**

** تهتم مصر فى مجال الموارد المائية بالنيل كشريان المياه الرئيسى لمصر، ومن هنا فإن توجهها الأساسى هو إقرار التعاون المستمر والخلاق مع دول حوض النيل، والسعى لوضع صيغة مناسبة للتعاون الشامل من أجل تعظيم العائد من خيرات هذا النهر لصالح كل شعوبه، وقد لمسنا من خلال اللقاءات المتتابعة مع دول الحوض أنهم جميعا حريصون أيضا على ذلك.

ومن منطلق هذا الحرص فإن توجهات مختلف دول حوض النيل تركز على عدم المساس بالعلاقات القوية والأخوية ومن هنا فإنه وفق المعلومات لا توجد أية تدخلات أجنبية تؤثر فى حوض النيل، ولا خوف من ذلك لأن ثقتنا فى أنفسنا وفى أشقائنا تجعل تحركنا مؤسسا على التعاون الإيجابى الهادف لمصالحنا المشتركة دون المساس بحقوق اى طرف او إحداث أى ضرر لحق من الحقوق.

أما بشأن المياه العربية فإن الأساسى هو أن يحصل كل صاحب حق على حقه وأن الاحتلال لا يبرر إغتصاب حقوق أصحاب الأراضى الوطن.

أما بشأن ما يتم من دراسات أو أبحاث بواسطة المكاتب الاجنبية أو غيرها، فإن كل هذه الدراسات والبحوث ليست ملزمة لأحد، وإنما هى لا تزيد على كونها اجتهادات شخصية من وجهة نظر صاحبها، أما الأصل فهو احترام الحقوق والالتزام بالمبادىء والأعراف المنظمة لاستخدام المياه.

أما عن خط أنابيب السلام التركى السابق اقتراحه فهو مشروع سياسى حيث إنه من وجهة نظرنا غير مجد فنيا واقتصاديا، وأن تحلية المياه من البحر أكثر جدوى فنيا واقتصاديا كما أنها تتم داخل الدولة ويسهل التحكم فيها.

***هل ترجمتم دراساتكم التى نشرتموها تحت عنوان «المياه والسلام» المتعلقة بالتعاون بين مصر ودول حوض النيل إلى واقع؟ وبماذا يدافع الأفارقة عن تعاونهم مع الصهاينة، وإلى اين وصلت مشروعات ترشيد المياه باعالى النيل؟ وايضا ماذا عن مشروع السد العالى وإزاحة الطمى من أمام بحيرته وحقيقة الإصلاحات به؟.**

** الدراسات التى سبق نشرها من عام ١٩٨٥ عن المياه والسلام كانت تهدف أساسا إلى تنبيه الرأى العام المحلى والإقليمى إلى خطورة قضايا المياه وأهمية الترشيد والتطوير والحماية لمواردنا المائية.

كما أنها تشمل مجموعة من السياسات المقترحة من جانب كاتبها، ونحن نسعى فى إطار التكامل والتنسيق مع باقى الأجهزة لوضع ما يصلح لهذه المرحلة منها موضع التنفيذ.

وقد بدأنا بالفعل التحرك مع أثيوبيا فى هذا الاتجاه ونامل أن يسفر هذا التحرك عن نتائج جيدة.

أما عن موضوع الطمى المترسب فى بحيرة السد العالى فهو موضوع يجرى بحثه بواسطة الأجهزة البحثية بالوزارة، وكذلك سيتم عمل بعض المشروعات التجريبية لاستخدام هذا الطمى، وفور ثبوت جدوى هذه المشروعات يمكن تطبيقها على مستوى اكبر ولكن ذلك لن يتم قبل مضى أربع أو خمس سنوات حتى تنتهى الدراسات التجريبية.

أما عن السد العالى فقد تحدثنا عنه كثيرا، وسيظل السد العالى أبدا محور التنمية وأساسها فى مصر وقد تبين بما لا يدع مجالا للشك أن أثاره السلبية التى أثارها البعض محدودة جدا ومسيطر عليها بالكامل.

قضايا هامة

***ما رايكم فى مشروع النهر الصناعى العظيم فى ليبيا والسد الذى تقيمه السودان على نهر النيل، وهل هناك خطر على مصر من جراء إقامة المشروعين؟.**

** بالنسبة للنهر الليبى فهو مشروع رأت فيه الحكومة الليبية ضرورة لحل مشاكل عجز المياه، ومن هنا فقد خصصت له كل ما يحتاج من مبالغ مهما كان التقييم الاقتصادى له فاستمرارية التنمية والحياة تقتضى عدم التركيز على الجدوى الاقتصادية فقط.

أما عن سد الحمداب المقترح إقامته فى السودان فهو مشروع سبقت مناقشته فى هيئة مياه النيل واتفق على أنه يخدم شعب السودان ولا تأثير له على حقوق مصر، طالما كانت المياه المستخدمة من هذا الخزان فى حدود الحصة المائية المقررة للسودان وفق اتفاق عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان.

***ما هى خططكم تجاه توفير المياه لمشروعات التنمية الزراعية والاستصلاح حتى عام ٢٠٠٠؟ وماذا عن مشروع حجز المياه بالبحيرات الشمالية والتحفظات المثارة حوله؟.**

** بخصوص خطة التوسع والاستصلاح حتى عام ٢٠٠٠ فقد تم وضع الخطة على أساس استصلاح مساحة تقدر بحوالى ١,٦ مليون فدان وكمية المياه المطلوبة حوالى ٨,٨ مليار م٣ سنويا يستخدم منها مياه الصرف مع خلطها بالمياه العذبة التى تقدر بنحو ٥,٣ مليار سنويا.

***كثر الحديث حول مشروع ترعة السلام ومسارها الحالى هل انتم مقتنعون بهذا المسار؟ ولماذا؟ أيضا كيف يمكن زراعة أراضى أودية العريش ووسط سيناء التى يقال إنها تتعدى ٥ ملايين فدان، وماذا فعلتم بالنسبة لخطط حفر الآبار بوسط سيناء عن بناء السدود حتى لا يتركها سكانها زحفا وراء مياه ترعة السلام فى الشمال، وهل حقيقة قام العدو بسرقة ٥٠ الف م٣ من مياه سيناء الجوفية يوميا وأكدته دراسة الخبراء، وكيف يمكن مواجهته أو استثماره لصالح مصر، وهل للصهاينة دور فى النظام الخاص بمشروع تصميم ترعة السلام وشبكاتها، وما هو دور الوزارة فيها بالضبط؟.**

** إن تخطيط ترعة السلام شرق القناة تم عام ١٩٧٥ بواسطة وزارة الرى، وقد حددت دراسة أخرى عام ١٩٧٨ وعنوانها «التوسع الأفقى فى

مساحة ٢,٨ مليون فدان، تخطيط القناة ويعتبر هذا التخطيط بمثابة التخطيط الأمثل وأن نهاية الترعة هى مدينة العريش.

أما بخصوص خطة الوزارة بشأن حفر الأبار وإقامة السدود الاعتراضية وذلك لتنمية المنطقة فجار حفر ٥٢ بئرا بمناطق متفرقة بوسط سيناء وذلك لمدة خمسة أعوام تنتهى فى ١٩٩٧، وستقوم برى حوالى ٢٥٠٠ فدان بصفه مستديمة وقد بدأ فعلا فى التسكين فى مناطق المغارة وجبل الحلال وأم الشحان وعريف الناقة. هذا وجار إنشاء ٦ خزانات أرضية سعة ٦٠٠ م٣ للخزان الواحد بمنطقة وادى الجرافى (الكنتلا) وذلك لتخزين مياه الأمطار والسيول بغرض استغلالها فى مياه الشرب. وفى الوقت الحالى مازال تحت الدراسة ١٤ سدا بمنطقة الجرافى للاستفادة من مياه السدود والأمطار لزراعة بعض المناطق وتغذية الخزان الجوفى بدلا من ضياعها فى البحر.

أما عن استغلال العدو من المياه الجوفية فقد أثبتت الدراسات انه لا يوجد أى سحب على حدود سيناء.

*** يمارس صندوق النقد الدولى ضغوطا مكثفة على بلادنا من أجل تسعير مياه الرى، وتحاول الحكومة تاجيل قضية التسعير بحجج مختلفة الآن، وما رأيكم فى هذه القضية، ولماذا تشترط جهات وزارة الرى تركيب عدادات على الآبار التى يتم حفرها بالأراضى الجديدة، وهل هناك نوايا مستقبلية للتسعير؟.***

** لا يوجد أى تفكير حاليا أو مستقبلا فى تسعير المياه وهى قضية محسومة تماما، أما عن تركيب عدادات المياه على الأبار فهى مسالة تنظيمية لضبط التصرفات وعدم نضوب الأبار أو تملح مياهها ولا يعنى ذلك اطلاقا أى تسعير، ونؤكد أولا وأخيرا انه لا تسعير لمياه الرى تحت أى مسمى حاليا أو مستقبلا.

*** ماذا عن تطوير شبكات الرى بالأراضى القديمة، وأى نظام سوف يتبع، وكم هى التكاليف، وكيف ستدبر، وإلى أين وصلت عملية تشييد شبكات الصرف المغطى، وايضا عمليات إستغلال مياه الصرف المغطى والصحى والجوفية فى الزراعة؟.***

** الغرض الأساسى من تطوير شبكات الرى بالأراضى القديمة هو تقليل الفاقد فى الشبكات وبالتالى رفع كفاءة نظام الرى. وتبلغ المساحة الخاضعة للتطوير حوالى ٣٩٠ ألف فدان، وكمية المياه التى سوف يوفرها المشروع تصل إلى حوالى ٣ مليارات م٣ فى نهاية الخطة وذلك بعد تطوير مساحات بالوجه البحرى والفيوم لزمام قدره حوالى ٤,٧ مليون فدان. وقدرت تكاليف تطوير الفدان بالمساحة ٣٩٠ ألف فدان حوالى ١٨٠٠ جنيه مصرى للفدان الواحد.

أما بالنسبة لشبكات الصرف المغطى فإن خطة الوزارة تهدف إلى تزويد الأراضى الزراعية بشبكات للصرف فى زمام قدره ٥,٦ مليون فدان تم منها ٤,٣ مليون فدان، وبلغت تكلفة هذه الشبكات ٨٧٥ مليون جنيه مصرى وتوسيع وتعميق المصارف العامة حوالى ٨٢٠ مليون جنيه مصرى.

*** هل توجد علاقة بين أى، من أجهزة وزارة الرى والكيان الصهيونى بأى من المجالات؟ وما هى؟ وأهدافها وفائدتها فى حالة وجودها، وهل عرضت عليكم مشروعات للتعاون المشترك؟.***

** تحدد العلاقات بين الأجهزة المتناظرة فى أى مكان على مستوى العالم بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق فائدة مؤكدة، وعلى أن يكون هناك مصالح مشتركة وظروف مشتركة أيضا.

ولان مصر لها نظام مائى يخالف كل النظم بالمنطقة فإنه لا يوجد مجالات يمكن التعاون فيها فى الوقت الحالى.

*** فوجىء المزارعون فى إطار التعاون بينكم وبين وزارة الزراعة والذى سعدنا به جميعا لما فيه من خير لبلادنا الحبيبة مصر بأزمة شديدة فى مياه الرى الحقت بالفعل اضرارا كبيرة بمحصول القمح بالوجه البحرى وبنى سويف، ما هى الأسباب الحقيقية للأزمة؟ وهل تغلبت عليها؟.***

** إن أزمة المياه التى حدثت لها أساسا سببان رئيسيان: الأول وهو أن الطقس الذى ساد البلاد فى شتاء هذا العام يعتبر دافئا على غير العادة حيث إن متوسط درجات الحرارة جاءت أعلى من معدلاتها. والأمر الثانى يرجع إلى أن هذا العام لم يحظ بالقدر الكافى من الأمطار المعتادة التى كانت تسقط على الوجه البحرى، فقد بينت الأرصاد أن هذه الأمطار كانت أقل من معدلاتها بقدر ملحوظ، هذا وبتضافر هذين الأمرين إلى نقص المخزون الجذرى بالتربة الزراعية إلى حد كبير وغير عادى الأمر الذى أدى إلى أن الفلاح كان يروى أرضه بضعف ما كان يرويه فى السنوات السابقة. هذا بالإضافة إلى العامل النفسى للفلاح والذى جعله يستهلك كمية مياه أكثر أيضا.

*** هل تعانون من أية مشاكل مالية فى تمويل مشروعات وزارة الرى خصوصا ترعة السلام؟.***

** بالنسبة لتمويل مشروعات الرى بصفة عامة فهى كافية حاليا وسيتم زيادتها فى المستقبل على ضوء احتياجاتنا، أما بشأن ترعة السلام فلا توجد مشاكل تمويلية.

*** ماذا عن العلاقات بين وزارة الرى والسودان؟ أو أى من الأقطار العربية الأخرى؟.***

** أما عن علاقات وزارة الرى والسودان الشقيقة فهى من قديم الأزل علاقات أخوية وفائدة مشتركة تربطها مياه النيل. أما عن الأقطار العربية الأخرى فهناك تعاون غنى على أعلى مستوى فى شئون الوزارة المختلفة من تبادل الخبرات الفنية ومجالات التدريب.



المصدر : الحياة
التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأردن مصمم على المطالبة بحقوقه المائية في محادثات السلام مع اسرائيل

□ عمان - من صلاح حزين:

■ وصف الدكتور هشام الخطيب، وزير المياه والري الأردني الاستهلاك المنزلي للمياه بأنه متواضع. وقدره بنحو ١٠٠ ليتر للفرد الواحد يومياً مشيراً الى ان هذا المعدل لا يمكن زيادته في المستقبل، وهو ما يتطلب امكان التعايش في أفضل صورة ممكنة مع هذه الكمية المتواضعة ولكن المعقولة.

ووعد الخطيب في مؤتمر صحافي عقده بمناسبة اليوم العالمي للمياه بأن يعمل الأردن على تلبية حاجاته من المياه في المستقبل عن طريق تحسين كفاءة استخدام المياه وترشيد الاستهلاك واعادة استعمال المياه المكررة لأغراض الزراعة وتحلية المياه الجوفية مشيراً الى امكان جلب مياه حوض الديسه جنوب الأردن واستخدامها لسد حاجات المواطنين من مياه الشرب وجر مياه نهر اليرموك الواقع شمال البلاد الى محافظة العاصمة، حيث الضغط السكاني الاكبر في المملكة.

واكد ان الأردن مصمم على المطالبة بحقوقه المائية في محادثات السلام العربية - الاسرائيلية الجارية. وقال ان وزارته تعمل الآن على توفير شبكة مياه حديثة مقاومة للتلف والتوسيع في تمديد هذه الشبكة في صورة تلبي حاجات المملكة المستقبلية من المياه.

وكان وزير المياه والري السابق المهندس سمير قعوار قدر ما يُفقد من المياه بسبب قدم شبكات المياه المنزلية واهترائها بنحو ٣٠ في المئة، مما جعل الحكومة تبدأ عدداً من المشاريع بهدف تجديد شبكات المياه في العاصمة وعدد من المدن الأردنية.

وقدّر الخطيب المعدل السنوي لهطول الامطار على المملكة بنحو ثمانية بلايين متر مكعب لا يستفيد الأردن بأكثر من ١٠ في المئة منها بسبب اتساع مساحة المملكة وطبيعة تضاريسها الجبلية.

وقال ان ما زاد محدودية مصادر المياه في صورة كبيرة في الثمانينات والتسعينات ارتفاع عدد السكان، سواء كان ذلك في صورة طبيعية. اذ قدر نسبة هذه الزيادة بنحو ٥ في المئة، او لاسباب اخرى كما حدث عند عودة نحو ٣٠٠ الف مواطن أردني من الكويت ودول الخليج الأخرى عقب حرب الخليج. وأوضح ان الطلب الحالي على المياه يصل الى درجة استيعاب جميع المصادر المتاحة وهو ما يشكل عبئاً في المستقبل.

وقدّر القدرة الاستيعابية للسدود في المملكة بنحو ١١٠ ملايين متر مكعب من المياه مشيراً الى ان هذه الكمية سترتفع الى ١٦٠ مليون متر مكعب بعد بناء سد الكرامة الذي تبلغ سعته نحو ٥٠ مليون متر مكعب وان هذه الكمية سترتفع الى نحو ٢٠٠ مليون متر مكعب في السنة ٢٠٠٠ بعد بناء عدد من السدود الاخرى الصغيرة.

الى ذلك قالت نشرة اصدرتها وزارة المياه والري بالمناسبة نفسها ان الأردن يقع ضمن المناطق الجافة حيث قدرت نسبة الأراضي الجافة في المملكة بنحو ٩١ في المئة والأراضي التي تهطل عليها امطار بمعدل يراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ ملم نحو ١,١ في المئة فقط. واضافت النشرة ان نسبة التبخر تعتبر مرتفعة جداً، اذ قدرت بنحو ٨٥ في المئة من المياه الهاطلة مشيرة الى أن هذه النسبة ترتفع في بعض الاحيان الى اكثر من ٩٢ في المئة كما حدث عام ١٩٩١. وذكرت النشرة ان محدودية المياه المتوافرة في مصادر المياه الجوفية والاعتماد على مياه الامطار المتذبذبة وزيادة الطلب على الاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية وما يصاحب ذلك من استخدام عشوائي للمياه أدى الى اختلال في معادلة التوازن بين التغذية المائية واستخراج المياه من الاحواض المائية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤

قناة موازية لنهر الأردن تنقل مياه البحر المحلاة

□ القدس - رويتر :

تدرس اسرائيل حاليا اقامة مشروع مشترك مع شركات اردنية والمانية لحفر نهر جديد مواز لنهر الاردن بتكلفة ٣ بلايين دولار. ومن المقرر أن تقوم القناة بنقل المياه من البحر المتوسط بعد تحليتها إلى اسرائيل والاردن.

ويضم المشروع هيئة الصناعات العسكرية الاسرائيلية وشركتى «برويساج» و«كايزر» الالمانيتين وشركة اردنية لم تكشف عن اسمها. ومن المتوقع أن يستغرق العمل فى المشروع عشر سنوات على أن يقوم باستخدام اراض على جانبى الحدود الحالية. ■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : 1 ابريل 1994

الأردن ينفي المشروع الإسرائيلي لنقل المياه للبحر الميت

عمان: «الشرق الأوسط»

نفى الأردن امس انباء اسرائيلية صحافية بشان اتفاق اردني - اسرائيلي لتنفيذ مشروع مياه مشترك لتوليد الطاقة الكهربائية، وتغذية البحر الميت، لتعويض نقص منسوب المياه المتزايد خلال العقدين الماضيين.

واعلن الدكتور منذر حدادين رئيس الوفد الأردني للجنة المياه في المفاوضات المتعددة الاطراف، ان ما ذكرته صحيفة «يديعوت احرونوت» عار من الصحة، نافيا ان يكون هذا المشروع قد تم الاتفاق عليه، سواء في المتعددة او المفاوضات الثنائية.

وقال حدادين ان مشروع نقل مياه البحر الابيض المتوسط الى البحر الميت او الاغوار الأردنية قديم جدا، ومنذ 130 عاما تقريبا، عندما كانت المياه المصدر الاساسي للطاقة الكهربائية، واوضح ان المهندس الاسرائيلي شلوموغور اجرى بعض التعديلات الشكلية عليه واعاد طرحه.

واضاف حدادين ان مباحثات اللجنة تتركز على مشروع تقدم به الأردن ويقضي بنقل المياه من خليج العقبة عبر وادي عربة الى البحر الميت ضمن مفهوم تنمية لتلك المنطقة.

واكد ان جميع الأطراف التي شاركت في اجتماع اللجنة الاخير الذي عقد في بكين اتفقت مبدئيا على اعتماد المشروع الأردني.

وشدد حدادين على ان الأردن له رؤية خاصة بشان سحب المياه الى البحر الميت، ويرى ان سحب مياه البحر الأحمر الى البحر الميت هو في اطار مشروع لتنمية الاغوار الجنوبية ومنطقة الأردن الجنوبية بشكل عام.

زيارة «تاريخية» إسرائيلية لمسقط والدوحة

تعكير التسوية لتحلية المياه

■ المفاوضات المتعددة الأطراف بالنسبة لإسرائيل العملية السياسية الأهم، في مفاوضات الشرق الأوسط، وهي لذلك تتحرك بسرعة أكبر، وأكثر نشاطا، على هذه الجبهة، من المفاوضات الثنائية المضطربة التي يبدو انها صممت للتغطية على المفاوضات المتعددة التي تناقش قضايا حيوية تشمل دول الشرق الأوسط برمته، مثل المياه والبيئة والسلاح والاقتصاد في جميع مجالاته، فضلا عن موضوع اللاجئين، وهي اللجنة الوحيدة التي تتعامل معها تل أبيب بتباطؤ وحذر شديدين لأنها تتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم عام ١٩٤٨.

لجنة المياه، على سبيل المثال، واحدة من اللجان التي تثير شهية المفاوض الاسرائيلي الذي يعتقد ان اختراقا حيويا في هذه اللجنة يعني ان واحدة «من المصالح الحيوية لإسرائيل في الشرق الأوسط قد تم إنجازها»، لهذا السبب يمارس الاسرائيليون قدرا عاليا من إدارة المفاوضات في هذه اللجنة التي يؤدي نجاح إسرائيل فيها، إلى نجاحات أخرى اقتصادية وسياسية، لها علاقة بالمياه، كما هو حاصل الآن في العلاقة بين تل أبيب وانقرة حيث يجري التنسيق السياسي والاقتصادي، وحتى العسكري، تحت شعار «الموارد المائية في الشرق الأوسط».

ولهذا السبب أيضا يقول مروان حداد، الذي رئس وفدا فلسطينيا إلى مؤتمر عالمي حول المياه عقد في هولندا الاسبوع الماضي، ان السيطرة على موارد المياه ستكون قضية حيوية في أي اتفاق مع إسرائيل. وقال: «ان الاسرائيليين لا يريدون بحث جوهر موضوع المياه، انهم يريدون تأجيله إلى مرحلة لاحقة»، بما يعني ان موضوع المياه يؤدي إلى ترتيبات أوسع في مجالات أخرى، بين إسرائيل والدول العربية، ما زال أوان الافصاح عنها غير ممكن، لأنها ستؤدي إلى إعادة صياغة كاملة للمنطقة بعد الافراغ من العملية السياسية.

من هنا، ليس مصادفة ان تعقد لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف في سلطنة عمان منتصف الشهر المقبل، في حين ان تركيا، التي تسيطر على موارد كبيرة من المياه في الشرق الأوسط، كان يمكن أن تستضيف اللجنة المذكورة، لكن أسبابا سياسية، من نوع التطبيع خطوة خطوة مع إسرائيل، هي التي أملت اختيار دول خليجية ليتوجه إليها نائب وزير الخارجية الاسرائيلية يوسي بيلين في ١٧ الشهر المقبل على رأس وفد إسرائيلي للمشاركة في أعمال اللجنة، في خطوة وصفتها تل أبيب بأنها تشكل حدثا تاريخيا، يليه حدث آخر، إذ ان لجنة من المتعددة ستعقد في قطر، بحضور وفد إسرائيلي رفيع المستوى، «كمؤشر لتقدم مهم بين إسرائيل والدول العربية، خصوصا الخليجية»، خصوصا أن الدولتين، قطر وسلطنة عمان، كانتا من الدول الاشد حماسة لرفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد في القاهرة الاسبوع الماضي.

و إذا كان بيلين سيصل إلى سلطنة عمان بصفته رئيس وفد «لجنة فنية»، إلا ان منصبه كنائب لوزير الخارجية يضفي على الزيارة طابعا سياسيا يفترض، عمليا، التأسيس لعلاقات سياسية واقتصادية – قبل الأوان – بين تل أبيب وعمان والدوحة، أي قبل ان تتبين معالم التسوية السياسية في المفاوضات الثنائية.

وعندما ترفض بيروت ودمشق المشاركة في المفاوضات المتعددة، فلأنهما تدركان خطورة «التطبيع» مع إسرائيل قبل انسحاب قواتها المحتلة من الاراضي العربية. فهي لا زالت ترفض تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بسحب قواتها من جنوب لبنان، في حين تقوم بعملية تطبيع مع دول عربية لا تود انتظار نتائج العملية السياسية. كما ترفض تطبيق القرار ٢٤٢ لسحب قواتها من الجولان، وتتجه إلى صياغة علاقات جديدة و«تاريخية» مع دول خليجية ترددت أنباء انها وصلت إلى عقد صفقات اقتصادية وتجارية مع تل أبيب، خصوصا بعدما كثر الحديث عن «أنبوب الغاز» الذي تعتزم قطر إقامته ليصل ميناء حيفا.

فالمفاوضات متعددة الاطراف التي طلبت دمشق وبيروت من الدول العربية وقفها، لأنها تشكل خرقا واختراقا، للعملية التفاوضية في المفاوضات الثنائية، تقدم لإسرائيل إمكانية إقامة ترتيبات على مستويات مختلفة مع الدول العربية، من ضمنها حديث عن مشاركة إسرائيلية في إقامة محطة لتحلية المياه في سلطنة عمان ودول خليجية أخرى «تنتظر طفرة في التكنولوجيا لتحلية المياه تقوم بها إسرائيل» حسب ما يقول بعض دول الخليج الذي يعتمد في موارده المائية على محطات التحلية.

يبقى الجانب الآخر من زيارة بيلين إلى سلطنة عمان، فهي تأتي عقب مجزرة الحرم الابراهيمي، وتعثر تطبيق اتفاق غزة – أريحا ووقف المفاوضات الثنائية بعد المجزرة، وعمليات عنف علنية وسرية ترتكبها قوات إسرائيلية في لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه الاسباب تكفي وحدها لوقف المفاوضات المتعددة، في انتظار نتائج المسيرة السياسية.

فالتعاون الاقليمي، وأحد أشكاله العلاقات «التاريخية» الجديدة بين إسرائيل وكل من قطر وسلطنة عمان، يأتي على حساب العملية السياسية، وقبلها، في حين ان المنطقي ان يأتي لاحقا، بعدما يتم انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة. ■■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٤

خبراء في المياه عرب واسرائيليون التقوا في مسقط

☐ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ علمت «الحياة» ان اجتماعاً لخبراء المياه عقد في مسقط وأحاطته السلطات العمانية بسياج من الكتمان اختتم اعماله امس.

وقالت مصادر ديبلوماسية ان مشاركة خبراء اسرائيليين في الاجتماع بشكل رسمي وللمرة الاولى منذ قيام الدولة اليهودية في بلد عربي في منطقة الخليج ربما كان احد اسباب التغطية المحدودة للغاية التي تمَ التعامل بها مع الاجتماع.

وقالت المصادر نفسها ان خبراء من عمان وبريطانيا والاردن والامارات واسرائيل ودول اخرى حضروا الاجتماعات التي استمرت يومين وأشرفت عليها وزارة الخارجية العُمانية.

وتركَز البحث في الاجتماع على التجربة العُمانية في مجال تحلية مياه البحر وعلى دراسة بدأ الجانب العُماني اعدادها لعرضها على اجتماع لجنة المياه التابعة لمؤتمر سلام الشرق الاوسط التي ستعقد في مسقط في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري.

وعرضت في هذه الاجتماعات خبرة خطط التنمية الخمسية الأربع المُنفَذة في عمان على صعيد بناء وتطوير محطات تحلية المياه بخاصة محطة رئيسية في منطقة العاصمة تُعرف باسم محطة «الغبرة» وتبلغ

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر :

التاريخ : ٧ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبراء في المياه عرب واسرائيليون

تتمة الصفحة الاولى

الاستثمارات فيها مئات الملايين من الدولارات وتعتبر المصدر الاساسي لمياه الشرب للمقيمين في العاصمة.

ويبدو ان الحاجة قد برزت خلال اجتماعات الخبراء الى مزيد من الدراسة ومزيد من البحوث واوراق العمل لبلورة مطلب عُماني وخليجي بالاهتمام بخيار تطوير تكنولوجيا تحلية المياه وتقليل كلفتها الاقتصادية المرتفعة في الوقت الراهن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

رؤية إسرائيلية لحرب المياه ...

اسرائيل تسعى لشراء المياه من العرب وتخطط لمد أنابيب من الليطانى إلى الجليل

يقول الكاتب الاسرائيلى «اسحق فيشلر» بصحيفة «دافار» فى مقال خطير حول حرب المياه.

.. لن تنتهى الحرب بيننا وبين العرب، طالما لم تجد مشكلة المياه حلا. ومن هنا، فانه لايمكن ان يبدأ السلام دون ان يستطيع حل هذه المشكلة وان الجدل حول بعض القضايا الهامة مثل الاقتصاد فى المياه، وسعر المياه وملاءمة الزراعة بما يتمشى مع العجز فى المياه، كل ذلك الجدل يتجاهل الحقيقة الاساسية وهى ان اسرائيل والاردن، والمناطق التى ليس فيها استقرار، وهى الأماكن التى يعيش فيها الفلسطينيون، تعانى باستمرار من ازمة فى المياه، وسوف تزداد حدة هذه الازمة كلما زاد عدد السكان فى المنطقة، وكلما ارتفع مستوى المعيشة وزادت الانشطة الاقتصادية فى هذه الاماكن. ومن هذه الناحية، فإن حتى طرد الفلسطينيين لن يفيد فى شيء، حيث انه لن يكون هناك سلام فى

المياه العربية وضعتها اسرائيل ضمن مخططها الاستراتيجى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ ابريل 1994

المنطقة حتى ولو عاش الفلسطينيون يعانون من العطش فى عمان بدلا من نابلس(!!)

وقد بعث البروفيسور «هليل شوفال» الخبير فى مشكلة المياه من الجامعة العبرية فى القدس، الى الوفد الاسرائيلى الذى ساق، لمباحثات السلام مذكرة استعرض فيها مشاكل المياه فى كل من اسرائيل والدول المجاورة، ويمكن قياس ازمة المياه طبقا لعدد الاشخاص الذين يتنافسون على كل مليون متر مكعب من المياه التى يملكونها، فعلى سبيل المثال، فانه فى وسط وجنوب اوروبا، يبلغ نصيب الفرد فى السنة ٣٣٥٠ مترا مكعبا. وبالطبع فان هذه الكمية لاتنحصر فقط فى المياه المستخدمة فى الشرب والاستحمام، بل انها تشتمل ايضا على المياه المستخدمة فى الزراعة والصناعة وكذلك فائض المياه التى لايحتاجونها، واذا بلغ نصيب الفرد فى دولة ٥٠٠ متر مكعب فى السنة، فانهم يعتبرون هذه الدولة شبه جافة. أما اذا انخفض نصيب الفرد فى دولة عن هذه الكمية، فانهم يعتبرون ان هذه الدولة تعانى من ازمة فى المياه.

ويحتوى الشرق الاوسط على كثير من الدول الفقيرة فى المياه مثل ليبيا، تونس، والاردن واسرائيل وهناك دول اخرى تتمتع بوفرة فى

أعرض : أيمن نور

المياه مثل تركيا، العراق، مصر، سوريا، ولبنان حيث يصل نصيب الفرد فى هذه الدول الى اكثر من ١٠٠٠ مترمكعب من المياه فى السنة.

وتبلغ كمية المياه التى تصل كل سنة الى اسرائيل ١,٨ مليار متر مكعب فى المتوسط. وتدخل ضمن هذه الكمية، المياه التى يتم الحصول عليها عن طريق مشروعات حجز مياه الفيضانات وتجمع المياه الجوفية وتنقية مياه المجارى، ويبلغ نصيب الفرد من المياه فى اسرائيل ٣٧٥ مترا مكعبا، وعندما يصل تعداد اسرائيل ٧ ملايين نسمة ـ مع استبعاد عرب الضفة الغربية وقطاع غزة ـ فان نصيب الفرد من المياه سوف يصل الى ٢٦٠ مترا مكعبا.

وقد استعرض البروفيسور «شوفال» فى مذكرته تاريخ الصراعات حول المياته فى العالم. ولايمكن تقريبا ان نجد دولا لاترتبط بدول اخرى فيما يتعلق بموضوع المياه فان نهرى «الراين» و «الدانوب» يمران فى عدة دول، ويبدأ نهر الفرات فى تركيا وينتهى فى العراق، ويصب النيل مياهه فى مصر ويأتى من أوغندا واثيوبيا والسودان. وعلى ذلك، فان مشكلة نهر الاردن ليست مشكلة متميزة، بل ان حتى مشكلة التجمعات المائية الموجودة تحت الارض على طول الساحل، والتى ترجع فى مصدرها الى جبال السامرة، ليست مشكلة غريبة، ولذلك فإنه يجب ان تحذو اسرائيل حذو الصينيين الذين ادركوا انه يمكن حل النزاعات حول المياه بالا يكون هناك منتصر او مهزوم، وكان ذلك قبل الميلاد بحوالى ٢٥٠ سنة.

ولقد سبق ان حاول الامريكيون حل النزاع حول المياه بين اسرائيل والاردن وسوريا حتى بدون سلام، وقد نجح المبعوث الامريكى «اريك جونستون» فى منتصف الخمسينات ان يتوصل الى اتفاق يعتمد على كلمة الشرف بين اسرائيل والاردنيين حول اقتسام مياه نهرى الاردن واليرموك. وقد فشلت محاولة دفع سوريا ايضا الى هذا الاطار، كما أدت محاولات السوريين لمنع تحويل نهر الاردن فى منتصف الستينات الى حرب ١٩٦٧ ولم يستطع هذا الحل ان يقضى على الازمة، غير انه ادى فقط الى توزيعها على الاطراف، وذلك فى الوقت الذى لم يكن فيه الفلسطينيون الذين يعيشون فى الضفة الغربية طرفا فى الازمة، وكذلك عرب قطاع غزة وحتى يمكن التخلص من ازمة المياه، فانه لا مفر من السلام وشراء المياه من البلاد المجاورة التى تتمتع بفائض فى المياه.

وقد رسم البروفيسور «شوفال» خريطة يتضح منها امكانية نقل المياه عن طريق انابيب من الليطانى الى الجليل، ومن تركيا عن طريق سوريا الى السامرة وعبر نهر الاردن، ومن النيل الى شمال سيناء وقطاع غزة وشمال صحراء النقب. وحسب تقديرات البروفيسور «شوفال»، فانه خلال الـ ٤٠ ـ ٥٠ سنة القادمة، فان شراء المياه من الدول المجاورة سيكون ارخص من تحلية مياه البحر، ولكن ما الذى سوف يحدث بعد عدد معين من السنين عندما تحتاج لبنان ومصر وربما تركيا ايضا الى المياه الموجودة لديها؟ عندئذ، فان تكنولوجيا تحلية المياه سوف تتطور وسيكون فى الامكان سحب مياه من البحر بتكاليف مقبولة.

وبالطبع، فان هذا الاسلوب يستلزم وجود معاهدات سلام، والمشكلة ان كثيرين فى اسرائيل يعتقدون ان لديهم الاموال الكافية لادارة الحروب وايضا لانتاج مياه غالية التكاليف.

المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — المدوسة
التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

غموض يحيط بحضور اسرائيل اجتماع خبراء المياه في مسقط

□ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ قالت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» ان اسرائيل لم تحضر الاجتماع الدولي لخبراء تحلية المياه الذي استضافته سلطنة عُمان وانتهى اول من امس. ونفت هذه المصادر ما سبق ان أوردته مصادر اخرى الى «الحياة» عن مشاركة خبيرين اسرائيليين في اللقاء الذي استغرق يومين ورعته وزارة الخارجية العمانية.

وقالت ان هناك خبيرين بالفعل تمت تسميتهما وكان يفترض مجيئهما الى مسقط لكنهما لم يحضرا لاسباب غير معروفة حتى الآن. واقتصرت المشاركة الاسرائيلية، حسب هذه المصادر، على ورقة بحث مكتوبة أرسلت الى الاجتماع.

وإذا تاكد عدم حضور الوفد الاسرائيلي وزال الغموض المرتبط بذلك بسبب محدودية التغطية الاعلامية للقاء المذكور، فإن أول حضور رسمي اسرائيلي لدولة عربية في الخليج سيتاخر الى السابع عشر من الشهر الجاري حين ستشارك الدولة اليهودية بوفد في اجتماعات لجنة المياه المنبثقة من مؤتمر السلام للشرق الاوسط. وقال ديبلوماسي اجنبي في مسقط لـ «الحياة» انه يتوقع ان تفكر اسرائيل في إرسال «سياسيين وليس فقط فنيين لحضور اجتماعات اللجنة للافادة من هذه الفرصة في محاولة إقامة اتصال ثنائي مباشر مع السلطات العمانية».

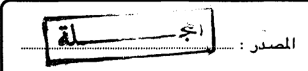
وعلمت «الحياة» ان الاجتماع الذي عقد على مدى يومين وضم خبراء من الكويت والولايات المتحدة وبريطانيا وعُمان والاتحاد الاوروبي، دعم توجهاً عمانياً سيعرض على لجنة المياه ويهدف الى جذب اهتمام دولي بتطوير تكنولوجيا تحلية المياه والاعتناء به كخيار اساسي من الخيارات المطروحة لحل أزمة المياه الحادة في الشرق الاوسط. ويعتمد هذا الخيار على موارد البحر وهي موارد مائية غير محدودة ويتفادي الحساسيات السياسية والتعقيدات القانونية الدولية الخاصة بتقسيم حصص مياه الانهار.

وفي هذا الصدد قال ريتشارد موريس، وهو استشاري بريطاني في مجال تحلية المياه، ان الدراسة التي ستقدمها عمان لم تنجز بالكامل بعد ولهذا لم تعرض على اجتماعات اليومين الماضيين. لكنه توقع ان يتم الانتهاء منها خلال ايام بعد تجميع البحوث التي قدمها الخبراء الذين ساهموا في اللقاء.

وأشار المستشار وهو على اطلاع على مشاريع لتحلية المياه في الخليج والشرق الاوسط الى انه على رغم عدم وجود أفاق في المدى المنظور لتطوير تكنولوجيا التحلية، إلا انه يعتقد انه كون هذه التكنولوجيا تم اكتشافها قبل ربع قرن تقريباً فإن مواصلة البحوث في هذه المجال قد تقود الى تطوير تكنولوجيا أرخص ولو تم ذلك تدريجاً عبر «خطوات صغيرة الى أمام وليس في صورة طفرة كبرى».

وقال بعض المصادر ان سعي عُمان الى انشاء مركز اقليمي يشرف على بحوث دولية لتطوير تكنولوجيا التحلية قد يتم ولكن في صورة أقل طموحاً، أي كمركز لتبادل المعلومات والخبرات بين دول المنطقة. ومعلوم ان هناك بالفعل مراكز وطنية لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه في بعض دول الخليج مثل السعودية والكويت، وتزمع دول اخرى على انشاء مراكز مماثلة قريباً كدولة الامارات العربية المتحدة. واقرت هذه المصادر بوجود «ميزة نسبية» لاسرائيل في هذا المجال، اذ حققت تقدماً ملحوظاً في تطوير تكنولوجيا المياه وهي تراهن عليه كمجال يمكن ان تبدأ به عمليات التطبيع مع الدول العربية. ويمكن ان تحقق فيه تنافساً متكافئاً مع المنتجات والخبرات الغربية التي تعتمد عليها دول المنطقة حتى الآن في محطات التحلية التي اقامتها.

٠٠٣٠٥

المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٤

تعاون اسرائيلي - أردني لحفر نهر محاذ للأردن

ذكرت صحيفة اسرائيلية ان الحكومة الاسرائيلية تستعد بالتعاون مع شركات اردنية والمانية لحفر نهر جديد مواز لنهر الاردن بموجب خطة معروضة حاليا على رئيس الوزراء اسحق رابين. وقالت صحيفة «يديعوت احرونوت» اليومية ان القناة الموازية للنهر ستنقل المياه من البحر الابيض بعد تحليتها الى اسرائيل والأردن. والمعروف ان نهر الاردن يشكل معظم حدوده مع اسرائيل والضفة الغربية المحتلة.

وذكرت الصحيفة ايضا ان هيئة الصناعات العسكرية الاسرائيلية وشركتي «برويساج» و«كايزر» الالمانيتين وشركة اردنية لم تكشف عن اسمها ستتعاون على تنفيذ المشروع الذي سيكلف ثلاثة مليارات دولار ويستغرق العمل فيه عشر سنوات وتستخدم فيه اراض على جانبي النهر.

غير ان منذر حدادين رئيس وفد الاردن في لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف نفى هذه الانباء وقال ان بلاده تؤيد مشروعا أخر لجر مياه خليج العقبة الى البحر الميت. غير انه اكد ان الفكرة الاردنية «تحقق الهدف نفسه» ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٤

المياه العربية والصراع الاقليمى

ـالمؤلف: د٠هيثم الكيلانى ـسلسلة كراسات إستراتيجية رقم ١٧ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام

هذه دراسة جديدة هامة فى موضوع اضحى فى السنوات الأخيرة موضع إهتمام الخبراء والباحثين العرب فرغم عمق وضخامة حجم المشكلة لايتعدى الاهتمام العربى بها بشكل واضح سوى مالايزيد على عقد وربما تكمن ميزة دراسة د٠هيثم الكيلانى فى انها تفتح افاقا جديدة فى دراسة موضوع مشكلة المياه وخاصة اذا وصلت الأمور الى حد الحرب كما ذهبت الى ذلك أطراف عدة وإذا لم يكن الأمر واصلا الى حد الحرب حتما ، فإن إهتمام الباحثين والدارسين العرب بكافة الاحتمالات هو أمر طيب فى حد ذاته لانه يضع تحت يد صانع القرار دراسات موثقة لكافة الاحتمالات حتى مايستبعد إحتمال وقوعه منها .

وتؤكد هذه الدراسة أولا ان المشكلة تكمن فى الجدل القائم ما بين محدودية الموارد العربية من ناحية واهميتها الحيوية من ناحية أخرى ، اذ يكشف تحليل الميزان المائى العربى عن أن العجز المتوقع فيه عام ٢٠٠٠ سيبلغ نحو ١٥٥ مليار متر مكعب تزيد فى عام ٢٠٢٠ الى نحو ٢٠٠ مليار وفى عام ٢٠٣٠ الى حوالى ٢٦٠ مليارا وذلك وفقا للاسقاطات المتوقعة للتزايد السكانى فى المنطقة وهذا العجز لاياخذ فى الاعتبار ان مايزيد على ثلثى الموارد المائية الجارية فى الوطن العربى تنبع من خارجها بكل مايترتب على ذلك من مخاطر ربما كان اهمها الممارسات التركية الأخيرة بشان نهر الفرات ، وما حدث مسبقا من إستيلاء اسرائيل على المياه التى تنبع من الاراضى العربية ومع إشارة المؤلف الى فشل الوطن العربى فى لحظة تاريخية محددة فى أن يخوض صراعا من أجل حماية حقوقه المائية. وضع قرارات مؤتمر القمة العربى الأول والثانى بشان حماية واستغلال مياه نهر الأردن موضع التنفيذ مع ذلك فان المؤلف يمضى الى بيان وهذا هو الجديد حقا فى دراسته ان هناك ظروفا عديدة قد تؤدى الى صراع مسلح من أجل المياه فى المنطقة العربية الشرق أوسطية ويرد المؤلف الاسباب والدوافع التى تكمن وراء نشوء النزاعات بشان المياه ، وإحتمالات تحولها الى صراع مسلح إلى ثلاثة أسباب رئيسية هى :

١ ـ وقوع بعض منابع المياه خارج الأرض العربية.
٢ ـ تناقص النصيب النسبى للدول العربية من المياه.
٣ ـ الاعتداء المباشر على موارد المياه العربية او الحقوق العربية فى المياه.

ويشير المؤلف طبقا للحالة المائية الراهنة والحاجات المائية الراهنة والمستقبلية الى انه يمكن تقسيم الأرض العربية الى ثلاث مناطق هى أولا: منطقة الخطر التى قد تشتعل فيها حروب المياه فى فترة ليست بعيدة ، وتدخل فى اطارها الأردن وسوريا وفلسطين المحتلة ، ثم ثانيا منطقة الخطر المحتمل بمجرد ان تنفد مياهها السطحية والجوفية وتدخل ضمنها بلدان الجزيرة العربية والخليج وحوض الفرات ودجلة ثم ثالثا : منطقة توتر قابلة للصعود الى مستوى الخطر فى فترة ١٠ ـ ٢٠ سنة وتدخل فى حزامها مصر والسودان وبلدان المغرب العربى وكان المعيار الذى استخدم لتقسيم هذه المناطق هو حجم المخاطر التى هددت أو تهدد الأمن المائى العربى ويرسم المؤلف مشاهد او سيناريوهات للحروب من أجل المياه فى المنطقة تديرها أطراف غير عربية كاسرائيل وتركيا وأثيوبيا .

وأخيرا فان المؤلف يشير الى قضية الردع العربى فى حماية المياه العربية فينبه الى ان الاعتماد على ميزان القوى العسكرية لا يمكن ان يشكل الدعامة الوحيدة للأمن المائى العربى ذلك ان الردع العربى بمفهومه الشامل الدعامات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو الاقدر على صيانة ذلك الأمن لان معركة المياه العربية ليست قتالا فحسب وإنما هى قبل القتال الذى يعد الخيار الأخير معركة قانونية وسياسية وعلمية وتقنية وإقتصادية وإجتماعية. □

مجدى صبحى



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا تورد المياه لاسرائيل

تل أبيب ـ وكالات الأنباء: أعلن التليفزيون الاسرائيلى أمس أن شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلى توصل الى اتفاق مع نظيره التركى حكمت شتين على أن تورد تركيا المياه الى اسرائيل والسلطة الفلسطينية المرتقبة فى قطاع غزة. وقد اختتم بيريز زيارته أمس لتركيا التى تركزت محادثاته بها على المسائل المتعلقة بموارد المياه وأمن منطقة الشرق الأوسط.

وقال التليفزيون انه من المنتظر ابرام عدد من الاتفاقات بين البلدين خلال العام الحالى من بينها اتفاق ينص على السماح للاسرائيليين بدخول تركيا بدون تأشيرات، وآخر يقضى باقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين.



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ختام زيارة وزير داخليتها

تركيا تعترف بحق سورية والعراق بالمياه

دمشق: من سلوى الاسطواني

اعلنت تركيا امس بوضوح انها تعترف بحق سورية والعراق بمياه الفرات، وانها تؤيد وجهة النظر السورية المتعلقة باقتسام المياه، لعدم ترك مشكلة للاجيال المقبلة تكون مصدر قلقهم. وكذلك من اجل بناء المشاريع المشتركة بين سورية وتركيا في مجال المياه الكهرباء وقطاعات اقتصادية اخرى تنعكس ايجابيا على الدولتين والشعبين.

اعلن ذلك وزير داخلية تركيا ظاهر منتشه قبيل مغادرته دمشق مساء اول من امس في ختام زيارته الرسمية لدمشق عائدا الى بلاده. واستغرقت الزيارة ثلاثة أيام اجرى خلالها محادثات مهمة مع وزير الداخلية السوري الدكتور محمد حربة، وكبار المسؤولين السوريين، كما استقبله الرئيس حافظ الأسد، في مبادرة تشير الى رغبة سورية وتركيا في دفع ودعم العلاقات والاتصالات الى اعلى المستويات بين البلدين.

واتفقت سورية وتركيا بشكل واضح على تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين البلدين بشان المياه، والمسائل الامنية والحدودية ومكافحة الجريمة والمخدرات، وانهاء المشاكل المتعلقة في مجالات الامن والاقتصاد والتجارة، والبدء في تحقيق المشاريع المتفق عليها بين البلدين.

وجددت تركيا، من خلال الرسالة الشفوية التي نقلها وزير الداخلية التركي للرئيس حافظ الأسد من الرئيس التركي سليمان ديميريل ورئيسة الوزراء تانسو تشيلر، دعوة الرئيس التركي للرئيس الأسد لزيارة تركيا. وأكد الوزير التركي للرئيس الأسد ان الحكومة التركية لا تمثل ابدا ما تنقله الصحافة التركية من اتهامات ضد سورية، وان بلاده تحرص على علاقات متميزة مع بلد جار تربطها به علاقات تاريخية ومصالح مشتركة، وان الخلافات العابرة يجب ان لا تؤثر على علاقات البلدين الأساسية.

ووصف وزير الداخلية السوري الدكتور محمد حربة المحادثات بانها جرت في جو من الصداقة والحرص على مصالح البلدين، هذا الحرص النابع من توجيه القيادتين السياستين في سورية وتركيا لتعميق وتطوير العلاقات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والامنية بما يحقق مصلحة البلدين والشعبين، ويساهم في خدمة امن واستقرار المنطقة. وقال الوزير حربة ان مباحثاتنا كانت ناجحة، وجرت في اطار الصراحة والود والحرص على تحقيق افضل النتائج لخدمة البلدين، مضيفا ان اللجان المختصة ارست افضل السبل لمعالجة المستجدات ومناقشتها ومواجهة جميع المشاكل التي تواجهها بما يحقق الامن والاستقرار للبلدين.

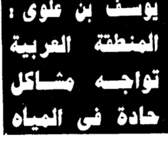
وعلمت «الشرق الأوسط» ان الدكتور محمد حربة وزير الداخلية السوري اكد للوزير التركي ان سورية تدين الارهاب في تركيا، وفي اي بلد من بلدان العالم، وتؤكد حرصها على وحدة اراضي تركيا وامنها واستقرارها. وقال في كلمة وجهها في الجلسة الاخيرة للمحادثات، ان سورية لن تدخر اي جهد في مساعدة الاتراك على تحقيق الامن في بلادهم ولن تسمح لأحد ان يعكر صفو العلاقة السورية ـ التركية. واضاف ان وزير الداخلية التركي اكد خلال المحادثات ان تركيا تعترف بحق سورية والعراق في مياه الفرات. وشرحنا للوزير منتشه وجهة نظر سورية في هذا الموضوع وانه ليس في مصلحة احد تاخير الاتفاق على اقتسام المياه.

من جهته قال وزير الداخلية التركي ان ليس هناك ما يقلق حيال موضوع المياه والمشاريع المشتركة.

واكد ان زيارته للرئيس الأسد كانت قصيرة وقد اكتسبت الخبرة والتجربة العميقة من افكاره، وقد تناولنا مجمل العلاقات السورية ـ التركية، وتطرقنا الى حل جميع المواضيع. وستتم الاتصالات على اعلى المستويات قريبا للوصول الى افضل النتائج في مجالات الامن والاقتصاد والتجارة والثقافة.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان الجانبين توصلا الى وضع تصور واقتراح للتعاون الامني بين البلدان الثلاثة تركيا وسورية ولبنان لمكافحة الارهاب. وهذا يشير الى طلب تركي بتصفية نشاطات حزب العمال الكردستاني التركي الذي يتزعمه عبد الله اوغلان في لبنان. وكانت سورية قد ساعدت في اغلاق مواقع التدريب لهذا الحزب في منطقة البقاع ولم تسمح لرئيس الحزب او افراده بالقيام باية نشاطات داخل الاراضي السورية.





يوسف بن علوى : المنطقة العربية تواجه مشاكل حادة فى المياه

يوسف بن علوى

● اعلن يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان الامن القومى العربى هو مسئولية الدول العربية الاعضاء فى الجامعة ونحن فى سلطنة عمان مع بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشان تطوير الجامعة العربية فى اى توجه لبناء العمل العربى المشترك على اسس جديدة بما يؤدى الى تحقيق الامن القومى العربى . وقال : رداً على سؤال حول اجتماعات لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف التى ستستضيفها السلطنة : بان المنطقة العربية تعانى مشكلة حادة فى امدادات المياه وان اهتمام السلطنة بالمؤتمر ياتى من منطلق الحدث الذى نسعى اليه وهو اعطاء اهمية كبرى للمياه ، وان مشاركة الوفد الاسرائيلى تاتى فى الاطار المتفق عليه حيث تحضر اسرائيل جميع المؤتمرات المتعددة الاطراف سواء فى الدول العربية او غير العربية وبالتالى لايمكن استثناء اسرائيل من المساهمة فى مثل هذه المؤتمرات .



أول وفد إسرائيلى يزور مسقط للمشاركة فى اجتماعات لجنة المياه

مسقط - ر - وصل وفد اسرائيلى كبير برئاسة يوسى بيلين نائب وزير خارجية إسرائيل إلى العاصمة العمانية «مسقط» أمس للمشاركة فى اجتماعات لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف والتى ستبدأ اعمالها غدا.وتعد هذه هى المرة الأولى التى يزور فيها وفد إسرائيلى إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتوقع الخبراء والدبلوماسيون أن يتصاعد النزاع على المياه فى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة بسبب نقص موارد المياه فى المنطقة.وطبقا لإحصائيات البنك الدولى، فإن نصيب الفرد من المياه فى الشرق الاوسط انخفض من أكثر من ٣ آلاف متر مكعب فى السنة عام ١٩٦٠ إلى ١،٤٣٦ متر مكعب عام ١٩٩٠. ومن المتوقع ان ينخفض هذا الرقم إلى ٦٧٦ متراً مكعباً خلال السنوات القادمة.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٤

اجتماع لجنة المتعددة للمياه في عَمان

الوفد الاسرائيلي أكبر الوفود وأعضاؤه يتجولون بإذن مسبق

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ وصل الى مسقط امس، أول وفد اسرائيلي يزور دولة خليجية منذ العام ١٩٤٨ لحضور الاجتماع الخامس للجنة المياه في اطار المفاوضات المتعددة الاطراف لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الوفد الذي يضم ٤٠ شخصاً (بينهم ١٧ اعلامياً) ويرأسه نائب وزير الخارجية الاسرائيلي يوسي بيلين هو أكبر الوفود المشاركة ويقرب عدد اعضائه من نصف المشاركين في الاجتماع الذي سيعقد غداً الاحد ويستمر لمدة ثلاثة أيام، في حضور ٤٠ دولة وثلاث منظمات دولية.

وأفادت هذه المصادر ان اسرائيل حرصت على هذا العدد الضخم وعلى هذا المستوى من التمثيل (رئيس الوفد بدرجة نائب وزير) للاستفادة سياسياً من هذه المناسبة، سواء لاظهار التغير الذي طرا على علاقات القطيعة التقليدية مع الدول العربية او لبدء اتصال سياسي ثنائي مع سلطنة عمان الدولة المضيفة العضو في مجلس التعاون الخليجي.

وأشارت المصادر نفسها الى ان اللجنة التنظيمية، وبتوجيهات سياسية واضحة، لن تميز الوفد الاسرائيلي باي معاملة خاصة بسبب مستوى تمثيله أو عدد اعضائه. ودل على ذلك ان لجنة المراسم المكلفة استقبال جميع الوفود (تتالف من موظفين عاديين في وزارة الخارجية العمانية) هي التي استقبلت يوسي بيلين والوفد المرافق له ولم يذهب لاستقباله أي من المسؤولين العُمانيين أو رئيس البروتوكول في وزارة الخارجية.

وقالت المصادر ان الوفد الاسرائيلي أبلغ تعليمات محددة بعدم التجول في مسقط خارج فندق «انتركونتيننتال» الذي تقام فيه جلسات المؤتمر وتقيم فيه الوفود من دون اعلام مسبق للجهات الأمنية لتامين مرافقين لهم، والا فإن الشخص الذي يخالف هذه التعليمات يتحمل العواقب.

وعلمت «الحياة» ان الجلسة الافتتاحية ستبدأ صباح غد بكلمة افتتاحية يلقيها السيد يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة العُماني للشؤون الخارجية.

ونفت المصادر احتمال ان يستقبل السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان رؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع بل انها استبعدت حتى ان يستقبلهم الوزير يوسف بن علوي.

وقال مصدر غربي قريب من المؤتمر لـ «الحياة»، شرط عدم ذكر اسمه، ان رئاسة المؤتمر ستكون للولايات المتحدة الاميركية، كونها الرئيس المشارك مع روسيا لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط ولجانه سواء الثنائية او المتعددة الأطراف.

وأفاد المصدر ان الديبلوماسي الاميركي جون هريست سيترأس جلسات المؤتمر، وهو كان شارك في الجولات الاربع السابقة للجنة المياه التي عقد آخرها في بكين خلال العام الماضي.

ولخص المصدر مدى التقدم الذي حققته الاجتماعات الاربعة السابقة للجنة في أربعة تطورات اساسية: أولاً، الاتفاق على بعض الخطوات السريعة في المدى المنظور مثل الموافقة على انشاء محطة لتحسين أوضاع المياه في قطاع غزة. ثانياً، الموافقة على انشاء بنوك اقليمية

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٤

الوفد الاسرائيلي أكبر الوفود

تتمة الصفحة الاولى

لتبادل المعلومات حول مصادر ومشاكل المياه في الشرق الأوسط. ثالثاً، الموافقة على اقتراح عمان اجراء دراسة حول سبل تطوير تكنولوجيا تحلية المياه والتعامل مع هذه التكنولوجيا كاحد الخيارات الاساسية لحل مشكلة النقص الفادح في موارد المياه في المنطقة. اما التطور الرابع الذي انجزته اللجنة فهو قبول اقتراح عُمان كاول دولة عربية في الخليج لاستضافة الاجتماع الخامس الذي يعقد غداً، وهو ما يعتبر في نظر المراجع الدولية مؤشراً على بدء تراجع الحواجز السياسية التقليدية بين العرب واسرائيل.

واعتبرت مصادر مطلعة ان حضور اسرائيل اجتماع لجنة المياه في عُمان وحضورها المتوقع قريباً لاجتماع لجنة السلام في قطر هو «حدث مهم» ودليل على تقدم ما سمته «العملية السلمية العامة التي دشنها مؤتمر مدريد عام ١٩٩١».

ولم تستبعد هذه المصادر ان يسعى رئيس الوفد الاسرائيلي الى اجراء مقابلات واتصالات مع مسؤولين سياسيين عُمانيين وخليجيين على هامش المؤتمر، لعرض اقتراحات للتعاون الثنائي التدريجي في مجالات عدة اهمها المياه.

وأشارت هذه المصادر الى الدراسة العُمانية حول التركيز على خيار تحلية المياه وضرورة استنفار جهد دولي لتطوير التكنولوجيا الحالية وجعلها ارخص وأكثر اقتصادية، ستحصل على اولوية متقدمة في اجتماعات اللجنة.

لكن هذه المصادر قالت ان من المبكر القول ان خياراً او مشروعاً من المشروعات التي طرحت كحل عام لمشكلة المياه في الشرق الأوسط (مثل نقل المياه من الدول ذات الموارد الوفيرة كتركيا للبلدان الأخرى) أو خيار تحلية المياه (انشاء مركز متخصص لتطوير تكنولوجيا التحلية والافادة من موارد البحر غير المحدودة في توليد مياه عذبة) يمكن اقراره نهائياً او استبعاده نهائياً كذلك. لكنها اقرت بصحة ان خيار تحلية المياه يخلو من التعقيدات السياسية والقانونية التي تحيط بخيار نقل المياه النهرية بين الدول.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٤

«سياسات مصدر مائي نادر في حوض نهر الاردن»

الماء غاية ووسيلة في استهدافات المشروع الصهيوني

الكتاب: الماء والقوة.
المؤلف: ميريام لوي.
الناشر: مطبعة جامعة كامبريدج - لندن ١٩٩٣.
سمير رزق الله

■ لا تكمن اهمية كتاب الباحثة الاميركية ميريام لوي في المعلومات التي تقدمها عن موضوع المياه في اطار الصراع العربي - الاسرائيلي فقط وانما اهميته الاكبر هي في ما يمكن ان يستنتجه القارئ - مباشرة او مداورة - عن ابعاد ذلك الصراع من حيث هو معركة وجود في بيئة طبيعية ذات مصادر محدودة، خصوصاً في المياه، تتنافس على البقاء فيها واستيطانها مجموعتان مختلفتان عرقاً وديناً وحضارة.

الهدف من كتاب الباحثة لوي هو دراسة «سياسات مصدر نادر في حوض نهر الاردن». واذا علمنا ان هذا النهر التاريخي يربط بين أربع دول في المنطقة «سورية ولبنان والأردن وفلسطين «اسرائيل»)، بكل ما تحمل من علاقات متوترة، لادركنا المجال الواسع الذي تغطيه الباحثة الاميركية للوصول الى موضوعها الأساسي وهو كيفية قيام تعاون لاستثمار الانهار المشتركة بين كيانات متصارعة ومتناحرة!

ويحتل موضوع المياه في الشرق الاوسط وبالتحديد في الدول الأربع المذكورة اعلاه، درجة عالية من الاهمية على جدول أعمال المفاوضات السرية والعلنية المترافقة مع مباحثات السلام. ذلك ان كل المعنيين بازمة المنطقة يدركون تماماً ان اي «تعايش سلمي» لاحقاً يجب ان يتطرق بصورة جذرية الى مصادر المياه المتوافرة وقدرتها على تلبية احتياجات التنمية والتطور في البلدان المعنية.

صحيح ان الباحثة تركز كتابها على حوض نهر الاردن ومصادره المتعددة في لبنان وسورية والاردن والاراضي الفلسطينية، لكن مجالها يشمل امثلة عدة على المنازعات الدولية حول استغلال الانهار مثل حوض نهر الفرات بين تركيا وسورية والعراق، وحوض نهر النيل بين مصر والسودان واثيوبيا واوغندا... الخ.

غير ان نهر الأردن يبقى الاكثر تعقيداً من كل نزاعات المياه الاخرى في المنطقة والعالم. فنحن هنا أمام تركيبة جغرافية متشابكة، زادتها الهجرة الصهيونية المستمرة وعمليات الاحتلال الاسرائيلي وتهجير السكان الفلسطينيين تعقيداً على تعقيد. فالواقع البيئي - كما تقول الباحثة لوي - يدفع حكومات المنطقة الى اعطاء الاولوية للأمن المائي نظراً الى محدودية مصادره. ونهر الاردن في هذا السياق هو الاهم بالنسبة الى دولتي الاردن و«اسرائيل»، علماً ان للبنان وسورية مصالح فيه، غير انهما يتمتعان بمصادر مائية أخرى تجعلهما بمنأى عن التأثر المباشر بأي ترتيبات آنية.

وتكشف هذه الدراسة، على هامش موضوعها الاساسي، عن جوانب من مخططات المشروع الصهيوني للسيطرة على مصادر المياه في المنطقة ابتداء من العام ١٩١٩ عندما قدمت المنظمة الصهيونية العالمية مطالبها الى مؤتمر السلام في باريس مضمنة اياها رغبة اليهود بضمان المصادر المائية الحيوية لقيام «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، وذلك من خلال السيطرة ايضاً على منابع تلك المصادر.



ورسمت المنظمة الصهيونية «خريطتها» على أساس خط يمتد من جنوب مدينة صيدا صعوداً باتجاه الشمال الشرقي ليشمل القسم الأكبر من نهر الليطاني وكل روافد نهر الاردن، ومن هناك الى جبل الشيخ حيث القسم الآخر من روافد الاردن، وبعد ذلك باتجاه الشرق ليسير على موازاة الروافد الشمالية لنهر اليرموك.

المرحلة الاولى من المشروع الصهيوني أمنت للدولة العبرية الحصول على بحيرة طبرية وبعض روافدها. وجاءت حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال الجولان والضفة الغربية وبعض الأراضي اللبنانية لتخرج سورية ولبنان من دائرة الفعل المائي بعد ان خرجت روافد الاردن كالوزاني ودان والحاصباني من بين ايديهما. وفي أعقاب عملية الاحتلال الواسعة في جنوب لبنان سنة ١٩٧٨، باتت اسرائيل قادرة على استغلال المصادر المائية التي لحظتها مطالب المنظمة الصهيونية العالمية في اعقاب الحرب العالمية الاولى، بغض النظر عما اذا كانت بدأت فعلاً باستغلالها ام لا.

تعرض المؤلفة في فصول الكتاب الخلفيات التاريخية والسياسية للنزاعات المتعلقة بالمياه في الدول الأربع المشار اليها اعلاه. وتسرد باسهاب المشاريع الاسرائيلية لاستغلال مياه نهر الاردن والمشاريع العربية المضادة التي غالباً ما كانت تؤدي الى مناوشات حربية محدودة في بعض الاحيان وواسعة النطاق في احيان أخرى. بل ان ميريام لوي تلمح الى ان حرب حزيران ١٩٦٧ انما كانت

نتيجة حتمية لنزاع العام ١٩٦٤ الذي بدأته الحكومة اليهودية للاعلان عن بدء مشروع لتحويل نهر الاردن - او قسم منه، لري منطقة صحراء النقب.

والظاهر من فصول الكتاب ان الدولة الاسرائيلية، ومعها الولايات المتحدة الاميركية بوصفها أبرز داعميها، كانت تدرك تماماً أهمية السيطرة على مصادر المياه واستغلالها كخطوة أساسية في تدعيم البنية الاقتصادية للدولة العبرية من جهة وترسيخ الاستيطان اليهودي في مختلف المناطق المحتلة سواء قبل العام ١٩٦٧ أو بعدها، من جهة أخرى. والواضح كذلك ان المشروع الصهيوني (قديماً وحديثاً) كان يحرص على تحقيق السيطرة اليهودية على مصادر المياه سواء بالاتصالات السياسية غير المباشرة التي رتبتها الادارة الاميركية او بالاحتلال العسكري بغض النظر عن المبررات والذرائع... الكاذبة في معظم الاحيان.

وفي هذا السياق تخصص المؤلفة فصلاً كاملاً للنزاعات المتعلقة بالنهر، والمساعي الديبلوماسية التي رافقتها. وابرز تلك المحاولات البعثة الاميركية بقيادة ايريك جونتسون بين ١٩٥٣ و١٩٥٦، وهي خطوة ارادت الادارة الاميركية بواسطتها ان تخلق نوعاً من التعامل بين العرب واسرائيل على مستوى المياه على الأقل في المرحلة الاولى، يتم الانطلاق منه لاحقاً لتحقيق الاعتراف بالدولة اليهودية الجديدة. لكن بعد أربع جولات مكثفة

امتدت على مرى ثلاث سنوات، وضع هذا المشروع على الرف لاسباب عدة منها العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦.

واذا كان مشروع جونستون انتهى على الرف، والمشاريع العربية الأخرى لاستغلال روافد نهر الاردن في أراضيها لم تتحقق كما يجب لظروف داخلية وخارجية... فان المناقشات والدراسات والابحاث التي اسفرت عنها جولات جونستون والمؤتمرات العربية المتعددة ما تزال تشكل نموذجاً يعود اليه المهتمون حالياً للبحث في آفاق استغلال المياه على اعتاب «السلام» الذي تعمل له الولايات المتحدة وفق تصوراتها الخاصة.

وهنا بالتحديد تظهر اهمية كتاب ميريام لوي، اذ انه يتضمن في آخره مجموعة الملاحق التي كانت نتاج عمل البعثة الاميركية والمؤتمرات العربية على مدى سنوات بعد قيام الدولة الاسرائيلية في فلسطين أولاً، وبعد اكتمال الاحتلال الصهيوني في ١٩٦٧ و١٩٧٨ و١٩٨٢... الخ.

ولا تكتفي المؤلفة بالعرض التاريخي - السياسي - الاستراتيجي للنزاعات حول مياه نهر الاردن بين اسرائيل من جهة والدول العربية المحيطة من جهة أخرى، وانما نراها تنطلق من الاطار العريض للنزاعات العالمية حول المياه لتقدم الى القارئ آلية يمكن بموجبها ايجاد حلول تعاونية في هذا المجال. ونحن نرى ان هذا الموقف النظري لا يأخذ في الاعتبار الطبيعة العدوانية الاستيطانية للحركة الصهيونية بوصفها حركة اقتلاع للشعب الفلسطيني أولاً وتوطين لليهود المهاجرين من جميع انحاء العالم ثانياً. واذا كانت المفاوضات يمكن ان تحل النزاع بين تركيا وسورية والعراق أو بين مصر والسودان واثيوبيا، فان النزاع حول مياه نهر الاردن يجب ان يتناول أولاً طبيعة ذلك المشروع الصهيوني والحدود التي سيتوقف عندها على الارض!

وأخيراً، لا بد من الاشارة الى ان الكتاب موجه الى المختصين. غير اننا ننصح بقراءته لكل من اهتزت عنده القناعة بان المشروع الصهيوني ابعد بكثير من اتفاق هنا وتنازل هناك ومفاوضات لا تغني عن جوع هنالك!

Water and Power: The Politics of a scarce resource in the Jordan basin.

By: Miriam R. Lowi

Cambridge University press - 1993

ISBN 0-521-43164-6



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٤

المحادثات المتعددة الأطراف حول المياه تبدأ اليوم فى مسقط بمشاركة إسرائيل

مسقط ـ وكالات الأنباء: تفتتح فى مسقط اليوم المحادثات متعددة الأطراف حول المياه فى الشرق الأوسط بمشاركة اسرائيلية تعد الاولى من نوعها فى دولة خليجية.

وأعرب أعضاء الوفد الاسرائيلى برئاسة يوسى بيلين نائب وزير الخارجية عن ارتياحهم للاستقبال العمانى، واشار بيلين إلى ان مشاركة اسرائيل فى محادثات مسقط تفتح أفاقا جديدة لها وتمكنها من الوصول لمناطق لم تصل إليها من قبل. ويذكر ان قطر ستستضيف الشهر المقبل المحادثات متعددة الأطراف حول نزع السلاح، وقد قدمت البحرين عرضا باستضافة المحادثات المتعددة حول البيئة والمقرر عقدها فى يونيو القادم.

فى الوقت نفسه أدانت سوريا بشدة محادثات مسقط، وقالت صحيفة تشرين السورية الحكومية ان هذا الاجتماع يعقد فى مدينة عربية فى الوقت الذى تضع فيه اسرائيل يدها على اخصب منطقتين لموارد المياه فى سوريا ولبنان وهما الجولان والجنوب اللبنانى وتساءلت لماذا عقد هذا الاجتماع وسوريا ولبنان غائبتان. وذكرت ان اسرائيل تفهم تهافت بعض العرب على المحادثات المتعددة وكأنه تراجع عن المطالب العربية العادلة وقبول بواقع الاحتلال الاسرائيلى.

ويأتى هذا الهجوم فى الوقت الذى زار فيه وفد من مجلس الشورى العمانى دمشق وقدم للمسئولين السوريين توقيعا بشأن هذه المباحثات.



مع استضافة مسقط للجنة المياه

إسرائيل .. تقترب من الخليج العربى !!

عام ٢٠٢٥ .. انخفاض معدل المياه السنوى للفرد بمقدار النصف

مع بدء اجتماعات لجنة المياه .. فى الشرق الاوسط اليوم ، الاحد ، فى العاصمة العمانية مسقط بحضور اطراف النزاع فى المنطقة بما فى ذلك يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الاسرائيلى والمفاوض النشط فى عملية السلام .. الذى تعتبر زيارته لمسقط الاولى لمسئول اسرائيلى منذ نشأة دولة اسرائيل قبل ٤٦ عاما .. مع بدء هذه الاجتماعات .. تثور قضية المياه فى الشرق الاوسط .. لتطرح ابعادا جديدة حول هذه المشكلة ..

أحمد عبداللاه

والمعروف ان مصادر المياه فى المنطقة تقع فى بلدان غير عربية .. فمثلا نهرا دجلة والفرات ينبعان من تركيا .. والنيل من اثيوبيا واوغندا اللتين تتحكمان فى هذا المصدر الحيوى مع السودان .. مما يجعل هناك قلقا من تعرض الامن العربى للخطر .

خطورة

ولهذا يؤكد ، بعض الخبراء ، والدبلوماسيون ان النزاع على المياه فى الشرق الاوسط له نفس الخطورة القائمة حول نزاعات الحدود التى تفرض نفسها من المغرب حتى ايران .. فسوريا والعراق يشعران بالقلق ازاء المشاريع التركية التى سوف تقلل من نسبة المياه المتدفقة فى نهرى دجلة والفرات .. ولهذا فان انقرة تتهم سوريا لمساندة المتمردين الاكراد الذين يسعون للحصول على الاستقلال الذاتى جنوب شرق تركيا ويقال ان دمشق تفعل ذلك لغضبها .. من نقص حصة المياه .

كما ان سوريا ولبنان والاردن يساورهم القلق ، منذ فترة طويلة ، من سعى اسرائيل للسيطرة على مصادر المياه الواقعة على حدودها الشمالية والشرقية لتوفير المياه لسكانها المتزايدين ولمشاريعها الزراعية .. وترى لبنان وسوريا ان تواجد اسرائيل فى المنطقة التى اقامتها جنوب لبنان وكذلك فى هضبة الجولان انما هو بسبب المياه .. ايضا يتهم الفلسطينيون اسرائيل بسرقة المياه الفلسطينية وعدم ترك سوى ٣٠٪ من المياه للاراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ .

نهر الاردن

ونفس الوضع بالنسبة للاردن التى تتهم اسرائيل بالحصول على اكثر من حصتها من مياه نهر الاردن .. وعلى الرغم من ان الدول العربية تشترك فى محادثات سلام مع اسرائيل الا ان هناك شكوكا عميقة تساور الاطراف العربية حيال اسرائيل .. اذ يشير الخبراء والدبلوماسيون الى انه لو حدث سلام فى المنطقة فان المخاوف لاتزال قائمة بسبب عداوة عمرها ٤٠ عاما .. ولعل بذور اى حرب اخرى فى الشرق الاوسط سوف تكون من مشكلة المياه .

واذا كان كبار المسئولين فى البنك الدولى يقولون ان متوسط الاحتياجات السنوية للانسان من المياه هى ١.٧٠٠ متر مكعب هذه النسبة فى بلدان شمال افريقيا والشرق الاوسط انخفضت من ٣,٤٣٠ متر مكعب عام ١٩٦٠ الى ١,٤٣٦ متر مكعب عام ١٩٩٠ ومن المتوقع ان يصل احتياج المواطن فى بعض دول المنطقة عام ٢٠٢٥ حوالى ٦٦٧ مترا مكعبا سنويا .. اما فى الاردن فان النسبة ستكون ٩١ مترا مكعبا للشخص ، وسوريا واسرائيل ١٦١ و ١٣١ مترا مكعبا على التوالى اما فى لبنان فستكون النسبة السنوية للفرد ٨٠٩ امتار مكعبة وفى مصر ٦٥٤ مترا مكعبا وذلك فى عام ٢٠٢٥ .

تلوث

والسبب الرئيسى وراء انخفاض هذه النسب يعود إلى زيادة المناطق الحضرية وعدم كفاية معالجات مياه الصرف الصحى وتلوث امدادات المياه .. ويؤكد مسئولو البنك الدولى ان نظريات ادارة المياه التقليدية بالمنطقة وراء هذا الانخفاض .

وتعود الى لجنة المياه ، التى انبثقت ، مع لجان الشئون الاقتصادية واللاجئين والبيئة ، والسلاح ، عن مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، هذه اللجنة تعقد وسط حروب غير عادية منها حادث المسجد الابراهيمى والعمليات الفدائية المقابلة مما يعنى ضرورة المسارعة فى عملية السلام فى المنطقة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشـرق الأوسط

التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٤

بحضور 43 وفداً بينهم الإسرائيلي برئاسة بيلين

المفاوضات المتعددة حول المياه تبدأ في مسقط

اقتراح عماني بإقامة مركز دراسات لتكنولوجيا التحلية



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسقط: من سعيد عيسى

وسط اجراءات امن مكثفة ولكنها لم تخرج عن النطاق المعتاد في المؤتمر وبحضور نحو 43 وفدا بينهم وفد اسرائيلي برئاسة يوسي بيلين نائب وزير الخارجية، تبدأ في مسقط صباح اليوم اعمال لجنة المياه المنبثقة عن المباحثات متعددة الاطراف، والمقرر ان تستمر اربعة ايام وتعقد خلالها جلسات صباحية ومسائية.

ورغم الاهتمام الاعلامي الدولي باجتماعات اللجنة والمتمثل بحضور نحو 50 من رجال الاعلام من مختلف انحاء العالم ومنهم 19 اسرائيليا يرافقون الوفد الرسمي وتولى نحو 50 اخرين يمثلون اجهزة الاعلام المحلية في سلطنة عمان مهمة تغطية الاجتماعات، فقد تجاهلت اجهزة الاعلام الرسمية العمانية الاجتماعات بما فيها وصول الوفود.

وفي تبرير ذلك قال احد المصادر لـ«الشرق الاوسط» ان العمانيين يعتقدون ان الاهتمام الاعلامي نابع من وجود وفد رسمي اسرائيلي في دولة عربية خليجية وهذا الوفد رفيع نسبيا اذ تمثل معظم الدول المشاركة بمستويات اقل من نائب وزير الخارجية مثل بريطانيا التي اكتفت بسفيرها في مسقط ليمثلها في الاجتماعات.

واضاف المصدر ان تعثر مباحثات السلام الثنائية على مختلف المسارات وعدم تنفيذ اتفاق المبادئ حول غزة واريحا ثم وقوع مذبحة الخليل، كل ذلك جعل العمانيين يبدون اكثر تحفظا حتى لا يساء موقف بلادهم من عملية السلام او من العلاقات مع اسرائيل، وقال مصدر اخر «لو ان الانسحاب الاسرائيلي من غزة واريحا كان قد بدأ لتغير التحفظ العماني اعلاميا». واكد ان الاسرائيليين لم يلقوا لدى وصولهم ولن يلقوا خلال فترة وجودهم اي معاملة مختلفة عن بقية الوفود الاخرى المشاركة».

ويذكر ان الوفد المصري والاسرائيلي كانا اول الواصلين الى مسقط مساء الجمعة الماضي اذ وصلا على طائرة واحدة واتجه الوفدان الى فندق مسقط انتركونتيننتال حيث يعقد المؤتمر وتقيم الوفود. ثم بدا توالي وصول الوفود منذ صباح امس وكان في استقبالهم بعض المسؤولين من وزارتي الخارجية وموارد المياه ورفضت مصادر عمانية تاكيد او نفي انباء عن اجتماع عقده يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العمانية للشؤون الخارجية مع نائب وزير الخارجية الاسرائيلي.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان بيلين يسعى للقاء مسؤولين عمانيين وأنه يحمل معه اقتراحات باشكال التعاون المستقبلي بين عمان وبعض دول الخليج العربية وبين اسرائيل بعد التوصل لاتفاقات سلام في اطار المباحثات الثنائية.

وقال مصدر لـ«الشرق الاوسط» ان الاقتراحات الاسرائيلية تدور حول استيراد الغاز واقامة تعاون استثماري وتقديم الخبرة الاسرائيلية في مجال الزراعة وتكنولوجيا المياه.

الا ان المسؤولين العمانيين يتحفظون كثيرا ويرفضون اي اشارة عن وجود اي افكار نحو تعاون ثنائي مع اسرائيل في الوقت الحالي، وقال مصدر لـ«الشرق الاوسط»: لا يوجد شيء الآن يمكن مناقشته مع الاسرائيليين وعندما يصبح السلام واقعا، فلكل حادث حديث.

دراسة عمانية

ومن المقرر ان تتركز اجتماعات لجنة المياه التي تنعقد برعاية الولايات المتحدة وروسيا في مسقط على بحث تقنيات تحلية مياه البحر، وتتقدم سلطنة عمان الى الاجتماع بدراسة متكاملة تقترح اقامة مركز علمي متكامل لتقنيات تحلية مياه البحر يتضمن محطة متطورة لتحلية المياه ومركز دراسات في هذا الصدد لبعض الدول التي تعتمد على تحلية مياه البحر لسد نحو 70 في المائة من احتياجاتها المائية. وكانت ندرة المياه في سلطنة عمان احدى القضايا الرئيسية التي شغلت بال المسؤولين والمواطنين خلال الشهور الاخيرة، وقد تناولها السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في جولته الاخيرة في الولايات العمانية، كما اثار اعضاء مجلس الشورى التقنية من كل جوانبها اثناء مناقشاتهم مع سعيد العوفي وزير موارد المياه الشهر الماضي، وقد تفاقمت ازمة المياه خلال الفترة الاخيرة خاصة في منطقة الظاهرة.

وتحديدا فان ولاية عبري تعاني حالة جفاف بسبب عدم هطول الامطار، الامر الذي ادى الى جفاف الافلاج وبدأ المسؤولون في وزارتي موارد المياه والمياه والكهرباء في البحث عن حل سريع للمشكلة المتفاقمة.

وعشية انعقاد مؤتمر المياه في مسقط صرح المهندس عبد الله داود وكيل وزارة الكهرباء والمياه لصحيفة «الوطن» العمانية بان الوازة تعطي اولوية قصوى لتوفير مياه الشرب



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٤

للمناطق المصابة بالجفاف والتي تفتقر لمصادر مياه وأنها تستاجر آبارا وصهاريج لنقل المياه النظيفة الى الاماكن التي تعاني جفافا وندرة في المياه.

من جهة اخرى قام الدكتور فاروق الباز العالم المصري بمركز ابحاث الفضاء الاميركي بزيارة الى سلطنة عمان الاسبوع الماضي، وعلمت «الشرق الاوسط» ان الدكتور الباز بحث مع المسؤولين العمانيين امكانيات الاستفادة من تكنولوجيا الفضاء في تحديد مواقع المياه في عمان، وأن الباز زود المسؤولين العمانيين ببعض المعلومات والصور التي التقطتها مركبات الفضاء الاميركية.

معالجة المياه

ومن المقرر ان يناقش اجتماع لجنة المياه ايضا كيفية معالجة المياه المستهلكة واعادة استخدامها خاصة في مجال ري المزروعات، وقال مصدر مشارك في الاجتماعات ان الوفود ستبحث كيفية تجميع البيانات عن مصادر وكميات المياه الموجودة في المنطقة اضافة الى موضوع تدريب بعض الفنيين والخبراء من دول المنطقة في الدول المتقدمة خاصة في مجالات ادارة مصادر المياه وكيفية ترشيد الاستهلاك.

وحول الدراسة «الاقتراح» التي ستتقدم بها سلطنة عمان الى اجتماع مسقط اكد مصدر مطلع ان عمان استعانت بخبرات عربية واجنبية في اعداد الدراسة لكنه رفض تأكيد معلومات عن مشاركة اسرائيل في اعداد هذه الدراسة

ويذكر ان وفداً من خبراء اسرائيليين في مجال المياه زار مسقط الاسبوع الماضي وعلمت «الشرق الاوسط» ان الزيارة كانت للبحث في الموضوعات المعروضة على الاجتماع، وتنظيم زيارة يوسي بيلين لمسقط وحل مشكلة الوفد الاعلامي المصاحب للاسرائيليين والتي انتهت بموافقة عمان على دخول 19 اعلاميا

ويعتبر الوفد الاسرائيلي اكبر الوفود المشاركة في الاجتماع، وعلى العكس من بعض التقارير الاعلامية عن منع الاسرائيليين من الخروج من فندق مسقط انتركونتيننتال فان الوفد الاعلامي الاسرائيلي تناول عشاءه مساء الجمعة في احد المطاعم الخارجية، كما قام عدد منهم بجولة في مسقط بصحبة مرافقين عمانيين وقد اكد مصدر لـ«الشرق الاوسط» ان الوفد الاسرائيلي يعامل بشكل طبيعي مثل بقية الوفود المشاركة في المؤتمر.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٤

لقاء بروتوكولي عُماني ـ إسرائيلي

43 وفداً يبدأون اليوم اجتماعات لجنة المياه في مسقط

مسقط: من سعيد عيسى

تبدأ اليوم في فندق «انتركونتيننتال» في مسقط اجتماعات لجنة المياه المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف، بحضور 43 وفدا بينهم وفد اسرائيلي برئاسة نائب وزير الخارجية يوسي بيلين.

وعلى الرغم من الاهتمام الاعلامي الدولي بهذه الاجتماعات، فإن اجهزة الاعلام الرسمية العمانية تجاهلتها، كما تجاهلت وصول الوفود. وقال مصدر مطلع لـ«الشرق الاوسط» ان «تعثر محادثات السلام العربية ـ الاسرائيلية جعل العمانيين اكثر تحفظا كي لا يساء موقف بلادهم». واضاف «لو تم الانسحاب الاسرائيلي من غزة واريحا لكان الوضع اختلف». وشدد المصدر على ان الوفد الاسرائيلي لا يلقى «معاملة مختلفة عن باقي الوفود».

ويذكر ان الوفد الاسرائيلي كان قد وصل الى مسقط في طائرة واحدة مع الوفد المصري، وخلافا لما ذكر، فانه كان حرا في التنقل، وشوهد عدد من اعضائه يتناولون طعام العشاء في احد المطاعم الموجودة في قلب العاصمة.

ونفت مصادر عمانية ان يكون وزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبد الله قد اجتمع مع يوسي بيلين، وقالت ان اللقاء الوحيد الذي حصل بين الجانبين كان لقاء بروتوكوليا، وقد اقتصر على تسليم الوفد الاسرائيلي برنامج عمل الاجتماعات. وقد اكد بيلين هذا الامر عندما قال: «ناقشنا المواضيع المدرجة في جدول الاعمال» لكنه قال انه يسعى «الى عقد لقاءات ثنائية ولو بصفة غير رسمية».

ومن المقرر ان تستمر الاجتماعات التي تعقد برعاية الولايات المتحدة وروسيا اربعة ايام، وستتقدم سلطنة عمان خلالها باقتراح يدعو الى اقامة مركز علمي متكامل لتقنيات تحلية البحر يتضمن محطة متطورة، ومركز دراسات. وقد رحبت سلطنة عمان باستضافة اجتماعات اللجنة انطلاقا من موقفها الذي اكده بن علوي في اول اجتماع للجنة الرئيسية للمفاوضات المتعددة الاطراف التي عقدت في موسكو في مطلع 1992، وقال بن علوي في كلمته امام الاجتماع ان سلطنة عمان تؤيد كل الجهود المخلصة لحل المشكلة الفلسطينية، لب الصراع في الشرق الاوسط، على اساس القرارات الدولية وبما يحقق السلام الشامل والعادل. ودعا الى ايجاد اساليب عملية لرفع معاناة الشعب الفلسطيني بما يمكنه من الاحساس بانتمائه الى الارض والتربة ومن استخدام موارده في ارضه.

ويذكر ان لجنة المياه هي احدى خمس لجان تم الاتفاق على تشكيلها في المفاوضات متعددة الاطراف التي عقدت في العاصمة الروسية واللجان الاربع الاخرى هي اللجنة الاقتصادية ولجنة ضبط التسلح، ولجنة الامن القومي ولجنة اللاجئين.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٤

مفاوضات المياه في مسقط

● تشهد مسقط اليوم جولة جديدة في مفاوضات المياه في إطار اللجان المتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط

لا يمكن تصور حدوث تعاون اقليمي حول قضية المياه في الشرق الاوسط قبل حدوث تقدم في المفاوضات السياسية والوصول الى اتفاقات سلام شاملة مقبولة من جميع الاطراف، ولذلك فان الجولة الجديدة لمفاوضات المياه التي تبدأ في مسقط اليوم ضمن اطار المفاوضات المتعددة الجنسية هي من قبيل تبادل الأفكار والرياضة الذهنية لاستطلاع امكانيات المستقبل لو تحقق السلام، ولذلك فان الاهتمام الاعلامي كان اكثر بحضور اول وفد اسرائيلي الى دولة خليجية اكثر من توقع نتائج.

وقد اعتاد المحللون الغربيون عند الحديث عن قضية المياه في الشرق الاوسط وصفها بانها ستكون السبب في حروب المستقبل وهم يستندون في ذلك الى ندرة هذا المورد في المنطقة، وانها كانت الى حد ما الشرارة الاولى قبل اندلاع حرب 1967، وأن نصيب الفرد من المياه ينخفض بشكل سريع مع الزيادة السكانية العالية، واحتياجات التصنيع والتحديث.

وتؤكد مؤسسات دولية مثل البنك الدولي ان مشكلة المياه مرشحة للتفاقم في المنطقة في العقد المقبل، وانه حتى بعض دول المنطقة الغنية بهذا المورد ستواجه مشكلة في المستقبل مع تزايد الاستهلاك وعدم وجود موارد جديدة.

والعقدة التي تواجهها دول في المنطقة ان مواردها الرئيسية من المياه منابعها خارج سيطرتها كما هو الحال بالنسبة لدجلة والفرات والنيل، واسرائيل من جانبها تسيطر على مناطق حيوية للمياه مثل الجولان وجنوب لبنان وتستغل موارد المياه في الضفة الغربية المحتلة على حساب المزارعين الفلسطينيين.

وهي أيضا اكثر دول المنطقة التي تواجه ازمة مياه مستقبلية نتيجة ندرة مواردها، وانها لن تستطيع في ظل ترتيبات سياسية للسلام ان تستمر في ممارساتها الحالية لنهب موارد المياه العربية، ولذلك فانها اكثر طرف مرشح للجوء الى السلاح في المستقبل اذا تفجر نزاع مياه.

كل ذلك يؤيد نظرية ان حروب المستقبل في الشرق الاوسط ستدور حول موارد المياه، ولكن انصار هذه النظرية يغفلون حقائق اخرى لها شواهدها التاريخية، وهي ان الدول عندما تأتي الى مشكلة المياه وهي قضية حياة او موت فانها تفضل اللجوء الى التعاون والتفاوض مهما كانت درجة حدة النزاع، وقد حدث هذا حتى في الشرق الاوسط عندما كان الحوار مقتصرا على الرصاص، وقد يكون الدافع وراء ترويج نظرية حروب المياه في الشرق الاوسط ايجاد سبب دائم للتوترات السياسية لخدمة مصالح قوى دولية.

نعم هناك مشكلة مياه حادة ولكنها ليست مستحيلة، فهناك ندرة موارد، ولكن في الوقت ذاته هناك هدر كبير في استخدام الموارد المتاحة، ومن شأن استخدام تكنولوجيا حديثة والترشيد توفير موارد هائلة، هذا في الاطار الاجمالي، وفي ما يتعلق باسرائيل فان الاطراف العربية جزء من المشكلة، والاولوية الآن هي لوقف ممارساتها الحالية في نهب موارد المياه العربية التي تسيطر عليها بقوة السلاح حتى تثبت حسن نواياها.

علي إبراهيم

بدء اجتماع مسقط للجنة المياه فى المحادثات المتعددة الأطراف

بحث أفكار جديدة للتعاون الإقليمى فى إدارة وتنمية الموارد المائية

مسقط - وكالات الانباء - افتتح يوسف بن علوى عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية أمس الاجتماع الخامس للجنة المياه للمحادثات المتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر السلام للشرق الاوسط ويشارك فى المؤتمر الذى يستمر ٤ أيام وفود ٤٢ دولة بالاضافة إلى سلطنة عمان و ٣ وفود تمثل الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبى والبنك الدولى.

وتناقش الوفود المشاركة عددا من الموضوعات من بينها تعزيز المعلومات المائية، وممارسات ادارة موارد المياه والمحافظة عليها، بالاضافة إلى تعزيز امدادات المياه وطرح افكار جديدة للتعاون الاقليمى فى هذا المجال.

وكان المؤتمر الأول للجنة المياه قد عقد فى مايو ١٩٩٢ فى فيينا والثانى فى واشنطن وعقد الاجتماع الثالث فى جنيف فى شهر ابريل من العام الماضى واستضافت بكين الاجتماع الرابع فى شهر اكتوبر الماضى.

والقى وزير خارجية عمان كلمة اكد فيها ان سلطنة عمان وهى تستضيف هذا الاجتماع لمجموعة عمل موارد المياه للمحادثات متعددة الاطراف لمؤتمر السلام فى الشرق الاوسط انما تعبر تعبيرا عمليا عميق الدلالة عن قناعتها الثابتة باهمية مواصلة السير على طريق السلام. واضاف ان دعم بلاده لعملية السلام فى المنطقة وجوهرها القضية الفلسطينية لن يتاتى الا بالحوار المباشر والمفاوضات الجادة بين الاطراف المعنية وصولا إلى السلام.

وأشار إلى ان عقد هذا الاجتماع يعبر عن حرص الدول المشاركة على استمرار دعمها ومساهمتها القيمة لدعم المسيرة السلمية، وفى نفس الوقت يتيح للوفود مواصلة مابدأوه فى الاجتماعات السابقة من مناقشات بناءة حول مشكلة المياه فى منطقة الشرق الأوسط.

وقال وزير الدولة للشئون الخارجية العمانى لقد بدأ المسار متعدد الاطراف لعملية السلام يلتفت الى التركيز على دقائق الامور الا اننا وان اجمعنا فى مجموعة عمل المياه على المحافظة على المصادر الشحيحة للمياه واهمية تطوير وابتكار تقنيات جديدة لخدمتها فانه لابد من الادراك بأن ماتقوم به مجموعة عمل موارد المياه هذه يعتبر احد اهم مسارات التعاون بين دول الشرق الاوسط وذلك لاسباب جوهرية عديدة اهمها محدودية مصادر المياه المتوفرة فى هذه المنطقة ولذلك فان خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتطلب الاتفاق بين كل دول الشرق الاوسط على سياسات فى ادارة موارد المياه وتوزيعها واستحداث مصادر مياه امنة ومستقرة وثابتة.

ومن جانبه أعرب يوس بلين نائب وزير الخارجية الاسرائيلى ورئيس وفد إسرائيل عن أمله أن يسفر الاجتماع عن اتخاذ قرار بشأن بعض المشروعات المحددة لتحلية المياه واستخدام مياه الصرف وأن نتمكن من إجراء دراسات للمستقبل.

واكد ان القضية الرئيسية حول المياه الآن ليست هى كيفية توزيع مصادر المياه الضئيلة المتاحة، ولكنها تتمثل فى كيفية زيادة هذه المصادر والذى يمكن تحقيقه عن طريق تحلية مياه البحر بصورة رئيسية. واضاف أن موافقة الفلسطينيين على عدم مناقشة موضوع السيطرة على موارد المياه فى اطار هذه اللجنة ستفسح المجال أمام التطرق إلى مشروعات أخرى لتقليص تفجير المياه فى الشرق الأوسط.

وقال بلين فى تصريحات لراديو إسرائيل أمس ان سلطنة عمان تعتبر إسرائيل جهة يمكن التعاون معها فى المجالات الاقتصادية وان هذا الأمر قد يصبح ممكنا حتى قبل اقامة علاقات دبلوماسية معها.

رئيس الوفد الفلسطيني في لجنة المياه:

اسرائيل وافقت على انشاء سلطة فلسطينية خاصة بالمياه

□ مسقط - «الحياة»:

■ قال الدكتور رياض الخضري رئيس جامعة الأزهر في قطاع غزة، رئيس الوفد الفلسطني في لجنة المياه المتعددة الأطراف التي بدأت اجتماعها الخامس امس في مسقط ان انشاء سلطة المياه الفلسطينية «يعد ضرورة حتمية بالنسبة الى الظروف الفلسطينية اذ لا يوجد للفلسطينيين سيطرة كاملة على مواردهم المائية».

وقال لـ «الحياة» ان الجانب الاسرائيلي اعطى موافقته او الضوء الاخضر على قيام هذه السلطة.

واوضح الخضري ان «اهداف هذه السلطة حيوية للغاية من بينها تلقي المساعدات الدولية في مجال المياه وتوظيفها التوظيف الصحيح واعداد الكوادر الفنية الفلسطينية المؤهلة في مجال المياه».

واكد «ان التقدم الذي تحقق في شان حقوق الفلسطينيين بمواردهم المائية في الاراضي العربية المحتلة كان تقدماً ضئيلاً مع اصرار الاسرائيليين على موقفهم في البدء من نقطة ان الجميع يعانون من نقص المياه وعليهم ان يسعوا معاً لسدّ هذا النقص عبر خيارات مثل تحلية المياه او غير ذلك بينما يصر الفلسطينيون على استرداد السيطرة على مواردهم المائية اولاً قبل البحث في اي خيار آخر».

واشار رئيس الوفد الفلسطيني الى اتخاذ الاميركيين الذين يراسون اللجنة «موقفاً حيادياً مبالغاً فيه من هذه القضية الشائكة والحيوية خلال الاجتماعات الأربعة السابقة».

لكنه قال ان التقدم الذي حصل هو «قبول الاسرائيليين البحث في قضية حقوق المياه الفلسطينية في المفاوضات الثنائية وهو ما يحصل الآن».

وكانت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) ذكرت أول من أمس ان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قرر تشكيل هيئة فلسطينية مكلفة مسائل المياه في اطار الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا.

وأوضح المصدر ان عرفات اتخذ هذا القرار بصفته رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية التي ستتولى ادارة هذه الأراضي خلال فترة الحكم الذاتي.

ونقلت الوكالة عن السيد احمد قريع (ابو علاء) المنسق الفلسطيني لمفاوضات السلام المتعددة الاطراف ان هذه الهيئة ستكون مكلفة «ادارة الموارد المائية والمحافظة عليها»، وعليها في الوقت نفسه ان تنظم العلاقات في هذا المجال مع شركاء اقليميين ودوليين.



سياسة خارجية

المياه والسلام الشامل

جذبت محادثات مسقط للجنة المياه الخاصة بالمفاوضات المتعددة الاطراف ا لانتباه لبعض الوقت عما كان يجرى بالقاهرة من محادثات بين الوفدين الفلسطيني، الاسرائيلي حول التسوية السلمية. فقد انعقدت محادثات مسقط وسط جو مثير عمدت اسرائيل إلى تضخيمه اعلاميا. فمن بين وفود ٤٣ دولة ومؤسسة دولية مهتمة بالمياه، شاركت اسرائيل بوفد رفيع المستوى اكبر من تشكيلات الوفود الاخرى، حيث ترأسه يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الاسرائيلي وضم ٢٥ شخصا و ٢٠ صحفيا. وكانت هذه هي المرة الاولى التي يصل فيها وفد اسرائيلي إلى احدى دول مجلس التعاون الخليجي منذ قيام اسرائيل عام ١٩٤٨.

وقد نجحت محادثات مسقط في بعض القضايا الفنية التى قد تساهم في حل الصراع حول المياه بالمنطقة في المستقبل. فقد اعلنت اسرائيل موافقتها على قيام ادارة وطنية فلسطينية للمياه في الضفة الغربية وادى ذلك الى تخفيف الانتقادات الفلسطينية داخل مناقشات لجنة المياه. وكان الفلسطينيون يتهمون الاسرائيليين بسرقة مياههم ويؤكدون أنهم لا يحصلون إلا على ٣٠٪ فقط من موارد المياه في الضفة الغربية. كما أعلن وزير الخارجية العماني للدولة يوسف بن علوى أنه تم الاتفاق على انشاء مركز أبحاث دولي لتحلية المياه في مسقط في اطار الجهود الدولية المبذولة لايجاد تكنولوجيا جديدة لتحلية المياه.

ولكن قضية المياه اكبر من كونها مسالة فنية. فهي قضية سياسية من الدرجة الاولى ليس فقط لان مياه الانهار تمر في اكثر من دولة مما يرتب ضرورة اتفاقها سياسيا، وإنما أيضا لان المياه من قضايا الامن القومى وغالبا ما كانت ولا تزال جوهر صراعات سياسية شتى بين مختلف الدول في المنطقة. ويكفى ان نتذكر الخلاف القائم بين تركيا وكل من العراق وسوريا بسبب توسعات تركيا في مشروعات المياه، وتعاونها مع اسرائيل في هذا المجال.

وحتى الوفد الاسرائيلي نفسه اعترف بان أية إنجازات فنية تتحقق في لجنة المياه لن ترى النور قبل ايجاد سلام حقيقى بين العرب والاسرائيليين. أى أن قضية المياه مرتبطة بالتقدم في محادثات السلام الشاملة في الشرق الأوسط. ولعل ما يؤكد ذلك انه حتى في حالة قيام السلام فإن الخلافات حول قضية المياه في الشرق الأوسط تحديدا تحتاج الى حل سياسى مع عدة اطراف هى الاردن ولبنان وسوريا لان كميات المياه محدودة وما يأخذه طرف غالبا ما يكون انتقاصا من حق طرف أخر. ولذلك فإن قضية المياه ستظل مرهونة بتحقيق سلام شامل في الشرق الاوسط فليس من المعقول وضع العربة أمام الحصان !

عبد العاطى محمد

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

المشاركة الإسرائيلية في إطار التعاون الدولي

مسقط: مركز إقليمي لتحلية المياه

مسقط: «الشرق الأوسط»

استؤنفت في مسقط امس اجتماعات الجولة الخامسة لمجموعة عمل موارد المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف التي تشارك فيها وفود من 43 دولة ومنظمة.

وتتركز المحادثات التي تختتم اليوم على بحث مشاكل المياه في الشرق الاوسط وطرح الحلول والتصورات التي تعود بالفائدة على دول المنطقة.

وفي تصريحات حول المناقشات الجارية، قال وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبد الله ان مسار عملية السلام بدا يلتفت الى اهمية المحافظة على المصادر الشحيحة للمياه واهمية تطوير وابتكار تقنيات جديدة لخدمتها.

وذكر ان ما تقوم به مجموعة عمل موارد المياه يعتبر احد اهم مسارات التعاون بين دول الشرق الاوسط كما ان خطط التنمية تتطلب الاتفاق بين دول المنطقة على سياسات ادارة موارد المياه وتوزيعها واستحداث مصادر آمنة ومستقرة.

وطالب الوزير العماني بان يكون الجهد الذي تبذله المجموعة بداية موفقة للسير قدما نحو وضع الاسس والبرامج المناسبة للبحث العلمي الجاد والهادف الى تطوير تكنولوجيا تحلية المياه وضرورة التعاون في هذا المجال مع الدول الصناعية المتقدمة

واكد ان المركز الاقليمي لايجاد تقنية حديثة لتحلية مياه البحر المزمع انشاؤه في السلطنة سيتم في اطار دولي لمصلحة جميع دول العالم ولا يقتصر على منطقة الشرق الاوسط.

وحول مشاركة اسرائيل في المؤتمر والتعاون بين السلطنة واسرائيل، قال ابن علوي ان هذا التعاون يجب ان ينظر اليه في اطار التعاون الدولي وانه على اسرائيل ان تبذل جهوداً مكثفة لدفع عملية السلام والتعاون مع الاطراف العربية المعنية من اجل تحقيق السلام في الشرق الاوسط.

ويذكر ان الاجتماع الاول عقد في مايو (ايار) 1992 بفيينا والثاني في واشنطن والثالث في ابريل (نيسان) 1993 بجنيف والرابع في اكتوبر (تشرين الاول) ببكين والذي كلفت فيه السلطنة باعداد مسح شامل للوقوف على المستوى الذي وصلت اليه ابحاث وتكنولوجيا تحلية المياه في العالم ووضع خيارات للبحث



التقني الهادف الى التقليل من الاعباء المالية المترتبة على عمليات التحلية..

وقد انجزت السلطنة هذا المسح وقدمته للمجموعة لمناقشته خلال اجتماعاتها المقبلة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٤

لجنة المياه تختتم اجتماعاتها فى مسقط اليوم

دراسة الموارد والاحتياجات المائية بالمنطقة

مسقط - وكالات الانباء: تختتم اليوم فى مسقط اجتماعات لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الاطراف وقد وافقت اللجنة على خمسة قرارات تتضمن انشاء مركز دولى لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه فى سلطنة عمان، وانشاء سلطة فلسطينية للمياه فى مناطق الحكم الذاتى، واعداد برنامج لتدريب الفنيين بدول الشرق الاوسط فى مجال المياه، وتكليف المانيا باعداد دراسة شاملة عن الموارد والاحتياجات المائية لكل دول المنطقة، والموافقة على اقتراح كندى بتجميع مياه الامطار فى دول الشرق الاوسط.

وصرح الدكتور رياض الخضرى رئيس الوفد الفلسطينى بأن إعلان سلطة المياه الفلسطينية فى منطقة الحكم الذاتى لم ينه هذا الموضوع لان على الفلسطينيين ان يتفاوضوا مع اسرائيل على صلاحيات واختصاصات هذه السلطة فى اطار المفاوضات الثنائية التى تجرى فى القاهرة حاليا.

واكد يوسف بن علوى عبدالله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان المركز الاقليمى لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه سيكون مفتوحا لكل الدول. وقال إننا نعول أهمية كبرى على التعاون الدولى فى هذا المجال لان كل دول الشرق الاوسط تقع على اكبر مخزون عالمى للمياه المالحة.

وحول مشاركة اسرائيل فى اجتماعات اللجنة قال الوزير العمانى انها تأتى فى إطار المجموعة الدولية للمفاوضات متعددة الاطراف، وهى جزء من التزامات اسرائيل فى تحقيق السلام فى منطقة الشرق الاوسط.

٥٠٢٣٨



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

وزير الرى :

لن ننقل مياه النيل الى اسرائيل ونرفض التفاوض حولها

اكد د . عبد الهادى راضى وزير الرى ، ان موقف مصر يرفض نقل مياه النيل الى اسرائيل قضية مبدئية لاتخضع للحوار ، مشيرا الى ان مياه النيل غير مدرجة فى مفاوضات السلام متعددة الأطراف الدائرة الآن .

واوضح الوزير امام ندوة بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة الاسبوع الماضى ، ان مصر تشارك فى مفاوضات المياه بالمنطقة للتعاون فى تنمية مصادر المياه وتطوير التكنولوجيا المستخدمة فى هذا الصدد ، وترفض نهائيا طرح اى افكار حول نهر النيل .

وحذر الوزير من وجود مخططات اجنبية لبعض الدول الكبرى ، تسعى الى اثارة الخلافات بين دول حوض نهر النيل لوقف بعض المشروعات الجارية لتنمية موارد النيل مؤكدا ان تلك المخططات تهدف الى مواجهة التحرك المصرى النشط والناجح فى تنمية علاقاته مع الدول الافريقية النيلية .

واشار الوزير الى وجود إجماع بين كافة اجهزة صناعة القرار المصرى ، برفض الضغوط الدولية الساعية الى تغيير مفاهيم التعاون المائى بين دول حوض نهر النيل وإعطاء الحق لدول المجاورة بإستخدام موارده المائية على ضوء احتياجات كل دولة وكفاءاتها الاقتصادية .

واكد الوزير أن السياسة المائية المصرية تعمل فى اطار استراتيجية لتلافى العجز المتنامى فى موارد المياه والزيادة المطردة فى عدد السكان موضحا أن اسرائيل لاتعانى من نقص فى المياه كما تدعى ، على ضوء قيامها بنقل ٦٠ ٪ من مياه الضفة الغربية بالاضافة الى تمتعها بمياه امطار كثيفة ، وعدد سكان قليل .



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلام واليمن والمياه في مباحثات بعمان

اجرى الرئيس حسنى مبارك مباحثات مع السلطان قابوس فى مدينة صلالة تناولت تطورات مفاوضات السلام والأزمة اليمنية .

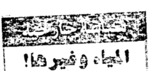
وفى نفس الوقت اختتمت فى سلطنة عمان مباحثات لجنة المياه بمشاركة وفود ٤٠ دولة بينها وفد اسرائيلى برئاسة يوسى بيلين نائب وزير الخارجية الاسرائيلية واعلن الوفد الفلسطينى انشاء هيئة مياه فلسطينية تختص بادارة مصادر المياه فى الضفة وغزة كما اعلنت سلطنة عمان انها ستقوم بانشاء محطة لتحلية مياه البحر على نفقتها تخدم الاردن واسرائيل وفلسطين



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٤



المياه وغيرها!

لكي يصل وفد إسرائيلي الى مسقط عاصمة سلطنة عمان جاء الى القاهرة في طائرة، واستقل طائرة ثانية الى الهند، وركب طائرة ثالثة الى مسقط. وكان هذا الوفد قد اشترك في اجتماعات لجنة المياه المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط التي اختتمت أعمال دورتها الخامسة أمس الأول.

ورغم سعادة الاسرائيليين بالوصول لأول مرة الى عاصمة إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أبدوا تذمرا شديدا لمنعهم من المرور - على متن أي طائرة - في المجال الجوي السعودي، ولمنعهم من الهبوط في مسقط بطائرة اسرائيلية. وزاد تذمرهم هناك عندما علموا أنهم ممنوعون من مغادرة الفندق إلا باذن مسبق.

وقد ضم الوفد الاسرائيلي في الاجتماعات ٤٠ شخصا يتقدمهم نائب وزير الخارجية يوسي بيلين، وكاد هذا العدد يصل الى نصف أعضاء الحاضرين في الاجتماعات الذين مثلوا ٤٠ دولة و٣ منظمات دولية! ومعنى ذلك أنهم كانوا يريدون أن يظهروا في الصورة بقوة.

وما حدث للوفد الاسرائيلي يوضح الوضع المعقد الذي مازالت عليه عملية السلام في الشرق الأوسط كما انه يوحي في نفس الوقت بالصعوبة البالغة التي تعترض الوصول الى اتفاقات حول توزيع موارد المياه في المنطقة. يضاف الى ذلك ان سوريا هاجمت عقد الاجتماعات في عاصمة دولة عربية، بينما مازالت اسرائيل تسيطر بالقوة الغاشمة على موارد المياه العربية في الجولان وجنوب لبنان.

وما حدث للوفد الاسرائيلي في اجتماعات لجنة المياه في مسقط سيحدث للوفد الاسرائيلي الذي سيشارك في اجتماعات لجنة الحد من التسلح والأمن التي ستعقد في الدوحة عاصمة قطر في مايو القادم، وللوفد الاسرائيلي الذي سيحضر اجتماعات لجنة البيئة التي ستعقد في المنامة عاصمة البحرين في الشهر الذي يليه، إلا اذا غيرت اسرائيل نهجها في مفاوضات السلام وسلمت بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتركت الجولان لسوريا وجنوب لبنان للبنان.

أم أن اسرائيل تريد أن تحتفظ لنفسها بما ليس من حقها ثم تكسب المزيد؟!

محمد عبدالسلام

٤٠٢٣١

المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٦

بعد يومين من التفاؤل ويوم من المشاكل و8 ساعات تأخير

لجنة المياه اختتمت أعمالها في مسقط بـ 5 قرارات وموقف أردني غير مبرر

مسقط: من سعيد عيسى

بعد يومين من التفاؤل والمباحثات المثمرة ويوم من الاضطراب والتوتر اختتمت في مسقط الليلة قبل الماضية اجتماعات الدورة الخامسة للجنة المياه المنبثقة عن مؤتمر مدريد عام 1991، وهي واحدة من خمس مجموعات عمل تتشكل منها المباحثات الاقليمية متعددة الاطراف من اجل اقرار السلام في الشرق الاوسط.

واعتبر المشاركون في اجتماعات مسقط ان الاجتماع كان واحدا من اكثر الدورات ايجابية من حيث النتائج التي توصل اليها المشاركون. وعلى حد تعبير الدكتور رياض الخضيري، رئيس الوفد الفلسطيني الى المباحثات، فإنه «وللمرة الاولى يستطيع الوفد الفلسطيني تحقيق نتائج ايجابية»، وذلك في اشارة الى تاييد مؤتمر مسقط لانشاء هيئة تمثل سلطة فلسطينية لادارة المياه في الاراضي التي ستنسحب منها اسرائيل.

ورغم اعتراض يوسي بيلين نائب وزير الخارجية ورئيس وفد اسرائيل في اجتماعات مسقط فإن ربط تاييد المؤتمر لقرار انشاء سلطة المياه الفلسطينية باعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي الموقع في واشنطن 13 سبتمبر (ايلول) الماضي لم يمنع الفلسطينيين من الابتهاج بالقرار ولم يقلل من اعتباره نتيجة ايجابية في كل الاحوال.

واذا كانت بداية المؤتمر قد ظلت اسيرة لطوفان الاهتمام الاعلامي بوجود وفد اسرائيلي رسمي رفيع نسبيا في عاصمة خليجية لأول مرة منذ انشاء اسرائيل فإن نهاية المؤتمر كانت أسيرة ازمة مكتومة اثارها الوفد الاردني الذي حضر بصفة مراقب ومثله في الاجتماعات شخص واحد هو علي الغزاوي، الذي طالب في الجلسة المخصصة لاستعراض التوصيات بان يتضمن البيان الختامي اشارة صريحة تدين حصار ميناء العقبة الاردني.

ولكن ذلك الأمر لم يرق لكل المشاركين الذين راوا انه لا يتعلق بمجموعة عمل المياه ولا بالمباحثات متعددة الاطراف ولا قضية السلام اذ ان حصار ميناء العقبة هو اجراء يتعلق بالموقف من العراق وقرارات مجلس الامن حول حرب الخليج، لكن امام اصرار الوفد الاردني ورغبة الولايات المتحدة رئيسة المؤتمر



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٤

وسلطنة عمان التي تستضيف المباحثات، بانهاء الاجتماعات في هدوء وسلام واصدار البيان الختامي بالاجماع وبدون تحفظات.

فقد جرت مباحثات مكثفة جانبية ثنائية ومجمعة توصلت اخيرا الى الاكتفاء باتاحة الفرصة للوفد الاردني بالقاء كلمة يسجل فيها موقفه من خلال جلسة مغلقة دون التطرق للأمر في البيان الختامي. ولم تكن تلك هي المشكلة الوحيدة في اليوم الاخير لمباحثات مجموعة المياه فقد سبقها اعتراض اميركي على رئاسة يوسف بن علوي بن عبد الله للجلسة الختامية المعلنة والتي كان مقررا ان تعقد ظهر اول من امس

وكان نتيجة ذلك اقتصار الجلسة الختامية على قراءة البيان الختامي في حضور الوفود الرسمية فقط والغاء المؤتمر الصحافي الذي كان مقررا عقده عصر الثلاثاء الماضي في فندق مسقط انتركونتيننتال.

وكان يوسف بن علوي قد تراس الجلسة الافتتاحية عمليا والقى كلمة افتتح بها المؤتمر صباح الاحد الماضي، وبعد توتر اليوم الاخير و8 ساعات من التأخير، انتهى المؤتمر بالجلسة الختامية واعلان البيان الذي تضمن الموافقة على خمسة مشاريع او قرارات تتعلق بتطوير الموارد المائية في منطقة الشرق الاوسط.

والى جانب اقرار السلطة الفلسطينية على المياه فقد اقر المشاركون الاقتراح العماني باقامة مركز لابحاث تحلية مياه البحر واعتماد اقتراح اميركي بمعالجة مياه الصرف وتسهيلات اعادة الاستخدام، كذلك الموافقة على اقتراح الماني حول دراسة العرض والطلب بين الاطراف المعنية في ما يتعلق بالمياه في المنطقة، وكذلك الموافقة على اقتراح اسرائيلي باعادة تاهيل انظمة موارد المياه البلدية في المنطقة.

وعقب الجلسة الختامية قال احد المشاركين في المؤتمر لـ «الشرق الاوسط»: «قبل بدء المؤتمر وخلال ايام انعقاده استقطب حضور الوفد الاسرائيلي اهتمام الصحافة والرأي العام

لكن بعد التوصل لنتائج في نهاية المؤتمر، فإن السؤال هو هل سيظل الاهتمام منصبا على الاسرائيليين ووجودهم كضيوف رسميين في عاصمة خليجية.. أم سينصرف الناس لمحاولة تقييم النتائج التي توصلنا اليها؟

وكان وصول وفد اسرائيلي رسمي الى مسقط امرأ مثيراً للجدل سواء بين الصحافيين او بين الوفود الرسمية المشاركة أو ايضا عند رجل الشارع في عمان..

وقد طغى هذا الوجود على موضوع الاجتماعات وكان سببا واضحا وراء تجاهل اجهزة الاعلام الرسمية في عمان للمؤتمر نفسه رغم انه يعالج مشكلة تمثل احدى اولويات الجميع في عمان وهي مشكلة ندرة المياه، فإن الرسميين العمانيين تعاملوا مع الوفد الاسرائيلي، وهو اكبر الوفود التي حضرت الى مسقط حيث كانوا 40 فردا ما بين وفد رسمي واعلامي ورجال امن بصورة طبيعية جدا باعتبارهم ضيوف اتوا للمشاركة في مؤتمر تستضيفه بلادهم

وقد انعكس ذلك على الاسرائيليين انفسهم الذين انبهروا بالمعاملة الطيبة الى حد ان احدهم قال «اريد العودة مرة اخرى» لكن مرافقه العماني ابتسم ورد عليه «بعد السلام الشامل ان شاء الله».. لكن الارتياح الاسرائيلي للمعاملة الطيبة والطبيعية تبدد نتيجة للموقف الذي اعلنه يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان في حديثه للتلفزيون الاسرائيلي يوم الاثنين الماضي، حيث شدد العلوي على انه لا تعاون بين اسرائيل وعمان او دول مجلس التعاون قبل التوصل لسلام مع دول المواجهة خاصة سورية ولبنان

ويبدو ان حديث العلوي صدم الاسرائيليين ووصفه احدهم بانه «حديث ساخن».

من جهة اخرى علمت «الشرق الاوسط» ان العلوي اوضح ليوسي بيلين في اجتماع ثنائي ان اي تطوير للعلاقات الثنائية مرهون بالتقدم في المباحثات الثنائية، وان هذا الموقف العماني لن يتغير. وحث العلوي بيلين على ضرورة الاسراع بتنفيذ اعلان المبادئ مع الفلسطينيين والتوصل لاتفاقات مع سورية ولبنان لأن ذلك سيشكل البداية الوحيدة لبناء مستقبل من التعاون في المنطقة كلها.

وقد غادر الوفد الاسرائيلي مسقط مساء امس على طائرة مصرية وسيتوجه من القاهرة الى اسرائيل. وكانت عمان قد نظمت جولة سياحية جماعية لكل الوفود المشاركة امس حيث زاروا مدينة صحار الساحلية.

على صعيد آخر، وبالرغم من الاجواء المتفائلة التي سادت بين المشاركين خلال اليومين الاولين من المؤتمر فإن التوقعات كانت تدور حول الاكتفاء باقرار المشروع العماني لانشاء مركز تحلية المياه اضافة الى تاييد اقامة سلطة المياه الفلسطينية.. الا ان البيان الختامي حمل معه عدة قرارات وتوصيات جعلت الجميع يصفون اجتماعات مسقط بانها «اكثر دورات متعددة الاطراف حول المياه نجاحا».

وقد انقسم البيان الختامي الى 6 اجزاء مقدمة ونهاية واربعة عناوين تحدد مجالات التوصيات والقرارات. وفي المقدمة التي بدات بتقديم الشكر لسلطنة عمان والتعبير عن مشاعر الامتنان لحسن الضيافة، عبر المشاركون عن أملهم في انضمام سورية ولبنان لمجموعة عمل المياه في الاجتماعات المقبلة ورحبوا باعلان انشاء هيئة فلسطينية للمياه مؤكدين ارتباط قيامها باعلان المبادئ الفلسطيني ـ الاسرائيلي.. وطالب البيان الختامي من الوفود تقديم المساعدة الى الفلسطينيين حتى يتمكنوا من بناء قدراتهم التقنية في هذه المؤسسة.

وتحت عنوان «تعزيز المعلومات المتوافرة» اكدت مجموعة العمل دعمها لفكرة اقامة بنوك معلومات اقليمية، وقال البيان الختامي انه يمكن تحقيق معظم النجاح عن طريق التركيز على التعاون في مجال المعلومات الاقليمية بين الاطراف المعنية.

ورحبت مجموعة العمل بتوصيات ورشة اطلانطا، كما وافقت على الاقتراح الاميركي بالعمل مع الاطراف والخبراء من أجل التوصل لكيفية تحقيق التوصيات والخطوات المقبلة بما في ذلك انشاء بنك معلومات فلسطيني. وعرضت اوروبا رعاية هذا النشاط كما عرض الفرنسيون والكنديون دعمهم له.

وفيما يختص بهذا البند قال البيان الختامي ان المؤتمر توصل الى اتفاق على اقتراح الماني برعاية الدراسة الاقليمية المتعلقة بموارد المياه وتطوير الطلب بين الاطراف المعنية. وسوف يتم توضيح المصطلحات الخاصة بذلك بعد سماع اراء وتعليقات الفلسطينيين والاسرائيليين على دراسة البنك الدولي المتعلقة بالحفاظ على المياه في غزة والضفة الغربية. كما اعتمدت مجموعة العمل الاقتراح الاسرائيلي الخاص باعادة تاهيل وتفعيل انظمة توريد المياه البلدية في المجتمعات صغيرة الاحجام في المنطقة. وسيجتمع عدد من الخبراء من الاطراف المعنية للتخطيط للخطوات



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٤

المستقبلية. كما اعتمدت المجموعة الاقتراح الذي تقدمت به النمسا لدعم النشاطات المتعلقة باستخدام فعال للمياه المعالجة في الري.

كما اتفقت المجموعة على تبني الاقتراح الاميركي لتطوير معالجة مياه الصرف وتسهيلات اعادة الاستخدام للمجتمعات الصغيرة في الضفة الغربية وغزة واسرائيل والبلدان الاخرى في المنطقة، وستقوم بريطانيا بتنظيم حلقة دراسية حول مياه الصرف تعقد في انجلترا.

ووافقت مجموعة العمل على الاقتراح العماني الخاص بانشاء مركز ابحاث وتقنية تحلية مياه البحر ويكون مقره مسقط. وكخطوة اولى وافقت المجموعة على اقتراح عماني بتكوين لجنة من الخبراء والفنيين لمراجعة نتائج المسح ولايجاد افضل الطرق وتحديد الاسلوب الامثل لتطوير العمل.

وسيتم انشاء هذه اللجنة من الخبراء بالتنسيق بين الولايات المتحدة وعمان.

كما رحب البيان الختامي باقتراح كندي لتمويل المرحلة الثانية من مشروع تجميع مياه الامطار، ونفس الشيء بالنسبة لاقتراح استرالي حول تجميع المياه الساقطة والذي حاز على موافقة المؤتمر.

وعبر الوفد الاسرائيني عن اهتمامه بالعمل مع مركز الابحاث الذي اقترحته عمان في ما يتعلق باستخدام الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر.

وفي ختام البيان اشادت الدول المشاركة في الجلسات الفنية غير الرسمية التي عقدت على هامش الاجتماعات.. واعتبرتها مفيدة جدا كونها قد اتاحت للاطراف المعنية الفرصة لمزيد من المشاورات، وبالنسبة للاجتماع المقبل فقد احالت المجموعة تحديد مكانها وزمانها الى لجنة الخبراء.

واشارت مصادر مطلعة الى احتمال دمج مجموعتي عمل المياه والبيئة المنبثقتين عن مؤتمر مدريد 1991 في لجنة واحدة، وقالت ان هذا الاتجاه يخضع الآن لمناقشات بين اطراف المباحثات المتعددة الاطراف.

وقال مصدر موثوق لـالشرق الأوسط انه في حال نجاح هذه الفكرة فإن اول اجتماع للجنة المشتركة حول المياه والبيئة سيعقد في دولة البحرين خلال سبتمبر (ايلول) او اكتوبر (تشرين الاول) المقبلين.



كلفة التنفيذ ١٦٠ مليون دولار

عقد لدراسة سد نهر بسري لتوفير المياه لبيروت

□ بيروت - «الحياة»:

■ وقّع مجلس الانماء والاعمار ممثلاً برئيسه الفضل شلق مع الاستشاريين المتحدين الاميركي (ECI) واللبناني دار الهندسة (نزيه طالب وشركاؤه) عقداً لدراسة مشروع سد نهر بسري في صيدا (جنوب لبنان) لتوفير مياه الشفة لبيروت الكبرى. وتبلغ كلفة المشروع ١٦٠ مليون دولار اميركي.

حضر مراسم التوقيع المدير العام للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني ناصر نصرالله. وافاد بيان لمجلس الانماء والاعمار ان الهدف من المشروع «انشاء سد على نهر بسري في منطقة صيدا يتسع لنحو ١٠٠ مليون م٣، يزود منطقة بيروت الكبرى بمياه الشرب ويشكل الحل الجذري لتغطية حاجاتها المائية المستقبلية».

وذكر البيان ان البرنامج قسم مرحلتين. الاولى، وهي دراسة الجدوى الاولية وتشمل تحديد مكان السد ومواصفاته الفنية وكمية المياه الممكن تخزينها وتقدير التكاليف. والثانية، هي موضوع العقد الحالي وتشمل استكمال الدراسات التفصيلية والتصاميم الهندسية النهائية والكميات، اضافة الى تحضير دفاتر الشروط لاستدراج العروض بغية تنفيذ السد. وتمت الاعمال الاستقصائية والدراسات العائدة للمرحلة الاولى بين ١٩٨١و١٩٨٤. اما المرحلة الثانية فسيباشر بها فور توقيع العقد.

واوضح المجلس ان «الدراسات المنجزة تركزت على الجيولوجيا والجيوتقنيا والهيدرولوجيا والتصاميم الاولية، اضافة الى الكلفة التقديرية وهي تتلخص بما يأتي: نوع السد ترابي، سعة السد ١٠٠ مليون متر مكعب، الارتفاع الاقصى للمياه فيه ٤٦١.٩م فوق سطح البحر، الارتفاع المتوسط للمياه فيه ٤٥٦.٢م فوق سطح البحر، الارتفاع الادنى للمياه فيه ٤٢٠ م فوق سطح البحر، ارتفاع قمته ٤٦٣م فوق سطح البحر، علوه الاقصى ٦٧م، طوله عند القمة ٧٣٧م، عرض قمته ١٠م، عرضه الاقصى عند الاساس ٣٨١م، نوع منشاة الفيضان مزلاق وشلال، تصريف منشاة الفيضان ١٥٧٠م٣ في الثانية، تصريف ماخذ المياه الادنى ١٩٧ م٣ في الثانية، تصريف المهرب والتفريغ ١١٠ م٣ في الثانية».

بعد التوقيع قال شلق: «وضع هذا المشروع لدراسته منذ نحو ١٤ عاماً. وانتهت المرحلة الاولى منه. ونحن بالتعاون والتنسيق مع زملائنا في مصلحة الليطاني ووزارة الموارد المائية والكهربائية نكمل الدراسات اللازمة، اي التصاميم الهندسية ودفاتر الشروط لتلزيم هذا المشروع والبدء بالتنفيذ عندما تنتهي التصاميم».

وقال نصرالله: «سيؤمن هذا المشروع مياه الشرب لمدينة بيروت وضواحيها. اذ ان مجلس الانماء والاعمار بدأ بانجاز دراسة جر المياه من الاولي الى المدينة». واضاف: «ان تكاليف المشروع تتفاوت ما بين ١٥٠ مليون دولار و١٦٠ مليوناً. وتبلغ كلفة انشاء السد ١٢٠ مليون دولار اضافة الى مشروع كهربائي صغير تبلغ كلفته نحو ٤٠ مليون دولار. ومدة التنفيذ لا تقل عن اربع سنوات».

وعن مصادر التمويل قال نصرالله: «سيتم التمويل في المستقبل بالتوافق بين مجلس الانماء والاعمار والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني والدولة اللبنانية. لان المشروع كبير وهناك مشاريع سابقة نفذت وهناك قواعد معينة لتسديد القروض التي نحصل عليها ويبحث هذا الموضوع في حينه».

مسقط تستضيف مؤتمر موارد المياه في الشرق الأوسط

بدء أول «حوار مباشر» بين اسرائيل ودول خليجية
مكاسب عمانية وفلسطينية واسرائيلية وتشدّد ثم تراجع أردني

مسقط - حسين عبدالغني



طغى حضور الوفد الاسرائيلي اجتماعات الجولة الخامسة لمؤتمر موارد المياه في الشرق الأوسط المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف التي تقرر اجراؤها إثر مؤتمر مدريد لاحلال السلام في الشرق الأوسط، على فعاليات هذه الجولة وعلى حضور بقية الوفود الأخرى. ويعزى ذلك الى أسباب عدة، منها ان هذه هي المرة الأولى التي يزور فيها وفد رسمي اسرائيلي دولة عربية خليجية منذ إقامة الدولة اليهودية قبل نحو خمسة عقود.

ومنها سعي اسرائيل المستمر الى استغلال مثل هذه التجمعات بأقصى قدر ممكن من الناحية السياسية والاعلامية، ولذلك اختارت لرئاسة وفدها نائب وزير الخارجية يوسي بيلين الساعد الأيمن لشمعون بيريز وزير الخارجية، وجعلت وفدها الأكبر بين وفود ٤٢ دولة، وثلاث منظمات دولية شاركت في الاجتماع. اذ ان وفدها ضم وحده ٤٠ مندوباً.

كذلك برز حضور اسرائيل بسبب تمكن وفدها من عقد لقاءات ثنائية مباشرة ناقش خلالها العلاقات الثنائية مع معظم الوفود العربية، خصوصاً وفود معظم دول مجلس التعاون الخليجي (عمان، البحرين، قطر، الكويت). علماً ان وفد المملكة العربية السعودية رفض استجابة طلب بيلين الاجتماع مع رئيسه.

وكانت موافقة الاسرائيليين بعد طول رفض دام طويلاً لمطلب فلسطيني متكرر يدعو الى إقامة هيئة مياه فلسطينية في منطقة الحكم الذاتي (أعلنت فعلاً قبل عقد الاجتماعات الرسمية بمساعدة اميركية) سبباً آخر في الاعلان عن الحضور الاسرائيلي.

وأكدت معلومات ان بيلين عقد اجتماعين مع السيد يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية، احدهما في مأدبة عشاء حضرها عدد من المسؤولين العمانيين. وعلى رغم ان رئيس الوفد الاسرائيلي التزم سياسة عدم الاشارة الى هوية المسؤولين الذين التقاهم، ولا هوية الوفود الخليجية التي اجتمع اليها، والخطوات التي حققتها هذه الاجتماعات الثنائية، فإنه عمد في المقابل الى تسريب معلومات منتظمة عن تلك الاجتماعات.

وعلى رغم ان الوزير بن علوي، هو ثاني وزير خارجية عربي بعد نظيره المصري يتحدث الى التلفزيون الاسرائيلي، فانه أبلغ بيلين أن تطبيع العلاقات واقامة تمثيل ديبلوماسي اسرائيلي مع عمان ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مرهون باكتمال مراحل عملية السلام، ورفض الدخول في اي تعاون تجاري أو في مجال المياه والزراعة قبل ذلك.

غير ان قنوات الاتصال بين اسرائيل وعدد من الدول الخليجية تبلورت بوضوح إثر لقاءات مسقط.

الأردن: ظهور سياسي

وبرز الأردنيون ايضاً في اجتماعات مسقط ولكن بشكل فجائي ومتأخر جداً (في اليوم الختامي للمؤتمر) وكان ظهورهم سياسياً محضاً، اذ فاجأ المندوب الأردني الوحيد علي العزاوي رئيس الوفد الاميركي رئيس المؤتمر بضرورة ان يتضمن البيان الختامي الاشارة الى ان الاردن خفض مستوى



تمثيله احتجاجاً على الحصار المستمر على ميناء العقبة. كما طلب الاشارة الى حق بلاده في إعادة النظر مستقبلاً في كل القرارات التي اتخذتها اجتماعات مسقط.

غير ان هذا الموقف المتشدد الذي أدى الى تأجيل الجلسة الختامية ثلاث مرات، وأخر صدور البيان الختامي نحو تسع ساعات، والغاء مؤتمر صحافي كان مقرراً عقده لعرض نتائج المؤتمر، انتهى في الواقع من دون نتيجة ملموسة في البيان الختامي الذي خلا تماما من الاشارة الى موقف الأردن.

ويبدو ان اتصالات على مستويات سياسية رفيعة بين واشنطن وعمان ومسقط نجحت في القضاء على الأزمة التي كادت ان تحبط المؤتمر الذي اعتبره معظم الوفود انجح جولة للجنة المياه، بل للجان الخمس المتعددة الاطراف التي انبثقت من مؤتمر مدريد. وبدا واضحاً ان الاردن حصل على وعد من واشنطن بأن تعيد الولايات المتحدة النظر في حصار العقبة.

واستحق العمانيون الاشادة والتنويه بحسن تنظيم المؤتمر ونجاحهم في تحقيق هدفهم الرئيسي من استضافة الاجتماع، وهو موافقة الوفود على انشاء مركز اقليمي في مسقط لتطوير تكنولوجيا تحلية مياه البحر التي تعتمد عليها دول الخليج اعتمادا اساسيا في توفير مياه الشرب.

غير ان الدورين السياسيين اللذين لعبتهما عمان في المؤتمر اتسما بالاهمية ايضاً. وتمثل أولهما في حضور أول وفد اسرائيلي الى السلطنة. وكان التوجه الاساس للحكومة العمانية عدم اعطاء أهمية كبيرة لذلك الحضور، خصوصاً من الناحية الاعلامية. إلا ان ذلك تغير جزئيا وتدريجا، خلال أيام المؤتمر الأربعة، ليس فقط بسبب النشاط الاسرائيلي، وإنما اساساً كرد غير مباشر على الانتقادات التي وجهت الى استضافة دول عربية وخليجية اجتماعات لجان المفاوضات المتعددة الاطراف.

وعلى الأثر عقد الوزير بن علوي اجتماعين مع بيلين، وألقى كلمة معتدلة جدا في افتتاح المؤتمر، دعا فيها الى اقامة جسور مع من سمّاهم «شركاء السلام». وقبل رده على اسئلة التلفزيون الاسرائيلي، سمح لبيلين بالقيام بجولة رسمية شملت منطقة الهسيل الصناعية، حيث التقى رجال اعمال عمانيين.

وشدد المسؤولون العمانيون ووسائل الاعلام العمانية على ان استضافة وفد اسرائيلي ولجنة المياه هي جزء من «قناعة عمانية ثابتة بتأييد التسوية السلمية، يؤكدها موقف السلطنة منذ ١٥ عاماً بتأييد اتفاقي كمب ديفيد».

اما الدور السياسي الثاني الذي اتسم بالاهمية فهو مساعدة الاميركيين الذين رأسوا جلسات المؤتمر في حل المشكلات السياسية وفي مقدمها مشكلة المطالب الاردنية. وأفاد العمانيون – في ما يبدو – من العلاقات الوثيقة الخاصة التي تربط السلطان قابوس بالملك حسين.

الغياب السوري – اللبناني

ولوحظ ان الدول العربية الاخرى شاركت بمستويات تمثيل عادية او متدنية. واكتفى عدد منها (كاليمن والجزائر) بايفاد اعضاء بعثاتهم الديبلوماسية الموجودة في مسقط. غير ان المصريين والفلسطينيين حرصوا على المشاركة بتمثيل ينم عن جدية الجانبين في السعي الى احلال السلام. ومالت لهجة الفلسطينيين الى الاعتدال في صورة ملحوظة، خصوصاً بعد حصول وفدهم على موافقة اسرائيلية على اقامة سلطة فلسطينية للمياه



(على رغم انهم سينتظرون الى التفاوض من جديد مع الاسرائيليين في شأن صلاحيات تلك السلطة).

اما مصر فحافظ وفدها على دور «الوسيط» بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ابتداء بتأييد صارم لمطالبة الفلسطينيين في حقهم في مياه الأراضي العربية المحتلة. ونجحت في تأكيد استبعاد احتمال استخدام مياه النيل في مشاريع نقل المياه بين دول المنطقة، كمشروع «أنابيب السلام» الذي اقترحته تركيا. وشدد رئيس الوفد المصري السفير عمران الشافعي على انّ لا تفكير مطلقاً في نقل مياه النيل من مصر الى اسرائيل، أو أي دولة اخرى لا تقع على حوض النهر.

الرابحون والخاسرون

وكان واضحا غياب اهم دول الجوار المباشر لاسرائيل (سورية ولبنان)، وغياب العراق وإيران، لكن الدول الاقليمية المشاركة أبدت اقتناعا بأن مشاريع ل التعاون الاقليمي في مجال المياه بين العرب والاسرائيليين لن ترى النور الا اذا انضمت سورية ولبنان الى المفاوضات وتم التوصل الى التسوية السياسية المنشودة. وهو الموقف الذي اكده رئيس الوفد المصري السفير الشافعي بقوله: «لن يوقّع أي اتفاقات أو مواثيق الا بعد انضمام السوريين واللبنانيين».

وركزت الدول الغربية والآسيوية من خارج المنطقة على الهدف الاساسي الذي تقوده الولايات المتحدة وهو دفع العرب والاسرائيليين الى مزيد من الحوار والتطبيع وقبول التعاون المشترك والتعامل بروح الحوار وليس بروح الصراع.

وقال جون هولست رئيس الوفد الاميركي لـ «الوسط» ان جولة مسقط كانت من هذه الناحية انجح الجولات الخمس للجنة المياه، وأنجح اجتماعات للجان المتعددة الاطراف كلها، اذ خلت تماماً من أي مواجهة بين العرب وإسرائيل، وتقبل كلّ من الجانبين من دون تردد مشاريع عرضها عليه الجانب الآخر.

كذلك اقتربت هذه الدول من هدف اقتصادي آخر هو ايجاد سوق اكبر لتقنيتها المتقدمة في مجال المياه، خصوصاً مع انفتاح آفاق تطوير تقنية تحلية المياه ونظم الري وتقليل المفقود من نظم الري والشرب الحالية.

وكان الاسرائيليون أكبر الرابحين، اذ كسروا المزيد من «الحواجز النفسية» مع الدول العربية، خصوصاً الخليجية، وأقاموا قنوات اتصال شخصية ومباشرة يمكنهم استخدامها لاحقاً. وعلّق احد المراقبين بالقول «ان الحوار الثنائي بين اسرائيل ودول الخليج بدأ بشكل حقيقي» ■



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

مشكلة المياه فى الشرق الأوسط حقيقة... أم افتعال اسرائيلى؟!

تحقيق من القدس :
أميـرة حسـن

فى جامعة تل ابيب عقدت مؤخراً ندوة حول مشكلة نقص المياه فى منطقة الشرق الاوسط تحت شعار «النزاع حول المياه وتوزيعها غرب نهر الاردن وقد اظهرت الندوة وجود خلافات فى الرأى بين رجال الاقتصاد فى اسرائيل وأعضاء الوفد الاسرائيلى فى مفاوضات المياه والذين يتخذون من مشكلة نقص المياة وسيلة لإحتفاظ إسرائيل بسلطتها على مصادر المياه فى الاراضى المحتلة وهضبة الجولان.

وقد ناقشت اللجنة ثلاث دراسات الاولى للبروفسور بنسفى اكشطابين رئيس قسم الاقتصاد فى جامعة تل ابيب والذى اكد انه لايوجد مشكلة مياه فى اسرائيل، وانه لايتفق مع المفاوضين الاسرائيليين بهذا الخصوص مؤكدا ان محاولة اسرائيل التركيز على انها تعانى من مشكلة مياة هو أمر لاأساس له من الصحة .

وقد قدم رئيس جامعة بن جوريون افيننساى بارقمان ونحميا حسين دراسة ثانية لعرضها على البنك الدولى، اكد فيها ان الزيادة الديموجرافية فى منطقة الشرق الاوسط هى المسئولة عن نقص المياه وان كوب المياة بواسطة التحلية سيتكلف ٧٥ سنتا فى حين ان الحصول عليه من مصر لن يزيد على ٤٥ الى ٥٠ سنتا .

والدراسة الثالثة اعدها طاقم جامعة حيفا تحت اشراف مردخاى شينحطر وتقترح شراء المياة بواسطة «سوق المناقصة» وهو ماسبق وان اقترحه طاقم العمل فى جامعة تل ابيب كما ان الاسعار المطروحة للمياه مشابهة لما قدمه البروفسور اكشطاين فى تقريره ، وقد اتفق الاقتصادى الإسرائيلى الشهير بنحاس ذولمان مع رأى نسفي اكشاطبين فى تقريره وقد اتفق الاقتصادى الاسرائيلى الشهير بنحاس ذولمان مع رأى نفى اكشطابين فى ان ثمن المياة فى اسرائيل لايتعدى ٢٠٠ مليون دولار اى ثمن قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل وهو ما مايوازى ٥.٣ من الدخل القومى للفرد وهذا المبلغ لايستدعى ان تدخل اسرائيل فى حرب من اجل المياه ضد اى دولة من دول المنطقة.

وقد اتضح من خلال الدراسات الثلاث التى عرضت خلال الندوة ان اسرائيل لاتعانى من مشكلة مياة بل ان اظهارها بهذه الصورة هو لتعزيز الموقف الاسرائيلى فى المفاوضات بلجنة المياه كما قال عضو الوفد الاسرائيلى فى المفاوضات البروفسور اورى شابر «ان اظهار المشكلة الملحة للمياه هو امر مريح جدا للموقف الإسرائيلى فى المفاوضات ، وهذا الوضع ايضاً يساعد إسرائيل فى موقفها السياسى الذى يهدف للابقاء على سلطة المياة فى الاراضى المحتلة وهضبة الجولان»

مع البرفسور بنسفى اكشطاين من جامعة تل ابيب اجريت الحوار التالى:

سؤال: كيف اظهرت دراستك انه لاتوجد مشكلة مياه فى المنطقة ولافى اسرائيل؟

اكشطاين: عندما اقول انه لاتوجد مشكلة مياه اقصد بذلك انه عمليا يمكن توفير المياه بتكلفة وسعر ومعقول يسمح بتزويد جميع سكان المنطقة بالمياه والزراعة ، فى نفس الوقت يمكن الاستغناء عن الكثير من المنتجات الزراعية وانتاجها فى اماكن اخرى حيث تكون تكلفة المياه ارخص من هذا كما فى مصر وتركيا.

سؤال: ماهو الحل لمشكلة المياه فى إسرائيل ؟

اكشاطبين : الحل هو تحلية المياه وسعر تحلية المياه اليوم وفقا لاقل التقديرات ٨٠ سنتا أقصى تقديرات ١.٥ دولار ولكن ماأقترحه بالتحديد بالنسبة لجميع دول المنطقة بما فيهم الفلسطينيون هو الاستفادة من ادارة مشتركة وحقيقية للمياه ، اما اذا حاول الفلسطينيون اقامة سلطة مياة مستقلة وجهاز مستقل لتحلية المياه من حوض الجبل وجلب هذه المياه لقطاع غزة فان ذلك سيكلفهم اكثر من ٤٠ سنتا لكوب الماء الواحد، فاذا استخدموا ٣٠٠ مليون كوب ماء فى السنة فهذا يعنى ١٢٠ مليون دولار وهذا المبلغ كبير جداً بالنسبة للاقتصاد الفلسطينى حيث ان عدد السكان صغير ٢ مليون فلسطينى فى المناطق ومتوسط دخل الفرد ٢٠٠٠ دولار فى السنة .

سؤال: لماذا اذن تركز اسرائيل على انها تعانى من نقص المياه .. بينما يبدو من كلامك انه لاتوجد اى مشكلة؟

●● ان مقولة ان الحرب القادمة فى المنطقة ستكون على مصادر المياه هى مجرد شعارات صحفية.. ان اسرائيل لايمكن ان تخوض حربا من أجل ٢٥٠ مليون دولار سنويا هو سعر المياه فى الضفة الغربية ولكن مع وجود السلام يمكن ان نحصل على المنتجات الزراعية الرخيصة من الدول المجاورة فى الشرق الاوسط ، ونحن فى اسرائيل نستورد جزءا كبيرا من الغذاء ولكن محاولة تضخيم مشكلة المياه هذه نابعة من عناصر تاريخية وعاطفية وضغوط كبيرة من اللوبى الزراعى فى اسرائيل يمارسونها

على الحكومة.. والمعروف ان من يدير قضية المياه فى اسرائيل هم اللوبى الزراعى وفى حالة تقليل نسبة المياه فان اللوبى الزراعى سيعانى من زيادة التكلفة.. والزراعة فى اسرائيل تحقق اقل من ٤٪ من الدخل القومى من الناحية الاقتصادية .. اى ان الزراعة ليست جزءا مهما فى الاقتصاد الاسرائيلى.

وفى اسرائيل يعمل الجميع على اعطاء انطباع انه لايمكن التنازل عن الارض والتسوية بسبب مصادر المياه فى المناطق والجولان وان اسرائيل ستستطيع مصادرة مياه مهمة جدا بالنسبة لها شئ مبالغ فيه ولذلك فانه ليس صدفة ان يعمل الصحفيون حسب متطلبات الاسرائيليين وهو عدم التنازل عن مصادر المياه مع اننا نعلم ان هذا ليس صحيحا .

سؤال : ماذا تقترح لادارة المياه وحل المشكلة؟

النقطة التى اطرحها والافضل هى ادارة المياه بشكل اقتصادى صحيح وهذا سيكون نموذجا للعيش كجيران وبناء مؤسسات مشتركة تدير المياه بشكل صحيح ومشترك، واذا وصلنا لاتفاق لبناء مؤسسة اقتصادية مشتركة لادارة المياه ومصادرها سيكون هذا انجازا للسلام والاقتصاد لانعاش شعوب المنطقة.

واليوم مازالوا يناقشون كيفية توزيع المياه بين اسرائيل والفلسطينيين

سؤال

● لم توافق عضو الوفد الاسرائيلى اورى شامير فى لجنة المياه ولكن بعد ٥٠ عاما لن يكون هناك مياه فى الشرق الاوسط.. ماهو رأيك؟

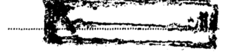
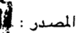
●● عمليا طريقة احسابات تعمل كالاتى الطرفان الاسرائيلى والفلسطينى قدما طرحا ولكن المنطقة هنا ستكون مكتظة بالسكان (٢٠ مليونا بعد ٣٠ سنة) وسيحتاج الجميع الى كميات هائلة من المياه والحل هو تحلية المياه خاصة وان مستوى المياه فى اسرائيل مرتفع ودخل الفرد فيها يصل الى ١٣ الف دولار سنويا بينما يصل دخل الفلسطينى الى الفى دولار سنويا وهذا معدل منخفض جدا واقتصاد غير متطور حسب احصائيات البنك الدولى واذا كان الاقتصاد الاسرائيلى معنى بالوصول كما هو الحال لدخل الفرد فى اسرائيل اى من الفى دولار سنويا الى ١٣ ألف دولار سنويا على الاقتصاد الفلسطينى ان يدخل الى اقتصاد ينمو بشكل سريع جدا حتى يصلوا خلال الـ ٣٠ عاما القادمة كما هو الوضع فى هونج كونج وسنغافورة الذى يزيد اقتصادها ٦٪ سنويا

● هناك عدة حلول ومشاريع اهمها حل المشكلة عن طريق جلب مياه من تركيا ومن مصر؟

●● هناك حلول عديدة ولكن السؤال كم ستكلف هذه المياه لتصل الى هدفها المطلوب.. بخصوص مصر جلب المياه من الدلتا حتى قطاع غزة هى مسافة ٢٠٠ كم٢ من بحيرة طبريا الى غزة خاصة وان فى مصر يوجد فائض مياه وهذا هو الحل المصرى وهو ضخ المياه الى النقب فى اسرائيل والى قطاع غزة الا ان مصر تراجعت عن هذا المشروع ، اما بخصوص جلب المياه من تركيا إلى بحيرة طبريا فسيكون تكلفتها عالية جدا حيث ستتراوح بين ٤٥ ـ ٥٠ سنتا واليوم المياه فى بحيرة طبريا لاتكلف شيئا والمياه تصل بدون اى مجهود ويجب ادراك ان المشاريع التركية كلها باهظة ومكلفة جدا.

وكانت آخر الافكار جلب المياه من حيفا تحت مرتفعات الكرمل ومن ثم الى بيسان وهناك تقام محطات هيدروجية وهناك تجرى عملية تحلية للمياة ومن ثم تباع هذه المياه للأردن .. ووصلت التكلفة الى ٦٥ سنتا للكوب الواحد وهو غال جدا وهذا المشروع قدمه شلوموغور لاسحاق رابين الذى أيد هذا المشروع واقام رابين لجنة تؤيد بناء هذا المشروع واخذت على نفسها للاستثمار شركة المانية ولكن من الواضح ان هذه الشركة لم تقم باجراء حسابات صحيحة.



المصدر :

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٤

مؤتمر المياه بداية الحوار المباشر بين إسرائيل والدول الخليجية

بعد سعي حثيث من إسرائيل لاستغلال التجمعات العربية الخليجية– سياسيا وإعلاميا– نجحت أخيراً في بدء أول حوار مباشر مع الخليجيين من خلال حضورها لمؤتمر موارد المياه في الشرق الأوسط الذي عقد في (العاصمة العمانية) مسقط.

– وكانت فكرة المؤتمر قد انبثقت من المفاوضات المتعددة الأطراف التي تقرر إجراؤها إثر مؤتمر مدريد لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وقد لوحظ طغيان حضور الوفد الإسرائيلي لاجتماعات الجولة الخامسة للمؤتمر، كما بلغ عدد المندوبين في وفدها ٤٠ مندوباً. وقد أبلغ «يوسف بن علوي» وزير الخارجية العماني «يوسي بيلين» نائب وزير الخارجية الإسرائيلي والساعد الأيمن لشمعون بيريز أن تطبيع العلاقات وإقامة التمثيل الدبلوماسي بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي مرهون باكتمال مراحل عملية السلام. وذلك على سبيل الضغط الذي أثمر أخيرا الاتفاق بين الملك حسين وكريستوفر وزير الخارجية الأمريكي على فك الحصار البحري، وكان واضحاً غياب أهم دول الجوار المباشر مع إسرائيل وهي (سورية ولبنان)، بينما أكدت الدول الاقليمية المشاركة على أن مشاريع التعاون الاقليمي في مجال المياه بين العرب وإسرائيل لن ترى النور إلا إذا انضمت سوريا ولبنان إلى المفاوضات وتم التوصل إلى التسوية السياسية المنشودة.



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر مسقط يبحث تحلية المياه

بن علوي يدعو اسرائيل لدفع عملية السلام

استضافت العاصمة العمانية، مسقط، في الاسبوع الماضي الجولة الخامسة لمجموعة عمل موارد المياه في المحادثات المتعددة لمؤتمر السلام في الشرق الاوسط تمت خلالها مناقشة مشاكل المياه في المنطقة وطرح الحلول والتصورات.

وقد افتتح وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بكلمة أكد فيها ان استضافة السلطنة لهذا الاجتماع تعبر تعبيراً عملياً عميق الدلالة على قناعتها الثابتة باهمية مواصلة السير على دورب السلام وان دعم السلطنة لعملية السلام في الشرق الاوسط والتي ترتكز حول القضية الفلسطينية لن يتأتى إلا بالحوار المباشر والمفاوضات الجادة بين الاطراف المعنية وصولا للسلام.

واشار بن علوي الى ان المسار متعدد الاطراف لعملية السلام بدأ يلتفت الى اهمية المحافظة على المصادر الشحيحة للمياه واهمية تطوير وابتكار تقنيات جديدة لخدمتها.. وان ما تقوم به مجموعة عمل موارد المياه يعتبر احد اهم مسارات التعاون بين دول الشرق الاوسط.. كما ان خطط التنمية تتطلب الاتفاق بين دول المنطقة على سياسات ادارة موارد المياه وتوزيعها واستحداث مصادر امنة مستقرة. وطالب الوزير العماني بان يكون الجهد الذي تبذله المجموعة بداية موفقة للسير قدما نحو وضع الاسس والبرامج المناسبة للبحث العلمي الجاد والهادف الى تطوير تكنولوجيا تحلية المياه وضرورة التعاون في هذا المجال مع الدول الصناعية المتقدمة.



يوسف بن علوي

واكد ان المركز الاقليمي لايجاد تقنية حديثة لتحلية مياه البحر المزمع انشاؤه في المنطقة سيتم في اطار دولي لمصلحة دول العالم ولا يقتصر على منطقة الشرق الاوسط.. واجاب بن علوي في نهاية اللقاء على اسئلة الصحفيين حول مشاركة اسرائيل في المؤتمر او التعاون بين السلطنة واسرائيل واكد ان هذا التعاون يجب ان ينظر اليه في اطار التعاون الدولي وانه على اسرائيل ان تبذل جهوداً مكثفة لدفع عملية السلام والتعاون مع الاطراف العربية المعنية من اجل تحقيق السلام في الشرق الاوسط.

وشاركت في المؤتمر وفود من ٤٢ دولة بالاضافة الى السلطنة وممثلي منظمات الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي والبنك الدولي. ويذكر ان الاجتماع الاول عقد في ايار «مايو» ١٩٩٢، بفيينا والثاني في واشنطن والثالث في ابريل ١٩٩٣ بجنيف والرابع في اكتوبر ببكين وكلفت فيه السلطنة باعداد مسح شامل للوقوف على المستوى الذي وصلت اليه ابحاث وتكنولوجيا تحلية المياه في العالم ووضع خيارات للبحث التقني الهادف الى التقليل من الاعباء المالية المترتبة على عملية التحلية.. وقد انجزت السلطنة هذا المسح وقدمته للمجموعة لمناقشته.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٤

استراتيجية العرب والسلام الإسرائيلية تترتب عليها

المياه ... المياه

مشروع السلام هدفه الأول والأخير الاتفاق على تقسيم مياه نهر الليطاني

بقلم: عزيز فهمي

يتعجب كثير من المسؤولين والمحللين السياسيين في العالم العربي عن الاسباب التي تدفع اسرائيل في اتجاه السلام، او ما اطلق عليه السلام الاسرائيلي.

فاسرائيل تحتل الارض وتتفوق عسكريا وخاصة بعد اختفاء وتفكك الاتحاد السوفييتي، فلماذا تتعجل اسرائيل الآن تحقيق السلام الشامل وترفع شعار ان عام ١٩٩٤ هو عام التسوية الشاملة في الشرق الاوسط، وسارع الرئيس بيل كلينتون بتبني هذا الشعار.

هناك سببان استراتيجيان وراء التوجه السلمي الاسرائيلي:

أولاً عجز الموارد المائية عن الوفاء باحتياجات المهاجرين الروس واحتياج اسرائيل للتعاون الاقليمي مع لبنان البلد الوحيد الذي يتمتع بفائض من المياه.

ثانيا خشية اسرائيل ان تنهار منظمة التحرير الفلسطينية بسبب ازمتها المالية فتحل حماس محلها.

السبب الاول: المياه

وصل اسرائيل منذ نهاية عام ١٩٨٨ الى الآن ٤٥٠ الف مهاجر روسي ومن المتوقع ان يصل حوالي ٥٥٠ الف آخرين او على اقل تقدير ٢٥٠.٠٠٠ مهاجر. هذا الكم البشري يعجل من موعد مواجهة اسرائيل لأزمة مائية كبيرة تنبأ بها تقرير اعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٤

للخارجية الامريكية للاسترشاد به في رسم السياسة الامريكية تجاه المنطقة. وقد استغرق اعداد التقرير ١٥ شهرا وشارك فيه خبراء مياه من المنطقة. وصدر هذا التقرير في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٨٧ اي قبل عام كامل من بدء الهجرة اليهودية الروسية لاسرائيل.

وتنبأ التقرير ان يصل تعداد سكان اسرائيل عام ألفين الى ٥.٣ مليون نسمة، وذلك بمعدل نمو سكان طبيعي قدر بـ ١.٦٪. وتنبأ التقرير ان يصل عجز الموارد المائية في اسرائيل أن ذاك الى ٨٠٠ مليون متر مكعب. ولكن بسبب الطفرة السكانية التاريخية التي تشهدها اسرائيل الآن اصبح تعداد سكان اسرائيل حاليا ٥.١ مليون نسمة، وبحلول عام ١٩٩٦ يتوقع الخبراء ان يرتفع تعداد السكان هناك الى ٥.٣ مليون نسمة على اقل تقدير - وهو الحد الذي تنبأ التقرير أن يصل عنده عجز الموارد المائية الى ٨٠٠ مليون متر مكعب. فمعدل نمو السكان وصل الى حوالي ١٩٪ بدلا من ١.٦٪ بسبب الهجرة الروسية.

وفي مقابلة مع البروفيسور الياهو روزنتال، مدير ادارة البحوث الاسرائيلية في نهاية عام ١٩٩٢ عندما كانت معدلات وصول المهاجرين الروس في اعلى درجاتها قال مستقرئا المستقبل: «لا اعرف إن كانت الازمة ستكون في عام ١٩٩٥ او عام ١٩٩٧ ولكن اسرائيل ستواجه ازمة قبل نهاية هذا العقد». وأضاف: «ان الحالة خطيرة بالنسبة لاسرائيل وخاصة عند الاخذ في الاعتبار انها تمر بمرحلة استيعاب موجات جديدة من المهاجرين».

ويقول شمعون بيريز في كتابه «شرق اوسط جديد» الذي صدر بعد توقيع اتفاق غزة - اريحا اولاً «أن الدول المنتجة للبترول يمكنها تحلية مياه البحر على نطاق واسع لأن البترول الذي تحتاجه معامل تحلية البحر بالنسبة لهم أرخص من المياه، ولذلك فإن هذه المعامل ذات جدوى اقتصادية لهم، لكن ذلك ليس صحيحا بالنسبة لاسرائيل».

وعن امكانية ان يحل مشروع انابيب السلام الذي تبنع تركيا بمقتضاه الى دول الخليج العربي واسرائيل والاردن فائض مياهها على أن تنقل هذه المياه عبر انابيب عملاقة يقول شمعون بيريز في كتابه «سيستغرق تجهيز المشروع عشر سنوات او ربما عشرين سنة حتى يتمكن من الوفاء باحتياجات شعوب المنطقة من المياه، ولذلك فلا بد من البحث عن بدائل اخرى لأننا - اي اسرائيل - لا نستطيع ان نستمر على الوضع الحالي لمدة عشرين سنة»!

الليطاني هو الحل

لا معامل تحلية البحر ولا مشروع انابيب السلام يحل مشكلة اسرائيل المائية والحل الوحيد لاسرائيل هو نهر الليطاني، ومن هنا اصبح السلام ضرورة استراتيجية لاسرائيل.

ورغم ان شمعون بيريز اعترف في كتابه ان الماء احد دوافع التوجه السلمي الاسرائيلي الا انه لم يؤكد الطفرة السكانية في اسرائيل وقال «ان مياه الشرق الاوسط ملك لكل دول المنطقة، وقضية عجز الموارد المائية في المنطقة هي الاثبات الموضوعي لضرورة تأسيس نظام اقليمي».

وفي لقاء مع شمعون بيريز في يناير (كانون الثاني) الماضي شرح حلوله لمشكلة عجز الموارد المائية في المنطقة وماذا يعني بنظام اقليمي قائلا:

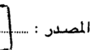
«عندما نتكلم عن المال فإننا ندرك الاحتياج لبنك مركزي، ولكن عندما نتكلم عن الماء فإننا نحتاج الى بنك مركزي للمياه. العملة الحقيقية في الشرق الاوسط ليست الفيضانات انما قطرات المياه، هذا ما نحتاج جميعا له، واعتقد ان الوقت قد حان لبناء بنك مركزي للمياه وتوزيعه (اي الماء) بشكل معقول وعادل وانا مقتنع انه يمكن فعل ذلك».

وعن دور نهر الليطاني في تأسيس هذا البنك المركزي المائي قال: «المياه كالبترول ولو كان لبنان يرغب في بيع فائض المياه لديه، لأمكنه ذلك. فهناك طلب على الماء وسوق له. ولكن بشرط ان يكون ذلك اقتصاديا. تركيا لديها فائض من الماء على سبيل المثال والاتراك يرغبون في بيعه، ولهذا اقول: كما ان هناك سوقا للاتجار في البترول سيكون هناك سوق للاتجار في المياه». واستطرد «لا اود الحديث عن نهر الليطاني، لأن كثيراً من الناس في العالم العربي يشككون اننا في اسرائيل لنا اهتمام (أطماع) في نهر الليطاني، نحن نهتم بالماء وليس بالأنهار، ونشعر اننا نستطيع ان نحلي مياه البحر بنفس سهولة شراء المياه من لبنان».

وبما ان لبنان لم يعرض مياهه للبيع لاسرائيل او لغيرها فإن هذا التصريح يعني انها هي التي تفكر في شراء الماء اللبناني.

هذا التصريح يدلل على اهتمام اسرائيل بالمياه اللبنانية. ولكن لكي تشتري اسرائيل المياه اللبنانية (رغم اخفائها لهذه الرغبة الى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٤

اسرائيل الليطاني بالقوة

الآن) لا بد من سلام في اطار اتفاق اكبر مع سورية. من هنا اصبح السلام مع سورية ضرورة استراتيجية لاسرائيل.

الموقف السوري

ولما كان الموقف السوري يرفض الحلول المنفردة مع اسرائيل ويصر على الحل الشامل، بما في ذلك حل القضية الفلسطينية قامت اسرائيل بالالتفاف على صيغة مدريد واخذت حكومة العمل منظمة التحرير الى اوسلو حيث بدأت المفاوضات السرية في ١٩٩٣/١/٢٠، وذلك بعد ان ألغى الكنيست الاسرائيلي قانون حظر الاتصال مع اعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية. وما عرضته اسرائيل على منظمة التحرير في اوسلو افضل بكثير لما كان معروضا على الفلسطينيين في واشنطن. فقد تم مزج عناصر من المرحلتين الانتقالية والنهائية رغم تأجيل التعامل مع القدس والمستوطنات الى المرحلة النهائية.

وتوجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق غزة - اريحا اولاً. ولكن الاهم من ذلك توقيع الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل.

لم يكن ذلك سوى الخطوة الاولى في الاستراتيجية السلمية لاسرائيل. اما الخطوة الثانية فهي التوصل الى سلام مع سورية تمهيدا للتعاون المائي مع لبنان. الحكومة الاسرائيلية الحالية جادة في تحقيق شعار ان عام ١٩٩٤ هو عام التسوية الشاملة ليس حبا في السلام ولكن لأن مشكلة المياه التي ستواجهها في عام ١٩٩٦ لا يمكن حلها بدون نهر الليطاني والتعاون الاقليمي مع لبنان. وبالاضافة الى ذلك فإن فشل محاولات السلام الحالية معناها ان حكومة رابين لن تنجح في انتخابات عام ١٩٩٦ البرلمانية.

ولما كانت سورية اكثر استقرارا من المنظمة فإنها لم تستجب لما هو معروض بنفس السرعة، فلجأت اسرائيل الى الراعي الامريكي تطلب تدخله في هذه المفاوضات رغم تصميمها على بقائه خارج المفاوضات مع الفلسطينيين.

اذا فشلت مساعي السلام حتى عام ١٩٩٦ قد تحول

اما السبب الاستراتيجي الثاني فهو خوف اسرائيل من انهيار منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها داخل الاراضي المحتلة بسبب الازمة المالية الناشئة عن قطع المساعدات الخليجية للمنظمة بسبب موقفها من حرب الخليج وتأييدها للعراق. ويقدر مصدر مطلع ان المنظمة خسرت نصف مداخيلها اي حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا.

ويقول شمعون بيريز في كتابه «شرق اوسط جديد» لقد شعرت ان التأييد لمنظمة التحرير يتآكل»، ويتساءل بيريز «هل انهيار منظمة التحرير يفيد اسرائيل؟ من سيحل محلها؟ هل «حماس» بديل افضل من وجهة نظر اسرائيل؟ هل يمكننا ان نتفاوض مع المتطرفين (او الاصوليين)»؟

ويستطرد «ان حركة «حماس» تحت تأثير ايران. وايران اليوم تريد ان تدمر اسرائيل ومسيرة السلام». ويتساءل مرة اخرى «كيف نتوصل الى اتفاق على الاعتراف المتبادل اذا كانت «حماس» تنكر وجودنا اصلاً»؟

وكانت اجابته على كل هذه الاسئلة: «بسبب الظروف الداخلية والظروف السياسية العامة في المنطقة توصلنا الى نتيجة مفادها انه من مصلحة اسرائيل اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية دوراً لتلعبه على الساحة السياسية. وفي نفس الوقت كانت هناك اشارات مقابلة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية».

كما سبق الذكر فإن التقرير اعد من اجل تقديمه الى الخارجية الامريكية وشارك في اعداده خبراء اسرائيليون ولذلك فإن الاسرائيليين والامريكيين عالمون بخطورة الازمة المائية بل ان ادارة الرئيس جورج بوش صممت على بدء المفاوضات المتعددة الاطراف والتي تعد المياه ونزع السلاح اهم موضوعاتها - في نفس الوقت بدء المباحثات في مدريد لادراكها خطورة مشكلة المياه على الاستقرار في المنطقة.

وفي لقاء مع دان كرتزر المسؤول عن مفاوضات المياه في اطار المفاوضات المتعددة الاطراف قال: «اذا حاولت اي دولة من دول المنطقة حل ازمة المياه بمفردها وبدون التعاون الاقليمي فإن هذه المحاولة سوف تبوء بالفشل». ويشار الى ان سورية ولبنان رفضا المشاركة



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٤

في المفاوضات المتعددة الاطراف وقد اثيرت هذه القضية في قمة جنيف. واذا تحرك المسار السوري - الاسرائيلي فسنشاهد اشتراك سورية ولبنان في المفاوضات المتعددة او على الاقل الالتزام بالمشاركة.

فالصفقة التي تريد ان تعقدها اسرائيل مع سورية هي الانسحاب مقابل التعاون الاقليمي في لبنان. وحسب مسؤول اسرائيلي فإن المفاوض السوري لا يدرك حجم الصفقة التي قد يحصل عليها.

خوف من سيناريو

وتخشى الادارة الامريكية ان تفشل المحاولات السلمية الحالية مع سورية وان يفشل تطبيق اتفاق السلام الفلسطيني الاسرائيلي في غزة واريحا وان يترتب على ذلك اضعاف المنظمة في الاراضي المحتلة او انهيارها بالكامل. فالازمة المالية لم تنته بعد وهذه التطورات سوف تعني انتصار الليكود اليميني المتشدد في انتخابات ١٩٩٦ البرلمانية. ومع بلوغ ازمة المياه في اسرائيل قمتها في ذلك الوقف تخشى الادارة الامريكية ان تلجأ حكومة الليكود الى تحويل نهر الليطاني جهارا معتمدة على التفوق العسكري الاسرائيلي.

وهذا ما حدث في عام ١٩٦٤ بالضبط. فبعد طفرة سكانية تاريخية في اسرائيل وفشل التوصل الى تعاون اقليمي عربي - اسرائيلي لاقتسام الموارد المائية (مفاوضات اريك جونستون ١٩٥٣ - ١٩٥٥) قامت اسرائيل بحماية دباباتها بتحويل مجرى نهر الاردن، وخسر الاردن كامل حصته من هذا النهر الدولي المسمى باسمة.

ويذكر ان الطفرة السكانية في اسرائيل الآن اكبر من الطفرة التي شهدتها في بداية الخمسينات ■



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٤

مسئول أمريكى يؤكد التوصل الى مقترحات هامة لتنمية الموارد المائية فى الشرق الأوسط

واشنطن - ١.ش.١ - اكد جون هيرست مدير شئون الشرق الادنى بوزارة الخارجية الامريكية، ورئيس الوفد الامريكى فى مباحثات اللجنة متعددة الاطراف بشان المياه ان هذه المباحثات التى اختتمت مؤخرا فى مسقط كانت هامة للغاية، وتم خلالها الاتفاق على القيام بمشروعات اقليمية مشتركة فى مجال المياه.

وقال هيرست فى تصريحات نشرتها وكالة الاعلام الامريكية فى واشنطن ان المقترحات التى تمت الموافقة عليها خلال المفاوضات ستحدث تغيرات كبيرة فى عملية التنمية فى الشرق الاوسط خلال الاشهر القليلة المقبلة.

واضاف ان من هذه المقترحات التى حظيت بموافقة جماعية الاقتراح العمانى بالبدء فى تطوير مركز للابحاث والتكنولوجيا الخاصة بتحلية المياه فى مسقط، والاقتراح الامريكى الخاص ببناء مرافق لمعالجة المياه فى عدة مناطق فى الشرق الاوسط، والاقتراح الاسرائيلى الخاص باعادة تأهيل شبكات المياه فى المنطقة.

مباحثات سلطنة عمان.. وحفل الاعتراف بحق الصهاينة فى سرقة المياه العربية

خصصت الجولة الخامسة من مفاوضات السلام مع العدو الصهيونى لبحث قضية المياه «تنمية مصادر المياه ومواردها».. الجولة عقدت مؤخرا فى سلطنة عمان بحضور ٤٤ دولة عربية، وإسلامية، وأجنبية، وشاركت فيها- بالطبع- إسرائيل وقاطعتها سوريا ولبنان.

الهدف الأول والأخير من هذه المباحثات هو حصول العدو الصهيونى -بأية طريقة- على مزيد من المياه العربية، ولهذا الهدف تم حشر قضية المياه ضمن بنود مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل.. وهكذا بعد أن اطمأنت إسرائيل تماما إلى التسليم العربى باحتلال فلسطين «الأرض» صارت تسعى لتحقيق أهدافها القديمة للاستيلاء على المياه العربية والإسلامية فى هذه الأرض وإعمارها لحساب اليهود، ومع ذلك وافق العرب على ذلك من حيث المبدأ وجلسوا لبحث ذلك برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

وسعى الصهاينة للسيطرة على المياه العربية قديم قدم مشكلة فلسطين -هكذا يؤكد لى الدكتور حسن بكر أستاذ العلوم السياسية وخبير الدراسات المائية- فالأيدولوجية الصهيونية منذ بداية التفكير فى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين طرحت فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الحلم إلى حقيقة، ولم تشمل طموحاتهم ما هو موجود من مياه داخل فلسطين

شعبان عبد الرحمن

إسرائيل تسرق ٨٠٪ من مياه الأراضى المحتلة

المحتلة، بل شملت معظم مصادر المياه الموجودة فى آسيا ووادى النيل.

وفيما يخص نهر النيل فقد أكد أحد التقارير الصادرة عن مؤسسة سيادية فى مصر -غير منشور- أن أطماع إسرائيل فى مياه النيل ترجع إلى عام ١٩٠٣، فقد استمرت تطالب بحصة تصل إلى ١٪ من حصة مصر من مياه النيل (٥٥٠ مليون م٣) حتى وقعت اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٨، وبعدها تقدمت بعدة مشروعات فى هذا الصدد. لكن الفكرة رفضت ورغم ذلك واصلت الصحف الإسرائيلية دعوتها إلى مشروع شراء مياه النيل، وتحويلها إلى النقب ولاقت هذه الدعوة معارضة شديدة داخل مصر، لكن صحيفة معاريف أكبر الصحف الصهيونية عاودت تكرار نفس الفكرة فى عددها الصادر فى ٢٧/٩/٧٨ حيث قالت بالنص: «إن فكرة بيع مياه النيل لإسرائيل فكرة إسرائيلية، وهى فكرة المهندس «اليشع كلى» الذى يعمل فى شركة «تاحال» والذى يرى أن حل المشكلة يكمن فى جلب مياه النيل لإسرائيل.. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن شركة «تاحال» هذه هى إحدى سمات مشروع المياه الصهيونى منذ الاربعينيات فهى مؤسسة هامة جدا فى إسرائيل، ومناطة بتخطيط المياه ودراسة مشاريعها منذ عام ١٩٤٨، وهى مملوكة للحكومة الإسرائيلية، والوكالة اليهودية والصندوق القومى اليهودى.

ومساعى الصهاينة لم تتوقف عند مياه النيل فقط، ولكنها شملت سرقة مياه الأراضى الفلسطينية عنوة، والدليل على ذلك الاتهامات التى وجهها الوفد الفلسطينى المشارك فى مفاوضات سلطنة عمان لإسرائيل بالاستيلاء على ٨٠٪ من موارد المياه فى الأرض المحتلة، كما أن تقريرا صادرا عن السفارة المصرية فى تل أبيب عام ١٩٩٠ -غير منشور- يؤكد أن إسرائيل وصلت فى سرقتها للمياه الفلسطينية إلى حد سن القوانين التى تحرم على المواطنين الفلسطينيين حفر الآبار فى أراضيهم.

وذكر هذا التقرير أن إسرائيل نجحت بالفعل فى استيراد ٤٠٠ مليون



التفاوض على المياه شرط قديم لتحقيق السلام المزعوم

م٣ من مياه نهر الفرات من تركيا مقابل ٥٠٠ مليون دولار...... وفى نفس الوقت لم تخف إسرائيل مطامعها فى مياه نهر الليطانى بلبنان.... والسبب فى هذه المطامع البشعة والقديمة من قبل الصهاينة فى المياه العربية يرجع إلى الأزمة الحادة التى يعانونها فى المياه (٤٠٠ مليون م٣ سنويا حسب تقرير السفارة المصرية فى تل أبيب)، ويؤكد تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن الصادر أيضا فى عام ١٩٩٠ هذا الكلام، ويزيد عليه أن إسرائيل ستواجه نقصا حادا فى مصادر مياهها عام ٢٠٠٠ بما يعادل ٩٠٠ مليون م٣، وهو ما يعادل ضعف استهلاكها الحالى.

وأزمة المياه لم ولن تكون حادة فقط عند الكيان الصهيونى، ولكنها ستكون بنفس الحدة عند الدول العربية، وخاصة دول الجوار العربى.. فعلى سبيل المثال تشير مختلف الدراسات الصادرة عن وزارة الرى المصرية إلى أن مصر التى تبلغ حصتها من مياه النيل فى العام ٥٥ مليار م٣ ستكون فى حاجة إلى ٦٤,٥ مليار م٣ من هذه المياه، وذلك فى حالة ثبات المساحة المزروعة (٣٪ من المساحة الكلية) على ما هى عليه، وإذا وضع فى الاعتبار خطط التنمية الزراعية التى تقوم بها مصر فسوف تكون فى حاجة -فى عام ألفين- إلى ٧٩ مليار م٣ بزيادة ٢٤ مليار م٣.

إذن الأزمة تزداد حدة على مر الأيام عند الصهاينة، وكذلك الدول المحيطة بما فيها مصر المتمتعة بنهر النيل، والمسألة واضحة تماما لدى الجانب العربى بنفس الوضوح لدى الجانب الإسرائيلى فخبراء المياه فى إحدى عشرة دولة عربية أقروا خلال اجتماعاتهم فى شهر إبريل عام ١٩٨٩ بعمان عاصمة الأردن بأن «أمن المياه فى العالم العربى لايقل أهمية عن الأمن القومى والعسكرى»، وبعد ذلك بعام واحد أوردت صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية فى ١١/٦/١٩٩٠ أن الدكتورة «جويش ستار» الباحثة فى معهد الاستراتيجية العالمية بواشنطن قالت: «إن الصراع على مصادر المياه يمكن أن يكون أحد أسباب نشوب حرب فى الشرق الأوسط فى المستقبل القريب»، وأعلنت فى مؤتمر صحفى عقدته بتل أبيب خلال زيارة عمل لها أن مسألة مصادر المياه ستطرح فى أى تسوية محتملة بين إسرائيل والفلسطينيين كمسألة من الدرجة الأولى. وحذرت من أن العجز فى استهلاك المياه سيصل إلى ٣٠٪ فى إسرائيل وسوريا والأردن. وللأسف الشديد فإن الذى يسعى بجد لحل أزمته فى المياه هو الطرف الإسرائيلى، وعلى حساب العرب. ونجاح إسرائيل فى وضع هذه القضية على قمة جدول مباحثات السلام المزعوم يعتبر تقدماً فى صالحها وضد أمن المياه العربى، وقد ساعدها فى ذلك بكل قوة الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة مخطط لها تماما حتى قبل بدء مباحثات السلام ففى المؤتمر الصحفى الذى عقدته «هيئة مبادرة القمة العالمية حول المياه» فى استانبول فى ١٩/٣/٩١، قال المبعوث الأمريكى فى هذا المؤتمر ريتشارد ارميتاج «إن التعاون العربى الإسرائيلى فى مواضيع المياه قد يؤدى إلى تعاون على جبهة سياسية أوسع، وإن التعاون فى موضوع المياه قد يشكل عملية لبناء الثقة».

أخيرا وليس أخرا.. فقد جاءت تلميحات بيكر وزير الخارجية الأمريكى منذ ثلاث سنوات تطالب بضرورة مد العدو الصهيونى بجزء من المياه.. ثم جاءت تصريحات شامير ببجاحة تطالب بأن يكون «لإسرائيل» نصيب فى مياه المنطقة كأحد شروط تحقيق السلام مع العرب.

المخطط قديم.. وينفذ بإحكام فى فترة من الضعف والشتات العربى.. ولنترك مباحثات المياه.. حتى نرى إلى أى مستنقع يحاول الغرب والصهاينة جرنا للغرق فيه.. وهل نصد المحاولة أم لا؟!



المصدر : الاهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٤

٣٠ مليون متر مكعب عجز المياه السنوى فى غزة

الخلافات حول المياه لا زالت قائمة بين الفلسطينيين واسرائيل

□ القدس.. خليل العسلى:

دعا عضو الوفد الفلسطينى للجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الاطراف المهندس عبد الرحمن التميمى للإسراع بتثبيت صلاحيات سلطة المياه الفلسطينية على ارض الواقع.. والبدء فورا بالتخطيط لاقامة خطوط الانابيب القطرية الفلسطينية للمياه والتى سترتكز على ربط قطاع غزة بالضفة الغربية بأنبوبة مياه بالاضافة الى انبوبة لتنمية غور الاردن. معتبراً ان ذلك سيكون بمثابة الشريان الحيوى للتعامل الاقتصادى والسياسى للأراضى المحتلة من جهة ولتثبيت الحقوق الفلسطينية فى نهر الاردن. من جهة اخرى وكانت لجنة المياه قد عقدت جلسة مفاوضات قبل ايام قليلة فى العاصمة العمانية مسقط، بمشاركة الوفد الاسرائيلى وكذلك تناولت المفاوضات الثنائية بين الوفدين الاسرائيلى والفلسطينى فى العاصمة المصرية موضوع المياه فى غزة واريحا. ولم تتضح بعد حدود صلاحيات السلطة الفلسطينية. فقد اشارت المصادر الى ان اتفاقا تم التوصل اليه يقضى بان تكون المياه وادارتها فى غزة واريحا تحت السيطرة الفلسطينية باستثناء ٢٢ بئراً موجودة داخل المستوطنات الاسرائيلية فى القطاع ستبقى خاصة للسلطة الاسرائيلية. بينما سيتوقف استخدام المياه من قبل المستوطنات عند الحجم الحالى فى حين قالت مصادر اخرى إنه لم يتم تحديد صلاحيات الجانب الفلسطينى وكان ايمن الرابى عضو الوفد الفلسطينى للمفاوضات متعددة الاطراف قد اشار الى أن الآبار الاسرائيلية الـ ٢٢ تتمتع بكفاءة عالية مقارنة مع الآبار الفلسطينية إضافة الى كونها تقع فى مناطق غنية بالمياة وهذا ما ينسحب على الآبار الاسرائيلية فى منطقة اريحا. الأمر الذى يشير لاحتمالات تردى الاوضاع المائية للفلسطينيين فى غزة واريحا.

وكانت حركة السلام الآن قد نشرت تقريراً، حول المعطيات الجغرافية والديمقراطية فى الضفة والقطاع بعد عام اكدت فيه ان استهلاك المياه لكل مستوطن يهودى يزيد بمرتين ونصف عن استهلاك الفرد الفلسطينى فى الاراضى المحتلة. فى حين تبلغ كمية المياه المخصصة للاستخدام العام للمناطق السكنية والزراعية الممنوحة للمستوطنين اليهود سبعة اضعاف الكمية الممنوحة للفلسطينين فى الضفة ويستهلك قطاع غزة حوالى ٩٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا تعوض الطاقة المائية المتجددة حوالى ٦٠ م٣ منها.

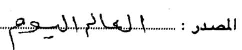
وهناك عجز متزايد بما لا يقل عن ٣٠ مليون متر مكعب. عدا كميات المياه التى يسحبها المستوطنون فى القطاع والتى تزيد من حدة هذا العجز. ولم يتضح بعد كيف سيكون بمقدور السلطة المائية الفلسطينية فى غزة معالجة هذا العجز فى ظل تنفيذ الاتفاق خاصة وأن استنزاف المياه الفلسطينية من قبل المستوطنات أدى الى تسرب مياه البحر إلى طبقة المياة الجوفية وبالتالى التسبب فى تصحر الاراضى الزراعية.

الى ذلك قيم المهندس عبد الرحمن التميمى جولة المفاوضات فى عمان ايجابيا واشار الى انه تم الاتفاق على انشاء مركز دراسات اقليمى لتحلية المياه فى عمان على ان يتم ذلك بمشاركة خبراء من كافة دول المنطقة.

واشار التميمى الى رفض الاسرائيليين لطرح قضية حقوق الفلسطينين المائية سواء فى نهر الاردن او المياه فى احواض الضفة والقطاع خلال المفاوضات المتعددة بدعوى انها قضية ينبغى بحثها فى إطار المفاوضات الثنائية.

وأبدى مخاوف من ان تكون هناك فجوة بين ما يتم الاتفاق عليه فى «المتعددة» وما يتم الاتفاق عليه فى «الثنائية» سواء فيما يتعلق بغزة واريحا او الاراضى المحتلة ككل وقال إن مصدر تلك المخاوف يتعلق بكون قضية المياه لا تعترف بالحدود السياسية. وليس هناك اى معنى لأن تحشر فى نطاق الحكم الذاتى المحدود فقط لان مياه قطاع غزة واريحا هى من خارج الحدود المفتوحة .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٤

الصيف.. موسم أزمة المياه فى لبنان

□ بيروت - «العالم اليوم»:

د. فادى قمير رئيس مجلس ادارة المصلحة الوطنية لنهر الليطانى والخبير فى مركز البحوث العلمية بوزارة الصناعة الفرنسية اكد ان لبنان تواجه أزمة فى المياه تظهر بوادرها كل صيف وكشف لـ «العالم اليوم» ان هناك خطة خمسية تتكلف نحو ٩٠٠ مليون دولار لمواجهة الازمات وقدر الاحتياجات السنوية للبنان من المياه بنحو ٤,٥ مليار متر مكعب.. واضاف قمير ان لبنان لا تملك فائضا فى المياه بل مهددة بازمة فى المستقبل. إذ تتلقى سنويا ما لا يزيد على ٩,٥ مليار متر مكعب فى المطر فى فصل الشتاء وفى نهاية وبداية فصلى الخريف والربيع، واقل من هذه الكمية فى السنوات التى يتضاءل فيها هطول المطر كهذه السنة مثلا. الى ذلك، فإن نصف هذه الكمية يضيع نتيجة عامل التبخر الطبيعى، فلا يبقى منها سوى ٤,٧ مليار متر مكعب تتسرب الى جوف الارض أو تجرى فى المياه السطحية. وكشف عن ان الدراسات التى اجريت مؤخرا اظهرت انه لا يبقى للمياه السطحية غير ١,٤ مليار متر مكعب سنويا تغذى الانهار والينابيع التى تضخ حوالى ١,٦ مليار متر مكعب سنويا بحيث يصبح مجموع طاقتها السنوية بحدود الـ ٣ مليارات متر مكعب فى احسن الحالات، فى حين ان كل الدراسات التى اجرتها المؤسسات الدولية المتخصصة، لاسيما منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومصلحة الليطانى تشير الى ان احتياجات لبنان حتى الان وحتى العام ٢٠٠٠ هى بحدود ٤,٥ مليار متر مكعب سنويا لحاجات الرى ومياه الشرب ومياه الصناعة وتوليد الكهرباء. واضاف ان هذا يعنى ان هناك عجزا مائيا ولا صحة لما يقال عن فائض فى ثروة لبنان المائية».

رئيس المصلحة الوطنية لنهر الليطانى:

الإحتياجات ٤,٥ مليار متر مكعب سنويا وخطة المواجهة تتكلف ٩٠٠ مليون دولار

وحول ما تدعيه اسرائيل من وجود فائض فى مياه نهر الليطانى، اجاب: اذا كان يخيل للبعض وجود فائض ظاهر فى نهر الليطانى، فسبب ذلك يعود الى تأخير تنفيذ مشاريع الرى ومياه الشفة التى تستوعب هذا الفائض للاستفادة منه فى عدة مناطق لبنانية فى الجنوب الى البقاع وصولا الى بيروت والتى تشكو شحا فى مواردها المائية. وعلينا ان لا ننسى ان لبنان شهدت حربا طويلة اوقفت جميع مشاريع المياه منذ عام ١٩٧٤، ومن الضرورى اليوم ان نعود لاحياء هذه المشاريع وتنفيذها. وحول كيفية احياء هذه المشاريع، قال: «المطلوب قبل كل شىء وضع تصميم مائى عام لاستغلال ثروة لبنان المائية والحد فى الهدر الحاصل، وانشاء مرجعية عليا للمياه تنهى حالة الشرذمة القائمة حاليا والمتمثلة بوجود ١٩ مصلحة مستقلة للمياه و٢٠٩ لجان مياه. كما يجب بناء شبكة سدود لتفعيل المياه السطحية والافادة منها للرى

والشفة. وحسب الدراسات الفنية المتوافرة لدى وزارة الموارد المائية والكهربائية يتوجب انشاء ما بين ١٦و٢٠ سدا في مختلف المناطق اللبنانية».

وعن الدور الذي تضطلع به مصلحة الليطاني في هذه الخطة المائية، قال الدكتور قمير: «عندما تسلمنا ادارة هذه المؤسسة العام الماضي، شرعنا في دراسة حاجة لبنان الى المياه، وخلصنا في مجلس الادارة إلى تبني مخطط عام جديد يهدف الى تفعيل مشاريع الرى وتأمين مياه الشرب بعد أن تم تنفيذ ٩٠ في المئة من مشاريع الكهرباء من قبل مجالس الادارة السابقة، علما ان الغاية من مشروع الليطاني لدى انشائه كانت اولا الرى والتخزين ومياه الشرب ثم توليد الكهرباء. الا انه ولاسباب لا نعرفها جرى التركيز منذ انشاء هذه المصلحة عام ١٩٥٦ على توليد الطاقة الكهربائية واغفل تنفيذ ثلاثة مشاريع اساسية اخرى كانت في سلم الاولويات وهي: ١ - مشروع رى البقاع (٢١٥٠٠ هكتار)، ٢ - مشروع رى القاسمية (٥٠٠٠ هكتار) ٣ - مشروع رى الجنوب (٣٠,٠٠٠ هكتار) بالاضافة الى مشاريع اخرى لمياه الشرب ابرزها مشروع سد برى ومشروع مد انبوب في نفق جون الى بيروت وهما لسد حاجة العاصمة من مياه الشرب، ومشروع اخر بتقويم مجرى نهر الليطاني في البقاع لزيادة مساحة الاراضي المروية. الا ان تقديم مشاريع توليد الطاقة الكهربائية على غيرها من مشاريع الرى والشرب حتى عام ١٩٧٠ ومداهمة الحرب الاهلية البلاد منذ اواخر عام ١٩٧٤ اخر تنفيذ المشاريع الاخرى حوالى ٣٥ سنة».

وحول خطته المائية لمشروع الليطاني، كشف لنا المهندس قمير: «انه لدى المصلحة الوطنية الليطاني خطة خمسية جاهزة اليوم تنتظر التمويل اللازم لتنفيذها وهي تتناول المراحل التالية: اولا، مشروع اعادة تأهيل شبكة الرى في القاسمية بين صيدا وصور، بما في ذلك انشاء محطة جديدة للضخ ونحو ٤٠ كيلوا مترا في الانفاق والمجاري وغيرها. وهذا المشروع يساعد على تحسين الانتاج في المنطقة الساحلية الجنوبية. ثانيا، مشروع رى البقاع (نحو ٢١,٥٠٠ هكتار) وهو يقضي باعادة تأهيل اقنية الرى ومحطة الضخ القائمة، ولهذا المشروع اهمية كبيرة في مجال الزراعة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في تلك المنطقة. وثالثا، مشروع شبكة رى الجنوب في اطار سد الخردلي، وهو كفيل برى ٣٠,٠٠٠ هكتار.

الى ذلك، هناك مشاريع اخرى لمياه الشرب ابرزها ثلاثة: مشروع جر مياه الليطاني في نفق جون الى بيروت وكمية المياه الممكن جرها هي نحو ٥٠ مليون متر مكعب سنويا، مشروع سد برى لتخزين نحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا، ومشروع حوض انان لتزويد منطقة صيدا الكبرى بمياه الشفة. ويهمني هنا ان اؤكد ان كل هذه المشاريع ثبتت جدواها الاقتصادية واقرها مجلس الوزراء واوكل الى مجلس الانماء والاعمار تنفيذها بعد تأمين مصادر التمويل لها.

وعن كلفة تنفيذ مشاريع الرى ومياه الشرب في نهر الليطاني، قال المهندس قمير انها في حدود ٩٠٠ مليون دولار أمريكي. وعن تكلفة السدود واحواض التخزين قال «ان كل متر مكعب مخزن يكلف ١,٥ دولار أمريكي، بمعنى ان انشاء سد لتخزين ١٠ ملايين متر مكعب يكلف ١٥ مليون دولار، وهناك مشاريع لانشاء ما بين ١٦ و٢٠ سدا لتخزين حوالى ١٥٠ مليون متر مكعب حتى الان وحتى العام ٢٠٠٠، ستكون كلفتها بحدود ٢٢٥ مليون دولار امريكي.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تطورات السلاح وتحديات الشرق الأوسط المقبلة

الماء بدل النفط في أنابيب الصراع

لندن: «الشرق الأوسط»

بعد التوقيع على اتفاقية غزة - اريحا، لفحت نغمة من السلام اجواء الشرق الادنى، وعاد التفاؤل الى القلوب بعد ان كان قد غادرها على مر عقود من الزمن. غير ان فورة الفرح بتحقيق اول تقدم ملموس في النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني سرعان ما خمدت وتركت المجال للتفكير في مشاكل اخرى لا تقل اهمية عما سلف، وعلى راس هذه القضايا الشائكة مسالة المياه التي باتت تعتبر اليوم حتمية في تحديد مصير المنطقة من حيث السلام او الحرب. ومن هذا المنطلق وقع اختيارنا هذا الاسبوع على كتاب «معركة المياه في الشرق الادنى» الذي اصدرته اخيرا منشورات لارمتان، وهو من تاليف كريستيان تشيسنوت الذي تخرج من معهد الدراسات السياسية بباريس ومركز تكوين الصحافيين. وقد عمل في جريدة «لي بروجري» المصرية الصادرة باللغة الانجليزية ثم كمراسل لـ«فرانس انتير» و«فرانس كيليتير». وسنختتم بهذا الكتاب سلسلتنا لما صدر عن الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني منه الانتفاضة الى اتفاقية غزة واريحا.

يقول افلاطون «ان الماء هو اهم الضروريات للحفاظ على الحياة، ولكنه قد يتعرض للتلوث.. ولذلك فهو بحاجة الى رعاية القانون. وهذا ما اقترح: كل من ثبتت ادانته بتلوث مياه الغير، سواء اكانت متدفقة من منابع الارض ام كانت مياه امطار، او بتحويلها، فإنه سيجبر على تنظيف المنبع او الخزان حسب مقتضيات القوانين الجاري بها العمل» (كتاب القوانين، الشطر الثاني).

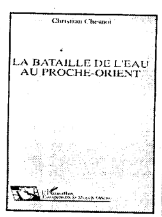
الماء والبترول

هذا القلق حول مصير المياه تردد مداه في الكلمة التي قالها الدكتور بطرس بطرس غالي عام 1992، «ان الصراع القادم في منطقة الشرق الاوسط سوف يدور حول قضية المياه (...) ان الماء سوف يصبح ثروة طبيعية تفوق البترول في اهميتها». ونفس هذه النظرة المتشائمة عبر عنها مسؤولون في المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (الفاو) بقولهم «... وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق فعلي حول احسن الطرق لتوزيع الثروات المائية، فان المنافسة حول الماء قد تؤدي الى المواجهة».

كما عبر عنها مركز الدراسات الاستراتيجية بالقول ان «الصراع حول التحكم في الثروات المائية قد يؤدي قبل نهاية القرن العشرين الى ترد سابق له في الاوضاع في الشرق الاوسط».

هذه القناعة باتت شائعة في كل الاوساط وعلى كل المستويات. وهي نفسها القناعة التي حثت الكاتب على اختيار هذا الموضوع لكتابه. وقد اورد في هذا الصدد ان المياه في منطقة الشرق الاوسط كانت كافية لغاية الخمسينات، لمواجهة حاجيات السكان من الشرب والري وغير ذلك. ولكن مع مر العقود وانفجار عدد السكان وما تلا ذلك من حاجة الى تطوير الزراعة واتساع رقعة الاراضي الصالحة لتلك الغاية، وارتفاع معدل الاستهلاك، كلها عناصر تجمعت لتمارس ضغوطا لا حصر لها على كميات محدودة من المياه. وقد زاد الامور تعقيدا ما عرفته المنطقة من جفاف بين الفينة والاخرى. فسادت القناعة بالتالي في الاوساط الحكومية بان المياه اكتست صبغة حيوية وان التحكم فيها يستدعي اخذ المصلحة الداخلية بعين الاعتبار ولكن ايضا، بل بالدرجة الاولى الى المصالح المشتركة لكل شعوب المنطقة.

لقد اكتسبت قضية الماء - يضيف الكاتب - طابعا جيو- ستراتيجياً واضحاً في منطقة الشرق الاوسط الى درجة ذهاب البعض الى الحديث عن السلاح المائي على غرار سلاح النفط كما استخدم في 1973 و1979.



غلاف الكتاب

ولكن ورقة الماء لا يمكن ان تلعب الا على الساحة الجهوية، بخلاف البترول الذي لعبت ورقته على الساحة الدولية. ولذلك فمن الواجب على الحكومات محاولة ايجاد حلول عادلة خاصة بتوزيع الثروات المائية حتى لا تغوص الشعوب الموجودة في المنطقة في صراعات حادة حول امتلاك «الذهب الابيض الجديد».

وانتقل الكاتب بعد ذلك للحديث عن ولع الزعماء العرب في المنطقة بالخضرة والمشاريع الزراعية وتحضير الحدائق الغناء، مشيرا الى ان مبالغ لا حصر لها من ملايين الدولارات خصصتها حكومات دول الخليج لتحويل الصحاري الى مناطق خضراء صالحة للزراعة، وعلى رأسها الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ولا يختلف اثنان حول معجزة ما تم تحقيقه في هذين البلدين في مجالس نشر المساحات الخضراء والزراعة، ولكن ذلك في نظر الكاتب يفرض ضغوطا لا حاجة لها، سواء على الموارد الطبيعية للبلدان من المياه، وكلها مياه جوفية يكلف استغلالها الكثير، او على خزينة كل حكومة على حدة. وكمثال على ذلك، فقد اشترت الحكومة السعودية القمح



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 15 مايو 1994

المنتج محليا من مزارعي المملكة بمبلغ 400 دولار للطن في الوقت الذي كان فيه سعر الطن لا يتعدى مائة دولار في الاسواق العالمية. وذلك يقول الكاتب ما دفع بالسلطات السعودية الى تشجيع انتاج مواد مختلفة.

الماء والغذاء

وقد يفهم الانسان ضرورة سعي الدول وراء تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية والتحسب لما يخفيه المستقبل في عالم بات يستخدم المواد الغذائية في توقيع الحظر على الدول، ولكن ذلك، في رأي الكاتب لا يبرر اهدار الطاقات الطبيعية والمادية. وفي الوقت الذي يتفهم فيه الجميع ضرورة تحقيق المساحات الخضراء لما لها من فوائد على البيئة وعلى المجتمع والاقتصاد ككل، فان تخصيص مليارات الدولارات لدعم النشاط الزراعي لا مبرر له في الوقت الذي يمكن فيه لتلك الدول تخصيص اقل من تلك المبالغ لشراء كل ما يحتاج اليه البلد من مواد زراعية، علاوة على كون العقوبات الغذائية التي شهدنا توقيعها على عدد من الدول لم تنجح قط وبالتالي فان التخوف من تلك العملية لا يقوم على اسس صلبة في نظر الكاتب. ومن جهة اخرى، ذكر الكاتب بحرب الخليج الاولى التي كانت من بين اسبابها قضية محاولة ايران فرض السيطرة المطلقة على شط العرب، واقدامها بعد حرب الخليج الثانية على احتلال الجزر التي كانت تحت سيادة الامارات العربية المتحدة (والتي عجزت جامعة الدول العربية في تحقيق اي نتيجة تذكر في صددها)، وادخال موضوع المياه من قبل ايران في اطار التفاوض حول اشكال التعاون الجهوي، مما دفع بقطر امام تعجب الجميع، الى توقيع اتفاقية 10 نوفمبر (تشرين الثاني) 1991 مع ايران. وبمقتضاها سيتم بناء قنوات تحمل الماء الصالح للشرب بين البلدين.

وقد ظهرت اهمية المياه جلية عندما ادرجتها القوتان اللتان ترعيان مفاوضات السلام في برنامج المفاوضات المتعددة الاطراف، مستجيبة بذلك لقول الفلسطينيين بان دولة بدون مصادر مائية لا يمكنها ان تتطور، وقول رابين لدى زيارته لمصر بان «اسرائيل تحتاج الى الماء اكثر من حاجتنا الى الارض». ويضيف الكاتب انه باستثناء تركيا التي تبقى امامها ابواب مختلفة مفتوحة في مجال المياه، فان كل الدول الكائنة في المنطقة سوف تحتاج الى ايجاد حلول لهذه المشكلة الحيوية. ولن يتم التوصل الى تلك الحلول الا عن طريق ازاحة بعض العوائق السياسية التي لا تزال قائمة في المنطقة (ويرمز الكاتب لا محالة هنا ال قضية «الاعتراف باسرائيل، واستقلال فلسطين، وجلاء سلطات الاحتلال عن الاراضي العربية المحتلة في سورية ولبنان وغيرها)، واقتناع كل دول المنطقة بجعل قضية المياه نقطة انطلاق لتعاون اشمل على غرار ما حدث في اوروبا بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية. فقد كان الصلب والفحم يشكلان العمود الفقري لاقتصاد دول المنطقة ولذلك فقد شكلت اللجنة الاوروبية للفحم والصلب اللبنة الاولى لتعاون اشمل على كل المستويات بين مختلف الدول الاوروبية.

فهل ستسلك دول المنطقة نفس المسلك جاعلة من الماء مصدرا لمستقبل سلام وامن في المنطقة؟

سؤال ستجيبنا عنه السنوات المقبلة وسيتعلق لا محالة بتحلي المسؤولين في المنطقة بالاعتدال والعقلانية وتشبث الجميع بالسلام.

الكتاب: «معركة المياه في الشرق الأدنى»
المؤلف: كريستيان تشيسنوت
الناشر: لامارتان - باريس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

إسرائيل تسرق المياه الفلسطينية

كتبت ألفت سعد :

قال غازى فخرى المستشار الإعلامى لدولة فلسطين إن إسرائيل سحبت فى الفترة الأخيرة كميات كثيرة من المياه ، مما ادى إلى جفاف عدد كبير من « الآبار » و « العيون » المستخدمة فى مياه الشرب ، كما ان منطقة اريحا تواجه مشكلات ضخمة فى تلوث المياه ونقصها ، إلى جانب عدم وجود صرف صحى الامر الذى ادى إلى إصابة المنطقة بتلوث بيئى !

واشار فخرى إلى ضرورة وجود سلطة وطنية فلسطينية تحدد استخدام وتوزيع المياه سواء للشرب او الزراعة ، وان يكون هناك تعاون مشترك بين سوريا ولبنان والاردن وإسرائيل للتوزيع العادل لهذه المياه .

تصريحات المسئول الفلسطينى جاءت فى ندوة دعم فلسطين فى مجال تطبيقات النظائر المشعة فى الطب والزراعة والصناعة والمياه للعمل على توفير البعثات التدريبية فى الدول التى لها نشاط فى هذا المجال . ■

أجتماعات تحضيرية فى دمشق للمؤتمر العربى للمياه

دمشق - أ ش أ - بدأت فى دمشق أمس اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى للمياه الذى سيعقد على المستوى الوزارى فى شهر ديسمبر القادم.

وأكد الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية الذى تراس اجتماع اللجنة أهمية هذا المؤتمر وقال انه سوف يناقش أوراق عمل حول الموارد المائية فى الوطن العربى ومصادرها المختلفة وقضية تسعير المياه الدولية وأثرها على المنطقة العربية.

كما سيناقش المؤتمر الاتفاقيات الدولية والاقليمية التى تنظم الاستفادة من الموارد المائية المشتركة ومستقبل المياه فى المنطقة العربية واستراتيجية تحقيق الامن المائى العربى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

هل ستنتهي الأزمة في سياق محاولات السلام في المنطقة؟

الصراع على المياه في الشرق الأوسط .. وجهة نظر إسرائيلية

رغم محاولات السلام الحالية بين اسرائيل والفلسطينيين وتبادل المصافحات بين قيادتيهما وعودة السيادة العربية الى غزة واريحا الشهر الحالي مازال الجدل قائما حول احتمالات تصاعد الصراع مجددا على موارد المياه في منطقة الشرق الاوسط بكاملها خاصة في ظل ندرتها والاسراف في استخدامها واستمرار المخاوف حول المطامع المائية لاسرائيل ودول غير عربية اخرى.

«الشرق الاوسط» تعرض اليوم كتابا صدر في مقتبل العام الحالي يتناول معطيات الازمة البيئية والاقتصادية والسياسية اصدره في لندن استاذ في جامعة حيفا الاسرائيلية ويقدم فيه بعض اساليب تجنب الصراع على الموارد المائية في المنطقة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

لندن: من عاطف سلطان

عرض كتاب

في الاثني عشر شهراً الماضية عرضت «الشرق الاوسط» على هذه الصفحة ثلاثة كتب صادرة في واشنطن ولندن حول قضية المياه او بالاحرى ندرتها والصراع عليها في منطقة الشرق الاوسط وهذا هو الرابع في نحو عام واحد فقط. ان كان هذا يعكس اي شيء فهو يعكس الاهمية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للمياه في هذه المنطقة التي رغم موجة التفاؤل الحالية لم تعرف الاستقرار لنحو نصف قرن.

كانت الكتب الثلاثة السابقة من وضع متخصصين اميركيين وبريطانيين ومصريين ولكن ما يميز كتاب اليوم هو ان صاحبه خبير اسرائيلي في موارد المياه والنزاع عليها في المنطقة، الامر الذي يعطيه بعدا مميزا، خاصة ان اسرائيل كانت قبل وبعد حرب الايام الست في 1967 احد اهم اقطاب هذا النزاع بل احيانا الطرف المهيمن في استغلال مياه نهر الاردن والمياه الجوفية في الضفة الغربية وغزة لقرابة ثلاثين عاما.

مثل بعض الدراسات السابقة خاصة الصادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن وسلاح الهندسة الاميركي في البنتاجون يقول هذا الكتاب الصادر في لندن في بداية العام الحالي ان المياه وليس النفط او حتى السيادة على الاراضي ستكون سبب «تجديد» الصراعات العسكرية والاجتماعية والارتباكات الاقتصادية في المنطقة.

قد يستغرب بعضنا انه بعد نحو ثمانية اشهر من تبادل المصافحات بين الرئيسين ياسر عرفات واسحق رابين في واشنطن وفي الاسبوع الماضي في القاهرة ترقبا لاحلال السلام وتحول الأعداء القدامى الى «اصدقاء» او على الاقل «شبه اصدقاء» مازال بعض الخبراء على طرفي النزاع العربي ـ الاسرائيلي وغيرهم يحذروننا تجاه استمرار النزاع بما ذلك احيانا دق «طبول الحرب» حول ازمة المياه في الشرق الاوسط وخطورة ابعادها العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

البشر هم بالطبع قادرون على التحكم في ما هو من صنعهم بما في ذلك المعطيات والتحولات والتحالفات السياسية والذي لا يختلف تعاملهم معها احيانا عن لعبة «الكراسي الموسيقية» ولكن مهما كان حسن نواياهم فهم بالقطع غير قادرين على مجابهة قوانين الطبيعة الاساسية.

رغم تاريخ المنطقة العربية الحافل بتطوير الزراعة وموارد المياه بما فيها انظمة الري والسدود والتحلية والمياه الجوفية في الاماكن الخالية من الانهار فما زالت معظم الدول العربية تعاني ندرة المياه والاسراف في استخدامها خاصة في ظل تزامن الزيادة الهائلة في الطلب عليها مع تناقص مواردها المائية المتجددة وظهور مشاكل تلوث البيئة والجفاف والتصحر والنزاعات السياسية الحادة الي دفعت الى تعاظم القلق حول «الامن المائي» فيها.

كما يقول الكتاب يرجع تفاقم «الامن المائي» في المنطقة ليس فقط لعوامل سياسية يصعب توقع مسارها بدقة ولكن ايضا لاسباب طبيعية اهمها ان كل الانهار الكبيرة فيها (النيل والفرات ودجلة) تنبع في دول غير عربية من بينها اثيوبيا وتركيا ومن ثم في غياب التفاهم معها يصبح من الصعب او حتى من المستحيل التحكم في تدفق مياهها فيها. كما ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي لم يصبح فقط صراعا على الاراضي الفلسطينية والسورية المحتلة منذ نحو سبع وعشرين عاما وانما ايضا صراعا على مياه نهري الاردن والليطاني والمياه الجوفية في الضفة الغربية. وبجانب كل ذلك هناك ايضا خلاف قديم على مياه شط العرب بين العراق وايران.

في فصوله الاربعة الرئيسية يتناول الكتاب العوامل الجيوبوليتيكية المتحكمة في استخدام وتقسيم مياه انهار النيل ودجلة والفرات والاردن واليرموك وبنود اتفاقية هلسنكي المنظمة لاستخدام مياه الانهار الدولية بما فيها الانهار العربية او المارة في الدول العربية والتي اقرتها الجمعية الدولية للقانون في عام 1966.

بغض النظر عن التحيز لطرف او اخر وهو امر طبيعي في دراسة مثل هذه فان الكتاب رغم ذلك يعتبر من ادق الكتب الصادرة حول قضايا المياه في الشرق الاوسط واكثرها تفصيلا على الاقل من النواحي الفنية والأطر النظرية. كما انه يقدم قدرا هائلا من المعلومات التاريخية والارقام حول الاتفاقيات الدولية حول استخدام وتقسيم مياه الانهار المارة في الدول العربية وتفاصيل تدفق مياهها ومخزونات المياه الجوفية والامطار ومشروعات الري والتطوير المائي الكبرى في المنطقة منذ اواخر القرن الماضي، الامر الذي يجعله مرجعا مفيدا على الاقل من الناحية التاريخية المجردة.



المصدر : الشرق الأوسط [uncertain handwritten reading]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤ [uncertain handwritten reading]

لكن رغم ان الكتاب مثل كتب سابقة كثيرة لا يستبعد نشوب صراعات حاده في السباق نحو التحكم في موارد منطقة الشرق الأوسط المائية فهو مع ذلك لا يدق ناقوس الخطر بالاشكال المعروفة في اوساط «خبراء» الهيدروليكية السياسية في الوقت الذي لا يستبعد فيه احتمالات أستخدام القوة لتصفية حسابات المياه في هذه المنطقة المصابة بازمات سياسية حادة واحيانا مستعصية او على الاقل تبدو هكذا.

على نقيض معظم الدراسات السابقة والتي يركز غالبيتها على الجوانب السياسية يتناول هذا الكتاب الواقع في 309 صفحات من القطع الكبير سبل ترشيد استخدام المياه في المنطقة من خلال ادخال نظم ري متطورة وتحسين كفاءة شبكات مياه الشرب والأستخدامات الصناعية والتي يتصف معظمها بالاسراف. ونظرا لان نحو ثلاثة ارباع موارد مياه المنطقة توجه الى الري الذي يتطلب كميات كبيرة بسبب الطبيعة القاحلة الغالبة على معظمها، يتوجب اعطاء الاولوية لترشيد انظمة الري خاصة في مناطق الزراعة المكثفة مثل اودية دلتا النيل ودجلة والفرات ووادي الاردن.

بأستثناء تركيا والسودان وإيران التي تتمتع بفوائض مائية يصبح استخدام اساليب التقنية المتطورة والترشيد خاصة في انظمة الري وشبكات مياه الشرب في المدن الكبيرة في دول المنطقة الاخرى اهم وسائل تجنب نشوب صراعات حادة فيها على المياه . لكن هذه الاساليب وحدها لن تحل كافة اوجه ازمة المياه في المنطقة خاصة في منطقتي الضفة الغربية وغزة اللتين تشهدان ضائقة مائية حادة بسبب استنزاف اسرائيل عبر نحو ثلاثة عقود لمواردها السطحية والجوفية واستخدام مزارعي مستوطناتها في الضفة والمناطق المحيطة بها لكميات كبيرة من الاسمدة الكيماوية والمبيدات باشكال ادت الى تلوث مياهها الجوفية بمستويات خطيرة ومن ثم يتوجب مناولة الابعاد البيئية والاقتصادية والسياسية لازمة المياه فيها بمهارة عالية.

لكن رغم التعقيد الكبير الذي تتصف به قضايا المياه في المنطقة، خاصة ان اجزاء كثيرة منها تواجه الان مشاكل تناقص مواردها المائية المتجددة وغير المتجددة والتلوث والجفاف والتصحر والنزاعات السياسية فالمنطق يحتم التعامل مع ازمة المياه بطرق تخلو من المبالغة او التبسيط وحتى كما يحدث احيانا من التضليل، خاصة ان ندرة المياه في منطقة الشرق الاوسط ومناطق كثيرة اخرى حول العالم ليست بجديدة وتعامل معها عرب الصحراء بمهارة مميزة. لكن الجديد الآن هو تفاقم الازمة بسبب الخلافات السياسية وتصاعد الاستهلاك بشدة وتزامنه مع تناقص مواردها خاصة الجوفية.

ورغم اهمية الحيثيات الاستراتيجية لازمة المياة في المنطقة خاصة استنزاف اسرائيل المتصاعد للمياه العربية تعود الازمة الى حد كبير الى طبيعة استخدام المياه في داخل الدولة الواحدة او الاقليم الواحد اكثر مما ترجع الى الخلافات حول تقسيم موارد المياه المشتركة.

في هذا السياق يقول الكتاب ان اسرائيل تتفوق على الدول العربية في وسائل ترشيد استخدام المياه والمحافظة على مواردها غير المتجدده بسبب تمتعها بتقنيات متطورة تمكنها من اعادة تدوير الموارد المائية والاستخدام الامثل لمياه الفيضان وتقنيات التحلية. لكن في النهاية لا يرجع تفوق اسرائيل الى قدراتها الذاتية فقط وانما ايضا الى استنزاف موارد المياه العربية مما يتطلب منا التزام الحرص في المفاوضات الجارية الان حول السلام خاصة في حالة ربطها بمشروع «السوق الشرق اوسطية» الذي تروج له اسرائيل باهتمام ملحوظ.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٤

وزير الرى السورى لـ « العالم اليوم »

نسعى للاتفاق مع تركيا حول مياه الفرات

□ دمشق ـ سناء السعيد:

تحدث عبد الرحمن المدنى وزير الرى السورى «للعالم اليوم» عن مشكلة المياه بين سوريا وتركيا فاوضح انه ليست هناك مشاكل معلقة ولكن هناك مباحثات نتابعها معاً وقضايا بحث مستمرة بيننا وبين تركيا والعراق والدول المستفيدة من مياه نهر الفرات ـ وقال: انه حتى لا تكون هناك مشاكل بيننا وبين تركيا فى المستقبل فاننا نسعى اليوم لاقتسام مياه النهر خاصة بعد الزيادة التى طرأت على عدد السكان فى سوريا بصورة استوجبت زيادة حصة سوريا من المياه ـ واضاف ان تركيا تقول دائماً وتؤكد انه لن تكون هناك مشكلة فى المستقبل حول المياه وتحاول ترك الموضوع للزمن على اساس انه سيحل نفسه بنفسه غير أن سوريا تصر من الآن على ايجاد حل لهذه المشكلة وان يكون ذلك بشكل سريع.

وفى معرض تعليقه على ربط تركيا بين موضوع المياه وموضوع الأمن، وربطها حل مشكلة المياه بتوقف سوريا عن دعم الاكراد على الحدود معها قال الوزير السورى انه لا صحة للاتهامات التى تساق حول دعم سوريا للاكراد وقال ان سوريا تحاول ان تكون على علاقة طيبة مع تركيا، وترى ان المياه هى شريان لحياة مستقرة ومعين لجسور اتصال مستمرة.

واكد ان ما اشيع عن دعم سوريا للفصائل الكردية غير حقيقى كما استبعد حدوثه مستقبلاً.. وكان وزير داخلية سوريا قد اكد لجميع المسئولين الاتراك ان هذا الامر غير وارد، والاكثر من ذلك انهم قاموا بتفقد المناطق ولم يجدوا اى معسكر للتدريب أو اية نشاطات توحى بتواجد كردى او دعم سرى ـ ولكن هناك صحفاً غربية مشبوهة تحركها مصادر اعلامية صهيونية تروج الاكاذيب وتسلط الضوء على الشائعات فى محاولة لاشعال التوتر بين الجيران. وقال ان الاجتماعات ستستمر بين سوريا وتركيا خاصة اجتماعات اللجنة المشتركة بين الدول الثلاث (سوريا ـ العراق ـ تركيا) وكانت تركيا تطلب التوسع فى الاجتماعات والمزيد من المعلومات ودخلنا فى مناقشة انواع التربة وكمية المياه ـ وقال انه اثناء زيارة ديميريل لسوريا فى العام الماضى تم الاتفاق على ان تتحول محصلة الاجتماعات الى قرار سياسى. واشار وزير الرى السورى الى ان وزير الخارجية السورى كلف بمتابعة الدراسة إلى ان يتم التوصل الى اتفاق مع نظيره التركى ـ وقال ان تركيا طلبت منا التريث ـ وعندما يجتمع وزيرا الخارجية فى البلدين قريباً نأمل ان يتوصلا الى اتفاق . وما أقوله من ان قضية المياه قضية عقلانية ـ فمن الممكن الاتفاق والوصول الى حل يرضى الاطراف الثلاثة ـ ولقد زار سوريا مؤخراً وزير الداخلية التركى



عبد الرحمن المدنى

وجددنا امامه الطلب الموجود لدى الحكومة التركية.

وحول تشبث تركيا بالمياه ـ قال ان الانهار الدولية ليست مصنعاً أو مزرعة حتى تستحوذ عليها دولة ما ولكن تركيا تقول حتى الان انه لن تكون من هى المتسببة فى اثارة مشكلة مع سوريا حول هذا الموضوع ـ ويقولون نحن كدول متجاورة لا نسبب اضراراً واضاف الوزير السورى ان بلاده تتابع الموقف زيادة فى الاطمئنان ليعرف كل منا حصته من المياه خاصة أن تركيا محاطة بالعديد من الدول ولديها اتفاقات حول انهار مشتركة مع ايران وبلغاريا واليونان وروسيا وهى الاتفاقات التى تنظم هذه الانهار ـ وتتطلع سوريا الى ان يبرم اتفاق ايضاً حول دجلة والفرات.

واستطرد الوزير السورى عبد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٤

الرحمن المدنى قائلا ان هناك بروتوكولا وقع مع تركيا عندما زار الرئيس الراحل تورجوت أوزال سوريا وجرى الحديث حول سد تاتورك على اساس ان يتم تمرير اكثر من خمسمائة متر مكعب لسوريا والعراق، واوضح ان هذا البروتوكول قد التزمت به تركيا خلال السنوات الماضية — ولكن يظل التوصل الى اتفاقية حول المياه مطلباً عربياً حيوياً حتى نضمن ان يسود الاستقرار بشكل دائم ومستمر — وحول مدى ثقة سوريا بتركيا قال الوزير السورى ليس لدينا الاطمئنان الكامل — بيد أن الاتراك اثبتوا حتى الان حسن النية وتوقيع اتفاقية حول المياه من شأنه دعم هذه الثقة — وقال ان الاتراك حولوا قضية المياه الى قضية سياسية وركزوا على قضية الاكراد وهى سلاح ذو حدين ولكن ما يجب ان يعلمه الجميع ان سوريا لن تكون ابداً دولة معتدية ولكنها ستظل حريصة علي الحفاظ على حقها.

وحول امكانية تمرير تركيا المياه لاسرائيل قال وزير الرى السورى ان البروتوكول الذى تم توقيعه مع تركيا هو لتمرير انبوب السلام عبر سوريا ولم يطرح علينا اى مشروع أخر. إننا لا نوافق على تمرير المياه الى أسرائيل طالما نحن فى حالة حرب معها وسوريا لا تقبل ذلك ولم يطرح عليها مثل هذه الموضوع من قبل.

وحول امكانية ان تؤدى قضية المياه الى حرب مقبلة فى الشرق الاوسط — قال الوزير ان قضية المياه قضية وجود — غير ان المياه فى منطقتنا — رغم أنها ضئيلة — فهى تكفى اذا احسن استخدامها بشكل عقلانى ولكن عندما تستمر اسرائيل فى جلب المهاجرين من اصقاع الارض فإن المياه سوف لا تكفى — ان اسرائيل هى مبعث القلاقل منذ وجودها وستكون اساساً للقلاقل مستقبلاً سواء حول المياه او غيرها اذا ظلت الهجرة قائمة. واكد انه بالنسبة لسوريا فهى مكتفية ذاتياً — ولكن اسرائيل تقوم بسرقة كميات من المياه بالجولان مما ادى الى التأثير على مياه دمشق خاصة بالنسبة لاستخدامات المنازل ومياه الشرب — وقال ان لدينا اكثر من ثلاثمائة الف مواطن لاجىء من الجولان قرب مدينة دمشق نقدم لهم خدمات — أما المياه التى هى حق لهم فان اسرائيل تقوم بسرقتها — وكشف عن وجود مشاريع للمياه لكى تتمشى مع الزيادة فى عدد السكان ومعدل استهلاك الفرد وتتمشى مع حجم الاراضى المروية التى وصلت الى مليون ومائتى الف هكتار — ومن ثم انشأنا ١٤٢ سداً بين كبير وصغير واشار وزير الرى السورى الى انه يجرى حاليا بناء سد السادس من تشرين على نهر الفرات ومن المقرر ان ينتهى ليبدأ عمله فى ١٩٩٦ وهو يولد ستمائة وثلاثين ميجاوات كهرومائية..



وزير الري السوداني لـ الشرق الأوسط

حصتنا في مياه النيل لا تتناسب مع احتياجاتنا المتزايدة نسعى لاقامة خزانات مشتركة مع الدول المطلة على النهر

الخرطوم: من محمد سعيد محمد الحسن

في وقت واحد احتلت قضية مياه النيل الصدارة في مؤتمرات تخصصية، وفي لقاءات ثنائية وفي المجلس الوطني والبرلمان المعين، واثيرت اتفاقية مياه النيل التي ابرمت بين السودان ومصر في نوفمبر (تشرين الثاني) 1909 كما اثير مشروع خزان الحمداب وتشكيل لجنة سياسية عليا لتنفيذه وموقف مصر منه وايضا مشروع جونقلي وجدواه وموقف اثيوبيا من اجتماعات دول حوض النيل واسباب تحفظها تجاه المشروعات المائية الجديدة وموقفها من السد العالي. بالاضافة الى ما اثير حول توقف العمل في مشروعي كنانة والرهد وهل هو بسبب التمويل والآليات ام بسبب اخطاء فنية عاقت التنفيذ. وايضا الموقف من محاولات اسرائيل لاستغلال مياه النيل؟

ومشروع النهر العظيم في ليبيا وتاثيره على مخزون المياه الجوفية في السودان، وما هو المقصود من مؤتمرات المياه عام 2002؟

حول هذه القضايا وغيرها، جاء الحوار مع الدكتور يعقوب



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٤

ابو شوره الذي تسلم حقيبة وزارة الري منذ يونيو 1989.

● لماذا اخذت قضية مياه النيل الصدارة في الآونة الاخيرة؟

ـ اصبحت مياه النيل تشكل قضية مهمة بسبب الحاجة الملحة على المياه، لقد ازداد السكان، واتسعت الاستخدامات الزراعية، وضرب الجفاف والتصحر مناطق كثيرة، وقلت مصادر المياه بينما تزايد الطلب عليها، وجرى التنافس في احواض المياه المشتركة الى اثارة الحساسيات، وفي نفس الوقت فان الاتفاقيات المنظمة لعملية المياه قليلة، وبعضها يعتبر جزئيا لا يشمل كل شيء خاص باستغلال المياه، وبعضها الآخر، لا يشمل الدول المشتركة حول مصدر المياه الواحد.

النيل عام 2002

● ما هو المقصود من مؤتمر مياه النيل الذي عقد اخيرا في الخرطوم؟

ـ هذه الفكرة طرحت كجزء من عملية التقارب بين دول حوض النيل التسع بغرض التمهيد الى اتفاق شامل في ما يتعلق بمياه النيل، حيث عقد المؤتمر الاول في مصر عام 1993 وعقد الثاني في مطلع عام 1994 في السودان ويعقد الثالث في مطلع عام 1995 في تنزانيا ويتواصل في دول الحوض الاخرى.

ويتناول المؤتمر القضايا المشتركة، وطرح الافكار حول الصيغة التي تجمع دول الحوض واهمها حول تحديد حصة المياه، فاذا عرفت اي دولة حصتها تحقق التعاون السهل.

وقد دعت الورقة السودانية الى ضرورة التوزيع العادل لمياه النيل بين كافة دول الحوض لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واهمية التعاون بين هذه الدول لمكافحة الجفاف والتصحر باقامة خزانات مشتركة والاتفاق على قيام هيئة مشتركة بينها.

كما ان المؤتمر يهدف لمعرفة خطط كل دولة للتنمية والموارد المائية المتاحة لها، واحتياجاتها الحقيقية من الموارد المائية، اضافة الى وضع الترتيبات اللازمة في ما يتعلق بالآثار البيئية لمشروعات التنمية. ويشترك في هذه المؤتمرات خبراء من بريطانيا وفرنسا والبنك الدولي ومنظمة الاغذية والزراعة العالمية والمؤسسة الكندية للتنمية الدولية.

اتفاقية مياه النيل

● اثيرت في المجلس الوطني الانتقالي والبرلمان المعين مسألة اتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر ووصفت بانها مجحفة في حق السودان، فهل هناك اتجاه لتعديلها؟

ـ هناك اتفاقية مياه بين السودان ومصر وقعت عام 1959 ونصت على ان تكون ايرادات النيل او متوسط ايراد النيل حوالي 84 مليار متر مكعب، ومن خلال هذه الاتفاقية تم توزيع حصص السودان ومصر والاتفاقية وزعت المياه بين البلدين، واشارت الى ان دول حوض النيل التي تطلب استغلالا لمياه النيل يمكن ان تؤخذ مناصفة من البلدين. ونحن ملتزمون باتفاقية مياه النيل، ذلك ان السودان في الفترة السابقة لم تمثل له مياه النيل مشكلة، ولكن السودان الان وفي اطار مشروعاته المائية والتغييرات السياسية وقيام النظام الفيدرالي، حيث تريد كل منطقة معرفة احتياجاتها المائية، فان نصيب السودان من مياه النيل طبقا للاتفاقية المشتركة بسيط وطبعا غير مناسب ولذلك سنسعى لتوضيح احتياجاتنا عبر اللقاءات الفنية بين البلدين، وسيكون اطار توضيح هذه الاحتياجات المؤسسات المشتركة.

● ولكن اجتماعات الهيئة المشتركة لمياه النيل قد توقفت في اعقاب تطورات ازمة حلايب. فكيف تتسنى المعالجة؟

ـ نعم جرى تجميد اجتماعات الهيئة المشتركة نتيجة الاوضاع السياسية بين البلدين، ولكن علاقتنا واتصالاتنا الفنية ما تزال مستمرة.

الاتفاقية ودول الحوض

● ما هو موقف دول حوض النيل من هذه الاتفاقية؟

ـ هناك تفاكر وتشاور بين دول حوض النيل، وهنالك تعاون فني بين هذه الدول في بعض المشاريع لدراسة حوض النيل وكيفية حماية مياه النيل. وقد اجرينا لقاءات مع مسؤولي المياه والبيئة الاثيوبيين من خلال اللجنة الفنية اخيرا في الخرطوم واتفقنا على سبل تبادل المعلومات المتعلقة بفضيان النيل والامطار في الهيئة الاثيوبية ، وهناك اتفاقية بين مصر واوغندا وهي اتفاقية تنظيم وليست اتفاقية توزيع مياه او حصص بين البلدين، ولكن هناك ضرورة لاتفاقية شاملة لدول حوض النيل، او معظمها على اقل تقدير لتحديد حصص المياه ولتنظيم العلاقة فيما يتعلق بالاستفادة من مياه النيل.

الموقف الإثيوبي

● لماذا امتنعت اثيوبيا عن المشاركة كعضو في اجتماعات دول حوض النيل؟

ـ الموقف الاثيوبي لا يعترف باتفاقية مياه النيل المشتركة اذ لم تكن طرفا فيها، وهو موقف قديم منذ عهد الامبراطور هيلاسلاسي، والذي اعلن آنذاك عام 1909 بأن اثيوبيا ليست طرفات في تلك الاتفاقية مع ان النيل ينطلق من اراضيها، وان لاثيوبيا مشروعاتها تجاه استغلال مياه النيل.

ولذلك فان اثيوبيا تشترك في هذه الاجتماعات كمراقب، وليس كعضو، وهي تبني اهمية طرح مشاريع الاستفادة من مياه النيل والاتفاق عليها بدلا من اخذ الحصص دون مشورة وموافقة وانتفاع مشترك. ولقد كانت لاثيوبيا وجهة نظرها تجاه السد العالي، اذ ترى ان اقامته آنذاك في اعالي النيل، في اثيوبيا او أوغندة كان سيكون الامثل لدول حوض النيل، لان نسبة التبخر في مصر عالية جدا، الى جانب الفوائد الجمة من الطاقة الكهربائية.

سد الحمداب

● وصف مشروع اقامة سد الحمداب في الشمالية بانه نوع من الضغط السياسي على مصر بسبب توتر العلاقات وازمة حلايب، كما ان مصر اعلنت على لسان وزير الاشغال والموارد ان ترحيبها بمشروع الحمداب مشترط بعدم تجاوز اتفاقية مياه النيل فكيف تسير خطواته؟

مشروع سد الحمداب، مشروع قديم، وله ملف ضخم في وزارة الري، وكان يفترض اقامته قبل سنوات طويلة، ولاهميته وحيويته في تحقيق التنمية حيث سيسهم في توفر طاقة الكهرباء للانتاج الزراعي والصناعي، وتخفيض تكلفة الانتاج وتبلغ الطاقة الكلية له 1250 ميجاواط وهي تعادل اضعاف الطاقة الكهربائية التي يوفرها حاليا خزان الروصيرص والتي لا تتجاوز 280 ميجاواط

وتبلغ تقديرات انشائه 800 مليون دولار.

وقد اعطت حكومة الانقاذ اهتمامها له باعتباره مشروع الطاقة الاول بالنسبة للسودان، وقررت العمل على تنفيذه، وقد قامت وزارة الري بتجهيز الدراسات التفصيلية والتصميمات ولتاكيد الجدية على تنفيذه، فقد شكلت لجنة سياسية عليا برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية وزراء الطاقة والتعدين والري والموارد المائية والمالية والاقتصاد والتخطيط الاقتصادي والاستثماري لمتابعة مراحل تنفيذه واستنفار الجهد الشعبي له، وهناك ترتيبات لوضع صيغ مختلفة للمشاركة، في تمويل الخزان سيتم الاتفاق عليها والترويج لها حتى يمكن للسودانيين وغيرهم المساهمة في تشييد الخزان. لم نحدد زمنا للبدء في العمل ولكننا نامل في اسرع وقت. اما التجهيزات فستبدأ خلال شهور في الموقع وسنستعين بخبرة اجنبية، ولم يشأ الاشارة الى الجهة الاجنبية والتي ستعاون في عمليات الخزان الاولية، وفيما بعد ابلغني مهندس فني، بان الخبرة الروسية التي ساهمت في اقامة السد العالي في مصر، قد أوكل اليها هذه المهمة، وقد وصل بعضهم لمعاينة المنطقة على الطبيعة وكدلالة على الخطوات العملية في اتجاه تنفيذ خزان الحمداب، فقد صدر قرار وزاري بتكوين معتمدية خزان الحمداب، ومهمتها الاساسية العمل على ترحيل واسكان المواطنين المتضررين من قيام الخزان في المنطقة، وتم تعيين معتمد لها. وتنفيذ خزان الحمداب لا يتعارض مع اتفاقية المياه المشتركة والاخوة الفنيون في مصر يعرفون ذلك.

مشروع ترعتي كنانة والرهد

● لماذا توقف العمل في مشروع ترعتي كنانة والرهد؟

مشروع حفر ترعتي كنانة والرهد استوفى كل جوانب الدراسات الفنية، والذين قالوا ان المشروع قد فشل هم بعض الجيولجيين الذين كلفوا بعمل مسوحات في المنطقة لتحديد نوع التربة حيث اعتقدوا ان وجود تربة رملية يمنع قيام المشروع.

وليس هناك خطأ فني فاذا وجدت تربة رملية فيمكن معالجتها فنيا وهو امر معروف في هذه الحالات.

ولحسن الحظ فان شبكات الري قامت في تربة طينية، وكل اعماقها لم تصل الى الرمال ولذلك كانت سهلة وقليلة التكلفة، اما بالنسبة لترعة كنانة الرئيسية، فان اعماقها كبيرة وتصل الى 12 و13 مترا وقد اجريت الدراسات لمعرفة شكل التربة ونوعيتها، حيث وجدوا تربة رملية بعد 7 امتار تربة طينية، وهو امر فني يمكن معالجته، كما حدث من قبل في مشروع حلفا وفي الهند، ترعة معروفة طولها 420 كيلومترا شيدت في تربة رملية، فهذه مسألة فنية وهندسية تعالج فنيا وهندسيا وبواسطة الفنيين السودانيين ودور الجيولوجيين ينتهي مع تقديم تقريرهم عن شكل التربة ونوعيتها.

ان العمل في حفر ترعتي كنانة والرهد، لم يتوقف بسبب الفشل ولا لوجود خطأ فني او هندسي، او لوجود صعوبات فنية وانما توقف لان الميزانية لم تكن بها مبالغ كافية لتوفير الاليات وانه يتوقع آليات صينية لمباشرة العمل خلال الاسابيع القادمة.

ان مشروعي كنانة والرهد هما من المشاريع الاستثمارية بمعنى ان التكلفة الحقيقية ستكون على المستثمرين.

تعلية خزان الروصيرص

في ضوء الاوضاع الاقتصادية والمالية وامتناع التمويل الخارجي، كيف يتسنى لكم تنفيذ مشروع تعلية خزان الروصيرص؟

تعلية خزان الروصيرص الذي شيد في مطلع الستينات كان ينبغي ان تتم قبل سنوات بغرض الاستفادة من حصتنا من مياه النيل، والمقصود من التعلية، هو زيادة السعة التخزينية والاستفادة من المخزون المائي وتبلغ تكلفة التعلية نحو 300 مليون دولار وعندما تعذر الحصول على التمويل الخارجي، قررت الحكومة السودانية ، وتم استجلاب عدد كبير من الآليات الخاصة بالجسر الترابي وتمثل حوالي 70 في المائة الى 75 في المائة من تكلفة المشروع وتتولى المؤسسة العامة لاعمال الري والحفريات السودانية القيام بهذا العمل، ونحن الان في موقف يمكننا من اكمال الجسر الترابي، اما فيما يتعلق بالجسر الخرساني، فان الترتيبات تجري لاقامته بواسطة شركة اجنبية، ويتوقع اكمال العمل خلال خمس سنوات.

مشروع جونقلي

● ماذا تم بشأن مشروع جونقلي



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٤

في الجنوب؟

مشروع قناة جونقلي، كان العمل فيه قد قطع مرحلة طيبة، وتوقف بفعل الحرب في الجنوب، فترة طويلة، وادى التوقف الى مشكلة بالنسبة للشركة الاجنبية المكلفة بالعمل ووصلت المشكلة الى محاكم دولية وانتهت الى الزام السودان بدفع الالتزامات في هذه العملية الخاصة بجونقلي والتي اوقفتها الحرب، واعادة العمل فيه تعتمد على الناحية الامنية.

● هل صحيح ان النهر العظيم في ليبيا اثر على مخزون المياه الجوفية في السودان؟

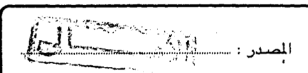
ـ تجري الان دراسات حول هذا الامر من خلال جهد بين السودان ومصر وليبيا في احواض المنطقة المشتركة وترعى الدراسات منظمة ايفاء ومقرها بروما، وليست هناك تفاصيل كما انه ليس هناك ما يثبت وجود تاثير على المنطقة من جراء قيام النهر العظيم في ليبيا.

اسرائيل ومياه النيل

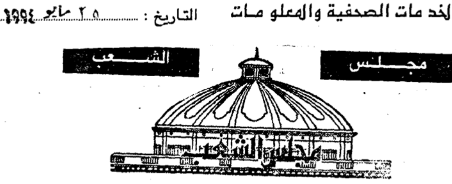
● ما هي الخطوات التي اتخذت للحيلولة دون محاولات اسرائيل للاستفادة من مياه النيل؟

ـ لقد نشرت تقارير صحافية عن احتمال وصول مياه النيل لاسرائيل ولكن رسميا لم نعرف او نبلغ بشيء من هذا، ولكن من الناحية المبدئية، فان مياه النيل يجب ان تبقى في اطار دول حوض النيل، وسوف نعارض اي اتجاه لاستغلال مياه النيل من اي دولة خارج دول حوض النيل، هذا امر مرفوض ولا يوجد نقاش حوله.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٤



حروب المياه قادمة

٨ دول غير عربية تتحكم في مياه المنطقة

كتب حازم منير :

هل تشهد المنطقة العربية حروباً على المياه فى نهاية القرن الحالى ، على ضوء محدودية مصادره والزيادات السكانية الرهيبة لدول المنطقة ، وتنازعها على التنمية لتولى دور القيادة الاقليمية ؟ .

يؤكد الخبراء أن حروب المياه باتت شبه مؤكدة ، بعد تراجع أهمية البترول الى درجة تالية واحتلال قضية المياه لصدارة جدول القضايا الاستراتيجية .

فى هذا السياق إنتهت لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب ، من إعداد مشروع دراسة شاملة لأزمة المياه بالمنطقة العربية ، تتناول تاريخية الازمة وطبيعة الصراع حول المياه وتطوره ، ومخططات الأطراف غير العربية ، الساعية للسيطرة على اهم مورد بالمنطقة .

واوضحت الدراسة أن خطورة المشكلة تكمن فى معاناة الدول العربية من نقص يبلغ ٤٤٪ من احتياجاتها المائية ، فى ظل تحكم دول غير عربية بأكثر من ٨٥٪ من منابع الموارد المائية للعالم العربى فى أفريقيا واسيا الى جانب سيطرة إسرائيل على جزء كبير من الموارد المائية للمنطقة العربية.

وأشارت إلى أن احد أوجه الخطر يكمن فى الرغبة الاسرائيلية للسيطرة على مصادر المياه فى المنطقة ، بعد نجاحها فى حرمان الضفة الغربية وقطاع غزة من ١,٣ مليار متر مكعب من مياه نهر الأردن سنويا ، ووقوفها حجر عثرة فى طريق تمويل البنك الدولى لمشروع سد الوحدة الذى يسهم فى تنمية وتنظيم مياه نهر اليرموك في الأردن وسوريا ، بالاضافة إلى قيامها بسحب ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من نفس النهر .

وتمتد الاطماع الاسرائيلية الى حوض وادى النيل حيث تعتمد مصر على رى ٩٩٪ من رقعتها عبر مياه النيل .

ووفقا لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجية فى واشنطن الصادر عام ١٩٨٤ ، ستتعرض دول النيل لنقص خطير فى ايرادات النهر مع نهايات القرن الحالى ، وسيمثل ذلك النقص أخطاراً على الأمن الاقليمى لدول حوض النيل ، حيث يتوقع التقرير مواجهات عسكرية مع دول الحوض لمواجهة ضغوط الجفاف والمجاعة .

تحصل مصر على ٨٥٪ من مياهها عبر الهضبة الاثيوبية التى امتدت لها اصابع اسرائيل ، وأعدت دراسات لاقامة ٣ مشروعات سدود فى أثيوبيا بمعاونة فنية اسرائيلية ، ستلعب فى حالة تنفيذها دوراً خطيراً وستؤدى إلى تاثير مباشر على حصة مصر من المياه والتى ستنخفض بمقدار ٧ مليارات متر مكعب سنوياً ، وهو يشكل خطراً على الأمن الغذائى والاقتصادى والعسكرى المصري .

وتضيف الدراسة ان انفصال جنوب السودان وخلق دولة جديدة تتمتع بحقوق السيادة الوطنية ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٤

سيؤدى الى سقوط كل اتفاقيات المياه بين بلدان حوض النيل ، مما يعيد المفاوضات حول توزيع حصص ايراد النهر ، وحذرت الدراسة من تغير موازين القوى الذى قد يحرمها من جزء من حصتها الحالية من المياه .

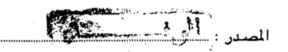
بينما تتزايد الحاجة الاسرائيلية للمياه لمواجهة زيادة أعداد المهاجرين اليها ، حيث يتوقع أن تزداد احتياجات اسرائيل من المياه فى نهاية القرن بمقدار ٧٠٠ مليون متر مكعب إضافة لما تستهلكه حاليا

وحول الصراع الثلاثى بين تركيا وسوريا والعراق رصدت الدراسة محاولات تركيا بصفتها دولة المنبع لسد الفرات . للسيطرة والتحكم ، حيث قامت ببناء ٢٠ سدا على الفرات مما أدى لانخفاض المياه بسوريا لدرجة التهديد بالعطش وتوقف محطات الكهرباء ، كما لحقت بالعراق خسائر تمثلت فى خروج ٤٠٪ من الأرض من حوض الفرات عن نطاق الاستغلال الزراعى

وتأتى تلك السياسات التركية فى الوقت الذى تقترح فيه مشروع انابيب السلام التركى . لمد دول الخليج والسعودية واسرائيل بالمياه ، باعتبارها دولة فائض مائى ، بينما تتبع سياسة جوار تحجب خلالها المياه عن بلدين عربيين أخريين يشاركانها فى مسار النهر ويعتمدان عليه اعتمادا أساسيا كمصدر للرى ولتوليد الكهرباء .

وتطرح الدراسة ضرورة تبنى موقف عربى موحد تجاه قضية المياه بالمنطقة يدعم موقف سوريا والعراق فى حقوقهما الثابتة فى نهرى دجلة والفرات ، بما يسمح بتدفق المياه الى الدولتين العربيتين .وأكدت الدراسة على ضرورة البحث فى مصر عن مصادر بديلة لمياه الانهار وتنميتها ، والاهتمام بتكنولوجيا تحلية مياه البحار المتوافرة بسخاء فى الشرق الأوسط وافريقيا .



المصدر : الوفد 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٤



أزمة المياه .. كارثة قومية
مطلوب مواجهتها قبل أن تقع الواقعة

بقلم ـ عباس الطرابيلى

على مدى اسبوع كامل تناولت هنا ، وفى «الوفد» اليومى ، قضية مصر والمياه . تناولتها انطلاقا من ان العالم مقبل على عصر من العطش ، وان الشرق الأوسط ومصر هى قلبه ـ اكثر هذه المناطق عرضة للموت عطشا . وقلت ان نصيب مصر ثابت من المياه بحكم اتفاقية تقسيم مياه النيل بينما سكان مصر يتزايدون مليونا كل عام ، وبالتالى فإن نصيب الفرد المصرى من المياه ينخفض ، بل ينهار ، وانه لابد من برامج قومية تتولى حسن استغلال مياه النيل ، والبحث ايضا عن وسائل اكثر عصرية لترشيد الاستهلاك . وايضا تحديد مخزون المياه فى الحجر النوبى حتى يمكن استخدامه للمساعدة فى حل مشكلة العطش المقبلة .

وتلقيت رسالة رقيقة من الدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية ، ثم اتصل بى سيادته تليفونيا معقبا .. وبداية تقول رسالة وزير الماء المصرى :

« تعلمون سيادتكم مدى الخطورة التى تواجه اى مجتمع .. إذا قصرت موارده عن تغطية احتياجاته ، او إذا عجز المجتمع بكل طوائفه عن خلق التوازن بين مالديه من موارد وبين احتياجاته فى أطار من حسن الاستخدام والحماية .

ولما كانت الموارد المائية فى مصر تمثل أخطر الموارد الطبيعية واكثرها محدودية ، فإن حمايتها وتعظيم العائد منها هو قضية قومية لابد ان تكون لها الاولوية الأولى . ولأن موارد مصر المائية تنحصر تحديدا فى حصتنا من مياه النيل وهى ثابتة وقدرها ٥٥,٥ مليار م٣ ، كما ان اسلوب الاستخدام الحالى يحتاج إلى جهد مضاعف لتاكيد الايجابيات وتجنب السلبيات .. ، فإن الامر يستدعى تضافر الجميع لتحقيق افضل استخدام لهذا المورد الحيوى .

ومن هذا المنطلق ترتب وزارة الأشغال العامة والموارد المائية للقيام بحملة إعلامية قومية تخاطب مختلف المستويات وتتناول كافة القضايا من خلال وسائل الأعلام المختلفة ، تركز بصفة اساسية على

- ثبات حصة مصر من مياه النيل رغم الزيادة المستمرة للسكان مما يؤدى إلى تناقص نصيب مصر من هذه المياه .
- الصعوبات التى تواجهنا للحصول على موارد جديدة .
- الجهد الذى يبذل من الدولة لحماية مواردنا وتنظيمها وتوزيعها .
- المنشات المقامة والتى تعتبر ملكا للشعب لابد من حمايتها
- الاحتياج النسبى لدول حوض النيل المختلفة لجزء من مياه النيل التى يمكن تنميتها مستقبلا .
- حالة الأفراد او الدول التى تعانى من الجفاف واثر ذلك على الصحة العامة والتنمية .
- انماط الاستخدام الحالية ومساوئها وكيفية مواجهتها وتطويرها لتعظيم العائد من كل قطرة مياه .
- الاستخدام غير المقنن للمياه سواء فى اراض خارج الخطة او فى زراعة محصولات مستهلكة للمياه «الارز ـ قصب السكر» خارج المساحات المقررة .
- اساليب وأدوات التطوير ودور مستخدمى المياه فيها .



- حماية المياه من التلوث ومنع إلقاء المخلفات أو عناصر التلوث
- العجز المائى والمشاكل التى سنواجهها إذا لم يتدارك الموقف

وبصفة عامة فإن الهدف الأساسى لهذه الحملة يركز على تاصيل الوعى لدى جمهور المواطنين بقيمة قطرة الماء واهمية الحفاظ عليها وذلك بدءا من الطفل فى رياض الأطفال . ومما لاشك فيه فان نجاح هذه الحملة القومية الهامة رهين بتبنى المؤثرين فى الراى العام للتمهيد لها وتعبئة الراى العام للتجاوب معها . وحتى لاتبدا الحملة من فراغ .

ومن هنا فقد ترون سيادتكم المشاركة بفكركم الخلاق وحسكم الوطنى وقلمكم المعبر فى نقل هذه الصورة التى نحن مقبلون عليها إلى جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين . شاكرين لكم كريم معاونتكم لاحتياج الحملة التى يخطط لها والتى من المقترح ان تبدا خلال شهر من الآن وبعد ان يكون الراى العام قد هيىء لقبولها . هذا واملنا كبير فى موافقتكم على المعاونة فى ذلك ونحن على ثقة أن مشاركتكم سيكون لها أثر السحر لدى كافة المواطنين وتهيئتهم ذهنيا ونفسيا لتبنى مانحن مقبلون عليه وللتجاوب مع مفردات هذه الحملة».

وزير الأشغال العامة

«د . مهندس / محمد عبدالهادى راضى»

وانطلاقا من خطورة هذه القضية فإن كل مصرى مطالب بان يضعها مكان حبة العين . فلا مصر تصلح بدون النيل . ولاشعب مصر بمستطيع العيش بدون هذا النهر العظيم . ولكن مانخشاه ان تتحول قضية المياه إلى «هوجة» سرعان ما تخمد بلا اى نتيجة شانها شان معظم قضايانا . ولكننا نحذر هنا من مغبة هذه النتيجة . ولسنا بحاجة إلى تاكيد ان المياه هى الحياة واى تقصير فى هذا الشان يعنى الموت . ويكفى ان كل المصريين عاشوا سنوات عجافا فى الثمانينات جاءت كجرس انذار . ولولا رعاية الله وعنايته لسقط الألوف ضحايا الجوع والعطش . ولعادت ذكرى ايام الشدة المستنصرية إلى الأذهان عندما لم يجد المصرى ماياكله فكان يقايض «حمل الذهب» «بحمل من القمح» بل وامتدت الأيدى إلى النساء بالخطف .. والذبح .. والطبيخ !!

●● وحتى نعرف ايدينا من اقدامنا يجب ان نشرح ان استخدامات المياه عندنا لها ثلاثة محاور الزراعة والصناعة والاستهلاك البشرى ولما كانت الزراعة لها نصيب الأسد «حوالى ٧٠٪ من كل مياه مصر» تليها الصناعة - «حوالى ٢٠٪» ثم الاستخدامات البشرية ولها الباقى .. فإن الجهد الأكبر من الحملة القومية يجب ان يتركز حول استخدامات الزراعة .. ومن واجبنا ان نعيد النظر فى وسائل الرى وان نتخلص من اسلوب الغمر الذى مازال سائدا رغم كل التحذيرات

●● وقضية المياه لا امل فى نجاحها إلا إذا وصلنا بالمواطن المصرى إلى درجة عالية من الوعى لان الفرد هو المستهلك .. وبيده وحده أن يعى ويقلل ويقنن استخدامه لانه هو المستفيد وهو المتضرر ..

فهل يعى المصرى هذا الخطر القادم ام ان «ست سنية» مازالت هى المسيطرة فى البيت والمصنع والغيط ؟ !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٤



.. وبدأت حرب المياه

نصيب المصرى اقل من نصيب مواطن الدول المتقدمة



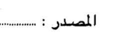
الكل يتحدث عن ازمة مياه قادمة.. والبعض يصفها بانها حرب مياه.

ولكن احدا، لم يضع فى اعتباره التدابير والحلول الواجب اتخاذها لخوض هذه الحرب.

والحقيقة ان الازمة خطيرة، ولها ابعاد كثيرة، واهم هذه الابعاد من الداخل وتتمثل فى انماط الاستهلاك المخيفة والتى يصر عليها المزارعون والمستهلكون المصريون بصفة عامة. كما تتمثل فى بعد دولى، وهو موقفنا مع الدول التى ترسل تهديدات مستمرة بالعبث فى مواردنا المائية.. اما البعد الثالث، وهو ايضا بعد خطير، هو عدم وجود تصور عربى فى مواجهة ازمة المياه القادمة.

والخطير، ان الازمة بدأت بوادرها فى الظهور بالفعل، ولكن اذا كانت لها حلول فى الوقت الحالى، فلا يمكن حلها خلال السنوات القادمة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٤

هناك ٩ دول تشترك معا في حوض وادي النيل، وتشكل مصر والسودان دولتي وسط الحوض ومصب النهر، ويبلغ حجم المياه المصبة سنويا على نهر النيل ٩٢ مليار متر مكعب، وتبلغ حصة مصر السنوية من هذا الرصيد ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وفق نص الاتفاقية المبرمة في ١٩٤٩ .. ولكن الدراسات تؤكد ان مصر ستحتاج ٧٠ مليار متر مكعب سنويا بحلول عام ٢٠٠٠.

والمشكلة من بدايتها ان هناك معدل استهلاك يحدد نصيب الفرد من استهلاك المياه، ومع ثبات حجم المياه الواردة لمصر، ومع التزايد الرهيب في تعداد السكان، تبدأ المشكلة، حيث يتناقص نصيب الفرد بشكل كبير.. والارقام تؤكد ان نصيب الفرد الآن من المياه في الزراعة ٩٢٥ متراً مكعباً سنويا، علما بأن النسبة الدولية القياسية حاليا هي ١٣٠٠ متر مكعب.. وهذا معناه ان الازمة بدأت تلقي بظلالها بالفعل.

وللمشكلة بعد آخر، فالسودان يخطط لزيادة مساحته الزراعية المروية من ٤,٥ مليون فدان في الوقت الحاضر إلى ٩,٥ مليون فدان، وهذه المساحة الجديدة تحتاج ٤١,٨ مليار متر مكعب سنويا في حين تبلغ حصة السودان الحالية من المياه ١٨,٥ مليار متر مكعب فقط، وهذا معناه ان السودان يحتاج ٢٣ مليار متر مكعب اضافيا من المياه سنويا، ويؤكد الخبراء استحالة الوصول لهذا الرقم الا بعد الانتهاء من مشروعات اعالي النيل التي اتفقت مصر والسودان على تحمل نفقاتها واستثماراتها مناصفة، ولا يزال معظم هذه المشروعات في طور الدراسة حتى الآن. ولم يخرج منها لخير التنفيذ الا مشروع قناة «جونجلي» الذي ادت الحرب الاهلية في السودان إلى توقف العمل فيه، وكان متوقعا ان تضخ هذه القناة لمصر ٧ مليارات متر مكعب اضافية سنويا.

اما اثيوبيا فتفكر بين الحين والآخر في اقامة مشروعات تستثمر بعض مياه هضبتها التي تغذي نهر النيل، ويشكل نهر النيل الازرق اهم المواضع التي تتوجه اليها المشروعات الاثيوبية. كما انه إلى جانب اثيوبيا، فهناك دول افريقية اخرى تقع في حوض وادي النيل مثل كينيا وزائير، لديها مشروعات مائية تبنى على الروافد والبحيرات الرافدة لنهر النيل.. وقد حاولت اثيوبيا بداية السبعينات تشييد منشآت على النيل الازرق، وهو ما دفع مصر للتهديد باستخدام القوة ضد هذا المشروع، ثم عادت في ١٩٨١، واعلنت انها لن تنضم لاي اتفاقية خاصة بحوض وادي النيل، وانها تعتزم تنفيذ ٤٠ مشروعاً على مجرى النيل الازرق.. والثابت ان الولايات المتحدة الامريكية، حاولت الرد على مشروع السد العالي، ووضعت في نهاية الخمسينات وبداية الستينات دراسات لمشروعات اقترحت فيها انشاء ٢٦ سدا وخزانا من شأنها ان تنقص ٥,٤ مليار متر مكعب من المياه التي تتدفق سنويا لمصر والسودان معا. وهذا معناه ان المشروع الاثيوبي يأتي على حساب مصر والسودان والحقيقة ان هذه المشروعات لم تر النور حتى الآن، ويظن انها لن تر النور ابدا، لأنها مجرد نقاط تهديد اثيوبية لمصر،



د. عبدالهادي راضي

ولكنها في الواقع تحتاج لاعتمادات مالية ضخمة جدا، والذي يؤكد ذلك انها تظل تهديدا لمصر كلما توترت العلاقات مع اثيوبيا وتساهم اسرائيل في ذلك، لأنها اوفدت ٤٠٠٠ خبير في اوائل ١٩٩٠ إلى اديس ابابا لدراسة المشروعات على حوض نهر النيل الازرق. وهو ايضا تهديد لمصر، ولكن لا يمكن اخذه في الاعتبار، لأنه يحتاج للمليارات لا تقدر عليها اثيوبيا، كما لا تستطيع دولة اخرى ان تتقدم بمنح لاقامة مشروع كهذا في الوقت الحاضر.

ولا يمكن ان نغفل التطلعات الاسرائيلية لمياه النيل، فقد سعت



وزير الأشغال:

أنماط الاستهلاك في الزراعة والشرب عندنا تنذر بكارثة

السودان يحتاج إلى ٢٣ مليار متر إضافية لزيادة رقعته الزراعية إلى ٩,٥ مليون فدان

اسرائيل للحصول على كمية من مياه النيل عبر صحراء النقب عام ١٩٧٩. ولكن هذا الاقتراح لم ير النور ايضا. والاقتراح الاسرائيلي تجاهل حاجة مصر إلى مزيد من المياه في الوقت الحالي.. لأن مصر

تعتمد على اكثر من ٦٠٪ من حاجتها الغذائية، وتخطط لزيادة

مساحات الري والانتاج الزراعي، ولمواجهة الزيادة السكانية التي تقارب مليون نسمة كل ٩ شهور،

بالاضافة إلى ان الفائض الحالي سينقص كثيرا عندما يكتمل مشروع قناة جونجلي في السودان.

وفي اطار ما سبق يتحدد الهدف الرئيسي، فالاخطار والتهديدات الدولية ضد مصر بالعبث في مياه النيل امر وارد، وان كانت الصيغة العملية لتنفيذ هذه التهديدات صعبة التحقيق، فإن هذا لا يعني ان نتجاهل هذه التهديدات، ولكن هذا يجعلنا نفكر في البداية في كيفية الاستخدام الامثل للـ ٥٥ مليار ونصف متر مكعب من المياه التي تخصص لمصر من ايراد النيل سنويا.

(المشكلة داخلية)

التقت «الوفد» بالمهندس عبدالهادي راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية، فلخص المشكلة في عدة نقاط، فمصر تواجه بظاهرتين رئيسيتين، الاولى تتمثل في محدودية الموارد مع الزيادة السكانية، وهذا معناه تناقص مستمر في نصيب الفرد سنويا، خاصة مع عدم تواجد رؤية قريبة لزيادة مواردنا من مياه النيل بمعنى انه لا توجد في الوضع الحالي مشروعات لزيادة موارد المياه في حوض وادي النيل. اما الظاهرة

تحقيق

اسامه هيكل

الثانية فتتمثل في اسلوب الاستخدام والحفاظ على المتاح من مياه النيل، وهذه النقطة لها شقان الاول اسلوب الاستخدام الحالي وادواته والانماط السائدة في الريف المصري، وهي تحتاج لتعديل شامل لمواكبة الظروف. اما الشق الثاني. فهو خاص بنوعية المياه، فهناك تلوث في بعض مواقع المياه يضع قيودا على استخدامها، فبالتالي تقل الكميات المتاحة للاستخدام بصورة اكبر.

ويضيف الدكتور عبدالهادي راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية، انه يجب ان نضع في اعتبارنا عدة نقاط، فهناك اعتداءات مستمرة من الاهالي والجمعيات الزراعية لاخذ مياه دون وجه حق لري اراضٍ غير مقررة في خطة الري، ثم يعتدون على المجاري المائية فيحرمون اصحاب الحق الاصليين، ويسببون خللا في عمليات توزيع المياه بصفة عامة. اما النقطة الثانية، فالمناطق الجديدة لها طرق ري مقررة طبقا للقانون، وبكل اسف، يتحول الناس في هذه المناطق لطرق الري السطحية، مما يؤدي إلى الاسراف والخلل في التوزيع بين اصحاب الحق الاصليين. اما النقطة الثالثة فتتمثل في زيادة المساحات من المحاصيل المستهلكة للمياه دون ان تكون هذه المحاصيل مقررة، فيؤدي ذلك إلى سحب المياه من اصحاب الحق الاصليين.

ويشير وزير الاشغال العامة والموارد المائية إلى ان نصيب الفرد حاليا من المياه ٩٢٥ مترا مكعبا في مجال الزراعة، ويتوقع ان ينخفض هذا النصيب عام ٢٠١٠ ليصبح ٦٠٠ متر مكعبا فقط بسبب ارتفاع عدد السكان إلى ٩٠ مليون نسمة. ويشير إلى ان نصيب الفرد القياسي وفق الاسس الدولية ١٣٠٠ متر مكعب سنويا، وهذا معناه ان الازمة بدات بالفعل، ويؤكد أن الوزارة تحاول حل هذه المشكلة في الوقت الحالي، بحيث لا يشعر بها المزارعون، ولكن لو استمر الحال



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٤

فلن يمكن مواجهة الموقف، خاصة ان هناك مشروعات للتوسع الافقى ستتسبب فى توليد مشاكل فى هذه الاراضى.

ويؤكد الدكتور «راضى» ان الزراعة تستهلك ٨٥٪ من حجم المياه الواردة الينا، ولكن قياسا على النسبة، فإن نسبة الفاقد فى مياه الشرب اكبر من الفاقد فى الزراعة. فهناك مشاكل فى شبكات الضخ، وهناك اسراف فى استخدام المياه. ويبلغ نصيب الفرد فى المدينة ٢٥٠ متراً مكعباً من المياه حاليا، ويبلغ نصيب الفرد فى الريف ١٠٠ متر مكعب فقط، ويتوقع ان ينخفض هذا النصيب للنصف خلال عام ٢٠١٠ بسبب زيادة معدلات السكان ومع استمرار التدهور فى شبكات الضخ.

ويطالب الدكتور «راضى» بالقضاء على اسباب الازمة الداخلية. كما يطالب المواطنين بضرورة الالتزام بالتركيبة المحصولية المقررة، وعدم الاعتداء على المياه، وتطوير شبكات الترع والمساقى بالتعاون مع الوزارة.

(حل قومى)

والازمة فى مصر، أو فى السودان، تشابه الازمات فى المياه فى الدول العربية، مع اختلاف الاسباب. فأزمة المياه فى الشرق الاوسط تطرح حاليا كاحدى القضايا الرئيسية المحددة مستقبل العلاقات بين دول المنطقة سلما وحربا. وليس فقط بحكم ما تعكسه من تناقضات اساسية فى المصالح الاقتصادية والمواقف السياسية للدول المعنية، وانما لما تحمله من آمال تسعى اليها كافة الاطراف فى المنطقة، وفى هذا السياق، يمكن تشخيص نمطين للصراع المائى فى المنطقة، اولهما خاص بالازمات الناشئة حول نهر الفرات والتى تجمع تركيا والعراق من جانب وسوريا من جانب آخر. وثانيهما يتعلق بمخططات اسرائيل ونواياها للاستيلاء على المياه العربية فى اطار مشروعات تسوية الصراع مع العرب. وهو ما يعنى ان خريطة النزاع فى المنطقة تتشكل وفق موارد المياه المتاحة وارتباطها بعناصر قوة الدولة، وخاصة فى بعدها الاقتصادى، وامام ذلك، يبدو الموقف العربى اقل قدرة على صياغة سياسة مائية متكاملة تهدف لحماية ثرواته المائية، وتعظم مكاسبه من خلال التعاون وتبادل المصالح، وهو ما تبديه قضايا الصراع والسياسات المائية العربية.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤



سياسة المياه وسياسة السلام

أسماء سيف

منذ بدء عملية التسوية السلمية فى منطقة الشرق الأوسط وبدء المحادثات متعددة الاطراف لم تتوقف الصحف الاسرائيلية ومراكز الأبحاث عن نشر دراسات تتناول موضوع مصادر المياه فى المنطقة .. ووضعها فى ظل نظام شرق أوسط جديد ..

أما خطط إسرائيل لاعادة اقتسام مياه الدول العربية فهى كالتالى :

أولا : بالنسبة للأردن التى تحصل على احتياجاتها من المياه من نهر الأردن والوديان التى تجرى سيولها فى الشتاء غربا وتصب فى نهر الأردن والبحر الميت ووادى عربة ، فى هذا الإطار تقترح إسرائيل إنشاء بعض السدود على نهر اليرموك الذى يعتبر أكبر مصدر لمياه نهر الأردن ويصل حجم مياهه إلى ما يقارب نصف مليار متر مكعب فى السنة . وفى حالة تعذر تنفيذ هذا المشروع لأسباب سياسية واقتصادية ، وهذه الاسباب هى أن الضفة الشمالية الغربية للنهر تتبع اسرائيل من الجنوب وتتبع سوريا من الشمال ، والأردن لا تملك إلا جزءا من هذا النهر يتمثل فى الجانب الجنوبى الشرقى منه ، وهناك صعوبات اقتصادية أيضا فى أن إقامته ستتكلف مابين مليار ونصف مليار دولار وهذا الاستثمار سيلقى عبئا كبيرا لا يمكن أن يتحمله النشاط الزراعى . لذلك تقترح اسرائيل طريقة أخرى لتخزين مياه نهر اليرموك وترى أنها أرخص بكثير من إقامة السدود ، وتتمثل فى تحويل مياه النهر إلى بحيرة طبريا الموجودة على الحدود الاردنية الاسرائيلية ، وعلى الرغم من أن الجانب الاسرائيلى يؤكد أنه سيؤدى إلى تقليل حجم مياه اليرموك الخاصة بالاردن ، فإنها تصر على ذلك صراحة لأنه سيكون ذا فائدة اقتصادية عظيمة لها ، حيث ستتمكن من تخزين مياهه لاستخدامها وقت الحاجة .

كما أن تخزينها فى بحيرة طبريا سيقلل من نسبة ملوحتها ، حيث إن مياه نهر اليرموك أحلى من مياه بحيرة طبريا ، وتحويل هذه المياه بصورة دائمة إلى البحيرة سيؤدى إلى تحليه مياهها ، وترى اسرائيل أن هذا المشروع يتعذر إجراؤه فى حالة اللا سلم بينها وبين الاردن وأنه ذو تكلفة اقتصادية أقل كثيرا من توصيل المياه للأردن من مياه نهر الفرات فى العراق عن طريق أنابيب بطول ٦٥كم وبقطر ١,٧٥ متر ، كما أنه معرض للتخريب !.

ثانيا : لبنان : لأن لبنان تتميز بأنها الدولة العربية التى يجرى بها أكبر عدد من الأنهار ، فإن اسرائيل تسعى للحصول على احتياجاتها



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٤

من نهر الليطانى - أكبر الانهار فى لبنان ، وترى أنه بدون مياه نهر الليطانى سيصعب عليها تحقيق استقلالها الاقتصادى فى المرحلة القادمة ، وتشمل الخطة الاسرائيلية للتعاون المحتمل مع لبنان فى موضوع المياه كلا من انتاج الكهرباء ونقل المياه اللبنانية لاسرائيل ، النوع الأول يتعلق بمياه نهر حاصبانى ونهر عيون ، وترى اسرائيل أنهما مناسبان لاستغلالها فى توليد الكهرباء ، ويقترح المشروع إذا ما تم تنفيذه فى أراضى الدولتين أن يكون تخزين المياه فى أراضى لبنان وتكون محطة توليد القوة فى إسرائيل ، وهى بذلك تسعى لتحقيق هدف مزدوج وهو توليد الطاقة للاستخدام الداخلى وتصديرها لكل من الاردن والضفة الغربية .

أما النوع الثانى وهو نقل المياه اللبنانية لاسرائيل فسيكون أكبر وأهم من الوجهة الاقتصادية وذلك بنقل مياه نهر الليطانى بواسطة نفق إلى نهر الحاصبانى أو إلى نهر عيون وهو أحد مشاريع نهر الاردن .

ثالثا : الضفة الغربية وقطاع غزة تطرح اسرائيل تصورها فى هذه المناطق بأن المصدر المفضل لتوريد المياه إليهما يكون من نهرى اليرموك والليطانى حيث انه كان قد خطط للمناطق المحتلة قبل حرب يونيه أن يحصلا على احتياجاتهما من المياه من مشروع نهر اليرموك . ان تلك الدراسة تقرن كل خطط استخدام الموارد المائية المشترك باستقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط .

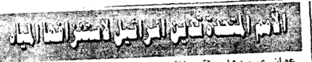
□

الأمم المتحدة : اسرائيل تسرق مياه لبنان

■ عمان – رويتر – اتهم تقرير أعدته الأمم المتحدة اسرائيل بتحويل كميات كبيرة من المياه اللبنانية. وأشار التقرير الذي نشر على هامش اجتماعات لجنة «اسكوا» في عمان، الى ان اسرائيل حولت لمصلحتها ايضاً مياهاً تنبع في الضفة الغربية والجولان.

وذكر التقرير ان اسرائيل بدأت في تحويل المياه من نهري الليطاني والوزاني في لبنان منذ اجتياحها الأول لمناطق في جنوبه عام ١٩٧٨. وقدر كمية المياه المسروقة من الليطاني والوزاني بـ ٢١٥ مليون متر مكعب في السنة، أي ما يعادل اكثر من ثلث الكمية التي تحصل اسرائيل عليها من مياه نهر الاردن وبحيرة طبرية.

وتابع تقرير الأمم المتحدة ان الدولة العبرية بدأت في استخدام مياه الليطاني عام ١٩٧٨ عبر مضخات قدرتها بنحو ١٥٠ مليون متر مكعب في السنة نصبت قرب جسر الخردلي. وأشار الى انها تستخدم حالياً مياه نهر الوزاني الذي يبلغ انتاجه ٦٥ مليون متر مكعب في السنة، والى انها حفرت نفقاً بطول ١٨ كلم يربط الليطاني باسرائيل.

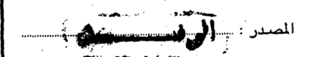


عمان - ى. ب: هاجم تقرير للأمم المتحدة اسرائيل بشدة لاستيلائها على المياه من الدول العربية المجاورة والضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وأوضح التقرير الذى تم تقديمه الى المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة فى عمان مساء أمس الأول ان اسرائيل تضخ كميات ضخمة من المياه لاستخدامها الخاص من مصادر فى سوريا ولبنان والاردن والأراضى المحتلة منذ احتلالها لتلك المناطق عام ١٩٦٧.

وأضاف التقرير ان اسرائيل استغلت ٢,١٥ مليون متر مكعب من هذه المياه عام ١٩٩٠ وحده معظمها من أنهار الأردن واليرموك والليطانى والوزانى. كما ان هضبة الجولان المحتلة أصبحت واحدة من المصادر الرئيسية للمياه لاسرائيل والمستوطنات الاسرائيلية بالأراضى المحتلة حيث تشكل المياه الواردة منها ٣٠٪ من حجم المياه المستهلكة. كما انتقد اسرائيل بشدة لاستغلالها المياه من نهر الليطانى اللبنانى حيث حفرت نفقا بطول ١٨ كيلو مترا يربطها بالنهر عقب غزوها للبنان عام ١٩٨٢ بزعم ان النهر لايعتبر دوليا. وأكد ضرورة ان تعقد معاهدات ثنائية لتنظيم تصدير اى فائض مياه من نهر الليطانى الى خارج لبنان. وانتقد التقرير ايضا اسرائيل لاستيلائها على معظم المياه الجوفية للضفة الغربية. وحذر التقرير من انه اذا استمر الوضع على ماهو عليه فان ملوحة المياه ستزيد الى الحد الذى لن يمكن معه استخدامها فى الشرب أو الرى خلال ١٠ سنوات. وطالب التقرير ببحث هذه المشكلة فى أى مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف فى اطار مباحثات السلام.



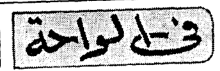
المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤

ربما كان الزعيم الراحل انور السادات، اول من ادرك دور واهمية الماء، كورقة من اوراق التفاوض بين دول المنطقة، ثم كعنصر من عناصر الصراع بينها في المستقبل.

لقد خاطب «بيجين» يوما، فقال: ربما لو اصبحت القدس عربية، يمكن امدادها بماء النيل! كان ذلك اثناء التفاوض بين مصر واسرائيل، قبل توقيع معاهدة السلام بينهما عام ٧٩. وكان رد بيجين: ان استقلال اسرائيل ليس محلا للبيع. ويشهد كمال حسن علي، في مذكراته التي صدرت مؤخرا، ان هذا الحديث كان بين الرجلين، ولم يكن له أي صفة رسمية، ولم يتجاوز حدود ما بينهما. ولعل الهجوم الشنيع، الذي تعرض له السادات، بسبب شائعات اطلقها اعداؤه، عن نيته في إمداد اسرائيل بالماء، هذا الهجوم، مضافا اليه تلويحه لبيجين بورقة الماء، ثم رد بيجين.. كلها تشير الى قيمة قطرة الماء، ليس بين مصر اسرائيل فقط، ولكن بين دول المنطقة بوجه عام، وهذا ما اتضح منذ بدء مفاوضات مدريد ٩١، وانتهاء بتوقيع اتفاقية غزة - اريحا في ٩٤. كان الماء بندا رئيسيا في التفاوض، يبدو واضحا مرة، ويتوارى خلف بنود اخرى مرات، عن قصد. ولذلك، كان لابد من الجلوس الى العالم المصري البارز، الدكتور فاروق الباز، مدير مركز ابحاث الفضاء في جامعة «بوسطن» الامريكية، فهو - بحكم عمله الجيولوجي - اقدرنا على فهم طبيعة هذه القضية، بابعادها السياسية، قبل تفاصيلها الجيولوجية.

انه حديث عن حقائق ينطق بها الواقع، واحتمالات تتفاعل في بطن المستقبل، وتموج خلف ستائره.





الدكتور فاروق الباز :

نعم.. حرب المياه واردة ..ولكن ليس بين مصر وإسرائيل

حوار :
سليمان جودة

● قلت له: إذا بسطنا امامك خريطة المنطقة، فكيف ترى «الحالية» قطرة الماء، بين دولها، في ضوء شيئين: أولهما ما يقال، منذ بدء مفاوضات مدريد، عن احتمالات صراع مستقبلي حول الماء، وثانيهما حاجة كل دولة إليه؟

قال: نبدأ باحصائيات الأمم المتحدة التي تقول ان الحد الادنى لحاجة الفرد من الماء في اليوم ٤٤ لترا، والمقصود بهذه الكمية هنا، هو حاجته كفرد في دولة، اي في الصناعة والزراعة والاستحمام والشرب والأكل.. الى آخره، وبمعنى أخر فإنك تستطيع ان تضرب عدد سكان أي دولة، في هذا الرقم، لتحصل على الحد الادنى المطلوب لها، في اليوم، في كافة مجالات الحياة فيها.

وتقول الاحصائية ايضا، ان متوسط ما يستخدمه الفرد في اسرائيل ٢٨٠ لترا في اليوم، وفي البلاد العربية المجاورة لها - ماعدا مصر - يحصل الفرد على ٧٠ لترا في اليوم، وفي غزة يصل متوسط نصيب الفرد الى ٤٥ لترا، اي بزيادة لتر واحد عن الحد الادنى الذي يمكن للانسان ان يعيش به.

قلت: ما معنى ذلك؟

قال: معناه انه لابد من البحث عن مصادر جديدة للمياه في غزة اولا، والضفة ثانيا، ثم تلك البلاد المجاورة ثالثا.

قلت: ما هي طبيعة هذه المصادر؟

قال: ربما بحفر آبار عميقة، او بتحلية مياه البحر، او نقل مياه الانهار بوسيلة أو بأخرى، اضافة الى ان حصة اسرائيل من المياه، ينبغي ان تتناسب مع حصة الدول المجاورة.

ان المياه، في رأيي، يمكن ان تمثل دعامة من دعامات السلام في المنطقة، بعكس ما قيل من انها قد تؤدي الى حروب في المنطقة مستقبلا. انها تمثل جزءا من مباحثات السلام، ووسيلة من وسائل التفاوض والتعاون الآن مصدرها محدود، وبالتالي فإن ترشيد استخدامها واجب.

قلت: لان مصدرها محدود، فإن الصراع عليها يظل قائما، وتشتد حدته بمرور الوقت؟

قال: قد تكون هناك مشاكل بين اسرائيل من جانب، والاردن والضفة من جانب آخر، لان المصدر هناك تقريبا واحد، والاستخدام له متاح للأطراف الثلاثة.

قلت: وبين مصر وإسرائيل؟

قال: لا أرى ان هناك احتمالا لأي صراع بين الدولتين على الماء، وذلك لان مصادر المياه، في صحراء النقب - مثلا - غيرها عندنا تماما. فحين تهطل الامطار في سيناء تتجمع ٦٠٪ منها في وديان عديدة، كلها تصب في وادي العريش، وإذا لم نستخدمها فإنها تذهب الى البحر. والباقي يذهب في اتجاه خليج العقبة



المصـدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤

شرقا، لو خليج السويس غربا، فليس عندنا ماء، يمكن ان يذهب في اتجاه اسرائيل.

● قلت: ولكن شق ترعة السلام. اثار كلاما حول مدى امكانية مدها الى صحراء النقب؟!

قال: ترعة السلام مخصصة لنقل المياه من احدى القنوات من جنوب بحيرة المنزلة، الى العريش فقط لا غير، والمفروض انها سوف تتيح زراعة ٤٠٠ الف فدان، وهى مساحة المنطقة الممتدة على جانبي الترعة والتي يمكن ان تصلها مياهها، والارض في هذه المساحة صالحة للزراعة وممتازة.

والترعة الآن في طور الانشاء، في شمال غرب سيناء، وتمتد رويدا رويدا، واحدى مراحل انشائها، ضخ المياه تحت قناة السويس، لنقلها من غرب القناة إلى شرقها.

إذن، هدف الترعة الاساسي، هو زراعة شمال سيناء، كما كان يخطط الرئيس الراحل السادات، الذي كان يرى في سيناء موضعا استراتيجيا هاما لابد من نشر الحياة فيه.

قلت: وهل يمكن ان تكون مياه النيل، مصدرا لمشاكل بالنسبة لمصر، مستقبلا؟

قال: نعرف ان مصر تربطها بدول حوض النيل التسع علاقات طيبة، وبين دول «الاندوجو» التسع - اى الدول التي يمر بها النيل وتنتفع به - معاهدة تحدد حصة كل دولة، ويحكمها قانون، وبالتالى فالمشاكل التي يمكن ان تطرأ - وقد حدثت من قبل عند انشاء السد العالى - مشاكل فنية من السهل التغلب عليها.

قلت: الواقع، ان هناك محاولات للتلويح بامكانية الضغط على مصر، من خلال مياه النيل، تظهر وتختفى، ولكنها موجودة، وتشير الى ان اصابع مجهولة تلعب في الخفاء؟

قال: اعتقد انك تقصد بعض الخلافات التي طرأت على العلاقات المصرية السودانية، في الفترة الاخيرة، والحق انني اسميها خلافات وليس ازمات او مشاكل، لأنني اضع السودان ومصر في جانب، وبقية «دول الاندوجو» في جانب آخر. ان النيل مصدر حياة بالنسبة للدول التسع، ولكنه بالنسبة لمصر والسودان شيء يختلف، علاوة على ما بين الدولتين من علاقات قوية، وتاريخ له جذور، لا سبيل الى التأثير عليه، بخلافات صغيرة كهذه، وهى خلافات في اغلبها فنية، وليس سياسية.

اما سائر دول «الاندوجو» فلا خوف من جانبها، لان هناك معاهدة تربطنا بها، وهناك استعداد للتفاهم حول اية مشاكل قد تطرأ.

ولكن.. يبقى شيئان، يخصان استخدام المياه في مصر، اريد ان اوضحهما:

الاول: هو الاستخدام الزراعي، الذي يمكن ترشيد بعضه، بحيث لا ننفق في الارض، من المياه، الا بقدر حاجة النبات للزروع. وكذلك من الضروري ترشيد استخدام المياه في المدن، وتقليل التسرب منها.

والثاني: هو البحث عن مصادر جديدة للمياه في صحاري مصر كلها، وذلك لاننا - في نظري - لن نستطيع ان نعيد الحضارة في مصر، ويكون لنا شأن، الا اذا انتجنا ما يكفينا من الغذاء، والا اذا انفقنا ما لدينا من اموال في مشاريع التنمية، وليس في شراء الغذاء من الخارج، ان الارض الصالحة للزراعة في مصر وفيرة، ولكن ينقصها القسط الكافي من الماء، وعندنا شباب كثيرون يريدون عملا، ولا اجد عملا اعظم من انتاج الغذاء للوطن.

● قلت: البعض يرى ان استخراج المياه الجوفية في مصر، عملية «غير اقتصادية» بالمرة، وبالتالى فإن مد، او نقل مياه النيل، قد يكون هو الأجدى؟!

● قال: هذا خطأ كبير، اذ لابد من زيادة الاعتماد على المياه الجوفية، بغض النظر عن وضع مياه النيل، المتوافرة في الوادي، والتي يمكن ضخ بعضها في الوديان القريبة من النيل، ولكن لا نستطيع ان ننقلها مئات الكيلو مترات، الى مواقع التربة الصالحة في وسط الصحراء.

البحث عن المياه الجوفية، واستخراجها، ضرورة لحياتنا نفسها، خاصة وان هناك تربة صالحة للزراعة، باكثر مما نستطيع ان نزرع بكثير.

ولابد من النظر الى المياه الجوفية في مصر، على انها مصدر لا يتجدد، لأننا نعرف انها تكونت في وقت كانت فيه الامطار تهطل بغزارة على سطح مصر كلها.

قلت: هل يعى المسئولون في مصر، ذلك؟

قال: الحقيقة ان الوعي متوافر جيدا، وبشكل كامل، على مستوى المؤسسات العلمية، من خلال المراكز البحثية التابعة لمركز البحوث الزراعية، وكذلك الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية، التي اعدت خرائط توضح مسارات المياه وتكوينات الصخور والتربة على سطح الارض.

قلت: وما الذي تقدمه من خلال موقعك في مركز بحوث الفضاء، في امريكا؟

قال: هناك صور فضائية اثمرها تعاون مشترك، بين مركز بحوث الصحراء في مصر، ومركز ابحاث الفضاء الذي اديره، وهى صور خاصة بمنطقة شمال سيناء، اشارت الى ان هناك عشرة مواقع تزداد فيها احتمالات المياه الجوفية، نتيجة تجمع وديان قديمة مع فوالق وكسور في الصخور الموجودة في المنطقة، وقد بدأ الحفر فعلا، في اول هذه المواقع العشرة.

بري: سنطالب بلجنة تحقيق دولية للتأكد من المعلومات عن سرقة المياه

□ بيروت - «الحياة»:

■ اعلن رئيس المجلس النيابي نبيه بري ان «لبنان سيطالب مجلس الامن بارسال لجنة تحقيق دولية رسمية للتاكد من المعلومات عن قرصنة اسرائيل المياه اللبنانية في منطقة الخردلي». وقال «اذا ثبت الامر سيكون لنا موقف من استمرار المفاوضات». واشار الى «ان التاخير في اقرار التعويضات ورفع الحد الادنى للاجور للقطاع العام في المجلس النيابي، سببه درس هذا المشروع في شكل معمق لمعرفة كلفته وللانتهاء من التناقض في الرواتب بين ادارة واخرى». وجدد التاكيد «ان مسالة الاعتكاف اصبحت من الماضي»، واكد رفضه «الترويكا والثنائية والفرنية». وقال «ان مؤسسة الدولة بعد اتفاق الطائف هي حكم المؤسسات».

زار الرئيس بري رئيس الجمهورية الياس الهراوي في قصر بعبدا امس، واجتمعا نحو ساعتين، وانضم اليهما وزير الخارجية فارس بويز. وقال بري على الاثر «اللقاء مع فخامة الرئيس تقليدي كما كل يوم اربعاء(...) كان لقاء طويلاً وعميقاً واستغرق الوقت الاكبر منه ما ابرز في الاعلام اللبناني لجهة استمرار الاعتداءات الاسرائيلية واكتشاف منحى جديد فيها. لم يكف اسرائيل الخطف الذي تم في البقاع (طاول مسؤول المقاومة المؤمنة مصطفى الديراني) ولا وصولها الى لقمة العيش عبر حرق المزروعات والزيتون والقمح، فما طالعتنا به الصحف (امس) من تقرير اسكوا والامم المتحدة ان ثمة سرقة لمياه الليطاني بمعدل خمسة ملايين متر مكعب او ستة ملايين، وان قساطل تمر تحت جسر الخردلي، تحت الارض بطول ١٨ كلم لسرقة هذه المياه، لا يعتبر فقط عملية انتهاك او عملية احتلال، وانما ايضاً عملية تتجاوز ادعاءات السلام للمنطقة كلها، وبالتالي كانه يقضي حتى على مشروع السلام الاسرائيلي من زاوية اسرائيل حيال لبنان».

واضاف «كانت اسرائيل دائماً تقول ان لا اطماع لها بلبنان، ولا بمياهه، وكانت ترد تقارير واخبار عدة ان هناك سرقة للمياه اللبنانية، وكنا دائماً نطالب الامم المتحدة بالتحقق من الامر. فكان ياتي خبراء ويكون الجواب ان هذا الامر ليس دقيقاً. لذا بحثت مع فخامة الرئيس ووصل وزير الخارجية في ختام الاجتماع، وتم الاتفاق على ان يتقدم لبنان فوراً بطلب من الامم المتحدة لارسال لجنة تحقيق رسمية، للتحقق من فوق الارض ومن تحت الارض، لجهة جسر الخردلي، واذا ثبت ان اسرائيل اقدمت على عمل من هذا النوع، يبنى على الشيء مقتضاه، حتى في ما يتعلق بالمفاوضات. اذ لا يمكن ان تصل اسرائيل الى مبتغاها من لبنان ومن مياهه وارضه، بعد سرقة القرى السبع، وايضاً ببقائها في الشريط الحدودي، وبعد ذلك تطالب بامن وبسلام لجهة المفاوضات». وقال «بمعنى آخر نريد لجنة تحقيق فورية من جانب الامم المتحدة حتى اذا ثبت الامر سيكون لنا موقف في ما يتعلق بموضوع استمرار المفاوضات».

● في اطار القرصنة الاسرائيلية ترددت معلومات ان اسرائيل تحتل منازل داخل الشريط المحتل وتسكن عائلات اسرائيلية فيها، خصوصاً في بلدة عيترون؟

- الممارسات الاسرائيلية كثيرة وهي دائماً عدوانية، وليس منذ العام ١٩٧٨، وانما منذ العام ١٩٤٨. ومحاولات تهديد المنطقة وتطبيعها قائمة لكن ثمة اموراً من طبيعة الاحتلال تعتبر ضربة مسددة حتى الى السلام الذي تدّعيه اسرائيل وتحاول الولايات المتحدة رعايته في المنطقة. ويأتي امر سرقة المياه من اكبر الاعمال على الاطلاق».

● تتحدثون عن شكوى جديدة لبنانية الى مجلس الامن عن موضوع المياه؟

- ليست شكوى جديدة، بل لجنة تحقيق رسمية، لا مجرد ارسال خبير. نريد لجنة تحقيق رسمية في هذا الامر، حتى اذا حصل التاكد نتقدم عندها باكثر من شكوى. سيكون ثمة موقف من المفاوضات.

● لبنان يواجه جواً دولياً غير مشجع على دعوة مجلس الامن الى الانعقاد نظراً الى موضوع القرصنة الاسرائيلية في البقاع، كيف تقوّمون هذا الجو الدولي؟

- كان رايي منذ مدة طويلة ان يستبدل اسم الولايات المتحدة بالامم المتحدة، بيمشي الحال».

● قال رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين اخيراً ان المفاوضات بين اسرائيل وسورية ولبنان وصلت الى طريق مسدود، فما رأيك؟

- (متهكماً) بفضل المرونة الاسرائيلية واعطاء حقوق العرب. بطبيعة الحال عندما يريدون يقولون لا نريد شيئاً ويسرقون المياه اذا صح هذا الكلام. وعندما يقولون اننا نريد الاطمئنان والامن ولا يريدون الانسحاب، وعندما يسكنون البيوت بدلاً من ان يخلوها، كل هذه الامور ستوصل الى الطريق المسدود طبعاً.

● اسرائيل تحرق المزروعات والدولة لا تعوض ذلك، فهل من توجه الى تحرك ما في هذا الاطار؟

- لا يمكنني القول ان الدولة لا تعوض. الدولة تقدم التعويض القليل نظراً الى امكاناتها وموازنتها، مع العلم ان تطوراً نوعياً في التعويضات حصل سابقاً اذ اصبحنا نعوض المفروشات والسيارات. هذا الامر جديد. وستحصل مطالبة بتعويض المزروعات، وليس المطلوب ان تعوض الحكومة قبل ان تقصف اسرائيل.

● قيل ان ثمة اتفاقاً بين رئاسة المجلس النيابي والاتحاد العمالي العام قضى بتاجيل بت موضوع الاجور

والرواتب للقطاع العام، ما صحة ذلك؟

– ليس في امكاننا القول ان تاجيلاً حصل. عادة ندرج على جدول اعمال الجلسة ١٥ مشروعاً او ١٦. وهذه المرة كان على الجدول ١٩ مشروعاً. والجلسة نوزعها على يومين. وتبقى عادة مشاريع للجلسات المقبلة. وهذا شيء طبيعي ان تؤجل الجلسة اسبوعاً او اسبوعين، خصوصاً اذا كان المشروع يتعلق بالاجور. فرئاسة المجلس يهمها قبل كل شيء ان تعرف حقيقة كلفة هذا المشروع، وليس في وسعها ان تدخل مغارة من دون ان تعرف الى اين يؤدي النفق فيها. لذلك يجب ان نطلع على وضع الخزينة، ثم نقدر الكلفة، ولا يجوز في اواخر القرن العشرين ان تكون الكلفة متفاوتة وتاتينا اخبار انها ساعة تقدر بـ ١٥٠ بليون ليرة لبنانية، واخرى ٣٠٠ بليون وثالثة ٥٠٠ بليون ورابعة ٩٠٠ بليون. يجب اذا طبق هذا القانون بدءاً من ١٩٩٤/١/١ ان تكون الكلفة على ربع الليرة معروفة، واذا طبق من ١٩٩٤/٧/١، المطلوب ايضاً معرفة المبلغ، وكذلك اذا كان من ١٩٩٥/١/١. فللمجلس النيابي الحق في ان يطلع على شيء مدروس وعلى مسؤولية الحكومة ووزارة المال بالتحديد ومجلس الخدمة اذا اقتضى الامر ان يكون لدينا رقم معروف حتى لا يحصل معنا كما حصل في قانون التعويضات على التقاعد، اذ كان المبلغ خمسة بلايين ليرة واذ به يصبح ٧٠ بليوناً ثم ٢٤٠ بليوناً. ان الاوان ان يكون في هذا الامر شيء علمي يتقدم به .. هذه النقطة الاولى، اما النقطة الثانية فمن غير الجائز ان يكون مدير عام او رئيس مجلس هنا يتقاضى عشر ليرات، وهناك يتقاضى عشرين ليرة، ومدير هنا ياخذ ليرة ومدير هناك ياخذ ليرتين. المناسبة هي ان ننتهي من السياسات المالية المزرعية كسياسة وزارة المال، اي سياسة المزرعة التي كانت دائماً متبعة، ولا يجوز، على سبيل المثال، ان يتقاضى رئيس مجلس الاعمار عشر ليرات ورئيس مجلس الجنوب ١٢ ليرة او رئيس مجلس المشاريع الانشائية ١٤ ليرة ورئيس مجلس المشاريع الانشائية لمدينة بيروت ١٦ ليرة، وكلهم في النهاية رؤساء. ولا يجوز ان ياخذ مستشار احياناً اكثر من مدير عام في الدولة. المطلوب ايجاد قواعد لهذا الامر وليس كلما شكلنا مجلساً نعطي راتباً كما نريد. ولا يجوز اذا كان مجلس الجنوب امره يهم نبيه بري ان يسعى الى أن يكون راتب رئيسه اكثر من رئيس مجلس الانماء والاعمار. يحكى باشياء كثيرة وبالفردية، ولكن دائماً نتكلم بالمؤسسات، واتفاق الطائف لم يعمل انتصاراً لفريق على اخر بل عمل مؤسسات وكلما حصل جنوح نحو الاشخاص، يجب ان يكون جنوح نحو المؤسسات. ويهمني ان يعرف هذا الامر كل اللبنانيين، ان في تعزيز المؤسسات تعزيزاً للبنان وبقاء له. وهذا اهم من كل الافراد. تسالني عن «الترويكا» انا لست مع الترويكا، ولا مع «الدويكا» ولا مع «الاونيكا».

● ما هذه؟

– هذه تعابير جديدة. لسنا مع «الترويكا» ولسنا مع «الدويكا» التي خربت لبنان منذ ميثاق ١٩٤٣ وحتى الآن، ولسنا مع «الاونيكا» حكم الفرد. من يريد «الترويكا»؟ المفروض ان يكون ثمة مؤسسات. هناك ثلاث مؤسسات اساسية يتطلب الامر تعاونها ومراقبة منها، كل بحسب صلاحياتها. اذا كان المقصود بالترويكا المؤسسات الثلاث نحن معها، اما اذا كان المقصود الاشخاص فلا. وقفنا ضد الفردية وضد الثنائية وسنقف ضد الثلاثية والرباعية والخماسية ... وان خفتم الا تعدلوا فواحدة.

● وماذا عن اعتكاف رئيس الحكومة رفيق الحريري والعودة عنه؟ هل تم تجاوز الازمة السياسية؟

– قلت في المطار قبل السفر، ان الموضوع سحابة صيف. وعندما شرفنا فخامة الرئيس (الياس الهراوي) بزيارته للتهنئة بالعودة من الحج قال انها اصبحت من الماضي والرئيس (رفيق) الحريري قال ان هذا الامر من الماضي واذا كان القاضي راضياً فلماذا ما زلتم مصممين.

بويز وعز الدين

ثم التقى الهراوي الوزير بويز العائد من عمّان حيث شارك في اجتماعات اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا «اسكوا» واطلع منه على اجواء الاجتماع الذي تقرر فيه اعادة مقر «اسكوا» الى بيروت. واجتمع لاحقاً مع وزير التعليم المهني والتقني حسن عز الدين.



بويز: لا اثباتات حتى الآن عن سرقة اسرائيل المياه اللبنانية

□ بيروت - «الحياة»:

■ عاد الى بيروت قبل ظهر امس وزير الخارجية فارس بويز بعدما شارك في عمان في اجتماعات اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (اسكوا). وتحدث في مطار بيروت عن عودة مقر هذه المنظمة الى لبنان وعن تقرير الامم المتحدة عن سرقة اسرائيل مياهاً لبنانية، فأعلن ان «لا اثباتات لدينا حتى الآن عن سرقة مباشرة» لهذه المياه.

وقال في المطار «ان عودة منظمة اسكوا الى بيروت، كمقر دائم لها، موضوع اساسي، لان لبنان كان يستضيفها قبل الاحداث ولانها توظف عدداً كبيراً من الخبراء والمواطنين اللبنانيين».

واضاف «ان لبنان سيستفيد من وجود هؤلاء ومن المؤتمرات التي ستنظمها المنظمة والدراسات التي ستقدمها الى الدولة او المؤسسات في لبنان».

واوضح «ان قرار العودة لم يكن سهلاً لدى الدول المشاركة، لذا اقتضى اعتماد التصويت السري. ولكن اتصور ان من حق لبنان استرداد هذه المنظمة، وهو يمكنه ان يوفر لها البيئة الاكاديمية والعلمية والثقافية اللازمة لتفعيل عملها». واوضح ان موعد انتقال المنظمة الى لبنان «امر فني، وسيستغرق وقتاً، خصوصاً ان الحكومة اللبنانية ستجهز المباني والمكاتب للمنظمة، وسيتم التنسيق والتفاهم على الموضوع لاحقاً بين المختصين». وكشف ان مجلس الوزراء خصص طبقات عدة من مبنى «برج المر» لمركز «اسكوا».

وعن تقرير للامم المتحدة يتّهم اسرائيل بسرقة المياه اللبنانية، والتحرّك الديبلوماسي اللبناني لاتخاذ موقف من الموضوع، قال «ان هذا الموضوع دقيق جداً وقد طلبت مراراً من الامم المتحدة ومن منظمات دولية عدة التحقق بدقة عما يحصل هناك. ولا يمكنني الى الآن ان اقول ان لدينا اثباتات ان ثمة سرقة مباشرة للمياه في الجنوب، وليس بين ايدينا تقارير تصب في وضوح في هذه الخانة. اما كلمة سرقة المياه فلها تفسيرات كثيرة: اولاً هل نتحدث عن مياه سطحية او عن مياه جوفية؟ وهل نتحدث عن طبقات المياه تحت الارض او عن مجرى الانهر؟ وهل نتكلم على الانهر التي تنبع من الاراضي اللبنانية وتصب فيها او عن انهر تنبع في الاراضي اللبنانية وتصب في غيرها؟ اعتقد ان الاطلاع وقراءة هذا التقرير في دقة امر ضروري قبل اتخاذ اي موقف حيال هذا الموضوع».



"اسكوا": تقرير المياه استند الى "دراسات نظرية"

■ عمان - ا ف ب - اكدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (اسكوا) ان التقرير الذي وضعته عن المياه في الشرق الاوسط والذي تحدث احد بنوده عن سرقة اسرائيل لمياه لبنان ارتكز «اساساً الى دراسات وابحاث نظرية منشورة».

واوضحت في بيان امس ان «ما ورد في البند المتعلق بمياه نهر الليطاني اللبناني اعتمد اساساً على دراسات وابحاث نظرية منشورة لتعذّر الكشف الحسّي على الموقع لامتناع اجراء زيارة ميدانية بسبب وضع المنطقة الامني».

واضاف «واستكمالاً للمعلومات، تامل اسكوا من وكالات الانباء الاستئناس بتقرير المياه بصفته النهائية الذي سيصدر ويوزع قريباً».

وذكر البيان «ان وثائق اسكوا لا تعتبر نهائية الا بعد تضمينها ملاحظات وتعديلات ومقترحات الدول الاعضاء فيها وبعد اقرارها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي».

وكانت اسكوا نشرت في عمّان تقريراً يتحدث عن اقدام اسرائيل على استغلال مياه نهري الليطاني والوزّاني في لبنان منذ سنة ١٩٧٨ .



بويز ينفى سرقة إسرائيل للمياه اللبنانية بصورة مباشرة
الحكومة اللبنانية تطالب بلجنة تحقيق دولية

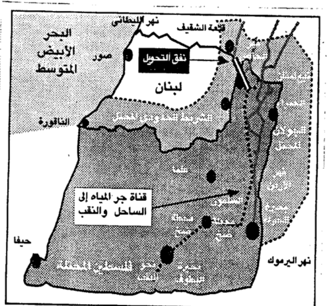
□ بيروت - ايلى قهوجى:

فى أول إجابة لمسئول لبنانى رفيع المستوى على التقارير المتداولة حول سرقة إسرائيل كميات كبيرة من مياه لبنان، أكد فارس بويز وزير الخارجية اللبنانى فى رده على سؤال بشأن التقرير الأخير الذى وضعته اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب اسيا «اسكوا» التابعة للأمم المتحدة والذى يتهم إسرائيل بسرقة المياه اللبنانية، قال الوزير «لا يمكننى أن أقول إن لدينا اثباتات على سرقة مباشرة للمياه فى لبنان ولا توجد حتى الان بين أيدينا تقارير تصب بوضوح فى هذه الخانة.

وكانت الصحف اللبنانية قد نشرت خبرا نقلته وكالات الأنباء الدولية عن تقرير أعدته «اسكوا» وجرت مناقشته خلال الإجتماع الذى عقدته فى عمان الاثنين والثلاثاء ٣٠ و٣١ مايو الماضى ويشير إلى سرقة إسرائيل لكميات كبيرة فى مياه الانهار اللبنانية بواسطة نفق تحويل انشاته فى منطقة الشريط الحدودى الذى تحتله فى جنوب لبنان لضخ المياه منه إلى فلسطين المحتلة. وقد انشغل أركان الحكم فى لبنان الاربعاء الماضى بهذا التقرير الذى نفى وجوده وزير الخارجية اللبنانى العائد من عمان مؤكدا ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا «اسكوا» لم تناقش تقريرا للأمم المتحدة فى هذا الشان خلال اجتماعها الأخير فى العاصمة الأردنية.

وحقيقة الأمر كما علمت «العالم اليوم» من مصادر فى بيروت أن تقريرا وزع على أعضاء الوفود المشاركة فى اجتماع «اسكوا» فى عمان هو أشبه ما يكون «ورقة عمل» قيد المراجعة لأنها ليست مبنية على ما يسمى فى القانون الإدارى للأمم المتحدة «مراجع أصلية» لأن الذين وضعوها لم يزوروا المواقع الميدانية الوارد ذكرها فى «التقرير» للتحقيق والتدقيق، علما بأنهم أعضاء فى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وجل ما فى الأمر أن ما أسمى «التقرير عن سرقة المياه اللبنانية» هو فى الحقيقة دراسة مبنية على معلومات مستقاة من دراسات غير رسمية لخبراء فى المياه إنما غير مؤكدة توزع عادة من أجل اطلاع الدول المعنية على أراء الخبراء فى موضوعات مماثلة، علما بأن هذا النوع من الدراسات ليس تقريرا تتبناه منظمة الأمم المتحدة.

وبدأ نتيجة المشاورات التى أجريت فى بيروت بعد عودة وزير الخارجية فارس بويز والتى شارك فيها رئيس الجمهورية الياس الهراوى ورئيس مجلس النواب نبيه برى ورئيس الحكومة رفيق الحريرى أن حكومة لبنان تتخوف من أن يكون وراء تسريب «التقرير» إلى وسائل الإعلام خطة مبيتة



خريطة عن اطماع اسرائيل فى المياه اللبنانية تظهر النفق الارضى الذى قال التقرير أن اسرائيل حفرته لتحويل مياه الليطانى والوزان الى بحيرة الوزان



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٤

لجهات معينة لربط المياه اللبنانية بالمياه الفلسطينية ولجر لبنان إلى مفاوضات حول موضوع المياه مع إسرائيل.

ويذكر أن دراسات عدة نشرت مؤخرا أعدها خبراء من مراكز دراسات أوروبية وأمريكية تحدثت باسهاب عن الثروة المائية في لبنان، وتؤكد أن في استطاعته تصدير فائض المياه لديه إلى دول اخرى في المنطقة منها إسرائيل. وبالفعل أثير هذا الموضوع مطلع السنة في مؤتمر عقد حول المياه في أنقرة/تركيا وشارك فيه نائب رئيس مجلس الانماء والاعمار الدكتور بطرس لبكي وقدم خلاله دراسة نفى فيها بشدة المزاعم التي تقول إن لدى لبنان فائضا في الثروة المائية مؤكدا أن المياه في لبنان لا تكفي الحاجة المحلية وأن الحديث عن فائض في مياهه الغرض منه مقاسمة اخرين له في ثروته المائية.

ومهما يكن من أمر، رأى المسئولون اللبنانيون في تسريب هذا التقرير المنسوب إلى الأمم المتحدة مؤشرا خطيرا، فتقرر من جهة تكليف سفير لبنان في الأردن الاتصال بمقر «اسكوا» الموجود حاليا في عمان لاستيضاحه رسميا عن صحة هذا «التقرير» والحصول على نصه الرسمي، وفي حال عدم وجود مثل هذا التقرير اصدار بيان رسمي ينفيه، كما تقرر من جهة اخرى الطلب رسميا من الأمانة العامة للأمم المتحدة ارسال لجنة تحقيق دولية للتثبت من سرقة إسرائيل لمياه لبنان وتكليف مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة خليل مكاوي متابعة هذا الأمر.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

هل تندلع حرب المياه بالمنطقة العربية الإسلامية في المستقبل القريب؟

■■ إسرائيل تحاصر منابع النيل والفرات وتستولى على ٨٠٪ من مياه الضفة الغربية وتحول نهرى الليطانى والوزانى.

■■ الحركة الصهيونية تواصل ضغوطها على مصر للحصول على حصة من مياه النيل وتحرض الدول والمؤسسات الأجنبية ضدها.

صلاح بديوى

قضية المياه فى المنطقة العربية الإسلامية باتت اليوم بالغة التعقيد، وقد تقود دولها لحروب لاحدود لها فى ظل التفكك العربى وعبث الأعداء وزرعهم للفتن بين أقطارها، فى محاولة منهم لتنفيذ مخططاتهم الرامية للحصول على حصص من هذه المياه.

مفاوضات مشبوهة

اختتمت فى سلطنة عمان أوائل النصف الثانى من شهر ابريل الماضى اجتماعات لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف بالشرق الاوسط بحضور ممثلين عن الكيان الصهيونى.

الخبراء الصهاينة استثمروا فرصة وجودهم فى سلطنة عمان، وروجوا لتقدمهم العلمى المزعوم فى مجالات تحلية مياه البحر، واتفقوا مع حكومة السلطنة على تشييد مشروع متقدم للسلطنة لتحلية مياه البحر، وينتظر أن يصل إلى عمان وفد من الخبراء بمجالات التقنيات المائية لإخراج المشروع إلى حيز الوجود.

والمعروف أن الكيان الصهيونى يستمد المياه من منابع نهر الاردن الثلاثة الحاصبانى ومنبعه من لبنان وبانياس ومنبعه من سوريا والدان ويجرى فى شمال الاراضى المحتلة، ومتوسط ما تدره هذه الانهار الصغيرة من مياه ٥,٥ مليار متر مكعب، يضاف إليها ٨٠ مليون م٣ يستولى عليها العدو من نهر الأردن فيما بين بحيرة طبرية التى تقع فى الكيان الصهيونى والبحر الميت.. بهذا يؤمن نهر الاردن وروافده ٦٠٠ مليون م٣ بعد أن حول الكيان الصهيونى الروافد الثلاثة السابقة الذكر إلى بحيرة طبرية وأنشأت خزانا سحبت منه المياه فى قناة تمتد إلى مدن الساحل غربا وإلى منطقة النقب جنوبا.

والمصدر الثانى للمياه بالكيان الصهيونى هو المياه الجوفية وتوفر له الف مليون م٣ من المياه منها ٦٠٠ مليون م٣ تسحب من مياه الضفة الغربية الجوفية. أما المصدر الثالث فيشمل مياه الفيضانات وتنقية مياه الصرف الصحى ومياه البحر المالحة وتبلغ حوالى ٢١٠ ملايين م٣ يضاف إليها ٥ ملايين متر مكعب من رافد صغير يسمى بريخت فيصبح المجموع ١٨١٥ مليون متر مكعب سنويا.

وكان استهلاك الكيان الصهيونى من المياه قد ارتفع خلال الفترة ما بين عامى ١٩٤٧ إلى ١٩٨٦ من ٥٣ مليون م٣ سنويا إلى ١٩٥١ مليون م٣ أى أن الاستهلاك زاد بنسبة ٥٥٧٪.

ومن أجل مواجهة النقص المتزايد فى احتياجاتها المائية مستقبلا، فرضت سلطات الاحتلال الصهيونى ضمن المفاوضات المتعددة الأطراف التى تسير بالتوازى مع المفاوضات الثنائية للتسوية السياسية، قضية المياه وطرحت شعارا أسمته بتوزيع المياه بصورة عادلة فى المنطقة.

ويرى خبراء العدو الصهيونى -حسبما طرحوا مرارا خلال مفاوضات اللجنة المتعلقة بالمياه- أن اية مقترحات تسوية سلمية فى المنطقة يجب أن تضع فى الاعتبار أنه على ضوء محاولات العرب تحويل المياه فى الماضى فإنه لايتوقع لأية حكومة صهيونية أن تتخلى عن السيطرة الصهيونية على موارد المياه العربية فى المستقبل، ونفس الشىء ينطبق على الضفة الغربية وضرورة السيطرة على مواردها المائية وهو أمر لايقل حيوية عن استمرار الوجود الصهيونى. فالعدو الصهيونى يسحب من المياه



الجوفية الكائنة باعماق الضفة الغربية اكثر مما يسلبه من مياه نهر الأردن.

ولذلك فعقب احتلالها للضفة الغربية ألغت سلطات الاحتلال الصهيونى قسم أبحاث المياه بها، وهى الدائرة التى كانت معنية بمتابعة شئون المياه.

وتولت شركة ماكوروث الإسرائيلية القيام بواجباتها، وبعد الانتفاضة تم ربط بقية شبكات المياه الفلسطينية والشركات الأهلية بالشركات الصهيونية، وباتت سلطات الاحتلال الصهيونى مهيمنة تماما على مياه الضفة.

وتضخ المستوطنات الصهيونية الآن ٤٠٪ من المياه الجوفية للضفة الغربية، كما يتم سحب كميات كبيرة من تلك المياه لاستخدامها داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٤٨، وقد نتج عن ذلك أن باتت سلطات الاحتلال الصهيونى تستولى على ٨٠٪ من المياه المخزونة فى الضفة الغربية، ولا يحصل الفلسطينيون أهل الضفة إلا على حوالى ١٠٪ وتشكل هذه الكمية حوالى ٢٠٪ من احتياجات الكيان الصهيونى المائية.

وفى عام ١٩٧٨ قامت سلطات الاحتلال الصهيونى بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلى ومدت أنابيب ضخمة بطول ١٠كم من مجرى النهر حتى خزانات قرية الطيبة بفلسطين ثم إلى الجليل. وعقب غزوها للبنان عام

١٩٨٢ شيدت سلطات الاحتلال الصهيونى أسلاكا شائكة على مسافة ٥,٣كم داخل حدود لبنان حول نهر وبلدة الوزانى اللبنانية ثم شقت نفقا بطول ١٧ كم من قرية كفر كلا حتى وادى هيماس لسحب مياه النهر للكيان الصهيونى، مما تسبب فى قلة المياه بالاراضى اللبنانية. وتكفى المياه التى يزمع العدو الاستيلاء عليها من الأراضى اللبنانية لاستيعاب مليون مهاجر، وذلك على حساب احتياجات لبنان.

هل تندلع حرب المياه؟

وفى إطار التسوية المسماه بالسلمية تجرى «حاليا» بالمنطقة تتطلع سلطات الاحتلال الصهيونى إلى مياه نهر اليرموك والذى ينبع من حوران فى سوريا وبعد عبوره الأراضى الأردنية يصب فى نهر الأردن على بعد ١٠ كيلو متر جنوب بحيرة طبريا وطوله حوالى ٧٠ كم ويجرى فيه سنويا حوالى ٤٥٠ مليون متر مكعب من المياه وارتبط مصيره بنهر الاردن لانه يصب مياهه داخل الاراضى الفلسطينية المحتلة.

وفى عام ١٩٨٢ قام الصهاينة بحفر آبار مقابل الآبار الأردنية، واغلقوا منبع النهر لتعميق حفرياتهم مما زاد من تدفق المياه بشكل كبير إلى الجانب الصهيونى، ولازالت الحكومة الصهيونية تعرقل المشاريع الأردنية على النهر وتوجه تهديدات ما الأردن بتدميرها.

والأجهزة السياسية والأمنية

الصهيونية من جهتها تتغلغل «حاليا» فى منابع النيل وتقيم علاقات واسعة مع دول منابعه فى شتى المجالات، حتى تضمن مستقبلا عدم اعتراض هذه الدول إلى تعليل مصر أحيانا برفضها المبدأ تزويد الكيان الصهيونى بالمياة خصوصا، وأن القانون الدولى يحظر نقل المياة خارج أحواض الانهار، وهى مسالة يمكن التغلب عليها فى حالة موافقة دول الحوض.

وجاء فى تقرير أصدره مجلس الشورى المصرى أنه على الرغم من جهود مصرلترشيد المياه، فإن الطلب سوف يتزايد عليهما بشدة يتزايد عددهم بمقدار مليون وربع المليون نسمة كل عام ولأن التنمية الزراعية والصناعية والخدمية تتطلب المزيد من المياة فى الوقت الذى ستحتاج فيه بلدان حوض النيل الاخرى إلى نصيب اكبر من مياة النهر لنفس الأسباب.

ويتوقع الخبراء أن يشتد طلب مصر والسودان على المياه بمقدار خمسة مليارات متر مكعب سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠ وإذا لم تتوافر المياه فسوف ينخفض نصيب الفرد من المياه إلى حد بعيد. وكان نصيب المواطن المصرى قد انخفض حتى الآن من ٣٦٠٠ إلى ١١١٠ أمتار مكعبة بسبب الزيادة السكانية والتوسع الزراعى.

ومن أبرز التهديدات الصهيونية لمصر مشروع أقترحته إسرائيل وأمريكا لاقامة سد عند بحيرة تانا بأثيوبيا لتوفير ١٧ مليار متر مكعب، وتستهدف السلطات الصهيونية حرمان مصر من مياه الأمطار التى تسقط عند منابع النيل فى هضبة أثيوبيا والتى تمد النهر بمقدار ٧٥٪ من مياهه، وقد خططت سلطات الاحتلال الصهيونى لإقامة ٣٣ سدا فى أثيوبيا ما بين عامى ١٩٥٩، ١٩٦٤ أقامت مؤخرا سد فيشا، ثم اقامت سدودا أقرب فى عهد حكم الرئيس الاثيوبى السابقا منجستو مقابل أسلحة قدمتها إليه، وتم ذلك بموافقة الحكومة الامريكية، وادت جهود الخبراء الصهاينة فى منابع النيل إلى خفض نصيب مصر بمقدار مليار متر مكعب سنويا.

جدير بالذكر أن ريراد مياه نهر النيل تتراوح ما بين ٤١، ١٥١ مليار متر مكعب ويبلغ طوله ٦٧٠٠ كيلو متر ومساحة حوضه ٢,٩ مليون كيلو متر مربع تشمل أجزاء من ٩ دول، والهضبة الاثيوبية اهم منابعه إذ تمد النيل عند مدينة أسوان أقصى جنوب مصر بنحو ٨٥٪ من متوسط إيراد المياه السنوى، ويبلغ مقدار الفاقد فى منابع النيل بالهضبة الاستوائية وبحر الغزال حوالى ٣٦ مليار متر مكعب من المياه ولايصل إلى أسوان منها سوى ١٣ مليار متر مكعب سنويا، وذلك بسبب انتشار المستنقعات والغابات، وهو مافكرت مصر فى معالجته إلا أن أحداث جنوب السودان تمنع ذلك.

وتقول التقارير الامريكية صهيونية الأصل أن الماء وليس الأرض سيكون عنوان الصراعات المقبلة فى الشرق الأوسط، حيث ستعانى كافة دول المنطقة باستثناء تركيا ولبنان ابتداء من عام ٢٠٠٠ من نقص شديد فى المياه، وتركيا هيالدولة التى تملك اكبر فائض مائى فى المنطقة، ومن أراضيها ينبع نهرا دجله والفرات شريانا المياه فى العراق وسوريا.

ولذلك تقدم تورجوت أوزال رئيس الوزراء التركى السابق بمشروع انابيب مياه السلام الذى يتلخص فى نقطتين.

الأولى: ضبط تدفق المياه إلى كل من سوريا والعراق عبر شبكة من المشروعات المائية الضخمة على نهرى دجله والفرات.

الثانية: إقامة مشروع ضخم لسحب المياه بواسطة الانابيب من نهرى شيحان وجيحان إلى بلدان المشرق العربى وخاصة الكيان الصهيونى ودول شبه الجزيرة العربية فى أنابيب يبلغ طولها ٣ آلاف كيلو متر تحمل أربعة ملايين متر مكعب من المياه كل يوم بتكلفة دولار ونصف للمتر، وتبلغ تكلفة المشروع الإجمالية ٥٠ مليار دولار تموله الدول المستفيدة.

ويتضح من العرض السابق ان الصهاينة يعرفون بالضبط ماذا يريدون من المياه العربية ويدعمهم النظام العالمى الجديد الذى تحاول أمريكا فرضه على المنطقة، وللاسف لايزال العرب يواجهون هذه المخططات بسياسات ردود الفعل الضعيفة، وهم ينتظرون وقوع الكارثة دون تخطيط لمواجهتها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يونيو ٢٠٠٢

السودان.. واحتمالات إلغائه اتفاق مياه النيل (3:1)

الترابى.. والتوصية المسمومة!

■ عبد التواب عبد الحى ■

فى كتابه «حرب النهر» - River War - يقول ونستون تشرشل: «لو كنت من المهدى، لبعت الماء لمصر.. بالجالون!». والبادى أن حكومة الترابى فى السودان تحلم بتنفيذ هذه التوصية المسمومة للاستعمار البريطانى الذى انطفأ عمره قبل أن ينطفىء سيجاره المشتعل! وهو ليس مجرد حلم.. وإنما هو مخطط عدائى ضد مصر محكم التدبير متصاعد الخطوات.. لاحظ إيقاعه الذى يشبه طبول الحرب الأفريقية: اقتلاع البعثة التعليمية المصرية.. إغلاق فرع جامعة القاهرة بالخرطوم.. إثارة مشكلة حلايب المصرية وكأنها نزاع على الحدود السياسية.

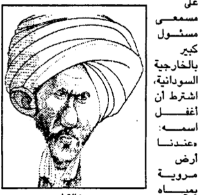
إعلان إقامة سد الحمداب شمال الخرطوم، دون التشاور مع مصر، مع أنه سد قرنى للتخزين الطويل المدى، سوف يؤثر حتما على حصة مصر المائية.. إغلاق القنصليتين المصريتين فى كل من الأبيض وبورسودان.. إساءة معاملة المصريين فى الكنف السودانى واعتقالهم بغير جريمة.. معارضة انضمام مصر إلى اتفاقية التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا، مما تترتب عليه حرمان مصر من العضوية.. الاستيلاء على 19 منزلا يقيم بها مسئولون مصريون وطردهم منها.. ليلة عيد الأضحى!

وكلها.. «إجراءات متهورة وعدوان على حقوق المصريين».. كما وصفها د. عمر نور الدايم، الأمين العام لحزب الأمة السودانى - الأهرام 26 مايو الماضى - قبل أن يضيف: «وهى جزء من حملة تقودها حكومة الجبهة الإسلامية لتصفية الوجود المصرى نهائيا، ونسف أى علاقة بين البلدين.. وإنى لأتوقع أن تكون الخطوة القادمة: إلغاء اتفاق مياه النيل»!

ولئن تحققت مثل هذه الخطوة غير المحسوبة فسوف تكون الأولى من نوعها فى العلاقات بين الدول التى تتقاسم أنهارا طبيعية.. كما أن إلغاء اتفاقية دولية بإرادة منفردة، يعتبر عدوانا على قواعد القانون الدولى، وخروجا على الأعراف الدولية، وسببا موجبا لإعلان الحرب دفاعا عن الشرعية والمصلحة الحيوية!

والمتوقع أن يسوق السودان طوفانا من المبررات والمعاذير.. من ذلك مطالبته المتكررة لمصر بزيادة حصته المائية بنسبة 5٪ على الأقل.. رغم أنه لا يستهلك أكثر من 70٪ من حصته المائية الحالية! كما تضمنت المطالبة توثيق الزيادة المطلوبة ضمن مواد اتفاق مياه النيل لسنة 1959، والذى نستعرض أحكامه بعد قليل.. أى أنهم يطلبون تعديل الاتفاق، مع أنه اتفاق دولى لا يجوز تعديله إلا لضرورة حاكمة، وبتراضى طرفيه!

ولا بأس أن نستعرض حججهم كما ساقها على مسمعى مسئول كبير بالخارجية السودانية، اشترط أن أغفل اسمه: «عندنا أرض مروية بمياه



• حسن الترابى

النيل، نموذج جيد لها: أرض الجزيرة، ولدينا مساحات واسعة تزرع على مياه المطر.. وقد كانت الزراعة المطرية والمروية تتمتع باتزان، وتعطى الكفاية لشعب السودان.. إلى أن داهمنا الجفاف سنة 1983، ونجم عنه نزوح كثير من قبائل الجنوب والشرق إلى حوض النيل.. أكثر من مليون مهاجر وماشيتهم يطلبون الماء والطعام.. أصبح الطلب على ماء النيل غير محدود، بينما الماء المتاح محدود! وقد وصل الأمر بين المزارعين ورعاة الماشية، فى بعض المناطق، إلى حد التقاتل بالسلاح على جرعة ماء تروى الإنسان أو الحيوان! ولعل فى هذا ما يبرر إعادة النظر فى العلاقات المائية بين مصر والسودان!

لكن إذا كانت أزمة الماء بهذه الصورة فى السودان، فإن أمامه براحا يتحرك فيه قدره 30٪ من حصته المائية المقررة، يستطيع أن يستثمرها فى التنمية الزراعية، قبل أن يطالب بالمزيد.. بينما تواجه مصر أزمة مائية يصفها د. عاطف صدقى رئيس الوزراء بأنها: «أزمة استراتيجية.. وليست أمنية فقط»! وفى مواجهة إطعام الأفواه المتزايدة من السكان، لابد أن تزيد مصر مساحتها المنزرعة من 7.4 مليون فدان الآن، إلى 9 ملايين فدان مع نهاية القرن.. ومع بداية القرن الذى يجىء، سوف تواجه مصر ازمة مائية عنيفة، ما لم تبادر إلى ترشيد استهلاكها للماء، وزيادة مواردها منه.. بكل السبل!

ما هى الحصص المتفق عليها، طبقا لاحكام اتفاق مياه النيل المبرم بين مصر والسودان، فى 8 نوفمبر 1959.. على وجه اليقين القانونى؟

تقول أحكام الاتفاق: حق مصر المكتسب سنويا 48 مليار متر مكعب، مقدرة عند أسوان.. بينما حق السودان المكتسب 4 مليارات مترمكعب، مقدرة أيضا عند أسوان.. صافى فائدة السد العالى ـ وقد أبرم الاتفاق بمناسبة تشييده ـ 27 مليار متر مكعب، للسودان منها 14.5 مليار، ولمصر 7.5 مليار.. وبذلك تصبح حصة مصر 55.5 مليار، وحصة السودان الإجمالية 18.5 مليار.. مع افتراض أن متوسط الإيراد الطبيعى للنيل 84 مليارا، وأن فواقد التخزين فى بحيرة ناصر 10 مليارات متر مكعب سنويا.

أما إذا زاد متوسط إيراد النهر، فإن صافى الزيادة يقسم مناصفة بين البلدين.. وعلى العكس، إذا توالت السنوات شحيحة الإيراد، وانخفضت مناسيب التخزين فى بحيرة ناصر لدرجة لا تساعد على تمكين البلدين من سحب احتياجاتهما كاملة، فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية الدائمة المشتركة أن تضع نظاما لما ينبغى أن تتبعه البلدان لمواجهة مثل هذه الحالة، بما لا يوقع ضررا بأى منهما.. وتتقدم الهيئة بتوصياتها فى هذا الشأن، لتقرها الحكومتان المصرية والسودانية.

....................؟

ومصر الرسمية ترى أن اتفاق مياه النيل لسنة 1959، أمر لا يمكن فكه أو تعديله أو إلغاؤه.. وهو لا يخص مصر والسودان وحدهما، وإنما يتسع لكل دول النيل التسع، بمقتضى الفقرة الثانية من الأحكام العامة للاتفاق.. والتى تقرأ: «نظرا إلى أن البلاد التى تقع على النيل، غير الجمهوريتين المتعاقدتين، تطالب بنصيب فى مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سويا مطالب هذه البلاد، ويتفقا على رأى موحد بشأنها.. وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر، فإن هذا القدر محسوبا عند أسوان يخصم مناصفة بينهما».

وفوق ذلك، فإن حقوق مصر المكتسبة فى مياه النيل تستند إلى ترسانة من الاتفاقيات التاريخية السابقة لاتفاق مياه النيل لسنة 1959.. سوف نستعرض معا أحكامها وحجيتها القانونية فى مقال تال.

*** الحلقة القادمة: اتفاقيات النيل ليست «إرثا استعماريا»!**



السودان.. واحتمالات إلغائه اتفاق مياه النيل 2-3

اتفاقيات النيل ليست «إرثا استعماريا»!

إن لمصر حقوق ارتفاق على النيل، موثقة باتفاقيات دولية، تضمن حصتها في مائه، مثلما تمنع أيا من دول المنبع من الانتقاص منها بإقامة مشروعات صناعية تحد من تدفق مياه النهر!

ولعل أقدم هذه الاتفاقيات، معاهدة بين بريطانيا واثيوبيا، تحت المصادقات المتبادلة عليها في العاصمة الاثيوبية أديس ابابا في 28 أكتوبر 1902، وهي المعاهدة التي انهت الصراع الاستراتيجي بين دول أوروبا - وخاصة بريطانيا وفرنسا - على منابع النهر.

■ عبد التواب عبد الحي ■



وتنص المادة الأولى من هذه المعاهدة على ان: «تكون الحدود بين السودان واثيوبيا، المتفق عليها بين الحكومتين، هي الخط الملون بالأحمر على الخريطة الملحقة بهذه المعاهدة، الذي يمتد من خور أم حجر، إلى القلابات، إلى النيل الأزرق جنوب فامكه، إلى أنهار بارو وبيبور وأكوبو حتى مليلة.. ومنها إلى نقطة تقاطع خط عرض 6 شمالا، مع خط طول 35 شرق جرينتش».

وقراءة النص توضح انه يعين الحدود بين السودان واثيوبيا، بحيث يقع النيل الأبيض، والأجزاء السفلى من أنهار عطبرة والنيل الأزرق والسوباط، داخل الأراضي السودانية.

ثم تجيء المادة الثالثة من تلك المعاهدة فتقيد حكومة اثيوبيا بهذا القيد المائي: «يلتزم صاحب الجلالة الامبراطور منيليك الثاني، ملك ملوك اثيوبيا، قبل حكومة صاحب الجلالة البريطاني، بعدم اقامة أو السماح بإقامة أية أشغال على النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط، من شأنها ان توقف تدفق مياهها في النيل. مالم يتم ذلك بالاتفاق مع حكومة صاحب الجلالة البريطاني، وحكومة السودان».

[.................................

وفي لندن 13 ديسمبر 1906، تم توقيع اتفاق بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، بشأن اثيوبيا. البند الرابع من ذلك الاتفاق يقرأ «فيما لو طرأ من الاحداث ما يعكر صفو الوضع الراهن - Statusquo - تبذل كل من فرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا قصارى جهدها في الحفاظ على سلامة اثيوبيا ووحدة أراضيها، ويتم التشاور فيما بينها، من أجل الحفاظ على مصالح بريطانيا العظمى، ومصر، في حوض النيل.. وبوجه خاص ما يتعلق منها بتنظيم مياه هذا النهر وروافده، مع مراعاة المصالح المحلية على النحو الواجب».

.. ويشف النص بوضوح عن تأكيد على عدم التدخل في المنابع الاثيوبية للنيل.. حتى لو تعرضت أثيوبيا ذاتها لغزو خارجي.

وقبل ذلك بشهور، في 9 مايو 1906 تم توقيع اتفاق بين بريطانيا وبلجيكا، على تسليم اقليم لادو بجنوب السودان إلى الحكومة السودانية، وتسوية الحدود بين السودان والكونغو البلجيكي - زائير الآن. والبند الثالث من الاتفاق يقرأ: «تتعهد حكومة الكونغو المستقلة بالاتقيم، أو تسمح بإقامة أية أشغال على نهر سمليكي: أو نهر سانجو، أو بجوار أي منهما، يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة البرت. ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع حكومة السودان».

[.................................

لكن أهم مما سبق من معاهدات واتفاقيات واتفاقات تخص النيل، هي اتفاقية 7 مايو 1929، وقد جاءت في صورة مذكرات متبادلة بين بريطانيا العظمى والحكومة المصرية، بشأن استعمال مياه النيل لاغراض الري.

في الفقرة الرابعة من مذكرة محمد محمود باشا، رئيس مجلس الوزراء المصري، إلى مستر لويد، المندوب السامي البريطاني.. جاء مانصه: «... ومن المفهوم أيضا ان الترتيبات الآتية ستراعى فيما يختص بأعمال الري على النيل، الا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية، أعمال ري أو توليد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٤

قوى، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه، أو على البحيرات التي ينبع منها، سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، يكون من شانها انقاص مقدار المياه الذى يصل إلى مصر، أو تعديل تاريخ وصوله، أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر».

... وقد رد المندوب السامى البريطانى على مذكرة رئيس الوزراء المصرى، فى نفس اليوم، بخطاب جاء في فقرته الأخيرة: «... وفى الختام أذكر دولتكم ان حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل. وأقرر ان حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادىء السياسة البريطانية. كما أؤكد لدولتكم، بطريقة قاطعة، ان هذا المبدأ، وتفصيلات الاتفاق، ستنفذ فى كل وقت.. أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد».!

... وليس بعد هذا التأكيد تأكيد لحقوق مصر التاريخية الطبيعية فى مياه النيل.. من يومها حتى الأبدية!

[.......................................

على أن هناك بين دول النيل التسع من يقدح فى مدى حجية كل اتفاقات النيل واتفاقياته ومعاهداته! سألت مرة أسيفا منجيشا، وزير الدولة للموارد المائية ــ قتله منجستو هايلى ميريام أثناء انقلابه! ـ عن موقف حكومة اثيوبيا على وجه اليقين من اتفاق مياه لسنة 1959، اجابنى دون مواربة: «الصدق انها اتفاقية لاثنين.. تخص طرفيها فقط: مصر والسودان! ولابد ان تحتشد دول النيل التسع لصياغة اتفاقية واسعة تشمل بأحكامها الجميع. وليست هذه تجربة جديدة.. فقد سبقتنا إليها لجنة نهر تشاد، ولجنة نهر الفولتا»!

وبين دول النيل من يهدر حجية كل اتفاقات ومعاهداته، ويعتبرها «إرثا استعماريا»! بينما صحيح القانون الدولى يعترف لها بحجيتها القانونية كاملة. وهو يستند فى ذلك إلى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المبرمة سنة 1978. وتتحدث الاتفاقية عن نظرية «التوارث الدولى»، وتؤكد فى مادتيها 11 و12 على ان الاتفاقيات الخاصة بتحديد وترسيم الحدود الدولية، تظل سارية المفعول طبقا لقاعدة التوارث الدولى، ومحل التزام الدول الوارثة. وبهذا المبدأ أخذ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الموقع فى أديس أبابا، مايو 1963.. حتى لايشب حريق الخلاف حول الحدود، والحقوق المكتسبة فى الانهار الطبيعية، بين الدول الافريقية!

[.......................................

تبقى تساؤلات الساعة:

ما هو موقف مصر السياسى والدبلوماسى من الأزمة التى قد تنشب فيما لو قام النظام السودانى بإلغاء اتفاق النيل؟

وكيف تحمى مصر حقوقها المكتسبة فى مياه النيل؟

وقبل ذلك، ما هى أوجه الحماية القانونية التى يسبغها القانون الدولى.. على الاتفاق الدولى؟

... نتابع ذلك فى الحلقة القادمة.

فى الحلقة القادمة ـ
«يومئذ.. يقع الانفجار»!

السودان.. واحتمالات إلغائه اتفاق مياه النيل (3 - 3)

يومئذ يقع الانفجار!

■ عبد التواب عبد الحى ■



كل الشواهد تؤكد أن حكومة الترابي في السودان تجهز المسرح السياسي لإلغاء اتفاقية مياه النيل لسنة 1959، بإرادتها المنفردة.. رغم أنه اتفاق دولى، دائم، لم ينص فيه على أجل لإنهائه، ولا نص فيه على السبل التعاقدية لذلك الإنهاء!. والهدف الواضح من إلغاء الاتفاق هو أن تطلق حكومة السودان يدها في بناء سد الحمداب المزمع انشاؤه شمال الخرطوم، بغير قيود. وقد مهد الرئيس عمر حسن البشير الطريق، عندما أعلن — لأول مرة — عن بناء ذلك السد في خطابه بمناسبة عيد الاستقلال، أول يناير الماضي.. ووصف سد الحمداب بعبارته بأنه: «سوف يفي بالاحتياجات الزراعية والصناعية للسوان، ويقضي على الفقر في البلاد».. والعبارة تشى بأنه سيكون «سدا قرنيا» للتخزين طويل المدى، مثيلا للسد العالى المصرى مما سيورث بحيرة ناصر الشح الأبدى!..

والذى يثير غيما من الشبهات حول سد الحمداب، ويؤكد أنه سوف يجور على حصة مصر المائية الموثقة في اتفاق 8 نوفمبر 1959، هو السرية التامة التى تكتنف خطوات التجهيز له، وكذلك أطراف تنفيذه.. فقد نشرت الهيرالد تريبيون أن أجهزة الأمن في إحدى الدول الأوروبية رصدت عدة لقاءات حول تنفيذ سد الحمداب، تمت في الخرطوم، بين عناصر من جهاز الأمن السودانى، وجهاز الموساد الاسرائيلى!! وأن أعمال الانشاء سوف يقوم بها طرف ثالث، يحتمل أن يكون جنوب افريقيا، بالتعاون مع شركات المقاولات الاسرائيلية!.

والأمر الذى يثير مزيدا من الريب، أن هذه الخطوات التحضيرية لإنشاء ذلك السد المشبوه، تمت من وراء ظهر الحكومة المصرية، وخارج نطاق الهيئة الفنية الدائمة المشتركة بين البلدين المنوط بها تصريف شئون مياه النيل!..

- ما هو موقف مصر السياسى والدبلوماسى من الأزمة المتوقع أن يصطنعها السودان بإلغائه اتفاق النيل؟

مصدر مسئول بالخارجية المصرية قال لى: «إننا ندرس كل الخيارات والبدائل.. ليس فقط للرد على حكومة السودان فيما لو اتخذت خطوة الإلغاء الطائشة.. وإنما لإجهاض تلك الخطوة ومحاصرتها قبل اتخاذها.. ولدينا توجيهات رئاسية، أكد عليها الوزير عمرو موسى، ألا تنال الخيارات المدروسة من الشعب السودانى، سواء في السودان، أو جماهيره الغفيرة التى تعيش محل تآخى وترحاب في الكنف المصرى!

وليس سرا أن أجهزة مصرية أخرى تشارك في دراسة تلك الخيارات والبدائل.. ومن بينها جهاز الأمن القومى المصرى، وكذلك «جهاز إدارة الأزمات» بالقوات المسلحة المصرية.

وقد أعلن عمر موسى، وزير الخارجية المصرى أن.. : «مصر سوف تتخذ الخطوات الضرورية للحفاظ على مصالحها.. ولن تكون تلك الخطوات رد فعل على استثارة توجه إليها، فنحن حريصون على وحدة السودان وشعبه» والمعنى أن المبادأة في الموقف ستبقى في يد مصر!

وفى عيد الإعلاميين، وضع الرئيس حسنى مبارك النقاط على الحروف وهو يجيب على سؤال عن العلاقات المصرية السودانية،



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٤م

والخشية من تفسير الطيبة المصرية على أنها ضعف يتصاعد معه الاستفزاز السوداني ليمس أمن مصر.. قال الرئيس المصرى: «إن أى مساس بأمن مصر سوف يكون لنا فيه موقف واضح وحاسم»..

وقال: «إن تصرفات الحكومة السودانية لن تجرنا إلى مهاترات».. لكنه قال أيضا: «إن ما قام به النظام السودانى لن ينعكس أبدا على ملايين السودانيين الذين يعيشون على أرض مصر.. لأنهم جزء من نسيج هذا الشعب».. والعبارة - مبنى ومعنى - تحدد نطاق الخصومة مع النظام السودانى وحده!. - كيف تحمى مصر حقوق ارتفاقها على النيل، بالوسائل السياسية والدبلوماسية والقضائية؟

وما هى أوجه الحماية القانونية التي يسبغها القانون الدولى.. على الاتفاق الدولى؟

يجمع فقهاء القانون الدولى على أن نقطة الضعف فيه هى غيبة «سلطة الجزاء» المنوط بها عقاب المخالف.. بعكس القوانين الداخلية، المدنية الجنائية، التى تحدد قاضيا لكل موضوع، فى مكنته تطبيق القانون وتوقيع الجزاء.

وفيما لو أقدم السودان على إلغاء اتفاق النيل، فإن من حق مصر أن تتظلم إلى الأمم المتحدة، كما أن من حقها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

ويؤكد فقيه القانون الدولى، د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة، أن الاتفاق الدولى مثل أى عقد لا يجوز تعديله أو إلغاؤه إلا بنص صريح فيه. وأن الخروج على هذه القاعدة أمر لا يقره القضاء الدولى، ويستوجب استهجان المجتمع الدولى، كما يهدم المصداقية الدولية لتلك الدولة التى تقترفه باعتباره خروجا على الشرعية.

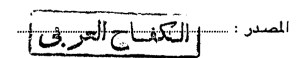
ويرى د. مفيد شهاب أن الخيارات التي تدرسها مصر للحفاظ على أمنها المائى، لابد أن تتسم بالحكمة والتعقل، وأن توائم بين الحفاظ على الحقوق، و عدم الإضرار بالعلاقات بين الشعبين المصرى والسوداني. فالحكومات زائلة، والشعوب باقية!.

فى تاريخ العلاقات الدولية ثمة سوابق كثيرة لإلغاء اتفاقات دولية بإرادة منفردة لأحد طرفيها.. بعكس العلاقات بين دول مشاركة فى نهر طبيعى، لم يحدث قط أن ألغت دولة بإرادتها المنفردة اتفاقا دوليا يتعلق بتقسيم مياه النهر!.

وفى النهاية.. فإن المنطق العملى يؤكد أن إلغاء السودان لاتفاق مياه النيل، لن يغير من طبيعة الأمور شيئا.. وسيظل النيل يجرى بحصة مصر من مائه إلى مستقرها فى بحيرة ناصر.. إلا اذا أقدم السودان على تنفيذ أعمال صناعية على النهر.. إلا اذا بدأ فى اقامة سد الحمداب، سدا قرنيا يؤثر فى حصة مصر المائية..

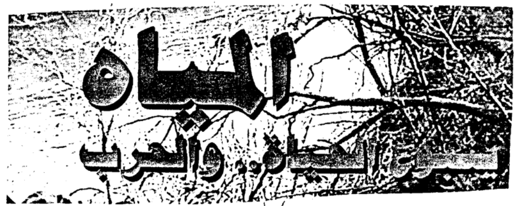
... يومئذ يقع الانفجار!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

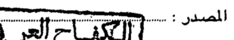
التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٤



تحقيق

■ من سهـول الانـاضـول غـربـاً الى الصحـراء شرقاً ثمـة أنهار تشكل الشريـان الحيوي لهذه المنطقة الجافة حيث التنافس لاستكشـاف مصادر جـديدة للميـاه. عمال يـراقبـون أنـابيـب ضخمـة تنقل مـاء نهر الفرات الى مولـدات كهربـائية قائمـة عند سد أتاتورك. وعلى الطرف الآخر عند سد اسوان (السـد العـالي) شمالي مصر يعبر مـركب للسيّاح أمام ولد وحصانه في مياه النيل.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٤

والراهن ان تزايد عدد سكان هذه المنطقة المسمّاة (الشرق الاوسط) وتوسّع الزراعة والصناعة وارتفاع مستويات المعيشة الى حدود معقولة امور تتطلب المزيد من المياه العذبة التي يحد منها باستمرار الجفاف والتلوث، كما ان الحروب وسوء التدبير يشتتان كميات كبيرة منها.

«حروب المياه»

في الآونة الاخيرة حضر الى المنطقة مندوب عن مؤتمر المياه العالمي، استطاع ان يكشف على الطبيعة مصادر خطر نشوب النزاع حول المياه بعدما جال في ٧ دول من تركيا الى سوريا فالعراق ومنها الى الكويت وفلسطين والاردن وصولاً الى نهر النيل في مصر.

وبالمقارنة مع الولايات المتحدة التي تؤمّن حسب احصاءات العام ١٩٩٠ تزويد كل مواطن بـ ١٠ آلاف متر مكعب من المياه العذبة سنوياً، فإن غالبية الدول المتوسطية لا تزال دون هذا المعدل بكثير. فالعراق يؤمّن ٥٥٠٠ متر مكعب، وتركيا ٤٠٠٠ متر مكعب وسوريا حوالى ٣٠٠٠ متر مكعب فيما لا تقدم مصر لكل مواطن اكثر من ١١٠٠ متر مكعب ليصل المعدل الى ادنى نسبة له في الاردن الذي يقدّم سنوياً لكل مواطن ٢٦٠ متراً مكعباً. وهذه الارقام ليست دقيقة تماماً او ثابتة وقد يغيرها مدى وكيفية استخدام المياه في المستقبل، ومسألة الاولويات والانتقال من المجتمع الزراعي الى المؤسسات والعكس.

بداية تركية

بدأت رحلة المندوب الدولي من اعالي جبال جنوب تركيا المقابلة لجبال طوروس حيث يبدو في الافق للناظر من اعالي تلك الجبال نهر الفرات وهو يستجمع مصادره للانحدار جنوباً داخل سوريا ومنها الى داخل العراق حيث ينضم الى دجلة ليصب اخيراً في الخليج العربي.

وسط ضباب كثيف تمر مياه الفرات الى سد اتاتورك لتعبر اكبر قناتين للري في العالم حيث يبلغ قطر كل منهما ٢٥ قدماً لري سهل حوران. وسيولّد سد اتاتورك ٩ مليارات كيلو واط/ ساعة من الكهرباء سنوياً، كما ستعمل عدد من السدود التركية الفرعية على تجميع مياه دجلة والفرات في اطار خطة احتكارية وسياسية لمياه الفرات يسمونها «مشروع جنوب شرق الاناضول».

والهدف الذي يسعى اليه الاتراك من هذا الاحتكار هو «تحرير» تركيا من الواجب بتوفير مياه المصب في مواجهة الحقوق القانونية والتاريخية لدول



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجوار في استخدام المياه. وسبق للرئيس التركي السابق تورغوت اوزال ان دق جرس الانذار امام البلاد العربية المجاورة لتركيا لدى اعلانه عن مشروع تركي موقت لوقف تدفق الفرات بهدف ملء سد اتاتورك.

وفي وقت لاحق انفجرت الأزمة، في حدود معينة، بين تركيا وسوريا نظراً لما ألحقته الاجراءات التركية من خسائر جسيمة في الزراعة السورية، كما بالزراعة العراقية، وأثارت هذه المسألة حفيظة العراق الذي اعلن انه لا يمكن التعامل مع المياه كسلعة تجارية يمكن تغليفها او شراؤها وبيعها كالحنطة مثلاً.

«أنابيب السلام»

عام ١٩٨٧ تقدمت تركيا بمشروع ما وصفته بانه «أنابيب السلام» للمياه تنطلق من نهرين تركيين هما جيحون وسيحون اللذان يتدفقان جنوباً الى البحر المتوسط. غير ان القليل من دول المنطقة ابدى استعداده للموافقة على هذا المشروع نظراً لفقدان الثقة السياسية تجاه النوايا التركية . وترى سوريا ان ثروتها الزراعية ستتأثر بحدود كبيرة في حال انقطاع مياه الفرات. لذا تتوجه الحكومة السورية انظارها حاليا الى السهب الشرقية القاحلة حيث يسقي سد الفرات ٥٠٠ الف آكر (كل آكر يساوي ٤ آلاف متر). وترى سوريا ان مليون آكر اضافيا من الاراضي السورية ستصبح صالحة للزراعة في تلك السهب القاحلة، ولا بد من تأمين تدفق مياه النهر اليها، هذا الى جانب الحاجات السورية الزراعية عموماً.

ففي عام ٢٠١٠ سيصبح عدد سكان سوريا حوالى ٢٥ مليون نسمة مما يتطلب بطبيعة الحال توفير موارد غذائية تلائم هذا النمو المطرد في عدد السكان. ومن سوريا الى العراق حيث الطريق الى هناك يمر بالضرورة في العاصمة الاردنية عمان باتجاه الشمال الشرقي عبر ٥٠٠ ميل من الصحراء. في العراق يبدو الخصب واضحاً خصوصاً في وادي النهرين حيث يتدفق نهر الفرات منبسطاً وبقوة لتبدو بغداد القائمة على ضفاف دجلة مدينة حديثة ومنمقة، وفي احيائها بعض بصمات الغارات الغربية والاميركية التي استهدفتها ابان حرب الخليج (الثانية). وبغداد كغيرها من مدن العراق فقدت الكثير من رونقها السابق حيث مستوى الحياة الى تدن مستمر في ظل استمرار النظام والحظر الدولي عليها. وقد ادى سوء الادارة والاستثمار خلال ٤ عقود من الثراء النفطي الكبير الى نتائج سلبية على



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٤

الوضعين الزراعي والانتاجي في البلاد. وبعد ١٠ سنوات من الحرب مع ايران عانت المشاريع المائية مزيداً من الاهمال حيث باتت مياه الشفة تصل فاسدة مليئة بالاملاح. ويضع فقدان المياه، خصوصاً المياه العذبة، البصرة التي رزحت اكثر من ٣ سنوات متصلة تحت القصف وقتال الشوارع، تحت رحمة انتشار الأوبئة ومنها التيفوئيد والكوليرا والديزنتريا. وفي اجنحة احد مستشفياتها تفوح رائحة المطهرات حيث الامهات يطردن الذباب عن اطفالهن والقطط الضالة تنتشر في أروقة المستشفى.

الكويت

الكويت الغنية بالبترول تبدو فقيرة بالمياه العذبة، لكنها تنفق المال لتحلية مياه البحر. وهي انشات ٦ محطات لهذه الغاية حيث يتم تحويل مياه البحر الى بخار خال من الاملاح، وتبلغ تكلفة كل متر مكعب من المياه المحلاة اكثر من دولارين مقارنة مع ٢٠ سنتاً لكل متر مكعب في شيكاغو بالولايات المتحدة مثلاً.

خلال الحرب العراقية - الكويتية غادر اكثر من نصف سكان الكويت البالغ عددهم مليوني نسمة البلاد، والمحطات الـ ٤ التي نجت من الحرب تنتج اليوم فائضاً من المياه المحلاة يقدر بـ ٢٠٤ ملايين غالون في وقت لا تتجاوز فيه حاجة ما تبقى من السكان داخل الكويت الـ ١٧٤ مليون غالون.

السعودية

المملكة السعودية، الدولة الاولى في العالم من حيث تحلية مياه البحر، لديها ٢٢ محطة تنتج ٣٠٪ من مجموع المياه التي تتم تحليتها في العالم. كما تعتبر السعودية الأولى في العالم في ضخ مياه الاحافير، وهي المياه التي تراكمت في عصر جيولوجي سابق، كامنة في اعماق طبقات صخرية مائية منتشرة تحت المغرب العربي والمشرق العربي. إن التنقيب عن المياه غير القابلة للتجديد يشبه استخراج النفط - وفي يوم ما ستنفد هذه المادة الحيوية. وتتراوح التقديرات المتعلقة باحتياط مياه الاحافير السعودية وفق معدلات استخراجها الحالي بين ٢٥ و ١٠٠ عام. اما السعوديون فهم اكثر تفاؤلاً. وباستخدام هذه المياه، فإن المملكة السعودية تجاوزت هدفها الرامي الى الاكتفاء الذاتي من الحنطة، وأصبحت سابع اكبر مصدر في العالم، ولو انها تبيع الحنطة احياناً بأقل من كلفتها محلياً وتتحمل الحكومة

الخسارة. اما فيما يتعلق بمياه الشرب فسوف يزداد اعتمادها على عمليات التكرير لإزالة الاملاح. وبالمقابل فإن الاردن يعاني اوقاتاً عصيبة. فطبقاته الصخرية المائية استهلكت قبل حلول شتاء عام ٩١ - ٩٢ وسنوات القحط انهكت الزراعة وعمليات تقنين المياه اصبحت واقعاً في الحياة اليومية حيث تضخ مصلحة المياه مرتين او ٣ مرات في الاسبوع الى الخزانات المعدنية المستقرة على سطح كل منزل.

والاردن لا يسيطر على انهار رئيسية. فنهر الاردن يشكل جزءاً من حدوده مع فلسطين، ويتقدم في جبال لبنان والمرتفعات السورية. لذا فعلى الاردن ان يعتمد على اليرموك (احد روافد نهر الاردن)، الذي يشكل جزءاً من الحدود الشمالية للمملكة مع سوريا، فيما تزعم اسرائيل انه يشكل ثروة حيوية لها، حتى لا يبقى امام الاردن سوى الاستفادة من نهر الزرقاء الصغير الذي يتدفق داخل حدوده. وقد عملت الحكومتان الاردنية والسورية عام ١٩٦٧ لبناء سد موحد على اليرموك يقدم لسوريا الطاقة الكهربائية، ومزيداً من المياه الى الاردن. لكن المشروع توقف لأن مؤسسات مثل البنك الدولي امتنعت عن المساعدة في تمويل المشروع تحت ضغط اسرائيل التي تعارض خفض كمية المياه المتدفقة الى اراضيها. لذلك اقدمت سوريا اخيراً على بناء ٢٠ سداً صغيراً لتحويل مجرى المياه عند منابع اليرموك، تاركة للاردن كمية اقل من المياه.

يذكر ان الملك حسين اكد «ان المياه قضية قابلة للانفجار وقد تؤدي الى حرب في المنطقة». واشار عبد الله طوقان المستشار العلمي للملك حسين، الى اهمية الماء بالقول: «في هذه المنطقة الجافة تعتبر المياه الحياة الرئيسية. يمكن للمال ان يؤدي الى انشاء محطات تحلية، لكن الحل الامثل يكمن في اعادة حق الاردن في حصته من المياه». والحقيقة ان اسرائيل تنقل ٦٥٪ من المياه العذبة من طبقتين صخريتين مائيتين رئيسيتين - طبقة كلسية تحت الجبال وأخرى تحت السهل الساحلي الذي يشمل قطاع غزة. اما باقي المياه العذبة فتاتي اليها من نهر الاردن ومن حوض التخزين الكبير، في بحر الجليل. وقد كان نهر الليطاني في لبنان محطة إغراء لاسرائيل، خصوصاً بعدما فرضت اسرائيل قوتها الاحتلالية هناك قبل ٨ سنوات.

وانتقل المندوب من تل ابيب الى القاهرة حيث ادرك ان الحكومة المصرية وفي سبيل تأمين الغذاء لـ ٢٥ مليون نسمة اضافي مع حلول عام ٢٠١٠ عليها ان تنتزع جزءاً من السكان من جذوره النهرية واعادة وضعه في الصحراء. كما يتوجب عليها استخدام مياه النيل بشكل افضل فتعمل على تكرير مياهه لاستخدامات متعددة، وضخ المياه من الطبقات الصخرية المائية خصوصاً أن البلاد تعتمد كلياً على مياه النيل الذي يعبر ٨ دول اخرى: الحبشة، السودان، تنزانيا، أوغندا، كينيا، زائير، بوروندي وراوندا (أي ما يزيد على ١٠٪ من القارة الافريقية). ويتدفق هذا النهر من صحراء النوبة في السودان ويتجمع خلف سد أسوان العالي في مصر، مما حال دون حدوث الفيضانات المدمرة والجفاف منذ اتمام انشائه في عام ١٩٧١. ومن سد اسوان (السدّ العالي) تنتشر بحيرة ناصر جنوباً.

الآن وفي مصر الجديدة الآخذة بالنمو داخل الصحراء تقدم الحكومة المصرية للشبان المواشي، والمال والمياه لزرع الصحراء. فسارع آلاف الشبان المصريين الى قبول هذا العرض.

إن الطبقات الصخرية المائية التي قد تعزز الزراعة في الصحراء الغربية وفي سيناء قد حددت اماكنها وبدأت مشاريع الحفريات هناك. الى ذلك، فإن قناة السلام البالغ طولها ١٠٣ أميال سوف تشكل قريباً مجرى لمياه النيل تحت قناة السويس وعلى طول الشاطىء المتوسط وصولاً الى مشروع شمال سيناء بالقرب من مدينة العريش، مما قد يساعد في جعل ٤٠٠ الف آكر اخرى من الاراضي الصالحة للزراعة.

اما المزارعون في دلتا النيل فقد اتهموا بهدرهم للمياه التي تفيض على اراضيهم الزراعية. ولوقف هذا الهدر يتوجب حصر مصرف المياه لاعادة استخدامها قبل ان تصب في البحر. إن ١٢ مليار متراً مكعباً من مصارف المياه، كانت في السابق تتدفق الى البحر المتوسط كل عام. اما الآن فإن مصر اعادت دورة حوالى مليارى متر مكعب من تلك المياه وذلك بتغطية اقنية الري بالمواد البلاستيكية وبتجميع المياه الباطنية بواسطة شبكات مصارف المياه.

لقد وجد المندوب في رحلته الى المنطقة كما يقول، الكثير من الذكاء، والقليل من الصبر... وتبقى المياه، مصدر كل شيء حي.. وينبوع المتاعب في آن معاً. ■■

متابعة:
نبيل فاخوري



المصدر : العالم اليوم

١٠ يوليو ١٩٩٤

التاريخ :

باختصار



المياه... والقرن المقبل

من نعم الله على عباده ان جعل كل الكائنات الحية من بشر وحيوان ونبات يحصلون على الهواء ومياه البحار والأنهار بلا ثمن.. مع ان هذه السلع بدونها تستحيل الحياة.

فبدون الهواء تلفظ البشرية انفاسها ، وبدون الماء ينتهى الاخضر من على وجه الأرض، وتختفى الحياة وصدق الله العظيم حينما قال فى محكم كتابه: «وجعلنا من الماء كل شيء حي».

ومع ان المياه غالية جدا ولا تقدر بثمن إلا أن الهدر الذى يحدث فيها اليوم ستنعكس آثاره السلبية على البشرية فى القريب العاجل.. فكل الدراسات تشير إلى أن العالم سيواجه نقصا شديدا فى المياه الصالحة للشرب والزراعة خلال القرن المقبل، خاصة وان تكلفة تحلية برميل الماء ستكون ضعف تكلفة تكرير برميل البترول، كما ان مشكلة المياه قد تفجر بعض الصراعات فى مختلف المناطق خاصة فى الشرق الأوسط حيث ستكثر المشاكل بين إسرائيل والأردن من ناحية والمولود الجديد المتمثل فى دولة فلسطين المرتقبة مما يعنى أن التكلفة ستكون عالية لأنها ستتعدى الثمن النقدى إلى صراعات من أجل البقاء.

والغريب أن المؤتمرات الخاصة بالمياه لم تحسم المشكلة بعد.. وكل ما نجم عنها لم يتعد سوى عرض للمشكلة وتوصيات.

علي عمر

٣٠٢٠٠



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٤

ازمة مياه من غزه لعدن

المياه في الوطن العربي تحولت الى أزمة داخلية الى جانب أزمة سرقة إسرائيل لها.. فقد تجسدت أزمة نقص المياه الصالحة للشرب من غزة للاردن لليمن في عدن نتيجة القصف المدفعي والصاروخي على خزانات المياه بالمدينة مما ادى الى تسابق الاهالي حول البئر الوحيدة للفوز بنقطة ماء والاتجاه لمياه البحر وعلى الجانب الاخر تعيش غزة ـ وهي تستقبل ابو عمار ـ ازمة اخرى لنقص المياه الصالحة للشرب كنتيجة لنقص الخدمات وانعدامها من جراء استمرار الاحتلال الاسرائيلي على مدى ٢٧ عاما. وفي الاردن لاتزال ازمة نضوب وجفاف بعض الينابيع التي تصب في نهر اليرموك تمثل مشكلة كبرى نتيجة موجه الجفاف ومشكلة هطول الامطار الشتاء الماضي وقد دعت الحكومة الاردنية المواطنين للتقشف في استخدام المياه التي اصبحت تضخ للاحياء مرة كل اسبوعين الى جانب تخفيض المياه التي تاتي للعاصمة من غور الاردن والمخصصة بعد تنقيتها مما سيؤثر بالطبع على مياه الري.

العطش واحد بين غزة وعدن والاردن وان تعددت الاسباب المهم الا يستمر العطش طويلا.

٣٠٢٠١



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٤

«النيل.. نجاشى» (1 ـ 3)

اثيوبيا. ومشروعاتها على المنابع

سطور قليلة مضغمة نشرتها الصحف المصرية، قبل أيام : «غادر القاهرة أمس إلى أديس أبابا د. عبد الهادى راضى وزير الأشغال والموراد المائية. سوف يجرى مباحثات مع نظيره الإثيوبى لتوقيع اتفاق حول تنظيم استخدام مياه النيل، ودراسه المشروعات المشتركة لتنمية موارد النهر». والخبر يحمل تفصيلات مؤثرة فى العلاقات النيلية بين مصر وإثيوبيا، وكانه يصف غصنا واحدا بينما الدغل كثيف! ووزير الموارد المائية المصرى يصف إثيوبيا بعبارته: «انها أخطر الدول فى المنطقة من حيث تأثيرها على النيل»! إن إثيوبيا بروافدها النيلية الثلاثة ـ السوباط والنيل الأزرق ـ وعطبرة ـ ترفد النيل بـ 84 ٪ من ايراده الطبيعى. ورغم ذلك ليس لها فى الماء النيل نصيب معلوم . وهى تزرع على المياه الأمطار، ومياه أنهار أخرى لاتدخل فى منظومة النيل. ويضرب القحط والجفاف الهضبة الإثيوبية من حين لحين، بينما يجرى على أديمها 100 نهر بالتمام !

و.. «النيل.. نجاشى» .. أغنية محمد عبد الوهاب القديمة.. فى تعبيرها صدق جغرافى مطلق، عندما تنسب النيل إلى إثيوبيا.. فنجاشى لقب امبراطور إثيوبيا، معناها بالأمهرية: ملك الملوك! يؤكد هذه الخصوصية الجغرافية مشهد تاريخى.. مشهد الامبراطور هيلاسيلاسى، وهو عائد إلى وطنه من منفاه فى بريطانيا صيف سنة 1941، عندما بات ليلته فى وادى حلفا ، ومعه ركبه المسلح. لم يكن فى صحبته من وسائل الإعلام غير مراسل لصحيفة «التايمز» البريطانية. واستيقظ المراسل مبكرا، بحث عن الامبراطور وجده هناك على شاطىء النيل بعيدا عن أية حراسة وقد جلس القرفصاء وملأ حفنتيه بماء النهر المغبر بطمى الفيضان، والماء يقطر من بين اصابعة النحيفة نقطة .. نقطة.. واندهش الصحفى البريطانى للمنظر وزادت دهشته والامبراطور يلتفت إليه هو يتمتم بالفرنسية « ألا ترى .. إنها مياه من بلادى»! Vois-tu.. c'est l'eau de mon pays.

كان من الطبيعى أن تكون اثيوبيا من أوائل دول حوض النيل التسع التى تطالب بنصيب من مائه بل إنها بادرت بتنفيذ بعض المشروعات على روافد النيل الازرق بإرادتها المنفردة ودون تشاور مع بقية دول حوض النيل خاصة دولتى المصب: السودان ومصر!

والقضية فجرتها على نحو درامى صحيفة «الاندبندانت صباح 6 يناير 1990 قالت الصحيفة البريطانية: «ثمة دراسات يقوم بها بعض الخبراء الإسرائيليين لإقامة سدود على النيل الازرق سوف يؤدى ذلك إلى تحسين كمية المياه التى تحتجزها اثيوبيا لرى اراضيها مثلما يؤثر على حصة مصر والسودان من مياه النيل. ساد مصر الاستياء لهذه الأنباء ووجهت إلى حكومة الرئيس منجستوا إنذارا شديد اللهجة! ولم تفزع مصر للخبر. إنما التى أصابها الفزع هى حكومة إثيوبيا. أوفدت تيسيفاى دنكا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى القاهرة، فى 30 يناير 1990، ليؤكد للحكومة المصرية ان استئناف اثيوبيا لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل لن يؤدى إلى المساس بالعلاقات مع الدول العربية، ولا الاضرار بمصالح مصر. ونفى تيسيفاى دنكا أية نوايا لبناء سدود على النيل الأزرق، وأضاف: «إن حكمة النيل الأزرق وشدة انحدار مجراه، تابى امكان ذلك»!

والصدق الجغرافى معه.. فقد طرت فوق النيل الأزرق، بطائرة هليكوبتر، قرابة ساعة كاملة.. فايقنت ان اقامة سد عليه هو المستحيل الرابع! لماذا؟ لأن النهر يقطع المسافة فى بحيرة تانا حتى خزان الرصيرص فى السودان ـ 982 كيلومترا ـ ساقطا بمجراه فى واد عميق، فيجيش ماؤه جيشانا وكانه فرس بزى حرون! وتبلغ درجة انحداره 1:300.. أى أنه يسقط بمعدل متر كل 300متر ولهذا يستحيل التحكم فى مجراه باى عمل صناعى ـ سد أو خزان ـ لضبط مائة! بل انه مازال مستعصيا، حتى الآن، على مجرد استكشافه ورسم خريطة دقيقة لمجراه وحوضه، ومازالت عبارة كولونيل تشيزمان، قنصل بريطانيا فى اثيوبيا قبل 70 عاما وأحد رواد مستكشفى النيل الأزرق تتردد لليوم صداها.. «إن مجرى النيل الازرق هو المجال الوحيد الباقى فى افريقيا كلها.. ينتظر أى مستكشف»!

لكن القدر المتيقن من الحقيقة يؤكد ان اثيوبيا نفذت مشروعا لاستزارع أراضى منطقة بيليس العليا (Upper Beles) على مياه بحيرة تانا. نفذته بالفعل شركة إيطالية. والمشروع يستهلك بضع مئات ملايين الأمتار

■ عبد التواب عبد الحى■

المكعبة، من جملة ايراد بحيرة تانا الذى تمد به النيل الأزرق، وقدره 7 مليارات متر مكعب. كذلك تم شق قناة تأخذ من نهر فينشـا، لـرى 5 آلاف هكتـار من القصب، لازمة لتشغيل مجمع لصناعة السكر. وسوف يؤثر ذلك تأثيرا طفيفا فى حـدود 250 مليـون متر مكعب، من ايراد نهر فينشا الذى يعتبر واحدا من 11 رافدا رئيسا للنيل الازرق!

ويضع د. عبدالهادى راضى، وزير الأشغـال والموارد المائيـة المصرى، مشروعات اثيوبيا المستقبلية فى حجمها الحقيقى..: «لقد اجرينا دراسات مدققة حـول تأثير المشروعـات الاثيوبيـة على ميـاه المنابع.. فتأكـد لنا انها أمـر غير منظـور فى المستقبل القـريب، لأسبـاب كثيرة، بعضـها فنى، وبعضـها سياسـى، وحتى على فـرض امكـان تنفيـذ هـذه المشروعـات فإنها سـوف تستقطب 6 مليـارات متر مكعب من ايـراد النهـر. ومن الطبيعى ان يؤثـر ذلك على حصة كل مـن مصر والسـودان. لكننـا فى مبـاحثاتنـا مع الحكـومـة الاثيوبيـة، وجدنـا امكان تعديل هـذه المشروعات على نحـو يحقق التنميـة المطلوبـة فى اثيـوبيـا ولايضر بمصـالح مصر أو ينتقص من حصتها المائية»!

....

ما هـى المشروعات محل المبـاحثات المصرية الاثيـوبية.. الـدائرة الأن ومنذ عقود مضت؟

وقبل ذلك: مـا هى أسرار المنـابع الاثيـوبيـة التـى تعتبر قـدس أقـداس السيـاسة العليـا للـدولـة الامهريـة.. لـدرجـة أنها تحرم على أى خبير رى اجنبى زيارتها..؟!

..... فى مقال الغد، نـدخل معا قدس أقـداس النبع الاثيـوبى.. ذى الـ100 نهر.!

○ **الحلقة القادمة: «برج الماء».. يضربه العطش والجفاف!**

منتدى المتوسط ودبلوماسية الوسط المائى

أحمد يوسف القرعى

اذا كان منتدى البحر الأبيض المتوسط هو احدث مشروعات التجمعات السياسية فى العلاقات الدولية المعاصرة، فإن لقاءات وتجمعات الدول المختلفة حول مياه الانهار والبحيرات والخلجان والبحار والمحيطات قد شاعت مؤخرا، وتعبر عن سياسة حسن الجوار حول هذا الوسط المائى او ذاك، او تشكل دفعا لاستحداث مصالح اقتصادية مشتركة فى وقت تضاءلت فيه المسافات ولم تعد البحار او المحيطات عائقا امام سرعة الاتصالات او التاثير والتاثر المتبادل.

وخلال السنوات الأخيرة برزت عدة تجمعات سياسية واقتصادية حول مياه البحار والمحيطات منها على سبيل المثال منظمة التعاون الاقتصادى فى البحر الأسود منذ يونيو ١٩٩٢ بقيادة تركيا للتقريب بين ١١ دولة من دول شبه جزيرة البلقان ودول الكومنولث المستقلة ومنها تجمع الدول المطلة على بحر قزوين منذ اكتوبر ١٩٩٢ بزعامة روسيا الاتحادية فى محاولة لمواجهة كوارث البحر البيئية، ثم جاءت الولايات المتحدة لتختار المحيط الهادى وسطا مائيا لقمة التعاون الاقتصادى لدول اسيا والمحيط الهادى (١٥ دولة) بمدينة سيتل الامريكية (نوفمبر ١٩٩٣)

ومثل هذه النماذج تنبىء بميلاد اوتبلور دبلوماسية الوسط المائى ان صح التعبير وقد سبقتها تجارب لاتزال قائمة اولاها منظمة حلف شمال الاطلنطى منذ ١٩٤٨ ومجلس التعاون الخليجى منذ ١٩٨١ ومنظمة دول بحيرة تشاد منذ بداية الثمانينات هذا فضلا عن تجمعات دول الانهار المختلفة وفى مقدمتها نهر النيل (مجموعة الاندوجو) وكذا تجمعات انهار النيجر السنغال والزمبيزى الخ

وياتى شيوع مثل هذه التجمعات حول البحار والمحيطات مؤخرا ليتزامن مع اقرار اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار منذ عام ١٩٨٢ بعد سنوات طويلة من المناقشات وهى الاتفاقية المقرر بدء سريانها ابتداء من ١٦ نوفمبر القادم بعد اكتمال تصديق ٦٠ دولة عليها فى مثل هذا اليوم من العام الماضى والجديد بشان هذه الاتفاقية هو اعلان الولايات المتحدة مؤخرا عن رغبتها فى التوقيع عليها بعد ١١ عاما من معارضتها للنصوص التى تفرض قيودا شديدة على عمليات التعدية فى قاع البحار الدولية.

يعنى هذا ان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فضلا عن مجموعة المتغيرات الدولية المعاصرة قد اتاحت فرصا أكبر لقيام التجمعات حول البحار والمحيطات فى وقت تطمئن فيه الدول أكثر من اى وقت مضى الى وجود سلطة دولية تقوم على تنفيذ الاتفاقية والاشراف على تطبيق أحكامها خاصة وان الاتفاقية تتناول كافة المسائل المتصلة بالبحار والمحيطات سواء مايتعلق منها بتحديد الحدود او المحافظة على البيئة او الابحاث العلمية فضلا عن الانشطة الاقتصادية والتجارية فى نقل التكنولوجيا ثم ماقد ينشأ مستقبلا من منازعات واسلوب تسويتها واكثر من هذا فقد استحدثت الاتفاقية فكرة التراث المشترك للانسانية فى اطار الحفاظ على الاستخدام السلمى لقاع البحار والمحيطات فيما وراء حدود الولاية الوطنية وكذا ثروات المنطقة الدولية.

ولكن خلافا لأية تجمعات حول البحار والمحيطات الاخرى فإن دلالات مشروع منتدى البحر المتوسط يكتسب دون غيره ابعادا متكاملة سياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية وحضارية، فالبحر اكثر بحار العالم ابداعا للحضارات المتبادلة والفكرة المصرية بدعوة من الرئيس حسنى مبارك جاءت انطلاقا من تراث فكرى متراكم عبر عنه بصدق رموز فكرية مصرية من امثال طه حسين، وحسين مؤنس ومحمد رفعت وجمال حمدان وقال الاخير عن البعد المتوسطى لمصر انه نافذة مصر على الشمال وضابط ايقاع لنبضها الحضارى والمادى.



المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«النيل.. نجاشى» «2-3»

«بــرج الماء والخضرة» يضربــه العطش والجفــاف!

■ عبد التواب عبد الحى ■

زرت المنابع الاثيوبية ــ سر الدولة الأمهرية المغلق! ــ مرتين. الأولى في مارس 1973. والثانية في نوفمبر 1983. وما سوف أرويه عن الخريطة المائية والزراعية للهضبة الاثيوبية هو مزيج من رأى العين في الزيارتين.

في الزيارة الأولى التقيت بالامبراطور هيلاسيلاسي، وكنت الصحفي المصري الوحيد الذي يلتقى به في عمره السياسي!

في غرفة مكتبه بقصر «جراند بالاس» باديس أبابا، قال لى الامبراطور والنيل جليس حوارنا وأنيسه: «إن النيل عطية الله لكل الشعوب التى يمر بها ماؤه. وإذا أحكم استغلال خير هذا النهر العظيم، لكان عطاء سخيا لتنمية كل المجتمعات على شاطئيه. والنيل لا يعرف حدودا وطنية.. لهذا فإن على جميع الدول المطلة عليه أن تتكاتف، وتفكر في اتفاق لاستثمار الحد الأقصى من خير النهر».

وقال لى الامبراطور هيلاسيلاسي وهو يجيب على أسئلتي: «إن أملنا أن نميكن النيل».. يقصد بالميكنة ضبط النيل بإقامة خزانات عليه وسدود..: «هذه الميكنة وحدها هى التى تحرس مصالح دول النيل وتمكن الجميع من العمل معا للسيطرة على ناحية النهر، وتسخيره لتلبية الاحتياجات المتزايدة لشعوب النيل إلى مائه.. ماء الحياة!».

بين طيات كلمات الامبراطور الراحل تلمع بالاستقراء فكرتان: ضرورة ضبط النيل بمزيد من الخزانات والسدود، وضرورة الاتفاق على توزيع عائد تلك الأعمال الصناعية على النهر.. نحمل الفكرتين في عقولنا لأهميتهما في فهم ما سيجيء تاليا ونواصل معا رحلتنا في النبع الاثيوبي!

نطير من أديس أبابا إلى مدينة بحردار عاصمة محافظة بغمدار.. مهد بحيرة تانا قدس أقداس النبع الاثيوبي. ثم في طائرة هليكوبتر تمسح أجواء البحيرة التى ترضع النيل الازرق سنويا بـ 7 مليارات متر مكعب من ايراد مائه.. بينما يصل ايراده الكلى عند مقياس سوبا قرب الخرطوم 52 مليارا، إن كان الفيضان عاليا.. هذا الفرق الهائل يرد إلى النهر من روافده الثرية التى تلحق به بامتداد جريانه.. وهى أنهار: جما. موجر. الباشيلو. جودر. ديدسا. يابوس. درة. جسن. فينشا. الدندر. والرهد.. والنهران الاخيران وحدهما، يمدان النيل الازرق بـ 7 مليارات متر مكعب أو ما يعادل ايراد النهر من البحيرة الأم: تانا!

بحيرة تانا، على الخريطة تشبه قلبا بشريا. أذيناه إلى الشمال وبطيناه إلى الجنوب. لكن منظرها من الجو شىء مختلف. مساحة هائلة من الماء تمتد من الافق حتى الافق.. تتخللها جزر كثيرة مختلف عددها من مرجع لمرجع لكنه يتراوح ما بين 30 و35 جزيرة.. بعضها جزر كبيرة بها مساحات مزروعة وكثير منها جزر صخرية لا يسكنها أحد! قرب احدى القرى على الشاطىء الغربى للبحيرة لمحت قطيعا من الحيوانات في الماء.. قلت للطيار الأمريكي الجنسية كابتن برايان: «هذا قطيع من فرس النهر». ابتسم وهبط بالطائرة حتى كدنا نلامس سطح الماء لنكتشف أنه قطيع من البقر الاليف!

يختنق مخرج النيل الازرق من بحيرة تانا محصورا بين جزيرتين صخريتين: جزيرة «دابراماريم».. وجزيرة «شيمابو».. فيخرج النهر محصورا في 3 مجار مخنوقة، تتحد بعد ذلك في مجرى واحد ينطلق جنوبا في اتجاه شلالات تيسيسات ــ بالامهرية: النار الهادرة! ــ والتى تبدو من الجو فقيرة الماء لا يتجاوز عرض مسطح جريانها 30 مترا.. لاحظ أن زمن الرحلة شهر مارس، عز موسم التحاريق، أو موسم الامطار الصغير.



حرصت في زيارتى الثانية للنبع الاثيوبى ــ نوفمبر 1983 ــ أن أرى وجهه الاخر.. الوجه غير النيلى.. فالهضبة الاثيوبية يجرى على اديمها أكثر من 100 نهر أغلبها أنهار داخلية مستقلة عن المجموعة النيلية.. لهذا يطلق عليها الجغرافيون لقب: برج الماء. أو «WATER TOWER»!

وتقف الهضبة الاثيوبية شامخة وحدها معزولة عما حولها وكان السهول والبرارى المحيطة بها قد اقتطعتها نهائيا عن العالم الخارجي. ومتوسط ارتفاع الهضبة 2000 متر فوق سطح البحر. هذا لا يمنع أن في اثيوبيا سهولا تنخفض 90 مترا تحت سطح البحر مثل منخفض دالول . على شاطىء البحر الاحمر..! كما أن فيها مناطق ترتفع إلى 4575 مترا فوق مستوى سطح البحر، مثل جبال «سيمين» على الجانب الغربى للهضبة وجبال داشان التى يصل ارتفاعها إلى 4620 مترا!



المصدر : الـعالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ١٠ يونيو ١٩٩٤

«النيل.. نجاشى» (3 ـ 3)

مصر وأثيوبيا.. وهدّار «تانا»!

من بين دول النيل التسع، كانت اثيوبيا أول من طالب بنصيب فى مياه النيل.. فهى تعتمد فى الزراعة على مياه المطر فى الغالب، وبعض الانهار الداخلية المستقلة عن منظومة النيل.. إلا أنها بعد الجفاف الذى اجتاحها سنة 1984، بدأت تخطط للتوسع فى الزراعة بالرى المنتظم من بحيرة تانا وبعض روافد النيل الازرق!

ولاثيوبيا الحق.. كل الحق.. فمياه النيل لا ينبغى ان تمر على عطشان.. خاصة إذا كانت أرض العطش هى اثيوبيا.. «برج الماء» الذى يعطى النيل 84٪ من إيراده الطبيعى أو 70,5 مليار متر مكعب بالضبط، باعتبار ان متوسط الايراد الطبيعى للنهر 84 مليار متر مكعب سنويا!

والمباحثات الجارية بين مصر واثيوبيا الان، ومنذ عقود طويلة مضت، تدور حول فكرتين، احداهما مصرية، والثانية اثيوبية أما الفكرة الاثيوبية فتتحدث عن هدار weir تقيمه عند مخرج النيل الازرق من بحيرة تانا يرفع منسوب البحيرة مترين فيوفر مخزونا قدره 7 مليارات متر مكعب تكفى لمشروعات التوسع الزراعى غرب البحيرة.

بينما تتحدث الفكرة المصرية السودانية عن إقامة خزان قبل موقع شلالات تيسيسات يرفع منسوب التخزين فى بحيرة تانا 10 أمتار كاملة ويوفر مخزونا قدره 35 مليار متر مكعب، إذ إن المتر فى منسوب البحيرة يعطى 3,5 مليار متر مكعب من المياه وتشترك فى الانتفاع بهذا المخزون الهائل كل من اثيوبيا والسودان ومصر بحصص يتفق عليها وبشرط عدم المساس بالحقوق المكتسبة لكل من مصر والسودان إلا فى حدود الحصة الاثيوبية التى تخصم مناصفة بين البلدين طبقا لاتفاق مياه النيل لسنة 1959.

وتتجلى وجاهة فكرة الخزان فى أنه سوف يوفر نسبة كبيرة من فواقد البخر فى بحيرة ناصر، والتى تصل الى 10 مليارات متر مكعب سنويا عند أعلى منسوب للتخزين.. بينما التخزين فى بحيرة تانا آمن من أى بخر بأية نسبة، بل إنه قابل للزيادة بفعل الأمطار.

وفكرة التخزين فى بحيرة تانا فكرة قديمة.. كتب السفير البريطانى فى روما مستر جراهام، الى بنيتو موسولينى رئيس وزراء ايطاليا ووزير خارجيتها، فى 14 ديسمبر 1925 «كتاب مصر ونهر النيل – وزارة الخارجية المصرية» يقول: «ونحيطكم علما بالمفاوضات التى تجريها فى أديس أبابا حكومة صاحب الجلالة، وتعمل بصفتها وكيلة عن حكومة السودان، ومراعية فى هذا شأن المصالح المصرية على الحصول على امتياز من حكومة الحبشة لبناء خزان على بحيرة تانا، من أجل تخزين مياهها، كى تستخدم فى النيل الأزرق، لكن لم تسفر هذه المفاوضات، الى الآن، عن أية نتائج عملية».

وتتحدث موسوعة حوض النيل «The Nile Basin» لهرست، وبلاك. وسميكة – الجزء السابع – عن مشروع خزان بحيرة تانا.. المشروع محل الحوار مع حكومات اثيوبيا المتعاقبة منذ 69، ومازال الحوار حوله للآن متصلا!

تقول الموسوعة: بدأ الحديث عن التخزين فى بحيرة تانا، وبحيرتى فيكتوريا وألبرت، سنة 1921، كان الاقتراح فى منشئه بتخزين 4 مليارات متر مكعب فى البحيرة الاثيوبية، لمواجهة فيضانات النيل الشحيحة، مثل فيضان السنة المائية 1913 – 1914، التى لم يتجاوز الايراد الكلى للنهر فيها 45 مليارا و879 مليون متر مكعب، كانت سنة الشح العظيم.

وامتدت الفكرة الى إنشاء خزان اخر على بحيرة البرت، بسعة 40مليارا، يدعم بإنشاءات على

■ عبد التواب عبد الحي ■



بحيرة فيكتوريا ينظم تصرفها ..
وبهذا كله يمكن السيطرة علي مياه النهر فلا يضيع من ايراده شيء فى مستنقعات بحر الجبل . وكانت هذه هي البداية الحقيقية لفكرة التخزين القرنى century storage لمياه النيل !

وسنة 1939 ، تقدم مفتش الرى الانجليزى ا.د. بوتشر ، بمشروع بإنشاء خزان على بحيرة ألبرت، سعة 50 مليار متر مكعب لكنه احتاط فحدد تصرفات البحيرة بعد التخزين فى حدود 20 مليارا وهذا يعنى تعرض جزء من تصرفات النهر للتبدد فى مستنقعات بحر الجبل.. ومن هنا نشأت فكرة مشروع قناة جونجلى للتحكم فى تصرفات بحر الجبل!

لكن التخزين على بحيرة تانا احتفظ بتميزه عن التخزين على بحيرة ألبرت، وذلك لقربه من مصر والسودان وسرعة وصوله إلى مواطن الاحتياج إليه بينما بقيت تصرفات التخزين على بحيرة ألبرت محكومة بسعة قناة جونجلى المخطط حفرها فى منطقة سدود بحر الجبل، مثلما بقيت سعة هذه القناة محكومة بتكلفة انشائها فى الوقت الذى تمتاز فيه القناة التى تحمل مخزون تانا بأنها هى المجرى الطبيعى للنيل الازرق ذاته وهو جاهز فى كل وقت لنقل اقصى التصرفات الممكنة من البحيرة دون اية تكلفة!

ويمكن التخزين على بحيرة تانا تخزنيا قرنيا - تواصل موسوعة حوض النيل — فى حدود 3,5 مليار متر مكعب وإذا عرفنا ان حجم التصرفات الطبيعية للبحيرة فى موسم الاحتياج Timely period وهى الفترة التى يزيد فيها الاحتياج عن حجم التصرف الطبيعى للبحيرة وتمتد من مارس حتى يونيو — حوالى نصف مليار متر مكعب تكون الفائدة الصافية من التخزين القرنى على البحيرة فى حدود 3 مليارات متر مكعب عند بحيرة تانا.. أو 2,1 مليار عند اسوان.

ومن الممكن التخزين على بحيرة تانا — تقول الموسوعة — بأى حجم مطلوب اكبر مما سبق فقط يحتاج الأمر إلى بعض عمليات الحفر فى قاع البحيرة لزيادة سعتها التخزينية وإقامة خزان اكبر ارتفاعا وقد ضربت بحيرة تانا رقما قياسيا فى تصرفاتها سنة 1929 حيث بلغت 5,9 مليار متر مكعب وإذا تم رفع منسوب البحيرة من 74 إلى 83 مترا فإن سعتها التخزينية تزداد 5 مليارات متر مكعب اما إذا رفعنا المنسوب إلى 85 مترا فإن سعتها تزداد 7 مليارات متر مكعب اخرى لتصبح سعتها التخزينية الكلية 17 مليارا.

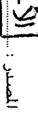
ومجرى النيل الازرق من السعة لدرجة تتحمل اقصى قدر من التصرفات المائية باستثناء مخرجه من البحيرة ولمسافة 10 كيلومترات فهى منطقة تحتاج لبعض اعمال الحفر والتوسيع بعدها يستطيع النهر تمرير اية تصرفات من البحيرة حتى 100 مليون متر مكعب يوميا.

وتعتبر شلالات تيسيسات — 25 كيلومترا فى مخرج النهر من البحيرة — موقعا مثاليا لإقامة محطة لتوليد الكهرباء من مساقط الماء.. وبأقل قدر من تصرفات الماء!

ومن منظور التخزين القرنى لمياه الفيضان الصيفية — تقول موسوعة حوض النيل — فإن السيطرة على بحيرة تانا تعتبر جزءا مهما من مشروعات التحكم فى مياه النيل.. كل النيل!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤

الحرب القادمة على المياه

اسرائيل تسرق ٨٠٪ من المياه الجوفية بسيناء و٦٠٪ من المياه الفلسطينية

كتب محمد ابو عامر:

حذر معهد الأبحاث التطبيقية بالقدس من المحاولات الاسرائيلية لسرقة المياه العربية مشيرا الى ان اسرائيل تسحب ٨٠٪ من المياه الجوفية فى سيناء وتحصل على ٤٥٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن سنويا بينما تحصل الاردن على ٤٠٠ مليون فقط.

وقال التقرير ان اسرائيل تسعى للحصول على ضمانات لاستغلال المياه العربية فى الفترة القادمة من خلال المفاوضات التى تجرى حاليا. كما تسعى الى انشاء حزام مع اثيوبيا وكينيا واوغندا مما يهدد امن مصر المائى.

واوضح التقرير ان ٦٠٪ من المياه الفلسطينية اصبحت تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلى حيث لايسمح للفلسطينيين باستخدام المياه الفلسطينية الا بعد الحصول على امر عسكرى لاستخدام المياه الجوفية بالاضافة الى الرسوم التى تفرضها سلطات الاحتلال على استخدام الفلسطينيين للمياه وتزيد اربعة اضعاف على مثيلاتها التى يدفعها اليهودى. واشار تقرير معهد الابحاث التطبيقية الى ان الدول العربية تعانى عجزا فى المياه يصل الى ١٣٤ مليون متر مكعب ومن المتوقع ارتفاع حجم هذا العجز فى ظل المخططات الاسرائيلية لاستغلال المياه العربية.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

الاتفاق الأردني - الاسرائيلي على مبدأ اقتسام المياه شكّل اختراقاً في عملية السلام

■ عمان - ا ف ب - شكّل الاتفاق بين الاردن واسرائيل على مبدا التقاسم العادل للمياه، اهمّ الموارد الرئيسية في الشرق الاوسط، اختراقاً حقيقياً هذا الاسبوع على مسار مفاوضاتهما للسلام.

وجاء هذا التقدم المهم قبل بضعة ايام من عقد اول لقاء علني بين العاهل الأردني الملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين يوم الاثنين في واشنطن.

واكد المفاوضون الاردنيون والاسرائيليون خلال مفاوضاتهم التي لا سابق لها في منطقة وادي عربة الصحراوية والحارة، على اهمية هذه المسالة التي شهدت تعثراً لساعات عدة حيال البند المتعلّق بالمياه في بيانهما المشترك.

واشار البيان الى «الحقوق المتبادلة للبلدين على مياه نهري الاردن واليرموك». ومع العلم بأن اسرائيل شددت على «التفاوض المشترك» حول حقوق الاردن بالمياه لكنها اعترفت للمرة الاولى رسمياً «بحق الاردن في مياه نهر الاردن» الذي يفصل البلدين في الشمال.

ومسالة المياه حيوية بالنسبة الى الاردن الذي يعاني من عجز يقول الخبراء الأردنيون انه قد يتجاوز ٧٠ في المئة من حاجاته من المياه في العام ٢٠٠٥.

وقال المفوض الاسرائيلي لشؤون المياه جدعون تسور «لم نتفق على نص يسمح لنا بإحراز تقدم ملموس في هذا المجال. لكن للمرة الاولى استطعنا صياغة نص حول المياه يعكس حسن نيّات الطرفين. لقد قبلنا بمبدأ ان للأردنيين حقوقاً في المياه ولكن يبقى التفاوض عليها معناً».

ويطالب الاردن مستنداً الى مشروع وضعه في العام ١٩٥٥ اريك جونستون مستشار الرئيس الاميركي دوايت ايزنهاور بمئة مليون مترّ مكعب من مياه نهر الاردن الذي تستثمر اسرائيل كل نسبة مياهه البالغة ٦٤٠ مليون متر مكعب.

ويقسم مشروع جونستون مياه اليرموك الى ٣٧٧ مليون متر مكعب للأردن و٩٥ مليوناً لسورية و٢٥ مليوناً لاسرائيل. وتفيد الاحصاءات الأردنية الرسمية ان الاردن لا يستطيع حالياً استثمار الا ١١٠ ملايين متر مكعب بينما تستثمر اسرائيل منه ١٣٠ مليون متر مكعب.

وبحسب الناطق باسم الوفد الاردني مروان معشر فإن «استهلاك الاردن من المياه في العام ١٩٩٣ بلغ ٩٨٠ مليون متر مكعب بينما كانت حاجاته الحقيقية في حدود ١٢٨٠ مليوناً ما اضطرنا الى استخدام احتياطاتنا الاستراتيجية لسدّ هذا العجز».

واضاف ان «ذلك يشكّل استنزافاً خطيراً لاحتياجاتنا في الوقت الذي تستثمر اسرائيل حصتنا من نهر الاردن والتي تشكّل ١٠ في المئة من استهلاكنا السنوي».

من جهته اكد رئيس الوزراء الأردني عبدالسلام المجالي اهمية هذه المسألة اقليمياً. وقال: «اننا في المفاوضات لا نناقش قضايا المياه والحقوق فقط انما كيفية الحدّ من النقص الحاصل في المياه في المنطقة كافة».

واضاف: «حين نتوصل الى الاتفاق على قضية المياه فإن الخطوة الثانية ستكون تنفيذ ما يتعلق بتلك القضية حتى قبل معاهدة سلام».



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٤

المياه واتفاق مبدئى

بعد الاتفاق الاردنى - الاسرائيلى على مبدأ اقتسام المياه تطورا هاما وخطيرا فى مسيرة السلام الجارية فى المنطقة. وتاتى اهمية وخطورة هذا الاتفاق من طبيعة الأزمة المائية التى تمر بها الأردن، حيث أن البلد يعانى من عجز مائى فى الوقت الراهن يقدر بنحو ٣٠٪ من جملة الاحتياجات الأمر الذى دفع الأردن فى سنوات سابقة الى قطع المياه عن مناطق بكاملها ومنها العاصمة عمان لعدة أيام. وياتى الاتفاق المبدئى من وجهة نظر الاردن كسبيل لاقرار حقوقه المفقودة فى مياه نهر الأردن، ويستند الأردن الى خطة سابقة وضعها المبعوث الامريكى إريك جونستون تحدد نحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه النهر كحصة سنوية للأردن. ولم تنفذ هذه الخطة فى اى وقت بل ان التطورات التى شهدتها المنطقة منذ وضعت هذه الخطة فى أواسط الخمسينيات، وحتى أوائل السبعينيات جعلت إسرائيل تستولى على معظم مياه النهر. مع ذلك فهناك عدة محاذير امام هذا الاتفاق المبدئى: اولها أن هذا الاتفاق لم يحدد حصصا لأى من الجانبين، ويبقى هذا الموضوع على قائمة التفاوض المستقبلى وهو ما يعنى على الأغلب عدم تسليم اسرائيل بالحصص التى وضعها جونستون، وهناك ثانيا الموقف السورى اذ أن نهر اليرموك الذى ينبع من سوريا، ويصب فى نهر الأردن يعد جزءا من نظام النهر وكانت قد وضعت حصص لاقتسام مياهه هو الآخر واستطاعت اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ أن تستولى أيضا على معظم مياه اليرموك، واعاقت الخطط الأردنية السورية لاقامة سد على النهر يعظم استفادة البلدين. ومن ثم فان هناك دورا سوريا لابد من حسم امره سواء على المستوى العربى، أو على المستوى السورى - الاسرائيلى.

اتفاق الأردن وإسرائيل والمنظمة على بحث موارد المياه

اوسلو - ر. وافقت الاردن واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على التعاون الوثيق فى دراسة موارد المياه النادرة فى الشرق الاوسط فى اطار اتفاقات السلام.

جاء ذلك عقب أول اجتماع لمسئولين من الاطراف الثلاثة فقط لبحث مشكلة المياه فى اوسلو أمس. واتفقت الاطراف الثلاثة على تشكيل مجموعة توصية للاشراف على دراسة قوانين ومؤسسات المياه فى المنطقة، بحيث تتم الدراسة فى عام ١٩٩٥.

وقد أكد سيجورين ماتسين نائب وزير التنمية لماوراء البحار النرويجى ان مفاوضات سرية جرت بين الاردن واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى العاصمة النرويجية لبحث تقاسم امدادات المياه.

ماذا عن حرب المياه في الشرق الأوسط؟

حسن بكر *

■ من بين المواضيع الحيوية المهمة على سطح الاحداث الدولية في العالم عموما وعلى مائدة المفاوضات العربية - الاسرائيلية خصوصاً، موضوع المياه.

صدر في مطلع شباط (فبراير) التقرير السنوي عن مركز العمل السكاني الدولي عن نقص المياه في العالم. وكان الملف الصادر عن مجلة «السياسة الدولية» عام ١٩٩١ تحت اشراف الدكتور بطرس غالي الامين العام حاليا للامم المتحدة قد حذر من الدخول في عقد التسعينات دون خطة عربية مستقبلية مسبقة في مجال المياه واطلق التحذير - الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار حينئذ - من النقص المتصاعد في منسوب المياه في الشرق الاوسط وانه مع نهاية العقد الجاري ستصبح نقطة الماء اغلى من نقطة البترول.

من الواضح ان وضع المياه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ياخذ وضع الازمة بشكل تصاعدي في ضوء الازمة العالمية الواضحة في نقص المياه المتجددة لاسباب بيئية وبشرية ولوجود تسابق إقليمي على اقتسام المياه الشحيحة بالفعل ان لم تكن قد استنهكت وتم تلويثها.

على المستوى الدولي بسبب اتساع ثقب الاوزون وارتفاع درجة حرارة الارض والتلوث والاستخدام غير الرشيد لموارد المياه حدث نقص عام في هذه الموارد التي تشكل حاجة اساسية للانسان لا يمكن التنازل عنها ولا التفاوض حولها. وقد وردت وقائع هذه الازمة الدولية الواضحة في تقارير مجلة «التايم» الاميركية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ وحذرت المجلة من وقوع حروب اقليمية لا نهاية لها على هذا المورد الحيوي المهم. وحذرت مجلة «ناشيونال جيوغرافك» الاميركية في عددها الصادر في ايار (مايو) ١٩٩٣ من النقص المتزايد للمياه في الشرق الاوسط. فبينما حصة الفرد الاميركي من المياه هي عشرة الاف متر مكعب سنويا، لا تزيد حصة الفرد في تركيا مثلا على اربعة الاف وفي سورية اقل من ثلاثة الاف وفي مصر حوالي الف فقط وفي اسرائيل حوالي ٤٦٠ مترا مكعبا. ان ازمة خانقة للمياه في الشرق الاوسط سوف تقع بحلول العام ٢٠١٠ كما تقرر المجلة. واوضح تقرير المركز الدولي للعمل السكاني في واشنطن ان ٢٨ دولة عانت من نقص المياه عام ١٩٩٠ منها الاردن واسرائيل والصومال وكينيا وانه مع حلول العام ٢٠٢٥ ستلحق بهذه الدول مجموعة اخرى تصل الى ١٨ دولة من بينها سورية وايران وهايتي ونيجيريا، اما في قارة افريقيا فان حوالي ٣٠٠ مليون نسمة سيعانون من نقص المياه بحلول العام ١٩٩٩.

في الشرق الاوسط احتلت المياه الاولوية رقم (١) في اجندة المفاوض الاسرائيلي وقفزت بذلك على ما عداها من الاولويات الى الحد الذي اعلن عنه وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز في زيارته للقاهرة عقب توقيع اتفاق غزة - اريحا اولا بان المبدأ الرئيسي في التفاوض العربي - الاسرائيلي ليس الارض مقابل السلام بل الارض مقابل المياه وهو ما يجدد شعار اسرائيل التقليدي «ارضك يا اسرائيل من الفرات الى النيل». يذكر ان حدود الامن الاسرائيلي هي اخر حد مائي يقف عليه اخر جندي اسرائيلي. وتظل المشكلة المحورية في جنوب لبنان طبقا لهذا المفهوم هي تقاسم احواض المياه في الوزاني والحصباني والليطاني وفي الجولان البقاء فيها هو بقاء حول الموارد المائية التي تغذي اسرائيل. ولا تزال المعركة قائمة في مصر حول ترعة السلام الممتدة الى سيناء حتى الان، اما نهب نهر الاردن والمياه العربية في الاراضي المحتلة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي فحدث ولا حرج في الوقت الذي يحرم فيه المواطنون العرب من استخدام المياه الجوفية الى الحد الذي يدفعهم لشراء المياه من المستوطنين مباشرة.

لا شك ان اسرائيل تعاني ازمة مائية هيكلية خانقة في مجال المياه بسبب الاستخدام السيئ وللصرف غير الصحي في مرافقها وتلوث مياهها والمياه المجاورة من ناحية، ومن ناحية اخرى تنتهج سياسة توسعية بغرض فرض الامر الواقع وتدفق المهاجرين في ظل الحكومة السابقة (حكومة شامير). وتتزايد ازمة اسرائيل حدة في الاتجاهين كما يقول ريماح إيساي رئيس مرفق المياه الاسرائيلي «فهي من ناحية تستقبل الان المهاجرين في مدن مياهها في اعلى درجات الاستهلاك والانهاك. يقابل ذلك وجود ٧٥٠ الف فلسطيني في قطاع غزة المحتل يواجهون ماساة حقيقية. ان مصادر المياه في غزة تلوثت بمياه البحر الى اختلاطها بنظام الصرف الصحي الذي تسرب لاسفل المياه العذبة».

وللوقوف على اهمية مشكلة المياه في اسرائيل يمكن فقط دراسة نموذج واحد ومهم هو منسوب المياه داخل بحيرة طبرية التي تمثل لاسرائيل الميزان الحقيقي لقياس ازمة المياه. فهي تغذي اسرائيل سنويا بحوالي ٦٠٠ مليون متر مكعب من المياه (مجمل استهلاك اسرائيل السنوي من المياه هو ٢١١٠ ملايين متر مكعب حسب احصاء عام ١٩٨٨). وتعتبر بحيرة طبرية هي اكثر البحيرات العذبة في العالم انخفاضا واكبر واهم تجمع للمياه بالنسبة لجهاز توريد المياه في اسرائيل على حد قول موردخاي يعقوبوفتش في نشرة «اعراف» الصادرة عن المركز الاعلامي في القدس المحتلة عام ١٩٩١ وهي تمثل حوالي ربع استهلاك المياه.

في عام ١٩٩٠ استخرجت شركة «مكوروت» من بحيرة طبرية حوالي ٤٠ في المئة فقط بهدف تجنب زيادة خطورة الوضع في البحيرة اذ تدنى منسوب الماء فيها الى ٧ سنتيمترات عن الخط الأحمر، وسيؤدي ذلك بالقطع الى التاثير على صلاحية مياه البحيرة للاستخدام وتحولها الى بركة ملوثة نتيجة تسرب المياه المالحة واختلاط التفاعلات البيولوجية والكيماوية والفيزيائية بالماء العذب في قاع البحيرة التي يدخل بعضها في تغذية الطحالب طوال العام. واذا كانت اسرائيل تتعرض لازمة مياه خانقة فان العرب الموجودين هناك يقعون في بؤرة الازمة، فطبقا لسياسة حفر الابار الجديدة في اسرائيل لا يجوز لاي من المواطنين العرب حفر بئر تزيد عن عمق ١٢٠ - ١٤٠ مترا بينما يصل عمق الابار الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة الى اكثر من ٨٠٠ متر، ونتج عن ذلك جفاف عدد



المصدر : .... [illegible]

التاريخ : .... ٢٩ تموز ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الابار العربية او زيادة الملوحة فيها. وفي كثير من الاحيان تقوم شركة «كلوروت» الاسرائيلية للمياه بحفر الابار خدمة للمستوطنين اليهود الجدد بينما يقوم العرب بشراء المياه من صهاريج هؤلاء المستوطنين. فالمستوطن الاسرائيلي يستهلك اكثر من خمسة اضعاف ما يستهلكه العربي، بينما يقوم العرب بدفع رسوم المياه نفسها التي يدفعها المستوطن الاسرائيلي لقاء الكمية نفسها. ويؤكد الباحث الفلسطيني عورتاني ان الرسوم التي يدفعها العرب تصل الى خمسة اضعاف ما يدفعه المستوطنون.

وتقوم اسرائيل بسرقة مياه نهر الاردن عبر الحامل القطري للماء للاجزاء الغربية والجنوبية وادى ذلك الى تلوث المياه في جنوب النهر الى الحد الذي لا يمكن الاردن من استخدامه. وتقوم اسرائيل باستخدام ٩٥ في المئة من الموارد المتجددة للنهر وهو ما يعني خمسة امثال الاستهلاك الذي يقوم به جيرانها العرب. وتقول جويس ستار المشرفة على مبادرة قمة المياه الكونية في واشنطن في هذا الصدد «ان اسرائيل والاردن تتجهان بسرعة الى وضع تستخدمان فيه كل موارد المياه المتوافرة لهما، ولم يبق لديهما من الزمن سوى ١٥ الى ٢٠ سنة حتى تتعرض الزراعة والامن الغذائي فيهما للخطر».

ان التزايد الكبير في عدد السكان والتوسع الزراعي والصناعي الى ارتفاع مستوى المعيشة سيؤدي بالقطع الى ازدياد الحاجة للمزيد من «المياه العذبة» في العالم عموما وفي الشرق الاوسط خصوصاً.

تلك «الحاجة» الاساسية للانسان التي لا غنى عنها في حياته اليومية وتلك المياه العذبة التي اصبحت كميتها محدودة بسبب الجفاف والتلوث والحروب وسوء الادارة والتوسع في بناء المستوطنات على حساب الاخرين، وهذا يعني في جملة واحدة اما التعاون بحسن النوايا حول تقاسم الانهار وايجاد اتفاقيات دولية حولها من خلال التفاوض، او الدخول في دوامة الحروب حول موارد الانهار في منطقة تعج بالصراعات القومية والاجتماعية الممتدة وفي عالم انفجرت فيه الحروب الداخلية عام ١٩٩١ لتصل الى ٣٤ حربا حسب تقرير الامم المتحدة.

يقول اوري شامير استاذ التحليل بالماء الاسرائيلي لمجلة «ناشيونال جيوغرافيك» اذا «اتجهت الارادة السياسية للسلام فلن يكون الماء عائقا اما اذا بحثت عن اسباب للحرب فسيكون الماء افضل الاسباب لذلك» وهو ما اكده عرنون سوفير البروفيسور الاسرائيلي في جامعة حيفا لمجلة «تايم» عام ١٩٩٠ «ان حرب المياه قد تتفجر في الشرق الاوسط في التسعينات ذلك ان كل دولة ستحاول الاستيلاء على ما تمتلكه الدول الاخرى من حصص».

على ذلك وتحسبا لمستقبل الازمة في طور التكوين وادارتها بشكل موضوعي، لا يختلط بالمشاكل اليومية الآنية، فإن استراتيجية عربية طويلة الاجل، ومصرية ثابتة، لا بد ان تركز على عاملين اساسيين، الاول: يقوم على تغليب وقائع التعاون مع دول الجوار الاستراتيجي على وقائع الصراع مع الاحتفاظ بالاخيرة في اطار مخطط من دبلوماسية الاغراء بالقوة (Forceful Persuation) وثانيهما ايجاد اتفاقيات مشتركة دولية تقنن تقاسم المياه بين دول الحوض الواحد منعا لحدوث توترات مستقبلية، متى وجدت الامة العربية نفسها داخل حلقة النار الملتهبة التي لا تجد من يطفئها لان لتر الماء حينئذ سيكون اغلى من لتر البترول.

---

* استاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة اسيوط، مصر.



المصدر : المجلة

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

منظمة دولية تؤكد ذلك لأول مرة

سرقة اسرائيل لمياه الليطاني

بقلم د. سليم الحص

الأمم المتحدة رفضت مراراً ارسال لجان تحقيق بحجة عدم صحة المزاعم

عادت قضية سرقة اسرائيل لمياه الليطاني الى واجهة السجال السياسي في لبنان مجدداً، اذ اوردت جريدة «النهار» البيروتية في عددها الصادر صبيحة ١٩٩٤/٦/١ أن تقريراً مقدماً الى الاجتماع الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (أسكوا)، التابع للأمم المتحدة، في عمان، الاردن، اتهم اسرائيل بسرقة كميات كبيرة من المياه من الاراضي العربية المحتلة وتحديداً من لبنان. وقد اظهر التقرير ان اسرائيل استخدمت ٢١٥٠ مليون متر مكعب من المياه عام ١٩٩١ استولت على معظمها من نهر الاردن ونهر اليرموك ونهر الليطاني ونهر الوزاني. وقدر حجم المياه المأخوذة من الليطاني والوزاني بنحو ٢١٥ مليون متر مكعب سنوياً. واشار الى نفق شقته الدولة العبرية طوله ١٨ كيلومتراً لربط الليطاني بأراضيها.

وجاء في التقرير ان اسرائيل بدأت استغلال مياه نهر الليطاني عام ١٩٧٨ (اي بعد الاجتياح الاسرائيلي الاول لجنوب لبنان) بواسطة مضخات ذات قدرات تصل الى ١٥٠ مليون متر مكعب سنوياً وضعت قرب جسر الخردلي. وتستخدم اسرائيل ايضا مياه نهر الوزاني الذي يبلغ تصريفه السنوي ٦٥ مليون متر مكعب. ثم اقدمت بعد غزوها لبنان عام ١٩٨٢، على شق نفق طوله ١٨ كيلومتراً يربط الليطاني باسرائيل.

جرت على الاثر اتصالات مكثفة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب حول هذا الموضوع وتقرر مطالبة الامم المتحدة بارسال لجنة دولية للتحقيق في الامر.

ولدى عودته من عمان، حيث شارك في الاجتماع الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، صرح وزير خارجية لبنان فارس بويز في مطار بيروت بالقول: «لا يمكنني ان اقول ان لدينا اثباتات على سرقة مباشرة للمياه ولا توجد حتى الآن بين ايدينا تقارير تصب بوضوح في هذه الخانة». واردف قائلاً: «اما عملية سرقة المياه فلها تفسيرات كثيرة: اولاً هل نتحدث عن مياه سطحية ام عن مياه جوفية، وهل نتكلم عن الانهر التي تنبع وتصب في الاراضي اللبنانية ام في غير هذه الاراضي. اعتقد ان الاطلاع على هذا التقرير وقراءته بدقة امر ضروري قبل اتخاذ اي موقف من هذا الموضوع».

وقد شكك المسؤولون في مصلحة

الليطاني ايضا بصحة المعلومات. فقد رأى الدكتور فادي قمير، رئيس مجلس ادارة المصلحة، انه اذا كان لاسرائيل ا ن تستولي على مياه الليطاني، فعليها استخدام احدى وسيلتين: اما مد انابيب خارجية ظاهرة العيان او حفر نفق تحت الارض. وفي الحالتين لا يمكن اخفاء الامر، وبالتالي فان السؤال البديهي هو: لماذا انكشف موضوع سرقة المياه فجأة الآن ولم يظهر قبل ذلك منذ ١٦ عاماً؟

بدوره قال المدير العام للمصلحة ناصر نصر الله ان كميات كبيرة من المياه كالتي اوردها تقرير «اسكوا» تحتاج الى عدد كبير من المضخات لسحبها، مما يدعونا الى التساؤل: اين تقبع هذه المضخات التي لم يشاهدها اللبنانيون بعد؟ يخشى ان يكون الهدف من افتعال الحديث عن وقوع السرقة جعلها مألوفة مستقبلاً.

كلفت وزارة الخارجية سفير لبنان في الاردن الاتصال بمقر «اسكوا» واستيضاحها رسميا صحة هذا التقرير والحصول على نصه الرسمي، وفي حال عدم وجوده طلب اصدار بيان رسمي عنها بنفيه.

فصدر عن مكتب اعلام «أسكوا» بيان جاء فيه: «ان ما ورد في البند المتعلق بمياه نهر الليطاني اعتمد اساساً على دراسات وابحاث نظرية منشورة لتعذر الكشف الحسي على الموقع نظراً لتعذر اجراء زيارة ميدانية بسبب الوضع الامني في المنطقة.. ومن الجدير بالذكر ان جميع وثائق «أسكوا» لا تعتبر نهائية الا بعد تضمينها ملاحظات وتعديلات ومقترحات الدول الاعضاء وبعد اقرارها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي».

تقرير اللجنة

ولكن هذا لا ينفي ان المعلومات التي نشرتها الصحيفة وردت في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وليس في دراسة منفصلة. فقد وردت المعلومات في ما سمي: «تقرير الامانة التنفيذية عن نشاطات اللجنة: تقرير عن التعاون بين دول«أسكوا» في مجال مصادر المياه».

وقد جاءت في التقرير فقرات تثبت حق لبنان في مياهه وحاجته اليها.

ففي الفقرة ٢٦: «صحيح ان لبنان يتمتع في الوقت الحاضر بوفرة من المياه، لكن مناطق واسعة من لبنان تعاني نقصا في المياه لأغراض الري والشرب. ولا تزيد المساحة المروية حالياً في لبنان على ٤٥ الف هكتار في حين تبلغ مساحة الارض غير المروية نحو ٣٦٠ الف هكتار. وتحتاج مناطق البقاع والجنوب وحدها الى مليار متر مكعب للري (٨٠٠ مليون متر للري، ٨٥ مليون للشرب، و١١٥ مليون للصناعة). وقد توقفت تنمية هذه المناطق منذ منتصف السبعينات بسبب الوضع فيها. ويبدو واضحاً بالتالي ان لبنان سيحتاج الى مياهه وان من المنطقي قبل تصدير الفائض ان يلبي لبنان كل حاجاته عندما يبدأ بتنمية الجزء الجنوبي من الدولة متى توافرت متطلبات الاستقرار السياسي والامني في المنطقة».

وفي دراسة لحسين عامري وعاطف قبرصي يقدر مجموع موفور المياه في لبنان بنحو ٤٩٨٠ مليون متر مكعب بينما مجموع الحاجة للمياه يقدر بنحو ٥٦٢٥ مليون متر مكعب في عام ٢٠١٠ وبنحو ٦٣٩٣ مليون في عام ٢٠٣٠.

كان لبنان قد طلب من الامم المتحدة غير مرة، وعلى امتداد العهود المتعاقبة، ارسال لجان تحقيق دولية للتثبت من المعلومات المتداولة حول سرقة اسرائيل المياه اللبنانية. وكان جواب الامم المتحدة يأتي في كل مرة ان لا صحة لهذه المزاعم ولا لزوم تالياً لارسال لجان تحقيق.

الفضل يعود للعميد ريمون اده في انه كان اول واكثر من حذر من مشاريع اسرائيل للاستيلاء على المياه اللبنانية. ولكن نظراً لعدم تمكن الحكومة اللبنانية من الحصول على تقارير دولية رسمية تثبت هذا الامر، لم يكن بامكانها ملاحقة الامر رسميا على صعيد الامم المتحدة.

أما وقد ورد ما يؤكد هذا الامر للمرة الاولى في تقرير رسمي لمؤسسة دولية تابعة للأمم المتحدة، فلم يعد من السائغ اغفاله.

وكان توماس ناف، استاذ تاريخ الشرق الاوسط في جامعة بنسلفانيا الامريكية ومؤسس معهد ابحاث الشرق الاوسط ومديره، واحد كبار الخبراء في المياه، قد قال في دراسة له قدمت في المؤتمر السنوي الذي نظمه مركز الدراسات اللبنانية في جامعة اوكسفورد في ١٩٩١/١٠/٤: «ان اسرائيل تقوم في الواقع بسحب المياه من لبنان، ولكن كما تشير المصادر المتوافرة ليس بكميات ذات اهمية حيث ان معظمها مستمد من مياه



الروافد والينابيع، مثل نبعي الحاصباني والوزاني. ولكن الامر لا يعود مؤكداً بالمقدار نفسه عندما ننتقل الى المسألة الاكثر حساسية على المستوى السياسي والمتعلقة بسحب المياه من الليطاني اذ يبدو ان غالبية التقارير التي تتحدث عن سحب المياه من هذا النهر هي اما مشكوك في صحتها او غير دقيقة او اختلط عليها الامر نتيجة سحب المياه من مصادر قريبة. ولكن بعض تقارير شهود العيان الموثوق بها اكدت في ربيع ١٩٩٠ ان اسرائيل تنقل المياه بواسطة الصهاريج من الليطاني الى داخل اسرائيل. فاذا صحت هذه التقارير فان هذه الكميات لا تُعد ذات خطورة. كما ان النقل بالصهاريج وسيلة مكلفة وغير فاعلة في نقل المياه، الامر الذي يعكس خطورة نقص المياه في اسرائيل. وعلى رغم اجرائها الدراسات البيولوجية والطوبوغرافية، فان ميزان الادلة المتوافرة يشير الى ان اسرائيل لم تعمد بعد الى مد شبكة انابيب او حفر انفاق لتحويل كميات كبيرة من مياه الليطاني».

عمل خطير

ويلفت ناف الى انه «على رغم ان الكمية التي تأخذها اسرائيل قد تكون غير مهمة نسبيا الا ان عملية سحب المياه نفسها يمكن اعتبارها عملا خطيرا. فالمياه، بغض النظر عن الكمية المسحوبة فعليا، هي مياه لبنانية وبالتالي فان سحبها هو انتهاك للحقوق اللبنانية كما يحددها القانون الدولي». («النهار» ١٩٩٤/٦/٦).

اذا كان نقل المياه بالصهاريج يدل، كما يقول ناف، على خطورة النقص الذي تعاني اسرائيل منه، فالحقيقة هي كذلك فعلاً. ففي دراسة لحسين عامري وعاطف قبرصي منشورة في كتاب Deidre Collings, Peace for Lebanon, From War to Reconstruction جاء: «ان مصلحة اسرائيل في تعزيز موفور المياه لديها اضحت منذ بداية التسعينات قضية ضاغطة. ان اسرائيل تستخدم اليوم جميع مصادر المياه المتجددة، واخذت الفجوة بين موفور المياه والحاجة اليها بالاتساع المستمر، فاسرائيل تتوقع ان يبلغ عجزها المائي نحو ٥٥٠ مليون متر مكعب بحلول العام ٢٠٠٠ وبعض التقديرات الاخرى ترتقب ان يبلغ ٨٠٠ مليون متر مكعب. واذا كانت اسرائيل قد اضحت عالة على الموارد المائية الخارجية، فان ذلك من شأنه اثارة التساؤلات عما ستكون عليه مخططات اسرائيل المستقبلية حيال المناطق العربية الغنية بالمياه التي تحتلها، بما فيها الضفة الغربية والجولان والجنوب اللبناني. والبعض يقول ان شنّ اسرائيل الحرب عام ١٩٦٧ قد يكون الدافع له ولو جزئياً حاجتها الى الموارد واخصها المائية. من هنا فان ٣٥ بالمئة تقريبا من مجموعة استهلاك اسرائيل للمياه تأتي من الاراضي العربية التي احتلتها بنتيجة تلك الحرب.. ويؤثر عن موشي دايان قوله اثر حرب ١٩٦٧ ان اسرائيل حققت مؤقتاً حدوداً مقبولة، باستثناء الحدود مع لبنان».

وفي دراسة للدكتور عصام خليفة، منشورة في كتاب صادر عن المؤتمر الدائم للحوار الوطني، «ان اسرائيل تسرق حالياً كميات من المياه غير معروفة، منها ١٤٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه الحاصباني والوزاني، ٢٥ مليون سنوياً من نحو مئة نبع ومجرى مائي صغير في الطرف الغربي من جبل الشيخ.. وكمية غير محدودة من مياه الليطاني وكمية غير مقدرة من الآبار الارتوازية الكثيرة التي تضخ من خلالها المياه نحو الاراضي المحتلة».

اما الموقف الاسرائيلي مما ورد في تقرير «أسكوا» فقد عبر عنه أوري لوبراني، منسق الانشطة الاسرائيلية في جنوبي لبنان ورئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض في المحادثات الثنائية، بالقول انه «هراء».

ومن جهته اعلن الناطق الرسمي لقوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان تيمور غوكسيل، رداً على سؤال حول تقرير «أسكوا»: «ان هذا التقرير ليس تقريراً لقوات الطوارئ الدولية. ولم تساهم القوات الدولية في اي لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة».

ويقول المهندس حسين العبد الله ان الدولة اللبنانية كانت منذ سنوات طويلة قد ركبت مضخة على الليطاني على مقربة من جسر الخردلي وذلك لضخ المياه الى بلدة الطيبة وجوارها على مسافة قصيرة من الحدود الجنوبية. ولعل اسرائيل تستخدم هذه المضخة لسرقة مياه الليطاني.

يستخلص مما سبق:

اولاً، ان اسرائيل تسرق المياه من لبنان، ولو ان تقديرات الكميات المسروقة تبدو متباينة تباينا كبيرا، وللمرة الاولى يأتي تأكيد



ذلك في تقرير لمنظمة دولية تابعة للأمم المتحدة.

ثانيا، ان التحقق من كمية السرقة وكيفيتها يستوجب الاستعانة بالامم المتحدة من خلال مطالبتها بارسال لجنة تحقيق دولية للكشف على منطقة جسر الخردلي التي يشتبه ان اسرائيل تنقل مياه الليطاني منها.

ثالثاً، يستطيع لبنان ان يتحقق من السرقة الى حد ما بقياس معدل تدفق مياه الليطاني عند خروجها من سد القرعون بالمقارنة مع معدل تدفقها عند مصبها في البحر.

رابعاً، يترتب على لبنان تقديم شكوى ضد اسرائيل الى مجلس الامن حفظاً لحقوقه في مياه الحاصباني والوزاني والليطاني استناداً الى تقرير «أسكوا».

خامساً، ان التشكيك في صحة المعلومات، الذي جاء على لسان بعض المسؤولين اللبنانيين، يجب الا يحول دون الاقدام على الشكوى، وذلك باعتبار ان المعلومات مستقاة من تقرير لمنظمة دولية تابعة للأمم المتحدة.

اخيراً لا آخراً، خير ردّ يمكن ان يصدر عن لبنان على اطماع اسرائيل في مياهه هو في اعداد الخطط اللازمة لاستخدام جميع موارده المائية على الوجه الامثل ■



● القدس - اعلن نوح كانون رئيس فريق التفاوض الاسرائيلى حول موضوع المياه مع الأردن ان مشكلة المياه وايجاد مصادر جديدة لها سيتم بحثها فى اطار المفاوضات الثنائية الجارية بين الأردن واسرائيل مؤكد أن أى اتفاق اخر يتم التوصل اليه خارج هذا الاطار لن يكون ملزما لاسرائيل ويعتبر عديم المفعول.

وكانت الصحف الاسرائيلية قد أشارت الى ماتم الاتفاق عليه فى أوسلو بين مسئولين من اسرائيل والأردن والفلسطينيين حول تقسيم المياه بين الأطراف الثلاثة.

● بغداد - ا. ش. ا - طلبت باكستان من لجنة المقاطعة الدولية السماح لها بالقيام باربع رحلات جوية شهريا للعراق، وذلك لاتاحة الفرصة امام الباكستانيين لزيارة الأماكن المقدسة هناك. واعرب سليم الجيلانى مدير الخطوط الجوية الباكستانية - والذى يزور بغداد حاليا - عن أمله فى الحصول على موافقة اللجنة التابعة لمجلس الأمن على تنظيم هذه الرحلات وقال: ان هناك دولا أخرى تسعى للحصول على موافقة الأمم المتحدة لنقل مسافريها جوا الى بغداد.

ويذكر ان طائرة باكستانية قامت برحلة مؤخرا الى بغداد، بعد موافقة لجنة المقاطعة بمجلس الأمن.

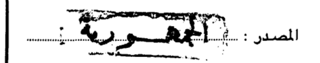
● الكويت - طلبت الكويت من البنك الدولى تقديم اقتراحات مختلفة لمعالجة الوضع الاقتصادى بها.

وصرح ناصر الروضان النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير المالية الكويتى أمس ان بلاده ماضية فى فرض الضرائب والرسوم على المواطنين موضحا أن هذه الضرائب تفرض تدريجيا دون أن تشكل عبئا على ذوى الدخل المحدود.

● بيروت - يفتتح اليوم الرئيس اللبنانى الياس الهراوى المخيم الخاص للشباب العربى فى مدينة طرابلس بشمال لبنان ويستمر لمدة اسبوعين ويشارك فيه اكثر من مائة وعشرين شابا من أربع عشرة دولة عربية وينظم للمشاركين فى المخيم رحلات سياحية بالأراضى اللبنانية الى جانب امسيات شعرية وفنية وعروض مسرحية وسينمائية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٢

الصراع المقبل فى الشرق الأوسط [١]

إذا كان عقدا السبعينات والثمانينات هما عقدا الصراع على البترول فان عقدا التسعينات والعشرينات سوف يكونان عقدى صراع على موارد المياه المحدودة فى منطقة الشرق الاوسط التى تتركز اساسا فى أحواض الانهار الرئيسية « النيل والفرات والاردن »



لواء رشاد ابراهيم محجوب

زميل اكاديمية ناصر العسكرية

ومما يزيد من حدة هذه الصراعات .. الزيادة المطردة فى النمو السكانى فى المنطقة والتى تزيد سنويا بمقدار ٤٪ لتبتلع زيادة الانتاج وسيطرة ثمانى دول مجاورة للدول العربية على ٨٥٪ من منابع الموارد المائية وهى اثيوبيا واوغندا وكينيا وزائير وتركيا وايران والسنغال وغينيا بجانب سيطرة اسرائيل على جزء كبير من الموارد المائية للوطن العربى كما تطمع مستقبلا فى سلب المزيد من المياه حتى تتمكن من زيادة مواردها التنموية لاعاشة هذه الأعداد الهائلة من المهجرين الروس النازحين إليها وقد يؤدى تفاقم هذه الصراعات إلى نشوب الحرب كما سيتضح من تحليل موقف المياه فى المنطقة .

● ● أولا – حوض النيل :

تقوم مصر بالحصول على حصتها التى تقدر بـ ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا – من حصة النهر الكلية التى تقدر بـ ٨٤ مليار متر مكعب – حسب الاتفاقيات المائية المبرمة مع السودان عامى ١٩٢٩ و ١٩٥٩ .. هذا بجانب الاتفاقيات الدولية بين المملكة المتحدة وايطاليا عام ١٨٩١ .. وبين المملكة المتحدة والحبشة عام ١٩٠٢ والتى تلزم دول النيل بعدم إقامة أى انشاءات على النيل الأزرق أو نهر عطبرة أو بحيرة تانا .. وتأكد هذا المعنى بعد الاجتماع الذى حضره ممثلو وادى النيل فى اثيوبيا تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة (U N D P) سنة ١٩٨٦ والتى تمت فيها المصادقة على عدة اتفاقات أهمها التعاون بين دول المنطقة فى تنمية الموارد المائية لصالح الجميع .. كما لاتوجد أى إحتمالات لأى تصادم بين مصر ودول أعالى النيل مثل اثيوبيا واوغندا وزائير لاستبعاد تنفيذ أى مشروعات تنمية لأثيوبيا « حاليا » بسبب ضائقتها المالية من ناحية ولانتهاء الدور الذى كان يلعبه الاتحاد السوفيتى السابق فى معاونة وتعضيد مواقفها من ناحية اخرى .. كما ان هناك إحتمالات لقيام كينيا وتنزانيا ببعض المشروعات على بحيرة فيكتوريا – التى تزحم حاليا بالاف الجثث نتيجة الصراعات الداخلية التى تحدث فى رواندا – مما سيضر بمصالح مصر والسودان بقدر ضئيل ومحدد للغاية !! .. أما دول شرق افريقيا وهى اثيوبيا وروانـدا وبوروندى وزائير فان خططها المستقبلية على النيل مازالت غير معروفة وإن كان من المحقق ان امكانياتها من المياه الجوفية والأمطار تفوق احتياجاتها المائية . كما تقوم السودان « حاليا » ببعض الاعمال الاستفزازية ضد مصر ولكننا لانريد الرد عليها لأننا « أولا واخرا » أشقاء تجمعنا المصالح الأمنية والامال والامانى المشتركة !! .. كما تعرقل الحرب القائمة فى جنوب السودان إستكمال مشروع « جونجلى » وجميع المشروعات التى ترغب السودان فى تحقيقها لتصبح المخزن الاستراتيجى الرئيسى لانتاج الحبوب فى العالم خاصة بعد تحقيق التكامل الاقتصادى العربى !!

● ● ثانيا – حوض الفرات :

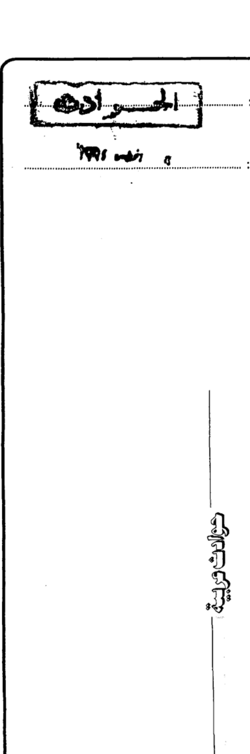
الاعلان الذى أطلقته تركيا اثناء عقد مؤتمر « دمشق » عام ١٩٩٢ بحضور الخبراء الاتراك والسوريين والعراقيين برغبتها فى خفض حصة المياه التى تتحصل عليها كل من سوريا والعراق من ٩٠٠ متر مكعب فى الثانية إلى ٥٠٠ متر مكعب حتى يمكنها تنفيذ مشروعاتها التنموية التى تم من أجلها بناء سد « أتاتورك » الذى يشتمل على ١٥ سدا فرعيا و١٨ محطة طاقة تعمل بالمياه والتى تقوم بتغطية ٢٢٪ من إحتياجات تركيا من الطاقة واستزراع ١,٧ مليون هكتار (الهكتار ٢,٤ فدان) وايجاد فرص عمل جديدة لثلاثة ملايين فرد .. وتكثيف زراعة الفواكه وزيادة مساحة الاراضى المزروعة قطنا .. وهناك مفاوضات جارية لزيادة الحصة المائية ورفعها إلى ٧٠٠ متر مكعب فى الثانية حتى لا تضار المشروعات القائمة فى كل من سوريا والعراق ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩١



حوادث عربية

اطماع اسرائيل في مياه الاردن واليرموك

الأردن يسعى لتأمين حصته من المياه وعرفات يلجأ الى الاقتراض لتغطية نفقات ادارية!



المصدر : الحوادث

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٦

بغض النظر عن نتائج المفاوضات الثنائية بين الاردن واسرائيل، فقد اكدت دراسات مائية حديثة ان الصراع على المياه بين اسرائيل والاردن سيكون في مرحلة مقبلة خيارا اجباريا تحكمه اطماع اسرائيل التي تسعى لتامين احتياجاتها المائية وفق مقاييسها التي تعكس ارقام حصصها المائية العادية من مختلف الاستخدامات كالشرب والصناعة والزراعة.

واوضحت الدراسات التي اعدها خبراء اردنيون في شؤون المياه واضيفت الى ملف المياه التابع للمفاوضات الشرق اوسطية متعددة الاطراف ان تعطيل اسرائيل لمشروع سد الوحدة على نهر اليرموك بين سوريا والاردن من شأنه ان يؤدي الى تفاقم الازمة.

وتشير جميع الدراسات الى ان المياه التي يمكن ان يختزنها هذا السد تشكل سبيل الخلاص الوحيد لتدارك مضاعفات الازمة او على الاقل تاجيل انفجارها لسنوات اخرى، الامر الذي يدل على حجم المشكلة التي تسببها اسرائيل في اقتراب الاردن من لحظة الخطر المائي.

واشارت الدراسات الى ان ابعاد الازمة المائية في الاردن تتضح في صعوبة تطوير حصة الفرد من المياه، اضافة الى مشكلة الاحتفاظ بحصة الفرد الحالية والمقدرة بـ ١٨٠ لترا يوميا لجميع الاستخدامات. وهذه الكمية تقل كثيرا عن الحد الادنى لخط الفقر المائي المقدر دوليا ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ لتر يوميا.

وحتى مع اعتماد الحد الادنى من احتياجات الماء المقدر بـ ١٨٠ لتر في اليوم الواحد للفرد، اي بحدود ٦٦ مترا مكعبا سنويا لجميع القطاعات فان من المتوقع ان يزداد هذا العجز باضطراد حيث من المتوقع ان يصل معدل استهلاك الفرد الى ٤٤١ مترا مكعبا سنة ٢٠١٠.

وتستند الدراسات التي اعدها خبراء مختصون في القطاعين العام والخاص الى ارقام واحصائيات ومعلومات حكومية ودولية عن موضوع استمرار النهب الاسرائيلي للمياه الاردنية.

وتشير هذه الدراسات الى ان احتلال اسرائيل لمنبع نهر الاردن وسيطرتها على مجرى النهر بعد حرب عام ١٩٦٧ ادت الى حرمان الاردن من استغلال حوالي ٧٧٤ مليون متر مكعب سنويا من اصل ١,٣ مليار متر مكعب سنويا.

في حين وفر الاحتلال الاسرائيلي فرص استغلال ما بين ٦٠٠ ـ ٦٤٠ مليون متر مكعب سنويا لاسرائيل لتشكل ٤٠ بالمائة من احتياجاتها المائية. وفي الوقت الذي احتفظ فيه الاردن بنهر اليرموك، كما تقول الدراسات، الا ان استغلاله لمياه هذا النهر لا يتعدى ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا بعد ان تمكنت اسرائيل من الاستيلاء على مائة مليون متر مكعب سنويا من مياه هذا النهر في اعقاب احتلالها المنطقة التي يصب فيها نهر الاردن جنوب بحيرة طبريا.

كما تمكنت اسرائيل من تعطيل تنفيذ مشروع سد الوحدة مما ادى الى حرمان الاردن من استغلال ما يزيد عن ٢٢٥ مليون متر مكعب تشكل سعة السد.

وتؤكد الدراسات ان اقصى حالات الاستفادة من مياه هذا المصدر المائي تتعدى ٣٢٠ مليون متر مكعب سنويا منها ١٤٠ مليون متر مكعب من نهر اليرموك و١٨٠ مليون متر مكعب من نهر الاردن، الامر الذي يعكس مدى خسارة الاردن لاهم مصادره المائية على الاطلاق.

وتوضح الدراسات كذلك ان اسرائيل تمكنت من مصادرة حصص الاردن من استخدام مياه نهر الاردن، كما كان متفقا عليه قبل عام ١٩٦٧، ومازالت تنهب مياه النهر حتى الان.

وبينت الدراسات ان نسبة النهب الاسرائيلي للمياه الاردنية بلغت ٧٠ بالمائة من مجموع كمية المياه السطحية المتاحة، حيث تنهب اسرائيل ما بين ٤٢٠ ـ ٥٢٠ مليون متر مكعب من نهري الاردن واليرموك من اصل ٦٢٠ مليون متر مكعب تشكل حجم المياه من النهرين.

وادى هذا النهب الى احداث خلل عميق بالموازنة المائية تعكسها ارقام العجز المائي المطرد بفعل النمو السكاني وتزايد الحاجة للمياه.

كما ادى هذا النهب الى ازدياد حصة الفرد الاسرائيلي بنسبة تفوق خمسة اضعاف حصة المواطن الاردني، الامر الذي يشير الى مدى تاثير هذا النهب الاسرائيلي في تعميق خط الفقر المائي الذي يعانيه الاردن وتاثيراته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعيدة المدى.

واكدت الدراسات ان عمق الازمة في الاردن يتضح اكثر اذ ان المياه التي تنهبها اسرائيل تشكل المنفذ الوحيد للخروج من الازمة المائية التي يواجهها الاردن، وان المصادر المائية المتاحة للاردن لا يمكنها ان تعوض هذا المصدر الحيوي اللازم للحفاظ على الامن المائي.

ولصوصية اسرائيل لم تقتصر على السطو على مياه الاردن وانما تعدتها الى السطو على المياه الفلسطينية واللبنانية والسورية على حد سواء.

ونظرا لنقص المياه ومحدودية الارض الزراعية في هذا القطاع الفلسطيني، فان مزارعيه يعتمدون على اسلوب الانتاج المكثف في حمامات بلاستيكية والري بالتنقيط، ويقومون بفلاحة الارض ثلاث مرات سنويا بتكلفة عالية نسبيا.

ويجد رئيس سلطة الحكم الذاتي في القطاع ياسر عرفات نفسه مضطرا لفتح اسواق خارجية للمنتجات الزراعية، وذلك درءا لقيام «انتفاضة شعبية» تكون موجهة ضد السلطة الفلسطينية نفسها.

وقد اعرب مسؤول المالية في سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني محمد زهدي النشاشيبي عن ذلك بالقول: «إذا لم ننفذ المشاريع الانمائية بعد شهر، فان اهالي غزة سوف يطردوننا ركلا بالاقدام».

والمعروف ان النشاشيبي يعارض الاتفاق الاقتصادي الاسرائيلي ـ الفلسطيني، ويطالب باعادة صياغته بشكل يضمن حرية الاستيراد والتصدير لبناء الصناعة الفلسطينية، وتوسيعها في ما بعد، ولتسويق المنتجات الاخرى وفي طليعتها المنتجات الزراعية.

والمعروف ان تلك الاتفاقية قيدت حركة التجارة من مناطق الحكم الذاتي الى اسرائيل وبقية الضفة المحتلة والقدس، ووضعت آلية للتصدير الى الخارج ولكن عبر اسرائيل، وفي الوقت نفسه فتحت المجال لتغزو المنتجات



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ آب ١٩٩٦

الاسرائيلية اسواق القطاع والضفة عموما والمعروف ايضا ان سياسة العقاب الجماعي مازالت قائمة، كما حصل مؤخرا باغلاق القطاع عن العالم الخارجي، وبالتالي فاية صادرات ـ لو كانت ممكنة ـ لن يسمح لها بالخروج وهكذا فالثغرات المطلوب البحث عنها، اذا تعثر طلب وزير المالية باعادة التفاوض حول الاتفاقية كلها، الثغرات هي تلك التي تسمح بتصدير منتجات القطاع الى بقية فلسطين والى العالم حتى ينتعش القطاع الزراعي بتوفير الاسواق له، وبالتالي يستطيع هذا القطاع تشغيل المزيد من الايدي العاملة. وهذا بدوره يمنح السلطة الفلسطينية فرص جمع الضرائب بدل انتظار اموال الدعم.

وابلغ مصدر فلسطيني مطلع «الحوادث» ان ياسر عرفات ابلغ سفير الولايات المتحدة المعتمد لدى اسرائيل ادوارد جيرجيان لدى اجتماعه اليه في مقر اقامته بفندق فلسطين في غزة بان الوضع في منطقة الحكم الذاتي مهدد بالانفجار في اي لحظة بسبب حالة الاحباط التي تسيطر على مواطنيه.

وقال المصدر الذي طلب عدم الافصاح عن اسمه بان جيرجيان وعد بان تتولى حكومته حث الدول المانحة على الاسراع بتقديم مساعداتها المالية والاقتصادية لسلطة الحكم الذاتي.

ويبدو ان الازمة المالية والاقتصادية الخانقة التي تواجهها سلطة الحكم الذاتي دفعت ياسر عرفات للحصول على قروض مالية بفوائد تجارية من اليونان وماليزيا والصين لسد مصاريف وليس لتنفيذ مشاريع البنية التحتية.

وذكر نائب رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار الدكتور حسن ابو لبدة ان منظمة التحرير الفلسطينية حصلت خلال الزيارة الاخيرة التي قام بها عرفات لليونان على قرض قيمته ١٥ مليون دولار. ووقع على القرض عن الجانب الفلسطيني محمد زهدي النشاشيبي. ووصف عضو المجلس الاقتصادي الفلسطيني سمير حليلة ذلك القرض بانه «من أسوأ القروض التي حصلت عليها حتى الان».

وقال حليلة، الذي يعتبر من ابرز الاقتصاديين الفلسطينيين، ان القرض سيكون بفائدة مرتفعة نسبتها ٩ بالمائة، وسيتم سداده خلال عشر سنوات تبدأ في العام ١٩٩٧.

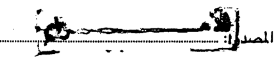
واكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سليمان النجاب صحة حصول عرفات على هذا القرض، وقال انه اخذ قرضين آخرين اقل من الاول من كل من الصين وماليزيا.

واشار النجاب الى ان تلك القروض لن توظف لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، وانما لدفع المصاريف الجارية، لاسيما بعد ان اعلن الصندوق القومي الفلسطيني افلاسه.

والمعروف ان الثري الفلسطيني جاويد الغصيني هو الذي يرأس الصندوق القومي الفلسطيني بقرار من عرفات.

تونس ـ نبيل البرادعي



المصدر: 

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرارة الاحتلال فى مياه الضفة الغربية

تستهلك منازل الضفة الغربية وحدها مايقدر بنحو ٢٧.٥٧٤ مليون متر مكعب من المياه فى السنة ،منها ٢٥.٧٤٦ مليون متر مكعب سنويا توزعها شبكات انابيب المياه، بينما يبلغ استهلاك الفرد يوميا نحو ٨٥.٣ و٣٢.٩ و٢٦.٢٥ لتر على التوالى.

لكن هذه الارقام الجافة لاتشير الى الوضع الصعب للمياه فى الضفة الغربية ولا الى الحياة القاسية التى يعيشها اهلها فى ظل الاحتلال فالسلطات الاسرائيلية التى تهدف الى السيطرة الكاملة على المياه ومصادرها، تمنع المواطنين والمؤسسات الفلسطينية بالضفة من عمل أى شىء فى مجال المياه بدون اذن أوتصريح منها فضلا عن انها لاتمنح هذا الاذن إلا فى حالات معدودة ومحدودة.

ومنذ عام ٦٧ لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بحفر ١٣ بئرا للاغراض المنزلية.

بينما اوكلت السلطات نفسها الى شركات اسرائيلية مثل «مكوروث وتاهال» ادارة مصادر المياه فى الضفة وتطبق هذه الشركات سياسات اسرائيل لضمان حاجات المستوطنات الاسرائيلية بالضفة من المياه.

فى الوقت نفسه تعانى الضفة الغربية من أن خطوط توزيع المياه قد اصبحت قديمة وانتهى عمرها الافتراضى ومن فقر انظمة التشغيل والصيانة فضلا عن اغلبية شبكات التوزيع الحالية غير كافية لتغطية المنطقة العاملة فيها ويوجد فى الضفة الغربية أكثر من ٤٠٠٠ قرية يفتقر عدد كبير منها الى الخدمات العامة، ومنها المياه، ونحو ٥١٪ منها لاتتوافر فيها شبكات توزيع مياه.

وفى الوقت الذى يستهلك فيه الفرد اليهودى باسرائيل يوميا نحو ٢٥٠ لترا من المياه ممايشير الى التأثير السلبى للاحتلال على التطور الاقتصادى والاجتماعى للضفة الغربية ككل.

رشا أبوالمجد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٤

رئيس وفد مصر فى المفاوضات الاقليمية حول المياه

لا ارتباط بين النيل ومشروعات السلام

□ كتب ـ كفاح أحمد:

أكد السفير عمران الشافعى رئيس وفد مصر فى لجنة المياه المنبثقة عن مفاوضات السلام المتعددة الاطراف أن أى اتفاق ثنائى بشأن المياه تتوصل إليه دولة عربية مع إسرائيل خارج المفاوضات المتعددة هو اتفاق ايجابى بشرط ألا يضر بحقوق المياه للدول العربية الأخرى فى هذه المفاوضات وذلك بالاشارة إلى ماتردد عن اتفاق محتمل بين إسرائيل وكل من السلطة الفلسطينية والأردن بتقاسم موارد المياه. وكشف السفير عمران الشافعى فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» عن موقف إسرائيل من قضية المياه خلال الاجتماعات الخمسة التى عقدتها اللجنة حتى الأن، وقال إن إسرائيل تصر على تمسكها بمصادر المياه التى استولت عليها طوال سنوات احتلالها للاراضى العربية وأنها لن تسمح بتغيير الوضع الراهن للمياه أو باعادة توزيعها... وفى المقابل فإنها تطرح زيادة مصادر المياه الحالية من خلال مشروعات مشتركة تتضمن مشروعات ترشيد الاستخدام لتقليل الفاقد فى شبكات المياه المنزلية وإعادة استخدام مياه الصرف وتحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية واستمطار السحب. وحول تطلع اسرائيل لمياه نهر النيل أكد عمران الشافعى أن الجانبين الأمريكى والإسرائيلى فى آخر اجتماع للجنة المياه فى مسقط قد إقر بأن مياه النيل ليست مشتركة وأن حوض النيل منفصل عن أحواض المياه للدول المحيطة باسرائيل وأن الباب أغلق تماما أمام محاولات الربط بين النيل ومفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، وقال إن إسرائيل حاولت اختراق ذلك من خلال طلبها بان تتبادل مع مصر المعلومات عن مصادر المياه وهو الأمر الذى سيفضى فى النهاية إلى اقتراحات مشتركة وتدخل فى مياه النيل كما طلبت بأن تضع الدول المشاركة فى اللجنة «مدونة سلوكية» لضمان الاستخدام الافضل لموارد المياه بما فى ذلك نهر النيل... وقد ردت مصر على كل ذلك بالرفض.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٠ اغسطس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تطالب باتفاق نهائي يشارك فيه العراق

سورية تنتظر تنفيذ وعد ديميريل لـ "تقاسم مياه الفرات"

□ دمشق - من ابراهيم حميدي:

■ لا تزال المشكلة قائمة بين سورية والعراق من جهة وتركيا من جهة ثانية في شأن المنطق الذي سيحكم اقتسام مياه نهر الفرات، اعتماداً على نصوص القوانين الدولية بحيث تتم عملية الاقتسام على أسس ثلاثية تضبط بنصوص قانونية.

وعلى رغم ان دمشق لا ترى أية بوادر ايجابية في الممارسة التركية من حيث تدفق مياه النهر الى سورية، اذ انه يتجاوز في بعض الاحيان الـ ٥٠٠ متر مكعب المتفق عليها في البروتوكول المرحلي للعام ١٩٨٧، فان المطالبة السورية الأساسية تستند الى تأطير «النيات الحسنة» التركية في اتفاق يأخذ بالاعتبار ان النهر دولي يمر في ثلاث دول.

وترى مصادر سورية مطلعة على ملف المياه، أن الطروحات السورية تنطلق من أساس آخر مهم هو «الوعد» الذي قطعه الرئيس التركي سليمان ديميريل خلال زيارته لسورية بداية العام الماضي حين كان رئيساً للحكومة، مؤكداً أن بلاده ستوقع اتفاقاً نهائياً قبل نهاية ١٩٩٣، لكن انقرة لم تلتزم الوعد. وقالت المصادر ان «الأمل بذلك لا يزال قائماً».

وأكدت لـ «الحياة» ان سورية تنطلق من منطلق «قومي» في بحثها الموضوع مع الاتراك «ولا يمكنها بحثه على أساس ثنائي بين عرب وأتراك وإن كنا نؤمن بالمسألة القومية تماماً، لكن الواقع ان هناك ثلاث دول، اثنتين عربيتين وأخرى تركية، وبالتالي فان القسمة يجب ان تكون ثلاثية».

واوضحت ان سورية تطالب باتفاق نهائي يحصل الاتراك بموجبه على ثلث كمية المياه المتدفقة من الفرات أي ٣٣٣ متراً مكعباً في الثانية ويمررون الثلثين عند نقطة الحدود السورية - التركية ليتم تمرير ٥٢ في المئة من هذه الكمية الى العراقيين بموجب اتفاق ثنائي بين البلدين، بدأ العمل فيه عام ١٩٩٠.

وتستدرك المصادر ان لدى سورية «تفويضاً» ببحث ملف المياه مع الأتراك باعتبار أنها تمثل «حق الدولتين» في مياه الفرات «والدولتان ملتزمتان اتفاق العام ١٩٨٧ بينهما».

وتجدد المصادر تأكيد الحقوق السورية والعراقية في مياه الفرات، التي تنطلق من مواثيق دولية وانسجام انقرة مع نفسها لأنها اقتسمت أنهاراً دولية مع دول مجاورة من منطلق حسن الجوار، فيما يطالب الخطاب التفاوضي لتركيا تارة بالنظر الى حوضي الفرات ودجلة كوحدة مائية باعتبار ان تركيا لا تستفيد من مياه الثاني وتقيم ٢٢ سداً على حوض الفرات لتعويض المياه التي تحتفظ بها في سد اتاتورك (يستوعب ٤٨ بليون متر مكعب)، بمياه تمررها في النهر الثاني... ويطالب الخطاب التركي تارة أخرى بالنظر الى النهر كحوض واحد والتعامل مع المشاريع القامة عليه من منطلق الأولوية أو الجدوى الاقتصادية، ما يسمح لأنقرة بالاحتفاظ بكمية أكبر من المياه لسدود مشروع تطوير الاناضول (غاب).

وتذهب طروحات تركيا احياناً الى حد رفض وجود نص قانوني يدفعها الى اقتسام المياه، أو الاصرار على ضرورة أن تظهر دول المجرى الأدنى (سورية والعراق) حسن النية تجاه دولة المجرى الأعلى. وتتساءل المصادر السورية عن كيفية تنفيذ ذلك عملياً طالما ان تركيا هي التي تنبع منها المياه.

أما الأفكار الأكثر بعداً عن منطلق التعامل الدولي وسيادة» كل دولة فهي التأكيد على «مبادلة» المياه التركية بنفط عربي أو «اقتسامه» ما يتناقض مع تعريف الثروة الطبيعية ويتضمن خلطاً بين الثروات المتحركة كالمياه، والثروات الثابتة كالنفط والذهب والغابات.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ اغسطس ١٩٩٤

وما دام التوجه التركي بعيداً عن اقتسام مياه النهر وفق منطق جديد تعتمد فيه كلمة «اقتسام» بدلاً من «تخصيص» فان تفسيره الاقرب الى المنطق هو رغبة الجانب التركي في تأجيل الموضوع الى ان تتضح صورة الترتيبات الاقليمية في المنطقة ويطرح ملف المياه بمنظور اقليمي، ترفضه دمشق تماماً. والتفسير الآخر ان تركيا ما زالت تعتقد أن موضوع المياه مفيد في العلاقات مع سورية على رغم ان كبار المسؤولين في دمشق أكدوا للاتراك التزام «الأمن التركي» وعلاقات «حسن الجوار». اذ أن السوريين لا يمكن ان يسمحوا بأي عمل يضر أمن «الجيران الأتراك». ونفوا وجود عناصر من «حزب العمال الكردستاني» في الأراضي السورية مؤكدين ان الحزب «غير مسموح له» بالعمل في سورية. وكانت اللجنة الأمنية المشتركة عقدت عدداً من اجتماعاتها في العاصمة السورية، وتبادل الجانبان فيها المعلومات الأمنية وأكدا التعاون المشترك.

ويبدو عقد اجتماع آخر للجنة الفنية التركية - العراقية - السورية الخاصة بالمياه غير مجد الآن في ضوء غياب المؤشر السياسي التركي الى ترجمة «وعود» و«نصوص» و«نيات» الى اتفاق مائي جديد. فالخبراء المختصون عقدوا ١٦ اجتماعاً من دون التوصل الى نتيجة مهمة، بسبب غياب ذلك التوجه السياسي.

ويتوقع ان يثار ملف المياه مجدداً في اللقاء المرتقب بين وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع والتركي ممتاز سويسال، على هامش الاجتماع الثلاثي المخصص لبحث الوضع في شمال العراق، الذي سيضم ايضاً وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي، خصوصاً بسبب ظهور عوامل جديدة منها انضمام ملفي الكهرباء والغاز ومقايضة الطاقة التركية بالغاز السوري، الى ملفي الأمن والمياه.



المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط: مستقبل الصراع

فتحي علي حسين *

(١ من ٢)

■ على رغم ان دول الشرق الاوسط لا تـزال تـراهـن علـى الأداة الدبلوماسية لمعالجة اي نزاع قد يظهر بشأن المياه في المنطقة، إلا انه في حالة البحث عن تسوية سياسية، فإن جوهر الاشكالية الموضوعية يتمثل في ان هناك صعوبة حقيقية في الوصول الى تقسيم عادل لموارد المياه المتضائلة بغرض مواجهة الاحتياجات المتزايدة لكل دولة من الدول اطراف النزاع. أضف الى ذلك ان بعض هذه الدول أظهر استعداداً واضحاً للقيام بخطوات تنفيذية فعلية قد لا تحظى بالموافقة او القبول من جانب الاطراف الاخرى. ومن هذا المنطلق تطرح الاداة العسكرية نفسها كوسيلة محتملة لمعالجة النزاع. إلا ان اللجوء الى الاستخدام الفعلي لهذه الاداة يمثل في التحليل الاخير نتاجا لتفاعل مجموعة متعددة من المتغيرات الحادثة في البيئة الدولية والاقليمية، كذلك في البيئة المحلية لكل دولة من الدول المتنازعة، ومن ثم فان اختبار إمكان اللجوء الى الاداة العسكرية لفض منازعات المياه المحتملة في الشرق الاوسط يتطلب تحليل علاقات التفاعل الحالية والمتوقعة مستقبلا في ضوء الاسباب الموضوعية التي قد تؤدي الى صراع مسلح من أجل المياه في الشرق الاوسط.

وتكمن ذرائعية النزاع من اجل المياه في طبيعة الوضع الجيوستراتيجي للوطن العربي/ الشرق الاوسط ولهذا تعد مسألة المياه في هذه المنطقة من اكثر المسائل اثارة للجدل والاختلاف والتصارع. فالى جانب انها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية وفنية، فإنها أيضاً مسألة امنية واستراتيجية، تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها، وتتشابك مع مشكلات اخرى تو الدت منها في الماضي، وقد تتوالد في المستقبل نزاعات وصراعات مسلحة، مثل مشكلات الحدود والاحتلال والتوسع والاقليات. يضاف الى ذلك ان اسرائيل وتركيا تتطلعان الى ان تقوما بدور اقليمي من خلال مسألة المياه.

ومن المتوقع ان يظل موضوع المياه في الشرق الاوسط محور الاهتمام والتركيز في العلاقات بين دول المنطقة، فينتاب تلك العلاقات مختلف أشكال الاحتكاك، بدءاً بالتعاون وانتهاء بالصراع المسلح، مروراً بالتوتر والتهديد باستخدام العنف.

ويمكن رد الاسباب والدوافع التي تكمن وراء نشوب النزاعات بشأن المياه، واحتمالات تحولها الى صراع مسلح، الى ثلاثة اسباب رئيسية:

أ - وقوع اهم منابع المياه خارج الارض العربية.

ب - تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه.

جـ - الاعتداء المباشر - بالقول او بالفعل - على الحقوق العربية في المياه.

وعلى رغم ان كلاً من هذه الاسباب يعتبر قائما بذاته من الناحية النظرية، إلا انها ترتبط وتتكامل مع بعضها الى حد كبير من الناحية العملية. فالتناقص النسبي المتوقع في النصيب العربي من المياه يعتبر في احد جوانبه نتاجاً طبيعياً لوقوع أهم منابع الانهار الرئيسية خارج السيطرة العربية كما يعتبر ايضا نتاجا للاعتداء المباشر على موارد المياه العربية. ويعني ذلك ان العلاقة بين هذه الاسباب تتسم بطبيعة تفاعلية معقدة. ومن ثم، فان التحليل المتكامل للاسباب المذكورة يجب ان ياخذ في الاعتبار تفاعل هذه العناصر وترابطها في اطار دينامي شامل يفترض ان لكل منها تأثيراً في غيره من الاسباب.

• اولا - وقوع اهم منابع المياه خارج الارض العربية:

يرتبط هذا العامل بطبيعة الوضع الجغرافي للمنطقة، اذ تقع منابع انهار النيل والفرات ودجلة خارج الارض العربية، وهذا ما يجعل اكثر من ٨٥ في المئة من موارد المياه العربية خاضعة لسيطرة اطرف غير عربية، تستطيع استعمال المياه كاداة سياسية واقتصادية ضد المصالح العربية، سواء في ظروف الخلافات السياسية او في ظل تعارض الاحتياجات الاقتصادية والحياتية.

يضاف الى ذلك ان خطط التنمية العربية تغدو عرضة لتهديدات شتى ومرتبطة باجراءات وقدرات خارجة عن الارادة العربية.

• ثانيا - تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه:

يشير معظم الدراسات العلمية الى ان نصيب الفرد من المياه في المنطقة العربية سينقص نقصا حادا وخطيرا، ويمثل هذا النقص المتوقع نتاجا لمجموعة من المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المتنوعة، وتشتمل المتغيرات الطبيعية على التصحر والتلوث والتملح.

اما المتغيرات الاقتصادية فترجع الى احتمالات تزايد الحاجة الى استعمال المياه لدى دول الجوار الجغرافي بفعل النمو السكاني ونمو الاستهلاك المائي، وما يتبع ذلك من سدود وريّ لأراض جديدة وتحويل لمجاري بعض الروافد.

وتقابل ذلك حاجة الدول العربية للمياه للاسباب نفسها، خصوصاً ان حجم العجز المائي في الوطن العربي وصل عام ١٩٩١ الى ٤٤ في المئة، وعلى رغم ان كمية المياه المستهلكة في الزراعة تمثل ما يزيد على ٩٧ في المئة من مجموع المياه المستهلكة، الا ان الدول العربية تستهلك ما يزيد على ٦٠ في المئة من الحبوب لغذائها.

• ثالثا - الاعتداء المباشر على الحقوق العربية في المياه:

يحتوي تاريخ العلاقات المائية في المنطقة على سجل حافل بالاعتداءات

المباشرة - خصوصاً من جانب اسرائيل - على موارد المياه العربية، سواء من ينابيعها أو على مجاريها، إذ عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على وضع الموارد المائية للضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ تحت سيطرتها المباشرة، وبدات استخدام مختلف الوسائل لاستغلال المياه في تلك المناطق، فيما فرضت القيود على استهلاك العرب للمياه، وحرمتهم من الحصول على الكميات اللازمة للزراعة. وفي الوقت نفسه عملت هذه السلطات على استغلال الموارد المائية في هضبة الجولان. ومن ناحية اخرى حاولت اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ الاعتداء على مياه الجنوب اللبناني بمختلف الطرق، الى ان وجدت الفرصة المثالية مع غزوها للبنان (عام ١٩٧٨)، ثم اجتياحها له عام ١٩٨٢.

ومن المتوقع ان يدفع تزايد الحاجة الى الماء في المستقبل بعض دول الجوار الى سلوك مسلك الاعتداء المباشر، خصوصاً اذا ما تعرضت العلاقات السياسية بين الدول العربية ودول الجوار المعنية للسوء او التدهور - وهذا امر محتمل - واذا ما ظلت العلاقات المائية غير مقننة في اتفاقات تنظيم موارد المياه المشتركة.

وفي ضوء ما سبق تتقاطع الابعاد الثلاثة المذكورة معا، وتؤلف اجمالا حالة من تصادم المصالح الحاد، وتزيد خطورة الموقف بالنظر الى وجود العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والايديولوجية التي تذكي وتدعم النزاع حول المياه، كذلك بالنظر الى ضالة البدائل والخيارات المتاحة امام الاطراف المتنازعة، وما يترتب على ذلك من صعوبة الوصول الى وضع توفيقي بين المطالب المتعارضة للدول المعنية.

واذا اردنا ان نستكشف مسار العملية التطورية للنزاع بشان المياه في محاورها المتعددة في منطقة الشرق الاوسط في المستقبل القريب، نجد انه على رغم ان هناك آراء ترى ان الحرب القادمة في الشرق الاوسط هي «حرب مياه»، الا ان هناك غموضا في ما يتعلق بطبيعة الاهداف التي يمكن ان تستخدم من اجلها القوة العسكرية في حالة صراع المياه في الشرق الاوسط، كذلك حول اشكال التوظيف المحتملة لهذه القوة العسكرية. وعليه، سنتناول كل حال على حدة، كما ياتي:

* ١- حال نهر النيل:

هناك خلافات تثور بين مصر واثيوبيا من وقت الى آخر، الا انها لا تعبر في واقع الامر عن وجود مواقف حادة او متناقضة بين الجانبين بصدد قضية المياه. وارتبطت هذه الخلافات بوجود تناقضات حادة في ايديو وجية النظامين، كما كانت مواقفهما بشان المياه انعكاساً للعلاقات بينهما. ويتعزز هذا التحليل في ان الخلاف المصري - الاثيوبي حول المياه بلغ ذروته اواخر السبعينات عندما وصل الى الحكم في اثيوبيا نظام عسكري ماركسي التوجه يرتبط بعلاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع الاتحاد السوفياتي (السابق)، فيما كانت القيادة السياسية المصرية ترتبط من الناحيتين السياسية والعسكرية بما يشبه علاقة التحالف مع الولايات المتحدة. وفي هذا الاطار ركزت السياسة المصرية على «التصدي للخطر السوفياتي في افريقيا» واشتملت هذه المهمة ضمناً على التصدي لتلك الانظمة والحركات المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي (ومن بينها اثيوبيا)، حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوة المسلحة. وفي هذا الاطار العام اندلع الخلاف على المياه، حينما اعلن الرئيس السادات عن امكان قيام مصر بامداد اسرائيل بمياه النيل. وعلى رغم ان هذا الاعلان المصري كان مجرد ورقة تفاوضية لإغراء اسرائيل بتليين موقفها في محادثات السلام، الا ان اثيوبيا سرعان ما تلقفت هذا التصريح واثارت قدراً كبيراً من الضجة بشانه، واتهمت مصر بانها تسيء استخدام حصتها من مياه النيل، ووصل الامر الى التلويح بالحرب عندما اعلن الرئيس السادات ان مصر لا تحتاج الى اذن من اثيوبيا او الاتحاد السوفياتي لاستخدام حصتها من المياه، ولن يكون امامها سوى استخدام القوة المسلحة للدفاع عن مصالحها في حال اقدام اثيوبيا على اتخاذ اي اجراء لمصادرة حقوق مصر في مياه النيل.

اما في فترتي الثمانينات والتسعينات فاتجهت السياسة المصرية الى معاودة الانفتاح على دول القارة الافريقية، ومن بينها اثيوبيا، واهتمت بتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية معها، وتجاوز الانتكاسات المتلاحقة التي شهدتها العلاقات خلال السبعينات. ولاقت هذه الرغبة المصرية تجاوباً اثيوبياً مماثلاً في عهد النظام الجديد توج باتفاق القاهرة في ١٩٩٣/٧/١ وقعه الرئيسان حسني مبارك وميليس زيناوي بهدف ايجاد اطار عام للتعاون بين مصر واثيوبيا لتنمية موارد مياه النيل، وتعزيز مصالحهما الاقتصادية والسياسية، وبهدف تحقيق الاستخدام الامثل لموارد البلدين.

وهكذا، فان الخلاف المصري - الاثيوبي حول المياه كان في واقع الامر بمثابة جزء من مجمل شبكة التفاعلات بين الجانبين، إذ كان هذا الخلاف يثور في اوقات التأزم في العلاقات، ويهدأ في فترات التعاون المتبادل، ومن اهم سمات تلك الخلاف ان الجانبين المصري والاثيوبي يركزان على استخدام الادوات الديبلوماسية، والسعي في هذا الاطار لايجاد صيغة مناسبة للتعاون والتنسيق في مجال استخدام مياه النيل.

اما الخلافات - إن وجدت - مع دول أعالي النيل الاخرى فلم تثر بشكل علني ولم يحدث قط وجود تصريحات عدائية متبادلة بشان مياه النيل بين او مع تلك الدول.

وعليه، فان الاداة الديبلوماسية تكاد تكون الاداة الوحيدة في الوقت الراهن لحل اي خلاف قد ينشا بين دول حوض النيل، مع عدم استبعاد الادوات الاخرى المتصاعدة تدريجيا في حال تغير الظروف الحاصلة في البيئة المحلية والاقليمية والدولية تغيرا جوهريا.

* ٢- حال نهري دجلة والفرات:

يتضح مما سبق ان النزاع على مياه نهري دجلة والفرات يرتبط عموماً بجملة الطموحات السياسية والاقتصادية لتركيا، وايضا برغبة تركيا في تعزيز ثقلها الاستراتيجي في المنطقة. إذ نشا الخلاف بعدما اعطت تركيا نفسها الحق في التصرف بمياه نهري دجلة والفرات بصورة تتفق مع مصالحها الاقتصادية المباشرة، ضاربة عرض الحائط بمصالح سورية والعراق المستفيدتين ايضاً من المياه. وليس ادلّ على ذلك من اصرار تركيا في الوقت الراهن على المضي قدما في مشروع واسع النطاق في جنوب شرق الاناضول يهدف الى تزويد المناطق الحدودية من تركيا بالطاقة ومصادر الري لجعلها نقطة تجميع للحبوب والفواكه والخضروات لدول الشرق الاوسط كما اعلنت تركيا نيتها اقامة مشروع للمياه اطلقت عليه اسم «انابيب السلام»، وهو - اذا نفذ - سيمكنها من لعب دور سياسي مؤثر في المنطقة. ياتي ذلك فيما تصر تركيا على اطلاق صفة «العابر للحدود» على نهري دجلة والفرات، بدلا من صفة «الدولية»، بل سيذهب بعض التصريحات التركية الى اعتبارهما نهرين تركيين باعتبار انهما ينبعان من الاراضي التركية.

على رغم ذلك ، ليس من المحتمل ان يتطور الخلاف التركي - العربي

الى نزاع او صراع مسلح في المستقبل القريب، ليس فقط لان موازين القوى العسكرية لا تسمح بمثل هذه الخطوة للجانب العربي، ولكن ايضا لان

التباعد في المواقف ازاء هذه الازمة لم يبلغ بعد حدا خطيرا، وانما يتمثل جوهر الاشكال في كيفية ايجاد صيغة توازنية للحفاظ على المصالح العربية الحيوية في المياه في مواجهة التطلعات التركية الهادفة الى لعب دور سياسي واقتصادي. ومن الواضح ان المماطلة التركية بشان ايجاد صيغة عادلة لاقتسام مياه نهري الفرات ودجلة تهدف - ضمن ما تهدف - الى الخروج باكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية. غير انه لا يدري احد ما سيحدث عندما تبدأ تركيا بناء باقي السدود على نهر الفرات بعد عام ١٩٩٤ واتضاح أثارها السلبية على مشروعات الري ومشروعات توليد الطاقة الكهربائية في كل من سورية والعراق.

* ٣- حال حوض نهر الاردن والمياه الواقعة في دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي:

وهي اكثر حالات النزاع على المياه خطورة وقابلية للتطور في اتجاه صراع مسلح بين الجانبين. وسبقت الاشارة الى الاعتداءات الاسرائيلية المباشرة على مصادر المياه العربية في الليطاني واليرموك والاردن والضفة الغربية وقطاع غزة، اضافة الى ان المسؤولين الاسرائيليين اكدوا مراراً وتكراراً امكان إقدامهم على استخدام القوة المسلحة لحسم النزاع على المياه مع الجانب العربي، خصوصاً في ضوء التناقص المتزايد في الموارد المائية لدى الكيان الصهيوني. أضف الى ذلك ان ازمة المياه بين العرب واسرائيل تعتبر الأكثر تفاقماً بين الحالات المماثلة، بل يمكن القول انها تخطت منذ فترة طويلة مرحلة النزاع، ودخلت في الوقت الراهن في دائرة مفرغة من التصعيد والاسترخاء حول مصادر المياه. لكن الإشكالية الرئيسية في هذه الحالة تتمثل في طبيعة الاهداف التي يمكن لاسرائيل ان تستخدم القوة المسلحة لانجازها في حالة صراع المياه، كذلك اشكال التوظيف الفعلي للقوة المسلحة الاسرائيلية في هذا الصراع.

ومن خلال قراءتنا للعناصر الثلاثة الاتية:

١- العلاقة بين الماء والاستراتيجيات الصهيونية منذ العام ١٨٨٢ حين اسست اول مستعمرة (بتاح تكفا) في فلسطين، حتى قيام اسرائيل فى العام ١٩٤٨.

٢- العلاقة بين الماء والاستراتيجيات العسكرية الاسرائيلية والاحتلالات المتتالية للاراضي العربية في الحروب التي شنتها اسرائيل منذ قيامها حتى اليوم.

٣- العلاقة بين الماء والاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تطمح اسرائيل الى تحقيقها من خلال الوسائل المتاحة لها، سواء باستخدام ميزان القوى الراجح لمصلحتها في اطار «مفاوضات السلام» او بالتهديد باستعمال القوة المسلحة او باستعمالها فعلا على نطاق محدود (كعملية جنوب لبنان في ١٩٩٣) او نطاق واسع.

فهذه العناصر الثلاثة، مضافة الى حاجة اسرائيل المتزايدة للماء في ضوء تدفق الهجرة اليهودية، الى استخلاص عدد من النتائج اهمها: انه على رغم ان اسرائيل تشكو تقليديا من نقص موارد المياه، الا ان احتياجاتها الاساسية تزايدت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الاخيرة، وذلك بفعل تزايد الاستهلاك المائي الناتج عن تزايد اعداد المهاجرين اليهود الى اسرائيل، كذلك تضاؤل كميات المياه الواردة من المصادر الموجودة بالفعل، إذ ازدادت ملوحة مياه المجمعات نتيجة لاستخراج المياه العذبة، وازدادت نسبة الملوحة في مجرى نهر الاردن جنوب طبريا، كما نقصت المياه الجوفية نتيجة لقلة مياه الامطار علاوة على جفاف العديد من الآبار الجوفية في الضفة الغربية وهضبة الجولان.

لكل هذه الاسباب ستحاول اسرائيل بكل الوسائل للاستيلاء على المزيد من المياه العربية، ويتمثل الخياران المطروحان في هذا الصدد في: اولا: الاستيلاء على مياه نهر اليرموك. وثانيا: التوسع في تحويل مياه نهر الليطاني.

وفي حال تنفيذ هذين الخيارين فان اسرائيل لن تحتاج الى استخدام القوة العسكرية إلا في حال اقدامها على التوسع في الاستيلاء على مياه نهر اليرموك، إذ تحتاج اولا الى القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد الاراضي السورية والاردنية، على ان تكون مجموعات الهندسة العسكرية والمدنية مصاحبة للقوات الاسرائيلية المهاجمة، ومن الممكن ان تقدم اسرائيل بالفعل على تنفيذ هذه العملية في حالة توافر الظروف الدولية والاقليمية الملائمة، وفي حال التاكد من ضعف مقاومة الجانب الآخر لمثل هذا العدوان. اما في حالة التوسع فى تحويل مياه نهر الليطاني، فان اسرائيل لن تحتاج الى استخدام القوة العسكرية على نطاق واسع، لانها تقوم فعلا بسرقة مياه النهر، وستعمل فقط في المستقبل على توسيع البنية الاساسية التي اقامتها هناك لتحويل هذه المياه. والحالين لا يبدو ان اسرائيل يمكن ان تواجه مقاومة عربية فعالة في ظل الاختلال الساحق في موازين القوى العسكرية (التقليدية وغير التقليدية) بين الجانبين لمصلحة اسرائيل، وتفكك الموقف العربي السياسي والعسكري. وبالتالي، فان الدول العربية في منطقة الشام تواجه خطرا واهمالا بفعل حالة الهشاشة في التكتل العربي والضعف النسبي الذي تعاني منه القدرات العسكرية العربية في مواجهة الآلة العسكرية الاسرائيلية على الموارد المائية.

يتضح من عرض محاور النزاع حول المياه في الشرق الاوسط ان هذه المحاور تشتمل على مخاطر متعددة. لكن اخطرها ينبع من تهديدات اسرائيل التي دابت منذ فترة طويلة على الاعتداء على مصادر المياه العربية بمختلف الطرق والوسائل.

---

* باحث مصري.



النشاشيبي يدعو دول الطوق الى موقف موحد في قضية المياه

■ غزة - «الحياة» - دعا وزير المال الفلسطيني وزير الزراعة بالوكالة في السلطة الوطنية السيد زهدي النشاشيبي دول الطوق (مصر وسورية والاردن ولبنان وفلسطين) الى موقف موحد في المفاوضات مع اسرائيل في قضية المياه، وقال في تصريح لـ «الحياة»: «من الضروري ان تدخل هذه الاطراف في مفاوضات بينها اولاً قبل التفاوض مع اسرائيل»، محذراً من مغبة تفاوض كل طرف عربي على حدة مع الطرف الاسرائيلي في شان المياه. وقال: «اخص بالذكر حوض نهر الاردن ومياه اليرموك ومصادر المياه الجوفية».

واوضح ان السلطة الوطنية وضعت نظاماً للرقابة الصارمة على الواردات الغذائية والحيوانية المستوردة من اسرائيل، وافتتحت مفرزة جمركية للرقابة البيطرية والسلعية على حركة دخول البضائع وخروجها قرب حاجز ايريز لمنع دخول منتجات غير صالحة للاستخدام الآدمي الى القطاع ولضمان عدم تسرب مواد غير مقبول التعامل بها دوليا.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤/٨/١٩٩٤

المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط

التعاون مستقبلاً لا بديل عنه

فتحي علي حسين *

(٢ من ٢)

■ من المهم أن يستقر في الأذهان ان الأهمية القصوى للمياه في حياة الانســان يمكن ان تؤدي امــا الى صراعات حادة، أو الى تعاون وثيق. فان كان لأطراف النزاع على المياه أن ينظروا الى انفسهم باعتبارهم ازاء مصير مشترك يمكن لهم مواجهته فقط عن طريق التعاون الذي يجعل كلاً منهم مسؤولاً امام الآخرين وعنهم، فانه يمكن خلق تفاعل ايجابي يختلف بشدة عن حالة العداء التي يمكن ان تنشأ. والتعاون يقضي بأن تكون هناك رؤية مشتركة للأخطار الناجمة عن أزمة المياه في المنطقة، وبالتالي مواجهتها بمجهود جماعي تكون أبرز سماته المشاريع المشتركة، ويدعم هذا الاتجاه وجود أسس عدة للتعاون في المنطقة، وهو ما نتج عنه قيام بعض المشاريع الثنائية والجماعية بين دول حوض النيل، وغلبة الأداة الديبلوماسية - في التفاوض اساساً - في حوضي الفرات ودجلة.

فاذا نظرنا مثلاً الى ما هو جار بين دول حوض النيل، نجد ان ارادات تلك الدول انصرفت الى خلق التعاون وتدعيمه سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الجماعي في فترات مختلفة، بما يمكن القول أن التعاون هو السمة الغالبة. كما نلاحظ وجود سمات للتعاون في حالة حوضي الفرات ودجلة، غير ان مثل تلك السمات كادت تختفي في حالة حوض نهر الأردن، نظراً الى القيود الاسرائيلية.

ان مجابهة التحديات التي تواجه التعاون المائي في منطقة الشرق الأوسط تتطلب، أول ما تتطلب، وجود استراتيجية تقوم على الايمان بأهمية المنظور التعاوني المشترك بما يتناسب ودور الموارد المائية المهم في حياة شعوب المنطقة ومسيرتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية. وكي تستطيع مفاوضات المياه، الدائرة حالياً في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف، أن تحقق انجازاً لا بد لها من الاتفاق على حدود المشكلة المائية وما ينبغي طرحه منها على المفاوضات وما ينبغي ابقاؤه خارجها، ثم لا بد ان تطرح الأطراف المختلفة مواقفها وتصوراتها بشأن حل المشكلة بوضوح وانفتاح والانطلاق من قاعدة تنمية المصالح المشتركة وتبادل المنافع.

وفي هذا الصدد فان ابقاء نهر النيل خارج مفاوضات المياه الراهنة يؤدي الى زيادة فرص نجاحها. فالنيل، وإن كان مصبه يقع في مصر، يمر في العديد من الدول الافريقية التي تقع خارج الاقليم تماماً، ولأن معظم الدول الواقعة في حوض نهر النيل لا تنتمي الى اقليم الشرق الأوسط، فان المشاكل التي قد تثور لا يمكن ان تكون مشاكل شرق اوسطية، بل هي في الأساس مشاكل افريقية، وينبغي معالجتها في هذا الاطار، اما ادخال هذه المشكلة الافريقية ضمن جدول اعمال مفاوضات المياه في الشرق الأوسط فلن يؤدي الا الى المزيد من التعقيد والارباك لتلك المفاوضات، بخاصة ان التعاون بين دول الأحواض النهرية في الشرق الأوسط يفتقد، اساساً، الى اتفاق جماعي بين حقوق وواجبات هذه الدول تجاه بعضها البعض وكيفية تحقيق الانتفاع المنصف بينها في ضوء التطورات التقنية المدنية لاستخدام مياه الأنهار الدولية، وفي ضوء الاتجاه العام للتنمية في منطقة الشرق الأوسط، كما يفتقد هذا التعاون ايضاً الى وجود منظمة دولية ذات اختصاصات فعالة تختص بتطوير الحوض والتنسيق بين دوله وحل النزاعات في ما بينها.

وأبرمت غالبية الدول المشتركة في نهر دولي واحد في مناطق اخرى من العالم مثل هذا الاتفاق كما انشأت العديد من تلك الدول لجاناً أو منظمات دائمة لادارة تلك الأنهار بحيث يمكن القول ان الاتجاه العام الآن هو ادارة الأنهار الدولية عن طريق تلك التنظيمات الدائمة، وطبقاً لاتفاقات تحكم حقوق الدول المتشاطئة وواجباتها، وذلك هو التعاون الغائب عن دول الأنهار الكبرى في الشرق الأوسط حتى الآن، والذي لا بد، في رأينا، من تحقيقه في أسرع ما يمكن كي لا تتخلف ادارة النهر، أي نهر في الشرق الاوسط عن مثيلاتها في العديد من الشبكات النهرية الدولية، بخاصة ان نهر النيل يعد شريان حياة لبعض الدول المتشاطئة كمصر والسودان، وكذلك الأمر ينطبق وان كان بدرجة أقل، على كل من سورية والعراق بالنسبة الى نهر الفرات والأردن بالنسبة الى نهر الاردن.

والأمثلة على إنشاء تنظيمات دائمة لادارة الأنهار الدولية في مختلف انحاء العالم عديدة، نذكر منها، اللجنة الأوروبية للدانوب التي انشئت بمقتضى معاهدة باريس عام ١٨٥٦. ومن المتفق عليه في فقه القانون الدولي ان لجان الأنهار التي بدئ في انشائها في القرن التاسع عشر كانت احد السبل التي ادت الى انشاء المنظمات الدولية المعروفة في الآونة المعاصرة، بوصفها نواة التنظيم ذي الطابع الدائم.

ويوجد الآن العديد من النظم الدائمة في صورة منظمات أو لجان دولية لادارة الانهار الدولية وصيانتها بصفة عامة ومثال ذلك اللجنة اليونانية - البلغارية للتعاون بين البلدين في المسائل المتصلة بالطاقة الكهربائية واستخدام الانهار العابرة التي انشئت بمقتضى الاتفاق المبرم بين الدولتين في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٧١، ولجنة ادارة قطاع الدانوب في المنطقة الممتدة من رايكا الى جونيو (RAYKA - GONYO) التي انشئت عام ١٩٦٨ بمقتضى الاتفاق المبرم في ذلك العام بين تشيكوسلوفاكيا والمجر.

وكذلك في القارة الاوروبية ايضاً اللجنة الخاصة بتنظيم مسائل الاقتصاد في المياه في منطقة الحدود بين المجر والنمسا، بمقتضى المعاهدة المبرمة بينهما في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٥٦ ولجنة انهار الحدود عام ١٩٧١ بين فنلندا والسويد بمقتضى المعاهدة المبرمة بين البلدين في العام نفسه. وفي الاميركتين انشأت المكسيك والولايات المتحدة لجنة الحدود والمياه الدولية المشتركة بمقتضى المعاهدة المبرمة بينهما عام ١٩٤٤، كما انشأت غواتيمالا والمكسيك عام ١٩٦١ لجنة دولية معنية بالحدود والمياه.

وبينما تتخلف دول الشرق الأوسط عن اللحاق بميزة انشاء جهاز للادارة المشتركة للنهر الدولي، نجد ان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٤ اغطس ١٩٩٤

العديد من دول احواض المياه الدولية في قارة افريقيا قد انشات مثل هذا الجهاز فضربت بذلك مثالاً ينبغي ان يحتذى بين باقي دول القارة. ففي عام ١٩٦٣ انشات دول حوض النيجر وهي تشاد وساحل العاج وغينيا وفولتا العليا والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا بمقتضى المادة الخامسة من الاتفاق المبرم بينها في ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٣ منظمة مشتركة لادارة نهر النيجر. وكذلك فقد انشات دول حوض السنغال لجنة مشتركة لادارة النهر بمقتضى اتفاق ابرم عام ١٩٦٤ بين كل من موريتانيا وغينيا ومالي والسنغال. والأمر كذلك في ما يتصل بنهر تشاد طبقاً للاتفاق الخاص بالقواعد المتعلقة بتنمية حوض تشاد التي اعتمدتها تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا عام ١٩٦٤. وفي نطاق القارة الأفريقية - ايضاً - فان خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية لافريقيا ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ التي صدرت عن الدورة الاستثنائية الثانية لرؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في لاغوس عام ١٩٨٠، ذكرت تحت عنوان «التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي) ما يلي:

«ينبغي انشاء هيئات لأحواض الأنهار والبحيرات المشتركة بين البلدان للنهوض بالتعاون الدولي الحكومي في سبيل تنمية الموارد المائية المشتركة، ويتعين على الدول الأعضاء التي تحتاج الى مثل هذه الترتيبات المؤسسية إجراء مفاوضات في ما بينها ومحاولة استكمال هذه المفاوضات بحيث تبدا الهيئات المشتركة الجديدة عملها في ١٩٨٣، كما يجب تشجيع تعاون اكبر من خلال تلك الهيئات بين الدول الاعضاء لتمكين الدول الأعضاء الأقل نمواً من الاستفادة من خبرة الدول الأعضاء الاكثر تقدماً وذلك في اطار التعاون الفني بين البلدان النامية».

وكي يمكن استشراف مستقبل التعاون المائي في الشرق الأوسط ينبغي تناول كل حالة على حدة:

أولاً: بالنسبة الى حوض النيل:

لا توجد حتى الآن لجنة او جهاز دائم يملك اختصاصات مؤثرة لادارة نهر النيل. وكانت مصر والسودان اتخذتا من قبل خطوات ايجابية لانشاء لجنة دائمة لادارة النهر وتمكنتا بالفعل من الحصول من حيث المبدا، على موافقة ممثلي اللجنة الفنية لبحوث الأرصاد المائية في المنابع الاستوائية، على انشاء «لجنة حوض النيل» وذلك في اجتماع اللجنة الفنية في القاهرة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧. وأحالت اللجنة الفنية موضوع انشاء «لجنة حوض النيل» الى لجنة فرعية تضم السودان واوغندا وكينيا وتانزانيا كي تعد ورقة عمل عن المشروع المقترح، وما يؤسف له ان اللجنة الفرعية هذه أعلنت في اجتماعها الذي عقد عام ١٩٧٨ في عنتيبي ان الموافقة النهائية على انشاء «لجنة حوض النيل» مسالة تتطلب قراراً سياسياً يجب ان تتخذه الحكومات المعنية.

والواقع ان الحذر حيال انشاء جهاز دائم لادارة نهر النيل ليس له ما يبرره، اذ ان انشاء مثل هذه اللجنة سوف يؤدي الى تحقيق النفع المشترك وتبادل الخبرات والتعاون في تطوير النهر وتحسين البيئة. ويمكن ان تؤدي اللجنة الى ترشيد استهلاك المياه وتطوير نظم الري، وان تساعد في انشاء بنك المعلومات عن الاحياء المائية والمعلومات الأخرى الضرورية لحسن استغلاله، كما يمكن ان تقوم بدور فعال ومتكامل في مجال مكافحة التلوث وفي مجال البحوث المائية المختلفة.

وفي مجال ضبط النهر واقامة مشروعات التحكم في المياه يمكن للجنة المقترحة ان تكون نموذجاً للتعاون الاداري والفني والمالي. فعلى سبيل المثال يمكن ان تقوم بدور التنسيق او التدخل المباشر، حسب مقتضيات الحال لانشاء مشاريع في اجزاء معينة من شبكة النيل تحقق عائداً مشتركاً لدول عدة سواء في مجال توليد الطاقة او الري او غيرهما، ويمكن للجنة في هذه الحالة ان تسهم في تحقيق هذا النفع المشترك مع تفادي الاضرار اذ سوف تشترك في اعمالها كل الدول المعنية وتكون في هذه الحالة تجسيداً حياً لمبدا التعاون في المياه.

وسوف يحتاج انشاء مثل هذه اللجنة او اي جهاز دولي مشابه الى اتفاق جماعي بين الدول المتشاطئة بروح من المصلحة والتراث المشتركين وفي ظل مبدا حسن النية. ونزولاً عند مبدا حسن الجوار الذي انشاه نهر النيل واحتضنته الأرض الافريقية الطيبة.

ثانياً: بالنسبة الى دول حوض الفرات ودجلة:

تعد تركيا من ابرز دول الجوار الجغرافي للنظام الاقليمي العربي نظراً الى العلاقات التاريخية التي تربطها بالوطن العربي، فضلاً عن علاقات التعاون والاعتماد المتبادل بينها وبين العرب، وهي علاقات آخذة في التطور والنمو، ويبرز التعاون العربي - التركي واضحاً في الميادين الاقتصادية المختلفة كالتبادل التجاري والانشاءات والمشاريع المشتركة وما الى ذلك.

وعليه فان اي استراتيجية عربية تهدف الى تحقيق الأمن المائي العربي ينبغي ان تاخذ في الاعتبار هذه العلاقات والروابط التاريخية الخاصة بين تركيا والوطن العربي، فلا موضوع للحديث عن مواجهة عسكرية عربية - تركية، او تغليب انماط التفاعلات الصراعية على علاقات التعاون بالفعل مع تركيا. فمشكلة المياه المثارة بين تركيا وسورية والعراق يمكن تسويتها في اطار سلمي تفاوضي بما يحقق التوازن العادل لمصادر المياه المشتركة وبما يحفظ الحقوق التاريخية والمشروعة للعراق وسورية.

ان عدم وجود اتفاق دولي بشان توزيع المياه المشتركة بين تركيا وسورية والعراق لا ينفي صفة النهر الدولي عن كل من دجلة والفرات ولا يعطي تركيا الحق في التفرد في اقامة مشاريع التنمية واستغلال النهرين بما يؤثر على منسوب المياه التي تصل الى سورية والعراق، فلا بد من التزام قواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية بشكل يكفل الحقوق العربية المكتسبة ويحافظ على علاقات حسن الجوار والتعاون مع تركيا.

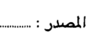
وينبغي، بشكل مبدئي، تخلي تركيا عن استخدامها لموضوع المياه كسلاح تهديد او ورقة ضغط ضد سورية والعراق، وذلك من خلال قبولها توقيع اتفاق دولي يجمع بين الدول الثلاث ويحدد كمية ما يحتاج اليه كل جانب من مياه الفرات.

ومن جهة أخرى فان المشاريع التركية الخاصة بتنمية مياه دجلة والفرات، ولا سيما مشروع الـ «جاب» تدفع الى ضرورة طرح الامن المائي لكل من سورية والعراق على الصعيد العربي باعتباره شاناً يمس الامن القومي العربي ككل، ويعد الاتفاق السوري - العراقي في نيسان (ابريل) ١٩٩٠ الذي ينظم حصة البلدين في مياه الفرات خطوة مهمة في هذا الصدد، غير ان حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من تداعيات سلبية اثرت قطعاً على هذا التعاون وسوف تمثل حجر عثرة، ولو الى حين، امام جهود التسوية السلمية لمشكلة مياه الفرات في المنطقة.

ثالثاً: بالنسبة الى دول حوض نهر الاردن وبلاد الشام:

تواجه دول حوض نهر الاردن أخطاراً كثيرة تتمثل في اختلال التوازن بين العرض والطلب على المياه، فضلاً عن حالة عدم الثقة التي تخيم على المنطقة منذ سنوات عدة يضاف الى ذلك الاطماع الاسرائيلية



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٤

المتصاعدة التي تجد تشجيعاً لها في ظل الظروف الدولية المؤاتية التي تسمح بهجرة المزيد من اليهود اليها.

وعليه فانه ما لم يتم اتخاذ خطوات عملية لتجنب المواجهة على المديين القصير والطويل، فان الحديث عن امكان حصول تعاون في المستقبل يصبح مجرد هراء.

فعلى المدى القصير ينبغي «ان تعطى المياه الأولوية التي تستحقها من جانب كل صانعي القرار، واحياء التفاوض بشان مشروع سد الوحدة، مع ايجاد أكبر قدر ممكن من الحوافز للأطراف المعنية لابرام اتفاق عادل، الى جانب توفير المساعدات المالية اللازمة للأردن لاستكمال المشروع في اسرع وقت ممكن، وتشجيع دول الحوض بشان امكانية الحصول على التكنولوجيا الزراعية والمائية المناسبة من اجل تطوير الفاعلية والحفاظ على المياه، والعمل على تشجيع الاستثمارات في مجال تدريب القوة البشرية في قطاع المياه، والقطاعات المرتبطة ليس فقط في العلوم والتكنولوجيا، وإنما ما يرتبط بقطاع المياه ايضاً من علوم اجتماعية.

اما على المدى الأطول، فهناك اجراءات اخرى ينبغي اتخاذها في كل ارجاء حوض النهر من دون انتظار وضع اتفاق سياسي شامل اهمها:

١ - اعادة الهيكلة الاقتصادية، اذ ان احدى الوسائل الفعالة للتخفيف من وطاة المشكلة المزدوجة المتعلقة بندرة المياه والانفجار السكاني هي اعادة هيكلة الاقتصاد، عبر التخلي عن الزراعة المروية والاتجاه الى التركيز على قطاعات اخرى مثل الخدمات والصناعة، وهي مهمة صعبة لكنها ليست مستحيلة. فعلى سبيل المثال اذا كان لاسرائيل والأردن ان يخفضا من الزراعة المروية بنسبة ٤٠ في المئة، فانهما سوف يوفران الكثير من المعروض والمطلوب من المياه، من شان ذلك ان يعطي للأردن فرصة حقيقية ليقوم بعمل فعال ازاء ارتفاع معدلات نمو السكان.

٢ - اقامة بنى تحتية للتعاون، اذ يعاني تطوير استخدام مصادر المياه العذبة عابرة الحدود وتخصيصها في الشرق الأوسط من الافتقار الى التعاون بين دول حوض النهر، وقلة البيانات والمناهج التجزيئية لحل المشاكل، ما ينتج عن ذلك سياسات وانشطة غير موحدة. ولما كان من غير المرجح ان ينتج عن الاستثمار الانتقائي ما نطمح اليه من تعاون، فانه لا بد من ايجاد وسائل اخرى، يتمثل اكثرها وضوحاً في تشجيع التعاون على المستويات الأولى من المسؤولين والعلماء في المنطقة لايجاد تفاهم مشترك بشان الحقائق الخاصة بموضوع المياه، او التكنولوجيا المتاحة، او الممكنة.

والمفتاح الحقيقي لتحقيق هذه الأهداف يتمثل في بناء بنى تحتية فنية للسياسات المائية يمكنها مواجهة المشكلة على ثلاثة مستويات: الحوض - الاقليم - العالم، ويتضمن ذلك انشاء ثلاثة انواع من معاهدة المياه بينها اتصال وثيق:

١ - معهد يختص بدراسة حوض واحد من احواض الانهار الثلاثة في المنطقة: الفرات ودجلة، الأردن، النيل، ٢ - معهد شرق اوسطي شامل، ٣ - معهد دولي للمياه.

هذه المعاهدة التي سوف تضم كوادر من الخبرات والباحثين من كل دول الحوض المعني، وربما من دول متشاطئة على انهار كبرى في العالم سوف تضطلع بالعديد من الوظائف البالغة الأهمية اهمها:

أ - توفير الخبرة والبحوث والتدريب والبيانات اللازمة للعمل الفني والبشري والاستثماري، ب - توفر بيانات اساسية بالاضافة الى العديد من الأدوات العملية في المجال الاقتصادي والهيدرولوجي، ج - استخدامها كمراكز لعقد المؤتمرات والتسجيل الدقيق ونشر المعلومات.

وبالاضافة الى هذه المهام الرئيسية، فان هذه المعاهد من شانها ان تخلق تفاهماً مشتركاً بشان وضع حوض النهر، وتدعم التفاعل القائم بين المتخصصين من دول حوض النهر او الاقليم المعني والمشتركين في ترتيبات المياه الخاصة بدولهم على المستوى الفني او مستوى صنع القرار. ويصبح الالتحاق بمثل هذه المعاهدة مطلباً ضرورياً لأي مسؤول او خبير يتصل عمله بسياسات المياه في بلده، وقد يكون من الضروري منح تلك المعاهد اكبر قدر ممكن من الاستقلالية. على ان تقوم هذه المعاهدة بتنسيق العمل على مستوى حوض النهر، أو تنفذ هذا الغرض بطريقة او باخرى. ومن الممكن ان يتم انشاء هذه المعاهدة على مراحل تبدأ بنموذج واحد يقتدى به ويخضع للتقويم الدوري ومن شان نجاح هذا النموذج ان يطرح باثاره على المنطقة، ويجعل انشاء معاهد اخرى عملية ممكنة. ومن المفترض ان تقوم تلك المعاهدة باصدار نشرات كوسيلة لنشر المعلومات، وهي التي ينبغي ان تحتوي على معلومات عن الجوانب الهيدرولوجية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية المتعلقة بقضايا المياه العذبة العابرة للحدود القطرية.

* باحث مصري



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ اغسطس ١٩٩٤

السلام سيتيح لعمان تنفيذ مشروع البحرين الأحمر والميت

معاودة ضخ المياه في قناة الغور الشرقية تفتح مجدداً ملف المياه بين الأردن واسرائيل

□ عمان - من صلاح حزين:

■ عندما أعلنت اسرائيل نيتها معاودة ضخ المياه في قناة الغور الشرقية عقب توقف استمر نحو ٢٠ عاما، كانت بذلك تذكّر الأردن بوضعه المائي القلق وتوحي اليه بأن السلام بينه وبينها سيساعد على حل مشكلته المائية التي تفاقمت أخيراً مع زيادة عدد السكان والوصول الى حد مقلق من الاستخدام الجائر للمياه الجوفية في المملكة الهاشمية التي تعتبر النسبة الاكبر من أراضيها جافة قاحلة. ولم تكن الاشارة الى قناة الغور الشرقية الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من الأردن والتي شقت لكي تتغذى بمياه نهر الاردن بحيث تروي منطقة الأغوار الشمالية المهمة للزراعة في الأردن، اشارة عبثية. بل كان الهدف منها، في صورة أو أخرى، التذكير بإمكان الاستفادة من مياه هذه القناة التي توقف الأردن عن استخدامها بسبب التهديد الاسرائيلي المتكرر بعدم استخدامها لأنه بذلك «يتصرف بمياه يجب تقسيمها على بلدان المنطقة كلها».

وأهم من ذلك ان توزيع المياه على بلدان المنطقة لن يتم إلا «بعد إحلال السلام». أما ضخ المياه مجدداً في قناة الغور الشرقية الذي تحدثت عنه اسرائيل في الثامن من الشهر الجاري فلم يكن سوى «بادرة حسن نية» كما أعلن مسؤول اسرائيلي كبير في حينه.

وقد جاءت هذه التطورات لتفتح ملف المياه في الأردن، خصوصاً في المنطقة الحدودية الشمالية منه. وهي الحدود المحاذية لاسرائيل حيث يوجد نهرا الأردن واليرموك وما يتفرع عنهما وحيث تقوم بحيرة الحولة، التي جففتها اسرائيل مطلع الخمسينات، وبحيرة طبريا التي تعتبرها الدولة العبرية خزاناً لمياهها في تلك المنطقة. ولم يكن أمراً بلا دلالة أن كل المشاريع التي طرحت منذ انشاء اسرائيل كانت تتمحور حول المياه ونسب توزيعها بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة مثل مشروع «لودر ملك» الذي وضعه خبير الري الاميركي الذي سمي المشروع باسمه عام ١٩٥١ ومشروع «مين» الذي وضعه اليهودي الأميركي تشارلز مين عام ١٩٥٣ ومشروع «كوتون» الذي وضعه الأميركي الذي سمي المشروع باسمه وأخيراً مشروع «جونستون» الأكثر شهرة بين هذه المشاريع مجتمعة.

وبموجب المشروع الأخير اقترح جونستون خبير المياه الأميركي توزيع مياه نهري الأردن واليرموك في حصص تعطي اسرائيل ما نسبته ٤٠ في المئة من مياه النهرين والبلدان العربية المجاورة، أي الأردن وسورية نحو ٦٠ في المئة.

وقد رفض العرب المشروع الاميركي لأن القسمة غير عادلة. اذ ان نهر اليرموك، مثلاً، عربي مئة في المئة بفروعه ومصادره وروافده. أما النتيجة فإن اسرائيل استأثرت بمياه نهر الأردن وتركت للأردن مياهاً غير صالحة للاستخدام بسبب ملوحتها، في حين تستخدم هي ما نسبته ٢٥ في المئة من مياه نهر اليرموك من دون ان يستفيد منه الأردن شيئاً.

ويمكن ادراك الخلل في استخدام المياه بين اسرائيل والأردن من حقيقة أن اسرائيل تستخدم نحو ٨٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً لري مساحة من الأرض لا تتجاوز ١٦ الف دونم. ويراوح معدل استهلاك الفرد الاسرائيلي للمياه بين ٢٨٠ و٣٠٠ ليتر يومياً مقابل نحو ٤٠ - ٦٠ ليتراً للفرد في الأردن، أي ما يزيد على خمسة الى ستة أضعاف تقريباً.

ويقدر خبير المياه الأردني المهندس اسامة المدلل كميات المياه المتوافرة في الأردن وفق تقديرات عام ١٩٩٢، بنحو ٨٥٠ مليون متر مكعب. ويقدر العجز المتوقع في السنة ٢٠٠٠ بنحو ١,٦ مليون متر مكعب بينها نحو ٣٤٠ مليون متر مكعب من مياه الشرب. وهذا يعني ان مشكلة الأردن المائية حقيقية. وهي كذلك بالنسبة الى اسرائيل مما يجعل المفاوضات في شأن اقتسام المياه بينهما «معركة طاحنة» كما وصفها السيد فايز الطراونة، رئيس الوفد الأردني المفاوض مع الجانب الاسرائيلي. وعليه فإن اقتسام المياه قد لا يكون الحل الذي يريده الأردن لمشكلته المائية، بل بالتحديد «لتأكيد حقوقه المائية». أما حل مشكلته المائية فأمر آخر، لكنه ايضاً متشبث بتحقيق السلام.

والحال ان السلام هو الذي يمكّن الاردن من تحقيق أكثر مشاريعه طموحاً لحل مشكلته المائية والمتمثل في مشروع قناة البحرين. وهو يختلف عن مشروع قناة البحرين الاسرائيلي الذي كانت اسرائيل تسعى من خلاله الى شق قناة تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت. وهو مشروع وضع جانباً لعدم جدواه.

ويرمي المشروع الأردني الى شق قناة تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت، ما زالت دراسة جدواه الاقتصادية مستمرة بتمويل أوروبي. لكنه يحتاج الى اتفاق مع اسرائيل التي تشير الى ما يسميه وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز «مشروع وادي السلام». ويعني به وادي الأردن الممتد من شمال الأردن واسرائيل حتى العقبة وإيلات جنوباً.

ويقول الدكتور منذر حدادين، خبير المياه الأردني المعروف والمفاوض الرئيسي في شأنها مع الاسرائيليين، ان العمل في هذا المشروع قد يستمر عشر سنوات. أما دراسة الجدوى فتتكلف ما يراوح بين مليونين وثلاثة ملايين دولار.

وتقوم الفكرة الرئيسية في المشروع على ان ارتفاع منسوب المياه في البحر الميت سيوقف امتصاصه مياه الأحواض المائية المحيطة به. أما ما تبقى فيتضمن توصيلات

طبيعية وأنبوبية عدة بين البحر الاحمر والبحر الميت تكون نتيجتها تحلية جزء من المياه التي ستتغذى من المياه الجوفية في المنطقة الواقعة بين البحرين واستخدامها في اغراض عدة.

وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع مد أنابيب ضخمة طولها ٧٠ كيلومتراً تصل الى منطقة الغرندل الجنوبية التي ترتفع عن سطح البحر نحو ٢٢٠ متراً. وعند هذه النقطة المرتفعة يبدأ الانحدار نحو البحر الميت لمسافة نحو ٢٠٠ متر، هي ما يعرف بحوض البحر الميت حيث تتسرب المياه اليه.

وبموجب المشروع فإن المياه التي تكون قد وصلت الى منطقة الغرندل بالأنابيب ستنساب في الوادي الموصل الى البحر الميت بطريق الضغط الطبيعي، اذ ان البحر الميت ينخفض عن سطح البحر الأبيض المتوسط بنحو ٤٠٠ متر اضافة الى ٢٢٠ متراً تشكل ارتفاع منطقة الغرندل مما يعني أن المياه ستتدفق نزولاً وفق قوانين الجاذبية الطبيعية مسافة تقارب ٦٢٠ متراً. وهو ما يعني امكان الاستفادة من محطة لتوليد الطاقة الكهربائية عبر تركيب توربينات هيدروليكية. وخلال ذلك يمكن الحصول على مياه عذبة تستخدم لري الماشية وللصناعة في كل من الأردن واسرائيل وفلسطين، وذلك بموجب اتفاقات تقاسم خاصة توقع بين البلدان الثلاثة.

ويرى حدادين انه يمكن اقامة بحيرات اصطناعية يمكن استخدامها دائماً لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في المنطقة. كما يمكن استخدامها لأغراض السياحة والتنمية، اذ لا يمكن الحديث عن هذا المشروع من دون الحديث عن التنمية.

ويقدر كمية المياه التي يمكن أن يوفرها هذا المشروع بنحو ١,٨ بليون متر مكعب تصب في البحر الميت كل سنة على مدى السنوات العشر الأولى من عمر المشروع، وذلك حتى يمكن الوفاء بحاجات التخزين المائي. وبعد ذلك يمكن خفض الكمية الى بليون متر مكعب في السنة وتحلية ما نسبته ٤٠ في المئة منها.

وكان الأردن فكر في هذا المشروع منتصف الثمانينات. وقدرت تكاليفه آنذاك بنحو ٣٦٠ مليون دينار اردني، أي ما يعادل نحو بليون دولار بالأسعار السائدة في حينه. أما اليوم فتقدر كلفته بما يراوح بين بليونين وثلاثة بلايين دولار.

ومع أن هذا المشروع ليس الوحيد الذي يفكر فيه المسؤولون في الأردن لحل مشكلة المياه في المملكة، إلا أنه أكثرها طموحاً. كما أنه أشدها ارتباطاً بتحقيق السلام في المنطقة.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٤

□ بدائل لزيادة الموارد المائية:

الحرب قادمة على المياه فماذا أعددنا لمواجهة ذلك الخطر؟

لم يتوقف سيل التصريحات التي يعلنها كل يوم خبراء الاستراتيجية سواء في مجال الأمن المائي أو العسكري من أن الحرب المقبلة بين معظم دول العالم المجاورة، والواقعة على نهر أو بحر ستكون بسبب المياه.

ولأننا في مصر نعاني من تزايد رهيب في عدد السكان يقابله تزايد أكثر في استخدام المياه الأمر الذي يجعلنا نضع التدابير المختلفة لزيادة مواردنا المائية التي تكاد تنحصر في الـ ٥٥,٥ مليار متر مكعب التي نحصل عليها من نهر النيل، سواء باستغلال المياه الجوفية، أو مياه السيول بسيناء، أو معالجة مياه الصرف بأنواعه المختلفة، بجانب البحث الذي لاينتهي عن وسائل أخرى بديلة لزيادة مواردنا المائية خاصة بعد أن وصل نصيب الفرد الى ٩٠٠ متر مكعب فقط في العام وهو مالا يكفي للشرب!!

ويقول الدكتور عبدالهادي راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية اننا لابد أن تكون لنا نظرة مختلفة لمياه الشرب التي تتعدد استخداماتها في حياتنا وتكلفنا الكثير والكثير.. فمثلا نقوم بري الحدائق ورش الشوارع وغسيل الأطباق والملابس والسيارات والمصانع بمياه نقية دفعت فيها الدولة ملايين الجنيهات لتنقيتها من الشوائب، وتعالجها بشكل صحي يتناسب والحفاظ على حياة الشعب، ونهدرها بهذا الشكل في استخدامات كان من الممكن أن تكون المياه من البحر دون معالجة ونوفر مبالغ كبيرة.

وقال: إننا نفكر بشكل أكثر جدية في ترشيد المياه النقية، حيث سنخصص خطا لمياه الشرب النقية فقط، وخطوطا أخرى من مياه البحر أو النهر مباشرة دون معالجة لاستخدامها في المصانع والورش وري الحدائق وغسيل السيارات، وكافة الاستخدامات والأغراض الأخرى.

وأضاف أن معظم دول العالم المتقدم تفعل ذلك، وتخصص خطوطا لمياه الشرب واستخدامات المنازل، في حين تكون هناك خطوط أخرى لري الحدائق والشوارع وتشغيل المصانع وغيرها.

ويشير الدكتور محمود ابوزيد رئيس مركز البحوث المائية التابع لوزارة الأشغال إلى أن العادات والسلوكيات الخاصة بالمصريين لابد أن تتغير، فهم يتعاملون مع المياه بطرق بدائية تزيد من الفاقد من المياه، وتهدر علينا مليارات الامتار من المياه سنويا، فلا تجد في أية دولة في العالم من يقوم برش الشوارع بالمياه النظيفة، أو غسل السيارات أو غيرها من السلوكيات الأخرى.

وقال: لابد من توصيل خطوط من مياه البحر إلى المناطق السكنية للاستخدامات مثل ري الحدائق وغسيل الشوارع وغيرها، وهو ما يوفر حوالي ٥ مليارات متر مكعب من المياه النظيفة سنويا، وأكثر من ٥٠ مليون جنيه كانت تضيع في معالجة مياه الشرب.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٦ اغسطس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بين كتابين أو ثلاثة

مياه المنطقة دماء؟؟

لم يتوقف التحذير من الحرب أو الحروب القادمة في الشرق الادنى عند تنبؤات الامين العام للأمم المتحدة بطرس غالي. فقد توصل مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن المعروف بجديته الى ان الصراع للسيطرة على مصادر المياه الصالحة للشرب سيؤدي الى انفجار لا مثيل له في تاريخ هذه المنطقة. واعلنت منظمة الاغذية والزراعة في ١٩٩٢ ان التنافس على المياه سيقود الى مواجهات عسكرية اذا لم يتم التوصل الى اجماع حقيقي حول تقسيم مصادر الطاقة المائية. فلم يعد من شك في ان مسألة الماء غدت واحدة من المسائل الجيوبوليتيكة الحساسة في المستقبل.

كان حجم المياه المستغلة حتى اواسط الخمسينات يكفي الحاجة اليها. غير ان ازدياد عدد السكان بدرجات خيالية في السبعينات والثمانينات وتعاقب سنوات الجفاف ادبا الى ازدياد الحاجة وادراك مكانة هذه المادة الحيوية التي بقيت فترة طويلة دون أهمية بسبب مجانيتها.

ان ما يسمى بـ «حزام العطش» يحيط مساحة تمتد من ليبيا غربا الى عمان شرقا ومن تركيا شمالاً الى السودان في الجنوب. فهذه المنطقة جافة بشكل عام ولا تستطيع غالبية بلدانها الاعتماد على السماء. ويتولد عن ارتفاع درجة الحرارة في هذه المنطقة تبخر كميات كبيرة من الماء تصل نسبتها في الأمارات العربية المتحدة على سبيل المثال الى ٩٥ في المئة. واذا كان المتوسط العام لحصة الفرد في العالم هو ٧٧٠٠ متر مكعب فانه لا يزيد في الشرق الاوسط وافريقيا الشمالية عن ١٠٠٠ متر مكعب. لذلك تبقى الانهار والمياه الجوفية مصدراً اساسياً لتلبية الحاجات.

والفارق كبير في نسبة الامطار التي تسقط على البلدان والمدن. فالامارات العربية المتحدة تتلقى ٦٥ ملم سنويا، ولبنان من ٣٠٠ الى ٨٠٠ ملم (وتصل الامطار في منطقة البقاع احيانا الى ٢٠٠٠ملم) فيما تعتبر تركيا وايران من الدول الغزيرة الامطار، اذ تتلقى مدينة اسطنبول وحدها ٧٣١ ملم سنوياً وطهران ٢٠٠ ملم.

ولا تميل كفة الميزان لصالح البلدان العربية في هذا الصراع. فما يعادل ٧٠ في المئة من مياه الانهر في العراق ينبع من الاراضي التركية، و٧ في المئة من اراضي ايران التي اعترف العراق بحقها على نصف مياه شط العرب ايضاً. وتستطيع اثيوبيا ان تضغط على السودان ومصر ما دام ٨٥ في المئة من ماء نهر النيل ينبع من اراضيها. واسرائيل التي تستغل كامل مصادرها المائية وسوف تعاني من نقص يعادل ٣٠ في المئة من حاجاتها في اواخر القرن، تراقب بحذر بالغ كل ما يجري على نهر الاردن. فلا تستطيع البلدان العربية القيام بمشاريع مائية دون الحوار مع دول منافسة او معادية او غير صديقة. لذلك وصل بعض المراقبين الى ان الضمان المائي شرط اولي للأمن القومي العربي.

لم توقع في الشرق الادنى حتى الآن الا معاهدة مائية واحدة، وذلك بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه نهر النيل. ولا تشمل هذه المعاهدة الدول السبع الاخرى المرتبطة بهذا النهر. وفي غياب قوانين دولية واضحة تنظم تقسيم مياه الانهر والمياه الجوفية بين الدول لا يمكن للمحاكم الدولية البت السريع في المشاكل القادمة. وقد تستمر المرافعات خلال سنوات عدة دون الوصول الى حلول جذرية، خاصة وان اللعبة السياسية تطغى على كل الاعتبارات الاخرى. فتركيا لا تعتبر نهري الفرات ودجلة دوليين من الناحية القانونية، ولذا ليست هناك قوانين تتحكم في طرق استعمال مياههما.

لقد انفجرت في ١٩٥٣ اول ازمة مائية حين شرعت الدولة العبرية العمل في قناة ومركز للطاقة المائية على نهر الاردن. الا ان ردود الفعل لدى الدول العربية والضغوط التي مارستها الحكومة الاميركية اجبرت اسرائيل على ايقاف المشروع موقتاً. وكان اهتمام اول قمة بين رؤساء الدول العربية في القاهرة في ١٩٦٤ منصبا على مسألة نهر الاردن. وظل موضوع الطاقة المائية مهيمنا على القمم حتى ١٩٦٧. ويرى الجنرال شارون في مذكراته: «ان حرب الخامس من حزيران بدأت في الحقيقة قبل ذلك بعامين ونصف العام، اي، منذ اليوم الذي قررت فيه الحكومة الاسرائيلية مقاومة تحريف الوجهة التي تتبعها اجزاء من ماء نهر الاردن». ولا زالت المسألة غير محلولة ويعود الخطر الاول على الاردن حيث وصل العجز عام ١٩٨٩ الى ٢١٠ ملايين متر مكعب، وقد يصل في ٢٠٠٥ الى ٥٥٥ مليون متر مكعب.

واحد العوامل التي تحدد السياسة الاسرائيلية في جنوب لبنان طموحاتها للحصول على مياه نهر الليطاني. وهذه الطموحات قديمة. ففي رسالة ارسلها حاييم وايزمان الى رئيس وزراء بريطانيا في ١٩١٩، يقول ان تزويد الدولة الاسرائيلية بالمياه يجب ان يتم بشكل اساسي من منابع نهري الاردن والليطاني. وتأمل اسرائيل في الحصول على ٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه الليطاني. غير ان الحكومة اللبنانية ترفض اي اتفاق حول الطاقة المائية قبل انتهاء الاحتلال لجنوب البلاد. ولكن اسرائيل اعلنت في ١٩٩١ انها لن تنسحب اذا لم تحصل على التزام من قبل لبنان بحصولها على جزء من مياه نهر الليطاني.

وقد تكون مشكلة المياه اكثر تعقيداً مع تركيا التي تبدو عازمة على استغلال مياه النهرين كسلاح رئيسي في الضغط على سورية والعراق. فتصريحات رئيس وزرائها سليمان ديميريل في صيف ١٩٩٢ (وهو المهندس المختص في شؤون الطاقة المائية والملقب بـ «ملك السدود» وكان لفترة مديراً لدائرة اعمال الطاقة المائية في تركيا) تدل على ذلك: «ان تركيا تستطيع استعمال مياه دجلة والفرات كما تريد. فمصادر الطاقة المائية التركية تعود لها مثلما يعود النفط الى البلدان العربية». وتبني تركيا على نهري دجلة والفرات ٢٢ سداً و١٧ مركزاً للطاقة الكهربائية ضمن مشروع اناضول الكبير (كات). والهدف العلني هو سقي مايقرب من ١.٧ مليون هكتار من الاراضي وزيادة الانتاجات الزراعية واللحوم بما يزيد على الضعف وخلق فرص للعمل. وهي تأمل، كما يقول الرسميون الاتراك، في تحويل جنوب شرق الاناضول الى «كاليفورنيا الشرق الأوسط». ولكن هذه المنطقة تضم اكثرية كردية فإن الاهداف السياسية من المشروع لا يمكن اخفاؤها، اذ يعتقد منفذو المشروع بأن مجموعة كبيرة من السكان الاكراد سوف



يهاجرون الى هذه المنطقة بحثا عن العمل ويستقرون فيها، وهذا ما يؤدي الى قطع الثوار الاكراد عن قواعدهم القروية واضعاف الحركة القومية الكردية. ويرى بعض المحللين ان الاهداف السياسية للمشروع اهم من الدوافع الاقتصادية، فتستعمل تركيا المياه للضغط على سورية لايقاف مساعداتها لحزب العمال الكردستاني. فبعد كل هجوم للحزب على تركيا عبر الاراضي السورية تنخفض نسبة مياه الفرات بحجة «مشاكل تكنيكية». وما ان تتوقف المساعدة حتى تعاود المياه سريانها بشكل طبيعي.

وقد تفوق مشكلة تلوث المياه مشكلة انخفاض كمياتها. فسورية والعراق لا يوليان اية ثقة للتاكيدات التركية على بناء مراكز تصفية للمياه التي تسقي الاراضي الزراعية المنشطة بالمواد الكيماوية ومن ثم تعود الى النهر. وتركيا لن تستطيع تامين النفقات اللازمة لبناء مثل هذه المراكز. فيتحتم على سورية والعراق بناء مراكزهما الخاصة والتي ستكلف اموالا هائلة.

اما الخطر الذي يحدق بالنيل فانه يأتي من السودان واثيوبيا. ورغم معاهدة ١٩٥٩ بين مصر والسودان حول تقسيم مياه النيل فإن تدهور العلاقة بين البلدين دفع بالسودان الى التهديد بتخفيض حصة مصر بحجة ازدياد عدد سكانه، فأشارت مصر الى استعمال القوة اذا نقض السودان المعاهدة. ومع ان السودان لا يملك في الوقت الحاضر الامكانية المالية لتحقيق مشاريع على نهر النيل الا ان التهديد قائم.

ووصل الصراع بين مصر واثيوبيا في عهد السادات حدا هدد فيه الأخير اثيوبيا بالحرب اذا ما خفضت المياه التي تتجه الى الاراضي المصرية، فيما ترفض اثيوبيا باستمرار التوقيع على معاهدة لتقسيم المياه مع مصر. واذا ما بدأت ببناء السدود فإن الازمة قد تقود الى حرب كبيرة ما لم يتم الاتفاق على حصة مصر من مياه النيل التي تكفي جميع البلدان التي تنبع منها وتمر عبر اراضيها.

انه موضوع لقلق كبير قد يلفّ المنطقة كلها.

هلكوت حكيم



سلطة مياه واحدة مستقلة قوية لا تأبه للسياسيين من مهامها

ضبط اسرائيل متلبسة بسرقة مياه لبنان



فارس بويز:
الموضوع دقيق وفني

■ حتى الآن لا يعرف لبنان ما اذا كانت اسرائيل تضخ مياه الليطاني الى اسرائيل ام لا (!) علماً ان اي دراسة جادة لمستوى مياه الليطاني في القرعون وغزارة مياهه في الجنوب، يمكن ان تكشف الحقائق كاملة حول قضية شغلت وتشغل بال المسؤولين والفنيين. ويضحك خبراء المياه مطولا عندما يلمسون عجز الحكومة عن المعرفة بالشؤون المائية في البلاد وعن جمع المعلومات والاستنتاجات.

الآراء متضاربة حول سرقة مياه الليطاني، فوزارة الخارجية مثلا ترى ان الموضوع دقيق وفني لا يمكن القطع به بسهولة، لذلك تدعو الى الحرص على الموضوعية في قضية المياه! ويرى عدد من المتتبعين بان اسرائيل تاخذ مياه الليطاني من منطقة الخردلي من ماخذ سري لا يمكن اكتشافه. بينما يرى خبراء ان هذه النظرية يجب الاقلاع عنها فوراً. فحتى لو كانت اسرائيل تاخذ المياه من ماخذ سري فانه يمكن اكتشاف ذلك بسهولة بواسطة خبراء مبتدئين. اما مصلحة مياه الليطاني فترى ان لا دلائل على ان اسرائيل تصادر مياه الليطاني وتدعو في الوقت ذاته الى دراسة الامر دراسة معمقة!

لكن هناك وجهة نظر تقول ان المياه الجوفية اللبنانية في منطقة الحاصباني والخردلي وصولا الى سفح جبل الشيخ يتم سرقتها ايضا، وهي مياه جوفية نقية جدا انظف من مياه نهر الليطاني الذي تحول مكباً كبيراً لسكان منطقة البقاع ومكباً للنفايات الكيميائية السامة التي تقتل الاسماك.

تدويل الليطاني!

وحتى سرقة المياه الجوفية يمكن معرفتها بسهولة،

فلذلك ليس هناك اي مشكلة اذا بعثت السلطة اللبنانية بعيون لمراقبة الوضع ميدانيا، او اذا درست غزارة مياه النهر قبل دخولها الاراضي اللبنانية المحتلة وبعد خروجها منها في منطقة الجنوب.

ويرى البعض ان اوضح وافضل دليل على ذلك ان اسرائيل بدأت منذ مدة «التبشير» بان مياه الليطاني مياه دولية. فهناك دراسة قدمت الى محافل دولية علمية، تشير الى ان نهر الليطاني يجب اعتباره نهرا دوليا، على اعتبار ان المياه التي ترشح منه الى باطن الارض تغذي ينابيع الوزاني والحاصباني وينابيع اخرى عديدة في الاراضي اللبنانية والاسرائيلية. وتحاول اسرائيل من هذه الدراسة تمهيد الاجواء فنيا وسياسيا للمطالبة بحقوق في نهر الليطاني.

وقد لا يكون الهدف المطالبة بحصة في مياه النهر وانما الاحتفاظ بحق لها في معاملة الليطاني معاملة النهر الدولي، فلا تصب مياه الصرف الصحي فيه، ولا يأخذ المزارعون اللبنانيون سوى حصة معلومة من مياه النهر حتى لا يؤثر ذلك على مدى ترشيح مياهه في باطن الارض. لكنها بالتأكيد ستحاول ان يكون لها حصة محددة في المياه الجوفية اللبنانية في منطقة الجنوب، بل ستحاول في مرحلة لاحقة وضع خطة مائية لمنطقة الجنوب وفرضها على لبنان، بالقوة او بالقانون. وهكذا دخل لبنان فعلا مازقه التاريخي المائي مع اسرائيل في وقت غير مناسب، حيث يسيطر الجدل الداخلي على كل شيء بدءاً بـ«سوليدير» وانتهاء بمرافق الكهرباء مرورا بالاوتوسترادات، وهذاالامر يعكس حال التمزق في المجتمع اللبناني.

استغلال عشوائي

لكن المشكلة الكبرى التي تحتاج الى حل فوري ان لبنان يضطر الى رمي كميات كبيرة من مياه النهر في البحر توخياً لتوليد الكهرباء. علما ان المياه المخصصة لتوليد الكهرباء، التي يتم تجميعها في بحيرة سد القرعون اقل بكثير من ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا بسبب توسيع المزارعين البقاعيين لحصصهم المائية المستخدمة بشكل رئيسي في الري. والامر الواقع الذي خلقه المزارعون جيد ولمصلحة لبنان، فكل القوانين الدولية لا تستطيع ان تنتزع المياه من فلاح يزرع ارضا ويرويها بها. وهناك عامل آخر هو انخفاض غزارة مياه النهر من منابعه في البقاع الشمالي، ويرجح البعض ان يكون مرد ذلك الى الاستغلال العشوائي واسع النطاق للمياه الجوفية في البقاع التي تشكل رصيدا لمنابع الليطاني، وهذا الأمر الواقع يخدم الاهداف السياسية اللبنانية.

وعلى ذلك تبقى كمية مياه يرجح انها بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليون متر مكعب لتوليد الكهرباء بواقع يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ ميغاواط. وهذه الكمية الكهربائية ضئيلة ولا تستحق ان يُرمى ٥٠٠ او ٤٠٠ او حتى ٢٥٠ مليون متر مكعب في البحر لتوليدها. ويمكن لأي معمل كهربائي حراري صغير كلفته بين ٧٥ و ١٠٠ مليون دولار القيام بهذه المهمة بشكل افضل. لذلك يدعو الخبراء الى التوقف عن توليد الكهرباء بواسطة سد القرعون والتوسع في استخدام مياه الليطاني في الري على ان يتم التوقف في الوقت الذي تصبح فيه مشاريع الري جاهزة.

والسبب الأول ان مردود ري الاراضي اعلى بكثير وربما بعشر مرات من المردود الكهربائي.

السبب الثاني ان اسرائيل ستطالب بالمياه المرمية في البحر، (عبر انفاق جبلية وصولا الى الاولي) لأن لا حاجة للبنان بها. والواقع ان لبنان يحتاج الى كل متر مكعب منها.

ان الجدل العقيم جدا الذي ثار في نهاية الستينات واوائل السبعينات حول مشروع لاحتجاز مياه نهر الليطاني في الجنوب، والخلاف حول منسوب المياه المحتجزة (٤٠٠ او ٦٠٠ او ٨٠٠ متر) ضيع على لبنان فرصة ذهبية للاستفادة من مياه نهر الليطاني الفائضة لإرواء ما لا يقل عن ٢٢ الف هكتار من الاراضي الزراعية في الجنوب اللبناني. وفي نهاية السبعينات ثار جدل آخر حول جر مياه من نهر الاولي لإرواء العاصمة. فلا الجنوب انتفع من الاولي ولا العاصمة. والمعتقد الآن ان المشروعين باتا مستحيلين قبل التوصل الى تصميم عام للمياه في الشرق الأوسط. فهل كانت اسرائيل وراء الجدل حول منسوب مشروع ري الجنوب وحول مشروع جر المياه من الاولي؟ اغلب المراقبين يرون ضرورة وضع الامور في حجمها الحقيقي وعدم اطلاق عنان الخيال، ومراقبون آخرون يجزمون بأن عددا من الخلافات اللبنانية الداخلية الرئيسية، وفي مقدمتها الخلاف على توزيع الثروة المائية اللبنانية على مختلف المناطق، كانت اسرائيل وراءها عبر ما يسمى «بتسريب المعلومات».

نتائج سلبية

وسواء صح هذا او ذاك، فالواقع يقول ان تجميد مشاريع المياه بهذا الشكل «الانتحاري» اكثر من ٣٠ عاما ادى الى نتائج سلبية: ازمة مياه اينما كان في العاصمة والمدن والقرى وفي كل المناطق. كما لا بد من الاشارة الى ان الحرب الاهلية هي العامل الاساس الذي جمد مشاريع المياه وخلق هذه الازمة المستعصية.

هذا الواقع المأسوي دفع بالبعض الى حد القول انه يجب تأليف «سلطة للمياه» مستقلة تتمتع بصلاحيات شبه ديكتاتورية لا مرجعية لها (اشبه نظريا بالمصرف المركزي)، لا تأبه لرجال السياسة وتخضع المياه لاعتبارات فنية تقنية لا دخل لرجال السياسة بها. والمرء يعجب كيف سمح السياسيون لأنفسهم في الستينات ومطلع السبعينات بالتدخل بشأن فني يقرره الخبراء فقط على ضوء خطة استراتيجية عامة يوافق عليها السياسيون. اي ان الشأن السياسي كان يجب ان يتعاطى بالمخطط الاستراتيجي العام لتوزيع المياه على المناطق كافة، وترك امر تنفيذه الى الخبراء الفنيين.



وحتى الآن لا يوجد مخطط استراتيجي عام يحدد حاجات اللبنانيين من الآن وحتى العشرين عاما المقبلة ويوفرها عبر مخطط تنفيذي عام، سواء على مستوى المحافظة او القضاء او البلدة او القرية او المدينة. وبقاء الامر على هذا المنوال هو الذي يخلق فائض مياه وهمياً جدا

في لبنان تسعى اسرائيل والمجتمع الدولي الى الاستفسار عن مصيره، اما وضع المخططات المائية الكفيلة بايصال المياه الى كل منزل وبعض الاراضي الزراعية وللاستخدام الصناعي، فمن شانه ازالة هذا الفائض الذي يرمى في البحر وظهور عجز حقيقي او فارق بين الموارد المائية المتاحة التي لا تزيد عن ٢٢٥٠ مليون متر مكعب، في افضل السنوات الممطرة ونحو ١١٢٥ مليون متر مكعب في مواسم الشتاء القاحلة، وبين الحاجات الحقيقية.

وللدلالة على مدى ضآلة هذه الثروة المائية تكفي الاشارة الى ان بيروت وضواحيها تحتاج الى اكثر من ٥٠٠ الف متر مكعب يوميا، هذا اذا استطاعت المشاريع التجديدية والاحلالية التي تنفذ في العاصمة خفض التسرب من شبكة المياه من ٥٠٪ الى الحدود الطبيعية وهي ١٠٪. وهذا يعني ان العاصمة وضواحيها تحتاج الى اكثر من ١٨٠ مليون متر مكعب في السنة. ناهيك بحاجات مختلف المدن والقرى والقطاع الزراعي، وما سيفرضه النمو الاقتصادي، واشتداد حركة السياح الى لبنان وغيرها كثير.

عجز مائي مستقبلي

التقديرات تشير الى ان لبنان سيقع في عجز مائي بعد العام ٢٠٠٠. خبراء لبنانيون ينصحون الدولة بالتفكير بمشروع تحلية لمياه البحر لمدينة بيروت، وهم لا يرون مفراً من اقامة مفاعل ذري بالاشتراك مع سوريا لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر.

وليس مستبعدا ان تحاول اسرائيل في زمن السلم اجبار لبنان على عدم استغلال فائضه المائي كله، وذلك عبر تكتيكات تجارية معروفة مثل اغراق لبنان بالمنتجات الزراعية الرخيصة، فيتم ضرب القطاع الزراعي وتوفير مئات ملايين الامتار المكعبة التي تذهب الى الري، ثم ضرب القطاع الصناعي باغراق السوق اللبنانية بالبضائع الصناعية الرخيصة، فيتم توفير مياه لا يقل حجمها عن ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا، ناهيك بتجديد الخلافات الداخلية حول توزيع الثروة المائية.

فالمسالة اكبر من «حفرة سرية في وسط نهر الليطاني لا يمكن لاحد اكتشافها»، وهي ترقى الى الوحدة الوطنية حيال قضية الماء واستغلالها، فاذا استمرت عقلية افتعال الخلاف والجدل حول كل مشروع مياه، فان «منسوب» لبنان كله في الميزان.

وبقدر الاهمية المطلقة للمياه، ودورها الحاسم في التنمية الزراعية والصناعية، بل دورها الاساسي في الحياة، فان الارتباك لا يزال يسيطر على تصرف الدولة حيال المشاريع المائية التي اقر لها نحو ٣٠٠ مليون دولار (فقط لا غير).

اهم ما تفتقت عنه عبقرية الطبقة السياسية هو تاليف خمس مؤسسات مستقلة للمياه، اي مؤسسة في كل محافظة (مؤسسة واحدة لمحافظتي الجنوب) مهمتها توفير مياه الشفة والري والاستخدام الصناعي لكل محافظة، على ان تعمل هذه المؤسسة في نطاق مخطط عام. يذكر هنا ان في لبنان اليوم عددا من شركات ومصالح المياه و ٢٥٠ لجنة مياه. والوضع في غاية السوء.

كل المحافل العالمية، ومن بينها البنك الدولي، والخبراء اللبنانيون، وكثير من الخبراء العرب المرموقين اقترحوا على الدولة انشاء سلطة مياه واحدة تمتد صلاحياتها على كل الاراضي اللبنانية، لكن العقلية الطائفية لا تزال اياها وهي قضت بانشاء مؤسسة واحدة لكل محافظة. وستكون الفاعلية ضعيفة حتما وستضيع الاهداف بين الازلام والانصار.

مرة اخرى كل لبنان في الميزان اذا لم يسيطر العقل على موضوع الماء.■■



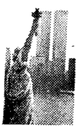
المصدر : العـالـم اليـوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

إسرائيل تجفف المنابع وتركيا تهدد الهلال الخصيب

قرصنة المياه ومخاطر المستقبل فى الشرق الأوسط

□ نيويورك - خـــاص



لم يكن الدكتور بطرس غالى مخطئا عندما قال فى عام 1985 - وكان آنذاك وزيرا للدولة للشئون الخارجية بمصر - إن حروب الشرق الاوسط المقبلة ستكون حروب مياه وليست حروبا سياسية. إذ تعد المياه إحدى أهم أوراق اللعبة فى الشرق الاوسط منذ امد طويل، وكان يتم اللجوء اليها عندما تفشل الدبلوماسية، واتفاقات المياه غالبا يحتويها الغموض وتغلفها السرية. والمياه كمحور للصراع لا تقف عند دائرة واحدة هى دائرة الصراع العربى - الاسرائيلى وانما تمتد الى دوائر أخرى، دوائر اقليمية ومحلية، فمشكلة المياه تمثل احد عوامل عدم الاستقرار بين دولة وأخرى داخل حدود الدولة الواحدة.

ويكفى للتدليل على ذلك ان حربا كادت تنشب بين العراق وسوريا فى عام 1975، عندما حشد العراق قوأته وهدد بقصف احد السدود السورية لانها تقلص كمية المياه الاتية اليه، وبعد ذلك بخمسة عشر عاما وفى «مظهر نادر» لوحدة الرأى بين البلدين تضامنت «دمشق» و«بغداد» معا ضد تركيا بسبب مشروعها العملاق المعروف بإسم «جاب» الذى يشمل بناء مجموعة كبيرة من السدود والقنوات تهدد نمط الحياة فى البلدين. ومثال اخر يأتينا من مصر «هبة النيل» عندما قالت القيادة السياسية انها ستتدخل «عسكريا» ضد اية دولة تهدد السد العالى الذى ينظم ما يصل اليها من مياه نهر النيل شريان الحياة لها.

وقد يكون من المفيد أن نستعرض وضع هذا المورد الحيوى فى منطقة الشرق الاوسط لتتضح لنا خطورة المشكلة، فبلغة الارقام نجد أن حجم المياه المتاح امام المواطن فى العراق وتركيا عام 1990 كان نصف المتاح للمواطن الامريكى، وفى سوريا لايزيد على الربع وفى مصر يصل الى العشر وفى الاردن لا يتجاوز واحدا على 40 من الكمية المتاحة للمواطن الامريكى، ومما يزيد من عمق المشكلة سوء استخدام هذه الكميات الضئيلة ويرى البعض انه لو تم استخدامها بأسلوب «رشيد» فلن يكفى المعروض الزيادة المتوالية فى الطلب خاصة مع توقع تضاعف عدد سكان المنطقة بحلول عام 2015.

وتواجه الدول العربية مشكلة اخرى خطيرة هى انها تعتمد على انهار تأتى اليها من دول غير عربية مما يجعلها تحت رحمة أية عمليات مائية تقيمها تلك الدول، بل وتحت رحمة أى قرار سياسى.. وعلاوة على ذلك



المصدر : ....العالم اليوم..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٢ سبتمبر ١٩٩٤..........

فإن المياه تمثل ايضا عنصرا للتوتر داخل المنطقة العربية نفسها، حيث الخلاف على المياه بين اسرائيل وجاراتها سوريا، لبنان، الاردن، خاصة ان اسرائيل تربط دائما قضية المياه بمسألة الامن القومي، وهو مايفسر احتفاظها بالضفة الغربية كمصدر هام للمياه وتخليها عن غزة التى تعانى من الجفاف.. ومن المتوقع ان يفوق الطلب على المياه فى اسرائيل المتاح منها ـ رغم استثمارها لكل قطرة مياه تصل اليها بنسبة 30٪ على الاقل بنهاية القرن الحالى.. وامام اسرائيل حاليا ثلاثة خيارت لحل مشكلة المياه الاول تحلية مياه البحر والثانى استيراد المياه من جيرانها والثالث استخدام الحل العسكرى لتأمين تدفق المياه الى اراضيها.. ولأن اسلوب التحلية مكلف للغاية كان الحل هو استيراد المياه، وطرحت فكرة استيراد 1٪ من مياه النيل المتدفقة الى مصر وتحويلها الى صحراء النقب غير ان المشروع تعثر عندما قوبل برفض شديد داخل مصر.

وعن الاردن، فإنه رغم وجود احتمالات للتعاون الا ان مبدأ الاستغلال من جانب اسرائيل يواجه بالرفض ولو على المستوى الرسمى العلنى من جانب القيادة الاردنية، وتمثل لبنان افضل سبيل امام اسرائيل للحصول على المياه فعلى بعد كيلو مترات قليلة من حدودها يوجد نهر الليطانى، وقد قامت اسرائيل بوضع انابيب لسحب المياه غير انها لم تستفد من النهر حتى الآن بصورة فعالة.

وعلى مستوى اخر فإن المشروعات المائية التركية تمثل منطقة متفجرة خاصة مع العراق وسوريا ومشروع جنوب الاناضول «جاب» يعتبر محور الطموح التركى فى اقامة مشروع عملاق للطاقة الكهربائية فضلا عن استغلال المياه بشكل افضل، حيث يمكن من خلال المياه التى سيتم تحويلها زراعة مساحة تفوق مساحة هولندا ومضاعفة الطاقة الكهربائية لتركيا.. وللمشروع هدف سياسى يتمثل فى ان حكومة انقره تتصور ان جلب الرخاء لمنطقة جنوب شرقى تركيا سيهدىء من التوتر السياسى فيها، ويحد من دور حزب العمال الكردستانى الذى يسعى للحكم الذاتى.. وحجر الزاوية فى المشروع هو سد اتاتورك الذى يعتبر تاسع اكبر سد فى العالم وتم افتتاحه فى 1992 وسيتم ربطه بثانى اكبر سلسلة قنوات للرى فى العالم بـ22سدا اخرى ومن المتوقع ان يتم تحويل نصف مياه نهر الفرات عند اكتمال المشروع، وتشير تقديرات دول المصب الى ان المشروع سيقلص كميات المياه بنسبة 40٪ فى سوريا و90٪ فى العراق والرد التركى على هذا الكلام يسير فى اتجاهين الاول اتجاه التهدئة والثانى التأكيد على أن المياه من حق انقرة ولها ان تتحكم فيها كيف شاءت بإشارة وقد اوضح رئيس الوزراء التركى السابق سليمان ديميريل ان المياه من حق تركيا وليس للعراق او سوريا الحديث بشأنها مثلما لا يمكن لتركيا الحديث بشأن بترول تلك الدول.

وقد جرت العادة ان تكون دولة المنبع هى البادئة بإثارة المخاوف اما مع مصر فالامر مختلف فدولة المصب بدأت من جانبها تحذر من تقلص كميات المياه ومعها حق لان 90٪ من مواردها المائية يأتى من النيل، وقد اوضح وزير الدولة السابق للشئون الخارجية بطرس غالى ان الامن القومى المصرى موجود فى ايدى ثمان دول افريقية ومنبع الحساسية المصرية من اى تحركات فى دول المنبع مفهوم بعد فشل مشروع قناة «جونجلى» بجنوب السودان.

وفى ليبيا كان الامر مختلفا تماما فقد حاول العقيد القذافى من خلال النهر العظيم.. ان يزرع اغلى قمح فى العالم، والمشروع يمثل تهديدا لمصر، تهديد لا يأتى من الجنوب وانما من الغرب، ففى عام 1992 انتهت المرحلة الاولى من النهر العظيم و«المثير للجدل»، وعند الانتهاء من المشروع يأمل الليبيون ان يتم ضخ اكثر من مليار متر مكعب من المياه سنويا وذلك من خلال



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شبكة انابيب بطول 4000كيلو متر، وهو ما يهدد بسحب كميات من مخزون المياه الجوفية بين مصر وليبيا، ويرى الخبراء ان هذا المشروع الذى يتكلف 27مليار دولار لن يروى سوى 1,25مليون «اكر» وهى تمثل اغلى حقول العالم حيث التكلفة عشرة اضعاف مثيلتها فى اوروبا، وهو مايهدد حلم ليبيا بتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء، لان الخبراء يتوقعون ان تجف المنابع خلال 50عاما!!

والمشكلة لاتقف عند هذا الحد بل ان النهر العظيم يهدد بتفجير صراع سياسى كبير بين ليبيا ومصر وتشاد والسودان حيث الحدود المشتركة والملكية المشتركة للمياه الجوفية.

وبصفة عامة فإن الوقت وحد كفيل بتحديد ما اذا كانت المخاوف الخاصة بحروب المياه فى الشرق الاوسط ستتحقق ام لا؟ خاصة ان تراجع منسوب النيل او حدوث عملية تخريبية فى النهر الليبى او اشتباك حدودى بين سوريا وتركيا كلها اشياء كافية لتفجير مخزون البارود الذى يغطى اراضى المنطقة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

ندوة فى أمريكا بمشاركة الخبراء العرب

أزمة مياه قادمة فى العالم العربى

□ كتبت ـ مها سمير:

ازمة المياه فى العالم العربى وما يمكن ان تثيره فى العلاقات بين العرب والعرب، والعرب وإسرائيل، والعرب وتركيا، خاصة بين سوريا وتركيا وإسرائيل.. قضية قام بمناقشتها علماء وخبراء فى السياسة فى الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل والعالم العربى من خلال ندوة رعاها «معهد الولايات المتحدة للسلام».

وتركزت الحلقة الخاصة بعلاقات تركيا مع سوريا على المنظور الاستراتيجى وأزمة المياه وتصاعد النزاع بين البلدين بسبب ذلك.

وقال محمد مصلح: استاذ العلوم السياسية فى كلية «بوست» التابعة لجامعة «لونج ايلاند» ان موقف سوريا تجاه تركيا يتاثر بفعل التوتر بين الاتراك والعرب عبر التاريخ، وان سوريا تعتبر علاقات تركيا الوثيقة مع الغرب بمثابة عامل مقيد لعلاقات أفضل معها لانها ـ اى سوريا ـ تنظر إلى تركيا باعتبارها شرطيا يمارس بوساطته النفوذ الغربى فى المنطقة وان تركيا تعتبر حصان طروادة للنفوذ الغربى.

وأوضح مصلح أن هـذا التفكير يتجلى فى علاقات سوريا وتركيا مع ايران حيث تعتقد سوريا أن دور تركيا يتمثل فى احتواء إيران نيابة عن القوى الغربية فى حين لدى سوريا علاقات طيبة مع إيران.

وأكد مصلح على أن المشكلة الاكثر إلحاحا بين سوريا وتركيا هى النزاع المستمر حول من يتحكم فى موارد المياه.

وقال «غان كوت» استاذ العلوم السياسية فى جامعة البوغاز بأسطنبول انه يتفق مع مصلح فى هذا الرأي، وأن تعذر التوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية حول المياه يرجع إلى الشكوك المتبادلة، وأن ما يؤجج هذه الريبة دعم سوريا لحزب العمال الكردستانى وهو مجموعة متمردة فى تركيا. وترى تركيا أن الدعم السورى لهذا الحزب يمثل اداة ضغط للحصول على صفقة مياه أفضل.

وذكر «كوت» أنه من الاهمية بمكان حل مشكلة المياه وفك الربط بينها وبين المسائل الاخرى وهو أمر ملح جدا، لان شح المياه يتزايد فى المنطقة.

وقد حذر «مرهف جويجاتى» استاذ العلوم السياسية بجامعة بوتا من تعاظم النزاع على المياه والذي يرجع جزء منه إلى تزايد التنمية فى تركيا مما يقتضى استخداما أكثر للمياه وأوضح أن المشكلة بالنسبة لسوريا ليست أن كمية المياه المتوافرة أصبحت أقل وحسب بل إن نوعيتها ليست جيدة وأن السوريين يعتبرون تركيا غير مكترثة لحاجات الاخرين الذين يمر لديهم مجرى النهر.

ومن جانب أخر وفي نفس توقيت الندوة قامت وكالة الاعلام الأمريكية بدعوة وفد من الخبراء العرب لزيارة الولايات المتحدة فى إطار برنامج الزوار الدوليين التابع للوكالة وذلك للإطلاع على التجربة الأمريكية فى مجال صيانة وإدارة موارد المياه وضم الوفد خبراء فى صيانة وإدارة المياه من سوريا والمغرب وفلسطين وعمان والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين. وقد زار الوفد خمس ولايات أمريكية بالاضافة إلى واشنطن العاصمة.

وقد تم اطلاع الخبراء العرب على القضايا المتعلقة بالبيئة فى الولايات المتحدة وعلاقتها بصيانة وإدارة موارد المياه وإصلاح الاراضى والدور الذى تلعبه وكالات الحكومة الفيدرالية والمحلية المسئولة عن مشاريع ادارة المياه وحماية البيئة بالاضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الصناعية والاكاديمية ومراكز البحوث والمنظمات الخاصة فى التاثير على سياسات المياه.

وقد زار الوفد مشروع وادى تينيسي وتعرف اعضاؤه على التاثير التاريخى والسياسى والاجتماعى والاقتصادى للمشروع وعلى الأساليب المتبعة فى ادارة موارد المياه عبر مناطق الحدود. وتم أيضا إطلاع الخبراء العرب على وسائل الولايات المتحدة فى مكافحة التصحر وأساليب المحافظة على رطوبة التربة وأساليب الرى الحديثة وأحدث الطرق المتبعة للحفاظ على المياه وعمليات ترشيح مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف.

وكانت قضية الحفاظ على موارد المياه موضوع نقاش فى المؤتمر المتعدد الاطراف الذى عقد مؤخرا فى مسقط بسلطنة عمان فى إطار عملية السلام فى الشرق الأوسط وقد تمت خلاله الموافقة علي عدة مشروعات يحتمل أن تغير ممارسات استهلاك المياه فى الشرق الاوسط.

وقد وافق المؤتمر على اقتراح يدعو إلى انشاء مركز لتحلية المياه فى عمان وعلى اقتراح اخر يحث على إعادة تاهيل أنظمة المياه التي تشرف عليها بلديات صغيرة كما وافق المؤتمر أيضا على اقتراح امريكى بإقامة منشآت لمعالجة مياه الصرف وإعادة استعمالها.

سرقة المياه العربية

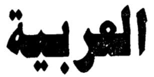


تستعد الجامعة العربية حاليا لعقد مؤتمر عربي كبير عن المياه لمناقشة الامن المائى العربى

وقد هاجمت تقارير الأمم المتحدة إسرائيل لاستيلائها على مياه الدول العربية المجاورة ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينى على الرغم من احتياج هذه الدول لكل قطرة مياه وأوضح احدث التقارير عن سرقة المياه العربية والذى تم تقديمه الى المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا التابعة للأمم المتحدة «الاسكواء» والتى اختتمت اجتماعاتها فى العاصمة الاردنية عمان فى أواخر مايو الماضى ان اسرائيل تضخ كميات ضخمة من المياه لاستخدامها الخاص من مصادر موجودة أو مملوكة الى سوريا ولبنان والأردن ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينى وذلك منذ احتلالها لهذه الاراضى عام ١٩٦٧.

وأضاف التقرير ان اسرائيل استغلت ٢.١٥ مليون متر مكعب من هذه المياه عام ١٩٩٠ معظمها من أنهار الأردن واليرموك والليطانى والوزانى، كما ان هضبة الجولان السورية أصبحت واحدة من مصادر المياه الرئيسية بالنسبة لاسرائيل حيث تمثل كميات المياه المسحوبة منها ٣٠٪ من حجم الاستهلاك الاسرائيلى للمياه.





وانتقد التقرير بشدة عمليات السرقة المستمرة من قبل اسرائيل لمياه نهر الليطانى اللبنانى حيث حفرت نفقا طوله ١٨ كيلو مترا عقب غزوها لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ ليربطها بالنهر وأكد التقرير ضرورية عقد اتفاقيات دولية أو ثنائية لتصدير أى فائض من مياه هذا النهر الى خارج لبنان.

وانتقد التقرير اسرائيل لاستيلائها على معظم المياه الجوفية بالضفة الغربية وحذر التقرير من أن ذلك سوف يسبب ارتفاعا فى ملوحة المياه الى الحد الذى لايمكن معه استخدامها فى الشرب والرى خلال ١٠ سنوات وطالب التقرير ببحث هذه المشكلة فى اية مفاوضات ثنائية او متعددة فى اطار مباحثات السلام.

وكمية المياه فى العالم العربى تبلغ ١٧٣ مليار متر مكعب حسب اخر الدراسات الصادرة فى هذا المجال وان اهم الاخطار التى تهدد الأمن المائى فى التصحر الذى يضعف الانتاج الزراعى والحيوانى حيث أوضحت الدراسة ان ٣٠٪ من المناطق العربية مهددة بذلك فهو يلتهم ١٩٥ الف هكتار من الغابات فى السودان سنويا ويهدد باندثار مناطق كبيرة فى العراق وسوريا وتونس.

وتأتى موريتانيا بعد السودان من حيث تعرضها للجفاف الذى ادى الى نزوح اعداد كبيرة من ابناء البلدين الى دول مجاورة وتعانى من ذلك ايضا الصومال وسوريا ودرجات الجفاف تلاحق سوريا فمن المتوقع ان يصل العجز المائى لها عام ٢٠٠٠ الى مليار متر مكعب وان نهر العاصى يوفر ٤٥٩ مليون متر مكعب فقط من المياه سنويا تغطى ٣.٢٪ من احتياجاتها المائية البالغة ١٥ مليار متر مكعب سنويا.

ومن أهم اخطار الأمن المائى العربى تعرضه للتلوث فى مصادره مما يترتب عليه عدم استخدامه خوفا على تدهور الحالة الصحية لسكان المناطق العربية ومن أهم الأخطار ايضا تخلف طرق الرى عن طريق الغمر مما يؤدى الى اهدار ٣٧.٥٪ من كمية المياه فاذا امكن توفير هذه الكمية من المياه المهدرة فانه يمكن رى ٧ ملايين هكتار اضافية من الاراضى ■

والملاحظ ان منابع الأنهار العربية غير موجودة فى الدول العربية مثل نهر النيل ودجلة والفرات مما يهدد مستقبلا باقامة مزيد من المشروعات التى تهدد مصادر المياه المتاحة لمصر والعراق وسوريا . ويلوح فى الافق حاليا نتيجة لهذا السبب او فى المستقبل القريب على اكثر تقدير صراع المياه فى المنطقة والاستراتيجية العربية مدعوة حاليا للاهتمام اكثر من أى وقت مضى بكيفية ادارة مواردها المائية واستغلالها بصورة اكثر عقلانية سواء فى ميادين الزراعة والصناعة والحفاظ على مصادر المياه من التلوث بجميع صوره

وبالنسبة للمصادر غير التقليدية للمياه فى الوطن العربى فهى متوافرة فى مياه البحر لكن مشروعات تحلية مياه البحار والمحيطات والخلجان فى المنطقة تحتاج الى استثمارات ضخمة جدا تعجز عنها كثير من الدول العربية حيث تصل تكلفة تحلية المتر المكعب الواحد الى ٦ دولارات والسعودية تقوم بتحلية مليار متر مكعب من مياه البحر سنويا تمثل ٤٥٪ من انتاج الوطن العربى من خلال مشروعات تحلية المياه الموجودة مثلا فى الامارات حيث تنتج ١٦.٥٪ والكويت ١٥.٥٪ أما مصر فيتم تحلية ٥٪ فقط من كمية المياه التى يتم تحليتها من البحار لاستخدامها فى الرى وهى اقل نسبة نظرا لارتفاع تكاليفها وتشير الدراسات ان كل لتر للشرب يقابل ١٢ لترا للزراعة ولانتاج طن واحد من القمح يلزم ١٨٠٠٠ متر مكعب من



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-٢ سبتمبر ١٩٩٤

المياه العذبة سنويا ولانتاج طن واحد من الارز يلزم ٧٥٠ مترا ولانتاج طن واحد من اللحوم يلزم ٢٠٠٠ متر مكعب سنويا وفى المجال الصناعى يحتاج كل لتر من النفط يحتاج لترا من المياه وطن واحد من الحديد يلزم ٢٠٠ متر مكعب من المياه وطن واحد من النحاس ويلزم ٥٠٠ متر مكعب مياه ، ولانتاج طن من النيكل يلزم ٨٠٠ متر مكعب ولانتاج طن من الورق يلزمه ١٠٠٠ متر مكعب من المياهوبالتالى يجب وضع استراتيجية عربية للحفاظ على المياه العربية ولابد من تضافر الجهود العربية للحفاظ عليها من التلوث والتبخر والمياه المهدرة ولابد من البحث عن مصادر جديدة للمياه حتى ولو كانت عن طريق تحلية مياه البحر المكلفة جدا لأن نقص المياه قد يولد صراعات تلتهم الأخضر واليابس والفائض والمستثمر.

صلاح النقيب

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤

إشكالية الأمن المائى فى الوطن العربى

بدأ الاهتمام بدراسات الأمن «القومى» وبالدراسات الاستراتيجية يكشف — للفكر السياسى العربى — عن جوانب جديدة فى الموضوع لم تكن لتستبين له فى مراحله الأولى من الانشغال به.. ففى النصف الثانى من الستينات، حينما بدأت أولى المحاولات الجادة لارساء تفكير استراتيجى وخلق مؤسساته العلمية. وكان المفهوم المهيمن «للأمن القومى» هو المفهوم العسكرى وكان ينظر إلى الاستراتيجية بوصفها «علم الحرب» وعلم شروط خوض «الحرب». لذلك، لم تكن هناك من سياسة صائبة لحماية هذا الأمن غير السياسة الدفاعية، ولم يكن رجال الاستراتيجية — فى معظمهم — سوى ضباط وأساتذة أكاديميات عسكرية. بل يمكن القول بأن هذا المفهوم العسكرى استمر فى التداول حتى أوائل الثمانينات.. لكن الاخفاقات المتعاقبة للمشاريع التنموية العربية، «الاشتراكية» منها و«الليبرالية»، وما أعقب ذلك من ارتفاع مهول فى معدلات وأرقام المديونية، فتح فصلا جديدا فى تصور أبعاد ومستويات أخرى فى مفهوم «الأمن». ومن أهم هذه المستويات وتلك الأبعاد، ذلك المتصل بالثروة المائية أو ما أصبح يعبر عنه اصطلاحا بـ«الأمن المائى العربى».. نظرا لأن الظرفية — السياسية والاقتصادية — الراهنة فى الوطن العربى، أمست تفرض هذه «الأهمية» لما أصبحت تشكله المسألة «المائية» فى المنطقة العربية من قضية تنعقد عليها التناقضات والرهانات، ويرتبط بكيفية حلها — إلى حد كبير مصير المنطقة برمتها وشكل مستقبل قواها وبلدانها.

وإذا كان «الأمن المائى» يطرح نفسه — إلى حد ما — كمشكلة اقتصادية، ويستدعى سياسات اقتصادية «حمائية».. فإنه يطرح نفسه أيضا كمشكلة عسكرية تفترض بدورها جوابا سياسيا — عسكريا.. وذلك للعلاقة الوطيدة بين كل من الجانبين «الاقتصادى» و«السياسى — العسكرى».

على الجانب الأول.. يشكل «الأمن المائى» — بمعنى من المعانى — قضية اقتصادية انه يختصر — هنا — فى كيفية ضمان سياسة جديدة تحمى الثروة المائية العربية من

■ حسين معلوم ■

مخاطر النضوب. وتحمى معها استطرادا «الأمن المائى» للبلدان العربية.. ويجابه الثورة المائية على هذا الجانب خطران فعليان يهددان مستقبلها، وهما من طبيعة «داخلية» وأخرى «خارجية».

يتمثل الخطر «الداخلى» فى السياسات العربية الخاصة بالمسألة المائية: بكيفية إدارة الموارد المائية وكيفية استغلالها والحفاظ عليها من التبديد.. ان الحصيلة التى تكشف عنها التجربة على هذا الصعيد تبدو «سلبية» للغاية فضلا عن ان طرق التخزين المائى «ومنها بناء السدود» لم يجر استيعابها جيدا، ولم يجر تعميمها على أوسع نطاق.. فإن كيفية توزيع الثروة المائية «المخزونة» كشفت عن اتجاه متنام نحو تبذير قسم كبير من الاحتياطى المائى فى أنشطة غير منتجة تماما.. وفى جملة واحدة: تبدو السمة الابرز فى رصيد السياسات المائية العربية فى سوء استثمار هذه «المادة» الحيوية سواء فى الميدان الزراعى أم فى الميدان الصناعى، وهو ما ينذر بعواقب وخيمة على هذه الثروة.

ويتمثل الخطر «الخارجى» فى تهديد «بعض» دول الجوار الجغرافى للأمن المائى العربى، اما بسبب مشاركتها فى استغلال بعض الأنهار، أو سيطرتها على مصادر المياه التى تستفيد منها زراعيا، أو اطماعها فى ثرواتها المائية التى توجد خارج نطاق استغلالها المباشر.. هذا الخطر «الخارجى» ليس جديدا إذ انه يرجع للخمسينات، منذ اقدام مصر على التفكير فى بناء السد العالى للتحكم فى احتمالات النيل واحتمالات استغلاله. ومن ثم فإن الحقيقة الخطرة والمؤلمة على هذا الجانب، هى أن الأمن المائى العربى، وبالاضافة إلى ما تميزت به السياسات المائية العربية من تخبط وتجريبية واستهلاك «غير علمى» للمياه داخليا.. قد أصبح تدريجيا تحت رحمة قوى خارجية.. ناهيك عن الاعتبارات الجغرافية التى تجعل مصادر ومنابع المياه توجد — فى معظمها — خارج البلدان العربية، وفى بلدان تتحكم — إلى حد كبير — فى مصيرنا. وبالتالى، فإن غياب استراتيجية أمنية عربية جديدة لحماية هذه الثروة — المائية — الكبرى، يزيد من تفاقم المشكلة ويكرس أبعادها الدرامية.

على الجانب الآخر.. يشكل «الأمن المائى» — اضافة إلى كونه قضية اقتصادية — قضية عسكرية، ويتصل التفكير فى هذه الناحية من نواحى الأمن المائى العربى، لا بأمن الأنهار والآبار والاحتياطيات الجوفية من الماء.. وإنما بأمن المحيطات والبحار والمضايق، أى الحزام المائى الاقليمى العربى الممتد على شمال غرب وشرق الوطن

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤

العربى وفى قلبه.. فالبحار والمحيطات تكون جزءا من الفضاء الجيوستراتيجى العربى «تفصلنا عن» أو «تصلنا به» جنوب أوروبا، وتفصلنا عن القارة الامريكية وعن العالم الآسيوى القديم.

هذا الوضع الجيوستراتيجى للوطن العربى يجعله مفتوحا أمام مختلف أنواع الاختراق الخارجى.. وإذا أضفنا إلى ذلك ان «الغرب» يراقب قناة السويس من خلال «إسرائيل»، وان الأخيرة تراقب الحركة فى خليج العقبة. لاتضح جليا ان «الامتياز المائى البحرى» لايشكل - فى الحقيقة، وفى ظل غياب، استراتيجية أمنية بحرية عربية - إلا عبئا على «الأمن العربى» بصفة عامة. وهكذا.. ومن خلال تفاعل هذين الجانبين: الجانب «الاقتصادى»، والجانب «السياسى - العسكرى» اللذين يتمثل من خلالهما الأمن.. يبدو بوضوح أنه ليس ثمة شك فى وجود علاقة عضوية وطيدة بين «الأمن الغذائى» وبين «الاستقلال» الاقتصادى والسياسى إذ ان تحقيق الأول يقود إلى ضمان تحقيق الثانى كما ان فقدان الأول ينتهى موضوعيا إلى فقدان الثانى.

إن دولة لاتستطيع تامين ثروتها المائية من مخاطر التبذير وسوء التصرف اللاعقلانى فى الداخل ومن مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه التى تستفيد منها اقتصاديا، لهى دولة عاجزة عن ضمان امنها الاقتصادى والغذائية.. والدولة لاتستطيع بناء سياسة بحرية دفاعية، تؤمن حقوقها المائية الاقليمية، وترفع درجة استعدادها الأمنى لدرء الاخطار العسكرية البحرية، لهى دولة تعجز - تماما - عن ضمان استقلالها السياسى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٤

بيريز يدعو لاتحاد شرق أوسطى للمياه والسياحة

□ الأمم المتحدة ـ رضا هلال:

قال وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز إن المؤتمر الاقتصادى المقرر انعقاده فى الدار البيضاء نهاية اكتوبر الجارى يمثل اول خطوة فى تطبيق «تخطيط الشرق الأوسط الجديد» مشيرا إلى أن المؤتمر سيحاول ارساء آليات للتنمية الاقليمية مثل البنك الاقليمى وقنوات الاستثمارات الخاصة.

وأعاد بيريز الدعوة إلى «سوق مشتركة شرق أوسطية» أو منطقة تجارة حرة فى الشرق الأوسط». وقال إن الذين لا يعتقدون أن الشرق الأوسط جاهز لسوق مشتركة مثل السوق الاوروبية نسوا أن السوق الاوروبية المشتركة لم تتحقق فى قفزة وإنما بدأت باتحاد الفحم والصلب ويمكن للشرق الاوسط ان يبدأ باتحاد للمياه والسياحة. واضاف أن اتفاق التجارة الحرة لشمال أمريكا ونافتا «الذى تم مؤخرا بين دول متجاورة جغرافيا من أجل النمو الاقتصادى يمثل مطلبا فى الشرق الأوسط. واشار وزير خارجية إسرائيل فى بيانه أمام الدورة 49 للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن معظم ثروة الشرق الاوسط توجه إلى الخارج وأن أكثر من 70 مليار دولار سنويا تنفقها المنطقة فى سباق التسلح مؤكدا أن توطين الاستثمارات واقتطاع جزء من نفقات التسلح لفرض التنمية يجعلان الشرق الاوسط اكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية.

وأعلن شيمون بيريز أن إسرائيل سوف تستمر فى المفاوضات مع سوريا على اساس احترام مصالح الطرفين ومراعاة السيادة السورية والأمن الإسرائيلى. وإضاف أن إسرائيل مستعدة لتسريع المفاوضات فى المسار السورى وقال موجها كلامه للسوريين: دعونا نتحادث وجها لوجه.. دعونا نتفاوض فى دمشق لصيانة السلم وقال لنتجنب الشكوك ونسمح بالمرونة للانتقال إلى ظروف واعدة على ارضية صلبة.. لقد اعلنت سوريا استراتيجيتها للسلام.. وقد قبلناها. ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ اكتوبر ١٩٩٤

الإتفاق على مياه العاصي هل يكون سابقة لحل الخلاف السوري ـ التركي؟

السدود المائية التركية سلاح سياسي .. اذا استمرت الخلافات الإقليمية

محمد نور الدين *

■ عكس وزير الموارد المائية والكهربائية اللبناني ايلي حبيقة، في حوار اجرته معه صحيفة «الحياة» بتاريخ ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤، ما يمكن اعتباره «جوهر وأساس» العوامل التي تؤدي الى حل، او عدم حل، العديد من المشكلات العالقة بين الدول. وهو ان لغة الأرقام والتفاصيل الفنية تتراجع من حيث الاهمية خلف «التوافق السياسي» حين توفره. وهو «المنطق» الذي جعل مشروع تقاسم مياه نهر العاصي بين لبنان وسورية يتم. يقول حبيقة ان ليس «بين لبنان وسورية تقاسم (لمياه العاصي) يرتكز على مواد فنية وتقنية وارقام، بل هناك ايضاً اتصال مباشر بالمسار العام للأمور وطنياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً... واذا كان ثمة نقاط كان عليها خلاف لجهة متر بالزائد او بالناقص فهذه امور نستطيع تخطيها (...) كنّا في حاجة الى وضع حد للخلافات الموجودة التقنية والفنية، والى فلتح لغرة وندخل العامل السياسي والإجتماعي والإقتصادي كعامل غالب واساسي في العلاقات للخروج من دوامة: ماذا يطلع لي وماذا تاخذ انت؟».

يصح مثل هذا الكلام، بالكامل، على مجمل مشكلة المياه بين كل من تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة اخرى. فالمسالة، ليست زيادة او تخفيض كمية المياه المتدفقة من نهر الفرات، على سبيل المثال، الى سورية (فالعراق)، بل عدم تجسيد ذلك في اتفاق مكتوب وثابت. وهذا ايضاً هو منطق وزير الخارجية السوري فاروق الشرع الذي قال في السادس من شهر شباط (فبراير) الماضي، بعد اجتماع وزراء خارجية تركيا وسورية وايران في اسطنبول، ان «ما يقلقنا ليس كمية المياه التي تتدفق الى سورية، بل عدم التوصل إلى اتفاق ثابت بشان تقاسم المياه. ان ما تريده سورية هو طلب مشروع جداً ويتفق مع القوانين والأعراف الدولية وهو يساعد على تحقيق الإستقرار والتعاون في المنطقة في حين يبقى عدم التوصل الى اتفاق مصدر توتر دائم».

بقدر ما طوى الإتفاق اللبناني - السوري على تقاسم مياه نهر العاصي، بتاريخ العشرين من ايلول ١٩٩٤، صفحة من «الخلاف السياسي» بين البلدين، بقدر ما نكّر بالبُعد التركي من الخلاف على مياه العاصي وقضية المياه عموماً بين سورية وتركيا. ونرى ان هناك بعض العوامل قد تجعل التوصل الى حل لمشكلة المياه بين البلدين غير ممكن في المدى القريب. وبعدما مر العام ١٩٩٣ من دون ابرام اتفاقية مياه حول الفرات بين سورية وتركيا، كما أمل الرئيس التركي (كان حينذاك رئيساً للحكومة) سليمان ديميريل، فإن العام الحالي الذي لم يشهد اي تطورات ملموسة ومحددة ازاء هذه المسالة، قد يعرف بعض التطورات التي تدفعها من جديد الى الواجهة، وتحرك جانباً من ركودها.

اولى هذه التطورات، الإتفاق اللبناني - السوري على تقاسم مياه نهر العاصي. وقد وقّع هذا الإتفاق وزيرا الموارد المائية في كلا البلدين في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ وينص على منح لبنان حصة تقدر بـ ٨٠ مليون متر مكعب سنوياً من اصل كمية التصريف السنوية للنهر والبالغة ٤٠٣ مليون متر مكعب، اي حوالي ١٧,٥ في المئة من حجم الدفق المائي السنوي، وهي تشكل معدل مترين مكعبين ونصف المتر في الثانية. ومشروع هذا الإتفاق كان على وشك التحقق عام ١٩٧٢ ولكن «خلافات سياسية» حالت دون ذلك.

الا ان نهر العاصي، لا يعني فقط بلدين هما لبنان، بلد المنبع، وسورية، حيث يمر النهر. بل ان تركيا، على الأقل كدولة لها حدود دولية معترف بها، معنية هي الأخرى بتقاسم مياه هذا النهر. اذ انه يشكل حدوداً فاصلة بين سورية وتركيا على امتداد اربعين كيلومتراً قبل ان يدخل الأراضي التركية في لواء الإسكندرون لمسافة ٦٠ كيلومتراً، فيصب في راس الخنزير في خليج الإسكندرون.

واهمية نهر العاصي في العلاقات بين سورية وتركيا مزدوجة: فهو اولاً، بخلاف نهر الفرات، نهر منبع بالنسبة لسورية ومصب بالنسبة الى تركيا. ولذلك فإنه يشكل، لسورية، ورقة ضغط مقابلة، وإن أقل تاثيراً، ازاء احتمالات قطع تركيا لمياه الفرات عن سورية. وتقول المعلومات التركية ان سورية تقوم ببناء سد على نهر العاصي قد يكون قادراً على قطع مياه العاصي بالكامل عن تركيا. وفي هذه الحال ستتعرض مساحة مليون و١٩٣ ديكاراً في سهل عميق، في الأراضي التركية، للجفاف والتصحر ومضاعفة الأوبئة.

اما الأهمية الثانية للعاصي فهو انه ينتهي في منطقة الإسكندرون (او كما يطلق عليها الأتراك: هاتاي) التي ضمّت الى تركيا ايام الإنتداب الفرنسي عام ١٩٣٩. غير ان سورية رفضت الإتفاقية التركية - الفرنسية ولم تعترف بالتالي بـ «تركية» لواء الإسكندرون، وتطالب دائماً باستعادته، واحياناً على لسان بعض مسؤوليها، واخرهم وزير الإعلام محمد سلمان. كما ان الخرائط السورية الرسمية تشير الى الحدود الحالية لسورية مع تركيا عند لواء الإسكندرون على انها «موقتة»، والى الحدود القديمة بين اللواء وتركيا على انها «دولية». وعلى هذا، وعلى رغم إلحاح المسؤولين الأتراك، فإن دمشق ترفض رفضاً قاطعاً الدخول في مفاوضات مع انقرة للبحث في مسألة مياه العاصي، اذ ان اية موافقة سورية على التفاوض تفيد الإعتراف بمنطقة الإسكندرون جزءاً من الأراضي التركية. لذا تقتصر لقاءات المسؤولين في البلدين حول هذه القضية على مستوى المسؤولين المحليين في المناطق الحدودية. إلا أن استمرار غياب اي اتفاق حول العاصي بين سورية وتركيا يوفر للاخيرة ذرائع اخرى لعدم تمرير كمية المياه التي تطالب بها سورية من نهر الفرات. ولكن، في حال دخول تركيا طرفاً في اتفاق حول تقاسم مياه العاصي في المستقبل فإن حصتها ستكون حتماً من الحصة التي حددها الإتفاق اللبناني - السوري داخل الأراضي السورية وهي ٣٠٣,٢٩ مليون متر مكعب في السنة.

الا ان الخلاف الأساسي المائي بين سورية وتركيا يتركز على مياه نهر الفرات، على اساس ان نهر دجلة لا يجري في سورية الا بنسبة ٠,٢ في المئة فقط من طوله مقابل ١٢ في المئة من سيره في تركيا، و٣٤ في المئة في ايران، و٥٤ في المئة في العراق. فيما يبلغ طول نهر الفرات ٢٣٢٠ كلم، منها ٤٤٥ كلم في تركيا و٦٧٥ كلم في سورية و١٢٠٠ كلم في العراق. ومن المعروف ان بداية التوتر الجدي بين سورية وتركيا حول مياه الفرات كانت في العام ١٩٨٣ عندما بدأ الأتراك تنفيذ المشروع الضخم حول تنمية جنوب شرقي الأناضول المعروف بمشروع «غاب» GAP والذي يتضمن بناء ٢٢ سدا و١٩ محطة كهربائية على نهري دجلة والفرات، منها سبعة على الفرات واكبرها سد اتاتورك الذي انتهى العمل فيه

في تموز (يوليو) عام ١٩٩٢.

وتتفرع من سد اتاتورك قناتان ضخمتان لنقل المياه على شكل انفاق تعرفان بنفقي شانلي أورفه. النفق الأول يضخ المياه الى سهول حران، والنفق الثاني الى سهول ماردين وجيلان بينار. ويبلغ طول كل نفق حوالي ٢٦ كلم، بقطر داخلي يبلغ ٧,٦٢ متراً، وبتدفق مياه في كل منهما يقارب ٣٢٨ م٣ في الثانية. وما يعنينا من هذه الأرقام، في هذه المرحلة، ان النفق رقم واحد من شانلي أورفه الى سهول حران سيتم تدشينه رسمياً في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤، بمناسبة العيد الوطني التركي. وقد بدأ المسؤولون الأتراك، منذ فترة، التبشير ببدء تدفق المياه و... الحياة الى حران، حيث ستروي ما مساحته ١٤٧٨٦٦ هكتاراً. ويعتبر تدشين قناة أورفه رقم واحد الإنجاز الضخم الثاني في مشروع «غاب» بعد سد أتاتورك نفسه. وقد كان نائب رئيس الحكومة، مراد قره يالتشين، معبراً عن اهمية هذا النفق عندما قال اخيراً انه مع تدفق المياه من الفرات الى حران «سنحقق حلماً عمره ألف سنة». ويتوقع ان تروي القناة في المرحلة الأولى ثلاثين ألف هكتار على ان تشمل المساحة المتبقية خلال سنة.

يحمل تدشين قناة أورفة رقم واحد أزمة المياه بين سورية وتركيا الى مستوى اكثر تعقيداً وخطورة. ففي أواخر العام الماضي بلغت «الحمى» التركية لقطع المياه عن سورية درجة تنبىء بما قد تخبئه الأشهر او السنوات المقبلة. فللمرة الاولى يفصح مسؤول تركي رفيع المستوى، مثل رئيسة الحكومة تانسو تشيلر علناً عن وجود «نوايا» سيئة لقطع المياه فعلياً عن سورية في المستقبل. فاعلنت، في برنامج تلفزيوني نشرت بعض مقاطعه في صحف ١٩٩٣/١١/١٤: «نحن نستطيع الآن حبس المياه في سد أتاتورك لمدة أقصاها ١١٠ أيام. بعدها مضطرون لتمرير المياه. اما بعد بدء العمل بقناة أورفة فإننا نستطيع ان نحبس المياه لمدة اكثر بخمس مرات». ويبلغ حماس رئيس تحرير صحيفة «حرييت»، ارطغرل اوزكوك ذروته، إذ يقول: «انه تاريخ هام الى اقصى درجة. لأنه بعد بدء تدفق المياه (عبر قناة أورفة) من سد أتاتورك ستمسك تركيا بأكبر الأوراق. سيكون بالإمكان قطع المياه الذاهبة الى سورية».

الآن، وبعد حوالي السنة على هذه «الأمنيات والتمنيات» فإن تركيا على وشك تدشين قناة اورفة. وسيكون سد أتاتورك، بحاجة مستمرة لملئه بالمياه التي يصرفها عبر قناة اورفة رقم واحد، ثم لاحقاً عبر قناة أورفة رقم ٢. وستكون بالتالي امكانيات الضغط التركي على سورية اكبر من ذي قبل.

ان عامل الزمن، بالنسبة للأتراك، يلعب دوراً مهماً لجهة تاخير توقيع اي اتفاق مائي مع سورية. فإلى اكتمال بناء نفق أورفة الأول، وهو يتيح امكانية حبس تركيا للمياه لفترات طويلة، كانت انقرة تراهن ايضاً على سحب الورقة التي تقول ان دمشق تستخدمها لمواجهة السياسة المائية التركية، وهي ورقة حزب العمال الكردستاني. وتركيا تسعى منذ أكثر من سنة، عبر حرب شاملة، الى الحد من فعالية وتاثير النشاط المسلح الذي يخوضه الحزب ضد الدولة التركية. وان وصول انقرة الى هدفها يسحب من تحت البساط، كما تقول، اقوى الأسلحة السورية ضدها، وبالتالي تتحرر من تاثيرها على الموقف التركي من مسألة المياه.

وبالمقابل، تتخوف أنقرة، من احتمالات توصل سورية الى اتفاق سلام مع اسرائيل يضمن حصة كبيرة لسورية في مستقبل الشرق الاوسط، ومنها المتعلق بمسألة المياه مع تركيا. وفي هذه الحال ستكون سورية اكثر تطلباً في اية مفاوضات مقبلة مع تركيا.

ان مضي انقرة في تنفيذ مشروع «غاب» ونجاحها (ان حصل) في تحطيم حزب العمال الكردستاني سوف يقويان موقعها التفاوضي حول مسألة المياه مع سورية، خاصة اذا تاخر التوصل الى اتفاق سلام سوري - اسرائيلي واستمر العراق ضعيفاً ومفتتاً.

غير ان ما يحسن بالقادة الأتراك اخذه في الإعتبار أن بوابة التعاون بين بلادهم والعالم العربي (المشرقي على الأقل)، تتمثل في سورية والعراق. واذا كان الإنفتاح على العراق، على رغم ارادة الغرب، يعكس هذا الواقع، فإنه لا يكتمل الا بالإنفتاح كذلك على سورية. وهذا ما يرشح من بعض تصريحات وزير الخارجية التركي الجديد، ممتاز سويسال. فهل ينجح حيث فشل أسلافه ام تكون مشكلة المياه في طريقها الى الإنفجار فعلاً هذه المرة؟

---

* باحث لبناني في الشؤون التركية.



مصر تحذر السودان من العبث بمياه النيل

كتب حمدى الحسينى :

ابلغت وزارة الاشغال والموارد المائية المصرية السلطات السودانية الاسبوع الماضى بضرورة الفصل بين الخلافات السياسية الحالية بين البلدين وعملية التلاعب فى توزيع مياه النيل نظراً لخطورة هذا الموضوع بالنسبة لمصر .

وطالبت وزارة الاشغال بعدم إقامة اى سدود او مشروعات رى تؤثر على مجرى النهر إلا بعد الرجوع إلى دول حوض نهر النيل طبقاً لنصوص اتفاقيات عام ١٩٥٩ .

وكانت مصر قد حصلت على تأييد كل من منظمة الوحدة الافريقية ودول حوض النيل على دعم الموقف المصرى إذا اقدمت الحكومة السودانية على العبث فى توزيع مياه النيل .

ومن جهة اخرى حذرت مصر دول حوض النيل من إقامة مشروعات بينها وبين إسرائيل قبل إبلاغ باقى الدول المطلة على نهر النيل خاصة بعد ان تزايدت فى الفترة الاخيرة مشروعات الزراعة والرى بين عدد من هذه الدول وإسرائيل التى تغرى حكومات تلك الدول بإمدادها بالمساعدات والسلاح فى إطار مخططات إسرائيلية للتوغل فى افريقيا . ■

المصدر : الأهـــرام
الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٤

كتاب جديد مياه الشرق الأوسط من النيل إلى الفرات (١)

اشار ادم سميث الاقتصادى الكبير إلى التناقض بين المياه التى لاتكلف المرء ثمنا رغم انها من اهم مصادر الحياة الالماس الذى لايؤثر فى حياة الانسان ورغم ذلك يرتفع ثمنه إلى الآلاف. اما الآن وبالذات منذ الثمانينات اصبحت المياه مثل الالماس من أغلى الثروات الطبيعية فهى اهم مصدر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول ذات التربة شديدة الجفاف او مائلة للجفاف. وفى نفس الوقت ومع ازدياد الطلب عليها بسبب ارتفاع عدد السكان لم تعد تعتبر مصدرا لاينضب بل تحولت إلى ثروة نادرة وقضية قومية تنفجر بسببها الحروب وتعقد بسببها معاهدات السلام.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من اكثر المناطق الملتهبة فى العالم بسبب قضية المياه اذ تضم انهارا هامة هى النيل والفرات والاردن واليرموك والليطانى وغيرها، يتنازع على مياهها اكثر من خمس عشرة دولة من افريقيا ومن آسيا ولهذا السبب قرر الاتحاد الدولى لمصادر المياه وجامعة الامم المتحدة عقد مؤتمر لبحث جوانب تلك المشكلة التى تتصف بالمحلية والاقليمية والدولية تحت اسم «منتدى مياه الشرق الاوسط» وقد عقد المؤتمر فى القاهرة فى فبراير عام ١٩٩٣ بمساندة مؤسسة ساساكاوا للسلام وبرنامج البيئة التابع للامم المتحدة واشترك فى المنتدى ٢٧ خبيرا عالميا برئاسة البروفسور أسيت بسواس الخبير العالمى فى مسالة ادارة المياه، ورئيس لجنة مياه الشرق الأوسط والاتحاد الدولى وتركزت مهام المنتدى على طرح اختيارات محددة لحل مشكلة المياه على ان تقوم حكومات المنطقة بتطبيق مايناسبها منها.

عرض:
ليلى حافظ

وقام البروفيسور بسواس بتجميع الابحاث التى اعدت لهذا المنتدى والتى تمت مناقشتها، ونشرها فى كتاب صدر مؤخرا فى بريطانيا تحت عنوان «مياه الشرق الاوسط الدولية - من دجلة والفرات إلى النيل»

يضم الكتاب سبعة اجزاء دراسية لسبعة من كبار الخبراء الدوليين فى شئون المياه وادارتها قاموا خلالها بمعالجة القضية من جميع جوانبها التاريخية، والتكنيكية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والقانونية، والصحية، والسياسية، وقاموا بدراسة جميع انواع استخدامات المياه: تلك المستخدمة فى المنزل وفى المصانع وفى الزراعة وتوليد الطاقة والملاحة.

ويقول البروفيسور بسواس، انه فى ضوء الدراسات المقدمة، أصبح واضحا ان المصادر الجديدة للمياه فى العالم باتت نادرة وتطويرها غالى الثمن، فان التخطيط لها ووضع المشاريع وتنفيذها وتشغيلها اصبح يحتاج لخبرة اكبر وعلم اعمق. بالاضافة إلى ان المياه اصبحت بسبب ندرتها واهميتها، مصدرا للاضطرابات الاجتماعية والبيئية وهكذا يؤكد البروفيسور ان سوء استخدام المياه وتبديدها سينعكس سلبيا على مستقبل البشرية.

كما حذر البروفيسور من ان الوضع من شأنه ان يتدهور اكثر فى المستقبل وذلك لسببين: الاول هو تزايد عدد سكان العالم زيادة مفرطة وسريعة، ومن المنتظر ان يستمر هذا التزايد لما بعد عام ٢٠٥٠ وذلك يعنى ان الطلب على المياه سيزداد فى جميع افرع استخداماتها. والسبب الثانى انه نتيجة لارتفاع مستوى معيشة الفرد سيرتفع طلب الفرد على المياه. لذلك فاذا كان استخدام المياه قد ارتفع عشرة اضعاف من عام ١٩٠٠ إلى عام ٢٠٠٠، فانه من المتوقع ان يرتفع الاستهلاك فى القرن الحادى والعشرين لاكثر من ذلك.

بالاضافة إلى تزايد الطلب على المياه فان زيادة السكان وزيادة الانتاج سيؤديان إلى تزايد كمية المخلفات مما ينتج عنه تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية ومن اهم مصادر التلوث هى مياه المجارى غير المعالجة والكيماويات الزراعية والمخلفات الصناعية واذا كانت المشاكل الفنية رغم تعقيداتها، هى فى راى البروفيسور من ابسط المشاكل التى يمكن حلها، فان تلك الخاصة بالنواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، هى التى تعتبر التحدى الحقيقى الذى سيواجهه المسئولون فى القرن الحادى والعشرين.

وقد تم اختيار منطقة الشرق الاوسط لدراسة ومناقشة مشكلة المياه التى تواجهها بلدانها، لانها تعانى حاليا من كل تلك المشاكل السابق ذكرها، وهى مشكلة ندرة المياه، وأهميتها لدول المنطقة اذ تمثل عنصرا هاما من عناصر التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، واخيرا لان الدول المعنية تواجه تعقيدات كبيرة فى عملية ادارة المياه.

وقد لخص الدكتور مصطفى كمال طلبة، المدير التنفيذى لبرنامج البيئة التابع للامم المتحدة فى الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٢، وضع المياه فى منطقة الشرق الاوسط فى النقاط التالية:

١ - المياه هى عنصر اساسى فى التنمية خاصة فى الدول الجافة او شبه الجافة والتى تضم دول الشرق الاوسط ففى هذه المنطقة يعتبر الامن المائى، مثل الامن الغذائى من الامور الحيوية.

٢ - تعانى المنطقة من تفاوت كبير فى توزيع المياه فيتراوح وجود المياه الداخلية القابلة للتجديد مابين مناطق منخفضة بشدة إلى حد وصولها إلى صفر متر مكعب للشخص، إلى مناطق مرتفعة تصل إلى ٧٠٠٠ متر مكعب. كما ان عدم استقرار المناخ وظاهرة الدفء العالمى فى المناخ، تثير العديد من التساؤلات والمخاوف من تاثيرها على كمية الامطار والمياه المتاحة.

٣ - ورغم كل هذا فان استهلاك المياه فى المنطقة تضاعف عشرة أمثاله فى السنوات الماضية. بينما اصبحت المصادر المائية الجديدة اكثر ندرة وتطويرها اغلى ثمنا، من المنتظر ان يستمر ويسوء هذا الوضع خلال الثلاثين عاما القادمة.

٤ - بالاضافة إلى ندرة المياه فان النوعية ايضا تتدهور بسبب التلوث الذى تسببه مخلفات المصانع ومياه التجريف فى الاراضى الزراعية، والمجارى غير المعالجة.

٥ - انخفاض مستوى المياه الجوفية بسبب تزايد استخدامها فى الرى.

٦ - انخفاض كفاءة نظم الرى المستخدمة مما يؤدى إلى تبديد المياه وفقدانها. فان مابين ٤٠ و ٦٠٪ من المياه المستخرجة من الانهار لاتصل فعليا إلى الاراضى الزراعية. وتفقد فى عمليات الرشح. كما ان سوء ادارة الرى والوعى يؤديان إلى تزايد نسبة التآكل فى التربة مما يؤدى إلى تزايد نسبة الرواسب فى مجارى المياه وبالتالى تزايد نسبة الرواسب فى خزانات المياه مما يؤدى إلى مشاكل اقتصادية خطيرة.

٧ - تصريف مياه المصانع فى المياه السطحية واختلاطها مع مياه المجارى او مياه الرى قد يؤدى إلى مشاكل بيئية خطيرة.

٨ - تنتشر فى المنطقة امراض كثيرة وخطيرة مصدرها المياه، فالمياه تنقل البكتيريا والفيروسات والطفيليات، إلى جسم الانسان فتسبب امراضا مختلفة مثل الملاريا.

ولمواجهة هذه المشاكل المتراكمة دعا الدكتور طلبة، فى كلمة افتتاح المنتدى، ان تقوم كل الحكومات المعنية بوضع اهداف محددة قابلة للتحقيق، والالتزام بانجاز هذه الاهداف من خلال خطوات محددة وعلى مدى فترة زمنية محددة، على ان تقوم الحكومات بتعيين الجهات التى ستتولى هذه المهمة، وتوجيه المصادر القومية المالية والبشرية المطلوبة لهذه المهمة، على ان تقوم بتحديد المساعدات الخارجية المطلوبة والجهات التى يمكنها تقديم تلك المساعدات.

ولكن لاجل انجاح أى مشروع، يشير الدكتور طلبة، إلى ضرورة قيام الدول المعنية بازالة العوائق التى تمنع ادارة المياه بافضل الاساليب، وهذه العوائق تتمثل فى ضعف المؤسسات المعنية بها، والتى لاتستطيع التعامل مع المشاكل التى زادت ولمواجهة التغييرات الاجتماعية والثقافية والسياسية الجديدة التى تشهدها المنطقة.

كما دعا الدكتور طلبة إلى ضرورة تحسين عملية التعاون والتنسيق بين المؤسسات المختلفة التى تتعامل مع المياه فى مختلف مجالاتها، فدعا إلى التعاون بين الوزارات المختلفة، مثل وزارات الرى والطاقة، والمواصلات، والبيئة والصحة، بدلا من الانسياق إلى التنافس بينهم.

وكما ان ادارة المياه تمثل مشاكل داخلية تعانى منها الدول المعنية، فإن اشتراك اكثر من دولة فى مياه نهر واحد، تحول قضية المياه إلى «قنبلة موقوتة» حيث يتزايد الطلب على المياه فى الوقت الذى تهدد فيه بانخفاض كمية المياه، التى باتت مسألة حياة أو موت لشعب باكمله. لذلك فإن الدكتور طلبة اكد فى كلمته ان ايجاد حل لتلك القضايا السياسية المعقدة يتطلب عملا جماعيا وليس فرديا. وقال ان ذلك يحتم وجود تعاون حقيقى مبنى على فهم حقيقى لاحتياجات الشعوب الاخرى. هذا التعاون يجب ان يترجم فى التخطيط لعمل مشترك أو تكوين لجان مشتركة او حتى عقد معاهدات مشتركة. فلم يعد يكفى التحدث عن تقسيم مياه النهر بين الدول المعنية، لأن هناك عوامل دولية تهدد بانخفاض كمية المياه، واصبح من الضرورى التفكير فى تعاون اقليمى بين الدول التى تتشارك فى مصدر مياه واحد. لتنفيذ خطط يتم الموافقة عليها بينهم، لتنمية كل منطقة حوض النهر وليس فقط المنطقة التى تقع فيها الدولة المعنية، وذلك لكى تعم الفائدة على كل الدول التى تقع فى نفس الاقليم البيئى.

وقد تم إختيار أحواض النيل والاردن والفرات لاجراء الابحاث وتقديم الحلول المختلفة لحل مشكلة المياه فيها لأن هذه المناطق الثلاث تمثل افضل أمثلة على الضغوط القومية والاقتصادية التى تتعرض لها الاقاليم التى تعتمد على المياه فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما انها تعكس الاهمية الاستراتيجية للمياه كمصدر طبيعى غير متوافر كما يجب. وفى الحلقة القادمة سنقدم الابحاث المختلفة التى تمت على تلك الاحواض الثلاثة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٤

تحقيقات خارجية

مياه الشرق الاوسط ٢

كتاب جديد:

النيل .. صورة للإنسان ومصيره

يستخلص الحاضر دروسه من التاريخ وتاريخ الشرق الاوسط ارتبط دائما بمياه الانهار التى منحته الحياة والحضارة والتطور ، ولكنها منحته ايضا تاريخا طويلا مليئا بالنزاعات والحروب التى ما أن تهدأ حتى تشتعل مرة أخرى أكثر ضراوة وشدة فقد شهدت ضفاف أنهار الشرق الاوسط الثلاثة الاساسيين النيل والفرات والاردن اندلاع حروب عنيفة بين الدول التى تتشارك فى مياهها على طول امتدادها، ولكن يقول الخبراء ان المعطيات التى جعلت من المياه مصدرا اساسيا للحروب المدمرة تحمل ايضا المعطيات التى تسمح لشعوبها بتحقيق تعاون اقليمى وسلام دائم.

وفى كتاب «مياه الشرق الاوسط الدولية» من دجلة والفرات الى النيل الذي اصدره اسيت بيسواس رئيس لجنة مياه الشرق الاوسط والاتحاد الدولي لمصادر المياه والذى ضم ابحاث نخبة من كبار الخبراء فى مجال ادارة المياه فى العالم ، طرح الخبراء تصورهم لمشاكل احواض النيل والفرات والاردن تاريخيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وبيئيا ، ومدى تأثر وارتباط كل تلك المجالات بمياه النهر . فيقول أرون وولف مساعد استاذ الجغرافيا فى جامعة الاباما الامريكية ان هؤلاء الذين لا يتحدثون عن التاريخ او السياسة يتحدثون عن المياه عندما تصبح حياتهم واقتصادهم معتمدا اعتمادا كبيرا عليها .

حوض نهر النيل ودروس الماضى

عرض: **ليلى حافظ**

قال ايميلى لودفيك المؤرخ الجغرافى الالمانى الشهير عندما زار مصر والسودان عام ١٩٣٧ انه عندما كان يكتب تاريخ الانسان كان ينظر للانسان فيرى دائما فى ذهنه صورة لنهر ، ولكن عندما شاهد نهر النيل وجد نفسه لاول مرة ينظر الى نهر فيري فيه صورة للانسان ومصيره .وفى البحث الذى قدمه يحيى عبد المجيد السكرتير العام السابق لاتحاد مستشارى مؤتمر المياه التابع للامم المتحدة عن حوض نهر النيل تحت عنوان : حوض النيل : دروس من الماضى ، تابع الخبير الدولي هذه المقولة عبر تاريخ نهر النيل العظيم وأوضح كيف ارتبط هذا النهر ارتباطا وثيقا بمصير شعوب تسع دول تعيش على ضفافه والتى من المنتظر ان يصل عددهم الى ٨٠٠ مليون نسمة مع منتصف القرن الحادى والعشرين فيقول عبد المجيد ان حوض نهر النيل وشعوبه يقعان عند مفترق الطرق في مواجهة مستقبل ملىء باخطار وتعقيدات لم يشهد مثلها تاريخ حوض أى نهر اخر فظهرت مؤشرات علمية تؤكد ان الحوض يقع في المناطق المهددة بظاهرة الدفء العالمى وارتفاع مستوى مياه البحر اكثر من اى منطقة اخرى مما يهدد باغراق خمس اراضى مصر التى تعتبر الاكثر انتاجية والاكثر كثافة سكانية.

من الناحية الجغرافية يقع حوض نهر النيل فى منطقة حيوية من القارة الافريقية فيصب في البحر المتوسط في الشمال بينما يطل على البحر الاحمر والمحيط الهندى وقناة السويس في الشرق كما أنه يقع فى موقع استراتيجى بين القارات الثلاث أوروبا وافريقيا واسيا وينقسم حوض نهر النيل الى ثلاث مناطق جغرافية ومناخية محددة هى هضبة اثيوبيا والبحيرات الاستوائية وحوض بحر الغزال ، ويغطى الحوض منطقة تصل الى ٢,٩ مليون متر مربع يضم تسع دول هى: بوروندى ومصر واثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا واوغندا وزائير والسودان .

يمتد نهر النيل وروافده إلى نحو ٣٧٥٠٠ كيلو متر ، وتشكل اهم بحيراته نحو ٨١٥٠٠ كم مربع ويمر نهر النيل فى ارلض جافة أو شبه جافة فى اكثر من نصف طوله .

وتاريخيا شهدت ضفاف النيل حضارات قديمة وعظيمة فى جنوبى القطر المصرى ، وفى منتصف وأعالى النهر ونظرا لاهمية مياه النيل جعله المصريون القدماء الها عبدوه ونظرا لموقعه الاستراتيجى بين اوروبا وافريقيا واسيا جعله العالم هدفا لهم وحاولوا دائما ان يغزوه .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

ففي عام ١٨٨٤ قسمت الدول العظمى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا حوض النيل الى مناطق نفوذ فيما بينها كان لبريطانيا نصيب الاسد فيها فقد سيطرت على مصر والسودان ودول شرق أفريقيا مثل كينيا وأوغندا وتنزانيا وعقدت المعاهدات التى من شأنها ان تضمن حماية مصالحها فى مياه النهر . وقد عمل الاستعمار فى تلك الفترة على تعميق الخلافات بين الدول المتاخمة لحوض النهر وعلى إثارة الفتن والنزاعات فيما بينها تنفيذا لسياسة «فرق تسد» .

وبعد الحرب العالمية الثانية واستقلال معظم الدول المتاخمة لحوض نهر النيل اصبحت مياه النهر وموقعه من أهم القضايا التى تتحكم فى علاقات الدول بعضها ببعض ففي فترة الحرب الباردة شهد حوض النيل تأجج الصراع بين الدول الكبرى فى جنوبى افريقيا والقرن الافريقى وبين إسرائيل والدول العربية . وليس خافيا ان كل دولة من الدول التسع التى تقع فى حوض نهر النيل، كانت في فترة ما هدفا ومطمعا للهيمنة الاقتصادية والسياسية الاسرائيلية ، ففى بداية القرن الحالى حاولت بعض الدوائر الصهيونية ضم جزء من الحوض فى جنوبى السودان وأوغندا الى قائمة المستوطنات الاسرائيلية .

كما شهدت دول الحوض تزايد الصراع بينها على مياه النهر مثلما حدث عند بناء السد العالى.

من الناحية البيئية تعرض جزء كبير من حوض نهر النيل خلال الاعوام العشرين الماضية الى موجة الجفاف الطويلة التى هاجمت القارة الافريقية من الساحل في الغرب وعبر السودان وحتي اثيوبيا في الشرق وانزلق الحوض العظيم نحو فترة من الازمات تصاعدت مع الوقت بسبب الاوضاع الاقتصادية ومشكلة الديون وتزايد عدد السكان مما اسفر عن تفجر مأساة المجاعات تلاها مشكلة الهجرة الجماعية من الريف الفقير الى المدن التى تعانى من الضغوط ، ثم الهجرات من دول الى دول اخرى بسبب الحروب الاهلية وقد أدى كل ذلك إلى تدهور بيئى خطير فى مصادر حوض النيل الطبيعية .

كما تعرضت التربة في مناطق كبيرة من الحوض الى تدهور واصابها التآكل نتيجة لاستغلال الغابات وتدمير الغطاء الزراعي ، وهكذا تعرضت المناطق شديدة الجفاف وشبه الجافة في الحوض الى تدهور مستمر في النسيج البيئى والى انتشار التصحر بالاضافة الى انهيار النظم الاجتماعية الاقتصادية فى دولها .

ولكن اذا كانت منطقة حوض نهر النيل قد ظلت هدفا للكوارث البيئية والجفاف فان غياب سياسات خاصة بادارة الارض والمياه ضاعف من المشاكل ومن قدرة الدول على الحفاظ على حد ادنى من الانتاج .

فقد تعرضت المناطق المنخفضة لمشاكل تزايد الاملاح ومشاكل أخرى نتيجة لعدم وجود نظام كفء للرى والى تزايد الرشح بالاضافة الى اللجوء الى تكثيف الزراعات كل هذا ادى الى انخفاض الانتاجية ، ولكن اذا كانت ندرة المياه تمثل المشكلة الاساسية فان انخفاض نوعية المياه يمثل ايضا اهمية كبيرة في سلسلة الازمات التى يعانى منها حوض نهر النيل فان التآكل الذى اصاب منطقة تجمع الامطار فى الاجزاء العلوية في الحوض خاصة في مرتفعات اثيوبيا ، قد خلق رواسب خطيرة فى المناطق المنخفضة في مصر مما يهدد بتلوث نوعية المياه المستخدمة وانخفاض كميتها كما يعرض صحة المواطنين للخطر .

وهكذا اصبح ايجاد حلول لكل تلك المشاكل خاصة مشكلة المشاركة في المياه بين الدول المتاخمة للنهر مهمة اساسية تحتاج الى اتخاذ اجراءات فعالة قائمة على التعاون والتنسيق بين تلك الدول فان لتنمية موارد النيل كان ولايزال اولوية تفرضها احتياجات الشعوب ويؤثر فيها طبيعة النهر من ناحية والعوامل السياسية الداخلية والخارجية من ناحية اخرى .

يمثل النهر اهمية ومعنى خاصا لكل المجتمعات التى تقع على ضفافه والدور الذي يلعبه النهر في حياة تلك المجتمعات يختلف من واحد للآخر بالنسبة لمصر فان النيل كان دائما مصدرا للحياة اما في السودان فهو يهيمن على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الجافة وشبه الجافة فى الشمال هذا الدور يتناقص كلما اتجه النيل الى الجنوب في المناطق الاستوائية والى الشرق في هضبة اثيوبيا ، حيث تسقط الامطار بصفة مستمرة لمدة ٦ الى ١٠ اشهر في العام في اثيوبيا تتمتع المرتفعات بتوزيع جيد للامطار فيعيش فيها اكثر من ٨٠٪ من السكان بينما يعيش البدو في الاراضى المنخفضة .

لهذا السبب فان المشاكل التى تعترض النهر تهدد مباشرة الحياة في مصر التى تعتمد اعتمادا كليا عليه وتتأثر بالتغييرات الموسمية والتغييرات السنوية من الفيضانات المدمرة الى انخفاض المياه إلى حد نقص كمية الطعام ، لذلك بدأت تنمية منطقة حوض النهر فعليا منذ فجر التاريخ عندما حاول المصريون القدماء تحويل مجرى النيل الى المناطق المنخفضة الخصبة في الدلتا ومنذ القرن الماضي دأبت مصر على اقامة المشاريع التي من شأنها تحقيق هذا الحلم القديم من أجل زيادة انتاج المحاصيل الزراعية والقطن فاتجه المصريون الى الجنوب حيث المناطق العالية في محاولة للتحكم في المياه وحماية الأراضى من الغرق تحت مياه الفيضانات ، وتخزين مياه من اجل استخدامها فى موسم الجفاف ولكن هذه الفترة من الحكم التركى فتح الحوض أمام التوسع الاوروبي الذى بدأ فى شكل مهمات جغرافية واكتشافية ، ثم تحولت الى حملات عسكرية وانتهت بسيطرة اوروبا على حوض نهر النيل التى استمرت لعشرات السنين والتى حولت الحوض الى منطقة سياسية ، ورغم تقسيم حوض نهر النيل الى مناطق نفوذ الا أن وحدة الحوض المائية فرضت نفسها على الدول الكبرى الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فوقعت المعاهدات وابرمت البروتوكولات وتم التوصل الى اتفاقيات حول حدود النهر بين بريطانيا التي هيمنت على جزء كبير من الحوض وايطاليا فى اثيوبيا وبلجيكا فى الكونجو ، وصدر بروتوكول روما فى عام ١٨٩١ واتفاقية النيل الازرق في عام ١٩٠٢ والاتفاقية مع الكونجو عام ١٩٠٦ كلها تمنع بدون اتفاق مسبق بناء أى شىء على روافد النيل التى تؤدى الي عرقلة سيولة المياه إلى السودان ومصر .

وفى عام ١٩٢٩ ابرمت معاهدة بين الحكومة المصرية وادارة السودان وشرق افريقيا باسم حكومة بريطانيا تشير الى احتياج السودان لتنمية وسائل الرى فيها وتوضح الى ان اى تزايد في استخدام مياه النيل نتيجة لتلك التنمية يجب الا يخرق حقوق مصر الطبيعية والتاريخية وهكذا ضمت الاتفاقية العوامل لتفجر صراعات مستقبلة بين مصر والسودان حول المشاركة في المياه وبين هاتين الدولتين ودول شرق الحوض التى لاتستطيع بموجب الاتفاقية اقامة اية مشاريع عند البحيرات الاستوائية بدون استشارة مصر والسودان.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية اختلف المناخ السياسي وتصاعدت النداءات من اجل استقلال الدول الافريقية من الاستعمار وبالتالي واجه حوض نهر النيل تغييرات كبيرة وأصبح النيل هو القضية الاساسية في السياسات الجديدة في المنطقة وفى عام ١٩٥٩ ابرمت اتفاقية النيل بين مصر والسودان بعد بناد السد العالى لانهاء الضغوط التي فرضتها اتفاقية ١٩٢٩ على السودان ، واعطائها الحق فى تخزين مياه النهر الفائضة من النيل الازرق وانهار عطبرة ولكن هذه الاتفاقية فجرت موجة من المعارضات من داخل كل من مصر والسودان ، كما فجرت اعتراضات دول الحوض الاخرى التى اعربت عن غضبها ازاء قيام دولتى المصب بتقسيم المياه التي تصل إلى اسوان فيما بينهما اما دوليا فقد اعربت الدوائر العالمية عن قلقها ازاء تأثير السد العالي على البيئة والكنوز الاثرية ولكن فى واقع الامر كان رد فعل الدول العالمية ردا سياسيا وموجها ضد ثورة ١٩٥٢ في مصر .

وأثبتت السنوات ان السد العالى كان السبب الاول فى اذابة الصراع بين مصر والسودان كما اثبت فاعليته الاقتصادية بالنسبة لمصر بعد ان كان بمثابة الحماية فى مواجهة فترات الفيضانات وفترات الجفاف ويرى الخبراء ان على المدى الطويل فان تكاثر المشاكل قد تضع دول المصب في مواجهة مع دول المنبع ، ولكن عملية التصدى لتلك الاخطار والتحديات لن تستطيع دولة وحدها ان تقوم به ويتطلب التعاون بين جميع دول الحوض بدلا من الصدام بينها وفى الحلقة القادمة سنعرض المشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية التى تواجه نهرى الفرات والاردن .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٤

لن تنفرد هيئات الري بالسلطة المطلقة على المياه بل سيزداد دور اتحادات مستخدمي المياه

نصيب الفرد العربي من المياه في السنة ٢٠٠٠ أقل من جميع سكان العالم

□ لندن - من محمد عارف:

■ سيكون نصيب الفرد العربي من المياه في سنة ٢٠٠٠ اقل من جميع سكان العالم، وباستثناء العراق ولبنان وموريتانيا ستقل حصة الفرد في جميع البلدان العربية الاخرى عن الحد الادنى البالغ ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً. ويتوقع ان يواجه معظم العرب الذين ستنخفض حصتهم الفردية من المياه الى اقل من ٦٠٠ متر مكعب سنوياً في سنة ٢٠٢٥ وضعاً هامشياً خطيراً في تقدير منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة «فاو».

ويذكر تقرير صدر عن المنظمة الدولية امس بمناسبة يوم الاغذية العالمي المخصص هذا العام للمياه ان انخفاض نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة عن ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً يجعل شحة المياه عائقاً يعترض سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية الصحة والبيئة. وفي حين لم يكن يعاني من شحة المياه في العالم العربي سنة ١٩٥٥ سوى البحرين والكويت والاردن وجيبوتي، فان شحتها تهدد الآن الجزائر والسعودية والامارات العربية وقطر واليمن والصومال وستواجه نفس المشكلة في القرن المقبل مصر وليبيا وعمان وسورية.

سياسة المياه ٢٠٠٠

ويتوقع تقرير «حالة الاغذية والزراعة» الصادر بالعربية عن المنظمة الدولية ان تشهد السياسات القطرية للمياه تحولا عن المشروعات الى السياسات وان تصبح المياه مجال اختبار للإصلاحات الاقتصادية والسياسية. ونظراً لندرة المياه وقيمتها للمدن والصناعات سوف تضعف سيطرة الري ويسود الاستخدام المتعدد الاغراض للمياه، وتتحول المياه من سلعة مجانية وحق من حقوق الفرد الطبيعية الى خدمة لها عملاؤها ومستخدموها. ولن تنفرد وزارات وهيئات الري بالسلطة المطلقة على المياه كما هو الامر الآن بل سيزداد دور اتحادات مستخدمي المياه الى جانب التنظيمات السياسية والفنية والإدارية. وستفرض التطورات التشاور مع هذه المجموعات قبل اختيار السياسات التي لن تكون «سياسات ازمات» بل إدارة تفترض على القائمين بها امتلاك معارف جديدة ومجموعة حديثة من المهارات.

ويتوقع ان تنخفض حصة ري المزروعات الذي يستهلك حالياً اكثر من ثلثي إمدادات المياه التي تسحب من الانهار والبحيرات والطبقات الحاملة للمياه. والزراعة ليست اكبر مستخدم للمياه من حيث الحجم فحسب بل هي ارخص مستخدم للمياه وأقلها كفاءة في استخدامها واكثرها في الحصول على الدعم. وتفرض هذه الحقائق على الحكومات والجهات المقدمة للدعم إعادة التفكير في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتنفيذ مشروعات ضخمة للري والتوقف عن استخدام نصيب كبير من المعونات الإنمائية الدولية في إنشاء شبكات الري. فقد حظي الري بنسبة ٣٠ في المئة تقريباً من الإقراض الزراعي للبنك الدولي خلال الثمانينات وتجاوزت التزامات الإنفاق على الري من جميع وكالات العون بليوني دولار سنوياً خلال العقد الماضي.

الإفراط في الري والملوحة

وعلى الرغم من الاستثمارات والإعانات الضخمة التي يتلقاها الري فان مؤشرات الاداء عجزت عن تحقيق التوقعات بزيادة الغلات وتوسيع المساحة المروية وزيادة الكفاءة الفنية في استخدام المياه. فهناك إهدار لما يقرب من ٦٠ في المئة من مياه الري، وفي حالات كثيرة تتسرب المياه الزائدة الى باطن الارض من جديد ما يسبب الإفراط في الري (التغدق) والملوحة، ويعاني ربع الأراضي المروية في البلدان النامية من درجات متباينة من الملوحة. وتشير تقديرات «فاو» الى أن مساحة الاراضي المروية في العالم تبلغ حالياً ٢٣٧ مليون هكتار، منها نحو ٣٠ مليون هكتار تعاني الملوحة الحادة، فيما تعاني من ملوحة أقل ما بين ٦٠ مليون و٨٠ مليون هكتار اخرى. ويقدر معدل خسارة الأراضي المروية نتيجة الإفراط في الري (التغدق) والملوحة بنحو مليون ونصف المليون هكتار سنوياً.

تحدث ظاهرة الملوحة بالدرجة الاولى في البلدان العربية وغيرها من بلدان المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وهي تنتج عن اجتماع الصرف السيء للمياه وارتفاع معدلات البخر ما يؤدي الى تركز الاملاح في الأراضي المروية. وحتى المياه الجيدة النوعية تحتوي على بعض الاملاح المذابة

ويمكن أن تخلف وراءها اطناناً من الأملاح في كل هكتار سنوياً، وما لم يتم غسل هذه الأملاح من أسفل مستوى الجذور فان الملوحة تصيب التربة. وتؤثر عوامل عدة في الملوحة من بينها عمق مستوى الماء الأرضي والخصائص الشعرية للتربة وأساليب الادارة في ما يتعلق بصرف المياه الزائدة بعد عمليات البخر وغسيل الأملاح.

المياه الجوفية

ويعبر تقرير «فاو» عن القلق في صدد الارتفاع السريع في مستوى المياه الجوفية والذي يؤدي الى التغدق وانخفاض غلات المحاصيل. ولا يعتبر التغدق نتيجة حتمية للري بل يحدث عندما تستخدم مياه زائدة عن الحاجة في النظم ذات التصريف الطبيعي المحدود. ويحدث التسرب إذا كانت التربة خفيفة للغاية، والقنوات والمجاري المائية غير مبطنة او تفتقر الى الصيانة، او عندما يسحب المزارعون عند راس الشبكة كميات من المياه زائدة عن الحاجة، وعندما تكون الحقول غير مستوية او تكون شبكة التوصيل عاجزة عن استيعاب هطول الأمطار.

ويمكن أن يزيد الري من مستوى المياه الجوفية الى نحو متر من السطح ما يؤدي الى عملية ملوحة ثانوية عندما تدفع المياه الجوفية الى السطح بالأملاح المذابة من الطبقة الحاملة والتربة التحتية ومنطقة الجذور. فإذا تجاوزت معدلات التسرب والتجديد الافقي معدلات البخر والصرف الطبيعي يزيد مستوى المياه الجوفية ما يؤدي في النهاية الى التغدق. ويمكن ان تصل عملية تراكم الأملاح في سطح التربة الى درجة التسمم، كما في المناطق القاحلة حيث تحتوي المياه الجوفية والتربة او مياه الري على بعض الأملاح وتتجاوز حركة المياه الى أعلى والبخر التسرب الى اسفل.

مياه أقل انتاج أكثر!

وتكمن المفارقة في راي واضعي تقرير «فاو» في أن يؤدي استخدام كميات أقل من المياه مما في الوقت الحالي الى زيادة إنتاج الزراعة المروية. فالزراعة ستضطر لأول مرة ربما في تاريخها الى التخلي عن المياه للمدن، حيث المؤسسات الصناعية قادرة على دفع ثمن أكبر مقابل المياه وتحقيق عائد اقتصادي من المياه أكبر مما تحققه الزراعة. ومع أن مشاكل المياه تبدو للوهلة الاولى غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالقطاع الزراعي فان قطاع الزراعة اكبر مستفيد من المياه في العالم. وستضطر اقتصاديات المياه وإدارة الموارد المائية الى التحول عن هدف احتجاز مزيد من المياه والاتجاه نحو تصميم الطلب ونحو الأساليب التي ترتكز على مستخدم المياه والتأثير في سلوكه وتصرفاته.

وأعادت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة التاكيد على توصيات المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة الذي عقد في دبلن في سنة ١٩٩٢، والتي دعت الى إصلاح التشريعات الخاصة بتوزيع المياه بين مختلف قطاعات السكان وبالأخص سكان المدن والمناطق الريفية، كما أوصت بوضع قوانين تشجع الاستخدام الكفء لموارد المياه وإصدار تعليمات لتنظيم استخدام مياه الصرف للاغراض الزراعية والصناعية والاستهلاكية. وتبنت «فاو» الاتجاه الجديد الداعي الى التخفيف من تدخل الحكومة في مشاريع الري في الريف وتعزيز دور جماعات مستخدمي المياه وإزالة العوائق القانونية التي تحول دون فرض اثمان على الماء واستعادة نفقات تجهيزه. كما اعادت التاكيد على توصية مؤتمر دبلن تطوير انظمة لتسجيل ملكية الاراضي وسن قوانين تسمح للنساء بحيازة الأراضي والمياه.

دورة المياه العذبة في الطبيعة

تجدد دورة المياه في الطبيعة كل يوم موارد المياه العذبة من خلال البخر والرشح. ويبلغ متوسط المعدل السنوي لسقوط الأمطار ١١٠ آلاف كلم مكعب، ولكن نحو ٧٠ الف كلم مكعب منها تتبخر قبل أن تصل الى الارض، ويضيع ثلثا الباقي وقدره ٤٠ الف كلم مكعب في صورة فيضانات، ولا يستخدم سكان العالم من الباقي وهو نحو ١٤ الف كلم مكعب سوى ٤٥٠ كلم مكعب فقط سنوياً



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٤

كميات المياه في الطبيعة محددة لا تزيد ولا تنقص

□ لندن - «الحياة»:

■ «يتكون الماء من اتحاد ذرتي هيدروجين وذرة اوكسجين ولكن هناك شيئاً ثالثاً يجمع بينهما ويكون الماء ولا احد يعرف ما هو». هذه العبارة الشعرية للأديب الإنكليزي دي. هـ. لورانس تصور حيرة الفكر الانساني أمام لغز الماء. فالماء الذي يعتبر سر الحياة على الأرض اكثر موارد الكوكب الأرضي سخاءاً ووفرة، مع ذلك فلا يتوفر منه للاستهلاك البشري سوى أقل من واحد في المئة من مجموع إمداداته في الطبيعة. ومن المؤكد أن الماء ضروري لبقاء الانسان إلا أن الأمراض التي ينقلها الماء تقضي على حياة اكثر من ٢٥ الف شخص يومياً.

دورة الماء

وعلى خلاف الانطباع الشائع فان المياه ليست موارد لا حد لها في الطبيعة. يذكر ذلك تقرير «حالة الأغذية والزراعة» الصادر بالعربية عن منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة» بمناسبة يوم الأغذية العالمي أمس. ويشير التقرير الى أن كمية المياه في الكوكب الأرضي محددة لا يمكن ان تزيد أو تنقص عن بليون و٤٠٠ مليون كلم مكعب. ولكن اكثر من ٩٧ في المئة من المياه مالحة وهي ذات نفع قليل للناس فيما يقع نحو ٢ في المئة من المياه بعيداً عن التناول محصوراً في الجليد القطبي والطوافات الجليدية. ويستقر كل الباقي تقريباً في باطن الأرض، باستثناء نحو ١٣٦ كلم مكعب من المياه العذبة الموجودة في الأنهار والبحيرات والخزانات المائية والمستنقعات وفي الجو وأجسام الكائنات الحية.

ومع أن كميات المياه محدودة في الطبيعة فإنها تدور باستمرار نتيجة للتبخر بواسطة الشمس. فالشمس تحول نحو نصف مليون كلم مكعب سنوياً من المياه من الأرض والبحار الى بخار ماء نقي من الملوثات. ويعود بخار الماء هذا الى سطح الأرض على شكل أمطار وثلوج ولكنه لا يستودع في الأرض والبحار بنفس النسبة التي تبخر منها. فان الكميات التي تسقط على الأرض تزيد بنحو ٤٠ الف كلم مكعب عما يتبخر منها. وهذه المياه هي التي تشغل محطات توليد الطاقة وتملأ البحيرات والأنهار ومستودعات المياه الجوفية وتساعد على غسل المياه التي يلوثها الاستهلاك البشري. ويضيع ثلثا هذه المياه في صورة فيضانات، ويبقى نحو ١٤ الف كلم مكعب كإمدادات ثابتة نسبياً.

وينبغي ترك قدر كبير من هذه الإمدادات ليجري في مجاريه الطبيعية حتى يمكن المحافظة على المستنقعات ومناطق الدلتا والبحيرات والأنهار. ويستخدم العالم ٤٥٠ كلم مكعب من الماء سنوياً لكن هذه الكمية تحتاج الى نحو ٦ الاف كلم مكعب من المياه لتنظيفها وحملها.

وتضاعفت كميات المياه المستخدمة أربع مرات خلال نصف القرن الماضي من ١٠٠٠ كلم مكعب في سنة ١٩٤٠ الى اكثر من ٤ الاف كلم مكعب في سنة ١٩٩٠. ويتوقع أن تزداد كميات المياه المستخدمة عالمياً بنسبة ٢٠ في المئة وتصبح أكثر من ٥ الاف كلم مكعب في سنة ٢٠٠٠.



مؤتمر الخليج الثاني للمياه في البحرين الشهر المقبل

■ لندن - «الحياة» - دعت «جمعية علوم وتقنية المياه» في البحرين الى «مؤتمر الخليج الثاني للمياه» الذي سيعقد تحت رعاية الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء في المنامة للفترة ما بين ٥ و٩ من الشهر المقبل. وتشارك في تنظيم المؤتمر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والجهات الحكومية والمؤسسات العلمية في البحرين.

وذكر السيد جميل العلوي رئيس مجلس إدارة «جمعية علوم وتقنية المياه» أن المؤتمر الذي يتوقع ان يحضره زهاء ٥٠٠ مشارك سيناقش ٧٥ بحثاً علمياً باللغتين العربية والإنكليزية. وتتناول الأبحاث وسائل وأساليب التخطيط الشمول للمصادر المائية والإدارة المتكاملة لمرافقها، إضافة الى استعراض تجارب دول المنطقة في مجال تخطيط وتشغيل وصيانة المرافق المائية ومصادر المياه الطبيعية وطرق معالجتها والاستفادة منها. وتعالج بعض الدراسات موضوع مصادر المياه الطبيعية وطرق التنقيب عنها ومياه الشرب ونوعيتها وأثرها على المواد المتصلة بها، فيما تبحث دراسات اخرى المسائل المتصلة بمياه الصرف الصحي وطرق معالجتها والاستفادة منها. ويدرس المؤتمر ايضاً مسائل تصميم وتشغيل أنظمة الري الزراعي والمواد المصنعة منها والتآكل في المنشآت المائية وطرق الحد منها. ويكرس المؤتمر جانباً من أعماله لمسائل تحلية المياه ومشاكل المياه الشديدة الملوحة الخارجة من محطات تحلية المياه ومياه التبريد.

ومن أهم اهداف مؤتمر الخليج للمياه الذي يعقد تحت شعار «الماء في الخليج نحو إدارة متكاملة» تقويم مصادر المياه الطبيعية والمصادر البديلة لبلدان مجلس التعاون وبناء قاعدة من المعلومات الفنية للبحوث المائية وكيفية الاستفادة منها في تكوين قاعدة معلوماتية موحدة لدول المنطقة. ويعقد مؤتمر الخليج للمياه مرة كل سنتين وكان المؤتمر الأول عقد في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في ١٩٩٢ .

البلدان العربية التي يتوقع أن تعاني من ندرة موارد المياه سنة ٢٠٠٠

البلد	عدد السكان في عام ٢٠٠٠ (بالملايين)	موارد المياه (نصيب الفرد بالأمتار المكعبة)
مصر	٦٢	٩٣٤
السعودية	٢١	١٠٣
ليبيا	٦,٥	١٠٨
الإمارات العربية	٢	١٥٢
الاردن	٤,٦	٢٤٠
اليمن	١٦	١٥٥
تونس	٩,٨	٤٤٥
سورية	١٧,٧	٢٠٠٨
الجزائر	٣٣	٥٧٦
عمان	٢,٣	٨٨٠
السودان	٣٣	٣٩٣٦
المغرب	٣١	٩٤٣
الصومال	١٠,٦	١٠٨٦

(لم تدرج ضمن القائمة أسماء بلدان عربية صغيرة مثل البحرين وقطر اللتان ستواجهان الشحة أيضاً ولا تملكان موارد مائية)

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٤

تبحث في وسائل اقامة مركز دولي لتحلية المياه

لجنة الخبراء في "المتعددة" تعقد اجتماعاتها في مسقط

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ بدأت امس في مسقط اجتماعات لجنة الخبراء المنبثقة عن «مجموعة عمل موارد المياه» ضمن المحادثات المتعددة الاطراف التابعة لمؤتمر سلام الشرق الاوسط.

وحضر وفد اسرائيلي الاجتماعات ضمن وفود ٢٣ دولة اخرى من بينها الولايات المتحدة وروسيا والهند واليابان والاتحاد الاوروبي ومصر وتونس والأردن وفلسطين بالاضافة للدولة المضيفة.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان هدف الاجتماع هو وضع خطة عمل واقعية تحدد سبل اقامة مركز اقليمي - دولي لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه في سلطنة عمان كان المؤتمر العام للجنة الذي عقد في مسقط هذا العام وافق عليه بالاجماع.

وتوقعت هذه المصادر ان تقترح الخطة فترة تتراوح بين عام وعامين لبناء المركز الذي تعول عليه عمان ودول الخليج آمالاً كبيرة في الحصول على تكنولوجيا ارخص للمياه المحلاة التي تمثل نسبة مهمة من امدادات المياه العذبة في دول المنطقة.

وهذه المرة الثانية على التوالي التي تستضيف فيها سلطنة عمان اجتماعات تحضرها اسرائيل وترتبط بعمل اللجنة الخاصة بموارد المياه المقرر ان تعقد اجتماعها العام المقبل في اليونان في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وقالت المصادر لـ «الحياة» ان الدول التي اختيرت للمشاركة في اجتماعات مسقط هي اما دول من الشرق الاوسط معنية مباشرة بقضية تحلية المياه او دول اجنبية من خارج المنطقة تمتلك تكنولوجيا متقدمة في هذا المجال.

وتناقش الاجتماعات ورقة بحث عمانية اعدت بالتعاون بين وزارتي الخارجية العمانية والاميركية تهدف الى تركيز مناقشات الخبراء على اساس برمجة خطة عمل محددة لكيفية اقامة المركز وتحديد مفهومه وهيكله وذلك لرفعها للاجتماع المقبل في اثينا.

وعلى رغم ان بعض الوفود طرح قضية التمويل الخاصة بتوزيع كلفة اقامة المركز على دول ومنظمات دولية عدة بالاضافة للحصول على تبرعات فإن من غير المتوقع ان يوصي اجتماع الخبراء باقتراح نهائي في هذا الموضوع الذي هو من اختصاص مجموعة موارد المياه نفسها.

وأكدت هذه المصادر ان عمان ودول الخليج الاخرى التي تعاني شحاً في المياه والتي يمثل هدف الحصول على تكنولوجيا أرخص لتحلية المياه أولوية حيوية لها ليست مستعدة على رغم ذلك لتقبل بعض الاقتراحات التي تدعو لأن تتحمل القسم الأكبر من نفقات اقامة المركز وادارته على اساس ان ذلك المركز هو مركز اقليمي دولي ستستفيد منه دول المنطقة كلها وعلى اساس انه ايضاً احد المشاريع المهمة «للاستثمار في السلام» الرامية الى دعم مسيرة التسوية السلمية في الشرق الاوسط.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الحياة اللندنية........

التاريخ : ....٢٠ أكتوبر ١٩٩٤........

دمشق تستغل من مياه النهر أكثر من ضعف المخصص لها

الأردن لا يحصل على كل حقوقه في مياه اليرموك على رغم التزام اسرائيل بحصتها

□ عمان - من أيمن الصفدي:

■ اكد وزير المياه والري الأردني الدكتور صالح ارشيدات اول من امس ان أهم ما ورد في الاتفاق الاردني - الاسرائيلي حول موضوع المياه ضمن معاهدة السلام التي ستوقع بين البلدين الأسبوع المقبل هو التزام اسرائيل بأن لا تأخذ اكثر من حصتها المحددة بـ ٢٥ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك.

إلا أن مصدراً مسؤولاً قال لـ «الحياة» ان الأردن لن يحصل على كامل حصته المقدرة بنحو ٣٧٧,٣٦٢ مليون متر مكعب حسب خطط تقسيم المياه السابقة حتى بعد تنفيذ المعاهدة الأردنية - الاسرائيلية لأن سورية تأخذ أكثر من حصتها من مياه النهر على حساب الأردن.

وقال المصدر ان سورية تستغل في الوقت الحالي نحو ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه النهر، أي بزيادة مقدارها نحو ١١٠ ملايين متر مكعب عن حصتها التي حددتها جميع خطط توزيع المياه السابقة، بما في ذلك خطة جونستون لعام ١٩٥٥ التي حددتها بنحو ٩٠ مليون متر مكعب كحد اقصى.

وقال الدكتور ارشيدات في تصريح لـ «الحياة» ان اسرائيل التزمت بأن تأخذ ١٣ مليون متر مكعب في فصل الشتاء و١٢ مليون متر مكعب في فصل الصيف سنوياً ما سيمكن الأردن من استغلال فيضان مياه النهر في المستقبل.

واضاف ارشيدات انه بموجب المعاهدة التي وقعت بالأحرف الأولى في عمان يوم الاثنين الماضي، ستقوم اسرائيل بتزويد الأردن بـ ٥٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك في فصل الصيف سنوياً وهي مياه من فيضان النهر في فصل الشتاء لا يستطيع الأردن تخزينها لعدم توفر السدود.

وقال الدكتور ارشيدات ان اسرائيل ستقوم ايضاً بتخزين ٢٠ مليون متر مكعب من مياه فيضان النهر سنوياً وستزود الأردن بهذه الكمية عند حاجته اليها.

وسيحصل الأردن ايضاً على ٣٠ مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبريا سنوياً وعلى ١٧ مليون متر مكعب من خلال بناء سدّ في منطقة بيسان.

وتقضي معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية ايضاً بأن يحصل الأردن على ٥٠ مليون متر مكعب اضافية من المياه من خلال بناء سدود ومشاريع تنقية مياه مالحة اتفق الطرفان على انشائها.

وقال الدكتور ارشيدات ان هذه المشاريع التي قدّرت تكاليفها بـ ١٥٠ مليون دولار أميركي لن تنجز قبل فترة خمس سنوات على الأكثر، مشيراً الى ان الأردن واسرائيل طلبا من الولايات المتحدة تمويلها.

واضاف الدكتور ارشيدات ان حصة الأردن من مياه نهر اليرموك سنوياً تقدر حسب مشاريع سابقة لتقسيم المياه بحوالى ٣٦٢ - ٣٧٧ مليون متر مكعب، وهي الكمية التي تبقى من مياه نهر اليرموك المقدرة سنوياً بنحو ٤٧٠ مليون متر مكعب بعد أن تأخذ كل من سورية واسرائيل حصتهما. وكانت اللجنة الفنية للجامعة العربية وافقت على أن تأخذ اسرائيل ٢٥ مليون متر مكعب من مياه اليرموك، وهي نفس الكمية التي خصصتها خطة جونستون لاسرائيل عام ١٩٥٥. وقال ان اسرائيل كانت تأخذ حوالى ٨٠ - ١٢٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك سنوياً بينما حصل الأردن على نحو ١١٨ - ١٣٠ مليون متر مكعب سنوياً.

وسيحصل الأردن الذي يعاني من نقص حاد في المياه على نحو ٢١٨ - ٢٣٠ مليون متر مكعب من المياه بعد تنفيذ معاهدة السلام مع اسرائيل وهي كمية أقل من الحصة التي كانت خصصت للأردن حسب خطط توزيع المياه السابقة.

وكان الأردن وسورية اتفقا ايضاً على بناء سد الوحدة الذي حالت اسرائيل دون اتمامه. ولم يعط المسؤول أي تفسير لموافقة الأردن على السماح لسورية باستغلال حصة زائدة عن مخصصاتها من مياه النهر حسب خطط توزيع المياه.

وكانت خطط تقسيم المياه السابقة بما فيها خطة جونستون التي قال مصدر رسمي ان الأردن لم يعتمدها كاساس لمفاوضات المياه مع اسرائيل، خصصت ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن الذي يصب في بحيرة طبرية للمملكة الأردنية الهاشمية التي كانت حينذاك تشمل الضفة الغربية.

وستذهب هذه الكمية للفلسطينيين بعد اتمام مفاوضاتهم مع اسرائيل حول الموضوع. وأشار مصدر مسؤول الى أن الفلسطينيين والاسرائيليين باشروا المفاوضات حول مياه نهر الأردن وتوصل الطرفان لاتفاق مبدئي.

وأكد مصدر مسؤول ان الاتفاق الأردني - الاسرائيلي هو «اتفاق ثنائي لم يناقش سوى حقوق الأردن في المياه ولم يتعرض لحقوق الأطراف الأخرى بأي صورة من الصور».

وقال المصدر ان الأردن اعتمد في مفاوضاته على قرارات الاجماع العربي السابقة حول موضوع المياه.

وذكر الدكتور منذر حدادين رئيس وفد مفاوضات المياه الأردني انه أصرّ خلال المفاوضات على عدم قبول خطة جونستون كاساس للمفاوضات «لأنها حلت كل المشكلات التي ظهرت خلال اعدادها على حساب الأردن».

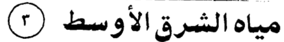
وجاءت تصريحات الدكتور حدادين متنافية مع ما قاله رئيس الوزراء الدكتور عبدالسلام المجالي اول من أمس وهو أن حل مشكلة المياه استند بشكل كبير الى خطة جونستون الاميركية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٤

كتاب جديد



إدارة الثروات المائية ... المشكلة والحل

فن ادارة الثروات المائية هو القدرة على تحقيق التوازن بين عرض المياه والطلب عليها، مع الحفاظ على النوعية وفى الشرق الاوسط كانت المياه دائما قضية متاججة لانه اسىء استخدامها ، فقد كانت دائما تحت رحمة البشر يعملون على ترويضها حسب تطلعاتهم وطموحاتهم السياسية المختلفة، واذا كان حوض نهر النيل قد ظل مطمعا لحكام العالم والاستعمار الاجنبى الذى فرق بين بلدان الحوض لكى يسود فان احواض الفرات وتوءمه دجلة من ناحية والاردن واليرموك من ناحية أخرى شهدت صراعات دموية بين دول الحوض من اجل السيطرة والهيمنة على المياه.

وقد قدم اسيت بيسواس رئيس لجنةمياه الشرق الاوسط واتحاد الثروات المائية الدولية، فى كتاب «مياه الشرق الاوسط الدولية - من دجلة والفرات الى النيل» ابحاث كل من جون كولارز الأستاذ بقسم دراسات الشرق الادنى، حول ادارة مياه حوض دجلة والفرات وامكانيات التعاون الفنى بين دول الحوض، وماسوهيرو موراكامى الاستشارى بشركة نيبون كوى وكاتسومى موسياكى استاذ بمعهد العلوم الصناعية بجامعة طوكيو، حول ادارة مياه حوض نهرى الاردن والليطانى وعلاقة ادارة الانهار بتاريخ العلاقات بين شعوبهم فى الماضى والمستقبل.

وقد اظهروا فى ابحاثهم التشابه الشديد بين انهار الشرق الاوسط من حيث شكلها الجغرافى والبيئى والسياسى، فرغم ان نهر الفرات الذى يعتبر اطول نهر فى جنوب غرب اسيا غربى نهر الهندوس، لايمثل الا ثلث حجم نهر النيل، وانه مع توءمه المشاغب، دجلة، اقل كثيرا من النيل، الا ان استخدام مياههما ومياه نهر الاردن قديمة قدم النيل، ويواجهون نفس التعقيدات التى تواجهها ادارة مياه النيل، ونفس التهديدات التى يواجهها اليوم.

مثل نهر النيل، تنبع انهار الشرق الاوسط عند مناطق عالية فينبع نهر الفرات فى شرق تركيا حيث تتجمع مياه الامطار عند التقاء نهرى خراسان ومراد، من هذه النقطة يتدفق الفرات عبر جبال طوروس الى حدود سوريا، بعد دخوله سوريا يمر الفرات فى واد ويتدفق جنوبا ثم الى الجنوب الشرقى ليدخل العراق. اما دجله فيتدفق الى الجنوب ليمر فى ٣٢ كم من الحدود بين تركيا وسوريا قبل ان يدخل الاراضى العراقية.. يصل دجلة الى السهل فى مكان ما بين تكريت وسامراء، واخيرا يلتقى النهران التوءم عند حوض واحد بالقرب من البصرة لكى يكونا معا شط العرب على بعد ١٤٠كم من الخليج العربى.

اما نهر الاردن فينبع عند جبل الشيخ (حرمون) الذى يقع على الحدود السورية اللبنانية، والذى تغطيه الثلوج طوال العام. ويتدفق النهر عبر لبنان وسوريا واسرائيل والاردن ويجرى نهر الاردن ٢٢٨كم عبر سهل عميق قبل ان يصب فى البحر الميت.

ومثل نهرالنيل، تنبع انهار الشرق الاوسط فى دولة وتصب فى دولة اخرى ومع تدفقها الى المصب تقل مياهها ويصغر حجمها فتحصل على معظم مياهها من المنبع، وكان ذلك سببا فى محاولة ادارة المياه عند مناطق المصب اكثر من مناطق المنبع ولذلك تفجرت الصراعات حول ادارة المياه بين الدول المشاركة فى الحوض.

ومثل نهر النيل ايضا، وجميع انهار الشرق الاوسط التى تقع فى مناطق جافة او مائلة للجفاف، يتغير حجم تدفق مياه الانهار من موسم الى موسم أخر، ومن عام الى عام أخر، لذلك فان ادارة مياه مثل هذه الانهار وترويضها تصبح مسألة فى غاية الصعوبة خاصة وان هناك عدة دول تشارك فى نفس حوض النهر.

ظلت مياه الفرات، منذ فجر التاريخ، تستخدم فى رى الاراضى للاستهلاك المحلى، ولكن مع تزايد المشاعر القومية والتطورات التى شهدتها السوق العالمية فى القرن العشرين، بدأت تفرض ضغوطا قومية ودولية على كمية المياه المحدودة فى محاولة لتكييف المحاصيل الزراعية فى المنطقة على التغييرات المحلية والعالمية، خاصة تزايد عدد السكان فى دول المصب، وقد بدأت دول حوض نهر الفرات الثلاث فى سباق مع الزمن لتطوير استخدام مياه النهر على اساس زراعة الارض طوال العام والحصول على مياه كافية ومناسبة فى اوقات الفيضان وفى اوقات الجفاف.

ويعتبر مشروع تركيا «مشروع تطوير جنوب شرق الاناضول» المعروف فى تركيا باسم «جاب» ومن اكبر المشاريع لتحقيق هذا الهدف، اذ يخطط لبناء ٢١ سدا، و١٩ مركزا لتوليد الكهرباء، على نهرى دجلة والفرات.

ولقد كانت محاولات استخدام المياه فى الرى وفى توليد الكهرباء من الامور التى فجرت النزاع بين الدول التى تتشارك فى الحوض كما حدث فى اعوام ١٩٧٤ و١٩٨١ و١٩٩٠.

كما ان هناك مصدرا اخر للمشاكل يكمن فى شط العرب حيث يلتقى النهران دجلة والفرات. فالخليج العربى الذى يصب فيه شط العرب، ضحل وله مخرج واحد الى خليج عمان وهو مضيق هرمز. ولكنه خليج غنى بثروات مائية متعددة مثل اللؤلؤ والجمبرى، كما ان سواحله تضم عدة مصانع تحلية تابعة للكويت والسعودية والبحرين وقطر والامارات، ولكن مياه الخليج ذات نسبة ملوحة عالية، وتنخفض هذه النسبة بعد اختلاط مياه الخليج بمياه شط العرب الحلوة، والتى ترفع فى نفس الوقت نسبة المواد العذبة للاحياء المائية.

ولذلك فان انخفاض مياه شط العرب الى النصف سيزيد فى المستقبل نسبة الاملاح التى تصل الخليج، وذلك سيؤثر جديا فى بيئة المنطقة، وهكذا ستضطر دول الحوض الثلاث خاصة تركيا، دولة المنبع، ان تدخل فى تحالفات واتحادات مع دول الخليج.

ولكن المشكلة الاساسية تكمن فى اختلاف وجهات النظر بين الدول الثلاث حول هوية حوض دجلة والفرات فترى تركيا ان النهرين يعبران حدودها الى اراضى الاخرين، ومياههما ليست مياه دولية، ولذلك فهى تعطى نفسها الحق فى السيطرة على عمليات تطويرهما لتحقيق المساواة والحد الاقصى من مصالح كل الجوانب المعنية، وذلك بالاسلوب الذى ترى هى انه الانسب ، اما الدول العربية فتشير من ناحيتها الى ان القوانين الدولية تؤكد ان مشاركة وادارة المياه يجب ان توزع بالتساوى بين دول



الحوض.

اما بالنسبة الى ادارة حوض نهر الاردن فيمكن تقسيمه الى ثلاثة اقسام جيولوجية مائية: مرتفعات نهر الاردن: والتى تضم المنابع وبحيرة طبرية - نهر اليرموك - منخفضات نهر الاردن: والتى تضم المجرى الاساسى والبحر الميت

وترتفع نوعية مياه نهر الاردن فى شماله، ولكن تزيد نسبة املاحه كلما اتجهنا الى الجنوب عند الاراضى المنخفضة حيث تتزود مياه النهر بمياه الينابيع المالحة.

وقد أشار كل من كاساهيرو موراكامى وكاتسومى موسياكى فى بحثهما الذى نشر فى الكتاب الى ان قضية امن الثروة المائية فى حوض نهر الاردن والعلاقات بين دول الحوض كانت من الاهداف الاساسية لقيام اسرائيل باحتلال الضفة الغربية من نهر الاردن ومرتفعات الجولان. فان ثلث مياه اسرائيل تأتى من نهر الاردن. اما مرتفعات الجولان فتعطى اسرائيل الفرصة للتحكم فى المناطق العالية فى نهر الاردن ومنع اى محاولات عربية لتحويل مجارى النهر. وهكذا فان اكثر من نصف تموين اسرائيل من المياه جاء نتيجة قيام اسرائيل بتحويل المياه من مصادر مياه عربية موجودة خارج حدود ما قبل ١٩٦٧ ولهذا السبب تتمسك إسرائيل بعدم الانسحاب من الأراضى التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ ، وذلك لاعتمادها الشديد على مناطق تجمع المياه فى الضفة الغربية ، واعرب الباحثان عن قناعتهما بان السلام الدائم بين فلسطين واسرائيل لن يتحقق بدون اتخاذ قرارات حاسمة حول مشكلة المياه فى المنطقة.

ففى عام ١٩٥٣ وافقت دول حوض نهر الاردن ، لبنان وسوريا واسرائيل والاردن، على تطبيق خطة «جونسون» والتى تنص على اعطاء اسرائيل ولبنان الاولوية فى الحصول على المياه من نهر الاردن، بينما تستخدم سوريا والاردن مياه نهر اليرموك، اكبر روافد نهر الاردن. ولكن بعد اتفاق الخبراء، رفض السياسيون الخطة فيما بعد، وقررت اسرائيل والاردن المضى قدما فى مشاريع المياه الواقعة داخل اراضى كل منهما.

فبدأت اسرائيل فى عام ١٩٥٣ العمل فى مشروع لنقل المياه، فتقوم حاليا

عرض:
ليلى حافظ

بسحب اكثر من ٩٠٪ من تدفق المياه عند منطقة مرتفعات نهر الاردن شمال غرب بحيرة طبرية. وفى نفس الوقت قامت سوريا ببناء عدد من السدود الصغيرة والمتوسطة عند شمال نهر اليرموك والتى من نتائجها زيادة نسبة الاملاح فى منخفضات نهرى اليرموك والاردن، مما ادى الى انخفاض كمية من مياه الرى فى مشروع تطوير الغور فى الاردن، ومن المنتظر ان تؤثر على المدى الطويل فى كميات المياه التى تحصل عليها الاردن من اليرموك والتى تعتمد عليها فى رى وادى الاردن، كما انها قد تؤثر فى كمية المياه التى تحصل عليها اسرائيل عند منخفض النهر. وبالتالى فان كل ذلك من شأنه تصعيد التوتر السياسى والعسكرى بين دول الحوض.

ويشير اسيت بيسواس فى بحثه الذى تناول «ادارة مصادر المياه الدولية: بعض التطورات الاخيرة» الى ان هذه المشكلة لن تحل فى المستقبل القريب، لأن تزايد عدد السكان العالمى وسعى الانسان الدائم لتحسين مستوى معيشته سيزيد دائما الطلب على المصادر الطبيعية عامة والمياه خاصة. وبالتالى فان تحقيق فن ادارة المياه الدولية او فن ترويضها سيكون من اصعب المهام التى تواجه الخبراء اليوم.

ويقول بيسواس ان معظم الدول التى توجد فى مناطق جافة او مائلة للجفاف تواجه حاليا ازمة ادارة مياه الا ان حدة الازمات وطبيعتها تختلف من دولة الى دولة، واذا استمر سوء استخدام المياه فان الازمة ستعم جميع الدول الجافة أو المائلة للجفاف مع السنوات الاولى من القرن الحادى والعشرين.

وقد حدد بيسواس اربعة اسباب لتصاعد الازمة: استمرار تزايد السكان العالمى، والذى سيتضاعف فى عام ٢٠٥٠ ليصل الى ١٠,٦٤ مليار نسمة منهم ٩,٢٩ مليار فى الدول النامية فقط. - تحديد كمية المياه المتاحة لكل دولة بسبب ارتفاع اسعار المشاريع الخاصة بادارة المياه. - مع تزايد البشر والانتاج والاستهلاك، ستتزايد نسبة تلوث المياه المتاحة. - تأخير عمليات تطبيق المشاريع الجديدة سيضاعف المشاكل.

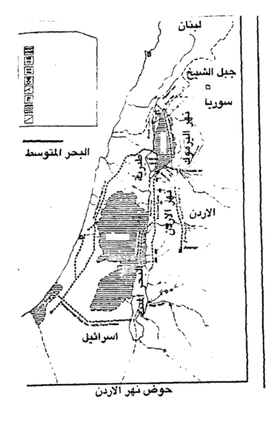
ولكن رغم جدية المشكلة وخطورتها فان اسيت بيسواس يشير الى تقاعس المنظمات الدولية فى اتخاذ قرارات ملزمة دوليا لاحتواء هذه الازمات ويقول ان تلك المنظمات تتعامل مع مشاكل المياه على انها قضايا سياسية حساسة، ويشيد بيسواس بجهود كل من يوجين بلاك رئيس البنك الدولى فى الخمسينات، والدكتور مصطفى طلبة رئيس برنامج البيئة، وقال ان جهودهما تبدو فى تناقض تام مع الاسلوب الضعيف الذى تعالج به المنظمات الدولية هذه المشكلة ودعا بيسواس المنظمات الدولية الى تغيير اسلوبها مؤكدا ان طرح خطط قوية وتنفيذها بدقة قد يؤدى الى نتائج ايجابية لجميع الأطراف المعنية.



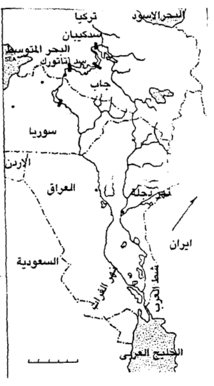
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

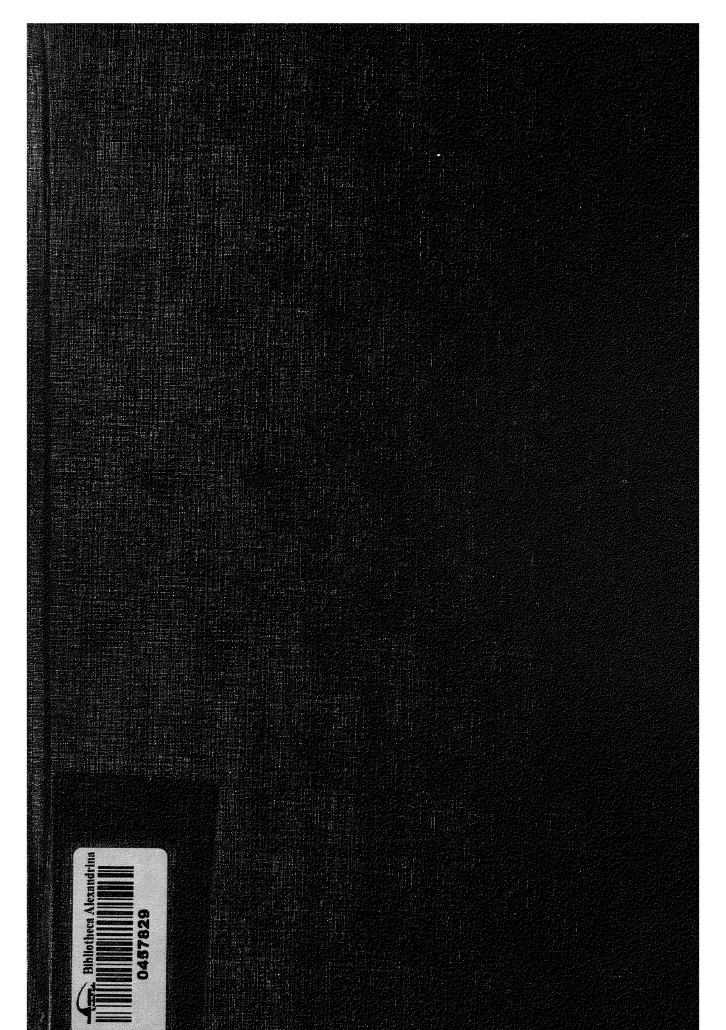
المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٤



حوض نهر الاردن




Bibliotheca Alexandrina
0457829